اعلم ان هذا التعليق لعلامة الدهر جلال الملة والدين الاسيوطي
سماه بالفتح القريب على مغني اللبيب

آياصوفيه
٤٥٧٦

٤٥٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله مغني اللبيب بفضله واصل من انقطع اليه بكلمة والصلوة
والسلام على سيدنا محمد خاتم انبيائه ورسله وعلى آله الطيبين صحابته واهله
فهذا تعليق لطيف على مغني اللبيب عن كتب الاعاريب منيف بالفتح القريب يبهج
به الاريب ويسر به الحبيب ويقرب منه الامنية القريب ضمنته من الفوايد كل نفيس
وغريب ولم اورد فيه من حاشيتي الشيخ بدر الدين الدماميني وشيخنا الامام تقي
الدين الشمني الا النذر القليل فتضمه الان بكون هذه الحاشية عليهما كالذيل
والتكميل ولا تدرست فيه شيئ من شواهد المكتب التفاتا بالكتب الذي وضعته عليها
وهو جامع مستوجب جليل ولا بتراجم من فيه من النحاة اكتفاء بالكتب البسيط الذي
افردته في ذلك والتكرار من اكبر اسباب التطويل وعدلت عن ذكر شاخات لغناء
واحتمالا غير منقولة ولا قوية وتتبعت فوايد الكتب القديمة وزوايدها التي هي كالدرر
اليتيمة وراجعت تذكرة ابي علي الفارسي والحجة له وكتب ابي الفتح بن جني كتذكرة الصماة
لخاطبات وذا القدر وسر الصناعة والمحتسب والتعاقب والخصايص واعراب مشكل
اعراب مشكل ديوان المتنبي وامالي الزجاجي وامالي ابن الشجري وامالي ابن
من شروح كتب عربية حللا وافرة وانتقيت من تعاليق المصنف رحمه الله
في حيان وشرحه على التسهيل واعراب ذكرة ابن الصايغ فوايد تراها
ت من ابحاث المحققين ما لاح للناظر انجلا وعرب القلوب وحلا
نادي اهل الاعراب انا ابن جلا والى الله سبحانه افوض امري توكلا واليه
محولا كلام على مواضع من الرطبة قوله واصل ذلك
بن الدماميني المراد به علم النحو الباحث عن الكلم العربية
الاعراب الخ اقول بل البناء وقد شبه
له يقال ابنوا على امر كذا تنبيه

ايا صوفيه

وغير ذلك فلو لا اضافتها الى الفعل الذي مبني للزمان ويفتقر الى الظروف لما وقع فيها من
الاسم اذا لا تدل واحدة منها على معنى في نفسها انما جاءت لمعنى في غيرها فاذا اقتطعت عن
ذلك المعنى تمحض معنى الحرف فيها الا ان اذ لما ذكرنا من اضافت ما قبلها من الظرف اليها لم يقال
ليها معنى الاسم وليست الاضافة اليها في الحقيقة ولكن الى الجملة التي عاقبها التنوين واما اذا
فلما لم يكن فيها بعد فصلها عن الاضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها صارت حرفا للزمان جرى
الشرط في المعنى ولما صارت حرفا مختصا بالفعل تخلصه للاستقبال كسائر النواصب للافعال
نصبوا الفعل بعده اذ ليس واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع ولا هو غير واجب فيستحق الجزم
فلم يبق الا النصب ولما لم يكن العمل فيها اصليا لقوته اخواتها فالغيت تارة واعملت
اخرى وضعفت عن عوامل الافعال قال فان قيل هلا فعلوا بها ما فعلوا باذ حين نونوها وحذفت
الجملة بعدها فيضيفون اليها ظروف الزمان كما يضيفونها الى اذ ونحو لان الاضافة في المعنى
الى الجملة التي عاقبها التنوين فالجواب ان اذ قد استعملت مضافة الى الفعل في المعنى على وجه
الكناية الحال كقال غالب ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب وهم استعملوا اذا
مضافة الى الماضي بوجه ولا على حال فلذلك استعملوا باضافة الظرف اليها اذ وهم يريدون
الجملة بعدها عن اضافتها اليها اذا مع ان اذ في الاصل حرفان واذا ثلاثة احرف فكان بناء
اقل حروفا في اللفظ اولى بالزيادة فيه واضافة الاوقات اليه زيادة فيه لان المضاف والمضاف
كالشيء الواحد واقوى من هذا ان اذ فيها معنى الجزاء وليس في اذ رايحة فامتنع اضافة ظرف
الزمان اليها اذ لان ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزاء اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد انتهى
كلام السهيلي وذهب الرضي مذهبا آخر فقال الذي يلوح لي في اذ ومتى ان اصله
فحذفت جملة المضاف اليه وعوض منها التنوين ثم قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة
عدوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور
دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن
اكرمك اي ان تزرني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه
لانه موضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على
ما تقرر صالح للماضي لانه لك اذن لقام بصري والمستقبل كان جيني اذن اكرمك والحال
نحو اذن اظنك صادقا اذن لهنا بي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه سر ذلك في نحو

حيث لا يكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف مضاف اليه فكسره
نادر كقوله وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف متصرف لان معناه الظرف والغالب
في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وسيأتي من قول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء
لكونه كاذا وحيثما وخذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة منقطعة
عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة موجبة في المضاف
تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا نابته من حيث المعنى ومبدلا منها التنوين في اللفظ
نحو اذا وحينما لم يجزم ما هو جوابها كما جزمت اذا وحيثما وانما قلنا يكون ذلك نائبا في اذ تضمن الشرط
ولم يغلب وجوبه فيه كما اذا اطلق النحاة انه لا معنى للشرط في قوله فعسى اذن وانا من الذاهبين
واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو جيئني اذن لاكرمك وفي المستقبل نحو
اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراءه مجرى لو في ادخال
اللام في جوابه نحو اذن لاذقناك اي لو كنت شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن
لقام بنصرف وبين اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط المحض
جاز دخول الفاء في خبرها كما في جزاء ان كقوله ما ان اتيت بشيء انت تنكره اذن فلا
رفعت معصوطي الى يدي اي ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد تستعمل بعد لو وان توليد
لها لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى خبر في الشرط المذكور مع فعلي
الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جيئني اذن ان زورك فكانك كررت الشرط
مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخير كلمة الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني
واكرمك لو اكرمتني جاز تاخير اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزاء نحو اكرمك ان اكرمتني
وكذا يتوسط اذن بين جزاء ما هو جزاؤه نحو اذن خالك وان كان نحو دخلت الدار في
كلمة الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا
لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب ذلك اما في كلام
المتكلم نحو ان جيئني اذن اكرمك او في كلام غيره كقولك اذن اكرمك في جواب من قال
انا ازورك ثم ان اذن اذا ولي المضارع احتمل ان يكون للشرط والمستقبل كان وان
يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك اذن اظنك صادقا فانه
لا معنى للجزاء هنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل واما في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال

فلما احتمل اذن الشيء يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق
الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة
لا تخلص المضارع للاستقبال فتحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل
المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم
الاستقبال من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة
فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها المنتفي عن المضارع
الحالية المانعة الفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا ان
يوا الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية او الى ان تكون مع
المصدرية مضمرا بعد واو بمعنى مع التي يدخل على الاسماء وتكون او بمعنى الى او الا
التي حقها الدخول على الاسماء واذا جاز اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو
واو وحتى جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستغنائهم بالتلفظ بها بعدها
لم يجز الفصل بين اذن والفعل للجزاء فصار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب
كما ان الفاء والواو واو صارت كالفاعل في الفعل فلم يجز الفصل بين اذن والفعل
الا اذن لما كان اسما خالفها جاز فصله بالقسم والدعاء والنداء لكثرة دوران هذه الاشياء
في الكلام قال ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره اذن اكرمك
حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي هي
تهيأ ان يصلح للابتداء به لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر من ان تراه فساد
وانما ارتكب قال وانما ارتكب ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور
معنى الزمان فيها في جميع احوالها كما في اذن ان معنى ان جيئني اذن اكرمك في وقت المجيء
اكرمك ولذا لو زرتني اذن اكرمك ولا ستجاء في قوله فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم
اذن اظنك صادقا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف
الفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوي كونها غير ناصبة
بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحروف ومعموله بما ليس من معموله انتهى قوله
فالصحيح انها الناصبة قال ابو حيان في شرح التسهيل اكثر النحويين حيث ينصب ينصب
بنفسها اما من قال باتها مركبة من اذ وان او من اذا وان فظاهر وانما يحتاج بالتركيب

فلانها تنقلب المضارع الى الاستقبال والتسبب فكان لهما بقلان على راي الزماني ويجب
الزجاج والفارسي الى انها لا تنصب بنفسها بدليلين احدهما انها لو نصبت بنفسها
لم تكن ملغاة لتوفير العمل من غير كف كانما وانما الغت في موضع الحال دون الاستقبال
لان ان لا يدخل فيه والتقدير انها لا تختص بل تدخل على الجمل الابتدائية فتقول اذن عبد الله
يا تيك فتلغيها للاسماء مبنية على غير العمل وفيه رد هذا المذهب بان ان لا تضمر الا بعد حرف
عطف واذن ليست واحدة منهما فلا يصلح اضماران بعدها وروي ابو عبيدة عن
الخليل انه لا ينصب شيء من الافعال الا بان ظاهرة او مضمرة في كي ولن واذن وغير ذلك
وللخليل في اذن ثلاثة اقوال احدها ما حكاه ابو عبيدة من ان ان مضمرة بعدها والثاني ما
منه سيبويه انها الناصبة بنفسها والثالث ان اصلها اذان فاشبع فتحة على تسهيلها قول
شرح المفصل للاندلسي قال الخليل اصلها اذان فحذفت النهزة وركبا كما قالوا في لن وهذه
دعوى مجردة عن الدليل فلا تسمعها قال بعض اصحابنا هذا القول بعيد لم يثبت عن الخليل
ولا حكاه سيبويه عنه وقال في وصف الصباني كان من نصب بعد اذا بان فاسد
على حتى وكي ولامها ولام الجحود ولا يصح القياس لان المذكورات انما نصب بعدها
باضمار ان لجواز دخولها على المصادر وربما ظهرت ان مع نبضها في بعض المواضع وما
كانت اذن لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر ولا يصح اضماران بعدها في موضع
من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر قول قال سيبويه معناها الجواب
والجزاء فقال التلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تخلص للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا محال له ههنا قال في وصف الصباني اعلم ان سيبويه جعل
معنى اذن الجواب والجزاء ويظهر من لفظه انها حيث تقع يكون معناها الجواب والجزاء معا
وهذا فهم انها جزاء في موضع وجواب في موضع كما فهم في قوله واما نعم فعدة وتصديق انها
عدة في موضع وتصديق في موضع والا باعا التلوبين من المتاخرين فانه فهم انها جواب
وجزاء والجواب شرط فاذا قال القائل اذورك وقال المجيب اذن اكرمك فالمعنى عنده ان
تزرني اكرمك والصحيح انها شرط في موضع وجواب في موضع واذا كانت شرطا فلا يكون
الا جوابا وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه لانه لم ينص على انها معا في موضع واحد ويشهد
لذلك كلام العرب فمنه قال فعلتها اذن وانا من القائلين فاذا ههنا جواب لا آخر الا انه قد

لقول فرعون الا انه بزيادة عليه وكذلك اذا قال القائل اكرمك فيقول اذن اظنك صادقا فهذا
جواب لا جزاء معه ويقال اكرمك فيقال اذن ازورك فهذا جواب وجزاء فمعنى هذا لا يخلو من الجواب
ويكون في بعض المواضع جزاء فاما قوله ازجر حمارك لا يرتع سرحنا اذن يرد وقيدا
لغير مكروب فهو على تقدير كلام يكون اذن جوابه كانه قيل لا يرتع فقال في الجواب اذن يرد وغم
التلوبين ان المعنى في الآية ان كنت فعلت الفعلة وانا كافر كما زعمت فعلتها وانا من الصالحين
ولم يثبت في ذلك كفرا ولا ايمانا وفي هذا الفهم والاول اظهر انتهى قول في شرح المفصل
للاندلسي معنى اذن جواب وجزاء اي جواب الكلام المتكلم وجزاء الفعله فقد افاد المغيبين
تقع على المستقبل او ما هو في معناه قال الجواز اذن للنبابة عن ذكر الشرط في الجواب كنيابة
نعم عن ذكر المسؤل عنه في الجواب الا ترى انك اذا قلت اذن اكرمك لمن قال ان تكرمني ازورك
ناب ذلك عن قولك اكرمك للشرط الذي شرطت كانابة قولك نعم مع اتصال الجواب بالشرط
والسؤال فيهما وتاكيده على الايجاز بقول القائل زيد يصبه اليك فتجيب اذن اكرمه فتاويله
ان كان الامر على ما نصه وقع اكرامه وقال ابن الحاجب في شرح المفصل سمانا عني بالجواب
جواب متكلم على التحقيق بان يكون جوابا للمتكلم وقد تكون جوابا بالتقدير بثبوت امر فمثال
الاول ان يقول الرجل انا اتيك فيقول اذن اكرمك ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذن اكرمك
لانه في جواب متكلم سال ماذا يكون مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط الاكرام قال وانما
عنى الجزاء فيها فواضح وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك فنبها
على ان فيها معنى الجزاء حتى صح تقديمه مصرحا به وقال المصنف في حواشي التسهيل معنى الجواب
فيها مشكل لانه لا يدري به ما يراد من تسميته جزاء الشرط جوابا وبوبذه تسميتها جزاء مثله وقولهم
لا بد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر ابطل ذلك باستعمالها في نحو اظنك صادقا بعد قول القائل
انا احبك وبهذا الاعتبار فيه وان اريد به ما اريد بقولنا في نعم واخواتها انها احرف جواب
غير ان هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها
بخلاف الجزاء بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب انتهى وقال الدماميني في الحاشية الصغرى
ليس المراد بالجواب شيئا ما ذكر بل ان يقع في كلام مجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا
ولا يقع في كلام منتصب ابتداء ليس جوابا عن شيء فيكون تسليمها حرف جواب من
باب تسمية البعض باسم الكل ويدل عليه كلام الزمخشري في [illegible] اذن لدحض الله

حيث قال فان قلت اذن لا تدخل الا على كلام هو جزاء او جواب فكيف وقع قوله لذهب
جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سوال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه
الاه وانما حذف لدلالة قوله تعالى وما كان معه من آلهة عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من المتشرعين
انتهى وقال السخاوي في شرح المفصل قال سيبويه انه جواب وجزاء اي ان اذن انما تاتي
في كلامك جوابا لكلام خوطبت به مثل ان يقول لك قائل انا اتيك فتقول اذن اكرمك
فهذا جواب منك كقوله انا اتيك وهو جزاء ايضا لانك جعلت اكرامك جزاء الاتيان
وقال بدر الدين لا يصح اذن الا جملة هي جواب شرط مذكور كقولهم ان تاتني اذن آتيك
او مقدرتان الا ما فيه اللام قال الفراء اذا رايت بعد اذن اللام فقلبها لو مقدرة
نحو وما كان معه من الاه اذن لذهب واذن لاتخذوك خليلا اذن لاذقناك التقدير لو كان
معه آلهة لذهب ولو فعلت لاتخذوك خليلا ولو كنت لاذقناك ولا يلزم صحة الجواب بل يأتي
وسطا واخرا نحو انا اذن افعل وانا اكل اذن قال ابو حيان وظاهر الكلام ان معنى اذن
الجواب والجزاء معا وسواء جعله السلوبين من كلام سيبويه وانك اذا قلت للمحاطب ازورك
فقال اذن اكرمك فمعنى كلامه ان تزرني اكرمك وتكلف ذلك فيهما وفي كل موضع وانما
نفهم من كلام سيبويه انها تارة تكون للجواب فقط وتارة تكون للجواب والجزاء معنا الا ترى
لها سوا الجواب فتارة يوجد معها وتارة لا يوجد نحو قول القائل انا تيك فيقول اذن اظنك
صادقا اذ لا يتصور فيه التقدير بالشرط والجزاء فجعل الفارسي قول سيبويه عليهم لك وتنظيره
سيبويه في نحو انها عدة وتصديق وانما ذلك باعتبار حالين فتكون عدة في المستقبل وتصديقا
في الماضي ولا يجوز اذن قام زيد ابتداء من غير ان يجب بذلك احد وانما قوله تعالى فعلها اذن
وانا من الضالين ينبغي ان كل على انه اجاب بذلك قوله علمت فعلتك التي فعلت وانت
من الكافرين لا تعنا فقال لم افعل ذلك كفر النعمة كما زعمت بل فعلتها وانا جاهل بان يتر
تقضي علمه ويؤيد ذلك قراءة من قرا وانا من الجاهلين قال واما السلوبين فيتكلف
تخريج الآية على الشرط والجزاء كانه قال ان كنت فعلت ذلك كافرا لنعمك كما زعمت فانا
طمال ولم تثبت بذلك لنفسه كفرا او ضلالا لانه لم يفعل ذلك وهو كافر كما زعم فيلزم
ان يكون من الضالين بعد فعلها اي الوكزة ولم يقصد بها قتله واما قول الشاعر

ارود حمارا بالهبيرة بعدما ... اذن يرد وقيد العير مكروب ... فهو جواب الكلام مقدر

لانه قدر ان المامور بالرد قال لا ارده فاجابه بذلك وحذفه لفهم المعنى ثم قال ابو حيان وقال
بعض اصحابنا اذن على وجهين احدهما ان تدل على انشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم
الارتباط من غيرها فانا حال تقع قبل الواو ركن فقلت اذن اكرمك فانما تريد ان تجعل الآن
فعله شرطا لفعلك وانشاء السببية فانا حال من ضرورتها انها تكون في الجواب ومع
فعل وفي زمان مستقبل وفي هذا الموضع تكون عاملة بشرط التصدر وعدم الفصل والوجه الثاني
ان تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم او منبهة على سبب حصل في الحال وهي في الحالين غير
ناصبة لان المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه فصارت في تاكيد الارتباط بمنزلة
ان بعدما وان بعد بحيث اذن انك والله اذن افعل الا ترى انك لو اسقطت اذن من
الكلام لفهم الارتباط والشرط من الاول وكذلك اذن اظنك صادقا لمن حدثك اي وقع
الصدق وحصل لاجل حديثك ولا يريد مجرد الاخبار بانه صادق ولا انشاءه له لحصول بل اعلاما
بانه حاصل لاجل ذلك فضعفت عن الانشاء وصارت كالمبين لما تحصل فاشد التاكيد فلم تعمل واذا
كانت في هذا النوع غير معتمد عليها فهي تدخل على الجملة الاسمية نحو ان يقم زيد اذن عمرو قائم وقد
يقال لا تدخل لانها كيف كانت فاصلها ان تكون للشرط والشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وان
ضعف الا ان يكون خبرها فعلا الا ان الظاهر الاول وانها اذا الغيت جاز دخولها على ما لم
تدخل عليه حالة الاعمال كما ان المشددة اذا الغيت بالتخفيف فانها تدخل الفعل انتهى وقال
الشيخ بدر الدين الزركشي في البرهان بعد نقله ذلك قد ذكر لها بعض المتاخرين معنى
ثالثا وهو ان تكون مركبة من ان التي هي حرف ومن ماض ومن جملة بعدها تخفيفا او تقديرا لكن
خففت الجملة تخفيفا وابدل منها التنوين كما في قولهم حينئذ ويبتدئ بعده الناصبة للمضارع لان
ذلك يختص به ولا لك عملت فيه ولا يعمل الى ما يختص وبعده لا يختص بل تدخل على الماضي كقوله تعالى
واذن لاتيناهم واذن لامسكتم اذن لاذقناك وعلى الاسم نحو وانكم اذن لمن المقربين قال
وهذا الفعل بعد اذن في شرح الاندلسي قال السيرافي انما اشترط التصدير لان اذن جواب يكفي
من بعض كلام المتكلم كما يكفي نعم ولا من كلامه فاذا كانت اذن جوابا قويت لان الجواب لا يتقدم
كلام ولما توسطت او تاخرت زايلها مذهب الجواب فبطل عملها وقال ابن عيش تشبه اذن من عوامل
الافعال بانها لا تعمل الا مع الشك واليقين لانها انما تعمل وتلغى الا ان افعال الشك واليقين اذا تاخرت
او توسطت جاز ان تعمل واذن اذا توسطت بين كلامين احدهما محتاج الى الآخر لم يجز ان تعمل

لانها حروف واحروف اضعف في العمل من الافعال فلذلك جازت الافعال المذكورة الاعمال اذا
توسطت او تأخرت ولم يجز اعمال اذن في ذلك وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انما لم تعمل
اذن معتمدا لما بعدها على ما قبلها لان ما بعد لما قبلها فيل منها ومجيئها لغرض ومعنى يحصل بالظنها
مع بقاء المعنى الاول فبقي على ما كان عليه قبل مجيئها ابدا بانقاد للمعنى كراهة ان يتوهم تغيير المعنى
فيها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهه فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت
او تأخرت لان الحروف الذين مع ما ظننت ايضا عند توسطها على حالها في المعنى قبل
دخولها واداء الغيبة ظننت مع تعلقها التعليق المعنوي الذي لانه كف عنه لاستقلال الجزء
فلا تلغى اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق
عوامل الاسماء لان ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثمة كانت الالغاء ظننت جايزا وهو هاهنا
واجب انتهى تنبيهات الاول عبر الزمخشري في المفصل عن شرط التصدير بان لا يعتمد الفعل
بعدها على شيء قبلها قال الاندلسي وفسر الجرجاني الاعتماد بان يكون الفعل الواقع بعدها
راجعا الى شيء يقتضي فيه رفعا او جزما او غيرذلك ايضا ابن الحاجب في الكافية قال مرضي ومعنى
بالاعتماد ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والثاني ان يكون جزاء الشرط
قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك والثالث ان يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن
لاخرجن وقال ولا يقع المضارع هذا اذن وغير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء وقال الاندلسي واكثر ما يعتمد ما بعدها على المبتدا او على شرط او على قسم وقال
وروصف المباني اذا تقدم اذن شيء فلا يخلوا اما ان يطلب ما بعدها او لا فالاول كالشرط
والقسم والمبتدا وما يدخل عليه كباب كان وان وظن فان كان شيء مما ذكر فالغيت
لان الاعتماد على ما قبلها وان كان شيء خلاف ذلك كان الحكم لها ووضعها مع ما بعدها
والموضع عارض لوضعا وغيره كقولك جايزني اذن اكرمك فاذن اكرمك جملة في موضع
الحال وان تاخرت عن الفعل المذكور الغيت لا غير لانها لا اعتماد على ما مع كونها حرفا
تخالف ظننت مع معمولها لانها فعل قوي وقال النيلي قول ابن الحاجب اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اشارة الى وقوعها اول الكلام لانها اذا كانت اولا لم يكن قبلها شيء يعتمد ما بعدها
عليه قال وقوله اذا لم يعتمد ما بعدها اعم من قولهم اذا وقعت ملغاة لانها اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعمل تقدمت او توسطت وقال ابن مالك في شرح الكافية لا

الاذا

قدمت معمول الفعل على اذن نحو اذن اكرمك فذهب الفرا الى ابطال عملها واجاز الكسائي
والفعل اذ ذاك للرفع والنصب ولا نص احفظ عن البصريين في ذلك ويحتمل ان يقال
اشترطهم في عملها تصديرها يقتضي ان لا تعمل والحالة هذه لانها لم تصدر ويحتمل ان يقال
انها تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهي في النية مصدرة لان النية بالمفعول التاخير قال
والقياس ان يقال لا يجوز تقدم معمول الفعل بعد اذن اصلا لانها ان كانت مركبة من اذا
ومن اذا ان فلا يجوز تقدم المعمول كما لا يجوز في وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ونونت
فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا
لان ما في الجزاء يمنع ان يتقدم معموله ما بعدها عليها ولما كان من مذهب الكوفيين جواز تقديم
معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن كما اجازوا ذلك في ان قول قال
جاء من البصريين اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان قال الاندلسي قال
السيرافي انما جاز الاعمال معهما والالغاء لانهما للعطف وقد يجوز عطف جملة على جملة ليس بينهما
علاقة فاذا اعملت اذن فقد عطفت جملة على جملة وفي الثانية مبتدا بها فعملت
وان جعلت ذلك عطفا لمفرد على مفرد الغيتها لانها صارت كالجزء في جملة الجملة الاولى داخلة
في صميمها فلم تكن اذن مبتدا بها فلم تعمل كانك قلت واكرمك اذن فاكرمك من الجواب الاول
فاحاصل ان من اعمالها لم يراع حذف العطف لانه ليس شيء يعتمد عليه ومن الغاها اعتمد عليه
وراعاه ولم ينظر الى ما قبله الجوازي الفاوها لانها بمنزلة ما هو الحشو والشيء الواقع في الطي ضرورة
انه لا يبتدا بها والنصب على انها للعطف جملة على جملة ومما يوضح ذلك قولك زيد يقوم واذن
اكرمك بتقدير وبكرمك اذن واذا عطفت على الجملة بامرها نصبت لان اذا وقعت مبتدا
مضايقة اذا رفعت جملت معطوفة من تمام الاول وصارت هي حشوا واذا نصبت بها كانت
الجملة الثانية مبتدا وخبرا معطوفا على الجملة الاولى وقال الشلوبيني اذا وقعت اذن بين
الواو والفاء وبين الفعل ففيها الوجهان النصب على الاتصال الفعل بها او انقطاع اذن
لما قبلها ثم دخلت حرف العطف بعد ان عملت اذن نحو ان اعطيتني شكرتك واذن اذكرك
فتعطف واذن ادعوك على الجملة قبلها لان الذي قبلها كلام مستقل واذن وما بعدها
جملة مستقلة معطوفة والوجه الثاني الرفع بعد حرف العطف على ان الكلام محمول على الاول وقال
الجرجاني ان النحاس وجه اعمالها اعتقادا انها معطوفة على اول الكلام فوقعت مصدرا فاعملت

ووجه الغائها اعتقاد عطفها على انها الكلام فتقع حشوا فتلغى وقال الرضى اذا تصدرت اذن من وجه
دون وجه وذلك اذا وقعت بعد العطف جاز النصب الفعل وبترك نصبه وذلك انك عطفت
جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هي مصدرة
فيجوز انتصاب الفعل بعدها ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط
حرف العطف بعض الكلام ببعض هي متوسطة وارتفاع الفعل بعدها واجب اكثر اهل العلم
يقرأ واذن لا يلبثون الا قليلا بالنون لانه غير متصدر في الظاهر وكذا قال ابن مالك في شرح العمدة
اهمالها بعد الواو والفاء اكثر ولذلك اجتمعت السبعة عليه وقال في شرح الكافية الفاء وما
بعدها اجود وهي لغة القراء التي قرأ بها السبعة وقال الاثيل استئناف بعد الواو او
اكثر قال ونيل الرفع في واذن لا يلبثون لاعتماده على قسم محذور اي والله اذن لا يلبثون
خلافا وما بعدها جواب القسم وقال في رصف المباني اذا دخل عليها حرف العطف نظر الى ما
ان يراد بالجملة التي هي فيها العطف او الاستيناف فان اريد الاستيناف كان الاعتماد على
اذن فعملت ويكون الحرف حرف ابتداء وهو الارجح واذن احسن اليك فكان بلغه الاول لم تكرم
وان اريد العطف جاز في اذن وجهان العمل مراعاة للاعتماد عليها وعدمه والرفع اعتمادا
على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم والجواب قول والتحقيق انه اذا قيل ان تقدر في
ازرك اذن واحسن اليك الى آخره قال الزمخشري في المفصل وفي قولك ان تاتني آتك وان
اكرمك فثلاثة اوجه الجزم والنصب والرفع قال ابن الحاجب فالجزم على ان ما بعدها معتمد
على ما قبلها وهو جواب الشرط في الاشتراك فكانه قال ان تاتني اتك واكرمك كما تقول
ان تاتني اذن اكرمك والرفع على ان يكون جملة غير معطوف فعلها عطف الخبر وجاز الرفع
لوقوع الواو في الجملة والنصب على ان يكون ايضا جملة مستقلة وحذف النصب على تقدير
الفاء الواو لانها لبست لتشريك مفرد فجاز معها الرفع والنصب وقال الاندلسي في الواو
الجزم على انه معطوف على مجزوم والرفع على انه مبتدأ لان التقدير انا اذن اكرمك والنصب
الاصل لانه غير معتمد الحوار زمي ان عطفت واذن اكرمك على انك جزمت وهي من جملة مستأنفة
نصبت واما الرفع فعلى وانا اذن اكرمك ونحوه وتقرر في الارجام لمنشاء وقال ابو حيان قد
يتصور في بعض الافعال الداخل عليها اذن ان ينصب ويرفع ويجزم وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذن
احسن اليك يحتمل ان يكون انشاء فيجوز الرفع والنصب لاجل الواو ويحتمل التاكيد فيحزم ويحتمل

الحال فرفع فصار للرفع اعتبار ان كون الفعل حالا وكونه بعد حرف العطف قوله ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليك ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان نبه
ابن الخباز على وسمى ان هذه المسالة تسمى ذات الوجهين في باب نواصب المضارع كما
تسمى بذلك في باب الاشتغال ونقله المصنف وتذكرته فائدة وقع المضارع مجزوما بعد اذن
في شعر عدي بن وداع الازدي قال كاني القلب فلم اجهل عهد الصافي السالف الاول
الا ان قال ان تعطنا نشط الخافين مقطوعان لنا تبتلا اذن تفعل والوجه في تخريجه
ان تفعل جواب الشرط وهو ان اول بيت واذن ملغاة وهي زائدة مؤكدة لمعنى ان الشرطية
لانها ايضا حرف جزاء ويجوز ان تكون جواب اذن على انها اذا الشرطية الجازمة في راي وفيه
ضعف من وجهين فائدة من مشكل التراكيب التي وقعت فيها اذن ما اخرجه البخاري عن
ابي قتادة انه قتل يوم حنين رجلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه
فقلت من يشهد لي فقال رجل صدق وسلبه عندي فارضه فقال ابو بكر لاها الله اذن
لا تعمد الى اسد من اسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه قال الخطابي هكذا
رواه الرواة في الاصول من الصحيحين وغيرهما وانما المعروف في كلام العرب لاها الله
ذا والها فيه بمنزلة الواو والمعنى لا والله يكون ذا وقال المازني قول الرواة لاما الله اذن
خطاء والصواب لاها الله ذا اي فاي بمعنى وفلى وقال ابو زيد ليس في كلامهم لاها الله اذن
انما هو لاما الله ذا وذا صلة في الكلام والمعنى لا والله هذا ما اقسم به وقال ابو البقاء وقع
في الرواية اذا بالف وتنوين ويمكن توجيهه بان التقدير لا والله لا يعطى اذن ويكون
لا يعد الى آخره تاكيدا للنفي المذكور وتوضيحا للسبب فيه وقال القطبي ثبت في الرواية لاها
الله اذن فحمله بعض النحاة على انه تغيير من الرواة وان الصواب ذا وليس كما قال بل الرواية
صحيحة وسمع بعضهم من قال لك افعل كذا والله اذن لا افعل فالتقدير والله اذن لا يعد الى آخره
قال ويحتمل ان يكون اذن زائدة وكذا قال القرطبي اذن هنا نهي حرف الجواب كقولك اينقص
الرطب اذا جف قال نعم قال فلان اذن قال ونهاها هنا ليست للتنبيه بل هي بدل من مدة
القسم في قولهم ايه لا افعلن وقد وردت بهذه الجملة كذلك في عدة من الاحاديث المرفوعة
والموقوفة افتطن توارد الرواة في جميعها على الغلط والتحريف من ذلك حديث عائشة
في قصة بريرة حاذكرت ان اهلها يشترطون الولاء قالت فاشترتها قال لها اذن

وحديث انس في قصة جليبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب على امراة من الانصار الى
ابيها فقال حتى استامر امها فقال نعم اذن فذهب الى امراته فذكر لها ذلك فقال لا ما اذن الله
اذن وقد منعنا ما فلانا اخرجه ابن حبان واخرج احمد في الزهد عن ملك ابن دينار انه
قال للحسن يا ابا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه قال هاها الله اذن لا البس مثل عباءتك
هذه واخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطا كانهم كانوا يشددون في
المسح للحصى كموضع الجبيرة مالا يشددون في مسح الوجه من التراب قال اجل هاها الله اذن
واخرج عنه قال قلت لعطا ارات الرجل يصلي معه الرجل قط ابحث ان يلصق به حتى لا يكون
بينهما فرجة قال نعم هاها الله اذن قلت وقد استقلت بهذا التركيب فوجدته لا ينفع الا
حرف من احرف الجواب كما تري **ان المكسورة المخففة قوله** احدها ان تكون شرطية
قال ابن يعيش ان اصل الجزاء كما ان الالف اصل الاستفهام لانها انما خصت بوضع الجزاء
كلها وسائر حروف الجزاء انما هو وضع مخصوص فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان
وليست ان كذلك بل تكون شرطا في الاشياء كلها وقال في موضع آخر اعلم ان ام تعطف
الباب للزومها هذا المعنى وعدم خروجها عنه الى غيره ولذلك اتسع فيها وفصل بينها
وبين مجرورها بالاسم نحو قولهم ان الله امكنني من فلان وقد يقتصر عليها ويوقف
عندها نحو قولك صل خلف فلان وان اي وان كان فاسقا ولا يكون مثل ذلك في
غيرها مما يجازى به قال الاندلسي الاصل في حروف الشرط انما هي ان من حيث ان اصل الشرط
ان يكون فيما لم يقع ولانها تستعمل في جميع مواقع الشرط وغيرها وليس كذلك قال سيبويه ورزعم
الخليل ان ان هي ام حروف الجزاء فسالته لم ذلك فقال من قبل اني اري حروف الجزاء تذكر
فيكن استفهاما ومنها ما يفارقها فلا يكون جزاء وهذه على حال فاسدة لا يفارقها الجزاء
ولان ان سكت عليها ويحذف الشرط والجواب ولا يفعل ذلك في غيرها وقال ابو بكر الانباري
انما صارت ان ام الجزاء لانها لغلبتها عليه تفرد وتودي عن الاصلين فقال الا اقصد فلانا
لانه لا يعرف حتى من يقصده فيقال زره وان يرد وان كان كذلك فزره فتكتفي بها
عن الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى قال ابو حيان وظاهر
كلامه وكلام غيره انه ليس محصورا بالضرورة قلت لكن قال الرضي انه في الشعر حاصة
وقال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا بعد غير ان

وجوز بعضهم حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط **فائدة**
بن جني قال ابو علي في نحو قولهم ان خلت الدار فعلى كذا ان في ان معنى النكرة لانها في
قوله سبحانه وان امراة خافت ان امر هلك فلولا ان في ان معنى النكرة لما كان في هذا الشرط
والعموم لانه شايع في كل امراة وامري وكذلك قوله وان احد من المشركين لانه ليس في
واحد مقتصر عليه بل هو شايع ولاجل ما ذكرنا من شياع ان ما جاز ان تلي احدا في هذا الموضع
واحد لا يستعمل في الواجب قال ويجوز ان يكون احد هنا ليس التي للعموم بل من منزلة
احد من احد وعشرين ونحوه الا انه دخل معنى العموم لاجل ان كما دخل في قوله ان امرؤ
وان امراة **فائدة** قال النبلي ان على اربعة اوجه في الشرط احدها ان يكون وجود الجواب
نحو ان قمت قمت الثاني ان تكون عدما لوجود نحو ان لم تقم اقم الثالث ان تكون وجود العدم
نحو ان قمت لم اقم الرابع ان تكون عدما لوجود نحو ان لم تقم قمت قال ومعنى الشرط هو تعليق
امر على امر يلزم من وجود المعلق عليه **قوله** الثاني ان تكون نافية قال الجواربي اصل للشرط
لما كان عدما قبل وقوع المشروط خرجت ان الى معنى النفي وقال الزمخشري في المفصل ان بمنزلة
ما في نفي الحال وتبعه في ذلك الاندلسي وابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب لكن في ذا الفرق لابن
جني قال ابو علي القياس في ان النافية لا ينصب بها الخبر لانها لم تختص بنفي الحال اختصاص
فلم تشبه ليس وما علمنا انها اعملت فان جاء ذلك فللتشبيه لها بليس لاجل النفي وحده
انتهى وقال ابن ملكون في شرح التسهيل الاكثر على ان النفي بليس وما وان ونيته تخلصه للحال
ما فيه من ارادة الاستقبال وليس ذلك بلازم بل الاكثر كون المنفي بها حالا ولا يمنع
كونه مستقبلا قال تعالى في استعمال المنفي بان قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي
ان اتبع الا ما يوحى الى وقال رجل من طي فانك ان يعروك من انت بحسب
ليزدادوا اثما ان اظفر بالنجح اي ما ينزل بك من احسبه بالعطا اي اعطيه عطاء كافيا
ليزدادوا على الكفاية الاكان اظفر بالنجح فالمنفي هنا بان مستقبل لا شك في استقباله انتهى
قوله فحذف المبتدا وبقيت صفته قال ابو حيان فالحال والمجرور صفة احد المحذوف
قال وقبل المحذوف من وقدر نظيره الا ان تقدير من هنا بعيد لان الاستثناء يكون
بعد تمام الاسم ومن الموصولة او الموصوفة غير تامة قال السهيلي يعني ان بعضهم جعل
ذلك المحذوف لفظ من فيقدر وان من اهل الكتاب من الا اليوم من فجعل موضع احد

مقامه ومثله وان منكم الاواردها التقدير وان احد منكم والوجه الثالث ان
تدخل لما التي بمعنى الا موضع الا تقول ان زيد لما قايم اريد ما زيد الا قايم قال الله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون وان كل ذلك لما متاع
الحياة الدنيا وقد قرأت هذه الآيات بتخفيف الميم فمن شدد جعل لما بمعنى الا وان
نافية فالمعنى ما كل نفس الا عليها حافظ وكذلك الآيتان الاخريان ومن خفف
جعل ما زائدة وان مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد فارقة بين النافية والموجبة
والمعنى ان كل نفس لعليها حافظ والكوفيون يقولون في هذا النحو ان نافية واللام
بمعنى الا وهو من الاقوال البعيدة انتهى قوله واذا دخل على الجملة الا يلزم ان
عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس قال ابو حيان اكثر الكوفيين
وابن السراج والفارسي وابن جني على اعمالها واكثر البصريين والفراء المنع واختلف

على سيبويه والمبرد فنقل السهيلي عن سيبويه انه اجاز اعمالها وان المبرد منع من ذلك
ابو جعفر النحاس عكس ذلك وقال ابن ملكم في شرح التسهيل اكثر النحويين يزعمون
ان مذهب سيبويه ان النافية الاعمال وكلامه مشعر بان مذهبه فيها الاعمال وقال
ابو بكر بن طاهر قول سيبويه ويكون كما في معنى ليس نص في ان ما عملت عمل ليس وقال
الناظم بين هذه العبارة ليست بنص في ذلك لاحتمال ان يريد انها كما في النفي لا في
العمل وهذا اولى ان يحمل عليه كلامه انتهى كلام ابو حيان وعبارة ابن ملكم في شرح التسهيل
مقتضى النظر ان يكون الحاف ان النافية ليس راجعا على الحاف الا لمشابهتها لها في الدخول
على المعرفة وعلى الشرف بالخبر والجر على الخبر به بخلاف ان زيدا فيها وان زيد الا بها
وان عندكم من سلطان كما يقال بما ولو استعملت لاهذا الاستعمال لم يجز واكثر النحويين
يزعمون ان مذهب سيبويه في ان النافية الاعمال وكلامه مشعر بان مذهبه فيها الاعمال
وقال في شرح الكافية لان النافية اسم مرفوع وخبر منصوب الحاقا بما نص على ذلك ابو العباس
المبرد واوما سيبويه الى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم ويكون ان
في معنى ليس فلو اراد النفي دون العمل لقال وتكون ان كما في النفي لان النفي من معاني
الحروف فجاء بها او ايما ليس لان ليس فعل وهي حرف بخلاف العمل فان ليس فيه بنى اصل لما ولا
ادري ما الذي اخذ من فعل وحق حروف وما يقوي اعمال ان اذا بقي بها ما انشد الكسائي من قول
الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على ضعف المجانين وقال في شرح العمدة واجروا
ان النافية ايضا مجرى ليس وحصروها بالمقارنة كقول الشاعر ان هو مستوليا على احد
الا على ضعف المجانين وقول الآخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذلا وقال الاندلسي
لم يتعرض سيبويه لان في باب ما ولا غيرها الا انه قال في باب ان وان يكون عنزلة ما فكأنها
ان الكافرون الا في غرور مصرف الى الابتداء كما صرفها ما يريدان ما لا تعمل اذا دخلت عليها
ان كما لا تعمل اذا دخلت عليها ما ويفهم منه انها العمل عليها ما قال السيرافي مذهب سيبويه
ان دخول ان عليها ما يبطل عملها وهذا رد على قول ابي العباس ان ان وحدها
لو دخلت على الاسم وخبر اعملت كعمل ما ولو كانت تعمل وحدها لما ابطلت عمل ما بل
كانت تؤكد عملها وهذا قياس منه استنبطه من كلام سيبويه وليس بصريح فيما زعم
ثم قال ومن زعم ان سيبويه لا يعملها فدعوى منه وقال ابن يعيش كان سيبويه لا يرى

لا يرى فيها الا الرفع الخبر لانها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر والفعل والفاعل كما تدخل
همزة الاستفهام فلا يغيره وذلك كقولك بني تميم في ما وغيره يعملها عمل ليس كما فعل في ما
واختاره المبرد قال لانه لا فصل بينها وبين ما والمذهب الاول لان الاعتماد في عمل
على السماع والقياس يأباه ولم يوجد في ان من السماع ما وجد في ما وقال التنخاوي لم
يجوز سيبويه ولا الفراء اعمالها عمل ليس لانها حرف نفي دخل على المبتداء والخبر فكان القياس
ان لا يغير المبتداء ولا الخبر عن حالهما كما ان حرف الاستفهام اذا دخل عليهما لم يغيرهما
وكان في ما ان لا تعمل ايضا كما فعل بنو تميم لهذه العلة فلما خالف اهل الحجاز في ما فاعملوها
لم يكن لنا ان نقيس عليها ان لان القياس على ما خالف القياس غير مستقيم وذهب
المبرد والكسائي اعمالها على التشبيه بليس لما اعملت ما على التشبيه بها اذ لا فرق بينهما
في المعنى ولان ان لا يمتنع وقوعها موقع ما في موضع من مواضعها والمعروف مذهب سيبويه
وقال ابن الحاجب ان بمنزلة ما في معناها واختلف في العمل واكثر الناس لا يجيزونه واجازه المبرد
حملا لها على اختها وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت قياسا والدليل على ان اللغة لا تثبت
قياسا الاطباق على ان البيت والبحر والسفينة لا تسمى فارورة وان كانت مستقرا فيها
ولو ثبت اللغة بالقياس لسمي ذلك كله فارورة وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وارد
لم يسمع من العرب غير هذا اللفظ بقياس بل داخل بطريق عام عندهم وهو حكمنا من استقراء
كلامهم بان كل ما نسب اليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظايره في هذا العموم ودخل
ان يقول الشاعر كل مسكر حرام فاذا حرمنا المزر لم نحرمها بالقياس وانما حرمناه بطريق
العموم وان لم يكن المزر بخصوصيته ذكر كما في قولك قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع
الفاعل فليس بمستقيم لانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان وايضا فالاعمال
ما على خلاف القياس عند الذين يجعلونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه وقال ابن عصفور
ان النافية على الافعال والاسماء ولا يؤثر فيها لانها ليست مختصة وما لا يختص لا يعمل وقد
اعملها المبرد اجراء لها مجرى ما الحجازية وانشد قوله ان هو مستوليا على احد وهذا البيت
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اذ لا نظير له تنبيه لم يذكر ابن مالك في اكثر كتبه لاعمالها شرطا
وذكر في شرح العمدة انهم حصروها بالمعارف وذكر المعن في الجامع الى شرطها كما ان لا لتوكيد النفي
ولا يسبق خبرها الا معمولة ولا يقترن خبرها بالا ولا يبدل من موجب قوله وقرأ سعيد بن جبير

ان الذين تدعون من دون الله عبادا الى آخره قال ابن جني في المحتسب ينبغي ان يكون ان هذه
بمنزلة ما كانه قال ما الذين تدعون من دون الله فاعلم ان اعمال ما وفيه ضعف لان ان هذه
لا يختص بنفي الحاضر اختصاص ما به فيجري مجرى ليس في العمل ويكون المعنى ان هؤلاء الذين
تدعون من دون الله انما هي حجارة او خشب فهم اقل منكم لانكم انتم عقلاء مخاطبون
تعبدون ما هو دونكم فان قلت ما نفع بقراءة الجماعة ان الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم فكيف يثبت في هذه ما نفاه في هذه قيل يكون تقديره انهم لمخلوقون كما انتم ايها
العباد مخلوقون فسماهم عبادا على تشبيههم في خلقهم للناس انتهى وقال ابو حيان بعد التوجيه
ليس بمتعين بل يحتمل ان يكون ان هذه المخففة من الثقيلة واعملت ونصب الجزاء ان بها على احد ما جاء
من ذلك في المشددة قال وهذا التخريج احسن بل يتعين لتوافق القراءتين فان ذاك فيه
تنافي القراءتين اذ قراءة التشديد تقتضي ان يكونوا عبادا امثالهم وقراءة التخفيف على
تخريجه تقتضي نفي ذلك وهو في ذلك محال في كلامه تحامل وقد علمت ان ابن جني اجاب عن ذلك
ولهذا قال ابن الصائغ قد اجيب عن القراءة المذكورة بان المثلية في القوانين لم يرد
الا محال والاصل الثالث ان تكون مخففة من المثقلة قال ابن يعيش اعلم ان الحذف والتغيير
في الحروف ليأباه القياس وقد جاء ذلك قليلا ولكن فيما كان مضاعفا نحو ان وانها
ولعل وليت ولات ثم وذلك لانه انما يساغ فيما ذكر بالفعل التضعيف مع شبهها بالافعال من
جهة اختصاصها بالاسماء وليس في لك في ثم قوله فمتى دخل على احدى الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز
اعمالها خلافا للكوفيين لقراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما لبوفينهم الى آخره قال الدماميني
والترجيح ظاهر كلامه ان ضمير اجمع الى اعمالها وهو غير شديد فان الكوفيين لا يقولون
بها اصلا وما قيل انها مخففة يقولون هم انها النافية فينبغي رجوع قوله خلافا للكوفيين
الى صدر الكلام فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة واقول اختلفت عبارات النحاة
في حكاية مذهب الكوفيين فمنهم من حكاه في اصل وجودها كابن ملكون وابن يعيش والاندلسي والتنخاوي
وصاحب الاقليد وكثير النحاة ومنهم من حكاه في اعمالها كابي البركات بن الانباري وابي البقاء
العكبري ولنسق عباراتهم قال ابن ملكون في شرح التسهيل ومذهب البصريين ان ان قد
تخفف فيقال فيها ان ويبطل اختصاصها بالاسم وتكون عندهم اعمالها اذا وليها اسم

وعلى ذلك يحملون قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير واعمالها اكثر كقوله
تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وان كل نفس لما
عليها حافظ ومذهب الكوفيين ان ان المشار اليها لا عمل لها ولا مي مخففة من ان بل هي
النافية واللام بعدها بمعنى الا ويجعلون النصف في وان كلا بفعل بغيره ليوفينهم اعمالهم
نفسه وبه قال الفراء وكلا القولين محكوم على اصولهم بمنعه في هذا المحل ويضعف لانهم
موافقون البصريين في ان ما بعد الا لا يعمل فانهم نصبوا كلا بليوفينهم وهو وجه لا اشتهيه
لان اللام لا يقع الفعل الذي بعدها عاملا شيئا قبلها فلو رفعت كلا على ما ذكر لكان كما يصلح ان زيدا
لقايم ولا يصلح ان تقول ان زيدا لاضرب لان اللام تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها الا ترى انه لا يجوز
اللام والا هذا نص فقد اقر بان حمل القراءة على جعل ان نافية واللام بمعنى الا خطا ولا شك
في صحة القراءة ولا توجيه لها الا توجيه البصريين والكوفيين خطاء بهذه القراءة الفراء
فلم يبق الا توجيه البصريين فتعين الحكم بصحة ما يؤيد ما ذهب اليه البصريون قول سيبويه وحينئذ
من يوثق به انه سمع من العرب من يقول ان عمرا لمنطلق ومما ينص الاحتمال فيه وقال الاخفش
وزعموا ان بعضهم يقول ان زيدا لمنطلق ومعنى مثل ان كل نفس لما عليها حافظ فغلطا
والرفع واضح لهم ان اللام بمعنى الا فدعوى لا دليل عليها ولو كانت بمعنى الا لكان
استعمالها بعد غير ان من حروف النفي اولى لانها انص على النفي من ان فكان يكون
لم يقم لزيد ولم يقعد لعمرو بمعنى لم يقم الا زيد ولن يقعد الا عمرو وفي عدم استعمالها ذلك
دليل على ان اللام لم يقصد بها الجحاب وانما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد
انتهى وقد حكى الخلاف على هذا الوجه ابن يعيش والتسهيل قال الا ان سيبويه والبصريين
والكوفيين خلاف في نحو قوله وان كنا عن درسهم لغافلين فالكوفيون على ان
معناها النافية واللام بمعنى الا كالاستثنائية وكان الكسائي يوافق الكوفيين اذا كان
بعد ان فعلا ذا النفي بطلب الفعل ويوافق البصريين اذا كان بن ولا السيرافي
ولو جاز ان تكون اللام بمعنى الا لجاز ان يقول جائني القوم لزيدا تريد ما زيد
والبصريون يقولون ان معنى المخففة من الثقيلة وقال الكمال بن الانباري في
الانصاف ذهب الكوفيون الى ان ان المخففة من الثقيلة لا تعمل البصريون والكسائي وذهب

البصريون الى انها تعمل اما الكوفيون فاحتجوا بان ان المشددة انما اعملت لانها اشبهت
الفعل الماضي في اللفظ لانها على ثلاثة احرف وبنيت على الفتح كما انه كذلك فاذا
خففت زال شبهها به فبطل عملها وبان ان المشددة من عوامل الاسماء وان المخففة
من عوامل الافعال فينبغي ان لا يعمل المخففة في الاسماء كما لا تعمل المشددة في الافعال لان
عوامل الافعال لا تعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال واما البصريون
فاحتجوا بان قالوا الدليل على صحة الاعمال قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم اعمالهم
في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير وروى ابو بكر عن عاصم بتخفيف ان
وتشديد لما قالوا ولا يجوز ان يكون كلا منصوبا بليوفينهم لانا نقول لا يجوز ذلك
لان لام القسم تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها الا ترى انه لا يجوز ان تقول زيدا لاكرمن
فتنصب زيدا بلاكرمن وكذلك ههنا لا يجوز ان يكون كلا منصوبا بليوفينهم قالوا ولا يجوز
ايضا ان يقال ان ان بمعنى ما كما قال تعالى ان كل من في السموات والارض
الا اتي الرحمن عبدا لانه لو جاز ان يجعل لما بمعنى الا لجاز ان يقال ما قام القوم لما زيد
بمعنى الا زيد وما قام القوم لما زيدا بمعنى الا زيدا وفي امتناع ذلك دليل على فساده
وانما جاءت لما بمعنى الا في الايمان خاصة نحو قولهم عمرتك الله اما فعلت اي الا
فعلت ثم لو جعلت لما في الآية بمعنى الا لما كان لها ناصب لان الا لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فدل على صحة ما ذكرناه والجواب عن قولهم انما عملت لشبهه الفعل لفظا فاذا
خففت زال شبهها به فبطل عملها او هذا باطل لانها انما عملت لانها اشبهت
لفظا ومعنى وذلك من جهتين او جه فاذا خففت صارت بمنزلة فعل خففت لبعض
حروفه وذلك لا يخل عملها وق رش واما قولهم ان المشددة من عوامل الاسماء
وان المخففة من عوامل الافعال فظاهر الاحتمال فانا اذا قدرنا انها مخففة من
الثقيلة فهي من عوامل الاسماء واذا لم نقدر انها مخففة من الثقيلة فليست من
عوامل الاسماء ولان المخففة في الاصل غير المخففة من الثقيلة لان تلك المخففة من
عوامل الافعال وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الاسماء ولم يقع الكلام
في المخففة من الاصل وانما وقع في المخففة من الثقيلة وقد بينا الفرق بينهما وقال
ابو البقاء الكبير في كتاب التبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين اذا خففت ان

النفيلة جاز ان تعمل في الاسم النصب وقال الكوفيون لا تعمل حجة الاولين السماع والقياس
اما السماع فنحو قوله كفا وان كلا لما ليوفينهم فراء جماعة بتخفيف النون ونصب كل وذلك
مسموع منقول فان قيل النصب هاهنا بغير ان تود ذلك العامل قوله ليوفينهم اي ليوفين
كلا ويمكن ان يكون العامل لما على قراءة من نون وشدد اي وجمع قلنا كلا ما خطا
اما بو في فهو جواب القسم لا يعمل فيما قبله وان جعلته مفرا للعامل فكذلك لان التقدير
على هذا وان كلا لما ليوفينهم نفيرله وموضع هذا الفعل على كل تقدير بعد اللام وهو جواب
القسم وهو لا يعمل فيما قبله واما اعمال لما فلا سبيل اليه على تفسير فسرت على معنى الا
والا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وان فسرت بلام التاكيد فهي ابعد من عمل وان فسرت
بلما التي للجمع فهو بعيد لان موضعها بعد ان وما فعل لا يقع بعد هذه الا وهو عوض
ولا عوض هنا واما القياس فهو ان مشبهة بالفعل في لفظها واختصاصها بالاسماء
والمخففة من المثقلة مختصة بالاسم ولم يبق الا التخفيف بالحذف ومثل ذلك كثير
من العمل في الفعل كقولك لم يك ولم ابل ولم ادر فالحرف الشبيه به كذلك يدل عليه ان لعل
يعمل واذا حذف منه او ابدلت اللام نونا بقي عمله قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
عبارة ابن ملك في شرح العمدة من باب كان او من باب كاد او من باب ظن
قال الاندلسي لان معنى هذه الحروف ان تدخل على اسمين تسما مبتدا وخبرا
فاذا دخلت على الفعل فلا بد ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
حتى هذه الحروف دخولها على المبتدا والخبر راسا وقال ابن يعيش لان ان المخففة
بالمبتدا والخبر فلما الغيت وليها فعل من الافعال الداخلة عليها لانها وان كن
افعالا فهي في حكم المبتدا والخبر لانها اذا دخلت ليقين وكذلك خبرا وان نفي
لا لابطال معناه وقال ابن ملك في شرح التسهيل لانها كانت قبل التخفيف مختصة
بالمبتدا والخبر فلما خففت ووضع شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل فخبر
بان لم يكن الفعل الا من الافعال المشاركة لها في الدخول على المبتدا والخبر
لا يتعارف ايجابها بالكلية وقال الشجاعي انما كان ذلك لان اللام يلزم معها
في الخبر فلزم اما ان يكون الفعل من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر لتكون اللام داخلة
على خبر المبتدا في الاصل قال ابو حيان وشرط الناسخ ان يكون مثبتا غير واقع

ليوفينهم بغير نون

صلة فلا تدخل على ليس ولا مازال واخويه ولا دام قوله وان تظنك لمن الكاذبين زاده
ابن ملك وكقراءة ابي وان اخالك يا فرعون مثبورا قوله وبقاس على النوعين اتفاقا قلت
في دعوى الاتفاق في المضارع نظر فان ابن ملك قال في شرح التسهيل فان كان مضارعا
حفظ ولم يقس عليه لكن قال ابو حيان انه ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا قوله ثلثت يمينك
ان قلت لمسلما كذا انشده ابن ملك في شرح الكافية قال وبروى تكلتك امك وقال الصباغ
انشده بعضهم بالله ربك ان قلت لمسلما وانشد بعضهم تكلتك امك ان قلت لمسلما وكذا
انشد ابن ملك في شرح التسهيل والعمدة قوله ولا يقاس عليه خلافا للاخفش سوى مذهب
الكوفيين قال الفراء ان عندهم بمعنى ما لم يمتنع دخولها على غير الافعال التي شرطها
البصريون وقال ابن الحاجب مذهب الكوفيين ليس ببعيد لانه مخالف للقياس واستعمال
الفصحاء المخالف للقياس فلان اصله وضع ان ان تدخل على المبتدا والخبر في المعنى
وقد تبين انها لا يقدر فيها ضمير الشان يكون اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا ولان كلا فاعتبرة الفعل
الذي يقع بعدها ان يكون لذلك ليتوفر عليها ما تقتضيه من الجملة الاسمية واما مخالفة استعمال
الفصحاء فانه لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح ووجه الكوفيين ان فتح الهمزة بمارود
تقدير المصدر فمثل ذلك او تنزل الجملة الخبرية الفعلية مجرى المفرد كما جروا انما قام زيد مجرى
ان زيدا قايم وكما اجروا علمت ما قام زيد مجرى علمك ما زيد قايما فلا بعد في مثل ذلك وفي
ضعف المباني اجاز الكوفيون دخولها على غير الثواني من الافعال قياسا على قول من
ثلثت يمينك ان قلت لمسلما وقول بعض الفصحاء ان ضعت كاتبك لسوطا
مما من التشذوذ بحيث لا يقاس عليها انتهى ومن الوارد في ذلك قراءة ابن مسعود
وتظنون ان بقتم لا قليلا ذكره ابن ملك في شرح التسهيل قال في شرح الكافية
وسمع سيبويه بعض العرب يقول اما ان جزاك الله خيرا بالكسر وجعل تقديره اما انك
جزاك الله خيرا والفتح اشهر قوله كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه قال
ابن مالك في شرح التسهيل رواه الكوفيون عن بعض العرب وفيه شذوذان احدهما
ان الفعلين مضارعان والثاني انتفاء من غير تواسخ الابتداء قال والقياس عليه
وعلى ان قلت لمسلما ما يقع عند الكوفيين وعند ابي الحسن الاخفش وذكر ذلك في كتاب
المسائل انتهى وبذلك يعترض على قول المصنف لا يقاس عليه اجماعا وقال الاندلسي

الفراء يزعم ان قولهم ان تربنك لتفسك كالنادر من اجل دخول ان على المضارع وانما حقها
ان تدخل على الماضي كنلما يجري مجرى ان التي للجزاء واصل دخولها على المضارع قلت علم
نه عليه ذلك وقد قال الدماميني انه لم يرمن تعرض لعلته وابدي من عنده علة لا اصل
لها قول والرابع ان تكون زائدة قال ابن عيش الزيادة والالغاء من عبارات البصريين
والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ونعني بالزيد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث
معنى قال وقد انكر بعضهم وقوع الزايد لانه يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من
انهم لم يجدوه في اللغة او طاذكروه من المعنى وان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل
والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قول [illegible] جعل لغير معنى البتة
بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد معنى صحيح انتهى وقد عقدت للزيادة بحثا في كتابي
والنظائر النحوية اوردت فيه فوايد قول كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه انشده صاحب
منتهى الطلب بلفظ ما قلت شيئا ما انت تكرهه وعلى هذا فلا شاهد فيه والشواهد غيره لا تنتهي
منها قول درید انشده في المفصل ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم طالي اينق جرب
وقول امرئ القيس خلفت لها باللات خلفة فاجر لنا موافيا ان من حديثها الا
قول واكثر ما زيدت بعد ما النافية هذا مذهب البصريين قال ابن مالك في شرح
التسهيل وزعم الكوفيون ان المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا للذي
زعموه مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يتغير
اذا قيل ما زيد قايما كما قال الراجز لا يمسك الا بي تاسفا ما من
احد معتصما فكذلك ما النافية تاكيدا وابقى عملها الا ان العرب قد استشعرت
ان زايدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية شبيهتها في
جاء النافية فلو لم تكن المقترنة بما زايدة لم يكن لزيادتها بعد الموصوف
مسوغ وقال ابن يعيش اذا وجدت ان هذه على ما النافية فهي في لغة
بني تميم مؤكدة لانهم لا يعملون ما وفي لغة اهل الحجاز تكون مؤكدة
العمل في قولك انما زيد قايم وذهب الفراء الى ان وما جميعا للنفي كانهما ارفا
بهما على النفي مبالغة في النفي وتاكيدا له كما تزاد اللام تاكيدا للجحاب في قولك
زيدا لقايم وغالى في ذلك حتى قال يجوز ان يقال لا ان ما ويكون الثلاثة

للنفي وانشد الا اواري لا ان ما ابينها والقواب ما ذهب اليه الجماعة من ان
ان بعد ما زايدة وما وحدها للنفي اذ لو كانت ان ايضا للنفي لانعكس المعنى الى
الايجاب لان النفي اذا دخل على النفي صار ايجابا وقال ابن الحاجب قول العرب
في زيادتها بعد النفي انها حرف نفي تزاد فاكثر اذن حرف التاكيد في قولك ان زيدا
لقايم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا القايم
قد فصل بينهما لذلك وقال التبريزي زيادة مطردة مع ما النافية للتاكيد وقال الفراء
هي نافية جمعوا بينها وبين ما النافية تاكيد النفي فهو بمنزلة تكرير ما فهو عند الفراء
في التاكيد المعنوي [illegible] من التاكيد المعنوي وقال السخاوي ان في كقولك
ما ان رايت دخلت صلة زايدة لتاكيد معنى النفي الذي لما ولا تكون الا مع ما لهذا المعنى
وتدخل ما الذي تعمله على لغة اهل الحجاز فهي كافة لما عن عملها ولا تسمى كافة على لغة
بني تميم لكن تكون صلة مع ونا كيد النفي منسوب الى قوم من اهل اللغة الى انها النافية
التي في كقوله ان الكافرون الا في غرور جمع بينها وبين ما النافية لتاكيد النفي وهو
مذهب الفراء وقد زيدت مع لا قال الشاعر ياطابر البين لا ان رلت ذا وحل
مع الغمض والفناص محجوبا انتهى وقد ذكر زيادتها بعد لا ايضا الهروي في الازهية
وانشد الليث وقال اراد لا زلت وان زايدة وابن جني في الخصايص وانشد
طعامهم لبن اكلوا وخيم وما ان لا تحاك لهم نبات قول وفي هذه الحالة تكف عن
الجارية قال المصنف في تعليقه على الالفية قلة ذلك انها ضعيفة فلم يحتمل العمل بينهما
وبين معمولها وانشبهها بليس لضعف حينيذ لاتصالها بما لا يتصل بليس قال وقد
يسمع النحاس ان هذه كافة ولا يدفع ذلك انها اتي بها للتاكيد فلا يوسم بامر غيره لورود
ذلك في ما في كلامنا قول فخرج على انها نافية مؤكدة لما قال خرج البيت على انها نافية
مثلها في قوله تعالى في ما ان مكناكم فيه والتي بها مع ما التاكيد النفي من حيث كانت
بمعناها كما اكدت من بالباء لما كانت بمعناها وقوله فاصبحن لا يسالن عن بابه
برفع يكون العمل في البيت لان كان اذا وليها العامل الباء وان ترفع الاسم وينصب الخبر ان هو
مستعملا [illegible] قال وهذا يحتمل التاكيد والاصل ان يؤكد الاول بالثاني لا ان
يؤكد الثاني بالاول انتهى وعندي ان يكون قول المصنف مؤكدة بما بفتح الكاف وبالباء

لا بنس وما وبالام قوله وقد تزاد بعد ما داموصوله اللاحقة قل من ذكر هذه ولم ارها الا
في شرح التسهيل لابن مالك واتباعه وشرح الكافية للرضي ومثل بقوله تكلما فيما ان مكنا كم فيه
ولم يتعرض لها الهروي ولا المالقي ولا شراح المفصل والكافية على كثرتهم وسعة نشرهم
نعم حكاه من المتاخرين ابو البقا وضعفه ورجح انها في الآية نافية كما جزم به مكي ولم يحك سواه
قوله يرجى المرا ما ان لا يراه فان ابن مالك اراد بيرجى المرا الذي لا يراه قوله وبعد ما
المصدرية كقوله ورجع الفتى البيت قال الدماميني هذا البيت ممتنع الاحتمال ان
يكون ما زائدة وان شرطية فلت المصنف تبع في ذلك سيبويه فانه استشهد به على
ذلك الهروي في الازهية والاندلسي وابن يعيش والفاكهي وشراح المفصل
وابن مالك في شرح التسهيل وغيرهم وقال ابن عصفور في شرح الجمل لا تزاد ان نفيس
الا بعد ما النافية وقد تزاد في الشعر بعد ما المصدرية الظرفية وانشد البيت قوله
وبعد الا الاستفتاحية زاد ابو حيان بعد الا الاستفتاحية حمل عليه قولهم اما ان
جزاك الله خيرا قوله وقيل مدة الانكار قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في كتاب القوانين
الانكار اما لبعد وقوع ذلك او لانه معلوم ان يكون الا حرفي تفك بعد ان الا الاولى
تشبيه بالانكار وفي البسيط الانكار انكار تكذيب المخبر فيما اخبر به ولا يكون الا بخبر
والانكار بسببه والراي الذي ذكره او الذي يخالف ما ذكره ويتعين بحسب
الكلام وسياقه فانه يصح ان ينكر على القائل اضربت زيدا رايه في ذلك او ان يكون
رايه على خلاف الضرب وبهذا يكون في الخبر وغيره وصورة الانكار فيهما واحدة
وقال ابو حيان ربما لحقت علامة الانكار مع الاستفهام الذي لا يتوهم انكاره
البتة حكي انه سال اعرابيا عن اخويه وعن نفسه قال قلت اخبرني عن حالك وحال زيد فقال ازيد
والله ما رايت احدا اسكن قولا ولا ابعد هجرا ولا اخذا بذنب حجه وقد يقدم ما سها من زيد
فهذا استفهام محض ليس فيه انكار البتة ويحتمل ان يكون ذلك انكارا من جهة ان
اخاه زيدا من شهرة الاوصاف الجميلة بحيث لا ينبغي ان يسال عن احواله هو معلوم الا
مشهورها فانكر عليه سؤاله عنه وفي البسيط الانكار يكون في القضايا واجزائه الضرورية
من الاسم والفعل ومن الحرف لان الانكار انما يكون في الخبر فتنسبه الى ما يصح نسبة نفي او
اليه ولا يبعد ان يكون في الحرف المفيدة معنى كقولك قام زيد ثم عمرو اذا انكرت

على المهلة فالقياس يقتضي ان تقول انماه وفيه نظر وقال في وصف المباني الموضع الخامس
من مواضع ان المكسورة ان تكون في الكلمة من اخرها وبين يا الانكار وصلة لها وذلك
اذا كانت الكلمة مبنية او لا يظهر فيها الاعراب كقولهم في انكار انا انا انيه فيلزم على هذا
كسر نونها لاجل الياء وانما زيدت ان محافظة على اخر الكلمة ومن العرب من يزيد ان في
اخر المعربات ازيدانه ومنهم من يكسر التنوين ويستغني عنها فيقول ازيدنه وقال الرضي
مدة الانكار مدة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد
كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول حاتمي زيد فيقول من يقصد
تكذيبك وان زيدا [illegible] انا كما ذكر او يقول ذلك من لا شك ان زيدا جاد ويستنكر
ان لا يجيبك فكانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيبك انتهى ليس انما ذكر ذلك من مواضع
ان المفتوحة دون المكسورة وقال ابو حيان اطلقوا ولا بد ان يتقدم حرف الانكار الهمزة
فقط دون غيرها [illegible] الاستفهام كما في ازيد الاندماري عن الكتابين
انهم قالوا اذا فصل رايت زيدا فلنا زيدا انيه فقد صدق على انه يجوز حذف الهمزة لدلالة
[illegible] عليها ولانه علامة الانكار تدل عليها قوله سمع سيبويه رجلا يقال له رجيح
[illegible] البارقة يقال انا انيه قال ابو حيان الاصل في المثال المذكور اذا بهمزة الاستفهام
[illegible] متكلم غير زيدت مدة الانكار وان فان كان المزيد الفا كتبت
[illegible] فتحة النون الضمير فالاصل اناه بزيادة هاء السكت ثم زيدت ان قبل المدة فالتقى
[illegible] الفان فكسر اولهما وهو نون ان فانقلبت الالف ياء وان كان المزيد اولا ان
[illegible] المختلبة ياء [illegible] كسر النون لالتقاء الساكنين فلا يكون المزيد الا ياء
[illegible] ابو حيان وقول القالي انه حذف منه الالف الاولى حطاء لانه لا الف وانما كتبت
[illegible] الف مراعاة للحال الموقف وقد راجعت اما لي القالي فوجدته قال قال ابو زيد
الانصاري العرب اذا قالوا رايت زيدا انيه يقطع الالف وتبيين النون وقال
[illegible] الهمزة وحركة الفتح على نون التنوين ونقلوا النون وقال ابو الفضل
ازيدا انيه فالقاء الاستفهام قال [illegible] ابو زيد وقال الفاء هذه الزيادة
تلحق في الاستفهام اذا انكرت ان تكون راى المخبر على ما ذكر او يكون
على خلاف ما ذكر فان ما قبله مفتوح كان الزيادة الفا او مكسور كانت ياء او مرفوعا

كانت الواو والياء ساكنا حركت الكلمة لئلا يلتقي ساكنان لان هذه الزيادة مدات
والمدات سواكن فتقول لمن قال رايت زيدا ازيدنيه لان النون التي هي التنوين ساكنة
وان قال قوم زيدٍ ازيدنيه وان قال رايت عثمان اعثمانا وان قال جاء عمرو اعمدوه
كما قلت في واغلامبوه وذكر سيبويه انه سمع رجلا من اهل البادية قيل له اتخرج ان اصبت
البادية فقال انا انيه وانما انكر ان يكون رايه على خلاف الخروج وربما ادت الوصل ايضا
للعلم ولذلك قالوا انيه لان الهاء والياء حفيفان والهمزة والنون واضحان فكما زادوا
ان في قولهم ما ان فعلت كذا قال العالي وسالت يا محمد لم لم يقولوا اناه فقال لان الالف
علامة لحركة النون وحمل لها وقد سبقت فلم تحذف وسقطوا علامة
متقدمة فاما ما حكاه ابو زيد في قولهم ازيدنيه بتشديد النون فانما هذا على لغة من يقيم
الحروف بالتشديد فوقف على ازيدن فشدد فلما الحق به علامة حركة بالكسر توهم ان
التنوين اصل هذه فقال ابن جني هذا التماس لاعذار لقوال الشاعر وبينما نحن
مرتعون بفلج قالت الدلج العقاليه فقال ان الذي تصحب الانكار لحسن معناه فقال بعض
الحاضرين ذهب احمد بن يحيى الى انه صوت صب المطر مثل قب للسيف وطن للناقة
انما سالت هل تجد له وجها من طريق الصناعة فانني قد وجدت لذلك طريقا قوية
ذهب الى ان الاصل للتحقيق الا انها خففت وقلت افتقول ان الهاء بعد
للكسرة التي تجدها الوقوف في الشعر على الحرف الصحيح الساكن نحو كان قدي فقال
قلت فان هذا الحرف اللين اذا احدث في القافية لم يتجاوز الى شيء بعده نحو كان
وهذا قد تجاوز الباقي انيه الى الهاء فقال لانكر لما كان موقوفا وقف اجتلب
اخر للوقف قال ابن جني والذي عندي انا فيه انه اعرف من ان يبين اي اجعله نحو
علم التانيث والضمير وهو الياء ولم يرد الياء التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين
اعني عين الفعل لانه اجرى علم الضمير مجرى المنفصل كما قراءا ابن مسعود نقلا له قولا لنا
وجاء بالهاء منصوبة الموضع اما على ان المراد احضري فيه ثم حذف الجار
كقوله وما شهدناه سليما وعامرا واما ان يكون معدي الا الذي في معنى حضر وحضر
متعد فيكون معنى البيت بيننا نحو في ذلك المكان قالت السحابة اسقي بعضها بعضا
في هذا المكان فيه وهذا لا ينبغي قوام من قال ان اسم موت المراة اصب لانه

اردت ايضا قول وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد ما الايجابية وهو سهو وانما ذلك في ان
المفتوحة قال الشارح وتبعه لسهوه غيره حسب ولم ير احد من شارحي كلامه ايقفوا ذلك
عليه وفيهم الائمة المعتمد وقد صرح الرضي بموافقته قلت الحق ما قال ابن هشام
وابن حاجب وان كان نقله فهو غير معصوم من السهو وكل يوخذ من القول
ويترك الا صاحب القبر وسكوت شارحيه عليه لانهم ليسوا من اهل الاطلاع على
المذاهب والمنقول انما قصارى امرهم المعقول والبحث في الحدود والتعاليل ولو
شرحها كابي حيان ونحوه لم يسكت وموافقة الرضي له من باب التقليد وكيف يقبل
من ابن الحاجب وكثير [illegible] من النحاة قبله ولا هو من شافه العرب العربا وسمع
[illegible] منهم ثم ابن الناظم اذ ذلك من قراءة او من الكلام الفصيح فلا شبهة اذن
في انه سهو اسري اليه من ان المفتوحة وعذره في ذلك انه اختصر كافية من المفصل وصاحب
المفصل قرن بين ان وان في عمل واحد فمن بضاعتها المزجاة ومن الناس من يقول في قوله تعالى وان كنت لمن
قد تكون بمعنى قد قال في الازهية ومن الناس من يقول في قوله تعالى وان كنت لمن
[illegible] وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كدت لتردين وان كادت لتبدي
[illegible] انها ان فيها معنى قد كانه قال قد كنت لمن الساخرين وكذلك بالشبهة
[illegible] قول قطرب وقال في رصف المباني واما ان التي في قولهم ان كان وعد ربنا
لمفعولا فذكر بعض المغربين للحروف انها بمعنى لقد والصحيح انها مخففة وقال ابن السيد
في البديه حكى قطرب بن المستنير ان حاءت بمعنى قد وهو من الاقوال التي لا ينبغي ان يعرج
عليها قول وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ قال الاندلسي وقد زاد بعضهم لها
اربعة مواضع احدها ان تكون احرفا من ان يبين الثاني ان تكون امرا موكدة بالنون
خفيفة من واي بني الثالث كونها في الشعر محذوفة من اما العاطفة والرابع
جعلها بمعنى اذ م اذا خوان كنتم مومنين والاولى ان يمضا على بابهما من الشرط
اي ان صد قتموني انكم ولو كانت اذ يمضا ملفوظا بها لم يصح ان يعمل فيها فعل الامر
وهو مستقبل فحال يلزم ان يدخلها معنى العذر وكذلك قوله تعالى ان شاء الله امنين
هي على بابها [illegible] قول الفراء انفعت ان ما قتيبة حتما لا يجوز ان يكون فيه
بمعنى اذ [illegible] ان اجتماعها مع الفعل المستقبل هي على الاستاء على بابهما من الشرطية

والمعنى العصب ان ذكروا فتحربه كقول الاخر ان يقتلوك فقد ضكيه ابوبكم والقتل
قد كان وانما قبح فتح ان في البيت الاول لانها تاتي الناصبة وليس من مواضع المخففة ولا
المصدرية ومن رواها بالفتح فصل بين الصلة والموصول وقول ابن مايستاد ان الشرط
بالماضي فاسد وقوله تعالى وان تعجب فعجب قولهم بمنزلة ان كنت قلته فقد علمته انتهى
وقال ابو البركات الانباري في الانصاف ذهب الكوفيون الى انها لا تقع بمعنى اذ وحجج
الكوفيون بان قد كثيرا في كتاب الله وكلام العرب بمعنى اذ قال الله تعالى وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا اي واذ كنتم لان ان الشرطية تفيد الشك بخلاف اذ الا ترى انه لا يجوز
ان تقول ان قامت القيمة كذا انما تقصد من معنى الز[illegible] فاذا قامت القيمة وجاز
قامت القيمة كان جايزا لان اذ واذا ليس فيهما معنى الشك فلا يجوز ان يكون معناهما واحدا
لانه لا شك في انهم كانوا في شك فدل على انها بمعنى اذ وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالايمان فقال
يا ايها الذين امنوا فدل على انها بمعنى اذ وقال تعالى واتقوا الله ان كنتم مؤمنين اي اذ
وقال تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين اي اذ شاء الله وقد ثبت
ان النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل المقابر قال سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا
ان شاء الله بكم لاحقون اي اذ لانه لا يجوز الشك في اللحاق بهم وقال الشاعر
وسمعت خلفها التي حيث ان كان سهمك غيرذي وقر اي اذ والشواهد على هذا اكثر
من ان تحصى واما البصريون فاحتجوا بان قالوا اجمعنا على ان الاصل في ان ان تكون شرطا
والاصل في اذ ان تكون ظرفا والاصل في كل حرف ان يكون على ما وضع له في الاصل
فمن تمسك بالاصل فقد تمسك باستصحاب الحال ومن عدل عن الاصل حتى يرد عليه ما قام
الدليل ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا اليه والجواب عن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى
وان كنتم في ريب ان ان فيه شرطية وقولهم ان الشرطية تفيد معنى الشك قلنا
قد يستعملها العرب وان لم يكن معها شك جريا على عادتهم في استعمال الكلام مجردا عن
الشك وان لم يكن معها شك ومنه قولهم ان كنت انسانا فانت تفعل كذا وان
كنت ابي فاطعني وان كان شكر في انه انسان وانه ابنه ومعناه ان من كان انسانا
او ابنا فهذا حكم فخاطبهم الله على عادة خطابهم فيما بينهم وبهذا يجاب عما استشهدوا به

من الآيات الا قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين فان الجواب عنه من وجهين
احدهما ان يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين والتقدير لتدخلن المسجد الحرام آمنين
ان شاء الله امنين والثاني ان يكون ذلك على طريق التاديب للعباد ليتادبوا بذلك كما قال الله
تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وهذا سوال وجواب عن قوله صلى الله عليه
وسلم وانا ان شاء الله بكم لاحقون لانه لما اذن له الحق سبحانه وتعالى بقوله ولا تقولن لشيء اني
فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله تمسك بالادب واحال على المشية فقال وانا ان
شاء الله بكم لاحقون وفعل هذا يحمل قول السلف انا مومن ان شاء الله ويحتمل ايضا وجهين
احدهما الاخذ في حد الانكار لتزكية النفس لا للشك كما قال تعالى فلا تزكوا انفسكم
والثاني ان يكون قولهم ان شاء الله شكا في وصف الايمان لا في اصل الايمان والشك في
وصف الايمان لا في اصل الايمان لا يقدح في اصل الايمان واما قول الشاعر ان كان
سهمك غيرذي وقر فلا حجة له لان ان قد حذف منها احد حرفي شرطها المعنى اذ واستغني بما تقدم من قوله
وسمعت عن جواز ذلك ما حكاه سيبويه عليه انتهى وقال ابو البقاء في التبيان ان لا تكون بمعنى
اذ وهذا الكلام يتكون حجة الاول من وجهين احدهما ان حرف والحروف
وضعت للمعاني وغيرها والاصل ان لا تقع بينهما اشتراك هذا هو الاصل والنقل عن هذا
يحتاج الى دليل ظاهر والثاني ان اذا اسم وان حرف فبينهما اختلاف في النوع واختلاف في المعنى
فان الاستقبال واذ للماضي وبينهما تضاد ووقوع الشيء الواحد على جهة التضاد بعيد في
العقول واحتج الاخرون بانها قد وقعت في القرآن والكلام بمعنى اذ قال تعالى وان
كنتم في ريب للآية اي اذ كنتم وهو كثير في القرآن والجواب عن الآية من وجهين احدهما
ان المعنى على غير ما ظنوه وذلك ان اذ تكون الفعل بعدها واقعا كقولك انبنك اذ
قال كذا ووجه الشك لا يناسب التحدي بالاتيان بسورة من مثله لانه اذا كان
في شك من القرآن من الله تعالى واعتقد انه من محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم
[illegible] على اثبات الشك بان ياتي من غير محمد بمثل القرآن واما اذ فموضوعها لام ان
والمستقبل اي ان كنت في شك فامنع حدوث الشك بان ياتي من مخلوق بمثل
القرآن والشاهد الصحيح طريقة العرب ان يقولوا ذلك على جهة الشك بل للاتهام
ام كقول الرجل لا شبه ان كنت ابني فاطعني وهو لا شك فيه انه ابنها واما المعنى فصيغة

كونك ابني ان تطيعني واذا قال ان كنت ابني فلا تذهب فانه ابنه فيفهم من ذلك ان المقتضي لطاعته
متيقن عندك فلا عذر لك في ترك الطاعة وهو الرضى عند الكوفيين نحو ان معنى ذلك ان ان مفيدة
للشك وتعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها
وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه يستعمل الحكم استعمال المحلوقين وان كان يستحيل
مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير
في صورة الابتداء وقال تعالى ولعلهم يتقون لما كان في صورة من يرجى منهم حصل من بناء
اي ترك الالطاف بعلم انه لا ينفعه فلذلك قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في
ريب لما كان اوهم في نفسه محتملا للايمان وضده [illegible] تعالى
وقال ابن الشجري زعم قوم ان قد ورد بمعنى اذ وان شهد والبقولة تعالى ودور ربي
ما بقي من الربوا ان كنتم مؤمنين قالوا المعنى اذ كنتم مؤمنين لان الخطاب للمؤمنين ولو كان
للشرط لوجب ان تكون الحكم لغير المؤمنين ومثله ان الله احق ان تخشوه ان كنتم
مؤمنين وقال من رد هذا القول ان للشرط والمعنى من كان منكم مؤمنا ترك الربا ومن
مؤمنا لم يخش الا الله وهذا اصح القولين وقال ابو حيان استدل [illegible]
ذلك بان ان حرف جماع واذا اسم ظرف لما مضى من الزمان فلا تدخل فيهما التي للوقوف لانهما
صيغتان متباينتان بالحد والحقيقة فلا يمكن ذلك الا على طريق التسامح بان [illegible]
في بعض المواضع اذ على معنى ان او على طريق المجاز بان اطلقوا اذ واراد وبها ان يجامع
فيه من الاشتراك بجملتين احد بهما لها تعلق بالاخرى ويحتاج كل من الاشتراك والمجاز الى دليل
ولا دليل على شيء من ذلك واما الاية والحديث ونحوهما فحملها على انها شرط فيه سائغ فلا
ينبغي ان يخرج عن ذلك الا بدليل واضح وقد نا ولها قوم على انها بمعنى اذ لان اذا تحتاج الى
جواب كما يحتاج البيان والشبان اذا تقارنا فربما وقع احدهما موقع الاخر وكما
به الكوفيون قوله تعالى وان كنتم في ريب لان ان للتردد ولا تردد هنا بعد فالمعنى
اذ كنتم قال ابو البقاء والجواب عنه على جهة الالتزام للخصم ويدل على ان [illegible]
في جوابها وانه لا يعمل فيها ما قبلها انتهى قول وقوله عليه الصلوة والسلام وانا ان شاء الله
بكم لاحقون اخرجه مسلم من حديث قول ونحو ذلك مما ذكر يحتمل الوقوع ونحو
بدايع الفوائد لابن القيم الخ وعند النحاة والاصوليين والفقهاء انها لا يعلق عليها

لا يحتمل الوجود والعدم كقولك ان زرتني اكرمك ولا يعلق عليها بتحقق الوجود فلا تقول
ان طلعت الشمس اتيتك بل تقول ان طلعت الشمس اتيتك واستشكل هذا بعض الاصوليين
فقال قد ورد ان في القرآن ما هو معلوم الوقوع قطعا كقوله ان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا وهو سبحانه يعلم ان الكفار في ريب منه وقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار وهو معلوم قطعا انتفاء فعلهم واجاب عن هذا بان قال ان الخصايص الالهية
لا تدخل في الاوضاع العربية بل الاوضاع العربية مبنية على خصايص الخلق والله تعالى انزل
القران بلغة العرب وعلى منوالهم فكل ما كان في عادة العرب حينما انزل القران على ذلك
الوجه او قبحها انزل القران فكما كان شانه ان يكون في العادة مشكوكا فيه بين
من حسن عليه بان من قبل الله ومن قبل غيره سواء كان معلوما للمتكلم والسامع
ام لا ولذلك حسن من الواحد منا ان يقول ان كان زيد في الدار فاكرمه مع علمه بانه
في الدار لان حصول زيد والدار شانه ان يكون في العادة مشكوكا فيه فهذا هو الضابط
لما يعلق على ان فادعوا الاشكال قول وليست شرطية لان الشرط مستقبل ومثله القطعة
قال ابن القيم في بدايع الفوائد المشهور ان الشرط والجزاء لا يتعلقان الا بمستقبل
وان وضع اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك ان مت على الاسلام دخلت الجنة ثم ان
اللفظ وعوتب احدهما ان الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الاصل ان مت بدون تغير
لما دخل عليه قلب معناه الى الاستقبال وبقي لفظه على حاله والتقدير الاول افقه في العربية
ولغة تصرف العرب في اقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر المنتفي منزلة
الواقع كما في اسماء الشرط وغيرها فاذا تقرر ذلك في الفعل المجرد فليفهم مثله في المقارن
لحرف الشرط وايضا فان تغيير الالفاظ اسهل عليهم من تغيير المعاني لانهم تيلا عبون بالالفاظ
مع محافظتهم على المعنى وايضا فانهم اذا اعتزموا الشرط اتوا باداته ثم اتبعوها فعله
[illegible] اما للاداة جاؤا بعدها بالفعل وكان حقه ان يكون مستقبلا لفظا
ومعنا فعدلوا عن لفظ المستقبل الى لفظ الماضي كما ذكرنا فعدلوا من صيغة الى صيغة
وعلى التقدير الثاني كانهم وضعوا لفظ الشرط والجزاء ولا ماضيين ثم ادخلوا عليهما الاداة
فانقلبا [illegible] والترتيب والقصد باداة ذلك فتامله قال ابن القيم وقد قال تعالى

حكاية عن عيسى عليه السلام ان كنت قلته فقد علمته فهذا شرط دخل على ماض اللفظ وهو ماض
المعنى قطعا لان المسيح اما ان يكون صدر منه كلام بعد رفعه الى السماء او يكون حكاية
ما يقول يوم القيمة وعلى التقدير فانما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي وغلط على الله من قال
ان هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه والتقدير ان اكن اقول هذا فانك تعلمه وهذا
تحريف للآية لان المجاب انما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك والله لم يسأله وهو
بين اظهر قومه ولا اتخذوه وامه الهين الا بعد رفعه بمدة من السنين فلا يجوز تحريف
كلام الله تعالى انتصارا لقاعدة نحوية وقال ابن السراج يؤول قوله يجب تاويلها بفعلين
مستقبلين تقديرهما ان يثبت في المستقبل ان قلته في المستقبل يثبت انك علمته
فكل شيء يقدر في الماضي كان ثبوته في المستقبل فيجعل المستقبل معلوقا عليه وهذا
ايضا ضعيف جدا ولا يبنى عنه اللفظ وليت شعري ما يصنعون بقول النبي صلى الله
عليه وسلم لعائشة ان كنت المممت بذنب فاستغفري الله ثم يقول عاقل ان الشرط
مستقبل اما الثاني وهو الاقرب فمنتف قطعا واما الاول فلا يحتاج فيه الى التعسف فيه
انه لم يقصد ان يثبت في المستقبل انك اذنبت في الماضي كما تقرر ولا قصد هذا
المعنى وانما المقصود والمراد مما دل عليه الكلام ان كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستغفريه
فانا نتغفار الآن مجرد غير متضمن جوابا لسائل هل كان كذا ولا متضمن النفي ايضا فاذا
قد كان كذا فهذا يقتضي الاستقبال وبان يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل هل
وقع كذا او ورد قوله قد وقع كذا فاذا علق الجواب صريحا على شرط لم يلزم ان يكون
مستقبلا لا لفظا ولا معنى بل لا يصح فيه الاستقبال كما لو يقول لرجل هل اعتقت
فيقول ان كنت اعتقت فقد اعتقك الله فيما لا استقبال فيه ولا معنى بل لو قال له هل
له ذنبت فيقول ان كنت اذنبت فقد تبت الى الله وكذا اذا قال له قلت
كذا وهو يعلم انه عالم بامره فيقول ان كنت قلته فقد علمته فاستعمل هذه الكلمة فيما مضى لفظا
ومعنى ليطابق السؤال الجواب ويصح التعليق الجزائي بالاولوية كما تقرر
يستلزم الاستقبال واما التعليق الخبري فلا يستلزمه ومن هذا الباب قوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل الآيتين قال وهذه دقيقة خفيت عن اكثر الكتاب النحاة الفضلاء وهي كما ترى
وضوحا وبرهانا وقال الرضا اعلم ان ان تكون شرطا فاذا دخلت على مستقبل المعنى

كان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظا كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان
قميصه وانما اخص ذلك بكان لان الفائدة الى مسندة منه في الكلام الذي هو فيه زمن
الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه بعلم من خارج
نحو كان قائما فمطلق الحدوث مستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث من دون
الحدوث فمعنى كان قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله سوى الزمن الماضي
فقط ومع النص على المعنى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص كان
دون سايرالافعال الماضية لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
ما قبلها ثم اذا كان اذا كان بشرط ان يكون فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان
قميصه وقد يكون محققو الوقوع قبه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل
الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ لكنه قليل كقوله الغضب ان اذنا
قتبة حزنا ونحو قوله انت مهما تطيت مالا بخلت به انت وان صرت اميرا الا احا
بك وقال ابن الحاجب التقدير ان ثبت حراد فقتبة ليكون الشرط مستقبلا
ليس الغرض ذلك ثابت فلم تعرض ثبوت وقد يستعمل كان في الاستقبال
ايضا وان لبنت غدا حابسا فانني نظرا الى ذلك الحديث المطلق دون الزمن العارض
وجميع الامثلة التي يجب بالصفة العارية على جوهر الكلمة وكون الشرط لفظا هو المذهب المجرد
وهو الحق بدليل قوله ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى
ان اكن قلته وهو ظاهر الغلط لان هذه الحكاية تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام
قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني
امس فسوف تعطيني اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي انتهى وقال
ابن مالك واما قوله تعالى ان كنت قلته فعلى معنى ان ثبت ولا يقدح ان يقال
ثبوته فلا صحة فيه ان لانها انما تدخل على الاشياء المشكوك فيها
والمعلوم احيانا وان لم يكن بمعنى يثبت فان كونه قال اولم يقل له اعرابه
فلا تدخل ان عليه واجابوا به اجيبا بانه اجاب عنه من وجهين احدهما ان امر القيمة
عظيم سائل بل هائل فسأل عن علمه تأتي الى قوله يوم يجمع الله الرسل فيقول
ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا وانت وهو الظاهر انه خرج مخرج الانكار على وجه الادب

قال التعليم يخاطب في الانكار وبصيغة الشرط يقال للملك اذا قال مهل فعلت كذا اني
ينكره ان كنت فعلته فقد نقل انك قلت شيئا اي لم افعل انتهى قوله واجاب الجمهور عن قوله
تعالى ان كنتم مؤمنين الى اخره في البدايع لابن القيم اما قوله ان كنتم مؤمنين فالذي
حسن في ان ههنا الاحتجاج والزام فانما المعنى ان ايمانكم قد يستلزم تقواه فان كنتم
مؤمنين به فاتقوا الله وهذا كثيرا ما يورد في الاحتجاج كما يقول للرجل ان كان الله ربك
وخالقك فلا تعصه قال وهذا احسن من جواب من اجاب بان ان ههنا قامت
مقام اذ قال واما انا ان شاء الله بكم لاحقون فالتعليق ههنا ليس لمطلق الوقت
وانما هو للحاقهم بالمؤمنين وتصييرهم اليه حيث ماتوا قوله لعل المعنى انه لا يدخل
جميعا ان شاء الله الخ لا يموت منكم احد قبل الدخول فيل ما وجه دخول البدل
وسوا اخباره نفيا واجيب بان وجه الاستثمار بان بعضهم لا يدخل الا بعد ان يحصل له
اشار اليه البيضاوي وتفسيره قوله اخبرهم بامان في البيهقي في دلايل النبوة
عن مجاهد قال اري رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبية ان يدخل
مكة هو واصحابه آمنين محلقين رؤسهم ومقصرين فلما نحر الهدي بالحديبية قال له
اصحابه اين رؤياك يا رسول الله فانزل الله لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق
الى قوله فجعل من دون ذلك فتحا قريبا فرجعوا فغضوا خيبر ثم اقاموا بعد ذلك فكان
تصديق رؤياه في السنة المقبلة قوله واما البيت فمحمد على الوجهين الى آخره قال
ابن الحاجب في امالية التحقيق ان اذ في الشرطية اذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا
فاما قوله تعالى ان كان قميصه قد فلان كان بمعنى ثبت فكانه قيل ان ثبت ان قميصه
وثبوت الشيء لا يلزم منه ان يكون قبل ذلك ثابتا فهي باقية على الاستقبال
لان المعنى ان ثبت هذا في المستقبل فهي صادقة وبهذا التاويل [illegible]
ناقتيبة خرتا على ان التقدير ان كان اذنا قتيبة خرتا وقد [illegible]
مع الشرط كثيرا كقولهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونظيره [illegible]
ان بمعنى اذ فلا يحتاج الى الجواب قوله على وجهين خرجه ابن عصفور على حذف
وبهذا استعمل ذلك على وجه التعجب فكانه قال وعجبا لقيصر انه ان لانه وقع مثل هذا
فلا يغضب من ذا فالحرية وقع لكنه اصل التعجب من امثال هذا النقض وكانه انا

ان اذنا قتيبة خرمانا ناب ان يقول ان وقع مثل خر اذنى قتيبة قوله كما ان
الاخر اذا ما انتسبنا لم تلدني لبيمة قال [illegible] الفرا خبرني التميمي احمد بن ابراهيم
قال قال زايدة بن صعصعة الفقعسي يحدث وكان له امراة فطمحت اليه وكانت
امها سرتية • رمتني عن قوس الحدو وباعدت • عبيدة زاد الله بيننا بعدا
اذا ما انتسبنا لم تلدني لبيمة • ولم تجدي من ان تقري به بدا قوله اي لم تبين
اني لم تلدني لبيمة من حكم ان انها بغير الماضي لفظا الى المستقبل يعني فلا تقول ان
اخرج امس خرجت اليوم اللهم الا ان تريد في الكلام كان فانه يجوز وقد يأتي
ما هو ماض ظاهرا كقوله اذا ما انتسبنا الخ لم تلدني لبيمة فلم تلدني ماضي المعنى الا
ان المعنى اذا انتسبنا وانتفى شريفا جار مثل هذا قول وقال الخليل
والمبرد العقوب اذنا بفتح الهمزة قال الاعلم في شرح شواهد سيبويه استشهد
سيبويه لبيت على كسر ان وجزاء على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل وذلك
جايز في اذا لمجيء الفعل ماضيا ولو فتح ان لم يجز لانها موصولة بالفعل فتصح فيها
الفصل ورد المبرد لكسرها ولزم الفتح لان الكسر يوجب ان اذنى قتيبة لم تجز
بعد ان قيل الغرزدق هذا الا بعد قتله وجز اذنيه والحجة لسيبويه ان لفظ الشرط
لما كان ماضيا كان يقتلوك فقد هتك حجابهم بقتيبة بن الحارث بن هشام
فقال ان يقتل وقد قتل وقال الاندلسي في هذا البيت ثلاثة اقوال الاول
بجعل كسر ان بمعنى ما زال الفعل بين المصدر وفعله وذلك يجوز في المكسورة
اذا بنيت مصدرته نحو ان الله لمكنني من فلان وبمعنى يختار فتح ان ويستضعف
كسرها قال لانها اذا كسرت كانت شرطا والشرط فيما يستقبل وهذا القول
[illegible] الخرجي مجيء فولك انت طالق ان دخلت الدار وهذا لا دليل فيه
[illegible] فعجب فظاهره الاستقبال ومعنا المضي فكذلك كسرت
[illegible] المبرد ان في البيت محففة من الثقيلة كانه قال التغضب
[illegible] وقال ابو حيان رد ابن عصفور على المبرد فقال اما ذهب
اليه من فتح الهمزة لكون الخبر قد وقع وانكار كسرها باطل لان ان المصدرية
لا تقدم صلتها الاسم على الافعال لا تقول يعجبني ان زيد قام وانما ذلك في ان

ولا اضرب زيدا وان اسا فائدة قال الهروي في الازهية وابن الشجري وغيرهما
قد ذكروا لان معنى اخر وهو ان يكون بمعنى اما قال المتمم بن نويرة شعر
سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما قال سيبويه اراد
اما من خريف وحذف ما للضرورة الشعر وانما يصف وعلا وقيل هذا البيت
فهو ان من حذف ناجيا لكان سواء الصنيع الاعضما والمعنى سقته الرواعد
من مطر الصيف واما في الخريف فلن يعدم السقي ايضا وقال الاصمعي ان
ههنا للشرط اذا دوا ان سقته من خريف فلن يعدم الري وتقول الاصمعي
اخذ ابو العباس المبرد وقال لان اما تكون مكررة وهي ملغية غير مكررة والدليل
على قول سيبويه انه وضحه بالنصب وانه لا يدخل الفاء في قول من جعلها للقطع
له بالري لانه اذا كانت ان للشرط لم يقطع له بان الخريف تسقيه كما تقول ان
زيدا اكرمته فلا قطع له به في قولك اذا حضر زيدا اكرمته فكانه قال وان سقاه الخريف
فلن يعدم الري قول من جعلها للقطع انه يعدم الري اذا لم يسقه الخريف وقال الاصمعي
من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة او تكون معها ما يقوم مقام المكرر
كقولك اما ان تتحدث بالصدق والا فاسكت واما ان تزورني اكرمك وهذا
معدوم في البيت والثاني ان مجيء الفاء في قوله فلن يعدما يدل على ان الشرطية
كان الشرطية يجاب بالفاء واما لا تقتضي وقوع الفاء بعدها ولا يجوز ذلك فيها
تقول اما تزورني فانا اكرمك ولا يجوز واما فانا اكرمك قال ابن الشجري فبهذين
كان قول الاصمعي عندي اصوب القولين وكذلك ذهبوا في قول زيد الصحة
بيت لقد كذبتك عينك فاكذبنها * وان جزعا وان اجمالا صبري قال سيبويه فهذا
على اما ولا يكون على ان التي للشرط لانها لو كانت للشرط لاجتمع الجواب لان
جواب ان اذا لحقتها الفا لا تكون الا بعدها فان لم تلحقها الفا نصبت الكرمك ان
زرتني سد ما تقدم على ذكر الشرط من الجواب وجواب الفا فقلت اكرمك
فان زرتني لم يسد اكرمك مسد جواب الشرط فلا بد ان تقول اكرمك ان
زرتني فاكرامك او ما اشبهه فلذلك بطل ان يكون قوله فان جزعا عندك الفا
وحملت ان على معنى اما وحذف ما للضرورة والمعنى فاما جزعت جزعا واما اجملت اجمالا

صبرا وقال غير سيبويه هو على ان التي للشرط والجواب محذوف فكانه قال ان
كان شانك جزعا شقيت به وان كان اجمالا صبرا سعدت به قال ابن الشجري
وقول سيبويه هو القول المعول عليه لانه غير مفتقر الى هذا الحذف الذي هو حذف
كان ومرفوعها وحذف جوابين لا دليل عليهما انتهى وقال ابن عصفور في
شرح الجمل فان قلت قال قائل فهلا زاد في اقسام ان كونها بمعنى اما في نحو
قول الشاعر فان جزعا وان اجمال صبر الا ترى ان المعنى فاما جزعا واما اجمال
صبر فالجواب ان ان هذه لا تكون بمعنى اما حتى تقرن بها ولا تستعمل مفردة من
الا في ضرورة فلما كان هذا المعنى لا يحصل فيها الا بعد التركيب لذلك لم يعدوها
ذاكرا ان ان لا تكون بمعنى اما يحصل لان وحدها بل لانها مجموع ان وما في
لفظا او في التقدير انتهى وقال ابو حيان وقد ذكروا لان معان اخر احدها
ان تكون بمعنى اذا وقد تقدمت الاشارة اليه الثاني ان تكون بمعنى اما وحذف
بعدها ما بقيت ان لا جعلوا من ذلك قوله سقته نوء واعد من صيفا وان من
خريف فلن يعدما اراد اما من ضعف واما من خريف فحذف اما الاولى
وبان اما الثانية وقد نزول هذا البيت على زيادة ان كانه قال وخريف وذلك
نادر ويحتمل ان يكون ان فيه شرطية حذف فعل الشرط لدلالة المعنى
عليه كانه قال وان سقف من صيف فلن يعدم الذي وانشدوا ايضا على حذف
ما من اما وقد كذبتك عينك للشك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قالوا
تقديره فاما جزعا واما اجمال صبر ويحتمل هذا البيت التاويل على انها شرطية وهي
في هذا المواضع حرف ذكروا لها موضعين يكون فيهما فعلا وهو ان يكون امرا
من ان يبين اذا حان تقول ان يا امرأة اخرجي وامرأتين واي مني اذا وعد
مقرونا بالبون الخفيفة انتهى وقال ابن محاسن في كتابه معاني الحروف يكون
ان حرفا للواو من الابن بمعنى التعب قال وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى
في قوله تعالى وان كنا عن دراستهم لغافلين اي في دراستهم الا ترى انه قال
في قراءة من كسر الهمزة وقال والبصريون لا يجوز ذلك ويقولون ان هنا
شرطا ضمر للمتكلم اي انه قال السهيلي في نتائج الفكر اعلم ان المتكلم لما استغنى

عن اسم الظاهر في حال الاخبار لدلالة المشاهدة على جعل مكانه لفظ يوحي به
اليه وذلك اللفظ مؤلف من حرفين ونون اما الهمزة فلان يخرجها من اقصى
وهو اقرب مواضع الحلوق اي المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد
وهي اولى من الهاء لقوتها بالجهر والشدة ولما كانت على انفرادها لا تكون اسما
منفصلا كان اولى ما وصلت به النون او حروف المد واللين اذ هي امهات
الزوايد ولم يكن حرف المد الهمزة لذهابها عند الابتداء ساكن خصوصا لام التعريف
فتبقى حينئذ الهمزة منفردة معها فتلتبس بالالف التي صحبت اللام فيختل اكثر
الكلام فكان اولى ما قرن بها النون لغيرها من حروف المد واللين ثم تثنية النون
لخفائها بالالف في حال الوقف او بها في نفس الامر

قوله وعلى قول الجمهور اي الضمير وان مقابله قولان احدهما انه بكماله الضمير وهو
الفراء والكسائي ان الغنا هي الضمير وحدها وهي التاء التي في فعلت وكسرت بان
وعليه ابن كيسان واختاره ابو حيان قوله احدها ان تكون حرفا مصدريا قال
في رصف المباني اي مع الجملة التي بعدها في تاويل المصدر قال ابن الحاجب وتقدر
مصدرا باعتبار فعلها فان لم يكن لفعلها مصدر قدر بمعناه كقولهم ان عسى
ان يكون يقدر بالتوقع اي وفي توقع قربهم اجلهم لكن قال الرضي ان المصدرية
لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر
ولا مصدر لغير المتصرف قال ابن مجاشع هذا الفرق بين قولك كرهت قربه
وكرهت ان يخرج ان الاول مصدر غير موقت والثاني مصدر موقت لانه يبين
فيه الوقت وقال ابن القيم في بدايع الفوايد في دخول ان على الفعل دون الاكتفاء
بالمصدر ثلاثة فوايد احدها ان المصدر قد يكون فيما مضى وفيما هو آت
وصيغة ما يدل عليه فجاؤا بلفظ الفعل المشتق منه مع ان ليتوقع به الزمان خاصا
عن الحدث مع الدلالة على الزمان الثانية ان ان تدل على ان الفعل بوجود
الوجوب الثالثة انها تدل على مجرد معنى الحدث دون احداث زمان
ففيها تحسين للمعنى من الاشكال وتخليص له من شوايب الاحتمال بيانه
اذا قلت كرهت خروجك او اعجبني قدومك احتمل الكلام معاني منها ان يكون

نفس القدوم هو التعجب دون صفة من صفاته وهيئاته وان كان لا يوصف في الحقيقة
بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات واحتمل ايضا انك تعجبك سرعته او بطوءه وحاله
من حالاته فاذا قلت اعجبني ان قدمت كانت ان مع الفعل بمنزلة الطابع والطوان
من عوارض الاحتمالات المتصورة في الاذهان انتهى قوله ناصبا للمضارع قال ابو حيان
ان هذه مختصة بالفعل ولذا عملت وهي مشاركة لان العاملة النصب في الاسم وفي
المصدرية وفي انها تكون معمولا لما قبلها فوجب ان تكون محمولة عليها ولغتها عملت
ظاهرة ومضمرة لما قبلها فلما وجد وسكت بمعنى الفعل الى الاسم جعله طريقة ابن الحسن
الرماني من ان ان تنقل الفعل تقلبه احدا الى معنى الاسم والثاني الى الاستقبال
وان واخواتها حملت على ان نصب محمولة عليها ومذهب ابي علي الفارسي ان الجميع في
درجة واحدة لانها مختصة بالفعل وتلخيصه ونقله من معنى الى معنى وانها تعمل في واحد
واحد كعواشل الجر في الاسماء فلا تعلل عمل بعضها ببعض وقال في رصف المباني ان ام
توصف الافعال لانها تقدر مع بعض ما يظهر انه ناصب كحتى ولام كي ولام
الجحود وكان التسهيل لابي حيان ما كانت ان مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها
العامل المعنوي والعامل اللفظي فالمعنوي هو الابتدائي فتقع مبتدأ نحو ان تصوموا
خير لكم وتخبر مبتدأ نحو الامر ان تفعل كذا ولا يكون اذ ذاك المبتدأ الا مصدرا او جثة تاويله
واللفظي اما حرف او فعل فالحرف يعمل فيها ان كان جارا او ناسخا نحو عندي ان تخرج وشذ
كون احد الخبرين مصدرا الا في لعل فيجوز كونه جثة نحو لعل زيدا ان تخرج حمل على لعل عسى
قال بعض اصحابنا ولا يصح ان تقع ان في موضع الاسم والخبر فيهما فلا تقول ان ان يقوم
الا في ليت فانه يجوز ذلك فيها لتاويلها بالتمني وقد حمل لعل عليها فهذا يقتضي
انك تقول لعل ان يقوم زيد ولعل ان يخرج عبد الله قال ولا احفظ ذلك الا فان
المشددة فانه يكثر ان زيدا يقوم واجازه الاخفش في المشددة مع لعل قياسا
على ان والسماع انما ورد في ليت في المشددة فهو خارج عن القياس فينبغي ان
يقتصر عليه ولا يقاس والفعل عاملة فيها ان كان ناسخا ويجوز ان يقع في موضع الاسم
غير موضع الخبر وفي موضع المفعول الاول والثاني نحو كان ان تقعد خيرا من قيامك وكون

عرتيك وظننت ان تقوم خيرا من ان تقعد ورايت شبكا ان تاكل وان تك
وان كان من غير النواسخ فاردد ما غير جازان يعمل فيهما سواء كان اعتقاديا او طلبيا
نحو ظننت ان تقوم واردت ان تقعد وبدا لي ان تقوم وان كان جزما لم يجز الا الجزف
جزفلا تقول عرفت ان تقوم ولا فعلت ان تقوم تريد القيام ولا اعطيتك ان تاتيني
تريد الاتيان وتقع ان مفعولا لاجله على تقدير اللام نحو ان تصل احد بهما ومجرورة بالا
وزعم ابو الحسن بن الطراوة انه لا يجوز ان تضاف الى ان ومعمولها قال لان ان مع
التراخي فما بعدها في حيز الامكان وليس ثابت والمضاف اثبات عينه بثبوت
عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت فالمضاف ثبت غير محال
وردّه ابو علي الشلوبين بان الاضافة لان مشروط فيها التقاء العين
تحاذف ان تفعل انتهى قول وزعم الزجاج ان منه ان تبروا الى آخره قال ابو البقاء بجر
قال الزجاج وتبعه التبريزي ان تبروا في موضع رفع بالابتداء قال الزجاج والمعنى
بركم وتقواكم واصلاحكم افضل واولى وجعل الكلام منتهيا عند قوله لايمانكم ومعنى
الجملة قبلها النهي عنده انها في الرجل اذا طلب منه فعل خير ونحوه احلف بالله لتفعلن
يمين ولم يحلف وقدر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بان الصلح ان تبروا وتتقوا
وتصلحوا بين الناس خير لكم من ان تجعلوا الله عرضة لايمانكم وصدّ الزجاج
الله الزجاج والتبريزي ضعيف لان فيه اقتطاع ان تبروا مما قبله والظاهر اتصاله
به ولان فيه حرف لا دليل وقال الزمخشري ان تبروا وتتقوا وتصلحوا عطف بيان
لايمانكم اي للامور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس
وهو ضعيف لان فيه مخالفة للظاهر لان الظاهر من الايمان هي الاقسام
والبر والتقوى والاصلاح هي المقسم عليها فهما متنافيان بجواز ان يكون عطف
بيان على الايمان لكنه لما اوّل الايمان على انها المحلوف عليها ساغ ذلك
ولا حاجة تدعونا الى تاويل الايمان بالاشياء المحلوف عليها على ان مقصد من
ان تبروا في موضع جر ولا يجوز ان يكون ان تبروا وما بعده بدل الامور ايمانكم لئلا
اولا لان عطف البيان اذا لم يكون في الاعلام وذهب الجمهور الى ان قوله ان تبروا
مفعول من اجله ثم اختلفوا في التقدير فقيل كراهة ان تبروا اولئلا ان تبروا

موضع نصب على اسقاط الحافض والعامل فيه قوله لايمانكم التقدير لاقسامكم على ان
تبروا فنهوا عن ابتذال اسم الله وجعله معنى للامتناع من البر والتقوى والاصلاح
اللاي هن اوصاف جميلة لا يخاف من ذلك من الحنث فكيف اذا كانت اقساما على اضدادها
البر والتقوى والاصلاح وعلى هذا يكون الكلام منتظما فصار في موضع ان تبروا
ثلاثة اقوال الرفع على الابتداء والخافض في تقدير الخبر والخبر على وجهين اما على المفعول
من اجله على الاختلاف في تقديره واما على ان يكون معمولا لايمانكم على اسقاط الحافض
انتهى قول والشك بعد لفظ دان على معنى غير اليقين قلت عدل عن تعبير ابن المالك وغيره
لان الباحياتي الذي قرره اصحابنا ان الفعل المتقدم على ان ان كان قبل شك
[illegible] للمفعل او فعل [illegible] من التخفيفة من الثقيلة او فعلا مستقبلا لهما كان محتملا
يجوز ذا ذاك وجهان والاكثر كونها ناصبة ولا يمتنع عند سيبويه ان يجري بعد العلم مجراها
بعد الظن لقاربه والا بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف وقال ابن الصايغ يرد عليه
ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من
غير افعال يلزم تيقنت ان يقوم زيد وكذا قال الدماميني قد قال الامر زوفي في قول
الحماسي علمت بان لا اطعم الدهر بعدهم جباة وكان الصبر ابقا واكرما اطعم منصوب
بان ويرد عليه احتمال ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمها مضمرا فدل ذلك على
ان المخففة تنازع الخفيفة ونوقعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين واجاب
الشيخ عن الاول القائل بان مقصود المصنف بيان احد الموضعين اللذين يقع فيهما
ان المصدرية لا بيان الموضع الذي لا يقع فيه الا هي عن الثاني بان وقوع الناصبة
بعد فعل اليقين قليل وكلامه على الشايع الكثير قول ونصب نحو وما ان هذا القرآن
[illegible] اي افتراء فهو خبر كان وجعل ابو البقاء الخبر محذوفا اي ممكنا
[illegible] قال وهو بعيد وقال الرضي ان هذه الضمرة بعد لام الجحود واللام
محذوفة وهما متعلقان بكان فان ذكرت اللام اضمرت ان او ان اضمرت اللام وعليه
ما لم يحل النصب وتبرز ضميره وقال الشارح لو حل كان تامة وان في محل
رفع بدل الاشتمال من الفاعل والمعنى وما كان تامة وان وقع افتراء هذا القرآن
بكذب وحذف ولا افتقار الى تاويل المصدر بالمفعول ورده شيخنا بان بدل الاشتمال

هو الذي بينه وبين المبدل ملابسة اي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن من زيد
في اعجبني زيد حسنه ولا ملابسة بين الغلام والاقتدار قوله والجواب عن الاول انه
منتقض بنون التاكيد فانها تخلص الخ اقول رده ابن الصائغ بان معنى قوله المستقبل
يخلص المضارع انها موضوعة لذلك كالسين فلا يتم النقض بنون التاكيد فانها
موضوعة للتاكيد ونشأ عن ذلك انها لا تدخل على الماضي ولا الحال لاستغنائها عنه اما الماضي
فلعدم احتماله التاكيد واما الحال فلكونه موجودا فيحكم المخاطب غالبا الاطلاع عليه قوله
واختلف في المحل في نحو عسى زيد ان يقوم الى اخره قال ابن ملكة في شرح التسهيل
وليس المقرون بان في هذا الباب عند سيبويه خبرا بل هو منصوب بانتزاع حرف الجر
او بتضمن الفعل معنى قارب قال سيبويه تقول عسى فعل فان مذهبه
في نحو لولا فارب ان تفعل وبمنزلة دنوت ان تفعل قال والوجه عندي ان تجعل
عسى ناقصة ابدا فاذا اسندت الى ان والفعل وجدها يوجد وقوع خبر
في نحو احسنت الناس ان يرثوا فكما لم تجعل خبر هذا عن اصلها للانه عسى في
اصلها بمثل وعسى ان تكرهوا شيئا بل يقال في الموضعين نصبت ان بوقوع الفعل
الجارين وبوجه نحو عسى الله ان يأتي بالفتح بان المرفوع اسم عسى وان يأتي الفعل
بدل سد مسد جزئي الاسناد كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه وان بدل
على الاستقلال في اكثر الكلام ومثله قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي
لهم بالخطاب على جعل ان بدلا من الذين ومسدها مسد المفعولين في البدلية كما سدت
مسدهما في قراءة الباقين بالياء على جعل الذين كفروا فاعلا انتهى وقال
ابو حيان ما كان غير مقرون بان فلا خلاف فيه ان الفعل داخل على المبتدا والخبر
وان كان مقرونا بان فثلاثة مذاهب احدها انه مفعول به وهو مذهب
وظاهر كلام الزجاجي ونسبه ابن ملكة الى سيبويه انه في موضع نصب
الافعال وموضعه نصب اذا صله المبتدا والخبر وعملت عمل كان وهو
ابو الحسن بن عصفور وهو مذهب الجمهور والثالث ما اختاره ابن اكرم انه
في موضع رفع على المبدل من المرفوع قبله بدل اشتمال وما قبله فاعل وهذا مذهب
الكوفيين فاما المذهب الاول فاستدل له المبرد بان ان وما بعدها متقدر

بالمصدر و

بالمصدر والمصادر لا تكون اخبارا عن الجثث فثبت انها في موضع المفعول واجيب عن
هذا بان ان مع ما بعدها لا تقدر بالمصدر انما تقدر بها انما تؤتى بها للدلالة على ان في الفعل
تراخيا ونظير ذلك مجيئهم بان في خبر لعل وهل باجماع من الحروف الداخلة على المبتدا والخبر
فكما لا يقدر الفعل المقرون بان بعدها بالمصدر فكذلك في عسى واخواتها واستدل
ذهب الجمهور انه في موضع نصب بالخبر بانهم لما ردوه الى الاصل نطقوا باسم الفاعل
ولم ينطقوا بالمصدر نحو ان زيدا قائم صاحبها ومن اصحاب هذا المذهب من زعم ان
ان والفعل في هذا الباب يقدر بالمصدر وقال جاز هنا ان يخبر بان والفعل لان
المصدر قد جر به عن الله عبر المصدر على جهة المجاز نحو زيد عدل ورضى ومنه فانما هي اقبال
وكما اخبر عن الذي بالمصدر فكذلك تخبر عنه بما كان في تاويله
ومن ذلك قوله تعالى ما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله اي افتراء وابطل مذهب
الكوفيين بانه لا موضع ذلك لان ان انما تقع بعد تمام الكلام والبدل لا يأتي كذلك ان البدل
فان قيل البدل قد يجيء بعد تمام الكلام بدليل قوله فان السوء تهد بها البنا
وليت وبدا لهستك ان تحينا فان تحينا بدل من الكاف وان كان لاستقل وما حسبتك
دون ما فالجحاف ليس ببدل اشتمال كما ذهب اليه ابن كيسان وبعض الكوفيين
بل هو في موضع مفعول ثان وان كان ليس الاول في المعنى لانه قد يخبر بالمصدر عن الجثة
في تاويله فكما جاز الاخبار بالمصدر عن الجثة فكذلك يخبر بان والفعل واما قراءة
حمزة فتتخرج على حذف المفعول الثاني لفهم المعنى وهو جائز على قلة وههنا ناويلات
اخر انتهى قوله او امر بني عليه ان يقول او نهيا كما كتبت عليه بان لا يقم وفي شرح
الكافية لابن عصفور ان دخولها على الامر قليل ومن غريب الموصولة بالامر الموصول
بالمضارع بالتاء المكسورة ابي وان يحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه خرجها على
الموصولة ايضا وتبعه في تفسيره قوله هذا هو الصحيح قال ابن جني قال ابو علي لم
يعمل ان وفعل حال لانه عمل بلفظ المصدر واعمل عمل الآتي والماضي لانهما لا يعملان بلفظ
المصدر فانما اشتغلت لتحمل المصدر انتا وماضيا لما كان المصدر يدل على الحال لم يحتج
الى تاويله بذلك واحتج اليها فيما لا دلالة عليه بلفظ المصدر وهو الآتي والماضي وان

في هذا الباب مثل ذي لان ذا اجتلبت لان يوصف بالجواهر لانها تستلزم السيلان ويوصف بها فقالوا مررت برجل ذي مال فالكلام مضر لم يحتج الى ذي لان صفت قد عرفت ومثل ذي وان فيما ذكرنا الذي لانها اجتلبت لان يوصف المعارف بالجمل اذا لم يكن سبيل الى ذلك فاذا كان الاسم نكرة لم يحتج الى الذي كما لا يحتاج اليه ان مع الحال والى ذي مع الاجناس وتوضيح ان لا تعمل عندهم في فعل الحال استراعهم من ان يعملوا فيها العلم واعمالهم فيما لم يتحقق كالرجاء والطمع والخوف ولو كانت العلة في فعل الحال الجاز ان يعمل فيها العلم لما في فعل الحال من التحقق بمشاهدته التي ليست في المقضي والا لم يعملوا فيها العلم واعملوه فيها ما ليس بثابت وفي ذلك على انا اذا ما وجدنا فيما ليس بثابت ولا شيء اقرب الى ما ليس بثابت من الحال لاختصاصها بالحدث وذلك على ان ما عملت فيه اختصاصا ليس في المصدر اللفظي انه لا يجوز ان يقول ضربت ان ضربت كما تقول ضربت ضربا فتؤكد بذلك كما تؤكد بضرب وانه لا يجوز ان تصف ان ضربت وتضرب كما يجوز ان تصف ضربا فتقول ضربا شديدا ولهذا كان قراءة من قرأ وتفصيل جواب قومه الا ان قالوا فجعل ان قالوا اسم كان اجود من قراءة من جعل جواب قومه اسم كان لانه لما ان قالوا لا يكون وصفه وجواب قومه يكون وصفه دل ذلك على انه قد انتفى من جواب قومه فكان اولى بان يكون اسم كان من جواب قومه كما يكون الخبر في نحو من النكرة لاجل تعريفها فلو كان ان تدخل على جميع ضروب الفعل لم تحتج الى في جواب ووصفه والتاكيد به فلما تحتج اليه في ذلك دل على انها انما لم تحتج اليه فيما ذكرنا لاختصاصها بحال ليست له وقد ثبت دخولها على فعل الحال قوله والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم انها غيرها قال ابو حيان فتكون ان في هذه هي مشتركة او متجوزا بها قوله بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال قال ابو حيان ليس ذلك بتحقيق عليه بل ذهب بعض النحويين الى انها اذا دخلت على المضارع اخلصته للاستقبال الا ان يدل دليل على ان المراد به الحال كقول امرئ القيس فاما نهر لا اعمض ساعة من الليل الا ان اكب فاساعد هذا لانه لم يرد ان هذا وهو الحباب سكون منه وانما اراد ان على هذه الصفة التي بها لك ان لا اعمض الا ان اكب فانعس فلا غرو ان صيرت المرض والذلة المعلقين الى هذه وهو اعمض الا ان اكب فانعس لانه كنت من بيطا عن ونفس عن المكروه وهو اوفق

ابو بكر الباقلاني ان كون ان مخلصة للاستقبال يودي الى القول بخلق القرآن وذلك انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان كان ان يقول سيقع كان القرآن مخلوقا وهذا هو الكفر عند قوم او الفضل عن البدعة قال ابو حيان وتخريج هذا البيت والرد على القاضي ابي بكر في شرح ابي الفضل الغفاري قال وخلاف القاضي ابي بكر في اللسان غير معتبر قوله والاولى كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل بما سبقه الى ذلك الرضي قال ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر الموصول به ان مع الفعل بما افاد ان مع ذلك الفعل والا فليس بموصول به الا ترى ان معنى بما رجعت رجوعها اليه وكذا اذا علمت انك قائم وعلمت فيما مكث شيئا والمصدر الموصول به مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس معناه بالقيام لان ذلك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام خلاف قولك ان قم وتبين ان بله ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي وجاز قوله الحرف امر الحاز ذلك في صلة ان المشددة دون المخففة ولا يجوز اتفاقا وقال في موضع اخر كما جاز ذلك في صلة الصفة امرا ولا نهيا ولا غيرها لحافة معنى الطلب اجماعا فكذا لصلة المصدرية على الاصح كما في الحروف المشبهة للفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية امرا قال ابو علي ويجوز ان يكون معنى امرته بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ان تكون ان مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر المبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة انتهى قوله وان كل شيء سمع من ذلك وهو تفسير به قلت قد تقدم ابو حيان كلام نفسه فانه قال في تفسيره البحر في قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ان مصدرية في موضع نصب عطفا على الكتاب او جر عطفا على الحق او رفع مبتدا والخبر محذوف والتقدير وحكمك بما انزل الله وامرت ان احكم او واجب حكمك بما انزل الله وقيل ان تفسيرية وبعد ذلك من اجل الواو ولا يصح ذلك بان تقدر قبل فعل الامر فعلا محذوفا فيه معنى القول اي وامرناك ان احكم لانه يلزم من ذلك حذف الجملة بكمالها وما بعدها وذلك لا يحفظ من كلامهم انتهى فهذا صريح منه بارتفاعها وصل الباء بالامر وبانه لا يصلح ان يكون تفسيرية قوله والجواب عن الاول ان قولك معنى الامر في الموصول بالماضي والموصوفة بالمضارع

بالمضارع عند التقرير المذكور قال ابن الصابغ لابي حيان ان يعوق بان الدلالة على الا
عند التاويل بالمصدر لم تفت الكلية وانما فاتت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا
فالزمان مدلول عليه اكثرا ما ضرورة ان الحذف لابد له من زمان يخالف معنى الامر
فانه فات بالكلية ولا يلزم من اعتقاد الاول اعتقاد الثاني والجواب الصحيح ما ذكره
الشارح ان الموصولة بالامر والنهي عند اتيانها بالمصدر انما يعول بمصدر مأخوذ
من المادة التي تدل على الطلب فقال في كتبت اليه اوبان لا تقم اذا اول كتبت اليه
بالامر بالقيام او بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة
صاحب الكشاف قوله اذ لا يقم الدعاء من الطلب الذي هو اعم مطلقا
اورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعاء وليس من قبيل الانشاء
للدلالة على الثبوت قوله وعلى الثاني انما امتنع ما ذكر قال ابن الصابغ لان الانشاء اذا قدرتها
بالمصدر بل ابن الحلة ان حمى اذا كان الامر فلا يمتنع تعلق الافعال كلها بها شان سلم ذلك في
الاعجاب والكراهة فالفعل لا يمتنع بقية الافعال الا ان يدل الحكم فلا معنى لنفي التعلق
مما في كلام المستدل فعلهما وتعالى على سبيل التمثيل وقال ابن الدماميني في تعليقه على
من تعلق الاعجاب والكراهة بالاتيان اي ما عينني الامر بالقيام وكرهت الامر بالقعود ما تقدم تاويله
قوله ثم يتبعني له ان سلم مصدر به كي قال ابن الصابغ كي حرف جر اورد مصدرا
كذا نارة وكذا نارة اخرى فالاغلب من على القول بمصدريتها في المكان الصالحة لحلول
شبيهة بحروفه فالحقت بها بخلاف ان ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة انها بمعنى بحرم بان
الى آخره قال ابو حيان قال الفراء سمي العرب بنصبون بان ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم
قوم يجرمون بها ومنع ذلك ابن السراج وقال وكره من كتبه من سر وحه مستندا الفراء
في ذلك قوله احاذر ان تعلم بها البيت ولا حجة فيه لجواز كونه مكسورا وقف الضرورة لا سكون
اعراب قال ابو حيان وما ذكره وما ذكره من الاحتمال صحيح الا انه يبعد ان يكون سمع الفراء
في ذلك بهذا البيت لانهم قال وادونهم قوم يجزمون بها فهذه حكاية لغة لا استنباط من
شعر انتهى قال الفارسي في البيت محذوف الفعول اي روايته فقال الا ان يابى الصعب يجب
فلت وكذا رايته في كتاب الجمل لابي عبيدة في منتهى الطلب من اشعار العرب لابن ميمون
ومما قيل في تخريج الكثاني انه سكنه لاجل الادغام كما يجيء في الكلام كما قرا ابو عمرو في يحكم بهم ونحوه ذكره

ابن الصابغ قال ابو حيان وما انشدوا شاهدا على الجزم وان باب الدار عينا وان يدع
حدار النك العين ابهى واجمل قال واذا كان استدل على الجزم بها الكوفيون ومن النصريين
الاخفش وابو عبيدة كان الاصح جواز ذلك فكن سببا وقد اورد ابن الانباري البيت
الاول في شرح المفصليات بلفظ تعالوا اليه ما تينا الصيد وقال يجوز ان تجعل تعالوا مكتفية
ويجعل الشرط والفعل مجزومها بها وتجعل جوابها والبيت الثاني في ديوان جميل بلفظ
اخاف اذا انبا تها ان تضيعها فتركها ثقلا على كما هبا قوله وقد يرفع الفعل بعدها
كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر ان تقرا ان على اسماء ويحكما
مني سلام وان الشعر لمسعود قال ابو حيان في البحر الذي يظهر ان اثبات النون في الشاع
ورمع ان مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ ان غير ناصبة الا في هذا الشعر والقراءة
المذكورة وما هذا سبيله لا ينبغي عليه قاعدة وقال السخاوي في شرح المفصل هذه القراءة
من الغرائب وحملها على ان في ضمير يرجع الى معنى من اولى من حملها على تشبيه ان بما قال
في شرح الجاجي محمولة على انها مخففة تركت فيها الفعل شذوذا ونظم القراءة المذكورة
قال ابو حيان وشبهها الكوفيون بمجاهد وكذا هي في المفصل وشروحه وشبهها ابن الانباري
في الزاهر بقراءة ابن مجاهد وقال الفتوحي في الاقصى العرب ينقدح في هذا البيت ان يكون اشاته
الى النون مصدرة الشعر وليس لغة للشارع لكونها اتي بعدها في اخر البيت بفعل منصوب
بحذف النون قوله وزعم الكوفيون ان ان هذه هي المخففة من الثقيلة الى آخره عكس
ابو البقاء في شرح المفصل النقل فقال قال ابن جني قرات على محمد ابن الحسن عن احمد بن يحيى
وهذا البيت انه قال في تفسير ان فتراه ان وعليه رفعه انه شبه ان بما فلم يعملها في صلتها وفصله
الاية وهو راي السيرافي وقوله ان يجعلا حاجة في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه ما تضمنه
البيت الاول من النداء والدعاء والمعنى اسالكما ان تحملا وهذا راي البغداديين والمراد
بالبيت ما يجيء تحمل البسته عندهم على انها المخففة من الثقيلة اي انكم تقران وان
بها بعدها في موضع البدل من قوله حاجة لان حاجة وقرة السلام عليها وقد استعدوا
شبه ان بما لان ما مصدرية معناه المكان وان وما بعدها مصدرا ما ماض وما مستقبل
على حد الفعل الواقع بعدها فلذلك لا يجيء حمل احدهما على الاخرى انتهى وقال
الشنواني انشد احمد بن يحيى هذا البيت وقال اجرى ان مجرى ما المصدرية فلم ينصب

بها وقال ابو علي سمي ان المخففة من الثقيلة باشر بها الفعل مرة من غير تعويض قال ابو البقاء
بوشرت فيه ان المخففة من الثقيلة الفعل من غير عوض قوله تعالى ان غضب الله عليها وقول الشاعر
• ان نهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح • قال ابو الفتح وما رواه احمد بن يحيى ان نهبطين
عليه ايضا الاثري انه موضع طلب ورجاء وذلك من دواعيها ان المخففة لا سيما وقد عطفها
عليها واعملها ايضا فقال وان لا تعلما احدا الا الاندلسي لا بد من الغوا صل في ان
المخففة في الاكثر وقد جاء بغير فصل من ذلك قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة
بالرفع وقول الشاعر ان تقرا ان على اسماء ويحكما ومقولهم علمت ان يقوم زيد انتهى والمصنف
تبع في هذا النقل ابن ملكون فانه قال في شرح التسهيل وقد تقدم ان المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به
الدعاء فان كان ذلك بعد فعل قلبي او معناه فهو اسهل من ان يكون بعد غيره كقوله
كقوله علموا ان يوملون فجازوا واما كقراءة بعضهم لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله
ان تقراء ان على اسماء ويحكما وان في هذين الموضعين واسمها ضمير الشان
هي الناصبة للمضارع وقد جاء اعمالها حملا على ما اختها وهو عند الكوفيين
وقوعها موقع الناصبة شذوذ ووقوع الناصبة موقع المخففة من قول حرير
عن الله ان الناس قد علموا ان لا يدانينا من خلقه بشر وقوا لكوفيين
اولى بالصواب فانه لا يلزم منه اهمال وما وجب له الاعمال وعاشت هذه الذا
وابنك احييت الذا بعدموتها فعاش الذا من بعد ان هو حامل فوصل ان بجملة
اسمية فصحة وقوع المخففة موضع الناصبة وهو المراد ونوب منه قول الاخر فلا تلهك
الدنيا عن الدين • واعتمد لاخرة لا بد عن ستصيرها بدل بعضه ان عينا وحسن
وقوع ان المخففة هنا ان لا بد يجري مجرى اتيقن انتهى قوله وليس من ذلك قوله
ولا تدفني الى اخره قال الرضي قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق باليقين وفيه
ان المخففة وانشد البيت وقال في الاذهية وقال غير المصرح انها في
ليس كانه قال ان ليست اذ بها قوله كجاز عم بعضهم هو ابن طلف وشرح الكافية وبين
اهمالها قوله ولا تدفني البيت قوله الوجه ان تكون مخففة من الثقيلة الى اخره
قال ابن يعيش حكم المخففة من الثقيلة لان الخوف انما كان للحرف من التخفيف
فهي لذلك في حكم المثقلة فلذلك لا يدخل عليها من الافعال الا ما يدخل على المثقلة من

ما كان من افعال العلم واليقين ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار ليطابق المعنى
العامل والمعمول ولا يتناقضا ولا يقع فيما ينبغي من ان للطمع والاشفاق نحو اشتهيت
واردت واخاف لان هذه الافعال يجوز فيها ان يوجد ما بعدها وان لا يوجد فلذلك لا يقع
بعدها الا ان المخففة الناصبة للافعال لانه لا تاكيد فيها ومن الافعال ما يقع بعدها
ان المشددة والمخففة منها ومن والمخففة الناصبة للافعال وهي افعال الظن والمحبة
نحو ظننت وخلت فهذه الافعال اصلها الظن ومعنى الظن ان يتعارضا دليلان ويترجح
احدهما على الاخر وقد يقع بالترجيح فيستعمل بمعنى العلم واليقين نحو الذين يظنون انهم
ملاقوا ربهم وقد يستعمل بعد ما مشلوكا في وجوده يحتمل ان يكون من افعال الرجاء
رجاء فاذا افاد العلم اجرى مجراه في وقوع ان المشددة والمخففة فيها بعدها واذا افاد الظن
اجري مجرى الخوف في خولها على ان الناصبة للفعل وقال اذا خففت ان المشددة نفارقت
خواتها فلا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والاكتشاف
والنظر الفكري في الايجاد والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بناء على ان يكون ظنا
غالبا بالعلم فيقول العجبي ان يستخرج ولا وددت ان يستخرج كما كنت تقول
ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا
فظاهر لتوهمها بسببها جري المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما
يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤديا في اول الامر انها مخففة
لان التخفيف هو المعنى الذي فائدتها التخفيف اسب واولى فلذا لم تجيء بعد التحقيق الصرف
ان المصدرية فاما بعد فعل الظن او ما يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية والمشددة والمخففة
ولم يمتنعوا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية
لم يمتنعوا لان كل من يخفي ويفتعل او الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان
يعلموا الخير وان اخراج المصدرية تكرر الفعلية المولة معها بالمصدرية
ولا يخفى ان دخولها في الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان
ذلك فعل غير متصرف كقوله وان ليس الا وان عسى ان يكون لم
يحتاجوا الى فرق لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون
مع الفعل بمعنى المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان الفعل متصرفا

وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بالحرف النافي نحو علمت ان لم يقم وظن يقوم ولا يقوم
وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين فعل شيئ من الحروف المذكورة
لكونها مع الفعل بتأويل المصدر مع فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل
بين لو ويكي المصدريتين والفعل بل يفصل لما بين المصدرية والفعل لانها الكثيرة دورانها
في الكلام تدخل في مواضع لا تدخل اخواتها نحو جئت بلا مال وقال الاندلسي الفرق بين
ان اذا خففت وبين ان الناصبة للفعل من وجوه احدها انه لا يعلم فيها الا افعال العلم
والتحقق بخلاف الناصبة للفعل الثاني انها تنصب الفعل ويقع بعدها ولا
كذلك في الناصبة للفعل الا يجوز ومنع الكوفيون اعمالها بوجه التخفيف لضعفها وهو مردود
في اظهار ضعفها جواز ابطال عملها لا وجوبه وقد رأينا الفعل تخفف فلا يبطل عمله نحو ولا
ولم يل وقال ابن الشجري ولم يله الا افعال التي تقع بعدها الملائكة اضرب وقد شبه
في النفوس واستقر وهي علمت ورأيت وتراءيت في معنى علمت وضرب يجري مجرى
طمعت وخفت واشتهيت وضرب متوسط بينهما وهو حسبت وخلت وظننت والفرق
الاول لا يقع بعده الا الثقيلة والمخففة منها لان التوكيد انما يقتضيه ما ثبت فالملوس
واستقر والضرب الثاني لا يقع بعده الا المصدرية نحو طمعت ان تقوم وربما خففت
ان تواصلني والضرب الثالث تقع بعده المخففة والمصدرية كما جاء في التنزيل وحسبوا ان لا
تكون فتنة في برفع تكون ونصبها وقد جاءت المخففة من الثقيلة في قوله اذا ما علمت ان لا
اذوقها وقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في قوله وما خفت يا سلام انك فاطعي واسند من
هذا مجيئها بعده في التنزيل في قوله ولا تحافون انكم شركتم بالله قوله زعموا انها لا تعمل شيئا قال ابو حيان
قال سيبويه ولو خففوا ان وابطلوا عملها في المظهر والمضمر وجعلوها كان اذا خففت كان هو
قريبا قوله وشرطها ان يكون ضمير الشان قال في البسيط لم يعلل ذلك ثم قال
قرئ في الشاذ والحاسة ان غضب الله عليها حملا لها على كان قال ابن هشام وفي شرح التسهيل
ولا يلزم ان يكون الضمير الذي مع ان هنا هو ضمير الشان بل اذا امكن عوده على حاضر او غائب معهود
ولذلك قال سيبويه حين نقل عقوله تعالى ان ابراهيم لحليم اواه منيب انه قال عز وجل انك
قد صدقت الرؤيا قوله محذوف قال ابن ملكم في شرح الكافية اذا خففت حملت شبيها بالزائدة

لان لفظها كلفظ عن مقصر ابه المضي او الامر والصورة لا تشبه الا الامر كحد فلذلك اعتبرت
ان المفتوحة المخففة ببقاء عملها لكن على وجه بين فيه الفرق وذلك بان جعل اسمها محذوفا
لتكون بذلك عاملة كلا عاملة وقال ابو حيان فيما الذي احوج الى تقدير اسم لها محذوف
وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا جعلتها ملغاة ولم تتكلفوا حذفا فالجواب ان سبب
عملها الاختصاص بالاسم فما دام لها الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة قوله وهو مخصص
بالضرورة على الاصح مقابله قول احدهما جوازه في الاختيار على ضعف والثاني جوازه
بلا ضرورة ولا ضعف حكاهما ابو حيان قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك يكون الثمالا
انشده صدر البيت الذي ذكرناه الكسائي كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الثمالا قوله
في نفس الامر قول ابو حيان تفسيران على ضربين احدهما ان يكون الشيئ مبهما
في نفسه لا يفهم من لفظه فيكون ذكر ذلك الشيئ قوله تعالى فاما فلت لهم الا ما امرتني به ان
عبدوا الله ربي وربكم ان مفسرة للضمير في به وهو مبهم في نفسه لا يفهم من لفظه
وهي مصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان يسند الى الفعل لانها معمولة واذا كان
في تأويل المصدر الا انك ان وقعت الفعل بعدها بلفظ الامر ونحوه
للتفسير لا يتقدم المفسر وفي بدايع الفوايد لابن القيم اما ان التي
بعدها تأويل المصدر ولكنها تشارك ان المصدرية في بعض معانيها لانها
تخلص احدهما من الاستقبال وتفسير لما قبلها من المصادر الجملة التي في معنى المقالة والاناة
فلا يكون تفسيرا الا لفعل يعني التراجم الحسن الكاشفة عن كلام النفس لان الكلام في النفس
والغايب عن الحواس في الافئدة يكشفه للحاظين حسن انتياء اللفظ والخط والاشارة والعقد
والنصب وهي من الحال التي يصدق من لسان المقال فلا تكون ان المفسرة الا تفسيرا لما قبلها من هذه
الاشياء نحو كتبت اليه ان قم واشرت اليه ان اذهب ونوديت ان بورك واوصيته ان
لا تكفر وعقدت له ان قد اخذت خمسا وزربت على حايطي ان لا يدخلوه ومنه قوله تعالى
ووضعت ان تلغوا فيها او ان هي هنا التفسيرية التي هي لسان الحال اذا كان الامر
فيها لم يتكلم فيها بعينها المصدرية لانها اذا كانت تفسيرا فانما تفسر الكلام والكلام مصدر فهي في
تأويل المصدر الا انك ان وقعت الفعل بعدها بلفظ الامر ونحوه انتهى وذلك مزيد فايدة ومزيد
الايضاح الكشف عن كونه فعلا فكذلك لا تخرج عن كونها مصدرية انتهى فايدة قال السخاوي
هذه يسميها البصريون المفسرة والمعبرة وقال ابن الشجري في امالية وتكون في الامر خاصة

وعشى عليه سيبويه وقال في رصف المباني يكون تفسيرا اما للطائي فالكلام تقول امرتك ان قم
وانطلقت ان تثبت قوله وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال السخاوي هذا الوجه يحقق
البصريون والكوفيون لا يعرفونه وقال الفارسي ان امتنعوا انها مع الفعل بتاويل المصدر في
موضع نصب باسقاط الخافض وهو الباء اي انطلقوا بمشيي ولو اراد التفسير لجاز فيه اذ في بعض
المواضع وقال الرضي لا مانع لو اريد التفسير ان تكون المفسرة زايدة في مفعول ما هو معنى القول نحو
اشرت ان قم قال له قم بتاويل الامر بقال او بتقدير فان زايدة وهذا يطرد في جميع
الامثلة قوله وهو عندي اوجه لانه اذا قيل كتبت اليه فيما يلتبس قم فسرت كتبت قال الدماميني
فهم رحمه الله ان الحاجة اراد وا ان قم في المذكور نفسه كتبت مسندة الى ضمير الكتابة وهو بعيد
كما فهم انما التفسير متعلق كتبت وما يشبه المكتوب وقم هو نفس المكتوب قال الرضي والتفسير الامر
مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقولنا يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه
هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله
اذا وجدنا اليك ما وجى ان قد فيه انثنى وقال الشيخ عند اختيار الرضي وهو حسن ظاهر كما ذكرنا فهم
قال صاحب الكشاف ان في قوله ان اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة فلا يكون الا بعد كلام فيه معنى القول
والمفسرة اما فعل القول او فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول فبين حروفه
غيران يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم
الا اعبدوا الله واما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته بما عبدوا الله ربي وربكم لم يصح
لان الله لا يقول لهم اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة بالفعل لم يخل اما ان يكون بدلا مما
امرتني به او من الهاء في به فكلاهما غير مستقيم لان البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا
تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله عسى ما قلت لهم الا عبادة الله لانه لا يقال
وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو قلت ان اعبدوا الله مقام الهاء في امرتني
بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع اليه من صلته فان قلت لهم الا ما امرتني
به ما امرتهم الا ما امرتني به حتى تقيم تقديره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان يكون
موصولا لا عطف بيان للهاء وبه الانتهى قال الشيخ فان قلت مع ما ذكر
انه تفسير للفعل السابق عليها قوله ولها عند مثبتها شروط احدها ان تسبق بجملة تتضمن

في كلام انه لا يجوز حذف هذه الجملة وانه لم يحفظ من كلامهم وغير عن هذا الشرط بان لا يتعلق
بالاول لفظا فلا يكون معمولا ولا مبنية على غيرها قال ولذلك لم تكن تفسيرية في واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين لانها واقعة غير ابتداء الخ كتبت اليه بان قم لانها معمولة
معمول الحرف الجر وقال الاندلسي لا تكون مفسرة الا بثلاثة شروط ان تكون بعد كلام فيه معنى
القول لا نفس القول وان تاتي بعد الجملة دون المفرد وان لا تكون في صلة الفعل الذي تفسره
فلا تكون معمولة لما قبلها ولا داخلة عليه ولا اشترط ان يكون بعد كلام قيل في قوله تعالى
واخر دعويهم ان الحمد لله انها المخففة وليست المفسرة اذ لم يتقدمها كلام اذ هو مبتدا لا خبر
معه ولا يجوز ان يكون الناصبة لانها لا يليها الا اسماء ولا تكون الزايدة قال ابن عيش
لان هذه [illegible] ان تكون الفعل التي تفسره ونعبر عنه فيه معنى القول
ليس بقول الثاني ان يتصل بان شيء من صلة الفعل الذي تفسره لانه اذا اتصل به
شيء من ذلك صار من جملة ما يمكن تفسيره وذلك نحو قولك ادعوت اليه بان قم وكتبت
اليه بان قم لان الباء صارت متعلقة بالفعل واذا كانت متعلقة به صارت من جملته
والتفسير انما يكون بجملة غير الاولى الثالث ان يكون قبلها كلاما تاما لما ذكرناه
من انها بعدها جملة مفسرة جملة قبلها ولذلك قالوا في قوله تعالى ان الحمد لله رب
العالمين ان ان فيه مخففة من الثقيلة والمعنى انه الحمد لله ولا يكون تفسيرا لانه ليس قبلها
جملة تامة يتاتى ان يكون تفسيرا لها وقف على قوله تعالى واخر دعواهم لم يكن كلاما وقال الرضي
ينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا
يحتاج اليه الا مجيء ضمير المبهم المقدر فيه نحو قوله واخر دعواهم ان الحمد لله جيء بالمبتدا
للمقدم وقال ابن عصفور ان هذه بخلاف القسمين اللذين قبلها من انها لا يبقى ما
قبلها ولا يعمل شيء فيما بعدها ولا ينسبك منها مع ما بعدها مصدر بخلاف الناصبة
ليست المخففة من الثقيلة بل يكون ما بعدها مفسرا لما قبلها قوله والثالث ان يتاخر عنها
جملة [illegible] ابو حيان كانهم [illegible] عليها ما كان لها من [illegible] قوله اذ ليس المراد بالانطلاق
[illegible] الى الآخر ذا العدا لابن بري قال ابو علي ليس معنى الانطلاق والمشي في هذه
الآية القطع الا كل بل معنى الانطلاق هو الذهاب بالقول نحو قوله والذين يسعون
في اياتنا ومعنى استيناسهم هو الدوام والملازمة والمداومة على عبادتها وفي شرح

المفصل لابن يعيش لما كان انطلاقهم قام مقام قولهم امشوا فمصدرية واختلفوا
في معنى المشي فقال قوم المراد بالمشي في الآية النماء والكثرة كما قال الحطيئة فامن وسدا
ويقيم فيهم وعشي ان اريد ثناءها والذي عليه الاكثرون ان المراد بالمشي الحركة الى الربوبية
لئلا يستمعوا القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ويعاينوا معجزاته وفي شرح الكافية لابن
الغواس قيل ان في وانطلق الملاء منهم ان امشوا مفسرة لان الانطلاق يتضمن
لمعنى القول اذ المنطلق قول من مجلس لابد لهم من التعابس وقيل الانطلاق عبارة
عن الاخذ في القول وامشوا بمعنى اكثروا واجتمعوا وقيل ان في الآية مصدرية انتهى
وفي شرح المفصل للاندلسي قال في الخواشي فائدة ان وما بعدها فائدة المميز لان قولك
كتبت اليهم شبيهم في المكتوبات فاذا قلت كتبت اليهم ان افعل كذا كان مميزا لها من جنس ما
يحتمله كتبت قال فيها وذكر في قوله تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا وجهين احدهما ان تكون بمعنى
في الحديث كما تقول اندفعوا في الحديث واندفعوا والثاني ان الملا من الكفار ناظروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم صدوا عن مجلسه معلوم ان بعضهم صدر عن المناظرة وبعضهم
من الندمة والكلام في الآية لانهم اذن بعد المناظرة دلوا على القول الحديث فوجب
ان لا يكون في الجملة السابقة حرف القول قال السيرافي وابن عدة ما بينه ان قولك
ولو قلت لك ان قم لم يجز لان القول يحكى ما بعده ويوتى بعده بالفظ الذي يحكى به توجه في
الابتداء وما كان في معنى القول وليس بقول فهو بعمل وما بعد ليس كالكلام المحكي بعده
وانطلق الملاء منهم ان امشوا وذلك انهم نفروا من مجلس دعاهم فيه النبي صلى الله عليه وسلم الى التوحيد
وترك الآلهة فصار انطلق الملاء اصبر القول بعده بمعنى فعل ينبغي ان يحكى بعده كتبت والوجه الآخر
ان يكون انطلقوا بمعنى تكلموا كما يقال انطلق زيد في الحديث كان خروجه الى الكلام عن السكوت
انطلاق وامشوا بمعنى اكثروا واتموا والمشاء النماء قوله وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها
قد تكون مفسرة بعد صريح القول عبارة ولا يكون المفسر الذي قبلها الا بمعنى القول كقوله
تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا واصبروا الآية فان المشي ان بمعنى القول بل هو بمعنى
واصبروا وتفسير لذلك الكلام الذي هو انطلقوا فهي وما بعدها نفس القول نفسه وقوله
قالت الذبح الدوا انبه بغير ان الذبح بابنه الذي يعدان سيهبها الحمد بابنه وابن
عصفور مسوق بذلك فان الجملا محيي في عدة كتب منها شرح الكافية لابن القواس

وعبارته ومن جاز وقوعها بان اعبدوا الله ربي وربكم فان فيه مفسرة وهي بعد القول
الصريح ولان حجة فيه لاحتمال كونها مصدرية وقال الرضي قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله ان تفسيرية للضمير في به وجاز ان تكون بدل من مفعول الماضي قوله ما امرتني الا ان
مفعول كصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل واجيب
بان المصدرية وذلك على مذهب من يجوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية
وعند صاحب هذا المذهب يجب ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية
اذا دخلت على امر ونهي منفي لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على كونها مفسرة
بدخول حرف الجر عليها في قوله اشرت اليه بان قم وجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكراهة
دخول الجار على الفعل وعرت اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله
ربي وربكم زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك
بعضهم بجواز تقديم معمول المفسر عليها بقول تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا قال
المقدر انما بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه ذكر او بان تصريح القول المقدر
بفعل اقيم بالقول في عدم الظنة او بان انطلق الملاء منهم انطلقوا في القول وشرعوا
فيه انتهى وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ومحل تقع بعد لفظ القول بنفسه او لا كقولك
قال ان افعل ذلك فيه نظر وقد حمل بعضهم ذلك على كونها عنده لا تكون بعد لفظ
القول انتهى وقال السهيلي والحق ان القول الصريح لا يفسرها قوله في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قال السهيلي في ان سبعة اوجه احدها انها
مصدرية في موضع جر بدل من الهاء في به والتقدير ما قلت لهم الا ما امرتني بان
اعبدوا الله انتهى الهاء في محل نصب باضمار اعني اي انه فسر ذلك المامور به الثالث
انه في محل نصب على البدل من محل به فيما امرتني به لان محل المجرور نصب الرابع ان
هو ضمير الامر والشان مبتدأ او هو قريب في المعنى من النصب على البدل الخامس انها
في محل جر بدلا من ها عطف بدل على الهاء في به السادس انها بدل من ما نفسها اي ما
قلت لهم الا امرتني بعبادة الله السابع ان ان تفسيرية تضمنه معنى الزجر وحكى الجوفي
عن ابن طلحة قلت وجزم به ابن عيش فقال ان تفسيرية امرتني به لان الامر في معنى
القول قوله انه يجوز ان يكون مفسرة للمفعول عاما وبل الامر اي ما امرتهم الا

ما امرتني به قال التفتازاني في حاشية الكشاف عن الزمخشري كان الاصل ما امرتهم الا بما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه ورتبة امرين ودل على الاصل بان قال ان امرتني ولانه جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة ثم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتحمل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة للفعل الامر المذكور صلته مثل امرته بهذا ان قم نظر اما في طريق القياس فلان احدهما مفرد والاخر واما في الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى وقال ابو حيان ما اختاره الزمخشري وجوزه غير من كون ان مفسرة لا يصح لانها جاز بعد الا وكل ما كان بعد الا المستثنى بها فلا ان يكون له موضع في الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها من الاعراب قال سيبويه وهذا الكلام صحيح لانها ايجاب بعد نفي فتفترق عن مسئلة ما جاءني الا زيد قوله ولا يجوز في الآية ان يكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مسندا لله تعالى هكذا قال الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانه انما لم يستقم لانه جعل الجملة ما بعدها مضمومة الى الامر وسيستقيم ان يكون فعل امر مفسرا بقولا اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى على اضمار اعني ربي وربكم لا على الصفة التي ذهب اليها الزمخشري وقال السمين بعد حكاية هذا في غاية ما يكون من البعد عن الافهام وكيف يسلك الزمخشري والسياق والمعنى يقود الى ان ربي تابع للجلالة لا يتبادر الذهن بل الانفهم الا انه من كلام الله وهذا اشذ من قولهم يودي الى نهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل فيصح ان اعبد الله من كلام الله تعالى وربي وربكم من كلام عيسى وكلاهما مفسر لامرتني المسند الباري نفسه وقال السفاقسي في جواب ابي حيان خروج من الظاهر وانقطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمار فعل والزمخشري انما الزم المحذور على اللفظ وقال ابن الصايغ والدماميني يمكن ان يقال الحكمي تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر حسن بكان ذكرهم القبيح في كلامه تعظيما له عليه السلام عما يذكرونه وقيد الما اراد اعتقاده ومن كلام ابن الصايغ في اما واذا حكي حال كلامه فله ان يغير عنه لمن يحكي له بما يليق بحال المتكلم الحكي عنه ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى

اخري وكانه تعالى قال امرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربكم وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظير في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فتح علينا قول تنا انا لذا بقون والاصل انكم لذا بقون ولا يمتنع ايضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه السلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امره ولا اشكال انتهى قوله ووهم الزمخشري جاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة قال ابن الصايغ لم يذهل عنها وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يقبل منزلة الشيء لا يلزم ان يبنى له حكم احكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعرب منزلا منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا تبعته ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى المكرة بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسي بانه وان كان ذلك اكثر لكن لا يمتنع وقوعه في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله تعالى بحمد ربكم مسئلة ربيعة ان يكون ربيعة عطف بيان قال على ان ما الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى قوله واما الكنا فلان العبارة لا يعمل فيها معنى القول اي لانها يقال في عبارة الكشاف قال التفتازاني في حاشية الكشاف وكذلك حسبما في المغني الطلب فان العبادة ايضا لا يقال وقال ابو حيان قول الزمخشري ان قوله ما قلت الا ما امرتني به تفسير لقوله ما قال لهم الا ما امرتني به ليس بصحيح لكن ذلك يصح على حذف مضاف اي ما قلت لهم الا القول الذي امرتني به فعبر عن هذا القول المتضمن عبادة الله قال سيبويه وفيه بعض جودة وقال الدماميني فيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة يقال ولا يقال الزمخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا لقوله ووهم الزمخشري فيما ظنه من ان المبدل منه في قوة الساقط فتنقدر العامل بلا عايد والعايد موجود حسا فلا مانع هذا الوهم سبق اليه ابو حيان فقال البحر واما قوله ان جملته بدل من الهاء لم يصح لبقاء الموصول بغير عايد راجع اليه من صلته فلا يلزم في كل بدل ان يحل محل المبدل منه الا ترى الى تجويز النحويين زيد مررت به ابي عبد الله ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله لم يجز ذلك عندهم الا على راي الاخفش وقال السمين مستبعدا اي حيان واما قوله وان حلول المبدل محل المبدل منه غير لازم وبشهادته بما ذكر فغير مسلم لان ما ذكروه من امثلة لا يجوز ما يجوز ما الذي مررت به ابو عبد الله بجر عبد الله بدلا من الهاء وعلوه ما ذكر يلزم بقاء الموصول بلا عايد مع ان لنا ايضا العرب بالظاهر وقد كثر خلافا وتكلفنا كثيرة قولهم في مسائل لا يجوز

هذا لان البدل بحل محل المبدل منه فجعلوا ذلك علة مانعة يعرف ذلك من تتبع كلامهم ونو
لاحشية الاطالة لاوردت منه مسائل شتى وقال ابن الصائغ منعقبا على المصنف هذا التعقب
سبقه اليه ابو حيان وهو بناء على ان المبدل منه في نية المطروح لفظا لا معنى وهو محل بحث فكم
ينهض الرد فيه بالسماع وهو متنازع في القياس وقال الدماميني افهم من هذا في الرد على الرضي
قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمحض لما ينبعانه لان بعد الهدار الاول واطراحه الاترى تقول زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك قوله اذا ولي ان الصالحة للتقسيم
مضارع الى اخره قال ابن مالك في شرح الكافية واذا وقع بعد ان المفسرة مضارع رفع عليه معنى اي
ويجوز النصب على كون ان مصدرية فلو كان مع الفعل الا خار رفعه على النفي واما في وحرمه
على النهي ومعنى اي ونصبه على النفي وكون ان مصدرية وقال الرضي اذا ان نافية معنى
وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة مصدرية نحو امرتني ان ما تفعل او
البك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز دخول للنهي لان المخففة
الطلبية وان كانت مفسرة جاز كونها للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وفي كلا
انتصب الفعل اي امرته بان لا يفعل ولا يجوز ان تكون بمعنى اي فيجزم الفعل
فائده قال الرضي يجوز الفعل بين ان المفسرة وبين الفعل بالنداء نحو
قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولى ان ينصب المضارع
بان ان المفسرة تدخل على كل فعل الامر والمضارع والماضي وبمن صرح بدخولها على الماضي
وعبارته الوضع الثالث ان تكون عبارة وتفسيرا لما في غيرها من الكلام فتقول امرتك ان
وانطلقت اي نشيت والرضي وعبارته ان ولي ان فعل غير متصرف كنا ديته ان ليس غدنا
فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حذف عوض نحو نادي ابو بكر احتمل ان
تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وان وليت اي معنى القول
وليها فعل متصرف بحرف عوض نحو اوحى اليك ان اصنع الفلك وناديناه ان يا ابراهيم
ان يا ابراهيم قد صدقت لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت اي معنى القول وليها
الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو كتبت اليه ان زيد في الدار فهي اما مفسرة او مخففة لا يجوز كونها مصدرية
لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها فعلية نحو وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم بايات الله

وقوله قال او جي الى قوله وان لو استقاموا على الطريقة انتهى وقال الاندلسي واما قوله تعالى
نودي ان بورك من في النار فيجوز ان يكون مخففة من الثقيلة فتكون معمولة لنودي كانه
نودي بالبركة ويجوز ان تكون المفسرة فالنداء معمولة لان النداء هو القول فيكون بمعنى
هو نفس القول وذكر السخاوي من امثلة ان المفسرة وناديناه اصحاب الجنة اصحاب النار
ان قد وجدنا ما فاذن مؤذن ان لعنة الله على الظالمين وقضى ربك ان لا تعبدوا
وذكر هو وابن الحاجب وابن عيش من امثلتها وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
ولذا ذكر النيلي وابن القواس انما ذكرت هذا لان صاحب الازهية قال وتكون هذه
في الامر خاصة وذكر مثاله ذلك ابن الشجري في امالية وشيت والاكثرون كما ترى على
خلاف قوله [illegible] بيت المصنف كيف لم ينبه على هذا الخلاف مع كثرة نقله ما في امالية
ابن يعيش قوله واما شرط ان لا يدخل عليها جار غير ابن يعيش عن هذا الشرط بان لا يتصل
بها شيء من جملة الفعل [illegible] لانه اذا اتصل بها شيء من ذلك صار من جملة
الجار والمجرور كما تقدم في نحو كتبت اليه بان قم لان الباء هنا متعلقة بالفعل واذا كانت متعلقة
بالفعل صارت من جملته والفعل انما يكون جملة غير الاولى قوله ان تكون زايدة قال ابو حيان
الزايدة حرف بسيط سماعي مركب من الهمزة والنون فقط وزعم بعضهم ان الزايدة هي
المخففة فصارت مؤكدة قوله ولها اربعة مواضع قال ابو حيان في البحر قرا اي
وان يحلم اصل الاعمل بزيادة ان قبل لام الامر وليس موضع قياس زيادتها
احدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية قال في الاقليد انما زيدت ان المفتوحة بعد لما لانها
لا فيها معنى المجازاة بقال لما جاز يد حسن وان هي الاصل في باب المجازات واستقبحوا ان يزيدوا
عليها ان التي هي اصل الجر لئلا يكون الاصل تابعا للفرع انما زيادة المكسورة بعد ما النافية
فان ما للنفي وان كذلك في الاصل ففي زيادة ان مع ما تحقيق للنفي وتاكيد قال ابن القيم
في البديع زادوا ان بعد لما ولم يزيدوها بعد ظرف سواها وذلك لان ما بمنزلة
ظرف الزمان ولكنها حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالاول وان احدهما كالصلة للآخر
بمنزلة الظرف اذا قلت حين قام زيد قام عمرو فجعلت احدهما وقتا للاخر على اتصاله
وقد ذكر زادوا ان بعدها صيانة لهذا المعنى من خلوصه من الاحتمال العارض
للظرف او بمثل الظرف من الزمان حرف كيلون قد جاء لمعنى كما جاء لما وقد زعم

الفارسي انها مركبة من لم وما قال السهيلي ولا ادري ما وجه قوله ومعنى عندي من الحروف
التي في لفظها شبه من الاشتقاق واشارة الى مادة منها نحو ما سيأتي في سوف وثم لانك
لمحت الشبه الما اذا ضممت بعضها الى بعض وهذا هو من المعنى الذي سبقت اليه لانه ربط فعل
على جهة التسبب او التعقب فاذا كان التسبب حسن ادخال ان بعدها زايدة اشعارا
بمعنى المفعول من اجله وان لم يكن مفعولا من اجله نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء
ان جاء البشير ونحوه واذا كان التعقب مجردا من التسبب لم يحسن زيادة ان بعد وما هنا
في القرآن انتهى وقال الاندلسي اكثر ما تزاد ان بعد لما ان لما مضافة الى الجمل فلو لم تجعل ان زايدة
لزم اضافتها الى المفرد ودليل زيادتها جواز حذفها مع صحة المعنى وقال النيلي ان المفتوحة
المخففة يحتمل الفعل بعدها في تاويل المفرد فلو لم تكن زايدة مع لما اضيفت الى الجمل فكذلك
حكموا بزيادتها ولانها لا يحتمل المعنى باسقاطها وقال ابن عصفور ان هذه لا تزاد بعد
الا بعد لما فان جاءت زايدة بعد غيرها حفظ ذلك ولم يقس عليه قال الجاجرمي او ابن
وتبعه لو بعد القسم كثيرا وقلت في مثل كان ظبية تعطو ومثل قوله تعالى وان عسى ان يكونوا قد
لو استقاموا وان اقم اختلفوا فيه فاجاز بعضهم ان تكون زائدة في الجميع وجعلها الضمير
في قوله وان اقم مخففة من الثقيلة في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم الترجمة
وليست في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زائدة كما
بل الاولى ان محففتان والثالثة مقررة وقال ابن ملكة في شرح الكافية اطرادا زيادة
ان بعد لما وقد تزاد قبل لو في القسم وشذت بين الكاف المجرور بها وقال المالقي
تزاد بعد ما وقبل لو على اطراد ولا تزاد مع غير ذلك الا شاذا قوله والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم
قال الاخفش قال سيبويه واما ان فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم اما والله افعلوا فعلت لفعلة
قال السيرافي يعني ان تكون جوابا للقسم اذا اقسم على شيء قلت وجاز ذلك بعضا كراهية
للتضعيف وادخال اللام على اللام قال ابن يعيش ولا يقع جوابا له في غير ذلك قوله فالقسم اما التقضا
وانتم قال الزمخشري في شرح شواهد سيبويه مروي وافسم انا التقينا وانتم قلت شاهد فيه
على هذه الرواية قوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحرات ولا اللئيم قلت سنده
الفارسي هكذا اما والله ان لو كنت قتيل غيب ٠ ولو انك يا حسن خلقت حرا ٠ وما بالحرات ولا اللئيم ٠ ولا شاهد فيه على هذه الرواية قوله

قوله في رواية من جر الطيبة قال ابو البقاء واللباب يروي بالرفع على الالغاء والتقدير
كانها طيبة وبالنصب على انها الاعمال والخبر محذوف اي كان طيبة هذه الرواية وبالجر على
زيادة ان والجر بكاف التشبيه قوله الماحة اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر
قلت فيه تحريف وانما آخر البيت معاطي يد في لجة الماء غامر والقصيدة كلها فائية وانها
في ديوان اوس بن حجر وقد شقت كثيرا منها في شرح شواهد المغني قوله وزعم الاخفش الى اخره
قال ابن مالك في شرح الكافية ابو الحسن ير زيادة ان في قوله تعالى وما لنا الا نقاتل واعتذر عن
النصب بهامع زيادتها بان الزايد قد عمل في مثل ما جاءني من احد وما ذهب اليه ضعيف لان
من الزوايد ما يمتنع الزايد لفظا واختصاصا فجاز ان تعمل نحلا ان الزايدة فانها شبه غير الزايدة
لفظا لاختصاصها لانها تختص بالاسم لقوله كان ظبية فثبت عدم اختصاصها بالافعال فلا يصح
الحاقها بما لان وقوله تعالى ان نقاتل فمصدرية دخلت بعد لما لتضمنه معنى ما معنا انتهى وقال
بعضهم وما ذهب اليه ابو الحسن ليس بشيء وكذا ما ذهب اليه قوم من ان التقدير وما لنا وفي
نقاتل في فات الواو لان الزيادة والحذف على خلاف الاصل فلا يذهب اليهما الا لضرورة
ولا ضرورة تدعو هنا الى ذلك والصواب ان ان مصدرية وان لا نقاتل اي في ترك القتال حذف
حرف الجر فانتصب بما تعلق به لنا الواقع خبرا لما استفهامية اذ هي مبتدأ وان لا نقاتل في موضع
جر على الخلاف الذي بين سيبويه والخليل قوله احدها الشرطية في البسيط ان المخففة
المصدرية لا تكون شرطا بمعنى ان ما قبلها سببا لما بعدها لانها مع ما بعدها مصدر والمصدر ليس
بشرط قوله وبيرجحه عندي امور احدها تواردها المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل
التوافق قال ابن الصايغ اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة هل تقع شرطا او لا فالاستدلال
بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين قوله الثاني مجيء الفاء
بعدها كثيرا كقولها اما حراشة اما انت ذا نفر قال شارح ابيات الايضاح رواه ابو حنيفة
بلفظ اما كنت ذا نفر قال المصنف في شرح الشواهد وكذا رواه ابن دريد في جمهرته فالزايدة
لا تبدل شرطا قال وبهذا يتبين قول الكوفيين في رواية الفتح انها ان الشرطية زعموا ان المفتوحة
قد يجازى بها ايضا يجيء الفاء بعدها واستغنى الكلام عن تقدير انتهى قوله الثاني
الملك في الآخر قال في الازهية الذي يظهر لي ان يكون بمعنى لا فاذا قال نحا ان يبني
احد قال الزجاج معناه لا بد ان احد وقال بعض النحويين معنا لا تعروا اباك

بوئ احد مثل ما اوتيتم الا لمن تبع دينكم وقوله قل ان الهدى هدى الله اعتراض بين المعمول والفعل
وقال الاندلسي السادس ان تكون بمعنى لا تخوان بوئ احد قالوا معناه لا يوتى احد وان هذا
مصدرية على بابها والجملة معترضة بها كما اعترض قبله ليقطع طرفا من الذين كفروا ليس لك من الامر
شئ ثم رجع فقال او يتوب عليهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف يعني ان لا تؤمنوا عامل في ان
يوتى لفظ بتقدير حرف الجر ان اعتبر فيه معنى الاعتراف واو توئ عطف بحاجوكم كلمة او على الواو
لمعد العموم مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا وفائدة الاعتراض الرد عليهم في ما حاولوا من عدم
زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم والمعترض عليه
من متكلم آخر ليس بشئ لانه توئ اتا كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى اخره المفعول لاجله فليتدبر
انتهى قول الثالث معنى اذا الى اخره قال في الارجحية السابع ان يكون بمعنى اذ وان ثبت بمعنى
لان وبمعنى من اجل قال تعالى وعجبوا ان جاءهم منذر منهم معناه ان جاءهم الرد الى قوله حكاية عن
ابراهيم في ربنا ان اسكنت معناه اذا عطاه الله ان اطمع ان يغفر لنا خطايانا
ان كنا اول المؤمنين معناه اذ كنا اول المؤمنين ولا نافوها اسرافا وبدارا ان يكبروا
اي من اجل ان يكبروا فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احداهما اي من اجل
ان تضل ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم معناه اذ صدوكم ولان صددتم فانه تزيدكم
الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقال الشاعر • سالتاني الطلاق ان رايتاني
قل مالي قد جئتماني بنكر بريدا دراتاني وقال جميل • اجبتك ان علمت جبال جسمي
وان ناسبت بينة من قريب بريدا ذسكت واذ ناست وقال الفرزدق •
اتغضب ان اذنا قتيبة حزنا بريدا ذ ذنا وقال ابن الشجري في امالية زعم بعض النحويين
ان ان قد استعملت بمعنى اذ وسيأتي هذه الشواهد كلها ثم قال وهذا قول حال من علم
العربية والصواب ان ان في الاي المذكورة والابيات الثلاثة على بابها فهي مع الفعل الذي
وصلت به في تاويل مصدر مفعول من اجله فقوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم لان جاءهم
ومن اجل ان جاءهم وكذا التقدير في جميع ما استشهد به ثم ان تقدر اذ في بعض هذه الاي
تفسد المعنى وتحيله الا نرى ان قوله ولا تاكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا لا تصح فيها
بتقدير من اجل ان يكبروا ويفسد ايضا بتقدير اذ يكبروا واذا فدعنه الذي
الذي هو اذ وتنصب بها الفعل فحذف نون يكبرون كان في ايمانه انتهى وقال الاندلسي

ولان بيع خامس ذكره سيبويه في المنصوبات فقال يدخلها معنى اذ وانشد ابا حيان
اما انت ذا نفر وهو عند ان المصدرية التي تكون للعذر دخلت على ما عوض من الفعل
اي ان كنت ذا نفر فتضمنها معنى اذ دخول الفاء بعدها كانه اذ صرت ذا نفر فمن حيث
كانت المصدرية لم يطرد لها موضعا ولان دخلها اذ لا تهام خرج من بابها وقال السخاوي
قال الكوفيون ان ان تكون بمعنى اذ كقوله تعالى ان جاءه الاعمى فهي المصدرية قول
والرابع ان تكون بمعنى لئلا الى اخره جزم به في الازهية وقال الاندلسي قال الهروي في
قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا انها بمعنى لئلا وهذه معنى المصدرية وقد حذفت لام
الكلام قال ابن الشجري اختلف النحويون في مواضع من كتاب الله منها قوله تعالى يبين لكم
ان تضلوا اي قوله يبين لكم على فترة من الرسل ان تقولوا شهد نا والحق في الارض رواسي
ان تميد بكم انهارا وسبلا والارض ان تزولا ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض
ان تحبط اعمالكم وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ان تظن ان يفعل بها فاقرة
وابراهيم ما لكم لا ترجون لله وقارا وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال
والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ونحو
ما لكم لا ترجون لله وقارا • ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله • فما لكم في المنافقين فئتين
يبين الله لكم ان تضلوا وقال المبرد بل المعنى كراهة ان تضلوا وكذا الكسائي وقال على
ابن عيسى الرماني ان التقديرين في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا واتقان موقعها
ان لا يكون طريقا الى الضلال فمن حذف لاحذفها للدلالة عليها كما حذفت
للدلالة عليها من جواب القسم نحو والله اقوم اي لا اقوم الا ان المبرد حمل الحذف على
الاكثر لان حذف المضاف لاقامة المضاف اليه مقامه اكثر من حذف لا واقول
ليس بحري حذف لا نحو يبين الله لكم ان تضلوا مجري حذفها من جواب القسم
الا ان الدلالة عليها اذا حذفت من جواب القسم قائمة لانك اذا قلت والله لقوم لم
ترد الا لا قمت بلام والنون فقلت لا قومن انتهى وقال في وصف المباني واما قوله
تعالى يبين الله لكم ان تضلوا فزعم بعضهم ان ان ها هنا بمعنى لئلا وليس بصحيح من حيث
جعلها فسمار ايد اعلى ما ذكرنا وانما هي راجعة الى المصدرية حذف قبلها حرف الجر
وان حذف مع ان يطرد وحذف بعد الا النافية لانها تحذف في بعض
المواضع للدلالة كما حذفت في نا الله تعالى ان اختلف الموضعان في الدلالة
انتهى وقال ابو حيان الله تعالى ذكره يبين في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا ثلثة اوجه

اظهرها ان مفعول البيان محذوف وان تضلوا مفعول من اجله على حذف مضاف تقديره بيان
الله امر الضلالة كراهة ان تضلوا فيها اى فى حكمها وهذا تقدير المبرد والثانى قول الكسائى
والفراء وغيرهما من الكوفيين ان لا محذوفة وان والتقدير ليلا تضلوا قالوا وحذف
لا شائع ذايع كقوله • رأيت ما رأى البصر انها • فالينا عليها ان تباعا • وقال ابو اسحاق
الزجاج هذا مثل قولك تبا ان لا تنزل اى ليلا تنزل وقال ابو عبيد رويت للكسائى
حديث ابن عمر لا يدعون احدكم على ولده ان يوافق من الله اجابة فاستحسنه لما
يوافق ويرجح الفارسى قول المبرد بان حذف المضاف اشيع واشهر من حذف لا النافية
والثالث انه مفعول بين والمعنى يبين الله لكم الضلالة لتجتنبوها او اذا بينها لكم اجتنبتم
واذا بين الخبر اركب قول قال ابن مشايخ فى كتابه معانى الحروف ثم الكوفيون اذا اراد ان
يكون بمعنى لو كما قالوا بذلك فى ان المكسورة وذلك فى قراءة من قرأ لواد ان تحد
لها الا تخذناه من لدنا ان كنا فاعلين فجمع قرا بفتح الهمزة والبصريون يقولون ذلك
وذكر مثله السجاوندى فى شرح المفصل وقال ابن عصفور فى شرح الجمل وزاد بعض النحويين
لان موضعها خامسا وهو ان تكون لا جازمة وزاد الفارسى وابو القاسم ان قسما سادسا
وهو ان تكون بمعنى ان المخففة من الثقيلة وذلك انك تقول ان كان زيد لعالما
ووجب ان تكون ان هذه قسما سادسا لانها ليست بزايدة ولا جازمة ولا نافية
ولا الناصبة للفعل ولا هى ايضا مخففة من الثقيلة لان تلك اذا دخلت على الفعل لم
يعد ها كان فى موضع رفع بما قبلها انه خبر لها واسمها مضمر فيها وان هذه ليست عاملة
لانها مفتوحة من ان المخففة من الثقيلة وتلك ملغاة اذا دخلت على الافعال كذلك
من هو مضمر فيها فثبت اذن انها قسم سادس فائدة لفظ ان من المثقل قبل الهمزة
وفتحها ما تقدم وبالضم فعل امر من الاون وهو الترفق والتكينة يقال ان على نفسك اى
ارفق فعلى السير وادع والماضى والمضارع انت اوان وان المكسورة المشددة قوله
حرف تاكيد قال ابن ملك وابو حيان ولذلك اجيب بها القسم كما يجاب باللام نحو والله
انك لقطن قال ابو حيان وزعم بعض ان الفراء قال ان مكسورة لقد حذفت اللام التى
والتقدير والله ان زيدا القايم وهذا هو البسيط مطلقا التاكيد لانه خص جنسا جنسا
الا ترى ان اللام لا يختص الاسم من الفعل معمول لا يقوم زيد كما تقول ليقوم زيد كما

ن فانها تحمل الاسماء قوله تنصب الاسم وترفع الخبر اطبق النحاة على ان سبب ذلك
تشابهها للفعل قال الاربلى وذلك من وجوه لزومها الاسماء وكونها على ثلثة احرف
واخرها مفتوح كآخر الفعل الماضى وتخفيف [illegible] الوقاية وحذف منها احد حرفى التضعيف
ومعناه كمعانى الافعال لان معناها التاكيد والتاكيد دخلت الكلام عوضا من تكرير
الجملة وفيه اختصار تام موجود الغرض من التاكيد فان دخلت اللام كان ابلغ فى التاكيد
وبيان ان عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات وقال ابن يعيش انما عملت ان واخواتها
لشبهها فى الافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء
ومنها انها على لفظ الافعال الماضية لكونها على اكثر من حرفين كالافعال ومنها انها مبنية
على الفتح كالافعال الماضية ومنها انها يتصل بها الضمير المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل
من نحو ضربك زيد ضربنى فلما كان بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة وكانت
اخواتها الى آخره واما وجه اقتضيتها لهما جميعا جرت مجرى الفعل المتعدى فلذلك
نصب الاسم ورفعت الخبر وانما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فانه
متى كان الاصل فى الفعل جرى على سنن قياسه فى تقدم المرفوع على المنصوب اذ
كان رتبة الفاعل متقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فى العمل فرعا على الافعال
وجب عليها قدم فيها المنصوب على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقدم المفعول
على الفاعل فرع وتقدم الفاعل اصل وقال النبلى اما شبه ان بالفعل فمن ثلاث جهات
من جهة اللفظ فقط ومن جهة المعنى فقط ومن جهة مركبة من اللفظ والمعنى اما الشبه
اللفظى فبناء اخرها على الفتح كالماضى وحذف احد نونيها التقل التضعيف نحو هل يكرم والاصل
لم يكرمن فحذفت نون الرفع وسكون نون التوكيد وان وليت كسكون نون كاد وان منهما
ثلاثيا ورباعيا وخماسيا كالفعل فان مثل جدا وان مثل شد وليت مثل ليس واما
الشبه المعنوى فلان ان بمعنى حققت وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت
وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت ولانها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدى
الى مفعولين لمناسبة التشبيه والتشبه لاكون [illegible] ان شيئين فاشبهت كان فى طلبها
لشبيه [illegible] جهة المركبة من اللفظ والمعنى كون الوقاية مع ياء المتكلم فى دخول النون
اللفظ [illegible] كونه معه فلان محافظتهم على بقاء اواخرها مفتوحة دليل على ان المشابهة

بينها وبين الفعل وقال ابن عصفور اوجب لها العمل عند المحققين شبهها بالافعال في الاخذ من
وقيل اشبهت الافعال في انها على ثلثة احرف فصاعدا منها وانها مفتوحة الاواخر على الاصح
وان معانيها معاني الافعال ولما اذ [illegible] وانصال ضمايره النصب بها وطلبها اسمين
طلب الفعل المتعدي لهما وهذا باطل لان اتصال الضمايرونون الوقاية بها انما هو بعد العمل
واما باقي وجوه الشبه فتشارکها فيها ثم وسوف ان كما منها ثلاثية مفتوحة الاخر ومعناها
معنى الفعل وهو العطف والسعس ومع ذلك لا تعمل وانما وجب العمل فيها انها تطلب اسمين
كما يطلبهما الفعل المتعدي لانها بذلك صارت مختصة بالاسما كما ان الفعل يختص بها وقال
ابن ملك سبب اعمال هذه الاحرف اختصاصها [illegible] ولزوم المبتدا
والخبر والاستغنا بهما وضم اكثر النحويين اليا المشابهة بالوجه المذكور المشابهة بكون اوسطها
وفتح الاخر والصحيح عدم اعتبار ذلك اذ لو كان سكون اوسطها معتبرا لم تدخل الان
وسطها متحرك ولو كان فتح الاخر معتبرا لزم ابطال اعمال [illegible] ان وكما ذكر المصنف
وزاد الزجاجي في المشابهة المشابهة الاتصال بالضمايرالمنصوبة وهذا اعجب فان الضمايرالمنصوبة لم تتصل بهذه الاحرف الا بعد استحقاق العمل فكيف يصح اعتبار المتاخر من المشابهة فيما تقدم على ذكره من لزوم المبتدا والخبر والاستغنا بهما انتهى قول قبل وقد ينصبهما الخ وجه
في تذكرة المصنف فان قلت ذكر ثم ان واخواتها تنصب الاسم وترفع الخ
برفعها ونصبها الثابتين في كلامهم اما رفعها فنحو الا ليت ايام الصفا جديد ودهر
تولي ياتنين يعود روي بالرفع والنصب وحكى الخليل ان بكر زيدا ناخود والكسائي
ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابو عبيدة من كلامه عليه السلام
كتبت به الى اخواله ان من اكرم تهامة على تواضر بهم رحما انتم ومن تبعكم وامابها
فنحو ان مراسنا اسدا ان العجوز حية حذوزا يا ليت ايام الصبا رواجعا كان اذنيه
اذا تسوفا فادمة او قلما حرفا قلت الاول على حذف الاسم الشان والخبر والاسم
في الاول ضمير الشان والخبر وانما ناصب المذكور بعد الاسم والاول اضعف من الثاني
وبدل على انهم يقولون ان من الامور لما عذرا وانت [illegible] تحريكه عن ذلك
انتهى وقال ابن ملك في شرح التسهيل [illegible] نصب الاسم بها وصحيح
بالحديث والبيت ولا حجة فيهما لامكان رد هما الى ما اجمع [illegible] على ان

الغور بعيد رقعرت الشيء اذا بلغت قعره وهو اسم ان وسبعين خبرها ظرف مخبر به لان
الاسم مصدر وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرا وتقدر في البيت ان حراسنا يشبهون
اسدا او كانوا او قدروي عن الكسائي انه كان بقدر كان في كل موضع فيه نصب ان بعد
هذه الاحرف ويقوي ما ذهب اليه اظهار كان شيرا بعد ليت كقوله تعالى ان الله
كان بكم رحيما ان الله كان على كل شيء قديرا انه كان بي حفيا انك كنت بنا بصيرا
يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما فجاز اضمار كان هنا لكثرة اظهارها كما جاز ذلك
فيما انت وزيدا وكيف انت وقصة من تريد واما قول الراجز ان العجوز حية جروزا ناكل
ليلة فقير فمحمول على ان ناكل خبر ان وحية جروزا حالان من فاعل ناكل ولا تكلف
في هذا التوجيه وردم بو حيمر بن سيبان لغة بعض العرب نصب خبران واخواتها انتهى
وقال ابن عصفور زعم بعض النحويين انه يجوز فيها ان تنصب الاسم والخبر معا ومن
نصب الاسم والخبر [illegible] في طبقات الشعراء وزعم انها لغة ردية وقال ابو حيان
قال اوسادنا ابو بكر [illegible] هذا المذهب ابو علي الشلوبين عن جماعة من المتاخرين
منهم ابن نظراوه وممن ذهب الى ذلك ابو محمد بن السيد البطليوسي ونقل ابن الصيغ
[illegible] انه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف قول وفي الحديث
[illegible] سبعين حريقا اخرجه مسلم من حديث ابي هريرة قال النووي في شرحه
وقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من يحذف المضاف
ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير سبعة سبعين واما على ان قع مصدر كرما ذكرها
ابن ملك والمصنف قول وقد يرتفع بعدهما المبتدا فيكون اسمها ضمير الشان محذوفا
الى اخره قال ابن ملك في شرح التسهيل يجوز حذف الاسم اذا فهم معناه ولا يختص ذلك
بالشعر بل وقوعه فيه اكثر وحذفه وهو ضمير الشان اكثر من حذفه وهو غير ومن وقوعه في
ذلك في غير الشعر قول بعضهم ان بكر زيدا ماخوذ حكاه سيبويه عن الخليل يريد انه بكر زيد
ماخوذ وقول ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وحمله الكسائي على
زيادة من وجعل اشد الناس اسما والمصورون خبرا والصحيح ان الاسم ضمير الشان
محذوف كما حذف في ان بكر ماخوذ لان زيادة من مع اسم ان غير معروفة وحكى
الاخفش ان بكرا ماخوذ اخر [illegible] الاسم وهو ضمير المخاطب وجعل ماخوذ اخبار تقدم

اخواك كما كان يرتفع سوخذ وتقديره انك يك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يكون التقدير
انه يك ماخوذ اخواك لان الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمرة انها
لا تستد مسد جملة ولا يكون مفسر ضمير الشان الا جملة محضة مصرحا بجزئيها ومن حذف الاسم
في الشعر قوله فلا تتركني بالوعيد فاني وان كان ظالما فان به تنجاي الامور وتراب
التقدير فانه به فالها اما للمولي واما ضمير الشان وحما لا يكون المحذوف الا ضمير الشان
قوله فلوان حق اليوم منكم اقامة وان كان شرح الشتى شرعا وقوله ان من
لام فجئني بمثل بيت حسان الخ واعتمد في الخطوب ودلك سيبويه ان اباك رايت وان
افضلهم لبيت ثم قال فافضلهم منتصب بلبيت وهو قول الخليل وهو في هذا ضعيف
لانه يريد انه اياك رايت فترك الها وهذا قبيح باجوار ذوي السرور انتهى قال ابو حيان
ولم يجز الفراء لانه لا يكون الاسم الواحد معمولا لعاملين قال البسيط وجوزه ان يكون
المحذوف في قوله فلوان حق اليوم ضمير حطا اي فلوانكم وهو ضمير الشان الا في ضرورة شعر ودلك لان الجملة
الجملة الواقعة صفة تقبح حذفه وابقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وابقاء الصفة وايضا
جملة وايضا فانه يستعمل مواضع التعظيم والحذف مناقض لذلك وقال ابن عصفور ايضا
ذهب جمهور البصريين الى انه يحسن حذفه في الشعر ويقبح في الكلام الا اذا يودي حذفه الى ان
يلي ان فعلا فانه اذ ذاك يقبح في الكلام والشعر لانها حروف طالبة للاسماء فتحذف لذلك
مناسبتها للافعال وذهب ابو الحسن الى ان حذفه يحسن في الكلام والشعر اذا لم يودي
الحذف الى ان يكون بعد ان اسم يصح عملها فيه نحو ان في الدار زيد قايم ومن ذلك
قوله ان من حل الكتيبة البيت لان اسم الشرط لا يحسن بل ان فيه قال ان حذفه
الى ان يكون بعدها اسم يصح عملها فيه لم يجز الحذف نحو قولك انه زيد قايم لا يجوز
عنده حذف هذا الضمير الا ان يكون ذلك الاسم لفعل بعده او مبتداء قد رفع ظاهرا
سادا مسد خبره فانه اذ ذاك يجوز حذف كقولك ان افضلهم كان زيدا وان والدار
جالس احوك وانما ساغ ذلك مع امكان ان يلي ان فيما بعد ما قبل ان افضلهم
كان زيد وان في الدار جالس احوك لان المباشرة والتقدير لان والدار انما هو كان لان النية بالخبر التاخير في الثاني

الكسائي والفراء الى ان حذف الضمير لا يجوز اذا ادى الى ان يلي ان اسم يصح
عملها فيه مطلقا سواء كان معمولا لفعل متاخرا او مبتداء كما ذكرام لا قال ابن عصفور
ويجوز حذف الاسم وهو غير ضمير الشان في فصيح الكلام اذا كان في الكلام ما يدل
عليه وذكر التنوخي في شرح المفصل ان ذلك لا يجوز انتهى ما اورده
ابو حيان قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اخرجه مسلم
من حديث وفي بعض طرقه عند ان اشد الناس باسقاط من قال الدماميني وهو
يقوي بتاويل الكسائي ان من زايدة قلت ويقوي ان من زيادتها من تغيير الرواة
قوله ويخرج الكسائي الحديث على زيادة من الى اخره قال ابو حيان انما ذهب
الكسائي الى انها زايدة من اجل ان ذهب الى ان حذف الضمير لا يجوز اذا ادى ذلك الى
ان يكون بعدان اسم يصح عملها فيه والمصورون يجوز ان يعمل فيه ان والصحيح ان يكون هذا
من حذف الضمير لا على زيادة من وبردة اللفظ والمعنى اما اللفظ فان العرب لم يلحظ
في المعنى الذي لحظ الكسائي بل قالوا ان يك زيد ماخوذ وكان يجوز لان ان تنصب
الضمير اذا لم تلها ان فاذا جعلتها زايدة كان المصورون اشد الناس عذابا يوم القيامة وليس
كذلك بل يوم اشد عذابا منهم ممن هو اعظم جرما انتهى قوله والثاني ان يكون حرف جواب
هو قول الزمخشري في شرح المفصل ويخرج ان المكسورة الى معنى اجل قال ابن يعيش وانما آل
به معنى اجل لانها تحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك ان زيدا راكب فلما كانت تحقق
ذلك المعنى خرجت الى تحقق معنى الكلام الذي يتكلم به المخاطب كما كانت تحقق معنى كلام المتكلم
فصارت تارة تحقق كلام المتكلم وتارة تحقق معنى كلام غيره وقال التنوخي قال كثير من
النحاة ان يكون في معنى نعم وحملوا عليه قول عبيد الله بن قيس الرقيات ويعلن شيب
قد علاك وقد كبرت فقلت انه قال الاخفش هو بمعنى نعم وقول عبد الله ابن الزبير
ان وراكبها اي نعم وراكبها وقال قوم في قوله وقلت انه فانسبه الناصبة والهاء في موضع
نصب والخبر محذوف قال ابو عبيد هذا اختصار من كلام العرب يكتفي فيه بالضمير لانه قد علم
معناه قالوا واما قول الاخفش انه بمعنى نعم وانما يريد به قول ابليس انه موضوع في اللغة
للانكار وما يغلب على الظن ان ان فيه بمعنى نعم قول ابرهة يا عمر الخير جزيت الجنة
كسبت بردا واجرا وقال ابن الشجري ان انه اقسم بالله لتفعلنه وقول الاخر

قالوا عزرت فقلت ان وربما • نال العلى وسمى العلل العادر • وقول الاخر فلت لها
والنوب عنهما لبين • انت انبهما فقالت لي ان • وان كان يحتمل ما قاله الاخرون ولكن
قول ابن القيس الرياحي • ان الله در قوم نزور • بمكة المخصب والشفا شفاء يجوز ان يكون ان
بمعنى نعم كانه قال نعم ان قوم نزور • واما قال ان الله در قوم بالرفع لان العادة جرت في كلام
العرب بقولهم وقل قولهم ان لله دره بالنصب انتهى قال ابن الحاجب استعمال ان بمعنى
نعم قليل وان في ويقلن سب البيت يحتمل ان يكون ان المكسورة محذوفة الخبر اي انك لمن
وقال ابن ملكة انكر بعض العلماء كون ان بمعنى نعم وربما انتها في هذا البيت الناصبة
وجعل الهاء اسمها والخبر محذوف كانه قال ان الذي ذكرتن واقع كما وصفتن فحذف الخبر
للعلم به واقتصر على الاسم والذي زعم هذا القائل من كون البيت المذكور فلم يوجد
شاهد غيره لرجح قوله لكن الشواهد على كون ان بمعنى نعم فيها ظاهرة واما الكابر
فوجب الانقياد اليهما والاعتماد عليهما منها قوله اعني قلت ان ربما
اكون واني بن فتى لبصير • وقول الاخر ليت شعري عنك • من جي بي ان الفتا
وقول الاخر قالوا اخفت ان وحيفتي • ما ان تزال منوطة برجائي • وحكم حذف نون عن
الاختصاص وعدم الاعمال وجواز الوقف عليها وقال ابو حيان اختلف من ان بمعنى نعم
سيبويه والاخفش الى اثبات ذلك واختاره ابن مالك وذهب ابو عبيدة الى انكاره واحتج
ابن عصفور وزعم ابن مالك ان الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب وما ذكروا من
ان يكون الكلام مرادفا ان لنعم ان يحتمل ان تكون هي العاملة اما قوله نقلت انه فهو من
حذف خبر ان وهو يجوز لفهم المعنى التقدير انه كما قلتن واما قوله ان اللقا فهو من حذف الاسم
لتفهم المعنى والتقدير انه اللقاء اي ان اللقاء كما قلت ان ربما اكون واني بن فتى
نقلت ان وقول ابن الزبير قلت ان وصاحبها وقالوا عذرت فقلت ان ففي ان حذف
فيه الاسم والخبر لفهم المعنى ولا يجوز حذفهما معا الا في ان والفعل فقلت ان عماي واقع فان
خوفي واقع وانها معلوقة بصاحبها وان عذري نافع وهذا الحذف انما يكون اذا قد تقرر
فيها انها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يتقرر فيها ان يكون بمعنى نعم فان قلت حذف الجملة
حتى لا يبقى منها الا حرف واحد وهو ان خلال بها فالجواب ان العرب قد فعلت ذلك
نحو قوله لما نزل برد الناء وكان قد برد وهان [illegible] الاسم المحذوف لفهم معنى نعم ولفهم الاسم

فارت العبدة ولبنة وقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقير امعدما قالت وان حذف
فلا الشرط وجوابه لفهم المعنى وتقدم الاداة وحدها والتقدير وان كان غنيا معدما غنيته فاما قوله
فاما صبحي لكما اليوم راح ولم نعص منه ساحة قلت ان لا فضل ان التقدير انه لا تم له حاجة
وقيل ان بمعنى نعم وكذلك ما انشده الكسائي ان لا خير فيه بعد بخير مني ويدي
وقال الكسائي ان فيه بمعنى نعم واول بحذف الاسم ويدل على ذلك وجود الله ولبئ اتهى
وقال ابن الاثير في النهاية في حديث صلى الله عليه وسلم فتكون حراسا من النار بطا احدهم
الجمرة فيقول حسن فيقول تبا له واذا ي واته كذلك اواز على ما يقول وقيل ان بمعنى نعم
والهاء للوقف وقال الاندلسي المشهور في قول نقلت انها بمعنى نعم والهاء للسكت
الحق لبيان الحركة فاذا سقط سكن النون اذ لا يوقف على المتحرك وقيل اصل الكلام
انه ما يقلن فاحذف الخبر للعلم واكتفى بالضمير الذي هو اسمها فان قيل حذف
الاصل قبيح قلنا الاصل قبيح اذا لم يخرج الحرف عن بابه وموضوعة على خلاف الاصل وقال ابن الحاجب
ورود ان بمعنى نعم هو تون بين النحويين وقد رده بعضهم وحمل البيت الذي هو نقلت
ان المؤكدة وادخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به بمعنى ان الامر كذلك وليس ببعيد عن
الظاهر وما قول ابن الزبير ان وراكبها فلبئ له وجه الا معنى نعم ولولا ذلك لكان
البيت منصبا على انها الناصبة واذا ثبت في غيره احتمل البيت الوجهين الا ان
حمله على الناصبة اولى لانه اكثر فان عورض بحذف الخبر شايع بعد كثير عند قيام القرينة اكثر
من استعمال ان بمعنى نعم فكان كذلك اولى وقال الرضي قول ابن الزبير نص في كونها للتصديق لكنه
يدل على انها تجيء للتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف قول ابن الحاجب انها للتصديق الخبر والجيد
الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اقول للتعاقل ما بالله
من الزبير والعوام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حواريه والمفعول عبد الله
ابن الزبير بن سليم الاسدي ابن التابعي شاعر اهل الكوفة شاركه في الاسم وفي اسم الاب
الا ان الاول بضم السين وكسر الباء وهذا بسكونها في علم الحديث المتشابه والمفلوك قال الحفاظ
ومن لا يمتنع بهما الرجلين واحدا والقصة التي اشار اليها المصنف اخرجها ابن عساكر من طريق
ابي [illegible] قال اعد الله بن الزبير الاسدي الى عبد الله بن الزبير العوام فقال يا امير المؤمنين ما
بيني وبينك رحم [illegible] حسنا وقد ولدتكم وابن فلان بن فلان فلانة عمتي

فقال ابن نعم هكذا كما وان فكرت في هذا احب الناس بأسرهم يرجعون الى اب واحد
وام واحدة فقال يا امير المؤمنين ان نفقتي قد نفدت فقال ما كنت صنعت لا علك انما
نكفيك الى ان ترجع اليهم قال امير المؤمنين [illegible] ناقتي قد نقبت انجد بها فبرد خفها واخفافها
بسبت واحصها [illegible] عليها الزبير بن فقال يا انا جئتك مستحلا ولم اتك مستوصفا
لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها ثم خرج وانشا يقول اري الحاجات عند ابي حبيب
تكدره ولا امية في البلاد • من الاعياص او من آل حرب • اغر كغرة الفرس الجواد •
وقلت لصحبتي ادنوا ركابي • افارق بطن مكة في سواد • وما لي حين اقطع ذات عرق •
الى ابن الكاهلية من معاد • قوله وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران
ووافقه القاضي اسمعيل بن اسحق وابو الحسن الاخفش الصغير قال الدماميني وقد رد الفارسي بان اللام
ان الذكورة للاسم يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى [illegible] لا تفتروا
على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم [illegible] النجوى قلنا [illegible] فصل الكلام
وما بعده فاما قبله فقوله تعالى فتنازعوا امرهم بينهم واسروا النجوى فالتنازع انما هو في امر موسى
وهارون هل هما ساحران على ما ظنوه من امرهما وقد تقدم قولهم ما نسبوه اليهما من السحر
وهو قولهم اجئتنا لتخرجنا من ارضنا بسحرك يا موسى فلناتينك بسحر مثله فهذا وان لم يكن فيه تفصيل
عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله قالوا نعم وهو قوله فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم قالوا
اجئتنا لتخرجنا من ارضنا بسحرك يا موسى فلناتينك بسحر مثله يكون نعم تصديقا الى ما عدى تعلو
فيما ادعوه من سحره وان بمنزلة نعم وان تصرف الى الناصبة للاسم اولى وقوله يريدان يخرجاكم من ارضكم
بسحرهما الى اخر الكلام ان يكون تاكيدا انهما ساحران اشبه بالكلام قوله واعترض بامرين احدهما
ان مجي ان بمعنى نعم شاذ وقال ابن يعيش وان كان نوا قدا وخلو اللام التاكيد في الخبر في الزام الجلب
لتجوز شهرته على توهم ان لكثرة دخولها على المبتدا وخلاف يد خلوها مع وجود لفظها قوله
ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضماير ترد الاشياء الى اصولها في شرح المغرب لابن عصفور اللازم
رد الضمير والاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان النا يبدل من [illegible] لانه من تكانم
اذا اضافوا اليها المضمر ولو [illegible] كما تكرم ولم يردوها الى اصلها وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل
الضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها قوله فيقال جاءت على لغة بو الحارث قال ابن يعيش فهذا الاشياء الاقوال
فيها واختاره ايضا ابو حيان لكن في شرح مفصل للانترى [illegible] التكبير وبناء هذا الذي حكوا جواى

في هذا الترجيح بانه قليل والقران ورد بلغة اهل الحجاز ومن لغتهم القلاب التثنية وفي شرح السخاوي
حكي الكسائي انها لغة الحارث ابن كعب وزبيد وخثعم وهمدان وانكر ابو العباس هذه اللغة ولم يجز
مثل هذا في كلام ولا شعر قوله كقوله قد بلغا في المجد غايتاها قال المصنف في شرح الشواهد وللاستشهاد
بهذا البيت نظر من وجهين احدهما انه يحتمل والظاهر ان الاصل غايتيها بالافراد ثم اشبع الفتحة
فتولد من فم الرجال بمنتزاح وقوله اعوذ بالله من العقراب والثاني ان ابا زيد الانصاري قال
في نوادره قال المفضل انشدني ابو الغول لبعض اهل اليمن ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها ثم قال قال ابو حاتم سالت [illegible] عن هذا البيت ابا عبيدة فقال انقط عليه هذا من صنعة
المفضل انتهى وحينئذ فانه الا [illegible] بقول الشاعر وانشده ابن ملك شعر •
واطرق اطراق الشجاع ولو راي • مساغا لناباه الشجاع لصمما • وقول الاخر انشد السخاوي •
[illegible] او ناه ضربة • قوله واختاره ابن الحاجب قال في شرح المفصل اسماء الاشارة
[illegible] كلها [illegible] لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم
[illegible] وقال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد اختلف اخره لاختلاف العوامل
فوجب ان يكون معربا [illegible] على ساير المبنيات واجيب عن ذلك بوجهين •
احدهما ان الدليل قايم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل
[illegible] والوجه ان نقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان تكون الفها منقلبة كما
تقلب الف عصا ورحى ولما لم تنقلب دل على انها صيغة موضوعة للمثنى المرفوع تارة وللمنصوب
اخرى كما وضعوا اياك للمنصوب في المفرد وانت للمرفوع ولكنه لما كان ثم تغير لجميع الصيغة
فتح امره ولما كان هنا تغيير لبعض الصيغة اشكل امره ولا فرق في التحقيق في تغيير الصيغة
بين ان يكون تغيرا للجميع او للبعض • والوجه الاخر انها تشدد نون هذان ولا يجوز ان
يقال في رجلان [illegible] بالتشديد وهذا كله على لغة من قال هذان في الرفع وهذين
في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال الثلث كلها فلا اشكال في انها مبني انتهى
قوله [illegible] الى اخره هذا اورده ابن فلاح في المغني وقبله ابن الدهان
في الغرة ونقله عنه ابو حيان في شرح التسهيل [illegible] من الملح فايدة قال ابن الشجري
في امالية [illegible] المشددة [illegible] لغوي وصناعي فمن اللغوي المؤكدة الداخلة
[illegible] بمعنى نعم ومنه قولك ان يا هذا اذا امرته بالاتيان ومنه

قولك ان ذاهب بزيد ان انا ذاهب فهذه ان النافية خففت همزة انا ما فافتحوا ان ثم
حذفت فصار ان ذاهب فتوالى مثلان متحركان واسكروا الاول وادغم ومن ضرورتها انهم قالوا
ان الماء الحوض نونه انا فاذا صيروا الى الوصل قلت قد ان الماء وان كسرت اوله على قول
من كسر اول الفعل المبني للمفعول من المضاعف نحو شد ورد كما قالوا في مثل العين قيل وغيض
قلت على هذا ان الماء اي صب ومنه قراءة من كسر ننال ولو رد قوا العاد والما نهاعنه
وهذا الوجه والذي قبله ينجاذبهما اللغوي والصناعي وان من قوله ان هذا كذبة الحاء
صناعي لا غير انتهى فائدة قال مهذب الدين ابو المحاسن الحلبي النحوي نظم ابن بري ملغزا في ان وان

• ان زيد فان عمرا والكريما • ان مستهزا وان قلبي لفي غرام كلما •
ان وصلا بان يشفي سقيما • اصدودا لانني ذنت انا • قال لنا الكلام من بعد ما •
قال فان اولي بالفتح فعل ماض من الاتين • والثانية الكسر اومنه • وانا الثالثة ان الثانية
واناطحت همزتها وادغمت والرابعة امر مؤكد بالنون اي بمعنى اقصد والخامسة
المؤكدة والسادسة بالفتح بمعنى لعل والسابعة بالكسر بمعنى نعم والثامنة بالفتح
المؤكدة والتاسعة بالفتح مصدر بمعنى الاتين والعاشرة التي للاستفهام ذكرت في كتاب
نظم الفرائد وحصر الشرائد فائدة قال ابن جني في ذي القد حصد عند ابي علي من معه كتاب البوشي
والبوشي عن ابي زيد فوجدت في اخره بخط ابي عبد الله ابن مقلة سمعت من ابي
فيه قولان احدهما ان تكون متعدية ان بمعنى نعم في قوله فقلت انه لانها تحقيق
انه من قولهم جانبي هذا الامر وما مات ما انه اي ما اعجبت به فانكر ابو علي قوله انه من
ان وهو كما قال لانه لا يجوز الاشتقاق من الحروف وقال قد انشد لي علي في كتاب
غريب الحديث بيتا اخره تمانه لغير معرس وهذا من لغط ومعناه فالميم من نعم
فيه اصل فمن على هذا فعله ان المفتوحة المشددة قوله ان يعني تكون حرف تاكيد
قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يظهر لي هذا المعنى لانها تكسر منها مصدر ولو ترجب بالمصدر
المنسبك منها لم يكن ثم في النسبة توكيد لو قلت في بلغني انك منطلق بلغني انطلاقك
لم يكن فيه توكيد البتة قال وفي قول النحويون ان المفتوحة تكون للتاكيد وتفيد
السبك وعلى هذا اشكال وهو انها اذا كانت للتاكيد كان ما بعدها مبتدا وخبرا بمعنى
النسبة واذا كانت سابكة كان في ذلك ابطال الخبرية التي هي

السبك عدم قبول الاستدراك والكذب والجواب ان المفتوحة اصلها الكسر والمؤكدة
هي المكسورة ليس الا لكن فتحها لكثرة الصيرورتها في تاويل المفرد المؤكد بشوته فاذا قلت
ان زيدا منطلق فمعناه علمت انه المؤكد بشوته بعد هذا لا يكون الا علامة على السبك
لا للتاكيد والسبك انتهى كلام البسطامي قال ابن بعيش ان المفتوحة نقلت معنى
الجملة الى الافراد وتصيرها في موضع المصدر المؤكد ولولا ارادة التاكيد لكان المصدر
احق بالموضع وكنت تقول امكان بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد قوله والاصح
انها فرع عن ان المكسورة قال ابو البقاء في اللباب المكسورة هي الاصل لثلاثة اوجه
احدها انها تفيد في الجملة معنى مصدر او ظرف التاكيد فهي كلام الابتداء والداخلة
في خبر ليس دون تاكيد الفعل والمفتوحة تفيد التوكيد وتعلق ما بعدها عما قبلها والثالث
ان المكسورة لا تحتاج الى تقدير عامل غير معمول فيها اصل الفعل والمفتوحة
هي المكسورة نقلت الى الفعل اذا كانت عاملة غير معمول فيها اصل الفعل والمفتوحة
عاملة وهي في الاصل مكسورة والمكسورة كالمفرد والمفرد اصل للمركب والثالث
ان المكسورة ليست لبعض الاسم بل هي ثقلة بنفسها والمفتوحة كبعض الاسم اذا كانت
هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد وقد قال قوم المفتوحة اسم للمكسورة وقال اخرون
كل واحد منهما اصل بنفسها والصحيح الاول انتهى وقال ابن ملكة في شرح التسهيل
ان بالكسر اصل لان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان الفتح فيها فرع لان الكلام
معها مؤول بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه اصل لكونه جملة من وجه مفردا
من وجه ولان المكسورة مستغنية بحملها عن زيادة والمجرد عن الزيادة اصل
للمزيد وان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك
بر انك بر وهو لا تغير للمكسورة مفتوحة الا بزيادة فولك في انك بر عرفت انك بر
والمرجوع اليه في الحذف اصل للموصل اليه بزيادة وفي البسيط قيل ان المفتوحة متغيرة
من المكسورة فتفتح دليلا على اشتمال العامل بما دخلت عليه وهو قول الاخفش
وقال ابن يعيش والرضي في شرح المفصل نحيم وقيس يبدلون همزة ان عينا يقولون
اشهد عن محمدا رسول الله علمت عن عبد الله قائم ومنه قول الشاعر شعر

• يحكي لنا اصل الابل جدعا • سوى عن عظم الساق منك دقيق •

وقد صحح للشاعر ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما الى اخره قال الشيخ

بهائ الدين السبكي في عروس الافراح من طرق الحصر انتهى قال المحشي في
قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد انما القصر علم على اثنى او لقصر الشئ على حكم
كقولك زيد قايم وانما يقوم زيد وانما الهكم اله واحد فقال ان في هذه الاية لان انما يوحى الي
مع فاعله بمنزلة انما يقوم زيد وانما الهكم اله واحد فايدة انما زيد قايم وفايدة اجتماعهما الدلالة
على ان الوحي الى الرسول صلى الله عليه وسلم قصر على استبشار الله بالواحدانية قال
الشيخ بهائ الدين هذا صحيح في ان انما بالفتح للحصر وبه صرح السبكي في عروس الافراح
ونقله الطيبي ايضا وانه يقال ان كلما اوجب ان انما بالكسر للحصر اوجب ان انما بالفتح
للحصر وفيه نظر والشيخ ابو حيان رد على الزمخشري في مازعم من ان المفتوحة للحصر
وقال يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية واجيب عنه بانه حصر مجازي باعتبار المقام
قال الشيخ بهائ الدين وجواب اخر وهو ان هذا لازم سواء كانت انما المفتوحة
لان هذا الالزام جاء من انما ولو قلت انما يوحى الى وحدانية الله تعالى زيد وانما الله
اوقع الشيخ اباحيان في هذا السوال قول الزمخشري وفايدة اجتماعهما الدلالة على ان
الوحي مقصور على الوحدانية فافهم ان هذا القصر شامل كونهما معا للحصر وليس كما قال
فليتامل انتهى قوله والاصح ايضا انها موصول حرفي يحول مع معموليه بالمصدر وانما وجب
هذا قول الاكثرين من النحويين قال ابو البقاء في اللباب وانما اختصت المصدرية بالفتح
ابر وا الفرق عدلوا الى اخف الحركات وهي الفتحة وان شئت قلت لما كانت مصدرية
حملوها على ان الناصبة للفعل في العمل على الناصبة للاسم وقال ابن يعيش الذي يدل
على ان ان المفتوحة في معنى المصدر تعتقبهما في انعقادها جملة الى شيء يكون معمولا
ويتم بها الا انها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول بالفعل
كلاما مع الصلة الا بشئ اخر من خبر يأتي به او نحو ذلك ولا يكون ان المفتوحة لانها
في مذهب الموصول قوله وان كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد فتحو بلغني ان هذا زيد
تقديره بلغني كونه زيدا هكذا اطبق عليه النحاة وانفرد الرضي فقال ان المفتوحة
موضوعة لتكون بتاويل مصدر ويكون خبرها مضافا الى اسم معنى بلغني ان زيدا
قايم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك اسد اي رباطة جاش
بالنسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها الفا افاد نسبة [illegible] نحو لعروسية [illegible]

العمل بالملزوم المذكور وانما المفتوحة فيه نظر فليتامل

والمنزوع كذا يعني ان زيدا في الدار اي حضور زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل
المقدر قوله وزعم التبهلي الخ قال السبكي في بناء الفكر ان جئت بان المفتوحة قلت
بلغني ان زيدا منطلق فان قلت الفعل يحتمل الخبري وهو الحديث لان الجملة الملفوظ
بها حديث في المعنى وانما جاز هذا الاحتمال ان يعمل الفعل فيما علمت فيه ولا بد له من
معمول فتسلط على المعمول المعنوي وهو الحديث حيث لم يمكن ان يعمل في الملفظي الذي
علمت به ان وكذلك كرهت ان زيدا منطلق المفعول هو الحديث وهو معنى لا لفظ فان
قيل ولم لا جعلوا لان المكسورة مصدر الكلام كما جعلوا الليت دليل ولجميع الحروف الداخلة
على الجمل قيل ليس [illegible] الا الجملة اكثر من التوكيد وتاكيد الشئ مشابهة تكراره
لانه ليس معنى زايدا فيه فيجوز ان يكون الحديث المؤكد بها معمولا لما قبلها حيث منعت مني من عمل
[illegible] الذي بعدها تسلط العامل الذي قبلها على الحديث ولم يكن له مانع صدر
الكلام [illegible] ذلك في غيرها فلا يكون توطئة بمجرد تهيئتها كان الكسر فيها اشعارا
بهذا المعنى الذي هو التوكيد [illegible] توطئة الجملة للعمل في معناها فليس بين المكسورة والمفتوحة
فرق في المعنى الا اذا اراد وا توطئة الجملة لان يعمل الفعل الذي قبلها في معناها
[illegible] بهيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة واذا اراد وا قطع الجملة مما قبلها وان يعتمدوا
على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ليبدؤا بالابتداء والانقطاع
مما قبلها وانهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام لانه معنى كسائر المعاني وان لم يكن في الفايدة
مثل غيره وكان الكسر بهذا الموطن اولى لانه انقل من الفتح والنقل اولى ان تعتمد عليه
ويصدر الكلام به والفتح اولى لما جاء بعد كلام لتحقيقه وان المتكلم ليس في عنوان نشاطه
وجلده معان الفتحة يليها الضم والكسر كقولك علمت انك اولانك وانك لو
سرت لسرت لانه الى النفس [illegible] قيل فالمانع ان تكون هي وما بعدها في موضع المبتدا كما كانت
في موضع الفاعل والمفعول والمجرور الذي قد صرت الجملة في معنى الحديث فهلا تقول انك
[illegible] معجب به والفرق بينها وبين التي هي وما بعدها في تاويل الاسم نحو ان تقوم خير
من ان تجلس فلم يكن ذلك في موضع المبتدا [illegible] تكون معه كذلك قيل للمبتدا يعمل
فيه عامل مسوغ والعامل المعنوي [illegible] المعمول اللفظي لما عقل وهذه الجملة المؤكدة بان
[illegible] المعمول اللفظي لان المعمول معنى والمعمول فيه ايضا فهذه لا يفهمه المحاطب

ولا يصل الى علم الايوجى فامتنع ان تكون هذه الجملة المؤكدة موضع
للعامل ولا للمعمول ومن ثم لم يدخل عليها عوامل الابتداء كان واخواتها وان واخواتها
لان قد استغنت بظهور عاملها في الجملة من ذكر بعد الجملة في معنى الحرف المعمول فيه فلا تقول
كان كانك منطلق لحاجة الى الا ان مع اسمه الحرف في الجملة وجواب اخر وهو انهم جعلوها
في موضع المبتدا لم يسبق الى الذهن الا الاعتماد على مجرد تأكيد دون توطئة الجملة للاخبار عنها
وكانت تكسر معهن وقد تقدم ان في الكسر اشعارا بالانقطاع عما قبل والاعتماد على المؤكد
الذي هو التوكيد فلم يتصور فتحها في الابتداء الا بتمام عامل لفظي يدل على المراد بفتحها لان
العامل اللفظي يطلب معموله فان وجده لفظ عن ممنعة الاسماء المعنى والابتداء بخلاف هذا
فان قيل فلم قالوا علمت ان زيدا منطلق فخففت انه ذاهب جعلا الكتفوا بعمل هذه الافعال
في الاسماء عن تغيير الجملة في معنى الحديث كما اكتفوا في باب كان وان نقالوا كان زيدا
ولم يقولوا كان ان زيدا قائم قيل الفرق بينهما ان هذه افعال القلوب وهي احداث
وليست بمنزلة كان ولان فرعت لمجيء ما وقعت واجبة فان قيل فما المانع في هذه
التاكيد وهو التحقيق نحو لو انك ذاهب فعلت لا سيما وهو الذي بعد جاء الفعل ولا
فعل هنا فالجواب ان ان يوسف فلذلك المعنى الذي هو التحقيق اكتفت به لوجيء كانها فعل
ولها فصارت ان كانها تمام عمل ذلك المعنى والحديث كانك قلت لو ثبت انك منطلق فصارت
ان كانها من جهة اللفظ عاملة ومن جهة المعنى عاملة والمعنى التي هو الحديث فان قيل لم
تقدم انه لا يعمل عامل معنوي في معمول معنوي قبل هذا في الابتداء حيث لا لفظ يسند
مسند الفاعل اللفظي فاما هاهنا فلو سقة مقارنتها للفعل وطلبها له تقوم مقام اللفظ
العامل الذي هو التحقيق والتشبيب الذي دلت على ان بعدها فعل وشبهت بالفعل
المركب مع لو من قولك لو لا زيد عمل الفعل فصار زيد فاعلا بالابتداء حتى كانك قلت
لو عدم زيد او فقد لكان كذا ولو لا مقارنة او لهذا الحرف لكان بعد الا ان الاسم بعد لا يعمل ما
في الاسماء اصلا فالعامل في هذا الاسم الذي بعد الا هو العامل في هذا الاسم الذي بعد الحديث
من قولك لو انك ذاهب وانما يستقيم الجواب بالتركيب معها في قولك لو لا زيد فان لا قد
يكون منفردة تغني عن الفعل اذا قيل اكما تمام زيد هو الا فانك تخبر بالمصدر دون
شيء من حروف النفي يكتفي به في الجواب حتى يكون بمنزلة الا ان هذا الحرف

الاعتماد عليه في هذا الباب وشاع تركيبه مع حروف لا يطلب الا الفعل فصارت
بمنزلة باسرها بمنزلة حرف وفعل وصار زيد بعدها بمنزلة الفاعل ولذلك قال سيبويه
انه مبني على لولا وهذا سوء الحق لا ما يهدون به من انه مبتدأ والخبر محذوف لا يظهر هذا
كله كلام السهيلي قوله الثاني ان تكون بمعنى لعل الى آخره قال السهاوي في شرح المفصل نائب ان
المفتوحة بمعنى لعل قال الله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة الفتح اي لعلها
قال الخليل هي بمنزلة قول العرب ائت السوق انك تشتري لنا شيئا اي ويشهد لقول الخليل
قول الشاعر شعر قلت ائذن لي ثمال امدح من لقابه • انا نغدي القوم من شوايه •
اي لعلنا واحكاه اللحياني عن العرب ما ادري انه صاحبها اي لعله صاحبها قال
ابن مالك دال على صحة ذلك وجوده في المعنى بمجيء لعل في التنزيل بعد العلم قال تعالى
وما يدريك لعله يزكى وقال ابن الحاجب نائب ان المفتوحة بمعنى لعل ومنه قوله تعالى
وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون هي قراءة من قرأ بالفتح لانها لو جعلت متصلة بما
قبلها لصار المعنى الى خلافه وصار عذرا لهم والآية سبقت ردا عليهم في قولهم لين جاءتهم آية
ليؤمنن بها فقيل وما يشعرهم ردا عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في غير موضع وبدل عليه ما بعد
هذا من قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون فدل العلك ان الكلام
جاء ردا عليهم لا تصديقا لقولهم فاذا حمل انها على الانفصال يشعركم على انه فاعل يشعركم صار
المعنى توبيخا لمن يزعم انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم لانه في المعنى تحقيق لما قصدوه
وقد علم انه رد عليهم فكيف يرد عليهم قولهم بتحقيقه وقد حمله بعضهم على ان الفائدة بتقسيم
العذاب بتصيير توبيخا لمن زعم انهم يؤمنون فيعود رد لقولهم ويجوز حملها على ظاهرها غير لعل
وبعير زيادة لا على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل ولم توبخون
على ذلك فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون ثم قال وان التي بمعنى لعل لها صدر الكلام
بخلاف ان المكسورة انتهى وفي هذا الفد فلت لابي علي ان تكون لان موضع من الاعراب
اذا كان معناه معنى لعل فقال لا موضع لها قال لا موضع لها كما لا موضع للعل قلت فما
قال ابن علي وبمعنى كما ذكر لانه لا يلزم اتفاق المعاني مع اختلاف في الالفاظ
في موضع آخر ان شنبولة بين ثلاث معان التاكيد والترجي والتشبيه
من فقلاء عن الثلاثين انتهى وعجبت للمصنف كيف لم يذكر هذا الثالث مع ذكره

بذلك وامثاله واقسام ان المكسورة وفي الصحاح بقال لا افعله ما ان وانما نجم اي
ما كان في السماء نجم وما ان في الفرات قطرة فما اي كان في الفرات قطرة فهذا معنى اخر وهو
وقوعها فعلا بعد ان وهذا مع جزم وقطرة ولو كانت المفتوحة لنصبا وفي الصحاح ايضا ان لغة
قوم بمعنى عرض فهذا قسم خامس وتقدم في كلام بعض الدين انها تكون مصدرا بمعنى الا بن
فهذه ستة اقسام وعلم منها انها استكملت اقسام الكلمة بجات حرفا وفعلا واسما قوله
قال ابو حيان هي حرف بسيط ومع على حرفين اصليين وليست الميم بدلا من واو او فيكون
اصلها او حلافا لابن كيسان حيث زعم ذلك اذ هي دعوى لا دليل عليها ولو كانت اوكي
الاصل وابدلت ميما من واو فيكون اصلها ولا تثبت من احكامها ولكنها مخالفة من اوجه
منها ان السؤال با وقبل السؤال بام فمن سال با وبعد السؤال بام فقد اجاب
مع او باحد ومع ام المتصلة باي وجواب بالحرف نعم او لا وام بالتعيين
واما بالفعل على حسب ما يكون السؤال والاحسن في جواب عدم الفعل ومعاملة بعد
وان او في العطف لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف ام وانك اذا استفهمت بام ومعطوف
عليه كان با ودون ام وانك اذا عطفت بعد افعل التفضيل كان بام دون او وان ما
لم يحسن السكوت عليه كان العطف بام وما حسن كان با وفيه وجوه من الفرق تدل
ان ام ليست مبدلا من واو او واو ابدلت لها ليس او كما قول ابن كيسان ابدلت الميم
من الواو فيحول الى معنى يزيد على معنى او فليس شيئ من ابدال حرف من حرف لا يزيد دلالة
المبدل عن دلالة المبدل منه فمدلول اباب مدلول عباب قوله احدها ان يكون متصلة
قال ابن يعيش في شرح المفصل ام المتصلة على تقديرين لانها انما جعلت اي ذلك
ان السؤال على اربع مراتب من هذه الاياتي الاول السؤال بالالف مفردة كقولك اعندك
شئ مما يحتاج اليه فيقول نعم فتقول ما هو فيقول متاع فتقول المتاع فيقول الار فتقول
اكتان هو ام حروي فيكون الجواب حينئذ بالتعيين فالسؤال مرتب على المرات المذكورة
فابتدا اها بابهام السؤال الاول انه ليس فيه ادعاء شيئ عنده ثم الثاني لانه فيه ادعاء شيئ
عنده اذا قلت له ما الشيئ الذي عندك ثم السؤال الثالث وهو اي وهو تفصيل
ثم السؤال الرابع بالالف مع ام وهو التفصيل الذي بين ان يكون ازيد عندك ام
اتيهما عندك ولا تعادل ام هذه الا بالهمزة وينبغي ان يجتمع وام في ثلاث

حتى تكون متصلة احدها ان يدخل همزة الاستفهام والثاني ان يكون السائل عنده علم احدهما
والثالث ان لا يكون احدهما جملة من مبتدا وخبر نحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو تقول لك
بدها عندك عمرو بقتضي ان تكون منفصلة ولو قلت ام عمرو من غير همزة لكانت متصلة وتقول
اعطيت زيدا ام حرمته فتكون متصلة ايضا لان الجملة بعدها انما هي فعل وفاعل وليست
ابتداء وخبرا والجواب عن هذا السؤال ان كان قد فعل واحدا منهما التبيين لان الكلام بمنزلة
اتيهما وايتهم ولا يكون لا ولا نعم لان المتكلم يدري ان احدا الامرين قد وقع لا بد ري اي
الامرين هو ولا يعرفه بعينه فهو يسال عن من يعتقد ان علم ذلك عنده ليعرفه اياه عينا
فان كان الامر على غير دعواه كان الجواب لم افعل واحدا منهما وقيل لها متصلة لاتصال
ما قبلها وهو كلام وفي السؤال معادلة وتسوية فاما المعادلة فهي من الاسمين
جعلت ان عديلا للاول ووقوع الالف للاول وام على الثاني ومذهب السائل
بهما مستو واما التسوية فهي ان للاسمين المسؤل عن تعيين احدهما مثل الذي عنده في
الامر انتهى وقال البهاء ابن النحاس في تعليقه عن المغرب ام المتصلة لها شروط احدها
ان يتقدمها همزة الاستفهام لفظا او تقديرا في سبع وبيت الحرام بثمان والثاني ان يكون
بعدها مفرد كذا ذكر ابو علي وزاد ابن جروف او جملة معادلة نحو اقام زيد ام قعد
ومعنى المعادلة ان احدهما معلوم عند المتكلم فهي متعادلة في علم اي استويا ولعله
الذي عناه ابن عصفور تعادلا او في تقديره والثالث ان يكون معنى الكلام ايتهما
وايتهم وكذلك لزم في جوابها التعيين وبهذا الشرط سميت متصلة لان ما قبلها
وما بعدها صار بمنزلة واحدة وهو ايتهما كان فصار مجموع الكلام جملة واحدة في
المعنى وانما سميت بعض وامّا قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذي لا يبدا
عنه ويجوز تقديمه ويجوز تاخيره فان هذا الامر جعله ابن الحاجب شرطا ونص على انه
يجب ان يلي احد المتعادلين الهمزة والاخر ام فتقول ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز
تقديم عندك على ما قبل الهمزة وابن عصفور ذكر انه جائز فتحصل لنا ان لنا خلافا في شرط
من شروط ما قال ابن عصفور في تعليقه ومن خطه نقلت ام المتصلة لها ثلاث شروط
الاول ان تكون مسبوقة بهمزة الاستفهام ومعنى ذلك ان يسال عن احد الامرين
او الشيئين فتدخل الهمزة على الاول وام على الثاني ويجعل المعنى التعليق بهما متوسط بينهما

سنوسان في علم السائل
الذي عنده في احدهما

تقول ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد فهذه في المعادلة ويجوز في الشعر ان تقدم
المعنى المعلق بالياء الهمزة فتقول لاعندك زيد ام عمرو وازيد قام ام قعد فقد تحصل في الهمزة
في هذه الامثلة وام معنى اي الثانية ان تكون السائل عالما باحد المسؤول عنهم
لا بعينه وبهذا يفترق من اوالثالثة ان لا يكون بعدها جملة من مبتدا وخبر ولا من
وفاعل والفاعل في الكل هو فاعل الاول كقولك اقام زيد ام قعد واضربت زيدا ام عمرا
فان قلت ازيد قايم ام عمرو منطلق او اقام زيد ام قام عمرو او اقام او قعد خالد لم
تكن متصلة انتهى وقال ابن القواس في شرح الكافية ام المتصلة لا تتحقق الا
بثلثة شروط الاول انها مستلزمة للهمزة الاستفهام في المعنى واذا اختصت الهمزة
بلزومها للام دون هل للاستفهام الهمزة هي الاصل الثاني انها مسئلة عنها بان يبين
المستويين ويلي الهمزة الامر الاخوص ومن ثم لم يجز رايت زيدا ام عمرا قال الرضي
يليها اسم والذي يليها الهمزة فعل وليس الاسم والفعل مستويين في الجملة
لا يقال فقد يليها ما هو مخالف للاول كما في قوله الا انتم اشد خلقا ام السماء بناها
وقولهم سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون لانا نقول اما الاول فالجملة فيه محذوف
وبناها حال والتقدير الا انتم اشد خلقا ام السماء اشد وامّا الثاني فالمراد فيه الاخبار
التجدد والثبات والثاني ان يكون منقطعا اجيبنا بالحق ام انت من اللاعبين
اي جددون ابثبات الحق ام انت على عادتك واللعب الثالث ان يكون
السائل عالما باحدهما لا بعينه فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو وجب ان يكون عالما
بان احدهما عنده وانما سأل عن التعيين كما في او واما من حيث كان جواب ام التعيين
لانه طالب له والجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال ولهذا يجاب بلا ولا بنعم
لعدم المطابقة واما اذا سئل باو واما فجوابها لا او نعم فيجاب بالتعيين
كان الجواب على وفق السؤال ثم المتصلة لا يعطف بها الا مفرد او ما اشبهه
متعلقين بحكم واحد كما ايقوم زيد ام عمرو او عندك ام عمرو او فعلين مستويين اي فاعل
واحد كما ايقوم زيد ام يقعد واما لم يقع بعدها جملة كما منع تقدير اي بل
بالمستقلة عن كما ايقوم ام يقعد فانما في حكم المفرد لكون الفعل الذي بعدها
الا ما اسند الى الفعل الواقع بعد الهمزة وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا تكون

الا حيث يسوغ سقوط الاستفهام فيه سواء كان معنى الكلام على معنى الاستفهام ام لا نحو
علمت ازيد في الدار ام عمرو وليت شعري ازيد قايم ام عمرو وما اباي ايهما قام زيد ام
قعد وسواء علي اقمت ام قعدت ووقفت في هذه الشبهة من حيث كان المعنى على
التسوية وظن المخاطب فانها اذا وقعت لعلم كونه عنده والتسوية في ظن المتكلم فيما
جاء بعد ليت شعري والتسوية بين قعود زيد وقيامه في مسئلة ما ابالي وفي مسئلة
سواء علي كما انك اذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو واستوى ظنك في كينونة من
عندك منهما والمعادلة لا تكون الا بين اسمين او فعلين او جملتين اما اسميتين
او فعليتين والمعادل بين اسمية وفعلية الا ان كانت في معنى الاسمية او الاسمية
فعلية نحو ادعوتموهم ام انتم صامتون وكذلك افلا تبصرون ام انتم فانهم اذا قالوا الا
نبصر انكانوا قال افلا تبصرون ام انتم بصراء والموجبتان تقدم ايا ثبت
منهما وان كانت احداهما منفية نحو اقام زيد ام لم يقم ولا يجوز لم يقم زيد ام لا
ولا سواء على لم تقم ام قمت ويجوز سواء علي اقمت ام لم يقم زيد ام لم تقم ولا يجوز سواء
علي لم اقم قمت فام لا يتقدمها الا الاستفهام او التسوية واو يتقدمها كل كلام الا
التسوية فلا يجوز سواء علي اقمت وقعدت وكذلك ما ابالي اقمت ام قعدت اذا
اردت التسوية وان اردت ما ابالي ايكما كان فايا او ام المتصلة لا بد ان
يتقدمها الهمزة او هو الهمزة افعال القلوب او ما جرى مجراها وهي التسوية او عدم
المبالات او ما في ذلك نحو ما ادري علي وما شعوري ايهما قمت ام قعدت واذا عادلت بين
جملتين جاز ان يكون احداهما اسمية والاخرى فعلية الا ان التسوية فانه لا يذكر
بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء علي ازيد قام عمرو منطلق هذا ما لا نقول العرب
واجازه ابو الحسن بنا على الجملة الفعلية وسواء خبر مقدم واقمت ام قعدت في موضع
المبتدا وابو الحسن يقول اقمت ام قعدت في موضع الفاعل بسواء وحمل عود الضمير
بين الجملتين المعادلة قوله سواء عليك السلام ليلة بارض العبار وغيرها عامر
لا يجوز تقدم افعلت ام قعدت على سواء علي واعلم ان يكون الفعلان ماضيين
وقد يجوز على قبح وضعف ان تقوم ام تقعد والجملة الواقعة بعد افعال القلوب
والتسوية لا يجوز تقديمها فلا تقول اقمت ام قعدت علمت ولا اضربت زيدا ام عمرا

نبين يا انتهى وفي البديع لابن القيم انما جعلوا ام المتصلة معادلة للهمزة دون هل
لان الهمزة هي ام الباب والسوال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال والسوال
بغيرها استفهام مركب مقيدا بوقت كاين وما مجال كطيف وما نسبة كهل وايضا فان
الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والاثبات نحو الم احسن اليك فاذا
قلت اعندك زيد ام عمرو فانت مقر بان احدهما عنده ومثبت لذلك وطالب تعيينه
فانوا بالهمزة التي تكون للتقرير دون هل التي لا تكون لذلك نهاية تقريب الهمزة
وسر المسئلة ان ام هذه مشربة معنى اي فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانك قلت
احدهذين عندك ولذلك يتعين الجواب باحدهما او بنفيهما او باثباتهما ولو قلت نعم اولا
كان خلفا من الكلام وهذا بخلاف او فانك اذا قلت ازيد عندك او عمرو وكنت جاهلا
عن كون احدهما عنده غير معين وكانك قلت اخبرني احدهما فتعين الجواب
انتهى قوله اما ان يتقدم عليها همزة التسوية قال الرضي واما همزة التسوية
فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي وستعرفهما نحو قولك سواء علي قمت
قعدت ولا ابالي اقام او قعد فقعد النحاة قولك قمت او قعدت جملتان في تقدير مفردين
معطوفة احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا و
وقعودك معطوف عليه وسواء خبر مقدم واجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدا و
اوقعدت خبره كما مر نهاية للغطاء فاي ما تبدي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف
تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت او قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا
اولا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء لا يثنى ولا يجمع وكذلك في الاصل مصدر
وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي الامران
سواء دالة على جزاء الشرط ولذلك استحق الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في باب
ان تقع الابتدائية نحو سواء علي اقام زيد ام عمرو وما ابالي ادرهم مالك ام دينار
الا ترى ان ما افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط واما
قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية ولو الم يجز فلذلك
استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء علي القوم ام تقعد وما ابالي ان
ام تقعد يكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ان ما افادة معنى الشرط فيه زال
ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على قال

الماضي قال تعالى سواء عليه اجزعنا ام صبرنا وقال الشاعر ما ابالي انب بالحزن تيس
ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
فتقديره ان كان ظبي امك نحو ان احد من المشركين استجارك واما افادة الهمزة
فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في غير المغروس وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال
ان عمرا قائم حيث لا استفهام يستعمل فيما لا يتيقن حصوله فجاز فيما ها مقامها
مجردة عن معنى الاستفهام ولزم جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها
مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت
ويرشدك الى ان سواء مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت
ما قمت ولا قعدت في الحقيقة واحد ولا ابا ليس خبر المبتدا بل المعتمد ان قمت
لا ابالي به واما مجيء الهمزة وام بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري
ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط
فيه بخلاف الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط وغير لفظي سواء وما ابالي
فالغالب التصريح بواو وبعدم ام بلا همزة استفهامية قبلها نحو لاضربنه قام او قعد ومعنى
ذلك معنى وتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد لاضربنه اي قيامه وقعوده
مستويان عندي لا بمعنى احدهما من غير تعيين الشرط سواء كان مع او او مع ام
لان المراد تسوية الشرطين الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ام لا لاضربنه قام
اولا وانما غلب في سواء وما ابالي ومن معنيي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا
بل الشرط لان يجيء لفظي سواء وما ابالي من معنيي الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة
وهو انه حيث وقع التخيير جوزت الاتيان بهما بعد التفطين لتجريد الهمزة وام عن معنى
الاستفهامية وجعلها بمعنى ان او كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان
ما يأتي باو وتجرد عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط قال في ابالي بعد موافقة مطاوعة حنوف المنايا اكثرت او اقلت
وقال ابو علي لا يجوز او بدل سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون
المعنى سواء علي احد هذين ويجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او
الاشياء فتكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت

من الاخرين لتجرد اي من الاستفهام وهو ايضا ظاهر بعناد وانما ترمه ذلك في او
وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والواجب كما ذكر ان يكون سواء خبر
مبتدا محذوف سادا مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري
مجراها فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه ام اقام فقد سد لا بصحة نولك لاضربنه اي
ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية معنى يصح ايضا
ظاهرا اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا بمعنى ان عندي صحة احدهما دون الاخر قال شعر
اذا ما انتهى علمي فناهيت عنده ٭ اطال فاملى ام تناهى فاقصرا ٭ روي اوتناهى
فالهمزة في المحال ليست باستفهامية بل المحال ماض من الاطالة والهمزة في تناهى للهمزة
استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجوز ان الهمزة قبل او فلا تكون ام قعد
ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن
الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع غيرها
قوله او يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين قال في البسيط لم معنى الاستفهام
ولذلك وقعت في الخبر دون الامر لمنافات الامر الاستفهام وانما احتيج الهمزة
بعادلتها لوجهين احدهما ان الهمزة هي الاصل بدليل اتفاق معانيها وانها تفيد الاستفهام
والتسوية والتقرير والتوبيخ فلذلك اختصت بهذا الحكم دون هل والثاني ان الهمزة في
التقرير والتسوية والتوبيخ تدل على الاثبات فحسن بها ادراج ام لمشاركتها لها في تبيين احد
الشيئين وقال السخاوي انما اشترط في المتصلة ان تكون معادلة للهمزة لان الاستفهام
دون هل ومن كيف لا يقال كيف زيد ام عمرو ولا من زيد ام عمرو ولان الهمزة هي
الاصل في باب الاستفهام ولانها يصطحبان في التسوية نحو سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم وفي التقرير نحو الهم خير ام قوم تبع الم نشرح لك صدرك ام
واما كيف ومن فلو جاءت معها لم تفد المعنى لان ذلك من عندك زال عن عقل
وكيف سؤال عن الحال فلا يحسن معها اي ام وقيل انما لزمه ان يكون ام معادلة
للهمزة دون غيرها لان الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والتسوية
في بعض المواضع دون الاستفهام نحو الم تعلم الميس يذبل بالحكم كما كبن الم تر كيف
فعل ربك بعاد ولا يقال هذا في هل ولا في غيرها واذا قلت اعندك ام عمرو فانك

تقرر احدهما عنده ومنبهه ان ذلك لم يقع غير الهمزة لانها للتقرير ولم تقع هل لانك
لا تقرر بها انما تستفهم بها الا تفهم قال هولا فاما قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم
الاية فهو استفهام استفهام قال ابراهيم عليه السلام واسترشاد ليكون داعية لهم الى النظر
الا ترى قال ايسعونكم لجاز ان يرتب عليه المتابعة لهم على عبادتها لانه اخرج الكلام مخرج
التقرير فاخرجه مخرج الاسترشاد دون التقرير لان الاسترشاد لا يحتمل موافقتهم على
ذلك ولو قال ايسعونكم على جهة الانكار والتعجيب لتطرقهم ذلك عن النظر الى الحجة
والتفهيم وقال الرضي انما لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام
وصدر الكلام اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشيئين فشاركت همزة الاستفهام
من الاداة عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اي واما هل فانها
لا تستعمل في الاستفهام اذ اصلها قد وفي البديع لابن القيم فان قيل قولكم انهم خير
تبع لنقص اصلة من انه انما يسئل بها عن تعيين العلم وقوعه وههنا لا خير فيهم ولا في
قومهم قلنا الجواب ان مثل هذا الكلام يخرج خطابا على تقدير دعوى الخاطب وظنه بصاحبه
خيرا لا لانه هو كذلك فيخرج الكلام معه والتفريع والتوبيخ على ظنه وزعمه اي
ليس الامر كما زعمتم قوله وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
احدهما عن الاخر قال الاندلسي وبعلم السامع ان المتكلم بالهمزة حتى صارت في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا بمعنى اي قوله وسميت معادلة الى اخره قال
السيرافي في ام بها معنى حرف الاستفهام انها تعادل ثانيته الفا الاستفهام اولا ولا تكون
ان بمعنى ايهما وانما تكون اول باب اذا كان تردد ووقوع من شيئين او من اشياء ولا
يعينه فيقول كان احدهما عالما انه عالم تعينه ليعرف من يعينه فوجه ذلك معادلة بين الاسمين
اذا كانت الاسم الاخر معادلا للاول بوقوع الالف على الاول وام على الثاني وقال الاندلسي
ام معادلها لالف الاستفهام ان تسأل عن اسمين او فعلين فتدخل الهمزة على احدهما
وام على الثاني وتجعل الحكم المنسوب للبهما متعلقا بينهما نحو ازيد عندك ام عمرو وافام
زيد ام قعد ويجوز ان تقدم المعنى المتأخر في الشعر نحو اعندك زيد ام عمرو فيحصل الهمزة
ام معنى اي التي للتفصيل قوله لان الاستفهام على حقيقة قال الشارح البرد
في النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا الاستفهام

الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت لا يكون الاستفهام معها على حقيقته
كونه كذلك دايما المراد وجوده في الجملة فيكون الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية الاستفهام
معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية ايضا الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت
فوقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كما كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع
بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي ههنا والمتصلة عنده اعني وقوعها بعدها
ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى اي معنى كان منا
ولام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي منافٍ لها وهو لا يقتضي ان
خروجه الى اي معنى كان منافٍ لها ولا يقتضيه قال والحق ان مراد المصنف ان الاستفهام معها
على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله لاهم كنتم اهدأ
كون ام متصلة والهمزة فيه للانكار التوبيخي وفي قوله قل ءالله اذن الله
كون ام بمعنى اي الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يعقب واحدا منهما واقوا التحقيق
ما قاله الشارح والشيخ معا وذلك لانهما فهما ان المصنف يقول على حقيقته الآتي ذكرها
الانواع المجازية من التعجب والانكار والتقرير وكذلك ليس كذلك وانما مراده
التي سيذكر بدليل جعله ذلك في مقابلة النسوية التي هي خبر محتمل كما هو
والحاصل ان الحقيقة هنا مقولة بالتشكيك احد مراتبها حقيقة الاستفهام التي هي في مقابلة الخبر
ولا يحتمل الكلام معها التصديق والتكذيب وبهذه سمى المصنف ثم من ذلك ما يكون
الاستفهام فيه حقيقيا اي طلبا للفهم سواء كان مجاذبا كسابر انواعه الآتية والثانية
حقيقة الاستفهام التي هي طلب الفهم وما يقابلها مجاذبة والكلام في استفهاما ما وحده
مراد المصنف بقوله في اول الكتاب قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي وغرضه هنا
قوله واما الاخرى تقع بين مفردين وذلك حيث يجاب بها الحوا ام استفهام التعيين
وبين جملتين الى اخره قال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة مثلا
مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد بعدها بتاويل المضاف اليه
اي فيجوز ازيد عندك ام عمرو بمعنى اتهما عندك وفي التوقف زيد ام في الدار اي في
الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا بهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرو احوازا حسنا كما قال سيبويه بكون المعادلة احسن

وان وليت بها همزة جملتان مشتركتان في احدى الجزاين فان كانتا فعليتين
مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهي منفصلة ويجوز مع التناسب
بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام قام عمرو ان كانتا فعليتين متناسبتي
النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين كذلك مشتركتين في الخبر زيد
هو قاعد وازيد ... هو قاعد لا يكون ام في الصور الثلاث منقطعة لانك
كنت قادرا على الاكتفاء بمجرد همزة الاستفهام عنها لو قصدت الاتصال والمفرد دال على كونها متصلة
وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاول زيد
قام ام عمرو وفي الثاني اقايم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو وفرد ذلك الى الجملتين مع
الف... دليل على الانفصال واما في الفعلين المشتركين في الفاعل فلا
يقدر على الاكتفاء بمفرد بين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جيء بعدها
... مشتركتين في الخبر نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد وازيد قايم ام قاعد عمرو
... ازيد قام قعد عمرو وكذا اضرب زيدا عمرو ام خالدا لان الاشتراك فيه فضلة لا جزء
جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير وابن الحاجب والاندلسي جوزا الامرين
... ان وقعت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهب اليه ببعيد بل
... وقع الاختلاف بين الجانبين ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام
عمرو قاعد او يتقدم خبر احداهما على ما بعد ام وتاخر خبر الاخرى نحو اقايم زيد ام عمرو وقاعد وكذا
في المشتركين في غير الخبر ايضا ونظمها نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قايم ام قايم
عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز
لتصرف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى
لها الا متصلة فعلم هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها
همزة والا فهي لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة
... ان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنقطعة بما ذكرت لك انتهى وقال الاندلسي
... الاسم في باب ازيد عندك ام عمرو نحو اعندك زيد ام عمرو وتقديره في ام احسن ان السؤال
... ام واقع على الاسم مع ما ... الفعل قال السيرافي الاختيار في هذا الباب
... ان يكون المسؤول عنه هو الذي يلي الالف وام والذي لا يسال عنه متوسطا واذا كان

بين فعلين فالمختار ان يلي الفعل احد الحرفين والاخر لاخر وقد جاء كل منهما
المبتداء والخبر لاستواء المعنى في ذلك قال الله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
والتقدير ام صمتم على ان ثبت بالعكس وقال ابو الواجب يلزم في المتصلة ان يقع الشكوك في
احدهما بعد الهمزة والاخر بعد الام مع وجوب حذف ابتداء الاخران كانت الفصيلة في واحد
جزء في جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو واقائم زيد ام قاعد وقد يحذف ازيد عندك ام عمرو
زيد ام عمرو لم يكن مستقيما وكذلك ازيد عندك ام عمرو عندك لما ذكرنا فان كان الشك في جملتين
ولم يشترك في احد الخبرين وجب ذكر مما جميعا كل واحد منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد
كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولذلك لا تتميز هذه عن المتصلة الا بالنية لاحتمال الامرين جميعا
في جميع مواضعها وقال صاحب البسيط يشترط في المتصلة ان لا يقع بعد الهمزة
لبطلان المعادلة وهي المساواة لان بعد الهمزة اما واحد فينبغي ان يكون
بحصل المعادلة بينهما ولذلك يقال ازيدا رايت ام عمرا ولا يقال ارايت
المناقض من المستفهم عنها لان الاستفهام ليس عن الفعل بل عن تعيين احد الامرين
المستفهم عنها والثاني ان الهمزة وام في المتصلة بقدران يأتي وكون جملة واحدة كقولك
ازيد عندك ام عمرو تقديره ايتهما عندك وازيد قائم ام عمرو تقديره ايتهما قائم ويكون الخبر عن
الاول جزءا عن اي ولذلك سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها لكونهما جملة واحدة واذا كان
بعد ام جملة امتنع تقديره جملة واحدة وادى في الجملة الهمزة فصار بلا فائدة كقولك ازيد
ام عمرو عندك فانه يصير التقدير ايتهما عندك فان كان الفعل الذي ام فاعله
عن الاول كانت متصلة كقولك اقام زيد ام قعد واضرب زيدا ام شتمته لان الاستفهام
عن الفعلين والتقدير اي الفعلين فعل زيد واي الفعلين فعلت بزيد واتى قبل الهمزة
وام دون اي لانها غنت لتضمنها في طلب التعيين عن ايا الى ايهما منهما في كل الشياع
جميع العظيم بدقيقه وجليله ام الذي يغشى الكماة سري وانما لزم التعيين بالسؤال بأي
يفصل كما تضاف اليه فاذا سئل بها لزم بيان ذلك البعض المسئول عنه وبيانه بالتعيين وهو
عن طلب التعيين بها الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اختصار قولك
اي الرجلين عندك زيد ام عمرو وقال ابن الشجري اذا تعادلت بين اسمين وبين فعلين
فالاحسن تقديم الاسم نحو ازيد خرج ام محمد ويجوز اخرج زيد ام محمد فان كانت المعادلة بين فعلين

قال الحسن قد يعادل بكم ضربت زيدا ام شتمته ويجوز اردا ضربت ام شتمته وقال ابن مالك
في شرح الكافية ام المعتمد عليها في العادلة بين المتصلة وسميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
احدهما عن الاخر بشرط ذلك ان يقترن ما يعطف بها عليه همزة التسوية او همزة يطلب بها
وبام ما يطلب باي وعلامة ذلك صلاحية لاستغنا بها عنها فمن لازم ذلك كون الناطق
بالمذكورة مدعيا العلم بنسبة الحكم احدا المذكورين دون تعيين وقد يكون مصحوبا بها اسما
كازيد عندك ام عمرو او حرفا ايجابيا فاعليا منبانيين كقوله ما ابالي انت بالحق تبتئس
ام حاك بظهر غيب بئيم والاخرى منهما جملتين ابتدائيتين اذا كان معنى الكلام معنى اي كقولك
ما ابالي ابعض الناس نابك ام بعض اللئام سنابك ومنه قوله لعمرك ما ادري وان كنت دارياً
شعيث بن سهم ام شبيب بن منقر في هذا البيت حجة على وقوع ام المتصلة بين جملتين ابتدائيتين
المعنى اي كانه قال ما ادري اي النسبين هو الصحيح وابن سهم وابن منقر جبران للاصفهاني
ين من شعيث على حد حذفه من عمرو في قوله عمرو والذي هشم الثريد لقومه ومن وقوع
ة متصلة بين جملتين ابتدائيتين قوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان طارقي
وقد سقط الهمزة التي مع ام المتصلة فيكتفى بتقديرها وكون موضعها مستغرقا ومنه فلوات ابن هميص سواء
علي اندرهم ام لم تدرهم بعد واستدل من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحب بها بام جايز
بعد صلة حيث كان لاي ووجه اجاز الاخفش حذف الهمزة في الاختيار وان لم يكن بعدها ام
وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي ومنه قول الشاعر افرح ان ارزا الكرام وان اورث
ذودا شصايصا نسلا وقد ترد ام منقطعة واما منفردة الى البعض كقوله ام هل كبير بكى لم يقض عبرته
اذا دافع اوذو الشيبة والاولى الاحتجاج على ما ذهب اليه الاخفش قوله صلى الله عليه
وسلم لجبريل ان ذا وان سرق ويجوز ان يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه ام بكلمات
زيدا ام عمرو او ليس من شرط الفعل اكثر ومن شواهد الفصل قوله ليت شعري سعاد ترضين
بما قال ام من بغربة بالتي كان وقول القائل ازيد عندك ام عمرو بفصل ام من زيد
بدل اولى من قوله ازيد ام عمرو عندك هو اصلة ام لزيد والمواصلة لا تمتنع هذا صحيح
في البيت ومن يراجع بعضهم من المحققين وهكذا ايضا اذا كان المعطوف فعلا على فعل نحو
اقام زيد ام قام عمرو احسن من ان يقال اقعد ام قام زيد وكلاهما جايز وقال في شرح
عدة الاكثر في ام المتصلة منفصلة من المعطوف بها عليه كقولك ازيد عندك ام عمرو وهو

زيد ام قام وكقوله تعالى الذكرين حرم ام الانثيين امن بشيء يا على وجه [illegible]
سويا على صراط مستقيم ولو جعلتها متصلة بما عطفت عليه لكان جائزا ومن منع ذلك فقد اخطأ وقبح
ما جاء به القرآن وغيره من الكلام الفصيح قال الله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وقال
ابن عصفور في شرح الجمل ام المتصلة لا يتقدمها الا همزة الاستفهام ولا يقع بعدها الا مفرد او ما في
تقديره ويقدر مع الهمزة بايهما او بايهم وجوابها احد الشيئين او الاشياء وذلك نحو اقام زيد ام
ام عمرو ومعناه ايهما قام وجوابها زيد ام عمرو وكذلك اقام زيد ام عمرو ام [illegible] قام
وجوابها زيد او عمرو او خالد فاذا قلت اقام زيد ام قعد فقد علمت ان المتكلم ان كون متصلة
او منفصلة فعنا هل بل الاقعد وجوابها نعم ولا فان كانت متصلة قدرت مع الهمزة بايهما كانت
قلت اي الفعلين فعل وجوابها ان تقول قام او قعد وهذا هو الذي من حروف العطف
والاحسن فيها ان تتوسط بين الذي يسأل عنه فتقول ازيد قام ام عمرو وبعد تقدير
اقام زيد ام عمرو وتاخيره فتقول ازيد ام عمرو قام ام قعد وكيف ما اقام ام [illegible]
كيف قال الزجاجي وغيره من النحويين انه لا يقال نعم ولا لانه جواب السؤال بالهمزة وام فاسو
ان السؤال بالهمزة وام فيما تقدم مبني على غلط وذلك ان السؤال بهما انما ينفي ان يكون ممن يصح
عندهم انه قد كان احد الشيئين او الاشياء ولم يتبين عنده ذلك الواقع من الشيئين او الاشياء
فطلب بالهمزة وام تعيينه وذو الرمة لم يكن له احد الشيئين الذين سأله عنهما فاذن
سؤال البحتري انما كان سببا على غلط سببها وتوهم ان احد الشيئين الذين سألته عنهما قد
ولذلك طلب منه تبيينه واذا كان الامر كذلك فقول ذي الرمة لا جواب لسؤالها وانما هو رد لما
ثبت عليه سؤالها من توهمها ان احد الشيئين قد كان منه فكانه قال لها ليس ما توهمته
من انه قد كان احد الامرين صحيحا فاذا جعلنا قول ذي الرمة لان ذا لما توهمته لا جواب لسؤالك
لم يكن فيه رد لما ذكره الزجاجي وغيره من النحويين من ان السؤال بالهمزة وام لا يقال فيه
نعم ولا لا انتهى وقال الصفار في شرح كتاب سيبويه فان قيل كيف تطلبون في المتصلة ان يرد
جوابها باحد الاسمين وقد قال ذو الرمة يقول البحتري لاربيات قلت عن هذا جوابان احدهما
ان يكون ام ذو صومة على تقدير ام انت ذو صومة فتكون منقطعة فاجابها بلا
ليس شيء لان الجواب مع المتصلة يكون بالتعيين كما قال الاترى انه قد اضرب عن الا
فلا يقع عنه جواب وهو مضى قد اجابها عن الاول الصحيحة ثم اجاب عن قولها ام ذو صمة

بقوله ما كنت ارى ذا صومة فانما ينبغي ان يكون لا رد لما ابنى عليه سؤالها فكانه قال لها
غلطت فانك لم تعتقدي ايا احد الشيئين ليس هذا ولا هذا فما وردس ذلك فان نحركه على
هذا انتهى وقال بعض اصحابنا ام المتصلة عاطفة في الاستفهام تقدم المفردين
والجملتين ويكون الكلام بها معادلا الجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين
ما حسن فيها تقدم الذي يراد التعيين اسم او فعل ويجوز خلاف ذلك ويقال في جواب ازيد
او عمرو او قام او قعد ولا يقال نعم ولا لا فاما قول ذو الرمة فكان الوجه ان تقول ذو رحيمة
او ذو صومة ولكنه لم يجاوب على ذلك بل نفاه جملة واستانف كلاما اخر فال ليس تراني لو
ما سالت عنه واتضح لي الكاذبان بالبصرة فهما الداعيان الي اقامتي بها تنبيه
ذكر المصنف ان السين حذف من شعشعت ضرورة تبع فيه ابن ملك وقد ذكر الاعلم في شرح
هذا البيت ان شعشعت حي من تميم من بني منقر وعلى هذا فيجوز منع صرفه على ارادة القبيلة ويكون
ذلك للضرورة قوله اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية
جرى على ما ذكره المصنف وهذا ايا على الفارسي فانه قال في كتاب الحجة ولا يجوز في هذا الموضع
او مكان ام لان سواء على هذا الا ترى انك لو قلت سواء علي القيام والقعود
لم يجز الا الواو وكذلك لو اظهرت المقدرين الذين دل عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله
اصلوحاتي بسوا او التصوا سواء عليكم لقلت سواء عليكم الجزع والصبر ولم تقله باو وكما
قال الله تعالى سواء العاكف فيه والباد لو قلت سواء على العاكف او الباد اي او سواء على الجزع
او الصبر لكان المعنى سواء على احدهما وسواء على احدهما كلام محال لان التسوية لا تكون الا
بين شيئين فصاعدا انتهى وقد تعقبه الرضي في كلامه اول البحث وقال السيرافي في شرح
الكتاب سواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت
قعدت واذا كان بعد سواء فعلا غير استفهام كان عطف احدهما على الاخر
بواو كقولك سواء علي قمت او قعدت وقال الازهري العطف بعد الاستفهام وبعد الف
التسوية جميعا بام وهي معادلة للالف في هذين الوجهين بمعنى اي وتقول ليت شعري
ازيد في الدار ام عمرو وهذا بمعنى ليت شعري ايتهما في الدار واذا استفهمت بحرف غير
من حروف الاستفهام عطفت بعده باو ولم تعطف بام نحو هل تقوم او تقعد لان
ام لا تعادل من حروف الاستفهام الا الالف خاصة وليت شعري هل خرج زيد او بعمر

يكون في التسوية كما هو في الاستفهام باو وان حذف حرف الاستفهام حلفت
باو تقول ما ابالي زيد قام او قعد قال الشاعر فما ابالي بعد موت مطرف
صرف المنايا الكثير منها والقلت فعطف باو فاما قوله بسبع دعين الجرام بثمان فانما
عطف بام على اضمار الف الاستفهام وقال صاحب البسيط اذا وقع بعد سواء همزة استفهام
كان العطف بام سواء كان ما بعدها اسما او فعلا تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو
علي اقمت او قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تقتضي ما بعدام المعادلة او المساوات
وكذلك لا يصح الوقف على ما قبل ام واذا لم يقع بعد همزة استفهام فلا يجلو اما ان يقع بعد
اسمان او فعلان فاذا وقع بعده اسمان كان العطف بام او سواء علي زيد وعمرو
وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان التسوية تقتضي التعديل بين اثنين واذا وقع بعده
فعلان من غير استفهام كقولك سواء علي قمت او قعدت كان العطف باو الذي يقتضي
واذا وقع بعد ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيد
لان الهمزة تقتضي ما بعدام لتحقيق المعادلة والجمع في موضع مفعول ابالي ولذلك حسن
السكوت على ما قبل ام واذا لم يقع بعده همزة كقولك ما ابالي ضربت زيدا وعمرا فان العطف
باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ولذلك حسن السكوت على قمت او قعدت من ابالي
اضربت زيدا اي تضرب زيد وعليه قول الشاعر ولست ابالي بعد موت مطرف
حتوف المنايا اكثرت او اقلت فانه عطف باو لان ابالي هنا اخذ مفعوله وهو حتوف المنايا
ولذلك يحسن السكوت عليه والجملتان بعده في موضع الحال ولست ابالي حتوف المنايا بكثرة
او بقلة والاجود في قولك ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وما ابالي
شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها مقولة على فعل وتكون الهمزة تقتضي ما بعدام التحقيق
المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بهما على معنى ايهما وقد ذكروا ان ما
اقام ام قعد وهو ضعيف لوجهين احدهما لا يصح السكوت على ما قبل ام وتصير
والفرق بينهما انه يحسن السكوت على ما قبل او وان لم يحسن منهوس مواضع ام وان
يصير المعنى ما ادري احد الفعلين فعل ولا معنى له انما المعنى يقتضي ما ادري اي الفعلين
فعل فاما قوله اذا ما انتهى علي تناهيت عنده اطالي فاصلا او باهى فاقصرا فالذي
العطف فيه باو وان تقدمت الهمزة ان الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عند

في حال اطالته او حال مباهته فقصره فصار بمنزلة اكثرت او اقللت انتهى وقال ابن الحاجب وضع لم
للاستفهام تعلم باحد الامرين فعلمت كذلك فاذا علم الفرق بينهما فانت مع علم بان احدهما
عنده فانت مستفهم عن التعيين سمع او مستفهم عن احدهما عالم بان احدهما كان في الخبر فاذا قلت ازيد
عندك عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك ممن كان جوابه بنعم او لا مستفيما ولم يكن ذلك مستفيما
لان السؤال ولا اشكال في ان بينهما في هذه المسائل وانما الاشكال في استعمالها على غير
ذلك سواء استعملوا الهمزة ولم في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي اقمت
او قعدت واستعملوا الجملتين وثانية معطوفة باو في معنى الحال نحو انا اضرب زيدا اقام
او قعد فقد ذكر بلتبس فيه مواضع ام بموضع او واورد سيبويه قوله ما ابالي انت بالحزن تبس
ام حذاء على انه محض ام واورد قوله ولست ابالي بعد موت مطرف
حتوف المنايا اكثرت او اقللت موضع او والفرق بينهما ان قوله انت بالحزن تبس
موقع المبتدا اكثرت او اقللت فقد ذكره مفعول ابالي وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا الحال
وفي كل واحد من القولين صحيح فاحبه واورد قوله اذا ما انتهى علي تناهيت عنده اطالي
فاصلا او باهى فاقتصر على انه من مواضع او وقد ظهر الامر فيه بما تقدم فهذه هي المواضع
التي يلتبس فيها موضع ام بموضع او وليس يقع فيها متأخرون في كلامهم واستعمالهم فلا
يقع قول احدهما وشرط استعمال ام في هذا الموضع ايضا ان تسبقها همزة بشرط استعمال او
ان لا يسبقها ما عدا على ما مضى في الامثلة انتهى وفي شرح التسهيل لابي حيان قال
سيبويه اذا كان بعد سواء الف الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء
ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد ما فعلان بغير
الف الاستفهام عطف بالواو تقول سواء علي قمت او قعدت وان كان اسمين بلا الف
عطفت بالواو او تقول سواء علي زيد وعمرو وان كان بعدها مصدران كان
بالواو او حملا عليهما واذا تصدر الكلام هل صلحت ام واو قال سيبويه لو قلت هل
تضرب او تقتل او هل تضرب ام تقتل لكان واحدا وتقول ما ادري اقام او قعد اذا لم يدر
ايهما فكان لسرعته كانه لم يكن كما تقول تكلمت ولم تتكلم الا لقلة كلامه او لترك الاعتداد

به او لانه لم يبلغ بالمراد وليس لام هنا مجال قال ابو حيان هذه المسايل تقول من [illegible] بلفظه
قوله وان كان همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم [illegible] بلا الى اخره قال الجرمي اذا قلت
ازيد عندك ام عمرو [illegible] احدهما عندك لانها لاحد الشيئين الا ترى انها لذلك [illegible] جانبي زيد
او عمرو فانت فيه [illegible] تستفهم عن فعل واحد مبهم [illegible] تعيينه والجواب نعم او لا قال ابن جني ولو
قيل في الجواب زيدا او عمرو لم يكن مجيبا بما يطابق السؤال [illegible] الجواب ضمنا وتبعا لان [illegible]
قد حصل ايضا علم ما سال عنه وقال ابن الشجري في اماليه ومن [illegible] مسايل الفرق بين ام واو انه
اذا قال اخرج زيدا او عمرو فمعناه اخرج احدهما فجوابه لا او نعم فان قلت نعم فقد اخبرت بخروج
احدهما من غير تعيين فاذا اراد التعيين سال بام وفي مسايل الايضاح الحسن او الحسين افضل
فالجواب احدهما بهذا اللفظ لانه اراد احدهما [illegible] افضل ام ابن الحنفية من [illegible]
بنت عبد المطلب وقد جاءها يطلب الزبير لبعض [illegible] الزبير فقالت [illegible]
اقطا او تمرا ام قرشيا صقرا وانما ادخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد [illegible] جعل ام عوضا
للاقط بمعنى ايهما ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينه وبين قرشي اي احد هذين
رايته ام قرشيا وقال صاحب البسيط الفرق بين ام واو من اربعة اوجه احدها ان ام
تفيد الاستفهام دون او والثاني ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع همزة المعادلة تقدر باي
والثالث ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجواب ام [illegible] بالتعيين والرابع
ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون
بعد معرفة [illegible] كقولك احدهما عندك [illegible] المبهم بلا او نعم [illegible]
واو وانما كان الجواب مبهما ليكون مطابقا للسؤال وعلى ما تقرر اذا قال الحسن ام الحسين افضل
ام ابن الحنفية فجوابه على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية فكان الجواب بتعيين احدهم
لاجل ام انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل وان خفت في السوال [illegible] ازيد ام عمرو افضل
ام بكر فينبغي ان يكون الجواب بكر او احدهما اعني زيدا او عمرو ولذلك ان [illegible]
افضل ام بكر بمنزلة قولك احد هذين الشخصين اللذين هما زيد وعمرو افضل ام بكر فكما [illegible] تقول
احدهما او بكر في جواب قولك احد هذين الشخصين افضل ام بكر فكذلك تقول في جواب ما هو
في معناه انتهى قلت وبهذا يعرف ان قوله احدهما جواب بالتعيين لانه تعيين لاحد
المسؤل عن الاضل منهما وان الاقتصار في الجواب على الحسن او الحسين ليس جوابا تاما

الجواب التام [illegible] الصادق بكل منهما وهذا معنى قول ابن الشجري فالجواب احدهما بهذا اللفظ
[illegible] ام [illegible] اشكال فيه ولا معارضة [illegible] قرره المصنف قبله كما زعمه الدماميني وقد رد عليه
الشيخ [illegible] وزاده التحاوي ايضاحا فقال السؤال عن المفضل بين احدهما لا بعينه وبين
ابن الحنفية والمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية ولم ترد المفاصلة بين الكل وانما اريد فضيلة
[illegible] على ابن الحنفية [illegible] فضيلة مذهب الكيسانية وتفضيله على احدهما لا بعينه لانهم
يفضلونه على كل [illegible] السايل عن الحسن والحسين ايهما افضل ولا على الثلاثة انهم
[illegible] وانما سال عن احدهما وابن الحنفية فالجواب احدهما احدهما بهذا اللفظ ان اجاب على مذهب
[illegible] وان اجاب على مذهب الاخرين يعني الكيسانية قال ابن الحنفية وقال الرضي الفرق بين او
[illegible] في الاستفهام ان معنى قولك [illegible] زيدا رايت او عمرو احدهما رايت وجوابه لا او نعم
ومعنى قولك [illegible] رايت ام عمرو ايهما رايت وجوابه بالتعيين تقول زيدا او تقول عمرو
فالسؤال [illegible] ان يكون [illegible] السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال
[illegible] تعلم [illegible] ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الاخر فعقبه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد
افضل او عمرو [illegible] الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل [illegible] ذلك انما يكون
اذا [illegible] عندي رجل افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيدا او عمرو افضل اي
احدهما [illegible] وام المتصلة على الاستفهام فقدر او
[illegible] بايهما تقول الحسن [illegible] الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفية
افضل من [illegible] احدهما انتهى **قوله** وهذا معنى كلام سيبويه اي كون الاحل
ام تبصرون ثم اقيم انا خير مقامه وقد صرح سيبويه بان ام في الاية منقطعة ونقله المصنف
في مغنيه **قوله** واجاز الزمخشري حذف ما عطف عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون
ام متصلة [illegible] الى اخره قال ابو حيان في [illegible] حكاية كلام الزمخشري ولا نعلم احدا اجاز حذف
هذه الجملة ولا يحفظ ذلك في شعر ولا في غيره فلا يجوز ام زيد وانت تريد اقام زيد ام عمرو
ولا ام قام خالد وانت تريد اخرج زيد ام قام خالد وانه لا يجوز الحذف ان الكلام في معنى
[illegible] الامرين وقع في الحقيقة جملة واحدة وانما يحذف المعطوف عليه ويبقى المعطوف
مع الواو والفاء اذا دل على ذلك دليل ومع حتى على نظر فيه والذي سمع من كلام العرب
حذف ام مع المعطوف لدلالة الكلام عليه ويجوز حذف الثواني المقابلات اذا دل عليها المعنى

قال والمشهور ان ام في الاية منقطعة وقال ابن عطية ام تكون بمعنى الف الاستفهام في صدر الكلام
لغة عانية ولم اقف على ذلك لاحد من النحويين ولا صح النقل فلا مدفع به ولا مطعن وحكى
الطبري ان اصل استفهم بها في وسط كلام قد تقدم بيد وهذا منه ومن ام يقولون افتراه
وهذا قول غريب انتهى قوله الثاني ان تكون منقطعة قال ابن يعيش وانما قيل لها منقطعة
لانها انقطعت مما قبلها خبرا كان او استفهاما اذا كانت مجردة بل والهمزة على ما مر
وذلك نحو قولك فيما كان خبرا ان هذا لزيد ام عمرو كأنك بنيت الكلام في نفسك على زيد فاخبرت
على ما توهمته ثم ادركك الظن انه عمرو فانصرفت عن الاول وقلت ام عمرو مستفهما بها عن
الاضراب عن الاول ومثل ذلك قول العرب انها لابل ام شاء اي بل اشاهي فقوله انها
لابل اخبار وهو كلام تام وقوله ام شاء استفهام بعد ظن وتشكك عرض له بعد ان لم يكن
من اضمار هي لانه لا يقع بعد ام هذه الا الجملة لانها كلام مستأنف اذ كانت في هذا الوجه
انما تعطف جملة على جملة الا ان فيها ابطالا للاول من اجاعنه من حيث كانت تارة بل وحدها
ولا بالهمزة وحدها لان ما بعد بل متحقق وما بعد ام هذه مشكوك فيه مظنون ولو كانت منقطعة
بالالف وحدها لم يكن بين الاخر والاول علقة والدليل على انها البتة بمجردة من معنى
الاستفهام قوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وقوله تعالى ام لهم البنات ولكم البنون اذ غير
ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا انتهى وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه
لان الجملة بعدها مستقلة وقال الرضي يجب في المنقطعة ان يستفهم بها عن شيء بعد ان
ثبت احدهما او احدها عند المتكلم لتظل التعيين وجوابه بالتعيين اما في الحقيقة فلا شك
احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها كلامان لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع
في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا ذكر قولهم انها لابل
ام شاء او بمعنى التي تكون للانتقال من كلام الى آخر لا لادراك الغلط كما قاله قوم في قوله تعالى افتراه
ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الا انها متى تجردت نحو انها لابل ام شاء
الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد تجيء بمعنى بل وحدها نحو ام هل تستوي الظلمات والنور
ام من هذا الذي هو جند لكم ام كيف ما يعطى المعطوف به ولا حال كون ام وما قبلها على كلا
سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كأي وجوب المنقطعة لا اونعم لانها استفهام
مستأنف والاولى يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين او مقدرة

نحو انها لابل ام شاء قال جار الله لا يجوز حذف الجزء الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام
لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس انتهى وقال ابن اياز في شرح الفصول
القسم الثامن قسمي ام اذا كانت منقطعة وتسمى منفصلة عند اكثر النحاة عند فقد احد الشروط
ولا يعطف بها الا جملة على جملة وجوابها نعم او لا قال الاندلسي الثامن وجهي ام ان
تكون منقطعة مما قبلها اذا استفهم بها بعد جملة لان الثاني منقطع عن الاول ولا يكون
ما بعدها الا تاما او مقدرا بالتمام نحو قولهم انها لابل ام شاء فانها لابل كلام تام وقوله
ام شاء استفهام عند شك عرض له بعد الاخبار ولا بد من اضمار سي ولو ذكر بعد ام المنقطعة
همزة الاستفهام نحو انها لابل اسي ام شاء فاذا كانت بام فهي معطوفة واذا كانت
بالهمزة وحدها فهي منقطعة وانما احتجنا الى ان لان فيه رجوعا عن الاول كما يكون في بل واذا
كان بالف الاستفهام لم يكن بين الاول علقة وشبه النحويون ام هذه بل ولم يريدوا
ان ما بعدها يتحقق كما يكون بعد بل بل اراد وا ان ام استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها
مما لان بالتحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها الا ترى ان قوله ام يقولون افتراه يجعل يقولون
افتراه على وجه الانكار عليهم ولو قيل بل يقولون افتراه صار ذلك على جهة الاخبار والتثبيت
قال الفاضل بدر الدين بن مالك وقال ابن عصفور في شرح الجمل ام المنفصلة تتقدمها الاستفهام وغيره
ولا يكون ما بعدها الا جملة نحو اقام زيد ام عمرو وقائم هو ام قاعد وهل قام زيد ام عمرو وقام زيد
ام عمرو قائم في جميع ذلك منقطعة مقدرة ببل والهمزة وكأنك بل عمرو وقائم فاضرب
بها عن الكلام الذي قبلها وجوابها في جميع ذلك نعم او لا ثم قال وانما هي حروف اضراب
وانما هي حروف اضراب ابتدا وجزم بمثل ذلك المغرب وقال المالقي الموضع الثاني تكون
منفصلة فلا تكون عاطفة ويقع قبلها الاستفهام وغيره ولا يقع بعدها الا الجملة المتصلة
من الابتدا وينفرد بل والهمزة فموضع ودون همزة في همزة فمعناه الاضراب عن الاول
والرجوع الى الثاني باستفهام وغيره خلاف بذكره اكثرهم انما تنفرد بل والهمزة معا
قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة قول ابن عصفور ان ام المنقطعة ليست
عاطفة فيه نظر فانه قدرها ببل والهمزة وبل للعطف فكيف تقدره بحرف العطف ليست
بعاطفة وقد قال البرجاني في شرح الايضاح ومن لا يحقق من المفسرين يقول ان ام هنا
بمنزلة الهمزة وذلك غير صحيح لما ذكرناه من ان ام تتضمن معنى بل وذلك على ان ليست كالهمزة

على الاطلاق انك لو قلت انها بل اجي شاذا لم تكن قد عطفت قولك اجي شاذا بجملة على جملة
واذا قلت انها لا بل ام شاكت قد عطفت هذه على الاولى كما تكون اذا كانت بسيطة
انها لا بل بل اجي شاذا وكانت ام كالهمزة سواء لم يكن فيها معنى الاضراب ولو كانت عاطفة
قبل فاعرفه فبهذا الكلام من اجر جاي نص على ان ام المنقطعة تكون عاطفة هذا كلام ابن
النحاس وقال ابن مالك في التسهيل وعطفها المفرد تليها او ابو حيان وذلك بدا على ان
الجمل كثيرا قال واصحابنا يقولون ان ام المنقطعة ليست عاطفة لا مفرد ولا جملة قالوا
وسميت ام هذه المنفصلة لان ما بعدها كلام مستأنف مقطوع عما قبلها وليست بعاطفة
لان ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاما واحدا وقالوا ايضا الفاصل بينها وبين المتصلة
انتهى قوله وهي ثلاثة انواع ذكر غيره انها اربعة قال في البسيط واما المنقطعة فانها تأتي
في الاستفهام في موضعين بعد الهمزة اذا وقعت بعد ام بمنزلة ازيد عندك ام عمرو وعندك
وبعد هل كقولك هل زيد عندك ام عمرو وهذه المنقطعة تقدر بالهمزة وبل لتحول
من سؤال الى سؤال واذا لم يقصد ابطال السؤال الاول ذكر ما هو اهم منه وان كان الاول
فهي للاضراب عن السؤال الاول والاخذ في السؤال الثاني وانما قدرت بالهمزة لانها منقطعة
للاستفهام والعطف فقدرت بما يدل على الاستفهام وعلى العطف وانما قدرت بالهمزة
لانقطاع ما بعدها عما قبلها ولذلك تقدر بما يدل على الانقطاع وهو بل تكون الكلام
جملتين ولا يمكن تقديرها بما يدل على الاتصال وهو اي وحواب هذه المنقطعة ما
مثل جواب او لعدم تيقن احدهما واما الخلو فعلى الوجهين احدهما ان تكون كذلك
بل لتضمنها معنى الاستفهام ومعنى حرف الالف الذي يدل على ان الكلام الذي ومن اصلها
ام يقولون افتراه اي بل اليقولون شاعر ام يقولون بقوله اي بل اليقولون تقوله ام له الباء
اي بل الله البنات وهي في هذه الصور تدل على الانكار لتضمنها معنى همزة الدالة عليها ولا
يجوز تقديرها ببل وحدها لان ما بعد بل مخفف فلو قدرت ببل وحدها لعدم المعنى من وجهين
انه يؤدي الى ابطال معنى الاستفهام الذي عليه والثاني انه يفضي الى الكفر في بعض الصور
تحقق الرسول للبنات تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والوجه الثاني الذي يقدر فيه بل وحدها
من وجهين احدهما اذا حكم به المعنى كقوله تعالى ام خبر من هذا الذي هو مهين فان المعنى بعد
بتقدير بل وحدها لانه تحقق لنفي الخيرية ولا شك فيها والثاني اذا دخلت على الاستفهام

نحو ام يستوي الظلمات والنور تقديره بل هل يستوي وقوله ام هل كثير بكم اي بل هل كثير
بكم وقوله ام لبيف ينفع تقديره بل كبيف على خلع الاستفهام من ام وتجريدها للعطف
ومن المنقطعة اريد عندك ام لا اذا انت عن الجملة ولو وقعت بعدها جملة كانت منقطعة
وكذلك العدام لا اسهى وقد ذكر مثل هذا التقسيم باختصار ابن القواس في شرح الكافية
الوجه الاول المصدر به الكلام هو الذي اختاره المصنف وقد استدركه عليه الدماميني
قوله وسبوقة بالهمزة وليس الاستفهام نحو الههم ارجل عبارة ابن ملكة في شرح العمدة
مسبوقة بالهمزة وليس الكلام معنى اي وكذا في شرح العمدة قال لقولك الم او صك طائعة
الله الم ما شعر بال ملكة فان تقديرا اي قبل الهمزة في هذا ونحوه لا يجوز لان المراد بهذا
الكلام التقرير فيه منقطعة تفيد اضرابا ما واخبارا بما قوله ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
لذا عبارة ابن ملكة في شرح العمدة عبارة البسط بعد هل وكذا عبارة ابن الشجري والاندلسي
والسخاوي وابن القواس وغيرهم وقال الشيخ اطلق المصنف المسبوقة بغير الهمزة
وهو منبغي قال الرضي بهل جاز وان كان باسم استفهام فان كان ما بعد ام داخلا في
عموم ذلك نحو من عندك ام عندك عمرو او في عموم الحكم المنسوب اليها نحو ان زيدا عندك
ام عندك لم يجز ان معد ام تعين بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها وان كان ما بعد ام
خبرا جاز لعموم لكل اسم نحو من عندك ام عندك حمار ولا داخلا في عموم الحكم المنسوب
نحو من عندك ام ضربك وضرب ام من يسم جاز تنبيه قال ابن الحاجب
اما وقعت ام بعد الف الاستفهام فان كانت خبرية لانها بجملتين بخبر بلا ريب ما لم ورد الشك بعد
ذلك بالجملة الاستفهامية ولذلك يقول عمر ام شاعر مبتدا تقديره اهي شاعر هذا
بعيدة لهم والمنقطعة تفيد الخبر ابتداء والاضراب لتحقيق ان ام لا يقع في الخبر اصلا للازم
الكلام عدام قوله ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب قال السخاوي ومعنى
هنا الترك لا غير قوله وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد الى آخره جزم
بذلك الهروي في الازهية وعده موضعا آخر مستقلا من مواضع ام فقال الموضع
الرابع ان تكون ام بمعنى الف الاستفهام نحو ام بزيدان تخرج قال تعالى الم تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه اي بام ولم يسبقها استفهام فتردد
عليه ام وانما جعلها هي للاستفهام بمعنى ايقولون افتراه جعل الف الاستفهام ولذلك

قوله تعالى ام تريدون ان تسالوا رسولكم ام تحب ان اكثرهم يسمعون ام لهم النصيب
من الملك ام يقولون ان ابراهيم ام يقولون شاعر معنى ام في كل ذلك الف الاستفهام لانه
لم يتقدمها استفهام ونحو كثير في القرآن واما قوله تعالى اتخذناهم سخريا ام زاغت عنهم الابصار
من قرأ بقطع الالف فام مردودة عليها ومن قرأها موصولة الالف فلام وجهان احدهما
تكون مردودة على قوله مالنا لانرى رجالا والثاني على ان تكون ام بمعنى الا استفهام معنى الا اتخذناهم
اذ زاغت عنهم الابصار انتهى قوله فقال في قول الاحطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط
تفسير ابن جرير في قوله تعالى ام تريدون ان تسالوا رسولكم ليست ام معنى على الشك قال
ليقبح صنعهم كقول الاحطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط وقال في الاستعية في هذا البيت
يجوز ان تكون ام بمعنى بل ويجوز ان يكون عطف هذا استفهام مصرا ادلتك قوله ونقل
ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والزجاج ادعاه ان الكوفيين يخالفونهم في
ذلك قال في امالية والثالث ان تكون متقدرة ببل مع همزة الاستفهام فتسلم منقطعة
شرايطها ان تقع بعد نفي او بعد استفهام بل وبعد الخبر وقد جاء
الهمزة فجمعتها بعد هل لعوف • هل ما علمت وما استودعت مكتوم • ام حبلها ان فاتك
اليوم مصروم التقدير بل احبلها ثم قال بعد هذا • ام من هويتي لم يفض عبرته • انتهى
جمع بين ام وهل ولا يجوز الجمع بين الاستفهامين ولا يجوز تقدير
• سائل فوارس يربوع بشدتنا • اهل رأونا بسفح القف ذي الاكم • وانما تقدير
البيت بل اهل رأونا بسفح القف ذي الاكم وانما قدرنا بل دون الهمزة
وجب حمل اجتماعهما على ما يصح وهو ذلك لان احدهما للكوفيين وهو الهمزة
انها تكون بمعنى بل مجردة من الاستفهام فالتقدير عندهم هذا بل هو كثير بكي والبصريون مجمعون على انها
لا تكون بمعنى بل الا بتقدير همزة الاستفهام معها والقول الاخر ان يكون احد الحرفين زائدة والاصل
ان يكون زايدة هل لوقوعها حشوا والاغلب ان لا تكون الا زايدة او لا فالتقدير بل ابن
واما مجيء المنقطعة بعد الهمزة فكقولك ازيد في الدار ام جعفر خارجا لا ونحو الا ان
بل اجعفر خارج انتهى وقال حسان في شرح التسهيل اختلف النحويون في ام المنقطعة فذهب
البصريون الى انها تقدر ببل والهمزة مطلقا وذهب الكسائي وهشام الى انها عبارة عن بل
وما بعدها مستأنف بما قبلها فاذا قلت قام زيد ام قام عمرو فالمعنى بل هل قام عمرو وذهب الفراء الى

ان الدرب تجعل ام مكان بل اذا كان قبلها كلام استفهام واستدل بقوله والله ما ادري اسلمى تقولت
ام البوم اهل الى حبيب • قال بريد بل كل الى حبيب وذهب بعض الكوفيين الى انها بمعنى
بل فقط بعد الاستفهام وبعد الخبر وقد يكون بمعنى الهمزة اذا لم يتقدمها استفهام والى ذلك
وذهب مهروي في الازهية وقد مذهب الكسائي وهشام بقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات
اصفاكم بالبنين وقوله وما خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل
للذين كفروا من النار ام حسب الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض قالوا في الآيتين
بعد ها استفهام وقد استفهم بالتسوية على جهة الانكار والرد ولا يمكن ما بعد ام موجبا
البتة فيما بعد المعنى مثل ما قبلها كما زعم الرد مذهب الفراء بان ما استدل به لا حجة فيه لان
المعنى في الاستفهام كانه قال بل كل الى حبيب وذلك انها لما غفلت لعينه ثم لم تدم ابصر
اذلك ذا النوم اما صاحبتي الاول لانها العرب تزعم انها تبدو امتزينة ثم لما جوزان
ان تكون قد تقولت داخلة الشك في ذلك فقال بل اكل الى حبيب اي المفول وسلمى كل
واحد حبيب الي فاستفهم على سبيل التقرير والدليل على ان ام بمعنى بل والهمزة اذا تقدم
الاستفهام قول علقمة هل ما علمت وما استودعت مكتوم • ام حبلها ان فاتك اليوم مصروم
لا يجوز ان يستانف السؤال بام بعد سامع تقدم الاستفهام عليها الا ان المعنى بل احبلها
وبدي ايه قد شئ في مجازاة على امكانه بدليل قوله ام هل كبير بكى لم يقض عبرته
ث الاحبة يوم البين ام بانوا • ان بمعنى بل احبلها وبانوا اليوم مصرم لكان قاطعا بانها
لا يجوز على بكائه ورد ما ذهب اليه الهروي وبعض الكوفيين بقوله تعالى فتهم انكروا الاستفهام
بها اذا تقدم عليها الاستفهام وفيه تقدم الاستفهام وقد استفهم بها قال بعض اصحابنا
والدليل على صحة ما ذهب اليه البصريون من ان ام المنقطعة للاضراب عما قبلها واستيناف
السؤال بما بعدها هو ان العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام لا تقول قام زيد ام هل
قام زيد ام اعمرو قايم فلو لم يقدر بل والهمزة لدخلت عليها ولو قدرت ببل وحدها
دون الهمزة كما هو مع بل في قام زيد بل اقام عمرو وانها تدخل على كلام تدخل عليه
الهمزة نحو اقام زيد ام عمرو قام كما تقول اعمرو قايم ولا على هل نحو هل قام زيد ام هل قام
عمرو كما تقول هل قام عمرو على اضمار الاستفهام وانما دخلت عليها ولم تدخل الهمزة
عليها فقالوا امتى قمت ام متى قام زيد وما فعلت ام ما فعل زيد ومن لقيت ام من اكرمت

تنقش ٣

لانها اسما بمنزلة معدا وذاك ليست باصل فيها للاستفهام وانما هي متضمنة معناه وان اصل ام
قمت ام فعلت امن بقيت الا انهم حذفوا الهمزة واستغنوا عنها لانهم لبسوا ان كان هذا
من الكلام لا يستعمل الا في الاستفهام ولم يكن حذف ام والاستغناء بها دليلا
مع الاستفهام على معنى الاضراب ولو حذفتها فقلت متى قمت متى قام زيد لم يكن في الكلام
ما يدل على الاضراب وفي شرح الكتاب لابن السكار وليعلم ان دخول الاستفهام عليها
قليل جدا لا يحفظ منه الا ام هل لا متى فبك لابم وام هل يسير وما ام دبرها وبعد
كراهية الجمع بين حرفي معنى وسهل ذلك في هل ان الاستفهام ورد عليها واصلها ان كان
بمنزلة قد والهمزة محذوفة منها لعلهم انهم لا يعلونها في غير الاستفهام قال ابو حيان وليس
ما ادعاه قليلا صحيح بل هو كثير فصيح وفي التنزيل ذبحهم اياتي ولم تحيطوا علما اما كنتم تقولون
وقد خلت ام على ما لا استفهامية وفي الافصاح الفراجيحي والخبز في بعض المواضع بمنزلة همزة
الاستفهام فلا يكون متصلة ولا منقطعة من ذلك الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين
ام يقولون افتراه وقوله الم وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون ام انا خير
مما يخلق بناء على المعنى اي يقولون والتأخير والاخذ وسيبويه يجعلها كلها منقطعة
عما تقدمها واستيناف استفهام ولو كان معها جاء به في اول الكلام
شيء وكانت بمنزلة الهمزة او هل وليست كذلك بل هي حرف
يظهر قولهم رجحه ابو علي الفارسي بقوله ام يستعمل معها
الاستفهام لان كونها لم يوقعها موقع همزة الاستفهام فاحلاها
لان كيف انما بنيت لو يؤدي الى ان لا تبنى ومن جزم به من المتأخرين ابن مالك في شرح التسهيل
فقال وقد يجليها المجرد الاضطراب ومن علامة ذلك في اللفظ ان يليها استفهام او تسوية
فعال وقد تجيء ام المنقطعة للاضراب المحض اذا كان بعدها حرف استفهام لفظا او معنى
تستوي الظلمات والنور استعملت ام في معنى بل والمعنى بل هل تستوي الظلمات والنور بدليل
الف الاستفهام ورجحه ايضا المالقي وتقدمت عبارته قوله اذ المعنى في نحو اهم
شركاء لهم على الاستفهام قال الدماميني ان اراد الحقيقي فلا يسلم على البصريين بانهم يقولون
انها بمعنى بل والهمزة التي للانكار التوبيخي قال صاحب الكشاف ام جعلت بل جاءوا بمعنى
الانكار قوله ولانه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور

قال بو حيان في البحر ام في قوله ام هل يستوي منقطعة بتقدير بل والهمزة على المختار
والتقدير بل اهما يستوي وهل وان نابت عن هذه الاستفهام في كثير من المواضع فقد
جامعتها في قول الشاعر • اهل رأوا الوادي الف ذي الاكم • والاصل استفهامها مع التصريح
بها فلان مجامعتها مع ام المتضمنة لمعنى الاول وهل بعد ام المنقطعة يجوز ان يبقى بها
معنى الاستفهام الا ان ثبت الاية التي للاستفهام عدم الاصالة فيه كقوله امن يملك السمع
والابصار الآية بعد ام المنقطعة لان ام متضمنها فلم يكونوا ليجمعوا بين ام
والهمزة لذلك انتهى وقال الدماميني في شرح التقاز اني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة
على الاستفهام لمجرد الاضراب بما بعدها بل وليست متصلة ولا منقطعة قلت لا يوقف له
على سلف من النحاة مطبقون على ان التي بعدها المتابة تسمى منقطعة قوله ووجه ان
الرفع على الابدال من اسم الله بتعطي قال في البسيط ورفع ريحان على خبر مبتدا اي هو
ونصبه على المحل والمجرور في به قوله وصوب ابن الشجري الخ الاصح الى اخره قال
في المالية ما لفظه بمعنى الذي وهي واقعة على البر والتقدير الذي يصح به
المعنى انكار الاصح له فعه الخ في موضعه ولنحاة الكوفيين في اكثر كلامهم نحو ما وبل
ما هنا زائدة قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبتدأ منه اي بمان
انف له فيه الشجر كما قلت وانما احتاج الى ذلك لانها تدل على مالي هي فاعل تضمن
معنى فعل قال وتقدير منه بعد الضمير قد ورد في كلام العرب ولكن في رفعه اخلال بمعنى
ليس في اللفظ الى تقديره انتهى وفي حاشية المطول لدريمان يروي مرفوعا بدلا من
ومجرورا بدلا من ضمير به وعليها فمن بعض معنى تسمح قوله ومن بعض البدل قال ابن الشجري
وهو متعلق بحال محذوفة اي بدلا من بعض قوله ولا تدخل ام المنقطعة على مفرد قال
الشيخ بهاء الدين السبكي في التعليقة عند قول ابن عصفور ولا يقع بعدها الا الجملة
يشير بنظر فانهم نصوا على انك اذا قلت هل قام زيد ام عمرو ان ام هنا هي المنقطعة
وان ان بعدها مفرد لكن لو قال الغالب فيما بعدها الجملة لكونه كلاما مستأنفا عالم
كان يقوله ناظر قوله وحرق ابن ملكون في بعض كتبه اجماع النحويين فقال الحاجب الى
تقدير مبتدا وقع انما تعطف المفردات الى اخره قال في شرح التسهيل وان وقعت المنقطعة
بمفرد فهو معطوف بها على ما قبلها كقول بعض العرب انها لابل ام شاء ام صنا لمجرد الاضراب

عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما كان لتكون بعد بل فانها بمعناها وزعم ابن جني انها
بمنزلة الهمزة وبل وان التقدير بل اجي شاء وهذه دعوى لا دليل
اليها وقد قال بعض العرب ان معناك التقدير بل هي شاء قال وهذه دعوى لا دليل
عليها ولا انقياد اليها وقد قال بعض العرب ان معناك ابلام شاء غيره فتنصب ما بعدام
حين تنصب ما قبلها وهذا عطف صريح لعدم الاضمار والحذف قال ابو حيان وهذا
الذي ذكره عن ابن جني قد قول اصحابنا وهو قول ابي علي الفارسي وقال بعضهم انما اذا جاءت
ام بعد الخبر فلا يكون الا منفصلة ولا يكون ما بعدها الا جملة في اللفظ او في التقدير وذلك
احمل النحويون انها لا بل ام شاء وقد قال في الافصاح وتقديره اي بل اجي شاء مما ينطق به
ولذلك قال وكانه في التمثيل وعادة النحويين اذا قالوا في التمثيل الا يريدون ان ينطق به
فيمثلون لفظ لو نطق به هنا لان بل اذا كانت عاطفة فجرى العطف لا يدخل على الهمزة
وتدخل هي عليه كقوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به وان كانت حرف ابتداء فجرى الابتداء لا يدخل
على الاستفهام فالجملة هنا لا يصح ان يدخل عليها شيء انتهى قال ابو حيان وهذا من كلامه
اجاز زيد بل اقام عمرو بل اقام زيد بل اقام عمرو ويحتاج الى نقل فالواو اما لم يذكر المصنف
من قولهم ان هناك لا بل ام شاء واستدل لانه بمعنى ان ام المنقطعة تفيد الخبر والاضراب
انه من كلام العرب فلا حجة لاحتمال ان يكون ام فيه متصلة وحذف معادل الهمزة
ان هناك ويحتمل ان كانت الجملة خبرية ان تنصب شاء بفعل تقديره ام ترى شاء كما قدروا
في قولهم بل وجزاجوا بالمس قال اي بل يكان كذا وكذا وجزاجوا بالمس شاء حما سمر وقيل
بل وجزاجوا بالمس في وجاز انتهى فائدة البديع لابن البنيم الم المنقطعة تكون اضرابا ولا يسمى
ذلك بمنزلة بل كما زعم بعضهم ولكن اذا مضى كلامك على التقيين ثم ادركك الشك واردت ان
بعد ام هذه الاسم مثل قولهم انها لابل ام شاء فانك اضربت عن اليقين الذي اخبرت به اولا
على ما توهمت ورجعت ايا الاستفهام حين ادركك الشك واردت بعد ام عدلا
المعدل فلا بد من تقدير مبتدا محذوف وهمزة استفهام فاذا قلت انها لابل
كان تقديره لا بل هي شاء وليس الكلام اخبارا بما توهمه بعضهم وهو من اقبح الغلط وادلها
عليه قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون ام اتخذ مما يخلق بنات ام لهم الاه غير الله ام لهم سلم
يستمعون فيه ام خلقوا من غير شيء وهذا وكل على ان الكلام بعدها استفهام محض

وانه لا يقدر بل وحدها ولا يقدر ايضا بالهمزة وحدها اذ لو قدر بالهمزة وحدها لم يكن
بعضه من الاول على قلة لان الاول خبر وام المقدرة بالهمزة وحدها لا تكون الا بعد استفهام
فتامله قال فهذا شرح كلام النحاة في هذا الحرف والحق ان يقال انها على بابها
واصلها الاول من المعادلة والاستفهام حيث وقعت وان لم يكن قبلها اداة
استفهام وهو الملفوظ وتقديرها بل والهمزة خارج عن احوال اللغة والعربية فان ام
للاستفهام بل للاضراب وبا بعد بابنيها والحروف لا تقوم بعضها مقام بعض على الصحيح
المقرر بينهم وهي طريقة امام الصناعة والمحققين من اتباعه ولو قد قام بعضها بعضها بقيام
بعض فهو نادر جدا كما في جعلت بمعنى صيرت وبمعنى على وبمعنى الى ومع ونظائر ذلك واما فيما لا
جامع بينهما اصلا ومن بعضهم كما زعم من زعم ان لا قد تاتي بمعنى الواو وباطلا البعد بابين
معنيها وكذلك او بمعنى الواو بين معنى الجمع بين الشيئين من معنى الاثبات لاحدهما او لكل
مسئلة اين معنى ام من معنى بل فاسمع الان فقه المسئلة وستعلم ان ام ولدام
بدة على قسمين احدهما ما تقدمه استفهام صريح بالهمزة وحدها او ما تقدم وسواء
والثاني ما تقدمه استفهام لفظا سابق عليها نحو ام يقولون شاعر ام يقولون
مجنون وهو كثير جدا وليس استفهام استعلام بل انكار وتوبيخ وليس اخبارا فهو اذن
من لا يصح ان يعدل عليه بقية الكلام وسياقه وولت ام عليه لانها لا
تعدل عدم استفهام كيف يقولون اتقولون صادقا ام يقولون شاعرا بل تقول
ايقولون تقول كيف يقولون ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ونحو ذلك فتامل
وتامل تجد هذا المعنى بارزا على صفحات قوله تعالى ءاري الهدهد ام كان من الغائبين
كيف تجد المعنى احضرام كان من الغائبين وهذا يظهر كل الظهور فيها اذا كان الكلام
دخلت عليه ام له صدر قد حصل التردد بينهما فاذا ذكر احدهما استغنى به عن ذكر الاخر
لان القصد تحطر بالبال كهذه الاية وكقوله ام انا خير اي اهو خير مني ام انا خير منه وكذلك
ولذا سبتم ان تدخلوا الجنة بغير جهاد وتكونوا جاهلين ام لم تحسبوا ذلك فتكونوا غير جاهلين
وكذلك ام حسبت الذين اجترحوا السيئات الاية اي احسبوا هذا فهم مغرورام لم تحسبوه
فانهم مخطئون على السيئات وعلى هذا سائر ما يرد عليك من هذا القبيل ومنه القرآن
امثلة تحذف فيها الشيء للعلم به نحو واذ قلنا واذ نجيناكم وهو كثير والعطف في

غير ذكر عامل يعمل فاذ لان الكلام في سماع بغداد النعم وتكرار الاقاصيص فيشير بالواو العاطفة
اليها كانها مذكورة في اللفظ العليم المخاطب بالمراد ولما خفي هذا الباب الواو المضمرة يعوت تنكر
نجدها في اول الكلام كثيرا اشارة منهم الى تعداد [illegible] رعدا بين فجر او مدح او غيره لكن فهذه
معان مضمرة في النفس وهذه الحروف عاطفة ومرجعها [illegible] حذف كثير من الجوابات في الواو الدالة
الواو عليها نحو حتى اذا جاؤها وفتحت [illegible] فهذا ما في هذه المسئلة قال وكان قد وقع
لي هذا بعينه ايام المقام بمكة وكان تحرك في نفسي فاضرب عنه [illegible] ما اراد في مباحث القوم
ثم رايته بعد لفاضلين من النحاة احدهما حام قوله وما ورد ولا عرف اسمه والثاني ابو البقاء السبتي
فانه كشف وصرح به واذا الاخت لمقابلتي ذكر اسعد الناس بها واوضحها اللاعا انتهى
فايدة من في الغد قال ابو علي لم نجز ابهم عندك ام عمرو لعادلة ولا غيرها من الانقطاع الى
اما قد انتفت الكل فلم يحتج معها الى ام فايدة منه انشد ابو [illegible] مان بقاسي امره اسرعه
اعصمه ام البخيل اعصمه قال واما هذه لا يخلو من ان تكون متصلة او منقطعة فلا يكون المنقطعة
لصوغ المعنى وضعفه وان جعلتها المتصلة فيجب ايضا انك تقول في المتصلة انا ندري عندك ام عمرو
ولا تقول انا ندري عندك ام عمرو عندك واذا كان الامر كذلك وكان معه [illegible] معنى الاتصال
علمت ان اعصمه بعد البخيل ثم جاء اعصمه توكيدا او تكريرا الاعصمة الاقل فايدة منه قال ابو
الحسن اي الحسن بن افضل ام ابن الخفيف فحوا على لفظ احدهما لانه [illegible] فكان ذكر الاحد
هذين افضل ام ابن الخفيف فمعناه كان صحة الجواب على احدهما اللفظ احدهما الا [illegible] قول
على راي كثير واذا قلت الدر والزجاج افضل ام الياقوت فليس جوابها احدهما لانه يجوز ان
الزجاج على الياقوت واما ينبغي ان يقول الدر او يقول الياقوت فهذا فرق بين سئلتين فتفطن عليه
قوله ويجوز ان يكون منقطعة قال ابو حيان فتقدير بل والهمزة كانه قال بل اتقولون على الله
ما لا تعلمون وهو استفهام انكار لانه قد وقع منهم قولهم على الله ما لا يعلمون فانكر عليهم صدور
هذا منهم قوله ومن ذلك قول المثنى احادام سداس في احاد ليلتنا الموطة ما ليس
هذا مطلع قصيدة يمدح بها ابا علي بن ابراهيم التوزي وبعده كان [illegible] يقيض في وجاء [illegible]
سادات في حداد قال ابن جني في شرح ديوانه استطال ليلة فقال الواحدة مني ام ست و
الست دون غيرها من العدد لانها الغاية التي فرغ الله تعالى فيها من جميع احوال الدنيا وصغرها
لذلك تصغير التعظيم كقوله فريع جبيل تسامح البيت والبنادي يوم التنادي للرحيل وفود الخيل الى

ان [illegible] لقوله بعده افكر في معاقره المنايا وفرد الجبل مشرفة الهوادي وقال ابن سيده
اي واحدة ما يلتنا هذه ام ست في واحدة صغر ليلتنا لتصغير التعظيم كقول الوبس فوبح جبيل تحت
الراس ام مس لتبلغه حتى بكل وادي قال جبيل والجبل الذي هذه حاله ليس بجبيل انما هو جبل
واما وجه تصغير التعظيم ان الشيء قد يعظم في نفوسهم حتى ينتهي العاية فاذا انتهاها عكسوه الى ضده
لعدم الزيادة في تلك العاية وهذا مشهور في راي القدماء الفلاسفة الحكما ان الشيء اذا انتهى
الفلك الى ضده [illegible] فعل سيبويه العامل الذي يتعدى الى ثلثة مفعولين وهي نهاية التعدي
مرتبة الفعل الذي لا يتعدى الى مفعول قال لانه لما انتهى فلم يتعد صار بمنزلة ما لا يتعدى وهذا
منه طريف جدا [illegible] سناد البيت لما جعل الا [illegible] سنا استطالها بعد ذلك فجعلها هو اكثر مدة فقال
لانها موطئة [illegible] واحاد خبر [illegible] ولا يكون مبتدا لانه نكرة وليلتنا معرفة فهو لا يجيء
بالابتداء وحقر الليلة [illegible] انتهى ما ذكره ابن سيده في شرح مشكل ديوان المتنبي
قوله قال قد رتبا جد مقتضب الى اخره هذا الفصل احدثه المصنف برمته من كلام ابن الحاجب
الا ما ليه قوله ويكون مقدم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا معرفة فهو لا يجيء
بالابتداء [illegible] في هو صنعه فاعرب احاد مبتدا وليلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الانفام
والعائد عليها وهذه طريقة سيبويه في كوس ابوك وكيف حالك واجاب الشيخ
[illegible] من اخبار عن البلة لا الاخبار عن واحدة اوست في واحدة قوله ومن الاخبار
عن [illegible] اي احدة بانها ليلة قال ابن الصايغ والذي يسبق الى الذهن انما هو اخبار عن ليلة بانها واحدة
حدود صحيح ما [illegible] انها ليلة لم تزد فيها قوله وبجعلها بيت جني تصغير للتعظيم كقوله
ووجهه [illegible] لانا نس قال في البسيط معنا التصغير عند البصريين ثلاثة تحقير ما يتوهم انه كثير
وتقليل ما يتوهم انه كثير وتقريب ما يتوهم انه بعيد واضاف الكوفيون الى هذا المعاني معنى رابعا
نحوه تصغير التعظيم ومعناه وجهة وذلك يرجع الى اصول البصريين من غير دلالة على تعظيم فيجعل التصغير
اي الى [illegible] التفوس قد يكون لتصغير الامر الذي لا يوبه له والتقريب كانه ظن ان احدا
المدة فصغرها تقريبا لوقوعها قوله وقال في قوله [illegible] افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير
افلا تبصرون انا خير قال ابن الشجري وقول سيبويه في الاية ان ام منقطعة قال [illegible] زعموا
قال افلا تبصرون ام انتم بصراء تقوله ام انا خير بمنزلة ام انتم بصراء لانهم لو قالوا لانت خير منه
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء عندك ام انا خير بمنزلة قوله لو قال افلا انتم بصراء وهذا التاويل ام

هذا احسن من الحكم بزيادتها قوله وانشدوا ذاك خليلي وذو بوا صلني بري واي بالهم وسلمه
قال الازهري وابن بعيش الرواية بالسهم بتشديد السين وادغام اللام فيها وهو بالميم
الساكنة بعد الواو وقوله وفي الحديث ليس من امبر امبام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب
قلت هذا الحديث اخرجه احمد في مسنده والطبراني في معجمه الكبير من حديث كعب بن عاصم وسنده
صحيح قال الازهري والوجه ان لا يثبت الالف والكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام واما
قول المصنف كذا رواه النمر بن تولب فكذا ذكره ابن بعيش والصاغاني وابن هشام في شرح المفصل وصاحب
البسيط زاد ابن بعيش ويقال ان الهمزة لم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث بكلهم
نوادر وا على ما لا اصل له اما اولا فالنمر ابن تولب مختلف في اسلامه وشعره واما ثانيا فان
هذا الحديث لا يعرف من رواية النمر والحديث رواه النمر عند من اثبت صحبة غيره
الحديث قال ابو نعيم في معرفة الصحابة النمر بن تولب كتب له النبي صلى الله عليه وسلم
كتابا وروي من طريق مطرف عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره ان يقبل
كثير من وحر صدره فليصم شهر الصبر رمضان وثلاثة ايام من كل شهر خاتمة قال السخاوي
في هذا الحديث يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لكلم بذلك بلسان كان يعرفه
او تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها لان النبي صلى الله عليه وسلم
وابدالها ميما شاذ لا يقاس عليه وكذا ذكر ابن بعيش والصاغاني
قوله احدها ان تكون اسما موصولا قال في البسيط
وذهب الاخفش والفارسي الى انها حرف وذهب ابن السراج والرماني الى
القائل بالحرفية من اربعة اوجه احدها ان همزة تحذف في الوصل فلو كانت اسما لم تحذف وذلك
يفضي الى اسم موصول على حرف واحد ولا نظير له في الموصولات الثاني انه يتخطاه العامل ويبطل العمل
كالضارب زيدا فاشبه لام التعريف الثالث ان صلة مفرد والصلة الحقيقة لا تكون الا جملة
الرابع ان الحرف وان كان بمعنى الاسم لا يلزم ان يكون اسما بدليل واو المفعول معه فانها بمعنى
الاسم ولم يخرجها ذلك عن الحرفية واما عود الضمير من الصلة فانه يعود الى اللام
اللام ونظيره عود الضمير الى المصدر بواسطة الفعل في نحو من كذب كان شرا له وما اشبه ذلك
وحجة القائل بالاسمية من اربعة اوجه احدها عود الضمير وهو من خصائص الاسماء البواقي
عائدا على الذي كما ذكروا الان الفعل لما كان مشتقا من المصدر امكن عود الضمير الى المصدر

لدلالة المشتق على المشتق منه واما اللام فليس مشتقا من الذي حتى يدل عليه كدلالة الفعل
على المصدر واما اللام نفسها فعلى الذي فيعود الضمير نفسه لا على الذي الثاني انه يقال الضارب
الرجل بالاضافة ولو كانت اللام حرف التعريف لما جاز قياسا على الغلام الرجل فدل ذلك على مفارقتها
الحرف الثالث انها لو كانت حرفا لما عطفت على الموصول في قوله تعالى الذين في قلوبهم مرض والفاسية قلوبهم
فانه عطف الفاسية على الذين والحرف لا يعطف على الاسم والضمير في قلوبهم يعود على اللام
لانها بمعنى والذين في قلوبهم الرابع انه يجيء به فوصلا الى اعمال اسم الفاعل اذا كان بمعنى
كالذي بمعنى الذي موصلا الى وصف المعارف بالجمل والجامع بينهما الاشتراك في التوصل انتهى وقال
ابن مالك في شرح التسهيل زعم المازني ان الالف واللام للتعريف وان الضمير عاد على موصوف
محذوف وهذا ضعيف لوجهين احدهما ان ذلك لو جاز مع الالف واللام لجاز مع التكبير
ولا فرق بين تقدير الموصوف معرفا وتقديره منكرا والثاني ان اعمال المعرفة اولى لان حذف
المنكرة اكثر من حذف المعرف ولان اعمال النكرة اولى من اعمال المعرفة اذا النكرة اشبه الفعل
لان المعرفة اما ان الالف واللام لو كانت معرفة لكان لحاقها اسم الفاعل فاد حاف صحة على
كونه للاستقبال والامر فيه بخلاف ذلك فانه لحاق اللام به يوجب صحة حمله وان
في قولك ان الالف واللام غير المعرفة وانها موصولة بالصفة لان الصفة بذلك
يجب التاويل لكونها حكما ابدا المضي كما تقدم وجب التاويل
يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن
وقال ابن عصفور الصواب انها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب
ولا خلاف انه لا موضع لها من الاعراب الا الجر يعني انه لو كان لها موضع من الاعراب لكان اما
قلت حاشى الضارب يكون موضعها رفعا بانها فاعل فكان يؤدي الى ان يكون للفعل الواحد فاعلان
من غير تثنية او عطف الالف واللام واسم الفاعل اذا قلت ضربت الكاتب يكون للفعل
مفعولان وذلك لا يجوز لان هذا الفعل لا يكون له اكثر من مفعول واحد واذا قلت مررت
بالضارب يكون الجر فيه بحرف الجر وذلك محال واما قولهم انه يعود اليها الضمير من الصلة فلا
نسلم ان الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل نقول يعود الى الموصوف المحذوف الذي
مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود الى الرجل الموصوف المحذوف لا في
كلام المنقوض به وتارة نقول انه يعود الى مدلول الالف واللام وهو الذي فاعل وهو الذي نقول انها

اسم قال انهم ارادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلم يكن ذلك فيها فعرفت بالتنكير
توصلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنى الذي ما نحو افهما ذلك ووصلوها
بالجملة كما وصلوا الذي بها الا انه لما كان من شأنها ان لا تدخل الا على اسم حولوا لفظ الفعل
الى لفظ الفاعل او المفعول وهم يريدون الفعل فاذا قلت الضارب بالالف واللام اسم وجوز
الحرف واسم الفاعل فعل فعل صورة الا ترى انه لا يجوز ان تقول هذا ضارب زيدا امس لتعمل
فيما بعده بل تضيفه البتة ويجوز ان تقول هذا الضارب زيدا امس لتنوي بالضارب الذي ضرب
ومتى كم تنو بالالف واللام الذي لم يجئ لم يعمل فيما دخلا عليه صار كاسم جرى على الفعل انتهى
وقال الاندلسي حجة من قال انها حرف انها بعد التعريف كانت دخولها على الاسماء
فتعريف بها في قولك الضارب ولم يتعرف الضارب بالجملة كما تعرف الذي
الذي بالصلة ولمن قال انها اسم ان يقول لا نسلم ان الالف واللام هي كالذي واسم الفاعل عند
تجريد النظر اليه نكرة وانما تعرف لما لدخوله في صلة الذي لا بالالف واللام وفائدة
يظهر في حرف الجر اذا وقع قبل الضارب فان قلنا انه اسم موصول لم يتعلق بالفعل عند النقدير
بتقدير له محذوف كقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين واذا قلت ان انها
جاز ان يتعلق الحرف بها اذا كان فيه معنى الفاعل وان تقدم عليه فاما الالف واللام
الذي ومحل الترفيع بالابتداء فذكر الضارب زيدا عنه الفعل المضارع
فضارب فعل من وجه واسم من وجه وقال في الحواشي اصل الاسم ان لا يدخل الا على الاسم
والتعريف لاتباعه في غير الاسم فلما استعير الاسم لمعنى الذي من موضعهم من ما هو اصل بها
الاسماء فاخرج الفعل لذلك في معرض اسم اعتبارا للفظ فحسب والمعنى على الفعل خلافا لمن قال
بين قولك الذي ضرب زيدا والضارب زيدا وذكر الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة ان الفراء
وصلوا الى انها حرف كما وصلوا الى انها موصولة وفي شرح المرجب ذهب الاخفش الى انها حرف تعريف
وليست موصولة وذهب جمهور النحويين الى انها موصولة ثم اختلفوا اصلي حرف او اسم فذهب
السراج والفارسي الى انها اسم وذهب المازني ومن اخذ عنه الى انها من قبل حرف
وهو ود فان الحرف الموصول مع صلته يكون بتقدير المصدر وال ليست كذلك فلو جعلت
موصولا كانت خارجة عن نظير حاتم الرضى بعد الحكاية اذا لم يكن اللام للعهد اما اذا كانت
كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها قوله مثل والصفات المشبهة

ابن مالك في شرح التسهيل والاندلسي في شرح المفصل وابن النحاس في التعليقة ولم يحكوا فيه خلافا
والمصنف تبع في منع ذلك صاحب البسيط فانه قال اما الصفة المشبهة فلا يدخل عليها ال
لضعف شبهها بالفعل اذ ليس معناها الذي فعل فاذا دخلت عليها فعلى حذف الموصول والعايد
ذلك كما في قولك مررت بالحسن وجهه ابيه ولا يقال ان اسم الفاعل كذلك اي على حذف
الموصوف والعايد معه لانا نقول اجماعهم على انها مع اسم الفاعل كيف كان اسم الفاعل ومنعهم الماضي دونها
وكلاهما وصف جرى على الفعل في معناها لذلك حيث ينوي معنى الفعل وعلى الجملة الابتدائية
فعلم ان السكون لهذا المعنى فيها وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنع من
ادخال ال على اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف اقول انما يتم له هذا النقض لو كان
القايل بانها حرف تعريف يجري باعمال الموصولين معها وهو لا يراه قال ابو حيان قبل الاخفش
اذا كانت حرف تعريف فليست هي الموصولات فلم لا يقدم المنصوب باسم الفاعل عليها قال
فيقال هذا زيدا الضارب كما يقال هذا زيدا ضارب فاجاب بان اسم الفاعل لا يعمل اذا
دخل عليه ال كما لا يعمل اذا وصف او صغر ان ال حالة من احوال الاسم كما ان الوصف
التصغير كذلك والاسم المنصوب بعده ليس على سبيل المفعولية انما انتصب على التشبيه بالمفعول
والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لقيامه قد نقض ابن برهان كونها حرف تعريف بدخولها
على المضارع والرد على الاخفش في ان حرف التعريف لا يدخل عليه البتة ومن انقض وام لا يجدش قوله
والاصل في الموصول ان يدخل على الفعل اذ هو الذي يحتاج الى ان يوصف بما بعده قال ابن عصفور في شرح
المقرب جمهور النحويين ووصلوا بالجملة الاسمية في الضرورة فمنهم من اثبت ذلك وجعل
منه هذا البيت ومنهم من لم يثبت ذلك وحمل البيت على ان يكون الالف واللام
فيه حرف تعريف ما من الذين والاصل من القوم الذين رسول الله منهم وحذف الكلمة وابقاء
صفاتها حرفا منها للضرورة ومن ذلك قوله نادوهم الا الجموا الا تا
قالوا اجمل كلهم الافاديد الا تركبن والا فاركبوا وان امتنع دخول ال الموصولة
على الجملة الاسمية لانها لا تشبه اسم الفاعل كما لا تشبه الفعل الماضي فكما امتنع دخولها عنده
على الفعل الماضي فكذا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية انتهى قوله والجميع حاصل بالشعر
خلافا للاخفش وابن ملكان قال ابن ملكان في شرح التسهيل ووصل الالف واللام
بفعل مضارع كقول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذو الرأي والجدل

وقول الاخر • الحق والبعض اكرم نائلا • اي ربنا صوت الحمار الجدع • وقول الاخر ماكالروح
وبعد والاصنام رجا • وعندي ان مثل هذا مخصوص • بالضرورة الشعرية لانه امكن ان يقول الات بالكلية
الرضي خلوه وقايل اكثر من ان يقول اي ربنا صوت حمار مجدع فاذا [illegible]
الالف واللام على الفعل مع انه غير محل بحثي [illegible] فعلم انها في [illegible]
وايضا مقتضى النظر وصل الالف واللام [illegible] الموصولات الاسمية بل يوصل بها اخواتها من الحلية
الاسمية والفعلية والظروف فمنعوها ذلك حملا على [illegible] لفظا
ما هو جملة في المعنى والموزع في اللفظ صالح لدخول اللام عليه [illegible] هو اسم الفاعل وشبهه من الصفات
ثم كان في التزام ذلك ايهام ان الالف واللام معرفة لا اسم موصول فقصدوا التنصيص على [illegible] الموصولة
فادخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل [illegible] المضارع فلما كان حملهم على ذلك هذا السبب [illegible]
ابدا ما حتى ابداوه وكشف مالا يصح خفاوه اسم [illegible] يجعل ما علم في الاشعار ولا يخص به الاضطرار
ولذلك لم تقل في اشعارهم كما قبل الوصل بجملة من مبتدا وخبر فانه لم يرد ذلك فيما علم الله
قول الشاعر من القوم الرسول الله منهم اراد من القوم الذين رسول الله منهم اشتراه وشرحه
في شرح الكافية وقد نبه سيبويه على ان ما ورد في الشعر من المستدات لا يعد اضطرارا
الا اذا لم يكن للشاعر في اقامة الوزن واصلاح القافية [illegible] اختيارا انهم لم يفعلوا ذلك الا بالفعل المضارع لكونه مشابها اسم الفاعل [illegible]
في التعليقة قد انشد على وصل الالف [illegible] الفعلية بمعنى [illegible] وصلت بها الفعل
المضارع كقوله • لا تبعثن الحرب اني لك المنذر • من بزها فاصطلي • وقوله • [illegible] المال يوتى
ماله دون عرضه • لما به والطارق المتعهد • وقوله • احين اما طبار ان سكت دؤبه
لفى شغل عن دخلتي التتبع • اي الذي يتبعه والذي يتتبع والذي يتتبع وقال ابو بحر قد
يضطر الشاعر فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير ان ينقله الى اسم الفاعل وما انقله
قال فيستحج البربوع من ما فقائه • ومن جحره ذو الشيخة اليتقصع المراد الذي يتقصع
قوله واشتهر ان يكون حرف تعريف لم يتعرض المصنف للخلاف فيها المشهور على ان الحلتها الالام
وحرها ظاهر صنيعه اختيار الاول وقد قال ابو حيان ان الحاقها بالحد لا يتبادر
[illegible] وذي نطقا للطي لا معنى كلاسيا والخلاف اذا لم يعد اختلافا في كيفية تركيبه او في معنى
ان يتناعلها ومن الخلاف الغريب قولها ما في البسيط اختلف قول على القول بزيادة الهمزة هل

هي همزة او الف فقبل سمي همزة ولذلك اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحول علما عتاد على
همزة الاستفهام يلزم ابقاءها في فرقا بين الاستفهام والخبر فتبقيت ساكنة فاحتيج لوصلها الفاعلي قياس
الهمزة التي هي الف فقيست مع الف الاستفهام من غير بدل لانه لا حاجة الى تحريكها فتصير همزة
قوله نوعان عهدية وجنسية [illegible] وبيان في شرح التسهيل اكثر اصحابنا على ان ال قسمان
عهدية وجنسية وذهب الاستاذ ابو علي [illegible] بن يوسف بن معزو الى ان ال قسم واحد
في التعريف وهي [illegible] دخلت على واحد مما على اثنين ام ما يقع على الجنس فاذا قلت جاءني
الرجل فمعناه الرجل الذي [illegible] بينك وما اشبه هذا واذا قلت الدينار خير من الدرهم
فمعناه هذا الذي عهد [illegible] على شكل كذا خير من الذي عهد على شكل كذا فاللام للعهد
ابدا لامعارضة انتهى كلامه ورده على الزمخشري في قوله تعريف جنس او تعريف عهد وفي
التلويح للتفتازاني اللام للاشارة [illegible] ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة
الى حصة معينة من الحقيقة [illegible] عرف العهد واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث
لا ينفك عنه اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وحينئذ
اما ان يوجد بينة البعضية كما في داخل السوق وهو العهد الذهني او الا وهو الاستغراق
والمعنى بالاستغراق [illegible] في فروع الحقيقة انتهى وفي شرح المفصل للاندلسي
قال [illegible] لتعيين الاشارة تارة تقع الى فرد لما طلب به عهد وهذا هو المراد
[illegible] الى الجنس [illegible] لتعريف الجنس فمعنى اللام واحد على كل
حال [illegible] دخل على معهود كان للعهد وان دخل على جنس كان للجنس والصحيح ان اللام
[illegible] التعريف الجنسية اعني حقيقة الشيء المعروضة للجزئية والكلية كقولك اشتريت اللحم
فانك لا تريد معينا ولا موصوفا ولا عهد لك به بعد وانما تريد اشتراء حقيقة اللحم الجامعي
لحما فقد حصل العهد ثم تعرض للام معان اخر غير هذه الثلاثة ليست في اصل الوضع مقصودة
لذاتها بل عارضة كما تعرض لبعض الكلمات من التجوز والاستعارة وذلك ان تكون لتعريف
الحاضر كقولك لهذا الرجل لان تعريف الاشارة اقوى من تعريف اللام فقبل تعريف اللام عن
[illegible] تعريف الحضور [illegible] مع اسم الاشارة كالشيء حتى لا يجوز الفصل
بينهما ولا توبعها وصف الموصوف كقولك هؤلاء الغلام والرجل والفرس فلا تفصل بين الصفة
والموصوف بالواو كما كنت تفصل في غيرها مما ذكرناه ومن ذلك كونها بمعنى الذي وكونها زايدة وكونها

عوضا من الضمير وانما صح صفة انتهى وقال الاندلسي اللام موضوعة للتعريف كوضع الهمزة للاستفهام
وان للشرط وغير ذلك من الحروف التي وضعت للمعاني ثم المعرف قد يكون كليا وهو الجنس وقد يكون
جزئيا وهو المعهود فالتقسيم واقع في المعرف لا في التعريف ثم يظهر الفرق بينها بأن هذه التي
لاستغراق الجنس بصحة الاستثناء منه وليست التي للعهد تفيد مضمون الاسم التي هي فيه بل هي
ولا كذلك التي للجنس وان التي للعهد تفيد الاحالة على معهود سابق في المعنى الذكري والجنسية لا
الاحالة على معهود انتهى **قوله** او معهود ذهنيا نحو ادخلها والغار اد سايعونك تحت الشجرة
غير صاحب البسيط عن هذا بالعهد الوجودي وجعل العهد الذهني غير ذلك وعبارته الثاني للتعريف
عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب وقد يتفق اذ جاءه رسولي اي ان المراد به عند المتكلم
والثالث لتعريف عهد ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء وركبت السوق فانه لا يمكن
حمله على ارادة الجنس ولا على العهود في الوجود بل بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله
على الاشارة الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن هذا التعريف قريب من النكرة
لان حقيقة التعريف انما تكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة الا ان يقصد
لكونه لم يقصد سمي معهودا في الوجود انتهى وكتب الشيخ بدر الدين الدماميني
في هذا الموضع هذا اخذه صاحب التلخيص ابيانى وذكر هذا التعريف (؟)
قوله قال ابن عصفور ولا فائدة لهذا الضرب ارأى حيان
ال للحضور تكون في اربعة مواضع اولها اخره فظاهره موافقة غير ابن عصفور
عند ابي حيان وما عدا ما ذكر لا تكون فيه للحضور الا ان تعميم دخيس ما ذكر لك نحو قوله
واخر لطلاق تحريمه ثلاث ومن يحرم الحج واظلم في روايته من رفعه لانه لا يمكن ان
يريد جنس الطلاق ليس غرضه وثلاثا فلم يبق الا ان يريد الطلاق الواقع في مجلس الذي
يعطيه قوله فانت طلاق كانه قال وطلاقي عزيمة ثلاث انتهى وبهذا يبطل قول المصنف وفيه نظر
لانك تقول لشاتم رجل نحضرتك لا شتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر لا قد يجاب بانها
في غير ما ذكر لقرينة كما تري وانما جاء الخلل من نقله والكلام ترك اخره وقال ابن
القوس بل شتم الرجل اخذه من كلام ابن ملكم في شرح الكافية قلت عبارته والقصد
الاداة اما تعريف معهود بذكر كقولك مررت برجل فاكرمت الرجل او معهود بحضور كقولك

رجلا فاكرمت الرجل ومن هذا القبيل صفة المشار اليه لان الاشارة اي التي يجب استحضاره
بوجه ما تكون اخص من العهد ويلحق به ايضا ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل الشر
اللئيم انما يهذا انما يخاطب من هو معتاد لفضا حاجته فقد صار ما يعقله لاجله معهودا
بالعقل فحكم المذكور او المشاهد انتهى ثم رايت ابن عصفور قال في شرح الجمل الصغير
الالف واللام تنقسم ستة اقسام تكون في تعريف العهد في شخص او جنس نحو قولك الرجل
خير من المراة تريد الرجل المعهود خير من المراة المعهودة او جنس الرجال خير من جنس النساء
وتكون لتعريف الحضور وذلك في الاسم المشار اليه نحو هذا الرجل وفي الاسم المنادى نحو يا ايها
الرجل وبعد اذا التي للمفاجاة نحو قولك خرجت فاذا الاسد فهذه الاماكن لا تكون فيها
الا التعريف الحضوري وقد تكون لتعريف الحضور في غير ذلك نحو الالف واللام في الساعة والآن
تريد الساعة التي انت فيها والآن الذي انت فيه الا ان ذلك يحفظ ما جاء منه ولا يقاس
عليه انتهى وبذلك يرد على ابن مالك ما اورده المصنف اولا واخرا وفي شرح المفصل لابن يعيش
وانما تعريف الحضور هو قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته يا ايها الرجل اقبل فهذا تعريف لاشارتك
اليه واحضاره ولم يتقدمه ذكر ولا عهد وفي البسيط الرابع لتعريف الحضور كقولك لهذا الرجل
اقبل الا ترى ان الاشارة هنا اغنت عن قولك يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود
المشار اليه انتهى **قوله** ولان التي بعد اذا البت لتعريف شيء حاضر حالة التكلم
من صابو بانه ان الحضور هنا حكم انما الحضور في اسم الاشارة في هذا من شبيهه وهذا
من الحد وبانه لان الصبح في الداخلة على الآن انها زايدة قال ابن الصابغ يحتمل ان
يكون ابن عصفور لم يعتد ان المنطوق بها الآن تعريف الحضور وانما اراد الشيء بعني
هذا الوقت هذا ايها قلت وقد علمت ان ابن عصفور انما مثل بالساعة والآن
وان كان ذكر الآن في الشرح الكبير فانما ادرجه في جملة الامثلة تباعا للقول بان ال فيه
للتعريف **قوله** او لتعريف الماهية قال ابن ملكم في شرح المنظوم وفك المنحوم هي التي
تصح ان يحل بدلها وصفة اسم الاشارة **قوله** وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب
وللهدي الخبر بالواو وبها صرح الشيخ بهاء الدين السبكي مذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزويج
ثلاث بناء على ان معنى ثم هي باق كما صرح به الرافعي في الطلاق قلت الرافعي نقله في جملة
الفروع المنثورة عن ابي العباس الروياني ولفظه اذا قال ان تزوجت النساء او اشتريت

فانت طالق فانه يجب ثلاثة والفروع المنثورة في اخر باب الطلاق في الرجع والتوبة
ليست كلها معتمدة بل فيها ما هو على المرجوح وقد تعقبه الاسنوي في الكوكب بان الماوردي
وصاحب النحو حالفا فقال اذا حلف على متعدد كالناس والمساكين وان كان يمينه على الاثبات
كقوله لاكلمن الناس ولا تصدق على المساكين البر الا بثلاثة اعتبارا بانفي الجمع والاكل
على النفي حنث باواحد اعتبارا باقل العدد ومحله في الاثبات واقل العدد
فاعتبر اقل الجمع في الاثبات واقل العدد في النفي قوله وبعضهم يقول وهذه اللام اي التي تعرف
الماهية انها لتعريف العهد تقدم ذلك في عبارة صاحب البسيط وفي عبارة ابن مالك في شرح
الكافية واشار الى ان قسمتها تعريف الماهية مصطلح المتكلمين وحينئذ فلا يحتاج قوله
والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة الى اخره قال الدماميني التحقيق ما قاله السيد
في حاشية المطول ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لازمة لها ويسمى فردا
منتشرا الفرق عنده بين هذا المعرف وهذا المعرف بال النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل في فرد وبين اسم الجنس كما لقيت اسامة ولقيت اسدا وهو ان اسم الجنس موضوع
لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واستعمال
موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فانما الفرق بينهما في
من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا واما من يجعل اسم الجنس موضوعا
من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في
افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة
عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس
فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالالة قوله الاولى كالتي في الاسماء الموصولة بالقول بانها
تعرف بالصلة قال ابن اياز في شرح الفصول الالف واللام في الذي وفروعه زائدة لازمة
غالبا ويدل على الزيادة امران الاول ان اكثر الموصولات خلت معرفة من الالف واللام وهي
معارف فتعريفها بصلاتها واذا كانت الصلة هي المعرفة كانت اللام زائدة لان الاسم
لا يتعرف من وجهين وفيه نظر وذلك ان بعضهم ذهب الى ان تعريف العلم والاسماء
بالنداء قد اجتمع على امتناعهم تعريفان في الاسم وبعضهم يقول لا يجتمع حرفان معرفان
ولذا امتنع يا الرجل وهذا مختلف في الذي لان احد التعريفين بالحرف والاخر بالصلة

وبعضهم يعبر بان مختلفان واللام توافق الصلة لان تعريفها بتعريف غيبة والتاء ان التعريف
لا تلزم وهذه لازمة وفيه نظر من وجهين احدهما انها ايضا غير لازمة وعن ذلك احتراز بقولنا
غالبا وقولي شاذا صراط الذين انعمت عليهم والاخر ان اللام المعرفة قد تلزم واختار المتاخرون
قولنا للتعريف في الان وهي لازمة حيث قصد بها المعرفة حسب بخلاف الرجل انتهى وقلما
الاندلسي العرى من الابنية بالموصولات وصف المعارف بالجمل ولهذا ادخلوا اللام في
الذي وان كانت تعرف بصلتها النحويين لفظ وظهور تعريفه لفظا لانهم اذا اضافوا الشيء
بالفاء دفعه فلما اريد ان توصف المعرفة بالنكرة عرفوا صدره الصفة بالصلة ثم عرفوا اللفظ
بالة تعريف وهي اللام اصلاحا للفظ البحري على المعرفة ما هو في صورة المعرفة وهذه اللام
قسمان محسنة وقبيحة والبسيط الثاني من اقسام اللام ان تكون محسنة والتعريف بغيرها
كلام الذي والتي قوله وكالوا الاعلام بشرط مقارنتها للنقل لها كالنضر والنعمان
واللات والعزى اولا بد ما سمون او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت
للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد قال في البسيط الاعلام
باعتبار اللام على قسمين احدهما لا يجوز دخولها عليه وهو ما كان غير صفة ولا مصدرا ويس
واعلا وصفة كجعفر وبكر واسد والثاني ما توجد فيه اللام وهو على ثلاثة اقسام
من الصفات فيه اللام المعينة لتعريف العهد كالصعق فان تعريفه في الاصل
العهد اذا كان صالحا لكل معهود ممن اصيب بالصاعقة ثم خصصته العرف
الان في بعض البلاد فلزمت اللام فيه لان تعريفه في الاصل بها وان صار علما بالغلبة وانما
سميت بالصفة فالزمت اللام لانه منقول بتعريف العلمية عنها وانما دخلت نظرا
الى انه صفة في الاصل من صعق الرجل هو صعق كما ان النجم فانه علم على الثريا فاذا اطلق
لا ينصرف الا اليها لغلبة الغلبة العرفية ولزمت اللام فيه لانه اسم غير صفة عصار كالجزء
من جعفر والفرق بين النجم وبين الصعق وان كانت اللام لازمة فيهما ان لزومها في
الصعق نظرا الى تعريف العهد قبل الغلبة وليس كذلك في النجم بشرا بتعريف العهد قبل الغلبة
لان الموضع لتعريف العهد في الثريا قد غلب بعد العهد كما في الصعق بل النجم صالح لكل نجم معهود
من غير تخصيص للثريا بحالة ثم نظرا اليها العرف الاتفاقي وانما لزمت اللام في النجم لتخصيص
العرف باطلاقه على الثريا وليس هو بصفة فلزمت كما لو سمينا باسم فيه اللام وليس بصفة

نحو الرجل فان اللام يلزم لانها جزء من الكلمة المسمى بها كالزاي من زيد واما الثريا
والديران والصعوق والسماك وكذلك الثلثا والاربعا نضنه وجهان احدهما وبه قال ابو
الحاجب انها اسما فوضعها على استمياتها كوضع النجم على الثريا فكونها حصصا العرف الآن بها
بهذه المسماة وفيها اللام فلزمت لانها كالجزء من الكلمة وليست بصفات غالبة كالصعوق
لانها لم يعهد صفات ثم خصصها العرف بالعلمية بعد الصفة كحال الصعوق وبه قال ابن قاسم
بعيش وغيره انها صفات بمعنى فاعل فكون من الصفات التي خصصها العرف الآن بها
بهذه المسميات دون غيرها مما يوافقها في الصفة ويكون الوصف غير منظور اليه فيها حمل
عليها بقية المنازل كالسرطان والبطين الى اخرها وكذلك بنات ايام الاسبوع وهي
المريخ والمشتري والزهرة فان هذه الاسماء يلزمها اللام سواء اشتقاقها ام لا وهي القسم
الثالث المسمات بالصفات والمصادر نحو الحسن والحارث والعباس والمطلب والفضل
والعلا وانما الحقت المصادر بالصفات لانه قد توصف بها فالحقت بالصفات في الحكم وفي
هذه اللام الداخلة عليها ثلاثة اقوال احدها انها زايدة بدليل جواز استغاطها وهو مذهب
على معنى لم يجز استغاطها اذ يذهب ذلك المعنى بذهابها وانما حكمنا بزيادتها لانه لا يجوز
ان يستفاد منه تعريف الصفة او تعريف العلمية لا جايز ان يستفاد منه
مدلول الصفة عام لانها وضعت لمن قام به ذلك المعنى من غير تخصيص
العلمية خاص لانه موضوع للمسمى للمعين فالاول لا يعرض العام ليس على
بل لما نقل من العام الى الخاص امتنع ارادة المعنى العام بعد النقل ولا جايز ان يراد
منها تعريف العلمية لان تعريف الوضع تعريفها فيما يعلم الاعلام الموضوعة بغير لام
والقول الثاني ان دخول يدل على تفخيم الامر وتعظيمه لا على تعريف لامتناع ارادة
تعريف العهدية ولذلك تنزعان بحسب عدم التعظيم والتفخيم والقول الثالث انها دخلت
لتصح الصفة المعهودة ولا منافات بين العلمية والصفة المعهودة المستفادة من لام العهد
لانهم يشترطان في تعيين المسمى كزيد العالم فان الصفة لما كانت معهودة افاد
منها ايضاح العلم من غير منافات بينهما وعلى هذا المعنى لزم اللام بارادة هذا المعنى حال
لم يكن هذا المعنى مرادا استعملت بغير لام انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا تقدر
زوال اختصاص العلم ذو الغلبة فجرد ويضاف لبعير محتقا كقولهم اعشى قيس واعشى

فليس بنابغة بني ذبيان ونابغة بني جعد وقد يقصد بهذا فيعرى عن اللام نحو يا رجلان
وقد يجرد منها بغير ذلك وهو قليل حكى سيبويه هذا يوم اثنين مبارك فيه وحكى ابن الاعرابي
هذا عبيو وطا العاور زعم ان ذلك جايز في سايرالنجوم وشارك ذا الغلبة المصاحب
للام في انسب اليه ما فارقت الالف نقله كالنصر والنعمان وارجاله كالتمول والبيع
فلا يجرد هذان النوعان من اللام الا وقد عرتهما العوارض التي تجرد لها الاعشى ونحوه من الاعلام
الغالبة بل هذان النوعان احق بعد التجرد لان الاداة فيهما مقصودة في التسمية فقد صرح
احدهما وبا شكر ونا نقاب بحلول الاداة والاعشى فانها تزيده للتعريف ثم عرض بعد زيادتها
تسمية وغلبة اسقاطها عنها الان الغلبة سبوقة وجودها وحاصله مصاحبتها فلم تترع
مادام التعريف مقصودا لما تترع للنقل والارتحال الهي قوله فالاول الداخلة على علم
منقول من مجرد صاما المرا المدحرج بالجندبة قال ابن مالك وسواي ذلك المنقول من
صفة او مصدر او اسم عين دال عند التسمية به مجردا من اداة التعريف والكثر دخولها
على منقول من فعل قال احاجة نا بقولنا صالح لها المنقول من فعل نحو يزيد ويشكر فانه
لا يحل على الاداة الا لضرورة او عروض تنكير انتهى وتحقيق معنى المخ ما قاله الخليل يجعل
ما فيه من [illegible] في بعينه قال ابن عبيد اي لم يجعلها كانه سمي بها وانما جعلها اوصافا مقيدة
في المسمى كما تكون الصفة فاقرار اللام للايذان ببقايا احكام الصفة واذا لم تثبت
اللام وقال الحارثي وابن يعيش ومن تبعهما الاسماء عمرا حامن مذهب الوصفية في اللفظ
وان كم تر من رد رايح الصفة على كل حال الا تري انهم سموا الخبز حابزا قالوا لانه يجبز الحاجة
وقالوا الابلق والاسط قال سيبويه سموا بذلك لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد تري
هذه الصفة فيه وان لم تدخله اللام وقال السخاوي اذا دخلت اللام فانما لم تحظ الصفة
ولم تجعل فيه ولكنه كانه وصف به غلب عليه واذا قلت حارس وعباس اجريته مجرى
زيد وعمرو في ادخال اللام وبرك ذلك البقاء الى الصفة والتسمية قوله الا تري انه
الا تمثل ذلك في محمد واحمد قال السخاوي ليس كل ما كان صفة في اصله
يوجد لا لف واللام وانما ذلك على حسب نقله الى العلمية حالما من اراد الصفة او ملتفتا
الى ما كان فيه الالف واللام علمت انهم قصدوا الصفة وكانهم اراد والحارث بعينه
وما لم يرد صافيه فليس فيه هذا المعنى انما هو كثير الاعلام التي ليست في اصلها صفة ولهذا

لم يقولوا المحمد ولا ولا السعيد كما قالوا المهذب والمفضل قال ابن يعيش وكذلك كوزيد
وعمرو اصله المصدر ولا تدخلها اللام وقيل ال في اليزيد والعمر تعريف الخ قال الزمخشري
في المفصل وقد يتناول العلم بواحد من الامة المستماة بها فلذلك يجري مجرى رجل وفرس
فيجري على اضافته وادخال اللام عليه وانشد الابيات الثلاثة قال ابن يعيش يعني ان
العلم ربما شورك في اسمه فيجري مجرى الاسماء السابقة قال الاندلسي ودخول اللام لتوهم
الاشتراك العارض كالاثبات المذكورة على مذهب صاحب المفصل قال السخاوي ويتناول
العلم بانه واحد من مسمى بزيد وعمرو فيضاف وتدخله اللام لزوال التابع فهذا وجه
الاول الذي دخلت لاجله وسنوضح ملاحظة التفة قال ويجوز دخولها في الزيد والعمرو على
ثالث وذلك ان تكون مفردا من التثنية كما قال ومما يظهر فيه ان يكون مفردا من التثنية
قوله فلا زيدنا يوم البقار ابن زيدكم فاما قوله عداما ايا وفوند ان كنت لا ادري
فاني ادري انا سويد وابن ام العمرو فالالف واللام عوض اللازمة مع تقدير التنكير فيه مع
ما هو ضرورة قال وقد اختلف في قوله رايت الوليد بن اليزيد ممدوحا فقيل هكذا واستدرت
اليزيد بن الوليد فعلى الرواية الاولى يجوز ان يحمل على الضرورة لان الالف واللام حذف
منه كان مرجوحا وعلى الرواية الاخرى لا ضرورة لانه قد جاء رايت يزيد
يستهل اصره ويعذب ذوقه لان القبض حسن الكف والاستفهام اذا
الالف واللام في الوليد مثل اليزيد فادخلهما وقال اخر وجدت اليزيدين بريد
وعله لو راه مروان فهذا الوقال وجدوا يزيد لم يجدوا خلا الخ وزنه اما قوله وجد كان
منهم حاجب فابن ام ابو جندل والزبعرى وابن المبارك فلو حذف منه الالف واللام لا
وزنه قال وزعم قوم ان هذا الاشتراك يوجب التنكير وان كل اسم تناول شيئا
فهو نكرة قال ابو علي وهذا لا يستقيم لانه يوجب ان يكون زيد وجعفر وغلام
نكرة وهذا ظاهر الفساد لان هذا الشائع وان اعترض في الاسم فان ذلك غير خارج
له من التعريف يدل على ذلك انك تصفه بما تصف به المعرفة كقولك جعفر الطويل
ولو كان كما قيل لوجب ان يوصف بالنكرة انتهى وقال في البسيط قد جاء ادخال
على الاعلام واضافتها الحاقا للاشتراك الانفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه قبل ان
اشتراكهما يسمى بهذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم

فرد من افراد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه بالعلم واضافته قوله
واختلف في الداخلة على نبات اوبر الى اخره قال السخاوي في شرح المفصل قالوا النصب
من الكلمات صغير اغير ارغب ابن اوبر وهو علم قال هل لكيفنك ضرب الشول ضاحية
والخفض في حاير الكرما والقفه وقالوا في الجمع نبات اوبر ولم يقولوا بنوا وبرلانه لا يعقل
فان قيل قد قالوا نبات اوبر انشد البيت فالجواب ان في ذلك وجهين احدهما ان يكون
نكرة هذا الشاعر كما نقول هذا زيد من الزيدين اي واحد ممن له هذا الاسم اي ضرب منه
يقع هذا الاسم كما دخل الالف واللام كقوله باعدام العمرو من اسيرها والثاني ان اوبر
صفة في الاصل كما غربيون لاوبر كالفضل والعباس وقال الكوفيون انها زايدة ولكنها
زايدة لغير معنى ان اوبر فيه معنى الوصف دل على ما قال البصريون انتهى والجواب الاول
قال المصنف ولم يتبين له وجه انكاره صاحب البسيط ايضا قوله فلا يقال بنو عرس قال في
البسيط وحكي الاخفش عرس وهو ضعيف قوله وهذا سهو منه الى آخره قال
ابن مالك في شرح تسهيل الالف واللام المعرفة والزايدة والموصولة متساويات
في ايجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة قوله لانه قد امن فيه التنوين قال السخاوي وانما جر ما
لا ينصرف بالكسر اذا اضيف او دخله اللام التعريف لان الجر يتبع التنوين الساقط
والتنوين في ما لا ينصرف انما يسقط مع الجر وانما يسقط لاجل الاضافة او الالف واللام فدخل الجر
الذي يزول التنوين من اجله فيتبعه الجر وهو زوال بعدم الصرف فاما
زواله لسبب اخر فلا يتبعه الجر فلسقوط التنوين سببان يتبعه الجر في احدهما
دون الاخر انتهى قوله نكرة كابن كبون وابن اللبون وابن مخاض وابن لبون
قال لهم ابن اللبون وابن المخاض وابن الماء وذكر في البسيط مثله وزاد وابن عرس
نكرة لامتناع ابن العرس قوله والمانية الواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول
مذهب المبرد والسيرافي ان ال فيه معرفة لا زايدة لكن الاسم لما لم يتعرف فيه
على حد تعريف الاسماء لانه انما يعلم كونه اولا بعد ما يكون اولا سهل ذلك فيها قال
ابو حيان وهما خالف فيه العرب القياس قولهم للمونثات ادخلن الاول فالاول
والقياس الاولى فالاولى لكنهم شذوا في ذلك كما شذوا في ادخال ال وسمع

قد الرفع على البدل قوله وجاءوا الجما الغفير قال ابو حيان قالت العرب جاءوا الجما
الغفير والجما الغفيرة وجاءا غفيرا وجاءا غفيرا اذا المعنى واحد عند سيبويه اسم وضع موضع المصدر
اى كما جموا غفيرا وجعله غيره مصدرا وسيبويه لا يرى ذلك لعدم تصرف الفعل والجما
الغفير هي البيضة التي تجمع الرأس وتضمه قال الكسائي وابن الاعرابي وسمعت بهم الجما
الغفير بالنصب والرفع واجتر قال ابن الانباري وورد بالجر والرفع ويجري على القطع
بضعف كون النصب على الحال فالصواب قول ثعلب ادعا المدح انتهى ومن زيادة ال في
الحال قوله دمت لمجد ما تنفك منتصرا على العدي في سبيل الحق والكرم فتحي حق
الاعز منها الاذل قرئ في الشاذ بالباء التحتية مع البناء للفاعل من الخروج وبالحاء
للمفعول من الاخراج وبالنون والبناء للفاعل وبالحاء والاذل والاقران الثلاث
فيها الاذل حال وقد تاول الزمخشري الاولى على معنى فرجع الذل والاصغرين على اخراج
الاذل وقد ايضا مثل الاذل وهو صالح للثلاث فاعلم ينفع زيادة الا التمييز وقول
الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفوس بانة يعني عن مروره
قال ابن مالك في شرح التسهيل ومنه الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء اصل
تهراق دماؤها فاسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة وصار المسند اليه منصوبا على
عليه حرف التعريف زايدا انتهى وفي الحديث تاويل اخر ذكرته في التعليقة
على سنن ابي داود وحكى البغداديون في الحيض عن الاربعة وما اضيف اليه التمييز في قوله
الى درج من الشعر ملاء لباب البر يلبك بالشهد ذكره ابن مالك في شرح المفصل
ذكر ابن عصفور في قوله وبالحامل الخ وهو من حفصه انه عاد زيادة الى المجرور وضعفه
قوله كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يساله عن قول القايل انت طالق
في تاريخ بغداد للخطيب ان الكسائي كتب بذلك الى محمد بن الحسن يساله وكذا حكاه
صاحب السيوطي من الحنفية قال الزجاجي واما اليه ثم ابن يعيش في شرح المفصل قوله
فانت طالق فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كقيل
رجل عول اي عادل والثاني ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كقوله
فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار انت ذات طلاق قال او قوله
والطلاق عزيمة ثلث فاذا نصب الثلث فكانه قال انت طالق ثلاثا فيقع الثلاث ويكون

قوله والطلاق عزيمة حقيقة او خبرا فكان قال والطلاق مني عزيمة لغو واذا رفعتها كانت
الثلاث خبرا ثانيا اى الطلاق الذي يقع بمثله الفراق هو الثلاث ويكون موضحا للعزيمة
على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ويجوز ان يكون المراد انت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك
بقوله والطلاق عزيمتي ثلث كانه قال والطلاق الذي ذكرته وعزمت عليه عزيمة ثلث ثم فسره
بهذا بهذا الذي ذكرت الثلاث واذا ذلك فقد نسخني بها فهذا بدل على ارادة الثلاث والبينونة
واما النصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اضمار فعل كانه قال والطلاق ثلاث اعزم
عليك عزيمة ويجوز ان يكون التقدير والطلاق اذا كان عزيمة ثلث كما نقول عبد الله
ذاهب من يقم ماشيا فالاصل قوله ومن يخرج اعرج واظلم قد حذف الفا الذي جواب
الشرط والمبتدا بعدها اى فهو اعرج واظلم من ضرورات الشعر المستقبحة انتهى ومن هنا اخذ
المصنف ما استدركه به وقال القاضي تاج الدين السبكي في الاشباه والنظاير
فراعترض على الكسائي بجواز النصب على النصب ووقوع الثلاث لجواز ان يكون ثلاث حالا
من الضمير المستتر في عزيمة والمعنى الطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا والرفع الاقتصار
على احدى الكلمتين وقوع ثلاث وجعل ال في قوله والطلاق للعهد اى وهذا الطلاق
الذي سميته عزيمة قال وقال اخي الشيخ بهاء الدين في شرحه على التلخيص بل هذا هو الطلاق
الذي كثرة اعدت معرفة فتكون ال فيه للعهد كما قرره علماء البيان ثم قال الشيخ
بهاء الدين وصحيح ان قوله انت طالق كناية فلا يقع واحدة ولا اكثر سواء رفع
ثلاثا او نصب الا بالنية ومع النية لا يحتاج الى البحث عن النصب والرفع قوله اجاز
الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين بنيابة ال عن الضمير المضاف اليه اذا اخره
قال ابن مالك في شرح التسهيل قد يقوم الالف واللام في غير الصلة مقام الضمير نحو
مررت برجل حسن الوجه بتنوين حسن ورفع الوجه على حسن وجهه فاقيم الالف واللام
مقام الضمير وبهذا المعنى بعض حال الكوفيين وبعض البصريين واما كلام
بعض المتاخرين قد عد هذه المسالة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين
فقد ذكر ابو الحسن بن خروف وقال لا ينبغي ان يجعل بينهما خلاف لان سيبويه قد جعل
الالف واللام عوضا من الضمير في قوله في باب البدل ضرب زيد الظهر والبطن
وهو يريد ظهره وبطنه ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه قال ابن مالك اذا كان حرف التعريف

باجماع مغنيا عن الضمير في نحو مررت برجل فاكرمت الرجل جاز ان يغني عنه وعن ذلك الاسم الذي تعين
الاول ولذلك لم يختلف في جواز نحو مررت برجل حسن وجهه وبحسن في ضميره ولا في جواز تعريف
والمنع اولا وهو خلاف سيبويه ومن ورود الالف واللام عوضا من الضمير قوله تعالى فاما من طغى
واثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى ذكر ذلك استاذ ابو الحسن بن خروف وغيره الى جماعة من ائمة
النحو وعلى ذلك يحمل قولهم حاجاتك عندي فتح وهذا كما يوجب ان يكون لا ابا لك مرتفعا
بفتحة المذكورة على القول بان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وعلى هذا فقد صح ما قلناه
للعمل في الابواب فلا حاجة الى تكلف ابدال واضافا لحاجة الى تقدير بدل البعض كما جاء في المستثنى
المرفوع بما جرى على ما هو من سببه فقد قام الالف واللام مقام ضمير الضمير الذي هو ضمير من
حروف وحمل ابو علي وغيره من المتاخرين هذا المراد على البدل من غير ان يكون ولا يطرد ان يكون
في مثل مررت برجل كريم الاب وحسن وجه الاخ لا سبيل الى البدل في هذا ونحوه فاذا امتنع البدل فالباب
كله على ما ذهب اليه الائمة وكفى مثلا شاهدا وقد منع التعويض بعض المتاخرين وقال لو كان حرف
التعويض عوضا من الضمير لم يجتمعا اذ اجتماع المعوض والمعوض منه ممتنع قال ولاضافة قوله ثم
وحسب فطاب الحي منها رقيقة يحسن الندا في بصر المبرد واجوبة ابن ولهما
يقول لا نسلم ان حرف التعويض الذي في البيت عوض من الضمير المجرد التعريف بل هو عوض
اذ لا محذوف في ذلك ونظير هذا ان الالف في جواري عوض من الواو والتي هي فاء قد الواو
ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه بل جماع ذلك على ان التاء في وجهة لمجرد التانيث كما
الشك ان نقول سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضا الا انه يجمع بينه وبين ما هو عوض
منه اضطرارا كما جمع الراجز بين يا واللهم في قوله اقول يا اللهم يا الله وما تقدم كون حرف
التعريف عوضا قوله في صفة صعوة يا وي اليه راسه حسن المخاطب لا يقال احسن
حسن مخاطب ولو لا ذلك لقال احسن المخاطب كما يقال احمر النياب واشد الكوبين بالبدر
الدجاج سهر تها اراد حر سادجاجها ولو لا ذلك لقال سهر كما يقال امرار النياب
واذا صح التعويض المذكور فلا بأس عليه الا ما سمع له نظير ولا يقدح في صحته عدم
مثله وغيره على سبيل الاطراد كما لا يقدح في كون تنوين حينئذ عوضا من الاضافة
ذلك في اذ وغيرها من الملازمات للاضافة لكن شرط التعويض المشار اليه ان يكون فيما يستقبح
خلوه من الضمير والالف واللام معا فلا يحمل من ذلك ابيات الكتاب لانك لو قلت مررت بكريمي

فاخلينه من الضمير والالف واللام لم يستقبح بخلاف ما تقدم انتهى وفي شرح المفصل للاندلسي
زاد الكوفيون في معاني اللام ان تكون عوضا من الضمير ومثل الحسن الوجه برفع الوجه وسدا ضعيف
اذ لو كان كذلك لجاز ان يقول مررت بزيد فكلمني الغلام اي غلامه وليس بجايز وان الهاء
اسم مضمر يعرف ما قبله بالاضافة واللام حرف تعريف بوجه اخر فيهما مختلفان وقال في باب
الاضافة انما كانت اللام عوضا من الاضافة الى الضمير لسببين احدهما ان اللام للاشارة كالضمير
الثاني ان اللام لما كانت للعهد والعهد دغايب جرى مجرى الضمير كذا ذكره النحويون ولان
كلامهما لا يحتمل النكرة انتهى وفي البسيط السابع من اقسام اللام ان تكون عوضا من تعريف
الاضافة تقول كلمت مررت بالرجل حسن الوجه فالقياس ان لا يجتمع الالف واللام والاضافة
ان تاتي الاضافة لما التعرف اجتزي بالالف واللام لتجري صفة للمعرفة السابقة قال
وخرجوا على ذلك ان الجنة هي المأوى في الكشاف المعنى فان الجنة ماواه كما تقول للرجل
من الظرف تريد ظرفك وليس الالف واللام بدلا من الاضافة ولكن لما علم ان الجناب
هو صاحب الدار وانه لا بيت الرجل ظرف غيره تركت الاضافة ودخول حرف التعريف في
الاسماء والظرف للتعريف لانها معروفان قال ابو حيان هذا كلام لا يحصل منه الرائحة العالم
على ان الزمخشري قد نوى مذهب الكوفيين ولم يقدر ضمير محذوفا كما قدر البصريون في ام حصول
بلا راحة قال السهيلي والتحقيق في بل ما قلناه من الاضمار بين في تقدير الضمير ووجه الاستغناء
علم بوقوعه قال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات بعد كلامه
فحذف المضاف اليه لكونه معلوما ولو لا علم بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض من
اللام المضاف اليه واستعمل الراس شيبا قال الشيخ بهاء الدين انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف
ليصح عود الضمير من عوضه وينتظم معه اسعفني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا
مستقلات الاسماء لينتظم تعلق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعظيم ثم قال وقد يمكن ان يكون ال
نائبة عن الضاف اليه وقد قالت الجحيم هي المأوى فوجب حمل كلامه مضافا على ان الاصل
اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسما معهودة معروفة فاتى بالتعريف اللاتي قائما مقام
التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه انتهى فايدة
قال الاندلسي زاد الكوفيون في معاني اللام معنى اخر وهو التعظيم والتفخيم كهي في اسم الله تعالى

والاعلام وانكر ذلك البصريون وقول الكوفيون لانظير له وقال السخاوي قد دخل الالف واللام
فتكون عوضا وذلك في موضعين في اسم الله عز وجل واصله اله احدفوا ثم حذفت
الهمزة على غير قياس وعوض منها الالف واللام والموضع الثاني ان يكون عوضا من ياي النسب
وذلك قولهم اليهود والمجوس الاصل يهوديون ومجوسيون لان يهود ومجوس علمان فدخول الالف
واللام فيهما في قولهم اليهود والمجوس كان آخذت بالسنة عوض منهما ومثل ذلك قولهم
قرت يهود واسلمت جيرانها وقوله لدار مجوس تعفت بالسوس ومثل ذلك قولهم
واللئيم الام من يمشي على قدم • وهما وابن تيم نبو السود والمراديس
احدهما ان يكون حرف استفتاح اول بيت المصنف كقولك ابتدا بكر ولها حرف يسمى حرف
الا واعترضه هنا على المعربين في تركهم ذكرها في ذلك على حروف المعاني قال الزمخشري في
حروف التنبيه ها والا واما وكذا في كافية ابن الحاجب وقال ابن القواس في شرحها الغرض من دخول الا
واما في الكلام الدلالة على تنبيه المخاطب لئلا يفوته بعض ما يلقى اليه وقد يعرى منها ويستفتح
لا يفتتح الكلام بها للدلالة على صحة ما بعدها لذلك لا يقعان الا في اول الكلام مختصا فافاد بكونه
اوله ووسطه وقال ابن يعيش في شرح المفصل اما حرف تنبيه وتحقيق للكلام الذي يليها
والفرق بينها وبين الا ان اما للحال والا للاستقبال يقول اما ان زيدا عاقل ثم قد يعرى منها
والمجاز اما قوله اما والذي ابكى الخ فانها حرف القسم فكانه نبه المخاطب على ما يلقى اليه
وتحقيق المقسم عليه وقال ابن الحاجب اما والا تنبيها على الجمل التنبيه المخاطب على ما يذكر بعده
ان يفوته لغفلة شيئا منها فلا يدخلان الا اول الكلام او الجملة واما ها فقد تدخل عليهما ويدخلان
على الضمير واسماء الاشارة ايضا وقد يكون اول الكلام وقال الاندلسي لا تدخل الا على ما يقبل
فيها استفتاح ليكون يستفتح بها الكلام وهو راجع الى هذا المعنى وتكون لتخصيص ما تدخل
اما تشاركها ايضا في الوجهين قال الجواربردي الا اما على ضربين احدهما تقرير التخصيص والتبيه
التبيه المحض والتحقيق وهما مركبتان في هذا الوجه من ما التي على قبل من الا التي للعرض ويعرف بها
ان حرف الاستفهام لم يركب في الوجه الاول حرف الحد والدليل على ذلك انك تواخر جتها عن الكلام الذي
دخلتا عليه لتغيير معناه وليستا كذلك في الوجه الثاني لانها فيه كالزمان وبين والفرق بين ها واما
ان اما للحال والا للاستقبال وقال السخاوي اما استفتاح وتنبيه وتحقيق نائبة عن مقدمة القسم

ومفتاحه وهي كلمة مركبة من همزة الاستفهام وما التي للنفي اما قوله ماضيا اما انتهى اما ان يكون
اما راي الخ بعود ضمير بدا فليست المركبة لان ما بقية على ما كانت عليه قبل الهمزة ويدخل
حرف العطف فيها كما قال الله تعالى افائن مستفيمين وهي في هذا الوجه بمنزلة له في قولك
الم تسمع وقال الرضي اما والاخرفا استفتاح يبتداء بهما الكلام فايدتهما المعنوية توكيد مضمون
الجملة وكانهما كان من حق الانكار حرف النفي والانكار وهي التي لاثبات ركب الحرفان
للافادة ان ثبات التحقيق فصار يكفيان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية او طلبية
اما ان تكون اسمها او اسمها اما او ضميا او غير ذلك وتختصان بالجملة يخلافها فايدتها
التنبيه بعدها على تنبيه المخاطب
الكلام على العموم وقد جاء اما بمعنى حقا ان بعدها واما الا واما للعرض فهما حرفان يختصان
بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار وحرف النفي وليسا كحرفي الاستفتاح
لانهما بعد التركيب يدخلان على الجمل الاسمية والفعلية بلا خلاف وللسان للعرض مختصان
بالدخول على الصحيح وقال النبلي اما والا وها حرف تنبيه والقصد بوضعها تنبيه المخاطب على
ما يأتي بعدها من القول الخ بتقدير دخوله عن بعض ما يقال له في اول الامر لا يفهم المعنى
الا ان يتنبه الاحرف ما اول ما يخاطب به بتقدير ذهوله عن ذلك الحرف للجمل يفهم المعنى
وحرف الا واما في جملة الاسمية والفعلية يستعملان في غير التنبيه فيكون ان للتوبيخ والتحضيض
ان ها هنا الا ما انه تاب فجعلها اما بمعنى حقا كانك قلت افي حين انك قائم فان وما بعدها
في موضع المبتدا وما قبلها مقدر ظرف وهو خبرها وقال الماقني في رصف المباني لا ما موضعان
الا ما الاولى بمعناها العرض كما حد معناه الا نحو ما تقوم اما تقعد والمعنى انك تعرض على
من قعد او قعود ولبيري عمل بفعلها او لما يكون بعدها الا الفعل كالاول اي بعد ها
تعبر الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام نحو ما زيدا اي اما تضرب زيدا اكثر ان يكون معناها
التحضيض الا انها الجمل الاسمية والفعلية وان المكسورة وقد تكون
دخلت على ما النافية فيكون تركيبها التقرير والتوبيخ كما يكون ذلك في الهمزة ولم الهمزة
وهي في هذا الجمع مركبة وفي الموضعين الاولين بسيطة انتهى فهذا مجموع كلام الناس
في اما وقد علمت ما فيه من اتفاق واختلاف وقد تبدل همزتها هاء او عينا الى اخره قال في
الفصل فيقال هما وتروهم وهما بعد وعما والله وعم والله قال الاندلسي وكانهم ابدلوا من الهمزة

تارة ايا الهاء وتارة ايه العبس قوله او تحذف الالف مع ترك الابدال قال ابن يعيش
في شرح المفصل هذا شاذ قياسا واستعمالا انما شذ وذه في الاستعمال قالوا فاما القياس
فمن وجهين احدهما ان الالف خفيفة عن مرتفعة الا ترى ان من قال ذلك ما كنا نبغ
والليل اذا يسر فحذف الياء مخففا والوقف لم يحذف الالف في قوله والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لخفتها وانك ان وقفت على الحروف بسيطة الا فرع من التصرف ما لم تصرف فيها عدم
اشتقاقها واما الآخر فان هذه الحروف وضعت خصوصا عن الاعمال وانما وضعت لما فيها من
الاستفهام اغنت عن استفهم وما النافية اغنت عن انفي فلو انصرفت هذه الحروف لخرجت شيئا
لكان اختصارا للمختصر وذلك اجحاف فلذلك بعد الحذف فيها ووجب التزامه
لعدم الدلالة على المحذوف والذي جسره قليلا ما الفتحة قبلها دلالة الالف
لم يكن ثم محذوف لكان اليم ساكنة توالي في القسم وهل وبل فيما تحركت من غير علة علم ان
ثم محذوفا مرادا هذا مع ما في حذفها من التخفيف فان الفتحة وان كانت خفيفة فلا اخفى
وكون حذفها اخف من وجودها هذا مع ما في القسم بعدها من الدلالة على انها كانا
يتعاقبان كثيرا وقد حمل ابن جني قراءة علي وزيد واتصوا بالهاء للتصيبن الذين ظلموا على ان
المراد لانصيبن على حد قراءة الجماعة ومن شواهد الحذف من قول ابجر بن جعل
ام وسبغى وزرية ورمحي ونصله وفرسي وبذته لا يدع الرجل الا من قاتل ابنه وقول
اليه وقال التنوخي وحذف الالف من اما تخفيفا كما تشهد وابصر يقول
على ان ذلك يقال في غير الضرورة ويجوز ان يقال حذف الالف بانها خصت للفرق
بين المركبة والتي ليست بمركبة كقولك اما سعد قول الله وقال الاخفش انما حذفوا الالف
هنا لكثرة الاستعمال مع انها معاوضة اذ هي من مقدمات القسم وهذا يدل على
ما عرف من موضعها بوقوع القسم بعدها قوله واذا وقفت ان بعد هذه كسرت
حسن بن ملكون في شرح التسهيل روي سيبويه بخوا انك ذاهب بالكسر اجعل اما بمنزلة
بمنزلة الا وبالفتح على اجعل الا بمعنى حقا واذا وليت حقا فتحت لانها حينئذ موضع
بمصدر مبتدا وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به ومنه قول الشاعر احقا ان جيرتنا
تقديره عند سيبويه افي حق ان جيرتنا استقلوا اما المفتوح بعدها كقولك قال ابن ملكون يجتمل
عندي ان يكونوا نصبوا احقا نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله وان في موضع رفع

بالفاعلية

بالفاعلية كانه قال ايحق حقا ان جيرتنا استقلوا ويكون اما بالفتح للاستفتاح ايضا وبعدها
مبتدا وخبره محذوف كانه قال اما معلوم انك ذاهب وقد يقع بين اما وان تمييز فيجوز
ايضا الفتح على مرادفة اما حقا والكسر على مرادفة الا ذكر ذلك سيبويه انتهى وقال ابو حيان
ما ذهب اليه ابن ملكون من جواز انتصاب حقا نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله
وان في موضع رفع على الخبرية بعد ان ليس من المصادر التي يجوز نصبها على اضمار
فعل لان ذلك انما يكون اذا ارتفع به الامر وما اشبهه او الاستفهام ويكون نكرة ولا يكون
معرفة وقد قالوا في المثل انك ذاهب فدل على انه منصوب على الظرف وما بعده مبتدا
فكانه قال في ما يحق هذا ويكون المراد ما يحق حقا مجازا او على ان حقا
ان سبب نصب الظرف قول الشاعر ما بال عينك منها الماء ينسكب بالي غم يظلني السربس
فان قلت هل يجوز ان ينتصب على انه اسقط من حرف الجر والعامل فيه كان فيكون اولى
ان جعل الباس بظرف فلا يكون المعنى الا كان او استقر فيما يحق هذا ثم اسقط الحرف فصار
احقا انك ذاهب فنصب المعنى لا يعمل مضمرا الا ترى انا ابطلنا ان يكون شاذا من قولهم واذا
خير حالا والعامل فيه الخبر المحذوف كانه قال في الوجود وانما يعمل مضمرا وتظهر الفعل
ويجوز ان يكون احقا انك ذاهب بالرفع وهو جيد قوي وهو الوجه لانه ليس فيه جعل الباس
ظرفا وانما هو على الخبر لان ان تنزل في موضع الظرف واما تجويز ابن ملكون في اما انك
ذاهب بفتح انك ان تكون اما للاستفتاح وما بعدها بتقدير مبتدا ومحذوف الخبر كانه قال اما معلوم
انك ذاهب فشاذ مخالف لجميع النحويين ويبطله انه لو كان على ما ذهب اليه لصرحت العرب
بالمصدر في موضع ما مع ان قول اما والله انك ذاهب بفتح ان وكسرها
لحصر اذا كسرت جعلتها جواب الشرط واذا فتحت فتقديره سيبويه اعلم والله
انك ذاهب وقدره الفراء وابو العباس وجماعة احلف بالله على انك ذاهب انتهى
قوله وكقولك احقا ان جيرتنا استقلوا اورده محمد بن سلام الجمحي في طبقات الشعراء
وفي الحماسية البصرية بلفظ الم تر ان جيرتنا استقلوا فلا شاهد فيه على هذا وورد
الا ترى بدل احقا ان احظلكم بجاز قوله اذ الحق اني مغرم بك هايم
قال الرضي ودليل كونه منصوب الظرف انه حق موافاة احاكم بالي غم يظلني الروس
قوله واراد الباقي لاما معنى ثالثا وهو ان يكون حرف عوض تقدمت عبارته ولم ينفرد

المالقي بذلك بل سبقه اليه الخوارزمي والاندلسي والرضي والنيلي وتقدمت عبارتهم قوله
وقد يدعي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها الم ولم ابن قاسم مثلهما وسبقهما اليه
السخاوي وتقدمت عبارته اما بالفتح والتشديد فحرف قد تنتقل ميمها الالف
ياء قال الاندلسي ومن العرب من يقول ايما في معنى اما وانشد الفراء مبتدئا بحيفا يما وناهيك
فجري واما الجل منها فلا يجري قوله وصحبه [illegible] اداة التفصيل كما في عروس الافراح
اما من الادوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل
عن بعض اصحابه انها حرف اخبار متضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت جملة
لكنها اغنت عن الجملة الشرطية عن اداة شرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة
الشرط وجملة شرطية لكونها تدل على الشرط وكم ان معنى اما زيد فذاهب الى ان زيدا
سيذهب في المستقبل لان زيدا ذاهب جواب الشرط واكون جوابه الا مستقبلا
انتهى وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل قال بعض اصحابنا هي حرف اخبار متضمن
معنى الشرط فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان زيدا وقعت مقرونة بان زيد فزيد منطلق
ثم حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت منابه ذلك اما وقال بعض اصحابنا انها
شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما علما فهو عالم فلو كانت شرطا
بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد واجب بوجوده
ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا بث فهذا بيتي وقوله من نكرامي بني
فاني وفيار بها لغريب وقوله فان يك حقا ما اتاني فانني [illegible] اذا ما بيات يثوب
الا تري ان اتيه موجود لكان لغيره بيت اخر يكون هو وقيار غريبا [illegible] كان
بالمدينة رحلا او لم يكن بها وكذلك هم كرام كان ما اتاه حقا لم يكن لكن [illegible]
السبب مقام المسبب الا تري ان المعنى من يك ذا بث فانا لا احسده وسبب ذلك
بثا وكذلك وكذلك ان يكن احد من اهل المدينة فانا [illegible] عطية فاني غريب وكذلك
يكن حقا ما اتاني فانهم خبر كرام وقولهم اما علما فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما فوذكرك
لا يكون ذكره خفيا حتى تذكره فقد تضمنت معنى الشرط وفعله فجاءت [illegible] اداة
يصلح اللفظ فاولو نفاشا حتى لا يجيء الخبر بالفاء اداة الشرط انتهى وفي البسيط قال ابن
السيد اما حرف اخبار يتضمن الشرط وتنقص بنحو ما زيدا ضربته وقال العبدي تفصيل ما اجمله

اما عبارة المرعي الفظة اما تقدير اواصلها اما هذا ان تكرر ونقص برخولها على الطلب
ولانها تحتاج ما فصله المدعي وقيل لتبيين المتصل وتحقيق المنفصل اي يتعرض لاثبات
ما اتصلت به وتبين ما لم يتصل به سواء كانت في كلام خبر وقيل هي لتحقيق الخبر وتاكيد
الطلب متضمنة لمعنى الشرط ويقع بعدها الاخبار والشرط والطلب ووضعت للكتابة في
ولا يخلو امن التفصيل [illegible] يكون [illegible] قالوا اصل الكلام الشرط اي مهما يكن من شيء
فيكون [illegible] الحروف على الشرط وضعت لها بدلا منها ومن اداة الشرط معا وقيل هي بدل من الفعل
فقط كما في قولك اما انت منطلقا انطلقت معك والظاهر انها تنوب عن الفعل وفاعله واذا
جاءت بعدها فصلة واجيز ان تكون معوضا عما بعد الفا كان اولي لانهم لما قصدوا حذف الفعل
كان عدم اعماله اولي الا اذا لم يمكن اعماله فيعمل وقيل لا بدل من اداة الشرط وجوبا
وحذف الفعل وقدم بكونها بدلا عنه وعليه السيرافي وقال ثعلب القياس ان تكون اما جزاء ينفيها
ان فعل الشرط حذف وقال الاندلسي اما شبيه حرف اخبار وتسمى حرف تفصيل واذا قلت
بعد كانت بمعنى مهما وليست مركبة من ان وما كما يقال لان الاصل الافراد وحروف الجر
بها ويقال انها للتفصيل اما جملة المخاطب مثل ان المتكلم يقول فلانا عالم فجميع العلوم
فقد اتى بالجملة ففاضل واما والنحو فلا فتفضل بها وتثبت بعضا وتنفي بعضا الخوارزمي
بعضا حاتفة الجمل من الخبر كقولك [illegible] واما من اجب فالمومن واما من البعض
الى هذا الاسم ويرتفع الاسم [illegible] ولا بد لها من جواب بالفاء ويرتفع الاسم
[illegible] ان لم يقع عليه فعل ولم تدخل الفا على خبر ابتداء الا وقفا وفي كل موضع تضمن
[illegible] شرط والاصل اما زيد فمهما يكن من شيء فهو منطلق ثم حذف الشرط وترك اما وحيدا
[illegible] وقوفها هذا قول الخوارزمي قال الاعلم الاندلسي وفيه بحث فانه قد يعد اما
[illegible] من شيء وليس كذلك فانه اذا لفظ بعالم يذكر اما فالجمع بينها خطاء [illegible]
[illegible] بعد وكان الاصل اما قرينة منطلق معوضا من قولك مهما يكن من شيء
فزيد [illegible] فلما حذف الشرط وعوض منه اما كره ان يلي الحرف الذي هو عوض من حرف الشرط
الفا المؤخرة عنه الجواب فقسمت الجملة بينهما فاولي المبتدا اما وزخلفت الفا الي الخبر اصلا
للفظ هذا هو المشهور من ابن الصنعة فاما ما ذكره فلا نعرفه لاحد غيره قال السيرافي وقول
سيبويه واما فيها معنى الجزا لانها في الاصل نائبة عن شرط والفا وما بعدها جواب لها والشرط

الذي نابت عنه اما يجوز فيه وجهان بحذف جميعه وان يحذف بعضه اما ان يحذف منه جميعه
فلا بد من تقديم اسم ما بعد الفا او شرط او ظرف فيكون تقديم ذلك عوضا من حذف فاراد
ان يكون ذلك المقدم بعد الفا وذلك قولك اما زيدا فضربت واما يوم الجمعة فلا تخرج فيه واما
ان جاءك زيد فاكرمه والتقدير مهما يكن من شيء فضربت زيدا واما ما يحذف بعضه فحما
قبل الفا فكقولك اما علما فعالم عندنا فالتقدير مهما يكن من شيء فعلما زيدا ما وتقدير مهما يكن من
زيد علما ما بعد الفا لانه لا يفصل فيما قبلها وقال ابن عيش اما للتفصيل فادعى بذلك ان
شخص يخوان يقال زيد عالم شجاع كريم واردت تفصيل ما ادعاه فانك تقول حوا اما
عالما فشجاع فسلم واما كريما فضه نظر وفي هذا الشرح ما يدل على ذلك دعوى الفاء في جواب
وذلك انك اذا قلت اما زيد منطلق وليس هذه الفاء على المبتدا ما تكون في الجواب ليست
في نحو قولك ان تحسن الي فالله يجازيك وان اخرت في الخبر وما للضرب من اصلاح اللفظ
وذلك ان ما فيها معنى الشرط واداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء ثم معانقة
فعل الشرط هنا واداته وتضمنت ما معناها كما هو الذي يليها الجزاء بواسطتها فتقدير
احد جزئي الجواب ليجعلوه كالعوض من فعل الشرط وقولنا نان وهو ان الفاء هنا
هنا متعينة غير عاطفة قال اصلها العطف الا ترى ان العاطفة لا تنسلخ عن معنى العطف
نحو جاءني زيد فمحمد ومررت زيدا فعمرا من ملازمة هذه الفاء متبعة كانت او عاطفة
ان لا تقع مبتدأ في اول الكلام ولا بد ان يتقدمها اسم او فعل على قال ابن
كما يقولون مهما تقم من شيء فزيد منطلق لو وقعت الفاء هنا لم تغير
انما قبلها حرف وهو ما فقد حوا احد الاسمين بعد الفاء ما لا يغير
ليقع قبلها اسم في اللفظ ويكون الاسم الثاني الذي بعده وهو خبر المبتدأ بحالة لا
لم يكن معطوفا عليه وعلى هذا اجازوا اما زيدا فانا ضارب فنصبوا زيدا بضارب وان كان
ليس من شانه ان يعمل فيما قبله لكنه جاز هنا من حيث كانت الفاء فيه على حد
وخالف المبرد حتى اجاز اما زيد فانا ضارب على ان يكون زيدا منصوبا بضارب وبعد لان
لا يعمل ما بعد ها فيما قبلها وربما حذفوا الفاء من جواب اما كما يحذفون من جواب
من قبيل الضرورة قال الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب
اراد وافلا قتال فحذف الفاء ضرورة ومثله قول الاخر فاما القصور للاصدور لجعفر

ولكن اعجازا ناضيا نبوحها اراد فلا صدور لجعفر وقال التنوخي اما تكون لتفصيل ما احمل وجمع
تضمن الشرط والفعل والفاعل لان معنى قولنا اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق
والدليل على ان هذا هو معنى اما وجود الفاء في الجواب فلا يخلو الفاء من ان يكون زائدة او عاطفة
او شرطية وليست عاطفة ولا زائدة لانا حذفناها من نظم الكلام ومعناه ولو كانت زائدة
لم يكن لك والمبتدأ والخبر لان منطلق زيد فيه مبتدأ ومنطلق خبره والخبر لا يعطف
على المبتدأ والخبر فلم يبق من هذه الثلاثة من حكما بعدهم في التقدير وهو مهما تكن من شيء فزيد منطلق لان
اقتضت الشرط والفعل والفاعل والقياس يقتضي اما فزيد منطلق ولكن لو قيل
ذلك لكان اخلالا بترتيب اللفظ وتغيير حروف الشرط من شانها ان يليها الافعال ثم
يجيء بعدها الجواب فلو قيل اما فزيد لقلت فالجواب بلي حرف الشرط والعرب تعتني بتصحيح الالفاظ
كعنايتها بتصحيح المعاني فاذا اخرت الفاء على الخبر وجعل المبتدأ كالعوض من الفعل الذي
حروف الشرط ومن الدليل على ان اما تتضمن معنى الفعل والفاعل ان حروف الشرط لا بد لها من فعل
لانه لان باب شرط يختص بالافعال وقد خلوا اما مع الفعل لفظا
تقديره اما زيدا فانا
تضرب زيدا بضارب. وقد اجمعوا على ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها لان الفا هنا في نية
التقديم والتقدير اما انا فانا ضارب زيدا واما انا ضارب زيدا واما قولهم اما اليوم فزيدا ضارب فيجوز
تعليق الظرف الذي هو اليوم بضارب الذي هو اسم الفاعل لان الفاء في نية التقديم ويجوز ان يكون
اما من معنى الشرط وكذلك ما ورده سيبويه اما علما فعالم ويجوز ان ينتصب العلم
بنتصب بالفا اما من معنى الفعل ويكون علما مصدرا في موضع الحال ولم يجز
اما زيدا فانا ضارب لان ان يقطع ما بعدها عما قبلها وانما يسوغ في الفاء
نية التقديم فاما ان فلا يحتمل ذلك واجاز ذلك المبرد وقال ان الفاء مع ان جميعا
نية التقديم فكانك قلت اما فانا ضارب زيدا وقال ابن ملكون في شرح الكافية اما فيها
معنى الشرط والتفصيل وتقديره مهما يكن من شيء ولا يليها فعل لانها قائمة مقام حروف شرط
وفعل الشرط ولو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه فاذا وليها اسم
بعده الفعل علم بذلك نيابتها عما قصد من كون ما وليها مع ما بعدها جوابا والمقرون بالفاء
بعد ما يليها اما مبتدأ نحو ما قائم فزيد واما خبر نحو اما زيد فقائم واما عامل فيما يليها اما مفسر عامل
فيه اما زيدا فاكرم واما عمرو فانا عرض عنه ويجوز حذف الفاء بعدها اذا كان المعرض به قولا

باقيا هو محكي به كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم
اكفرتم ولا يحذف غالبا دون مقارنة قول الا في ضرورة قال ابن الشجري في امالية
اما لها ثلاث مواضع احدها ان تكون لتفصيل اجمال المتكلم واستيناف كلام نحو اما بعد
اخوتك فاما زيد فانه ... واما خالد فجاهد واما بكر فاعرضت عنه ومن الحاقها
انها لا يليها الا الاسم مرفوعا بالابتداء ... فعل مرفوع مستغنيا عنه نحو اما
فلا تقهر واما الفاء تقع بعدها جوابا لها لتضمنها معنى الفعل الذي
بلا صفتها فعل ولا يجوز حذفها في حال السعة الا انها قد تحذف في القرآن وغيره في القول
فكان حذفها احسن من اثباتها لكثرة ... في الكلام وذلك في قوله تعالى اما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم والثاني من مواضع اما ان تكون احدى كلمتي
من غير ان يتقدمها كلام وعلى هذا ير د ما يأتي في اوائل الكتب كقولك اما بعد كذا فاني فعلت
واما على اثر ذلك فانا صنعت فالعامل في الظرف محذوف ... وجميع النحويين الا ما
لنيابة لعوض العامل ... في الظرف خاصة فعلى هذا تقول اما اليوم فانا خارج فتعمل اما
ولا تعمل فيه خارجا ... ان تقتطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فان قلت اما اليوم
جاز ان تعمل في اليوم اما وجاز ان تعمل خارجا فقلت اما زيدا فانا ضارب
لان اما لا تعمل في المفعول به الصريح وان قلت اما زيدا فانا ضارب فهذه غير جائزة عند جميع البصريين
المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب والثالث من مواضع اما استعمالها مركبة
قولهم اما انت منطلقا انطلقت معك وحكي من سائل سيبويه اما
فحذفوا كان وعوضوا منها اما وادغموا النون من انّ في ميم ما وصنعوا انت
كان محذوفة ومنع ان مع صلتها نصب الانه مفعوله والتقدير لان كنت منطلقا
معك قال سيبويه ان اظهرت الفعل كسرت فقلت ان كنت منطلقا انطلقت معك
قوله اما انها شرط فحد ليل لزوم الفاء بعدها وقال الخفاجي ... اما حرف اخبار
معناه الشرط يستعمل للتفصيل كما ابهم كقوله فاما الذين سبقت لهم او للاقتصار
كما زيد فشجاع جواب زيد شجاع وعمرو فاضل والدليل على ان فيها معنى الشرط الفاء انها
عاطفة او زائدة او رابطة ليست عاطفة لان الخبر لا يعطف على المبتدأ ولا زائدة لان الزوائد
فتعين ان تكون رابطة وهي انما تربط بجملة ... او تقدير او شرطا يجاز او لم يتقدم

ولا مفسرة فتعين قال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها
لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله وقال الرضي انما وجب الفاء في جواب اما ولم
يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه
قبح ان يعمل في الجزاء الذي هو بعد منه ... اما انت منطلقا انطلقت فالجزاء في قولك انت
بان انت منطلقا ... جملة الاسمية ... شرط فالجزاء بعد الانجزام بعد حذف الشرط
اولها ... قولهم افعل الا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم كزوم حرف الشرط هاهنا وقال السيرافي
انما توسطت الفاء وتقدمت ... مراعاة لجانب الفا فانها في الاصل عاطفة فوضعها ان تقع
بين المعطوف والمعطوف ... فلما سلبوها العطف لم يسلبوها التبعية والتوسط
قوله فان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم قال ابن الشجري في امالية
ورد علي سؤال من بعض الفراجع الى القتال من خبر في هذا البيت والجواب ان الجملة
المركبة من لا واسمها خبرها وقعت خبرا عن القتال وهي عارية من ضمير عائد منها الى المبتدأ
انما جاز ذلك لان اسم لا نكرة شايعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام فتقابل النكرة
المعرفة في القتالة الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله عمت لفظة الا له جميع ما يعبد من
حجر وشجر وغير ذلك ... صحيح ان يقال ان هذه اللفظة عليه ليس بجزي قولك لا رجل في الدار اذا وقعت
في جواب من قال هل رجل في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار جاز ان تعقبه
بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ويجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت فانما نفيت
واحدا واذا ركبت ... بل رجل واذا وقعت هذا فدخول القتال الاولى تحت الثانية تقوم مقام
... قوله فقلت هو ضرورة لقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات
... شكرها قال ابن الحاجب في امالية الفاء محذوفة في الشذوذ للضرورة الشعر وهو
مذهب سيبويه ومذهبه ... ان الكلام فيه تقديم وتأخير تقديره الله يشكرها من يفعل
... قال سيبويه في قولهم ... ان تصرع اخوك يصرع ان الكلام فيه تقديم وتأخير
... يصرع ان يصرع اخوك والفرق بينهما استقامة التقديم والتأخير تم وامتناعه
هنا لانك لو قدرت التقديم لم اجل اما ان تقدره مع الضمير اللازم تقديره يشكرها
قولك الله يشكرها اي منه او تقدره مجردا عن ذلك وكلا الامرين فاسد فكان
فاسدا بيان الاول انه لو كان التقدير الله يشكرها الحسنات من فاعل الحسنات كان

ذكر من لا معنى له اذ تقدم ذكر الفاعل ولذلك لو قلت ان اكرم المكرم فمن يكرمني لم يجز وان قدرته مجردا عنه لانك ذكرت من لا يدل على الجواب في المعنى لتجردها عن الضمير الصحيح بخلاف مجرد الشرط فانه لا يحتاج الى ذلك ولا يمنع من ذكره ذكر الفاعل متقدما الا ترى انك لو قلت ان قد يشكر احسنا اليه فعلت او ان فعل الناس كان صحيحا انتهى وقال الزمخشري في شرح شواهد سيبويه [illegible] ابن ملك الانصاري ويروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره انتهى وعنه اخذ الشجري امالية لابي عبد الرحمن بن حسان بن ثابت كما ذكره المصنف وقال الاعلم في شرح شواهد سيبويه زعم الاصمعي ان النحويين غيروه وانما الرواة من بعد الحسن فالرحمن يشكره وقال ابو جعفر النحاس في شرح شواهد سيبويه اخبرنا وانشده ابن عطية بلفظ من يفعل الصالحات بعند ربه يحفظه قال ابو حيان وانما هو وهذا تحريف قوله وقد تبرك تكرارها استغناء باحد القسمين عن الاخر قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فيها معنى الشرط فالتفصيل غير لازم ان يذكر به اقسامه متعددة بل قد يذكر بها اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولا بناء في ذلك ان يكون للتفصيل لها في نفس المتكلم ذكر ويترك الباقي كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يكن زيغ بعضهم وقال ابن عصفور انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد بعد ذكر ولا يذكر بعدها الا آخر ولكن يفهم ذكر الاقسام النيلي اكثر ما تستعمل اما مكررة وقد تستعمل من غير تكرير وقال في رصف المباني اما هو على ان الشرطية ولا تعمل عملها ويكون فيها معنى التفصيل وانما يلزم التكرير هنا لبعضهم فانه يرى ان المفصل لا يكون الا بتكرار الفصل بينه وبين الاول وهذا غير الا ان كان في اللفظي فمنع واما في المعنوي فقد يلزم ومنه اما الترجمان عندي فمتى تقول الدار تجمعنا وهي عند بعضهم فصل الحكاية الذي في قوله تعالى وانشأ بحكمة الحكاية كان داود عليه السلام اول من تطوق [illegible] في الارض واعلم ان اما مستغنية بنفسها عن التكرير فان كررتها فلفظتك كلاما على كلام كما [illegible] فاما اليتيم الآية قوله وقد تأتي لغير التفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق [illegible] شرح التسهيل لابي حيان قال لا ينبغي ان يقال فيها حرف تفصيل لان معنى التفصيل ليس بلازم لها بل قد تجيء حيث لا يفصل وذكر المثال وقال الدماميني هذا خلاف ما ذكره في حواشيه

في التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع التردد في شخصين فنسبها احدهما الى ذلك فهي على هذا دائما للتفصيل النحو الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال الرضي اما موضوعة معنى التفصيل محل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخره ما يقصده المتكلم [illegible] شيئ اي ان ما بعدها في [illegible] يلزم [illegible] الاحكام [illegible] في الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيئ لشيئ يستلزم شرط البخاري كما في الدروس الجيدة والمعنى انه ان الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا وجميع مواقعها والتزم في ذلك [illegible] على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز الاستدلال على معنى قولك اما زيد فقائم بدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام لكونها في الاصل موضوعة وهو معنى يقتضي تكرارها فبقي الا الاستغال وايضا حذف ذلك وجوبا لعرض معنوي وذلك انهم اراد وا ان يقوم ما يلزم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسيرا لكان اصل الامر بتقديم ما يكون من شيئ فتقول قائم معنى ان يكن اي ان تقع في الدنيا شيئ يقع قيام زيد فانه يلزم بوقوع قيامه ونطق به لاجل حصول ما يدل على حصول شيئ فيها ثم لما كان المعروض اولى من هذه اللازمة الذكرة بين الشرط والجزاء الملزوم لقيام لزيد حذف اللازم الذي هو الشرط اي يكن من شيئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك اللازم واما العينية [illegible] اذا اخبرنا بان بقيته ما بعدها لازم لما قبلها فحصل عرض ذلك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موضعها فقد تبين لك حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزاء الجزاء موقعه شيآن مقصودان مهمان احدهما تخفيف الحكم كحذف الشرط [illegible] الاستغال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام اللزوم في كلامهم اعني الشروط وحصل ايضا من قيام جزاء الجزاء موقع الشرط ما هو معارف عندهم من شغل غير تة واجب الحذف بشيئ آخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها ولو لم

بتقدم جزء الجزاء المفعول به والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا
قصدت انهما ملزومان بحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم ودعائي
لازم في يوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولا الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول
المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا
يشكل عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها ولا [illegible] زيدا ضربا لان تقديم
لان تقديم المعمولا المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت والايجاز منها ان حيثي زيدا فانا
ضارب يدل على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض
المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم نحو اما اليوم فانا ذاهب فانا زيدا
سايرا واما زيدا فانا ضارب ولا تتقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تجاوز قدر
الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلانا كل ولا يقع بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما
زيد قايم فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما مضى جزاء الجزاء المقصود بالحكم الذي تضمنه
ما بعد الفا فلا يكون جملة انتهى قوله ولذلك قال سيبويه الخ عبارته مهما يكن من شيء فقد
هذا الشيء وبال هو من حيث ملاحظة التقدير واما حرف فكيف معناها اسم شرط وفعل شرط
جازم مراد قاله من حيث المعنى لان مفعولية الحرف مبايتة لمفعولية الاسم ولان فعل الشرط
ولان لم يكن ضمير يعود منها لانها اسم شرط وكان ولان جملة الجواب ضمير يعود على اسم الشرط
وذلك منتف هنا اما وقال الرضي اما بمعنى ان كما مر لنا واما تفسيرية يسبق بها ما يكون مبهما
فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حروف ومهما اسم بل قصد الى المعنى المبحث الذي
معنى مهما يكن من شيء فزيد قايم اي هو قايم البتة قال ويجوز ان يكون اما هذه التي
ان الشرطية ضمت اليها ما فانبت من مذهبهم هنا اما انت منطلقا انطلقت قوله
ويفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ست قال في الربط الفاصل بين اما وفائها
اخر جزء الاسناد او مفعول به او مفعول له او ظرف او [illegible] شرط قال
السيرافي ولا يجوز ان يتقدم اكثر من اسم واحد لان هذا التقديم مضطر اليه لان ما لا يتقدم
عليها ما بعدها والاضطرار جوزه وهو حاصل باسم واحد فمنعت الفاجيء غير ذلك لانه ضرورة
فيه لو قلت اما زيد طعام فلانا كل لم يجز انتهى وفي التسهيل لا يفصل الفاء بجملة تامة منفية الا
ما لم يكن الجملة دعاء فانها حينئذ يجوز الفصل بها بشرط ان يفصل بين اما وجملة الدعاء معمول

نحو اليوم رحمك الله فلا صغر كذا اورد معمول جوابها نحو اما زيد رحمك الله فاضرب فلو فصلت
بجملة بينها وبين فصلها اللازم نحو اما رحمك الله زيدا فاضرب لم يجز قوله والثالث جملة شرط
نحو اما ان كان من المقربين فروح قال ابن ملكون في شرح الكافية وقد تلي اما ان فتغني
جواب اما عن جوابها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وقد تقرر ان
الجواب للاول من الشرطين المذكورين فاذا كان اول الشرطين اما كانت احق بذلك من غيرها
احق بذلك ان جوابها اذا تقدمت لا يحذف [illegible] وجواب غيرها اذا تقدمت يحذف كثيرا لدليل
ما بعد حذفا اولى من حذف ما لم يعهد حذفه اشار ان اما قد التزم معها حذف فعل الشرط وقامت
[illegible] فلو حذف جوابها كان [illegible] جافا وان ليست كذلك وقال الرضي قد تقع كلمة
الشرط من شروط ان جملة اجزاء واجزاء تمام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان اي يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما
استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جيئني اكرمك
بوجوب اما ان جيئني فاكرمك مع ان مضمونه اكرمك لا محالة من ان ضربني اكرمك
قال تعالى واما الانسان اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي ما يكن من شيء فاذا
ما ابتلاه جاز انتهى وقال المسلوبي في شرح الجزولية اصلها الزام حتى يطرأ عليها
ما يصرفها الى التفصيل بجملة الشرط ونحوها فانها انتقلت عن اصلها وصيرت الى الحكم المذكور
والدليل فصل بين اما وجوابها بجملة الشرط وان كانت اما لا يفصل بينها وبين جوابها الا
بمفرد لان جملة الشرط لما كانت ناقصة كالمفرد حكم بها كالمفرد وقال ابو حيان اجتماع
شرطين مع اجتماع شرطين ولا اجتماع القسم المتقدم مع الشرط فيحذف اذ ذاك
جواب الشرط ادلالة جواب الاول عليه وهو في التقدير مؤخر كانه قال مهما يكن من شيء
فروح وريحان ان كان من المقربين والفاء جواب الشرط الذي تقدم وجوب ان هذا
هذا مذهب سيبويه وزعم الزمخشري ان قوله فروح وسلام وفنزل جواب لاما والشرط
الاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما منابه
مهما والشرط الذي بعدها فصارا اما فان كان من المقربين فروح فالتقت الفاءان فاغنت
احداهما عن الاخرى فصار فروح وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك فهي باطلة لانه يلزم
على ذلك ان يجوز عندنا اما ان يقم زيد فعمرو منطلق لان جواب الشرط اذ ذاك غير محذوف وهو ممنوع

قول على صحة التقدير الاول وقد ابطل الفارسي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفا تكون
جوابا للشيئين وتاول كلامه على انها لما كانت جوابا لاحدهما واغنت عن الثانية صارت
كانها جواب لهما واضطر به فيها مذهب الفارسي فرة قال لا يفصل في اما الا بالمفرد
فالفارسي جواب ان وجوابها محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب جوابهما
مهما تكن والله اكرمك ووالله اذن لاكرمك ان لم تكرمني اكرمك والله اكرمك
لاكرمك وهو قياس جميع الاجوبة وقرة تارة يقول سيبويه وقال الجاجة اذا لم يستقل صارت
اسم مفرد وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلاثة مذهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
ومذهب الفارسي واحد قوليه وقال بعض اصحابنا يجوز على الاخفش لو كان جوابا للجملتين ان
ياتي بالمضارع لان الجواب موجود وكونهم لا يتكلمون بهذا الامر الماضي دليل على انه جواب لا
للمجموع فلهذا لم يكن الفعل الا ماضيا قيل يلزم عليه اعمال عامل في معمول واحد قول
والرابع منصوب الى اخره قال في البسيط منع المبرد نحو اما زيدا فانا اضارب. لان تقديم المعمول
مؤذن بتقديم العامل ولا يجوز ان يتقدم ضارب على الباء اذ صار لا يتقدم عليه مجرور قال ابن
بان حرف الجر هنا زائدة فلا يعتبر مانعا وقال ابو حيان امتناع ذلك انما هو من حيث ان
ما بعد ما النافية لا يجوز ان يتقدم عليها الا ترى انك لو قلت زيدا ما انا بضارب لم يجز فكذلك
اما زيدا فما انا بضارب قول فوقاما اليتيم فلا تقهر قد رد ابن جني على الفارسي هذا
جاز لما بعد الفا ان يعمل فيما قبلها في نحو قوله فاما اليتيم فلا تقهر فقال الفاء في نحو هذا البيت
ما بعدها عما قبلها الا ترى انها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزم بما قبلها فقد مر حكم الى انفصال
به اتصال المعمول بالعامل قول واما ليس منع الله منله فعي جمل القصاء بيرة ان
والحديث واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف
جعلها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال ابو حيان في شرح التسهيل
قول العرب ليس الطيب الا المسك حكاه سيبويه زعم ولا يكون ذلك الا على اعتقاد
حرفيتها وقد جوز ذلك سيبويه في قولهم ليس خلق الله مثله وجوز فيها هنا ان تكون
ضمير الامر اي ليس الامر خلق الله مثله فلا بي علي قولان في ليس احدهما انها فعل قول الخاجة
والاخر انها حرف وقال ابن عصفور انها حرف قولا واحدا ولا اعمال ليس لغة بني تميم قال ابو عمرو
ابو عمرو بن العلا وذكر ان لغة الحجاز النصب وهذه المسئلة جرت بين الى عمرو وبين عيسى بن عمر

واذا ثبت ان ذلك لغة فلا يمكن التاويل لان التاويل لا يكون الا اذا كانت الحجارة
على شيء ثم جاء شيء بخالف الحجارة فيتاول اما اذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم الا بها
فلا تاويل واما ابو علي فانما قال قوله ليس الطيب الا المسك وذلك انه والله اعلم لم يبلغه نقل
ابي عمرو انها لغة تميم وزعم انه يحتمل وجوها وسيأتي بسط الكلام على ذلك في بحث ليس قول
وما بعد الا مستثنى بدل مما قبلها وهو معنى الفعل قال ابن الشجري في امالية اعلم ان
الا لما نزلت منزلة الفعل نصبت ما بعدها نصب المفعول به لضعفها وانما تنصب الظرف العميم
كقولك اما اليوم فلا منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك
اما في الدار فزيد قايم وانما لم تجز ان يتعلق ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى
ذلك حمل قول ابي علي اما على الامر فلك فاني جعلت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت
في منطلق باما نفسها نحو قول سيبويه وجميع النحويين الا المبرد فانه زعم ان الجار متعلق
برغبت وهو قول سيبويه مصحح خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها فكذلك اما زيدا فانا اضارب ولم يجيزوا ان زيدا ان جعفرا ضارب فان
قلت اما زيدا فانا ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته لك من ان
اما لا تنصب المفعول الصريح وان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب المبرد جايز وفاسده
واضح انتهى قول وخالفهم المبرد وابن درستويه قال ابو حيان احتجا بانه لما لزم الفصل
بين ان والفا او نحوا من الفصول بينهما ما لا يتقدم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل كما
اعملوا ما بعد الفاء فيما قبلها لمنعها دون غيرها ووافقهما على ذلك ابن ملكة في التسهيل
قال ابو حيان وما ذهب اليه لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس بل القياس مذهب
سيبويه وقد رجع اليه المبرد فيما حكاه عنه ابن ولاد قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي
وقد اسقط قصار المنع اجماعا من البصريين قال وابن ملكة اعتمد بقول المبرد الرجوع عنه
وقول ابن درستويه وتركه اعتبه الجمهور والعجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير
سماع من ذلك التركيب نظايره وهل التراكيب العربية الا كالمفردات اللغوية فكما لا يجوز
احداث مفرد في اللغة العربية كذلك لا يجوز في التراكيب لان جميع ذلك امور وضعية
والامور الوضعية تحتاج الى سماع من اهل ذلك اللسان والفرق بين علم النحو وعلم
اللغة ان علم النحو موضوعه امور كلية وموضوع علم اللغة اشخاص جزئية وقد اشتركا معا في وضع

وقال الخفاجي في شرح الايضاح فان اتيت مع الفا بان فهل يجوز ان يعمل ما بعد الفا
وان فيما قبلها اولا او يعمل في الظروف والمجرور لانه المفعول الصحيح فيه ثلاثة اقوال
وجه القول بالجواز مطلقا قياس ان على الفا فكما جاز ذلك ضامع الفا وان لم يجز في
من المواضع كذلك يجوز ان ووجه القول بالمنع ان الفا يفتقر اليها مع اما ولا كذلك ان
ووجه القول بالتفصيل ان الظرف والمجرور [illegible] فيهما ما لا يتوسع في غيرهما
وتوسع القرا الى اخره قال ابو حيان في بعض شروح التسهيل ان الكوفيين ذهبوا الى ما ذهب
اليه المبرد وزاد واعليه انه يجوز مع التعجب اذا كان فعل التعجب معربا فاجازوا اما زيدا فانا
ازوره كثيرا واضربه كثير وله بسبب مجرور فيجعل [illegible] المقدم تمييزا فينتصب كما ينتصب زيدا ورت
واما اذا لم يكن متعديا فيكون له سبب منصوب نحو المعنى مرفوع لانه لا يتعدى واما كان
له ضمير مرفوع فلا يكون من باب الاشتغال فلا يجوز اما زيدا فاحسن واجاز الا اما زيدا
فما احسن بتقديم معمول احسن وكلهم اتفقوا على منع اما ذهبا انت وزيدا فانا
تضربه بضربك منع ان العبيد فازاد وا العبيد الى اخره قال الرضي سلم انه قد يأتي
بعد اما ما تكرر ذكره بعد فا بها وذلك اما مصدر مكرر نحو اما بان يذكر بعد الفا ما اشتق
من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة تلوه لفظا بعد الفا نحو اما
صدقا صافيا فليس بصديق فقا واما عالما فعالم واما غير ذلك نحو اما النصر فلا ينهزم
واما ابوك فلا اباك لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر في المصدر
يجب عند الحجازيين بعضا وقيل ذلك تميم على ما يقتضي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم
يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجيء واما الحجازيون فانهم جبرون زيد الوجوب والمعرف
من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معربا كان
او مبنيا والرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند البصريين واما النصب
سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معربا كان او منكرا على المفعول له نحو اما بالخير فقال
شراح كلامه قال ذلك انه مرادهم بالمصدر المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فينبغي ان لا
فمعنى اما سمنا فسمين مهما تذكر زيد لاجل السمن فهو سمين ذلك المعرفة نحو اما العلم فعالم
اي مهما يكن من تذكر زيدا لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه وانما نصب المنكر عند بني تميم على الحال
قال لانهم لم يجيزوا في المصدر المعرف الرفع على ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما فحذف

قبيله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد علما فهو عالم واما مذكورا بعده
اي عالم في حالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر رفعا انه مبتدأ
والعايد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر
انهم حتما اجازوا حكى عنه سيبويه اما العلم الم يزيد بنصب العلم اي فهو عالم يزيد العلم فكذا
ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب اي انا اضرب الناس فيكون نصب بالمصدر المعرف على
انه مفعول مطلق لما بعد الفا واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد
الامرين المذكورين في المصدر الواقع بعد الفا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب
مفعولا مطلقا لما بعد الفا الجازيين لا دليل عليه وان الجاز اما المسمى قسمين واما العلم اما او
ان يقال المنصوب بعد بني تميم والجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفا خبره بلا تغيير
في ضمير فعل ذلك عند كالا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما
يقال لما ادعى شخص ثبوت الاشياء له او ادعى له ذلك فيسلم السامع بعد تلك الدعاوي
الجميع فيقول مثلا للقائل انت عالم فيقول السامع اما سمنا فلست بسمين واما عالما فعالم
فهذا معناه ان المعنى اما اذا كنت سمينا واد عيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما
اي وقلت من نفسك العلم وتوهمت ذلك فانت في الحقيقة كذلك
[illegible] على هذا تحذف بعد الفا والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة
حين كنت عالما صورة في زعمي العلما والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا
الوجه او نحو انت مطلقا على معنى اما سمنا فسمين اي ان يكن شيء فهو سمين سمينا
واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء
فذلك عالم العلم واما الغير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في
جميع اللغات [illegible] كان اولا وجاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدا والتقدير اما العبيد
فانت ما جهم فاقام الظاهر مقام المضمر ولم يقل فذو هم لان ذو ولا تضاف الا الى مضمر
وروي بعض عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قليلة قال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في الوصف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال
كما في الجا الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في تولك

اما البصرة فلا بصرة لكم واما ابوك فلا اباء لكم اقول اما الجمل على الحال فمثله ضعيف فانه
به بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وكذلك يحاربون الكلب
اما قريش فانا افضلهم اى اغلبهم في الفضل قال وفي الصورة التي ذكرتها ضبط كثير بين النحاة
وهذا الذي ذكرته اقرب عندي تنبيه قال الرضي قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى
وربك فكبر وثيابك فطهر والتقدير مهما يكن من شيء فكبر وكذا فذوقوه وذلك ان ما بعد الفا
ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا او مقسما به او مفسرا به فعلى هذا فاضرب ولا
زيدا فاضربه بتقدير اما وانما جاز اضمار اما بعد المذكور لان الامر للزام الفعل لفاعله والنهي
للزام ترك الفعل لفاعله فياسا على الزام الفعل او تركه المفعول وذلك بان يقدر اما قبل المخصوب
وتدخل فاؤها على الامر والنهي كان ما قبل الفا لازم لما بعدها كما قوله ليس من سام
الذي في قوله تعالى اما ذا كنتم تعلمون وقوله قول الشاعر انت فاحكما وموبه
يحط لها من شر قداء قليب ذكره في رصف المباني اما الكلب المشددة فوقت
قد تفتح همزتها قال ابو حيان في شرح التسهيل لغة اهل الحجاز ومن جاورهم من قيس واما
ليس واشد وتميم فتحها ومن فتحها قول ابي النجم فلقيها على العربية واما صاحب الكلام المنصوب
قال في رصف المباني هكذا روي بفتح الهمزة فيهما والذي قطرب فتح همزتها قال
الشاعر ساجل نفسي على الله فاما عاجلا يهنها وتحذف نهدل ميمها الاولى يا قال الاخفش
حكى ابدال الميم الاولى باء في المكسورة الهمزة والمفتوحها فمثله في المكسورة قول الشاعر
اتيا اباجنة اتيا اليانار ومن ابدالها في المفتوحة قول بعضهم في فرس سماع له هو ابيا مصنوع
اللسان وانا رسوس انتهى وقول ابي حيان في هذا ليست ان المكسورة الهمزة ذكره صاحب رصف
المباني ايضا وهو مخالف لما ذكره المصنف بعد اسطر انه بفتحها والذي ذكره المرادي ابن
ملكة في شرح التسهيل قوله وهي مركبة عند سيبويه قال ابو حيان قال غير سيبويه
اولي اذا الاصل البساطة لا التركيب وقال ابن بيسم تفصل الما من ان بالذات بان كونها
مفردة والما مركبة من ان وما فعلى هذا لو سميت باوا وعرت ولو سميت بانما بنيت كما تجعل
اذا سميت بان ما وكانما وقال صاحب البسيط اختلف في تركيبها فذهب سيبويه الى انها مركبة
من ان الشرطية وما النافية لكن النون قلبت ميما وادغمت في الميم وذهب غيره الى انها مفردة
حجة سيبويه السماع والقياس اما السماع فقول الشاعر سقته الروا عد من صيف

وان من حريف فلن بعد ما قوله والاصل واما من حريف فحذف بالضرورة الشعرية للقبح
في ذلك افرادها لانها نحن مفردة ولا معنى للشرط ههنا حتى يحكم بانها شرطية وقول الاخر
قوله لقد كذبتك نفسك فاكذبنها ان جزعا وان اجمال صبر اي فاما جزعا وان اجمال صبر
فحذف ما ايضا للضرورة ولا معنى للجزاء ههنا ولو انها شرطية لاحتاجت الى جواب لان ما تقدم
[illegible] جواب لان الفا لانها تقطع [illegible] عما قبلها واما القياس فلانها بمعنى
النفي والشرط لان معنى قام اما زيد واما عمرو وان لم يكن قام زيد فقد قام عمرو
وان لم يكن قام عمرو فقد قام زيد وحصل من تركيبها فابدتنا احداها الاختصار فانك لفظت
قام زيد واما عمرو واما بكر واما [illegible] قبل الشرطية لتفاحشت الاطالة والاخرى
[illegible] من النهاة [illegible] والمصنف ونظيره افادة ابن ومتى العموم الذي لا يحصل
[illegible] ما يعار اليه وما تمسك [illegible] الشعر يمكن حمله على الشرط وقال ابو البقاء في اللباب وتلميذه
الابدي زعم قوم ان اما مركبة من ان الشرطية وما النافية لان المعنى فولك قام اما زيد
[illegible] واما عمرو وان لم يكن قام زيد فقام عمرو وهذا تعسف لا حاجة اليه [illegible] ما يعار اليه الا بدليل انتهى وقال الخوارزمي انما جعلت
[illegible] ان الشرط بعد ذلك لانه لا بد للشرط جاز [illegible] ان يكون [illegible] العطف لاحد الشيئين
[illegible] وهذا وجه اوجب ان الجزائية وبات العطف مع ما قبل الا ندليس والدليل
يقتضي ان لا تكون الحروف مركبة لانها وضعت للاختصار قال ونظير هذه المسئلة كان
هذه التي بعد كان وهي [illegible] الظام لعاد لوابين الا سمين وقال
ابن القاسم الاجود ان اما العاطفة مفردة غير مركبة لانه الاصل قوله وقد حذف ما كقوله
سقته الرواعد الى اخره من سواعده ايضا ما انشده ابن ملك وقد كذبتك نفسك فاكذبنها
فان جزعا واما احمال صبر وعده غيره قتلت به اخاك بخير عبس فان حربا حذف ما ان سلاما
فان جزعا واما احمال صبر فاما حربا واما سلاما قال ابو حيان وهذا بناء على انها
مركبة وقدره بعضهم بانه يجوز ان يكون ان في البيتين شرطية لان الفا تمنع ان
تكون ما بعدها منصبا عن الجزاء لا يقال انت عالم فان فعلت قال ويحتمل ان يكون ان
في البيتين هي الشرطية والجواب محذوف لفهم المعنى لانه حذف ليكون ما قبلها منبئا عن

وفعل الشرط محذوف وكان المضمر كما حذف وان خيرا وان طالما فهم وان مطلوبا
والتقدير فان كنت جزعا اي ذا جزع اي ذا تجزع فلا جزاع وان كنت تحل صبرا فاجمل
وان كنت حربا فحار. وان كنت سلاما فسلم قوله وليس بشئ لان المقصود وصف
هذا الرجل بالبرى على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك هذا الحاصل. نقله ابو حيان
في شرح التسهيل عن النحاة وزاد وان لم يدم الترب قوله في باب الاضافة.
اذا شاطالع مسجوره ترى حوله ينبع والسماسماه والمسجوره العين الكثيرة الماء
انتهى قلت وبذلك سقط ما اورده الدماميني وهذه فائدة الاطلاع على كل اصول الكتب
وامهاتها ولو توقف على قصيدة البيت بعينها في شرح المفصل ان قول المبرد
والاصمعي اظهر من قول سيبويه لان اما لا يجوز الا في غاية الضرورة ولا يجوز ان يحمل
الكلام على الضرورة ما وجد مندوحة عن ان اما يتبرها ان يكون مكررة وهنا جاءت
مرة واحدة انتهى قوله وقال ابو عبيد ان في البيت قال ابو حيان رده سيبويه
بان حذف اما وما تثبت وزيادة ان بعد حرف العطف لم تثبت قوله اما عاطفة عند الكوفيين
الى اخره قال ابن مالك في شرح الكافية والعمدة اما الجمهور فعدها عاطفة عند الكوفيين
ومذهب ابن كيسان وابي علي ان العطف [illegible] المعاني المفادة باو وقد بينا ان ذلك لا يتأتى في نحو اما زيد واما عمرو وما ان العاطفة
اما ان يجعل الاولى او الثانية فجعلها للاولى ممتنع لتقدمها وجعلها للثانية ممتنع
بعد الواو فيلزم من قولهم دخول عاطف على عاطف ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها كوقوعها
لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في نحو لا زيد [illegible] غير عاطفة باجماع فوجب كون
كون اما مثلها الحاقا للنظير بالنظير على ان اللام في غير هذا المحل في الفصل بينها نصب ومع ذلك
لم تجعل عاطفة بعد الواو فاما بذلك احق لعدم انتسابها في غير هذا المحل للعطف وقال ابن
يعيش في شرح المفصل لم يعد ابو علي اما مع حروف العطف الا حين [illegible] فلا يخلو امن ان يكون الاولى او الثانية ولا يجوز ان تكون الاولى لانها تدخل [illegible]
اعراب الاسم الذي قبلها في قولك ضربت اما زيدا وليس قبلها ما تعطفه عليه ولا يجوز
الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها وحرف العطف لا يدخل على مثله قال
ابن السراج ليس اما بحرف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجب

شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احد سببي ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو قال
في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية ونحن نجد اما هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفت
ما عليه حروف العطف والامر اكثر لا ابتدائها في نحو قولهم اما ان تقدم. واما ان تتخذ فيهم
حسنا وذلك ان موضع ان في كلا المثالين رفع بالابتداء والتقدير اما العذاب
شائك للمرء والحسني وحكمه [illegible] ان تقوم واما ان لا تقوم فوضع ان
فيهما رفع واذا جاز الابتداء بهما لم تكن عاطفة لان حرف العطف لا يخلوا من ان يعطف
منفردا على مفردا وجملة على جملة وكلا الامرين لا يبتدأ بهما انتهى وقال الاندلسي اختلفوا
[illegible] حروف العطف فمنع منه المازني وهو مذهب الزجاج وذلك ان العطف
اما ان يحصل بالاول وهو باطل اذ لم يتقدم ما يعطف عليه واما بالثانية على اختها واما عطف
[illegible] الاسمين وهو باطل ايضا لانه يلزمها واو العطف وحرف العطف لا يدخل على مثله وهذا
برهان اشار اليهما ابو علي ويوضح الوجه الاول انك تقول ضربت اما زيدا واما عمرا والعامل
بعيد هو الفعل المذكور بتوسط مباشرا والعطف ليس كذلك ولا تقول جاءني اما زيد
واما عمرو فتفصل بها بين الفاعل وفعله الذي هو كالجزء منه وكلما كان الفعل اكثر اتصالا
بالاسم كان ابعد من العطف ويوضح الوجه الثاني انك لا تقول ضربت زيدا او عمرا والو
ابتدا وعلى ما قبل لا تمنع دخول حرف العطف ولم يحص منعها الا ابو علي والقائلون
بانها حرف عطف جعلوا العاطفة هي الثانية دون الاولى وقال اخرون الاولى
والثانية حرف عطف فلذلك وجب تكرارها في العطف فكان الواو عطفت اما الثانية
على اختها واما عطف احد الاسمين على الاخر اذا كانت حرف عطف كانت عطفت
في معانيها قال ابو البقاء عندي على ان الواقع اما عند من يجعلها حرف عطف يتغير
حالها فانها تفيد [illegible] المطلق واذا قرنت معها صارت لاحد الشيئين ويمكن ان يجاب
عن هذا الذي ذكره بحجة من قال انها من حروف العطف وذلك ان الواو تقتضي الجمع واما
لاحد الشيئين فلو كانت العاطفة هنا هي الواو لفهم هنا الجمع اولزم تغيير حكم الواو
وكل منهما ممنوع فوجب ان يكون العاطف هو اما والواو جمعت بينهما بين حرفي
اي بين اما الاولى والثانية فكان في قولك قام اما زيد واما عمرو عطفان عطف
حرف على حرف وعطف اسم على اسم هذا اقصى ما يحتج به لمن جعلها حرف عطف

وقال الجواربي غدر المتقدمين اشتراك الثلاثة للاول في الاعراب انتهى وقال السخاوي
استدل من قال انها ليست بحرف عطف بلزوم التكرير فيها وليس في حروف العطف
ما يكرر وكذلك تقديمها على ما تدخل عليه دليل قوي على انها ليست بحرف عطف وقال
ابن ملكة في شرح التسهيل لمن زعم انها عاطفة بشبهتان احداهما ان الواو قد تخلو
ويستغنى بها الثانية ان او تعاقبها اذا ايس وانا او اياكم لعلى هدى او في
مبين واو عاطفة باجماع فلذلك اتى بها ليتفق المتعاقبان ولا يختلفان قال
والجواب عن الاول ان ذلك مصروف الى الضرورة النادرة فلا اعتداد به ومن
راى انها عاطفة فلا يرى احداهما اعادها قياسا على ما ذكر من ان الثانية
ان تلك المعاقبة بشبهة بمعاقبة لا في لا تضرب زيدا ولا عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا
ولا خلاف في استقامة ما مع لا فليكن منفيا مع انها تنفي المتماثلان والمختلفان
وقال ابن هشام الخضراوي في الافصاح كان سيبويه توسع فجعل العطف لاما لكن
صاحبه المغني ومخرجة الواو عن الجمع والتابع بليها نسبها رابطة مجازا وقال بعضهم
بل كلام سيبويه على ظاهره والواو رابطة بين اما الثانية والاولى جعلت عطف و
على ذلك بان الواو للجمع بين الشيء ونقيضه وليست الواو كذلك بنى الكلام على ان
الثانية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي اما في حروف العطف لدخول
العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليها وكلا الامرين محتمل لما ذكر الا ان الاول
فلما ثبت من انهم لا يجتمعون بين حرفي عطف واما اشبه فلما ثبت ان حرف العطف
شرطه التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه والجواب انا نقول لا نسلم ان
الواو في واما حرف عطف دخل على اما كما قولنا واما هي حرف العطف ولا بد
ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضعه وتقدم حرف في موضع ثم وقوعه
ذلك فلا بعدي وان تكون دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وتكون اما
نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما قبل اما المتقدمة وهذا هو الصحيح الذي
انهم يقولون جائني اما زيد او عمرو فيوقعون او موقع قولهم واما فلو كان اما حرف
حرف العطف بمعناها من كل وجه واو حرف عطف بانفراد وتجتمع ما قدمناه انهم
لما اوقعوا او موقع قولهم واما استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه من ان الغرض

بالواو في واما عطفها على احتها فلما انتفى ما جيء بها لاجله حذفوها واما وقوعها قبل المعطوف عليه
فنقول لسبب المقدمة حرف عطف لا نزاع فلا معنى لقول القائل ان حرف العطف متقدم
وانما قدم حرف مشعر بالشك فيما يأتي بعده وقصد ان يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى
الشك فثبت ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قال الرضي منع
بعضهم وجود الفاء من كون اما عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس معطوف على شيء والثانية
مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف ورده من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او الفاء
ولا يلزم ذلك قال معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للماضي دون
الاستقبال وقال الاندلسي اما الاولى مع ما بعدها حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على
الشك والواو جاءت بينهما عاطفة اما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف الواحد ثم يعطفان معا
ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا غير بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم
قلت ان الواو هي العاطفة وما مفيدة لاحد المعنيين غير عاطفة والواو في نحو اما اليوم
فمقدرة انتهى قلت والظاهر ان الذي نقله عن الاندلسي وقد قدمت عبارتها
وقال السلوبيني في شرح الجزولية وحد المحققين ان اما ليست عاطفة كالواو من يجعلها
من حروف العطف انما يتجوز في ذلك لانها وقعت عاطفة كالواو ومن يجعلها
عاطفة لا محال ان تكون عاطفة لانه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد وان امتنع ان تكون
عاطفة ادى الى ان يكون لا معنى لها ومجيء حرف لغير معنى ليس بشيء فتعين ان الواو هي العاطفة
والالف اما لمعناها الذي جيء به لها وما تكررت مع حرف العطف لمصاحبتها للحرف العاطف كما
غلبت الف صحراء انها للتأنيث وليست التي للتأنيث الا الثانية منهما التي انقلبت همزة
والاولى انما جيء بها لمدة الاسم ولكنها لما صحبت الف التأنيث جعلت الف تأنيث وكما
قال والسبسبي نحن صيغة فجابه من الثياب . وقال ابن عصفور اما ليست من حروف
العطف لانه يلزم ان الاولى باشرت العامل وحروف العطف لا تباشره والثانية دخلت
عليها الواو التي للعطف وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف وانما ذكرت مع حروف
العطف لمصاحبتها لها الا ترى انك لا تستعملها الا في العطف فلا يجوز ان تقول قام اما
زيد اما عمرو وقال صاحب البسيط قال كثير من النحاة ليست اما من حروف العطف وحجتهم ان الاولى

لم يتقدمها شيء تعطف عليه والثانية يلزمها دخول الواو ولو كانت العطف بها لا استقلت
به من غير واو فلزوم الواو لها يدل على ان العطف ليس الا بالواو وهي دخلت لافادة
معناها دون العطف لوقوع الاولى قبل المعطوف عليه ودخول حرف العطف على الثانية
ولا يجمع بين حرفي عطف وبهذا يعلم انها من حروف العطف وتوجيهه من اربعة اوجه
احدها انها يشتركان في العطف الواو عطفت اما الثانية على اما الاولى وعلى
على هذا التقدير عاطفة لما بعدها على قبلها لكن الواو قد جعت بينها وبين الاولى
فصارا كالشيء الواحد بواسطة الواو فينبغي ان شاركها الاولى في المعنى العطف
وان تقدمت على المعطوف عليه نظرا الى كونها في اللفظ الى جنب احد المعطوفين
التشريك وعلى هذا فلم يجمع الواو واما على معطوف واحد بل اما واما والثاني
سلمنا ان الاولى ليست بحرف عطف لتقدمها على المعطوف عليه لكن الثانية هي
العاطفة دون الواو ولان العطف بالواو يقتضي تشريك المعطوف والمعطوف
في الحكم والعطف ههنا تقتضي تشريك المحكوم باحدهما فدل ذلك على سببة العطف
دون الواو والثاني ان يقال جائني اما اوعمرو فيتعين موقع اما حرف العطف عاطفا
دون معنى الواو والواو لعطف اما على اما جرى العطف بمعناها كما تقدم وان يقال
العطف بمجموع الواو و[illegible] من كل واحدة منهما جزء من العاطف وتضامهما
احدهما ان كل واحد منهما مستقل بالعطف فلا حاجة الى تركيب حرف العطف
عطف اذ لم يعهد مثل ذلك والثاني انه لا يمكن تركيبها لتغاير معناهما فان معنى الواو الجمع
بين الشيئين ومعنى اما عدم الجمع بينهما فلا يمكن تركيب ما يدل على هذين المفهومين
بانه تغيير معنى الواو بالتركيب وغلب معنى اما على معناها لكنه دعوى بلا دليل والتعبير
ارجح وقال ابن النحاس في التعليقة اما ليست بعاطفة في الحقيقة لانها لو كانت عاطفة
لكانت العاطفة اما الاولى والثانية لا جائز ان تكون الاولى هي العاطفة لانها لو كانت
لكانت اما عاطفة مفردا على مفردا او جملة على جملة لا جائز ان تكون عاطفة جملة على جملة
لانها لا جملة قبلها ولا بعدها ولا جائز ان تكون عاطفة مفردا على مفرد لان ما قبلها فعل
وما بعدها اسم ولا يعطف الفعل على الاسم ولا الاسم على الفعل فانتفى ان تكون اما عاطفة
ولا جائز ان تكون الثانية عاطفة لان معها الواو وجميع حروف اذا اجتمع مع الواو كانت

العاطفة الواو وهي ليس عواطف واذا انتفى ان تكون الاولى هي العاطفة وان تكون
الثانية هي العاطفة انتفى ان تكون من حروف العطف وقال ابن الشجري في امالية من الفرق
بين اما واو ان اما ليست من حروف العطف كما زعم بعض النحويين وانما ذكرها من
ذكرها من النحويين في حروف العطف تقريبا لانها بمعنى او وللان اعراب ما بعد الثانية
كاعراب ما قبلها انتهى وممن جزم بانها ليست من حروف عطف ابو البقاء في اللباب وقال المالقي
في رصف المباني الصحيح انها حرف عطف [illegible] بعض الضمير في تبصرته وظاهر مذهب سيبويه
وائمة المتاخرين كالجرجاني وغيره [illegible] اما حتمة معان فيها امران الاول قال
[illegible] بمنزلة او في انها لاحد الامرين او الامور انتهى قال الدماميني وقد ذكر
المصنف هذا في او وقاله هنا ولا فرق بين الحرفين في ذلك الثاني ذكر ابو حيان لاما
[illegible] وسما وهو ايجاب احد الشيئين في وقت دون وقت نحو قولك للشجاع انما
[illegible] اما ضعين واما ضرب اي تارة كذا وتارة كذا ومن ذلك قوله تبدي الجبين
جبانا ومطالعها • اما المصلح واما طعنة رغب • اي ما صنع مرة وطعن اخرى
[illegible] المصلح المجادلة بالسيف والرمح الواسعة والتقدير اما ما صنع المصلح واما امره
[illegible] قال ولم يذكر المصنف يعني ابن مالك في التسهيل هذا المعنى التاسع لاما كما لم
[illegible] اما واو قوله احدها الشك قال في رصف المباني لاما اربعة معان معنيان في الطلب
ومعنيان في الخبر فالذان في الخبر التخيير والاباحة والفرق بينهما ان يجمع بين الشيئين في الاباحة
وليس له ذلك في التخيير والذان في الخبر الشك والابهام والفرق بينهما ان المخبر لا يعلم
في محل الفعل وفي الابهام يعلمه ويريد الابهام على السامع وقال ابو البقاء في اللباب اما
[illegible] اثبت في الشك من او لانك تبتدي بما شاكا واو ياتي الشك معها بعد لفظ اليقين
قوله واثالث التخيير زاد الزمخشري في المفصل في الاخر قال صاحب الازهية وابن الشجري
[illegible] ولا تقل اياه انهى لا تقول لا تضرب اما زيدا واما عمرا ولانها تخيير فكيف يخير وانت قد نهيته
[illegible] عن الفعل فالكلام اذن تسخيل وقال الشلوبين في شرح الجزولية يعني بالتخيير ما كان فيه
[illegible] ممنوعين في الاصل الا انك تطلق له ان يأخذ ما شاء منهما ومن اجل انه لا يأخذ
الا خيرا حاء عنده لهما تفعيل من الخير فلذلك قيل منهما تخيير قوله ووهم ابن الشجري فجعل ذلك
[illegible] اما تقديم واما تنويع عليهم سبقه الى ذلك الهروي في الازهية وقال الشيخان وهمه

من وجهين احدهما ان بمعنى التخيير والاباحة باما واو انما يكون بعد بدل على الطلب كما
صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان
قال ابو البقاء في اعرابه اما هنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان
ان يليها الاسم وان يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه كقولك خذ
اما ان تلقى قال الشيخ وهذا الذي هو [illegible] ان ما ذكره من هذه الاية لا يخالف ما
قبل الا بعدم ان منه قال وهذا مع [illegible] على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يسند الى مخبر
ويمتنع على الله تعالى واجب بانه يجوز [illegible] دون تخييره كما سرد انتهى وقال التخاوي في
شرح المفصل اما التخيير فبابه الامر وذلك ان [illegible] خبر لا يصح لان التخيير من
غرض الامر باحد الامرين لا بعينه دون الجمع بينهما وهو محض المحال وخطر عليه الجمع بينهما فاذا
قد يجيء التخيير في الخبر اذا قال ساخذ الدينار او الثوب وساخذ اما الدينار واما الثوب فانا
قد صمم على واحد منهما وعينه فهو في قوله هذا مبهم والا فهو شاك ولذلك قون اما العذاب
الساعة هو ابهام قول والرابع الاباحة قال ابو حيان زعم الزجاج والسهيلي انه يجوز
ذلك في النهي لا تقول لا تضرب اما زيدا واما عمرا قال لانها تجيء وانت قد نهيت عن الفعل
فالحكم مستحيل قال ابو حيان وهذا التعليل الذي [illegible] يقتضي ان لا يستعمل
وقال الشلوبين يعني بالاباحة ما كانت فيه بين مباحين فاكثر نحو جالس اما
واما الزهاد وسميت للاباحة لانك اوقعتها بين مباحين قول ونازع في ثبوت هذين
لاما جاءه مع اتيانهم اياه لا وقال التخاوي في شرح المفصل قال قوم من النحاة ان الاباحة
تختص باو ولا مدخل للاباحة فيها لان او اقوى من اما من وجه ان اما اصلها الشرط لانها مركبة
من ان وما وان مختصة ببيان الشرط وانما حملت على او وهنا لما فيها من معنى التردد كما ان
الشرط فيه معنى التردد فلما حملت على او وجب ان يكون فيها من معناها انتهى وذكر ابن [illegible]
في الغرب معانيها وحصرها ثم ذكر لاما ثلاثة معان ولم يذكر منها الاباحة وتبعه [illegible] الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس في التعليقة ولا اعلم لم ذلك فان الذي ذكره النحاة كلهم ان معنى اما كما او وقد جمعت
اقسامها قول والخامس التفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا عبارة ابن ملكون في شرح التسهيل
التعريف المجرد ومثل بالاية قال ومنه قول الراجز البس لكل هبوبها اما نعيمها واما بوسها
وقال ابو حيان جعل بعض البصريين اما في هذا التخيير او هو ظاهر الفساد لان الله تعالى لا يخير فلت هذا

الهروي في الازهية فقال واما قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا فقال الفرا
معناه انا هديناه السبيل ان شكر او كفر لكون ان للشرط وما زايدة وقال غيره من البصريين
ان اما هنا بمعنى التخيير اراد انا هديناه السبيل وخيرناه وليس يقع الشك من الله تعالى انتهى
وقال ابن الشجري في امالية ذهب البصريون الى ان اما في هذه الاية للتخيير فانتصب شاكرا وكفورا
على الحال قال الزجاج سديناه الطريق اما طريق السعادة او الشقاوة وقال غيره التخيير ههنا اعلام
من الله تعالى انه بخيار ما شاء ويفعل ما بدا له وليس التخيير للانسان وقيل هي حال مقدرة والمعنى
انا هديناه في حال تقدير الشكر فيه علامة الله تعالى واما ان يحدث منه الكفر فهو علامة على الشقاوة
وقيل ليست حالا انما هي في هذه الاية للابهام قول وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة
قال الشيخ بهاء الدين [illegible] الظاهر انه حال من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق او نحناه
حال مقدرة لان الهداية بالشكر العمل بما يبين له والعمل بذلك ليس مقارنا للعامل فاحتيج
الى كون الحال مقدرة وقال الشيخ هي التي يكون مضمونها مقارنا خارجا حصول مضمون عاملها في
قال وقوله تعالى فادخلوها خالدين وجوز الزمخشري ان يكون صاحب الحال السبيل بالذكر
لكونه بمعنى الطريق بيناه السالمة من العوج والتعسف قول قال مكي ولا يجيز البصريون
[illegible] اذا كان الشرط ماضي اللفظ بعده فعل ماض مثل وان امرأة ورد عليه ابن الشجري
[illegible] فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا قال ابن الشجري في امالية
قال مكي ابو محمد طالب المغربي في مشكل اعراب القرآن اجاز الكوفيون في قوله تعالى انا هديناه
السبيل اما شاكرا واما كفورا ان تكون اما ان الشرطية زيدت عليها ما قال ولا يجوز هذا عند
البصريين لان ان الشرطية لا تدخل على الاسماء الا ان تضمر بعدها فعلا وذلك في نحو ان
احد من المشركين استجارك بعد ان وقال عليه السلام فحسن لذلك حيث فعله ولا يجيز اضمار
اضمار فعل بعد ان حاشا لانه يلزم رفع شيء بعد ذلك الفعل وايضا فانه لا دليل على ذلك الفعل
المضمر وكلام انسان كلامه وهذا الذي منعه ليس بصحيح لان النحويين يضمرون بعد ان
الشرطية فعلا لا يفسره ما بعده لانه ليس من لفظه فيرفع الاسم بعد ان يكونه فاعلا لذلك
المضمر كقولك ان زيدا ان يأتني اكرمه بريد ان زار ني زيد وكذلك ان زيد حضر حاشا
يريد ان حضر زيد وكقوله تعالى ان امرؤ هلك وان امرأة خافت وان احد من المشركين
واستجارك هذه الاسماء ترفع بافعال مقدرة وهذه الطاهرة مفسرة لها وكما يضمرون

بعد حرف الشرط افعالا ترفع الاسم بانه فاعل كذلك يضمرون بعده افعالا تنصب الاسم بانه مفعول
كقولك ان زيدا اكرمته نفعك يريد ان اكرمت زيدا ومنه قول عمر ابن نوفل لا تجزع ان منفسا اهلكته
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي • اراد ان اهلكت منفسا واذا عرفت هذا فليس يلزم شاكرا
ان يرتفع في قول من قال ان اما شرطية وقد ادلل على الفعل المضمر في الكلام بعينه في قوله
اما شاكرا واما كفورا قول بعيد من معرفة الاضمار في مثل هذا الكلام لا المضمر هاهنا فقد يعهد
باضماره القلوب وهو كان وذلك ان حروف الجزاء لا يليها اضمار كان الا في مثل هذا المكان
كقولك انا ازورك ان قريبا وان بعيدا فمن ذلك البيت المشهور وهو للنعمان بن المنذر
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتذار لمرء شيخ اذا قيلا • وقول لبيد
لا تقربن الدهر آل مطرف • ان ظالما فيهم وان مظلوما • اما ابا ان كنت ظالما وان كنت
مظلوما وكذلك التقدير بعد بناة التسبيل ان كان شاكرا وان كان كفورا واضمار كان بعد
حرف الشرط مخصوص به ان وربما استعمله الشاعر مع غيرها كقوله • صعدة نابتة في حائر
انما الريح يميلها تميل • الصعدة القناة التي نبتت مستوية فلا تحتاج الى تثقيف واراد صاحبة
مستوية القامة تشبيها بالقناة والحائر المكان الذي يجتمع فيه الماء ولكن في اليمن من يسمى
القرآن زلات انتهى قول وهذه المذاذ الاوه كما سيأتي ان شاء الله تعالى
على ما بني بها لاحلة من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها وعدم ذكروا ونقدر الها
معها على الجزم ثم يقول الشك او غيره ولهذا لم تتكرر هذا الفرق ذكره الزمخشري في المفصل وبعه
الناس وعبارته وبين او واما من الفعل الشك او معنى كلامك على اليقين ثم تعترضه الشك
ومع اما كلامك من اوله مبني على الشك قال ابن الحاجب في شرحه واما الاصل بين او واما فيه الا
باعتبار اللفظي وسواء بشرط في اما ان يكون المتقدمة قبل المعطوف عليه اما اخرى كقولك جاءني
اما زيد واما عمرو وقد بين افادة التقديم وهذا التقديم واجب في اما وجائز او بشرط ان
اما متقدمة ايضا كقولك جاءني اما زيد او عمرو وقال ابن يعيش في شرح المفصل انما او
من جهة المعنى انك اذا قلت ضربت زيدا او اضرب جاز ان يكون اخبرته بضربك زيدا او
مستقبل او اراته بضربه او اعتزمت ثم ادركك الشك بعد ما كنت على يقين واما في اول اذ جاز
ان تولي احد امرين فافترق حالا هما من هذا الوجه وقال صاحب البسيط الشك في
اما من اول الكلام بخلاف او فانه يسري معها من اخر الكلام الى اوله فان قيل اذا كانت اما

الاولى لا يستفاد منها الا الشك من غير عطف فهلا قدمت على الفعل فتقول اما قام زيد
واما عمرو قلنا لا يصح تقديمها لان الفعل غير مشكوك فيها انما المشكوك في الفاعل فلذلك قدمت
عليه ولم يتقدم على الخبر المشكوك انتهى قال بدر الدين بن مالك فالب استعمال اما ان تكون مكررة
لتشعر من اول وهلة بقصد التخيير او الابهام او التقسيم او الابهام او الشك قال الزمخشري
واما انما فهي بمعنى او وجميع الاحكام الا ان المعطوف عليه بها لا بد ان يكون مصدرا بانما
اخرى نحو جائني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم
معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه نحو قولك مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك
او الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر فان لم تات
بحرف دال على ذلك جاز ان تقدم او تؤخر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الفصول الفائدة في تكرير اما الافتتاح بالشك قول
وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها عبارة النحاة وهذا على نوعين مبهمة كعبارة المصنف
فعل في الازهية وقد ان يأتي بأما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها تقول اما
ان تكلمه فالا فاسكت المعنى اما ان تكلمه واما ان تسكت وبذلك عبر ابن الخباز في اما به
اما اما لا بد من ان كان او ما يقوم مقامه وانشد قول النفيف وعبارة تغنيه قال
وقد تحذف الثانية الا وقال في رصف المباني وقد ناب ان الشرطية ولا ان فتحة
مناب الثانية وهو قليل وفي شرح التسهيل لابي حيان قال بعض اصحابنا الوجه فيها ان
تستعمل مكررة وقد تجيء غير مكررة اذا اغنوا عن تكرارها بان الشرطية المدغمة في لا
النافية او باو وقد تجيء في الشعر غير مكررة من غير عوض وقال ابن مالك في شرح التسهيل
فلا يستغنى عنها بواو ولا بأو الا بقول المنتف وقد يستغنى عن الثانية بواو كقراءة ابي وانا واياكم
لانا على هدى او في ضلال مبين وقول الاخطل • وشفى ان لا يزال يرى وعني • حيالك المطايا
او مدنبا • وانشد الفراء فقلت لهن اشبي انا ملاقة • كما قال او يستغني النفوس فتعذرا •
قول وقد يستغنى عن الاولى انتظاما قال ابن مالك في شرح العمدة وهو في الشعر كثير وقال
الرضي وقد جاءت غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها بقدر حملا على الكثير الشايع من استغنائها
قول والفرائيه قال ابو حيان ونص النحاس على ان البصريين لا يجيزون ذلك جعارة
ابن الخباز وقد شذ افراد احداهما في الازهية قال الفراء قد افردت العرب واما من غير ان يذكر

الا مسابقة وهي تعني بها او انشد • تلم بدافد تقادم عهدها • وا ما باموات الم خيالها •
ازادا وباموات قوله تنبيه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا
بل هذه ان الشرطية وما الزايدة قال في الازهية الموضع ان تكون اما جزا يغني ان وتكون ما زايدة
للتوكيد ويدخل معها لام التوليد نحو فاما تثقفن من تترين من البشر احدا واما تخافن من
قوم خيانة وانما دخلت نون التوكيد في الجزا ان اذا ما تقوم وا ما تقعد فان حذفت ما من
ان لم يجز ادخال النون لان حروف الجزا لا يغلب نون التوليد وقد جاء الجزا با ما في الشعر
بغير نون التوكيد قال الشاعر اما تنويا حفيظ لا تعال لنا انا كذلك لا نخفي ونتعلا واعلم ان
ما في الشك والتخيير حرف واحد واما في الجزا فهي مركبة من ان التي للجزا وما وهي
حرفان انتهى فايدة في ذا القد قال ابو علي وقولك في اما ان تفعلا علما والدليل على ان ما التوكيد
الحرف نفسه ولو كانت لتوكيد الفعل لوقعت على ان ثم ابدات فقلت ما تفعلن كقولك
لتفعلين فايدة قال ابو حيان زعم الكسائي ان لا ما موضعا ان لا ما موضعا ان لا تكون فيها جهد نحو لا ما زيد
قايم سيريدان زيد قايم وا صله فايدة قال ابن اياز وزن ا ما فعل كزكري والفها ان
اولا لحاق وا ما يكون افعل كشقي لقلة ما فاو • عنه مزوا واحد وتصغيره اعلا اسيم المسلم
فاعرفه فايدة قال ابن الدهان والغرة الشدة ان تعلك بيت اما
شمبصير مغا ما قوله وتقديره ان غلام تا او قول حرف عطف وشرح الكافية لا ن
ما يقتضي ثبوت خلاف في ذلك فانه قال اختلف في حروف العطف فذهب الاكثرون
الى انها عشرة ومنهم من ذهب الا انها ثلاثة الواو والفا، وثم وان الواو هي الاصل
والفا، بدل وثم بدل من الفا، لتقارب مخارجها هذه عبارة ثم رايت ابن يعيش ذكر مثل
ذلك في شرح المفصل وذهب ابن درستويه الى ان حروف العطف ثلاثة لا غير الواو
والفا، وثم قال لانها التي تشترك بين ما بعدها وما قبلها في حتى الحديث والاخر ولكن لك
البواقي لانها تخرج ما بعدها من قضية ما قبلها قوله ذكر له المتاخرون معا انتهت
الى اثني عشر زاد ابو حيان معنى اخر لم يذكره المصنف ولا ابن مالك وهو ان تكون للايجاب
احد الشيئين او الاشيا في وقت دون وقت كقولك للشجاع اما انت طعن او ضرب اي تارة
كذا واخرى كذا ومنه قوله قطري بن الفجاءة حتى اذا حنيت بما تحدر من ذي اكتاف سرجي او
عنان لجامي اي حنيت مرة اكتاف سرجي واخرى عنان لجامي وهذا المعنى ذكره السيرافي وغيره

وسيأتي نقل عبارتهم وقد ذكر صاحب الازهية لا و نلثة اوجه موضعا وسيأتي ذكر ما زاد
منها على ما اورده المصنف قوله احدها الشك والشك الابهام قال في رصف المباني والفرق
بينهما ان الشك ما لا يعلم المخبر والابهام يعلمه ويبهم على السماع لمعنى ما قال ولا يقعان الا في
الخبر قوله نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المشاهد فيه او الاولى قال ابن
الدماميني لا ادري لم لم يكن الشاهد في الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا
ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال واجاب الشيخ بانه لا حاجة
مع اعتباره في الاولى الى اعتباره في الثانية لان اعتباره في احديهما يغني عن اعتباره
في الاخرى وانما اعتبره في الاولى لتقدمها ولان الغرض ايهام محل الهداية والضلال والاولى
في الواقعة بها محلا وآلة الذي ذكره صاحب الازهية ان الشاهد في الثانية وان او الاولى
هي الواو وسيأتي نقل عبارته فالظاهر ان المصنف اراد نقل ذلك فسبق قلمه من الثانية الى الاولى
ثم رايت بعضا ما يعطي ذلك قال ابن الشجري في امالية والتقدير ان تكون او للابهام كقول القائل
لا يعلم السامعون لفظا انه صحيح احدنا محق او مبطل وقال ابو اسحق الزجاج في قول الله سبحانه وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين روي في التفسير وانا لعلى هدى وانكم لفي ضلال قال وهذا
وان كان غير جايز ولكنه يتوجه في تفسيره الى هذا المعنى وانا لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا
كما تقول القايل الكلام المحال تدل على انه صادق احدنا صادق او كاذب وتؤول معنى الاية
او انا لعلى هدى وانتم من البرهان لعلى هدى وانكم لفي ضلال مبين وقال الفراء قوله وانا او اياكم
لعلى هدى قال المفسرون معناه وانا لعلى هدى وانتم لفي ضلال مبين قال وكذلك هو في
المعنى عمران العربية على غير ذلك والمعنى وانا لنقولن او مهتدون وانكم ايضا لتقولن او مهتدون
والله يعلم ان رسوله لمهتدي وان غيره لضال وانت تقول للرجل يكذبك والله ان احدنا
لكاذب وانت تعلمه لكذبه بكذبا بين مكشوف وهذا في القرآن وكلام العرب كثير وقال
قتادة ابن دعامة في تفسير الآية قد قال اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم للمشركين والله
ما كنا وانتم على حال واحد وان احد الفريقين لمهتد قال ابن الشجري وا قول ان هذا اللفظ
جاء على الابهام لان المشركين اذا انكروا فيما هم عليه عند سماع هذا الكلام البا عث
لهم على الفكر فاجالوا افكارهم في اعاراة بعضهم على بعض وسبى دراريهم واستباحة
اموالهم وقطع الارحام وركوب الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وترك

الخمر الذي يذهب العقول ويحسن ارتكاب الفواحش وانكر وا بها النبي صلى الله عليه وسلم
والمسلمون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام
المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله عز وجل وان النبي والمسلمين على الهدى وانهم
هم على الضلال فيعنهم ذلك على الاسلام وهذه الفائدة العظيمة هي الداعية الى الابهام في
الكلام انتهى فانت ترى ما نقله عن الزجاج وغيره يبطل ان الابهام في الثانية وان الواو
بمعنى او كما صرح به صاحب الازهية وبهذا تعلم ان مراجعة الاصول الواسعة متعينة لمن
تصدى كتابا شرحا على كتاب او حاشية لانها تدعو الى الوقوف على الموفق قول والثالث
التخيير وهو الواقعة بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع كتزوج هند او اختها وخذ هذا او ذاك
او دينارا فان قلت قد تمثل العلماء بآية الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع منهم صاحب
الازهية قال وتكون او للتخيير بين شيئين وقصد احدهما دون الاخر نحو كل السمك او اللحم
اي لا تجمعهما ولكن احدهما شئت واضرب زيدا او عمرا كانك قلت اضرب احدهما
ومنه قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة
وقوله ففدية من صيام او صدقة او نسك انت مخير في جميع هذا اي ذلك فعلت اجزاك
وتقول خذه باعز او هان اي خذه باحد هذين اما على الابهام او على التعيين لا بعينه
كل حال وكذا في اما ابن النجري وقال في رصف المباني الواو للتخيير والاباحة
المحاط ان يجمع بين الشيئين في الاباحة وليس له ذلك في التخيير بل يفعل احد الشيئين ويترك
وان تركهما معا عوقب او ذم وكذلك ان جمع بينهما انتهى وبهذا يعلم ان امتناع الجمع تارة يرجع الى
الفعل وتارة الى الترك وانما الكفارة والفدية امتناع الجمع فيهما راجع الى الترك وهو غير الواجب
الذي نجا اليه المصنف وعبارة ابن يعيش وقد تمثل بالآية للتخيير فاوجب اخواتها الثلاثة وزالت
التخيير في يد المكلف فايها فعل فقد كفر وخرج عن العهدة ولا يلزم الجمع بينها والحق الذي نجا اليه
المصنف ذكره صاحب البسيط فقال واما خصاله كفارة اليمين في الآية فان الواجب احدها
ولو جمع بينها لم يمتنع لانه يأتي بما عدي الواجب تبرعا ولا منع من التبرع انما يمتنع الجمع في المحظور
لان الواحد يتصرف اليه الامر والاخر يبقى محظورا لا يجوز فعله قول والرابع الاباحة وهي الواقعة
بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع قال الرضي قالوا ان لا واذا كان في الخبر ثلاثة معان الشك
والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبر عنه

ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفه بعينه وقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت
جائني زيد او عمرو ولم تعرف الجاء منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على
السامع فهو للابهام كقولك لبيد وعلى انا الامر ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف
من ايهما قال تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولم تقصد الابهام على السامع
بقولك هذا اما ان تكون جوهرا او عرضا اقصرت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او
على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك في الاعراف احمل للامور الجمع بين الضدين
وصيلة وشرف في الثاني فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين
والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرو او الفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الضدين
والاقتصار على احدهما وفي التخيير يحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان يفرق
بجواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه واما النحو لم يفهم من او واما بل ليست
الا لاحد شيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها
بما لان تعلم العلم خير من زيادة الخير خبر عدالة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام
هم التفصيل على معنى احدهما او الاخر على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لامر
فيما من قبل انشاء المتكلم ومن قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
الابهام والتفصيل حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة
والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك
ام عمرو لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت فرسا او حمارا لي الظاهر
فيه جواز الجمع اذ من غالب العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا فاما التحضيض
نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرو او العرض نحو الا تتعلم الفقه او النحو
والا تضرب زيدا او عمرو او كالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولكثرة
استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو انتهى وقال
ابن ملكا في شرح الكافية من المواضع التي يعاقب فيها او والواو للاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين اي جالس المصنف الذي منه الحسن وابن سيرين فلو جالسهما
معا او افردهما بالمجالسة لم يخالف ما ابيح له والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا الخطاب
على القرائن فلذلك لو جيء بالواو مكانها لم تختلف المعنى واكثر ورود او للاباحة في

او تقدير فالتشبيه نحو في كالحجارة او اشد قسوة وكلمح البصر او هو اقرب او تقدير نحو
فكان قاب قوسين او ادنى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فلو جيء بالواو في مثل
هذا من الكلام لم يختلف المعنى ولذلك قرأ بعض القراء وارسلناه الى مائة الف ويزيدون
بالواو وقال ابن ابان التخيير والاباحة كونان في الامر والنهي والفرق بينهما ان يجوز لك
في الاباحة الجمع بخلاف التخيير فانه لا يجوز لك احدهما فان قيل ما الفرق بين الاباحة
والواو قيل يكون المخاطب في الاباحة مخيرا اذا اتى باحدهما واما الواو فللجمع فلا يكون
مطيعا الا اذا اتى بهما وقال التنوخي التخيير اباحة موضعها الامر ومعنى الاباحة ان يطلق
لك احد الامرين ويطلق الجمع بينهما لان الفرض في الفعل واحد وقد جاء معنى الاباحة وغير الامر
وذلك نحو قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ثم قال سبحانه او كصيب من السماء اي
شبههم فانت مصيب فكذلك ان شبههم بهما جميعا وكذا قول ابن مقبل بهز زي الخ
هز الجنوب ضحى عيدان يبرينا او كهزا زرزبي تداوله ايدي المجار فزادوا منه او فيه
وهذا على الاتساع لما كان او لتساوي الشكوك فيها في الخبر الذي
فائده قال المصنف في بعض تصانيفه ومن خطه نقلت قال الزمخشري في حواشي المفصل
او للاباحة في نحو جالس الحسن او ابن سيرين مخالف لمقتضى الامر الموضوعة لها تعلق
باحد المذكورين هذا في الظاهر واما في الحقيقة فموافق بيان ذلك ان احدهما اسقط
كان هذا ذاك فلا فصل اذن بين ان يجالس احدهما او كليهما لانه اذا جالس احدهما قد
جالسهما واذا جالسهما فكانه جالس احدهما لفرط الاتحاد والتنزيل منزلة شخص واحد قال
تقول جالس عمرو او خالدا او بشرا كانك قلت جالس احد هؤلاء ولم ير دا سانا
بعينه ففي هذا دليل على ان كلهم اهل لان يجالس كانك قلت جالس هذا الضرب وتقول
لاتاكل شيئا من هذه الاشياء ونظير ذلك قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي لا تطع
احدا من هؤلاء وتقول كل خبزا او لحما اي لا تجمعهما وتقول خذ ما عز وهان اي خذه
بالعزيز والهين وتقول لاضربنه ذهب او مكث كانه قال ذاهبا وماكثا او ان ذهب
او مكث انتهى قول واذا دخلت لا التناهية امتنع فعل الجمع نحو لا تطع منهم اثما او كفورا
اذ المعنى لا تفعل احدهما فاتيانها فعله فهو احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا
قال ابن الحاجب قد استشكل بعضهم وقوع او في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او

وصفنا او انتهى عن احدهما لم تمتثل فلا بد حينئذ الا بالانتهاء عنهما جميعا ومن ثم حملها
بعضهم على انها بمعنى الواو وقال التقدير اثما او كفورا والاولى ان يبقى على بابها والمعنى فيها
من امر ونهي ذلك ونحو النهي المقدر فيه معنى النفي لان المعنى حينئذ على وجود النهي تطيع اثما او كفورا
اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ذا بناء على تغيير المعنى ولا تطع واحدا منهما
جاء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل عليهما فيما ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما
حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر فهذا معنى دقيق يعلم به ان او في
الاباحة على بابها وان التعميم لم يجيء من جهة المنهي عليها على ما ذكرناه ومحال الكلام
اذا سمعت خبر نحو مارايت زيدا وعمرو او ان اردت نفي رويته احدهما لا رويتهما فان تعين
عندك ذلك احدهما وصدرت به للمخاطب بحيث نحو مارايت زيدا او مارايت عمرو او ان لم
يتعين عندك ذلك احدهما لكن قصدت ابهامها قلت مارايت زيدا او عمرو او القياس يقتضي
ان يكون معناه لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما او لا
تضرب الاخر فان قلت فلا بقي اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي
نحو رايت زيدا او عمرو او ما رايت زيدا او عمرو قلت لا بقي فرق في اصل الوضع لا
اذ العدد والكثرة من اثبت حاليك اذا قلت اضرب زيدا او عمرو او خالدا فالمعنى
فاضرب احدهم واضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرو او خالدا
فالمعنى فلا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر فاذا رايت زيدا او عمرو او خالدا او
ما رايت زيدا او عمرو او خالدا وهذا القياس يقتضي اصل الوضع ثم بعد ذلك جرت عادتهم
اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير
الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت
في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رايت رجلا
منهما او رايت زيدا او عمرو فان طلبت من الالفاظ الثلاثة بعينها انك رايت واحدا منهما
فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا
او عمرو فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان يريد به الواحد فقط يكون
المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر فهو الاظهر والاغلب في الاستعمال او يكون
المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رويته كليهما او انه كان كذلك

لان الاصل عدم التروية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا
فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اي عدم التروية فبقي الاخر على اصله اي غير مروي واما اذا قلت
ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت منهما احدا ومررت بهما لان الاصل عدم التروية ولم يخرج
فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقي الاخر على اصله من عدم التروية كان عليك ان لا تأتي بالمفعول
لرايت لا واحد ولا اكثر حيث تخفي توهم ان حذف الاجل لم يبق على حاله بل كان يجب
ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي التروية بواحد قلت قطع المبالغة
وبيان ذلك ان الاصل اي عدم التروية باق على حاله ولم ينتف بتعلقها بما قل ما يكون اي
الواحد مما زاد فاذا تقرر هذا ظهر لك قولهم النكرة في غير الموجب يفيد العموم فالسبب
وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب يفيد عموم ما سبق كان قصد النفي
على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا
قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما لقيت
منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومعهما يصير الاول نصا في استغراق الجنس
هذا الجنس والثاني في استغراق الجمع جاءه فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا وما رايت
او لا عمرا واحد الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا احتمالا مرجوحا الا ان
واضرب الاخر ويدفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا
اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفور لفظة او فيما
الامثلة موجبة كانت او لا مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب
تفيد العموم فلم يخرج مع القطع بالجمع في الامثلة وفي لا تطع منهم اثما او كفورا عن هذه
الوحدة التي هي موضوعة له انتهى وفي البسيط المعنى اكثر الاباحة كقولك لمن منعته من
مجالسة الاشرار جالس الحسن او ابن سيرين ومجالس العلماء والزهاد وتعلم الفقه او النحو
فاذا جالس احدهما او تعلم احدهما فقد عمل بمقتضى او لانها لاحد الشيئين واذا جالس الاخر
او تعلم الاخر فبدليل من خارج ولو كانت الواو مكانها او لكان الجمع بينهما من جهة الواو واو لانها
للجمع ومن الاباحة ليس من نيابك قبيحا او جبة فاذا جمع بينهما كان احدهما او واحد
بدليل من خارج وهو كونه ملكه غير محجور عليه واذا ورد النهي عن الاباحة انصرف الى ما كان
يجوز له فعله وقد كان يجوز له فعل احدهما والجمع فينصرف النهي الى المجموع الذي كان يجوز له فعلا

فاذا قلت لا تجالس الحسن او ابن سيرين انصرف النهي الى المجموع منهما ويجوز ان يقال بصرف النهي
الى ما يقتضيه او هو احدهما كانه قال لا تجالس احدهما ايهما صدق على كل واحد منهما فيلزم النهي عن كل منهما
لوجود احدهما في المجموع ومنهم من قال ان او هنا بمعنى الواو بمعنى يتوجه النهي الى المجموع ولا يتوجه النهي
الى احدهما لانك اذا قلت لا تجالس الحسن واو ابن سيرين فانما نهيته عن الجمع بينهما في المجالسة ولا يلزم
من النهي عن مجالسة كل واحد منهما على انفراد بهذا اللفظ لا يقتضيه انتهى وفي شرح التسهيل لابي حيان
اذا نهيت عن المباح استوعب جميع ما يصدق عليه مباحا باتفاق النحويين فاذا قلت لا تذكر اذا
لقيت زيدا او عمرا او خالدا كان نهيا عن ذكر كل واحد منهم وحده او مع غيره ومن البديهي
انه لا يتعلق منهم اثما ولا كفورا واذا نهيت عن الخبر فيه فابن كيسان جوز ان يكون النهي عن واحد
وان يكون عن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا فيجوز عنده ان يكون نهاه عن اخذهما ويجوز
ان يكون نهاه عن اخذ احدهما على مقابلة الامرين الامر لان الامر كان باخذ احدهما وكذلك اذا دخل
النفي على كلام فيه او للشك نحو ما اتاني زيد او عمرو ويجوز عنده ان يكون النفي لمجيء احدهما واو
يكون النفي لمجيئهما مذهب السيرافي ايان النفي والنهي يستويان في الجمع قال ابن عصفور وهو
الصحيح والدليل على ذلك انك اذا امرت فقلت خذ دينارا او ثوبا فقد امرته باخذ
احدهما على البدل ثم نهيت عليه الاخذ انهيت بقولك لا تاخذ دينارا او ثوبا فقد حظرت عليه
الذي امرته باخذه فدينار مبيع محظورا وايضا فان قولك خذ دينارا او ثوبا بمنزلة خذ احدهما
فيلزم ان يكون النهي بمنزلة قولك لا تاخذ واحدا منهما وانت لو قلت هذا لنهيته عن اخذهما
معا لانه اذا اخذهما معا فقد اخذ احدهما وكذلك جاءني زيد او عمرو ومعناه جاءني واحد منهما فاذا نفيت
كان بمنزلة ما جاءني واحد منهما فقد نفاهما جميعا بدليل انهما لو جاءا معا كان قوله ما جاءني احدهما كاذبا
انتهى تنبيهات الاول ذكر صاحب الارشاد في الآية تقريرا اخر فقال الموضع الرابع تكون
او لتبيين النوع كقولك ما اكلت الا خبزا او لحما وما لبست الا حريرا او ديباجا اي هذا النوع
ومنه قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي لا تطع هذا الضرب ومنه قوله تعالى وقالوا ايات او مجنون
وقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا اي من هذه الوجوه
انتهى الثاني حكى الطيبي في حاشية الكشاف في الآية ثلاثة اوجه احدها انه للتنويع والثاني انها
للتخيير والثالث انها للاباحة ورجحه والرابع انها للاباحة ورجحه قال لما علم ان طاعة كل واحد منهما
محذر عنها لما فيه من قوة الاثم البالغ والكفر الفاحش والمقام يقتضي المبالغة في النهي عن طاعتهما نفر من

ومجتمعين ولو قيل لا تطعهما لدل المنطوق على النهي عن طاعتهما مجتمعين واوهم المفهوم جواز طاعة احدهما
فقيل لا تطع احدهما ليدل المنطوق على النهي عن طاعة احدهما والنحوي بمساعدة مقتضى المقام
على النهي عن طاعتهما جميعا بالطريق الاولى قال الزجاج اوهنا او لدس الواو لانك اذا قلت لا تطع
زيدا وعمرو افاطاع احدهما كان غير عاص اذا اتى باو فقد دان على ان كل واحد منهما اصل
لان يعصى قال الطيبي ويعلم من هذا التقرير ان الواو التي للاباحة اذا دخلت على الاباحة اتت بهذا
هذا السبيل فاذا قلت جالس الحسن وابن سيرين علم منهما المجالسة لما فيهما من الفضل والمزية
ودل النحوي على استحقاقهما المجالسة مجتمعين بالطريق الاولى فالاباحة انما تأتي من اخراج
لما من التلفظ كما ان خطر الاباحة عن طاعة الاثم والكفور من اثم او ناب وهو ما يتهجى للاثم
والكفر الغالب الثالث قال ابن الدماميني انظر كيف يفتح النفس بهذه الآية الشريفة لما كانت
في الآية البتة لان طاعة الاثم او الكفور لا تباح اصلا وقال الشيخ توهم ان المراد بالاباحة الرخصة
وليس كذلك وانما الكلام بحسب اللغة وقيل ظهور الشرع قول وكذا حكم النهي الداخل على التخيير
قال في البسيط واذا ورد النهي على التخيير كقولك لا تأخذ من مال ودينارا او درهما فانه يتصرف كان
حلالا له بالامر والاخر مبني على حرمة الاصل قول وذكر ابن ملك ان اكثر ورود او الخ
تقدمت عبارته من شرح الكافية وتقدم عن السخاوي ما يوافقه من عدم [illegible] بالسبب
بالطلب قول نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة ذكر السخاوي ان اوفي هذه الآية للشك قال
اي انكم لو علمتم قساوة قلوبكم لكنتم شاكين في تشبيهها بالحجارة او انها اشد في القسوة قال ابن
قوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب اي لو علم سرعة وقوع الساعة لعلمتم انها
في سرعة الوقوع كلمح البصر او هي في ذلك اقرب قول نحو فكان قاب قوسين او ادنى جعلها
السيرافي والاندلسي في هذه الآية للابهام قال السيرافي ولعلها ابهمت عليهم في الاخبار لتجرهم
من بلوغ حقايق الانباء كما يهم المتكلم كلامه لزيادة الفائدة في التفصيل وان كان كلاما يتوصل
قال لبيد غمى ابتناي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر وقد علم انه من مضر
وليس من ربيعة وانما اراد انه انسان من احدى هاتين القبيلتين بهم كما تقول ليس
في تعيينه فائدة زائدة على ما قصد من نسبي ابنيه والتاسي بهاتين القبيلتين بل لو زاد
في الابهام كان ابلغ فتما بريده بان تقول وهل انا الا من العرب قول الخامس الجمع المطلق
كالواو وكالجمع الكوفيون والاخفش والاحري واحتجوا بقول نوبة لم يرد المصنف في ذكر آية

وقد جزم صاحب الارتضاء بهذه المقالة واحتج عليها بابات فقال الموضع الخامس تكون
او بمعنى واو والنسق كقوله تعالى الا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت ابائكم او بيوت
امهاتكم الى اخر الآية وقوله الا التابعين غير اولي الاربة او اطفل الذين لم يظهروا الى اخرها او في جميع ذلك بمعنى واو
النسق وكذلك قوله عذرا او نذرا علة بمعنى او تخشى لعلهم يتقون او يحدث لهم ذكرا
او في كل ذلك بمنزلة الواو كانه قال عذرا ونذرا ولعله يتذكر ويخشى ولعلهم يتقون
ويحدث لهم ذكرا وكذا قوله او كصيب من السماء مثلهم كمثل الذي وكصيب ومثله وانا او اياكم
لعلى هدى او انا واياكم وهو كثير في القرآن انتهى وهذا الذي قدمت الوعد بذكره ان الشاهد
في الآية للامام فواحد الثاني من الآية دون الاول واحتج ابن ملك في شرح التسهيل
بقوله تعالى وكيف تكفرون وانتم تتلى عليكم ايات الله الخ وهو اتم ومن احسن شواهده قوله صلى الله عليه وسلم اسكن ما عليك
الا نبي او صديق او شهيد وقول ابن عباس كل ما شئت والبس ما شئت ما اخطأتك
اثنتان سرفا او مخيلة وقال في شرح الكافية قد يقع موضع الواو اذا امن اللبس وقال الاندلسي
ذكر البصريون ان الكسائي اجاز وضع او بمعنى الواو واجازه الكوفيون احتج البصريون بان الاصل استعمال
الحروف فيما وضع له لئلا يفضي الى الالتباس واسقاط فائدة الوضع وقال الكوفيون قد جاء
ذلك فيجب ان يكون [illegible] قوله تعالى حرمت عليكم شحومهما الا ما حملت ظهورهما او الحوايا
او ما اختلط بعظم [illegible] بمعنى الواو سواء عطف على الشحوم او الظهور او الجواب ان او تبعيض
على تحريم هذه الاشياء وان اختلفت مواضعها او على حد المستثنى وان اختلف مواضعه
فالاول وصف المجاز ووقوع بمعنى الواو قليل فلا يقاس عليه قول وقول جرير رجا الخلافة
او كانت له قدرا قال ابن عصفور في شرح الجزولية وتبعه تلميذه ابو حيان تحمل ان يكون
او فيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما اراد هالانه كان احق بها او قدرت له من غير طلبة
اعتناء من الله به وكانه شكك اي ذاك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من
اجلها احق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الذين يجب ان يعتني الله به فيبلغه اعلى المراتب
من غير طلب قول والذي رايته في ديوان جرير اذا كانت ذكر ابو حيان ان هذا هو المشهور
في الرواية قول وقوله مكان شان ان لا يسر خوانها او يسرحوه بها واعترت الشيوخ
اي كان الشان وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيما امور
الاول ان المصنف قال في الشاهد الذي قبله وقول جرير وقال في هذا وقوله فرماهم

انه لجرير خصوصا وقد قال في الاول قول نوبة وفي الرابع قول الراجز وفي الخامس قول
النابغة وليس كذلك وانما هو لابي دوءاد الايادي قال ابن بسعود في شرح شواهد
الايضاح ووهم من نسبه للنمر انتهى قال ابو علي الفارسي انما استجاز الشاعر هذا الكلام
بالواو لانه بمنزلة قولك جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز ان يجالسهما وسيجمع ولا تطيعهما
اثما او كفورا فلا تطعهما كما انه اذا قيل اضرب بالواو او كان كذلك فلما راها تجيء في
الواو في هذه المواضع اجراها مجراها في سائر الواو وسائر في هذا الكلام حتى ما ذكرنا والذي
سوغه عنده قائله ما وصفنا وكذلك قول عدت • سبيان كسر رغيفه • او كرعليه عيلانه
انتهى وقال ابن يعيش الواو تستعمل في مواضع اسوغ في ضمنها الاستئناف نحو قولهم
سبيان فيما لك وتعودك اي مثلان لان الشيء المثل والنازل بالكبد من واحد لان
الشيء لا يماثل نفسه فاما قول الشاعر • فكان سيان ان لا يسرحوا نعما • او يسرحوه بها
التبوح وقول الاخر فسيان حرب او ثوى بمنزله • وقد يقبل الصيم الذليل الهضيم •
فانه استعمل اوهنا بمعنى الواو وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه والذي ان يذكر
انه راعاه في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز ان يجالسهما فلما تكون الواو
فقد رجع الى استعمالها في مواضع الواو قال ابن السجزي يجوز ان يقع بعد الافعال
التي يقتضي فاعلين فاكثر وكذلك الاسماء التي تقتضي اثنين فاكثر نحو خاصم زيدا وعمرا
ولا جلست بين زيد او عمرو ولا سبان زيد قال ابو علي انما استجاز ذلك لان
الحسن او ابن سيرين يستقيم له ان يجالسهما جميعا الثالث قال ابن بسعون قد كان ينبغي للشاعر
ان ينصب سيبا لان المعرفة اولى بان تكون اسم كان بعد لان ان مع صلتها في تاويل مصدر
معرف قال وكانه كره اجتماع ثلاث يآت فعدل الى الالف كما قالوا ما ائي او على لغة بلحارث
او قد رفع كان ضمير الشان ورفعه على الخبر للمبتدا وهو ان يسرحوا انتهى وهذا الكلام اصل
ما قدره المصنف مقتصرا على بعض ما ذكره ابن بسعون الا ان اعتمد على ما في اما ابن السجزي حيث
قال وانه قال سبان فرفعه وهو نكرة وقوله ان لا يسرحوا معرفة لانه اضمر فكان ضمير الشان
الرابع قال ابن بسعون ويروى وقال زايدهم سبان سبيكم وان تتبعوا به واغبر السوح
ولا شاهد فيه على هذا قلت وكذا هو في ديوان هذيل في نسخة مصححة عليها خط الشيخ جمال الدين
ابن هشام وغيره من الائمة وبعده وكان مثلين ان لا يسرحوا نعما حيث استراد مواشيهم

وشرح فكانه اختلط صدر البيت الثاني وعجز الاول هروي عن التركيب ثم رايت صاحب المصباح
في شرح ابيات الايضاح قال مثل ذلك وزاد ان ابا حنيفة رواه كذلك في ديوان هذيل فايده
اورد ابن يعيش البيت بلفظ فكان بالفاظ وكذا اورده ابن السجزي في امالية كذا رايته
بخطه قوله واحاج الخليل عن هذا الى آخره بريء من بتقدير اشتم كذا في امالي ابن الشجري
نقلا عن سيبويه عن الخليل وذكر المبرد في ذلك وصاحب الازهية انه بتقدير اعني قوله
قال الا لتمامها هذا الحمام لنا الى آخره قال ابو حيان او فيه للشك والتقدير او هذا
الحمام ونصفه حذف المعطوف عليه وحرف العطف وهو الواو ولا يبعد شك التابعة
فيما قالت فتاة الحي ولا يقدح في هذا التاويل رواية من رواه بالواو ولا احتمال ان
تكون شاكا الا انه اخبر بما غلب على ظنه وهذا الرواية وصرح بشكه في الرواية الاخرى
قوله قال النيلي وهذا البيت مسئلة حسابية وهو ان يقال اي عدد اذا اضيف
اليه نصفه وواحد بلغ مائة فيقول العدد شيء ويضاف اليه نصف شيء وواحد يعدل مائة
فيكون الشيء ستة وستين ونصف الشيء ثلثه وثلثين فصار تسعة وتسعين فاذا
ضيف الى ما واحد صار مائة فقد اضيف اليه نصف شيء وواحد فصار الشيء مائة ويدل
على ذلك قوله الا لتمامها هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه اي لتمام هذا الحمام لنا ومثل نصفه
الى حمامتنا فيصير كذلك قال التابعة بعد هذا البيت محسبوه فالقوه كما ذكرت تسعا
وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد قوله
ومن الغريب ان جماعة منهم ابن ملكون ذكروا مجيء او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء
بمعنى ولا تخرج ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباتكم او هذه هي تلك بعينها
وانما جيء لا لتوكيد النفي السابق قلت هذا ذكره صاحب الازهية فقال الموضع الناس
تكون او بمعنى ولا كما قال ابن المرعلاء النساني • ما وجدت فلكي كما وجدت ولا •
وقد يحول اصلها ربع • او وجد شيخ اضل ناقته • يوم توفى الحجيج فاندفعوا •
اراد ولا وجد شيخ وقال بعضهم ان او في قوله تعالى او كفورا او بمعنى ولا كانه قال ولا كفورا
او اخبج بهذا البيت انتهى واما ابن ملكون فانه لم يذكره على هذا الوجه وانما ذكر مجيء او بمعنى
الواو ثم قال واذا وقع نهي او نفي قبل او كانت بمعنى الواو وحروفه بلا فتقول ذكم مع
النهي قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا ومثاله مع النفي قوله تعالى ولا على انفسكم ان

تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباءكم الى اصدقائكم اى ولا تقطع منهم اثما ولا كفورا على نفسكم
ان تاكلوا من بيوتكم ولا بيوت اباءكم هذه عبارته من شرح التسهيل ولم يتعرض لهذه في سائر كتبه
فانت ترا برانه مما نسبته المصنف اليه قوله وزعم ابن ملكان الواو التي للاباحة حالة
في محل الواو عبارته في شرح التسهيل ومما يدل على ان الواو التي للاباحة استحسان وقوع الواو معها
الا ترى انه لو قيل ولا يبدين زينتهن لغير بعولتهن وابائهن وابناء بعولتهن وان ابناء
وابنائي بعولتهن لم يختلف المعنى ومما يدل على ان الحس او ابن سيرين اي جالس الصنف
المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين وجالسهما معا لم يخالف ما يبيح له انتهى قوله
وذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى ملك عرشه ما نصه ان الواو تاتي للاباحة وان
اتى بها بالغة لكن قال قوله ولا تعرف هذه الحالة للنحويين قال الدماميني بل هي معروفة
لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو واو بمعنى ما كان الذي يعطى
الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة رواي الزبيب والربيب فاراد ان يعدل به الى مجالسة
غيرهم فقال له دع مجالسة اهل الريب وجالس القراء والفقهاء واصحاب الحديث والقراء
جالس القراء والفقهاء واصحاب الحديث ذلك كله بمعنى قال وقد رجع المصنف عن هذا
هنا فقال في حواشيه على التسهيل اذ اوتاتي بمعنى او ثم قال فان قلت كيف
على ان او في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق قلت التفاوت من الفرق فانه اذا قيل
وكانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة فكانه قيل ايجب لك
مجالستهما ومن اباحت له المجالسة لم يلزمه ولم يمنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان
معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه فاذا ابيح شيئان جاز لنا فيه اربعة اوجه
وكذلك اذا ذكرت او وكلهم ينص على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك لان
الاباحة انما استفيدت من الامر قالوا وقعت بين النقيضين في الاباحة انتهى
قوله وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا قال
ابن مالك في شرح الكافية التسهيل اجاز الكوفيون موافقة او بل في الاضراب وحكى
الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلانا بمعنى دع ذلك وذهب الى ان هذا اضراب صريح وقال
ابن برهان في شرح اللمع قال ابو علي او حرف يستعمل على ضربين احدهما ان يكون للاضراب
او الاشباه والاخران يكون للاضراب قال ابن برهان واما النحويون فنحوا انا اخرج او اقيم

الضرب الاول الخروج واثبت الاقامة كانك قلت لا بل اقيم قال في شرح التسهيل ومن مجيئها
للاضراب قول ابي السماك اوكلما عاهدوا عهدا قال ابو الفتح معنى او وكلما معنى بل بمنزلة ام
المنقطعة فكانه قال بل كلما عاهدوا عهدا فالواو التي بمنزلة ام المنقطعة موجود في الكلام
كثيرا انتهى وفي شرح المفصل للاربلي ان او منها ايضا متصلة ومنقطعة مثل ام
فالمنقطعة نحو قولك انما اخرج او اقيم اضرب عن الاول والمتصلة ولا تقطع منهم اثما
او كفورا لا تعلق المعنى بان يكون اضرابا عن الاول فيجوز طاعة وقال الرضي تجي او
للاضراب بل فلا يكون اذا بعدها الا بل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف
قوله وهكذا اجاز في التفسير مع صحته في العربية هذا عبارة ابن مالك
في شرح التسهيل العمدة وقال ابو جعفر الصفار هذا فاسد من وجهين احدهما ان او لو
وقعت في هذه المواضع موقع بل لجاز ان يقع في غير هذا الموضع وكنت تقول ضربت زيدا او عمرا
على غير الشك ولكن على معنى بل وهذا لا وجه وعند جميعهم والله ان بل لا تاتي من الواجب
من كلام واحد الا للاضراب بعد غلط او نسيان وهذا ممتنع عن الله سبحانه وتعالى قال
ما بدا لك ولم يسبق من غيره ما الحمل الكلام على كلام الاول نحو قالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون لما تعلم انهم عنوا الملائكة لما تقدم من قوله وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا فقال بل عباد مكرمون اي بل هؤلاء الذين وصفتم انهم اولاد عباد
مكرمون انتهى ذكر ابن عصفور مثله وزاد ان او في قوله او اشد قسوة للتفصيل فصل
القلوب بعد ان ذكرها بالنسبة الى ما يشبه الحجارة والى ما يشبه ما هو اشد قسوة منها كالحديد
وهو او هو اقرب للاباحة فكانه قال شبه امر الساعة بلمح البصر او اخبر عنه بانه اقرب من ذلك
او جمع بين التشبيه بلمح البصر والاخبار بانه اقرب من لمح البصر وقال الرضي انما جاز الاخبار
مع كونه تعالى عالم بعددهم وباتهم يزيدون لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر
الناس من غير تحقيق ثم اخذ تعالى في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس منهم على ظاهر الخبر
اي ارسلناه الى جماعة تحزرهم الناس مائة الف وهم كما فوقها زايدين على ذلك ولذا
قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب قوله وللبصريين فيها اقوال الى اخره قال ابن الشجري في
امالية اختلفوا في قوله تعالى وارسلناه الى مائة او يزيدون فقال بعض الكوفيين او بمعنى
الواو وقال اخرون منهم المعنى بل يزيدون وهذا القول ليس بشيء عند البصريين والصحيح

او مئة ثلاثة اقوال احدها قول سيبويه ان او هنا للتخيير والمعنى انه اذا اخبر الرائي
بخبران يقول هم مائة الف وان يقول اويزيدون وهو الذي حكاه عن بعض البصريين بان او هنا
لاحد الامرين على الابهام والثالث ذكره ابن جني ان او للشك والمعنى ان الرائي
اذا اربهم شك في عدتهم لكثرتهم ومعرفة ان المعنى بل يزيدون قال مثل ذلك في قوله
فهي كالحجارة او اشد قسوة وفي قوله وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب وقوله كمثل
قاب قوسين او ادنى ومن قال ان المعنى بل يزيدون قال مثل ذلك في هذه الاماكن الا ان الوجه
ان يكون او فيها للتخيير اي ان قلت الشبه بهم كالحجارة جاز وان قلت انها اشد
قسوة جاز وعلى هذا تقدير الآيتين الاخريين وكونها للابهام ضعيف للابهام انتهى
كلام ابن الشجري وقد تحصل ان في الاية الاولى خمسة اقوال ثلاثة للبصريين وقولان للكوفيين
وكذا حكاها ابن الدهان في العدة وحكى الاندلسي زيادة على ذلك فقال للكوفيين
ان او واو بمعنى بل واحتجوا بقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون وقيل هي
هي للتقريب وقيل للتفصيل اي بعض الناس يحدهم بكذا وبعضهم بكذا انتهى ومبنى
ذلك يجتمع في الآية سبعة اقوال قيل لا يتم هذا القول صحيح تعاقب في الاخبار قوله
وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التعبير بان في شيء من الواقع احدهما وهو كونهم ازيد من مائة الف
قال الشيخ يعني ان التعبير لا يصح كونهم ازيد من مائة الف الا بان اذا لم يقع واحد منها
والامر ان هنا وقع احدهما وهو كونهم ازيد من مائة الف فلا تخيير شيئا فشيئا واجزاء اتبع
لان التعبير ان يقول الرائي هم مائة الف وان تقول هم اكثر لم يقع واحد من هذين القولين
وان وقع انهم اكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية لا ان ذلك قبل انهم قوله وقيل هي للشك
هذا القول حجة الاندلسي قوله وهذا الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في
امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة اقول هذا سهو من
المصنف فان القول بان او في هذين الآيتين بمعنى الواو مقول ايضا حكاه ابن الشجري
وقد تقدمت عبارته قريبا حيث قال ومن قال ان المعنى وبزيدون قال مثل ذلك
في هذا الاي نعم ان الشجري حكى في هاتين الآيتين اربعة اقوال من الخمسة التي حكيناها
او يزيدون وهي كون بمعنى بل او بمعنى الواو او للتخيير او للابهام ولم يحك القول
الخامس وهو انها للشك والمصنف عمدته في هذا الفصل عليه فحصته من امالية فان

كان مراده ان يقول غير القول بانها للشك اعتمادا على العبارة فقريب غير ان هذا البحث
نفسه فان السخاوي ذكر في شرح المفصل انها في هاتين الآيتين للشك وقد قدمت عبارته
قبيل هذا المحل بايسير وذكر ابن جني ان الاقوال الخمسة مقولة فيهما من غير
استثناء فان هذا هو المنقول ومن ثم ذهب ايضا ذلك صاحب الازهية فانه قال والموضع
العاشر تكون او بمعنى بل لقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون وكذلك قوله فهي كالحجارة او اشد
قسوة وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب وكذلك كقاب قوسين او ادنى وقد يجوز ان يكون
او في هذه المواضع بمعنى الواو انتهى قوله وقد صرح بثبوته في البيت وليس في قبل
لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما قال الخطيب ابو زكريا التبريزي في شرح الحماسة او في بيت
على بابها من التخيير بين السلاسل التي بها عن الاسر ومعنى قوله لا بد منها على سبيل التفاوت لا الجمع اي
لا بد من احدهما والمراد لا بد منهما جميعا فصدور الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يوسر اي يكون
بعضا كذا وبعضا كذا فلما جعلهم صنفين صح دخول او للتقسيم انتهى وقال ابن جني في اعراب
الحماسة لك في منها وجهان ان شئت كان على حذف المضاف اي لا بد من احدهما الاسر او القتل
او سلاسلا واما توجب احد شيئين قال وان شئت كان على ظاهره لا بد منهما جميعا فصدور
الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يوسر اي يكون بعضا كذا وبعضا كذا قال فهذا يوجب صدور
الرماح اشرعت وسلاسل قيل لما جعلهم صنفين مقتولا وما سورا كان لكل واحد منهما هذا او هذا
من هنا دخلت او وفيه اذن كلام محمول على معناه قوله وغيره عدل عن العبارتين فعبر
بالتفصيل منهم السيرافي وصاحب البسيط قال الاندلسي وبعضهم يسمي التي للتفصيل للتنويع وفي
شرح الجزولية تسلطوا بين ان او ناب للتفصيل في الامر نحو كونوا يهودا او نصارى وللتنويع
في الخبر نحو لا يخلو اما من ان يكون كذا او كذا او كذا قال فهذا تنويع وليس شكا ولا ابهاما
قال وقد يقول القائل ما آكل فيقول اكل كذا او كذا او كذا فهذا ايضا تنويع ولا يكون شكا
اي اكل مرة كذا ومرة كذا فانما ذكرت في هذا كله لان كل مرة من تلك المرات انما يأكل فيها
احد تلك الاشياء انتهى قوله وتلخيص ابن الشجري الى اخره قال في امالية هذا القول انما
هو اخبار عن الفريقين وفي الكلام حذوف اولها حذف مضاف من اوله ثم حذف واو العطف
وجملتين فعليتين من اخرهما قال وفاعله وكان واسمها فاما تقدير المضاف فان قوله قالوا
معناه وقال بعضهم يعني اليهود كونوا يهودا وتقدير الواو والجملتين وقال بعضهم كونوا نصارى

فقام قوله اونصاري مقام هذا الكلام وهذا يدلك على شرف هذا الحرف ولا يجوز ان يكون او هنا
للتخيير لان جملتهم لا يخبرون من اليهودية والنصرانية انتهى قول الناظم ان تكن بمعنى الا في
الاستثناء وهذه ينصب المضارع بعدها باضمار ان لا تستعمل ان لم يذكر لها اذا نصب
بعدها المضارع سوي معنيين هذا وكونها بمعنى الى وبقي معنى ثالثا وهو كونها بمعنى كي ذكره
جماعة ومشى عليه ابن ملك في العمدة و والالفية بمعنى حتى لتشمل معنى الى ومعنى
معا وعليه شرح ابن القاسم قال ابو حيا ج تسهيل اضرب النحويون في التعبير عن معناها
فمنهم من جعل ذلك غاية الى انه يكون الملا خو لالزمنك او تقضيني حقي اي قضاءك الحق
ومنهم من جعل ذلك علة ان تكون اللازمة سب عذاب الحق وقد رسيبويه ذلك
فجعلها بمعنى الآن وهو استئناف من الازمان لانه قال لالزمنك او تقضيني حقي فقضاه الزمنك
دايما الى ان تقضيني حقي وقد زعم بعض اصحابنا ان تقدير معنى كي او بمعنى الى ان لا يطرد فيها
وزعم المطرد فيها ان يقدر معنى الآن كما فعل سيبويه قال ابو حيان هذا سوء تقولهم لا طيعن
او يغفر لي فانه لا يصح تقديره بالى ان ولا الآن بل ينبغي ان يكون المعنى على كي اي لا طيعن
الله كي يغفر لي قال ذلك بزاعم وسوغ حملها بمعنى الا التعذر الذي بسببها والمعنى فانك اذا قلت
جاء القوم الا زيدا فالاول قد اوجب دخول زيد في القوم لانه منهم فاذا قلت الا زيدا فقد
اخرجت ما اوجبه الاول وكذلك اذا قلت جائني زيد او عمرو فقد وجب المجيء لزيد بالنطق
قبل دخول او فلما دخلت بطل ذلك الوجوب وقال ابن ملك في شرح العمدة تكون
الا مجمع عليه لكونها بمعنى حتى مما انفرد به الكوفيون وهو صحيح ثابت في كلام العرب وقال في شرح
الكافية تقدير الا ومعنى في موضع او تقدير لفظ فيه المعنى دون الا لعدم ورود الا والتقدير الا في
المرتب على اللفظ ان يقدر بفعل او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وما بعدها مؤول بمصدر معطوف
بأو على المقدر قبلها والتقدير لا قتلنك او يسلم ليكونن قتلي او اسلامه وقال ابو حيان معنى
او في هذه المسائل هو معناها المستقر لها في العطف من كونها لاحد الشيئين وان مضمرة
بعدها في عاطفة مقدرا على مصدر متوهم فهذا من العطف على التوهم ولذلك اشترطوا ان
يكون قبلها فعل او اسم في معنى الفعل وظرف او مجرور حتى يدل على المصدر المتوهم فاذا قلت
لالزمنك او تقضيني حقي فالتقدير ليكونن مني لزوم لك او قضاء منك حقي فقد جاءت
او لاحد الشيئين وهو المعنى الذي استقر لها في العطف انتهى وقال شيخنا المالقي في شرح

اعلم ان او هذه اذا حقق معناها رجعت الى معنى العاطفة اسما على اسم فاذا قال القايل لالزمنك
او تقضيني حقي فالمعنى انا ملازم لك او قاض اياك حقي فكانه في الاصل ليكونن مني لزوم لك
او قضاء منك لحقي فعطف مصدر على مصدر ولذلك صح عندنا اضمار ان بعدها
ليصير ما بعدها مصدرا معطوفا في المعنى على مصدر اخر من معنى الكلام خلافا للكوفيين فانهم ينصبون
بها نفسها وكانت بنفسها كانت ح موضع فتقدم المراد دلك يدل على فساد توهم
قال وذكر بعضهم ان او تنصب بمعنى الا ان وبمعنى كي ويجمع فيها المعاني الثلاثة في
كل موضع وهذا ليس بصحيح لان قول ا فسر في بلاد الله والشمس الغنى تغش ذا يسار او تموت
فقيرا وقوله فقلت له لا تنبك عيناك انما تحاول ما دمت فتقدرا لا يصح فيها معنى كي
وان كان يصح فيها معنى ايا ان وانما حملهم على هذا احتياج التقديرات الثلاث في نحو لالزمنك
او تقضيني حقي ولا يسرني في البلاد او استغني وانما الصحيح انها لازمة لمعنى الا في كل موضع فعليه القول
دون ال ت ذلك لا يطرد فيها في كل موضع انتهى وقال المرضي معنى او في الاصل احد الشيئين
او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يحل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يحل احد
الشيئين فلا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين
التنصيص على حصول احدهما عطف الاخر من الاول امتد الى حصول الثاني فنصبت ما بعدها
بعضهم به بقدره بالا وغيره بالى والمغنيان برجحان الى سيبويه واحد فان قدرته بالا فالنصب
بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الى وقت ان تقضيني فهو في محل النصب
على انه ظرف للفعل او وعد من بقدره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور والتي بمعنى الى
وقال ابن عصفور واما او فانها من حروف العطف وانما الناصب للفعل ان مضمرة بعدها
وذلك اذا كان معنى الكلام الى ان او الا ان كقولك لالزمنك او تقضيني حقي او لاكونن
او تقضيني وانشد سيبويه ولو رجال من رزام اغرة وال سليع او اسوك علقما
اي الا ان اسوك بالعلقم فاو في المعاني عاطفة واضمر ان بعدها اي ولو لا كون رجال
من رزام او مسالك فصار في تقدير الكلام عطف مصدر على مصدر وتقدير لالزمنك
او تقضيني حقي يكون مني او اعطاء منك وقال زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما اي يكون مني كسر كعوبها او استقامة منها وبعض المتاخرين
يقدرونها بالى ان وحتى هي التي بمعنى الى ان ولكن لما ذكرت او مع حتى جعلت تقديرها

وعبارة سيبويه والمتقدمين من اهل العربية الا ان يريدوا الا التي للاستثناء ثم يدخل
المتاخرين تباطل وقال النحاة ان او شبهت بالا لما تنهاله الهاء في المعنى لان الا اخراج واو
كذلك فاذا قلت جائني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من القوم واذا قلت زيدا وعمرو
فقد اخرجت زيدا من التعيين واذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي فالاعطاء مخرج لك
من الملازمة ولو عطفت باو من غير ان [illegible] عاطفا ما لا يناسب او قال نحو
لارحال او انكون لعطف الفعل على الاسم الجامد لو قال كسر كعبها او تستقيم لو قدر
ان لكان عاطفا للمستقبل على الماضي فان [illegible] حملوه مناسبة او لا لي قيل قد ذكرنا
ان او تقييد احد المذكورين واو وسوغ لانتهاء الغاية وهو احد الذي اذا انتهى اليه الفعل
انقطع فاذا قلت لالزمنك الي ان تعطيني عند اللزوم الي الاعطاء فاذا وقع الاعطاء
انقطع اللزوم فالحاصل احد الامرين اللزوم او الاعطاء فقد ناسب او الي الي من جهة
الجهة كما ناسب الا وهذا التقدير في هذه المسائل يعناص على كثير وقد كتب ابو علي الى
رفيع ابن سلمة الي المارزني فكثرت في انحو حتى مللت • واتعبت نفسي به والبدن
وابعبت بكرا واصحابه • بطول المسائي في كل فن • وكنت ظاهره عالما
وكنت بباطله ذا فطن • خلا ان بارغليه الغطا • للفاء بالبته لم يبن
وللواو باب الي جنبه • من النحو احسبه قد لعن • اذا قلت حاتوا لماذا يقال
لست باتيكم اوماتين • اجيبوا لما قيل هذا كذا • على النصب قالوا الاضمار ان
فقد كدت يا بكر من طول ما • افكر في بعض ذا ان اجن • وقال بدر الدين بن ملكان
قلت فلم نصبوا الفعل بعدا وحتى احتاجوا الي هذا التاويل قلت ليعرفوا بين او
التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك
فانهم كثيرا ما يقطعون الفعل المضارع على مثله بادخ مقام الشك في الفعلين تارة وفي
مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى فاذا اراد والمعنى الاول رفعوا ما بعد او واذا اراد وا
المعنى الثاني نصبوا ما بعد او ليوذن النصب بان ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك كونه يحتمل
الوقوع او راجحه ولم يجز ان يكون الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان تكون ان مضمرة
انتهى قوله وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما قال الشارح ما بات
الايضاح كذا روي سيبويه هذا البيت منصوبا تتبعه عليه الناس واستشهد به على النصب

باضمار ان بعد او والقصيدة التي فيها هذا البيت مرفوعة الفواتي وفيها ابيات مجرورة وبعد هذا
البيت ولست بما بقي معرا ولما تمر على تواجد القدوم فحاول كيف تنجو من وقاع
فانك جد نائر رميم قال المخشري في شرح ابيات الكتاب ابيات القصيدة غير منصوبة وانما
انشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب
بعض العرب فان انشد بيت واحد [illegible] حقه من الاعراب وان انشد جميعها انشدت
على الوقف قوله وعلل عليه بعض المحققين [illegible] تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تفرضوا لهن فريضة قال ابو حيان في الآية او على بابها من كونها نافية لاحد الشيئين
او الاشياء والفعل بعدها معطوف على تمسوهن فهو [illegible] ومعطوف على مصدر متوهم
فهو منصوب على اضمار ان مجدبها التقدير ما لم تمسوهن الا ان تعرضوا لهن فريضة
او معطوف على جملة محذوفة التقدير فرضتم او لم تعرضوا او بمعنى الواو والفعل مجزوم معطوف
على تمسوهن قول اربعة الاول لابن عطية وغيره والثاني للزمخشري والثالث لبعض اهل
العلم ولم يسم والرابع للتاوي وغيره قول تقدير تعرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف
على تمسوهن قال النفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل لم لم يجعل عاطفة لتعرضوا على
تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس او فرض المهر لما تقرر من ان او في سياق النفي
يفيد العموم اجيب بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي اي او لم تعرضوا فيفيد ان
فرض عدم وجوب المهر احد النفيين لا نفي احد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه
نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة او عاطفة فهو بحاله وكما لا وهم في تقدير
ناصب كذا في تقدير ها عاطفة على المنفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم او في سياق النفي
مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا الى انها واو ولا وقد امكن هضا جميع
لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم اشبه بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان قبل المسيس الا ان
يوجد او الى ان يوجد تسمية المهر اي فاذا كان ذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف
المسمى بخلاف ما قبل فانه لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ ان يقال فان
وجد هذه فلكم كذا وكذا وذلك كذا انتهى قول وفيها قول اخر سيأتي قال الشيخ يعني في ثالث
سطر من هذا الكلام يشير الى قوله ومن قال في او تعرضوا انه منصوب الى آخره والتاسع ان تكون

بمعنى الى قال بدر الدين بن مالك او حتى نصب المضارع بعدها ان كان ماقبلها ما يصح
شبيا فغاية فهى بمعنى الى والا فهى بمعنى الا تنبيه ذكر ابن مالك فى التسهيل وتبعه ابو حيان
ان الواو والفاء واو تكون للاستئناف فيرفع المضارع بعدها مثال الواو قوله تعالى فتلونهم
او يسلمون والمصنف ذكر ذلك فى الواو وجازمانه وحكاه فى الفاء بصيغة قيل وضعفه وتعرض
له فى ان بالكلية وذكر ابو حيان الاستيناف [illegible] بعد الواو والفاء فهو جزمهم فى الاخير
وان كان بعد او ففيها نوع تامن الاضراب [illegible] اذا قلت الزمنى اليوم او ينفيك حتفك وجملة
ستنتفا فالمعنى او هو ينفيك حتفك اى ينفيك فى كل حال سواء الزمته اولم تلزمه فكانه
قال بل ينفيك حتفك وفى [illegible] قوله تعالى او يسلمون للترفع فيه وجهان احدهما
ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلونهم فى العطف والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على
الجملة التى قبلها باعتبار الجملة لا باعتبار الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر لانه يؤدى الى ان
لاينفك الوجود عن احدهما الصدق الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا نقول انه يمتنع
ان لا يؤدى اليه او من الشك وذلك فى حق العالم باطل فانا على يقين نعلم ان او ثابتة لا
الامرين ان كان المخبر به لا ينفك عن احدهما وليس ذلك شكا منى عن قطع انه كذلك
كتحرك الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك لا شبهة مما يلزم ان يكون فى احد
امرين فى عقليته او وجوده وانما يلزم الشك فى الاخبار عن احد معينين فى الوجود وقع
او سيقع على احد امرين فهما صادقان بتوهم لزوم الشك من المخبر كقولك زيد اما مريض
واما معافا واذا ثبت ان تقاتلونهم فى معنى الامر فيتضح المعنى ويكون جميع الواجب عليكم
اما القتال واما الاسلام منهم وبهذا واضح علم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من
المسلمين من دليل اخر واما ان يكون يسلمون ليس فى معنى الامر فيكون المعنى الاخبار بان
احد الامرين لا ينفك عنه الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم انتهى
وفى شرح المفصل للسخاوى قال بعض النحاة فى قوله تعالى فتلونهم او يسلمون ان عطف على
تقاتلونهم لا يصح لان تقاتلونهم فى موضع الحال من الضمير فى يستدعون فلا يجوز ان يكون
او يسلمون حالا اذ لا يستقيم مقاتلين او مسلمين ولا ان يكون حالا من قوم ولا ان تعطفه
على صفة ان جعلت تقاتلونهم صفة له وانما هو معطوف على تدعون اى يستدعون الى قوم
هذه صفتهم او هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وقال الكسائى هو عطف على تقاتلونهم اى

احد هذين القتال او الاسلام لا غير ذلك وقوله او يسلموا اى الا ان يسلموا اى يكونوا
منكم فتقال او اسلام منهم وقال الكسائى تعد بره حتى يسلموا انتهى قوله الحادى عشر التربتنا الى قوله
قال ابن الشجرى سمعت الميدانى صاحب الامثال قوله الثانى عشر التبعيض نقله ابن الشجرى عن بعض
الكوفيين وجزم به ايضا صاحب الازهية قوله والذى يظهر لى اذا انما اراد معنى التفصيل قلت
هو صريح فى كلام ابن الشجرى وصاحب الازهية قال صاحب الازهية ثم ابن الشجرى فى امالية
الموضع الثامن ان يعطف بها بعد الف الاستفهام وصل فتكون للاحد الشيئين او الاشياء كقولك اقام زيد
او عمرو معناه اقام احدهما وصل يصلح ان يعطف زيدا وعمرو الى اخيه اى صل يكون منك احد هذين قال تعالى سواء عليكم
اودعوتموهم او انتم صامتون اى صل يكون منهم احد هذين او اشياء ومثله صل تحسن منهم من احد هذين
لهم ركنا اضافت نمنع الضم او تهدى يعنى قال ابن الشجرى وانما قدر هذا قسما على حياله لان الاستفهام
اخرجه من الشك والتخيير والاباحة انتهى وقد قال المصنف التنبيه على هذا القسم وقال المالقى صنا اعلم
ان او اذا دخل بعدها استفهام صلح ان يكون بانها وغيرها من اوات الاستفهام بخلاف ام فانها
خاصة بها مقدرة باى فلذلك لا يكون جوابها الا احد الشيئين او الاشياء قوله تنبيه التحقوا ان او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذى يقوله المقدر [illegible] وخرج بالمفصل للاحد شيئ قال السيرافى اعلم ان او تفيدها
ان الفرد شيئا من شيئ ووجوه الافراد تختلف فقد تكون فى حال وتساعد فى اخرى حتى يتوهم انها تضاد
وهى فى ذلك ترجع الى الاصل الذى وصفت لك من ذلك قولك جائنى زيد او عمرو فالاصل فى ان
احدهما جاء والاكثر ان المتكلم بهذا يكون شاكا وقد يحتمل ان يكون غير شاك الا انه ابهم على السامع لقصد
قصده وقد يراد بها افراد كل واحد فى وقت كقولك اكلت التين او العنب يريد مرة هذا ومرة هذا
او لافراد فالمخاطب يعلم من هذا انه لم يرد الشك ولا الابهام بل قصد انه لا يجمع بينهما بل افرد كل واحد
منهما بمقدار فى الاباحة فاما فى الامر فهى على وجهين كلاهما للافراد احدهما انه اذا اخذ باحدهما حظر عليه
الاخر والثانى ان يكون الاختيار لكل واحد منهما فالاول حد دينارا او درهما اذا اخبرته وكان الامر
غير مباح له والاصل فى هذا ان تعلم ان الشيئين اذا كانا محظورين عليه ثم خيره المالك فى احد احد
منهما بقى الاخر على الحظر ومثاله من القرآن اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم
او كسوتهم او تحرير رقبة فاذا فعل واحد منها سقط عنه الاخر فهذا معنى التخيير واما الثانى فان لا
يكون كلاهما محظورين ولا احدهما حتى تعلم فقرها او تخاف ان تعلم شيئا من هذين ليس محظورا فاذا شرع فى
احدهما لم يحظر عليه تعلم الاخر فهذا هو الاباحة ومثله فى القرآن ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباءكم الآية

وقد تكون او للتفصيل كقولك اجتمع القوم فتكلموا فصاروا او حاربوا اى قال بعضهم هذا وبعضهم هذا ومنه وقالوا كونوا هودا او نصارى وعلى ذلك حمل قوله تعالى وقطعناهم الطريق على ان بعضهم يقتلون وبعضهم يقطع ايديهم وعلى هذا خرج قوله تعالى مائة الف او يزيدون اى عند الرائين ولذلك كالحجارة او اشد قسوة اى الذى يشبههم بالحجارة حبيب والذى شبههم بما هو اصلب منها مصيب ايضا فالحقيقة من هذا كله الشك الا ان الشك لما كان فيه التسوية والمعادلة صلح ان يعبر به لهذه المعانى الاخرى ان قولك جالس الحسن او ابن سيرين معناه انهما سيان وعلى الصواب ان يجالس وبعضهم يسمى التى للتفصيل للتنويع كالجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا الذى يدل على ان اولاحد الشيئين افراد الخبر فى قولك زيد او عمرو قام فانما قوله تعالى كانوا بين عميا او فقيرا فالله اولى بهما فانما جاء على المعنى كانه قال فالله اولى بهذين النوعين وقيل ان هذه جملة عارضة وجواب الشرط فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا انتهى وقال التلوبين فى شرح الجرولية جعل المؤلف هذه المعانى راجعة الى الشك والابهام والتخيير والاباحة معان للاو واما واما هى فى الحقيقة معان للكلام الذى يجىء فيه الشك والابهام والتنويع من صيغة الخبر الذى كل واحد منهما فيه والتخيير والاباحة والتفصيل من صيغة الامر الذى يجىء فيه بالحقيقة الدلالة على احد الشيئين او الاشياء فهذا هو الذى كان ينبغى ان يضاف اليهما لانه ليس معنى لهما وانما هو شىء يضاف اليهما مجازا فيهما وانما حقيقة ان يكون من صيغة الكلام الذى يجىء فيه لا من صيغتها فاذا اريد ذكر ذلك ذكر معنى اما او او الذى هو احد الشيئين او الاشياء ثم قيل بعد جهة الشك او الابهام او كذا او على جهة التخيير او الاباحة او كذا او كذا وقال السهيلى تتبع تتابع الفكر او وصف للدلالة على احد الشيئين المذكورين معها ولذلك وقعت فى الخبر المشكوك فيه من جهة كان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لاحدهما على الاخر لانها وضعت للشك فقد يكون فى الخبر والشك فيه اذا اشتبه على المخاطب ولم تقصد ان تبين له كقوله تعالى الى مائة او يزيدون اى انهم عند الكثرة يجيئون بهذا العدد مائة الف او يزيدون فاو على بابها دالة على الشيئين اما مائة الف بحتوفها او اما مائة الف مع زيادة والخبر فى كل هذا لا شك وقوله تعالى كالحجارة او اشد قسوة وصف الاحجار بصفة الزجاج وصفه والتى فى قوله او كصيب من السماء اليها انها او اليها للاباحة اى قد ابيح للمخاطبين ان يشبهوا بهذا او بهذا او عندى ان او لم توضع للاباحة فى شىء من الكلام ولكنها على بابها اما قوله تعالى او كصيب من السماء فانه ذكر مثلين مضروبين لاثنين فى حالين مختلفين فهم لا يخلون من احد الحالين فاو على بابها من الدلالة على احد الشيئين وهذا كما تقول زيد لا يخلو ان يكون فى الدار او فى المسجد وكرت او لانك اردت احد الشيئين ويقال الآن

مع ما قبلها فى التفسير نحو معا كما ذكرت لك واما قوله تعالى فهى كالحجارة او اشد قسوة فانه ذكر قلبا واحدا هى على الجملة قاسية على العينين اما كالحجارة فشبهها ما هو كذلك ايضا ومثله قول ابن عنمة فقلت لهم ظنوا بالا بد سراتكم على الجملة ثم قال مكرورة رماح اشرعت او سلاسل سيرت فى حلق واحد منهم على التعيين لا بد له من هذا ومن هذا واما فى الجملة فالامران واقعان جميعا وقد يجوز فى قوله تعالى مائة الف او يزيدون واما الى سيجيء فيها لان المخبر انما يرد احد الشيئين واما الذين زعموا انها للاباحة مثل قولهم جالس الحسن او ابن سيرين فلم تؤخذ الاباحة من لفظ او ولا من معناها وانما اخذت من صيغة الامر بيد ان الاحوال واو غير مفيدة فى هذا الكلام وانما دخلت لغلبة العادة فى ان المستقبل بالفعل الواحد لا يشغل بغيره وان المجالس حسن او ابن سيرين غير جامع بينهما معا الا ترى ان المامور بهذا الجمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصيا علما بان او ليست معهما معتدة انتهى **قول** ومن العجب انهم ذكروا ان من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان اوامر تفيد معا ومثلوا بالمثالين المذكورين قال الشيخ لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة افعل قد يضاف اليه لازمها قال التفتازانى فى التلويح التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة افعل وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او والحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن **قول** والحق ان الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف الشرط قال الدماميني يحتمل ان معنى من قبيلها الحال المقدرة اى لاضربنه فى كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط والا الى تقدير قد على ما اختاره جماعة قلت هذا الاحتمال منقول قال الرضى فان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام او قعد حال وجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والا كان شرطا لا حالا اى ان قام او قعد ولو كان يسمع معه قد او الواو كما فى غيره من الماضى الواقع حالا **فائدة** نقلت من خط الشيخ ابى بعض تعاليقه ضابطا من تحريره ذكر انه لم يسبق اليه قال ما نصه مسئلة اعلم ان او واما تعطف والخبر فان عطفت فى الطلب فان تقع بين ما اصله الخطاء والا فان وقعت بين ما اصله الحظر فهى التخيير نحو خذ من مالى درهما او دينارا او بين ما اصله الاباحة فهى للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وان عطفت فى الخبر فان كان لا ثبات ما بعدها او ما قبلها او لاثبات ما بعدها فقط او لاثبات واحد لا بعينه فان كانت لاثبات ما بعدها فقط فهى للاضراب نحو ما حماه الغزاة من قولهم اوجب اى عد ما وقع ذلك فلا يبرح اليوم من هنا اى بل وقع ذلك فلا يبرح اليوم وليس من ذلك حتما قول جرير كانوا ثمانين او زادوا ثمانية خلافا لابن مالك وابى بل يحتمل ذلك وان يكون مجازا

عن الشك اي لسعتهم وكثرتهم يقع الغلط منهم وهذا احسن وابلغ وان كانت لانبانيها صوفا ما
ان يكون تفصلا لعموم متقدم اولا ان كانت فهي التي للتفريع كقولك الكلمة اسم او فعل او حرف وان
لم تكن فهي الثانية عن الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا وان كانت لانبات احد حالاته
فلا الا ان يكون المتكلم عالما بالواقع من الامرين او الامر اولا ان كان عالما فهي التي للابهام كقوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهي الشك كقوله تعالى حكاية عن الفتية لبثنا
او بعض يوم فهذه اقسام او وفيما ذكرنا موضع يبقى اصلاحها احدها قولنا اما ان تكون لانبات ما قبلها
وما بعدها الى اخره والتحقيق اما ان تكون ما قبلها ومابعدها منافيين او لاثبات ما بعدها فقط او واحد
لا بعينه وذلك لان او لاتثبت ما قبلها البتة فيما بعدها حاصة والثاني قولنا انها في الطلب تكون
للتخيير والاباحة فان ذلك مع بقية الكلام يقتضي اختصاص التخيير والاباحة بالطلب وليس كذلك
بدليل قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير
رقبة وانما ذكرنا ما ذكرنا اتباعا للنحاة فانهم قسموا كذلك اعني قسموا اصدر هذا التقسيم والا فحقيقة
لم تسبق اليها ومن ذكر ذلك الخوارزمي وقد يقال هذا خبر في معنى الطلب لان المعنى والله اعلم فان
ختم فاطعموا او اكسوا او حرروا رقبة او فان ختم فكفروا بكذا او كذا وهذا حسن وهو الجواب الصحيح
الاقول ويقول للمعربون فيها حرف استفتاح يبتدأ بعدها الكلام ويعلون معناها قول ظاهر كلامهم
التنبيه والاستفتاح متلازمان لاينفك احدهما عن الاخر وان التنبيه هو المعنى الذي وضعت له
والاستفتاح ليس معناها بل مكانها والذي في كلام غيره خلاف ذلك قال ابن ملكة في التسهيل وهي
يعني التنبيه الى الاواما وهما للاستفتاح مطلقا قال ابو حيان في شرحه في قوله وقد يغني اشعارا
بالعلة يعني ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك التنبيه ام لم يقصد هذا
صريح في تجرد الاستفتاح عن التنبيه وفي كونه اكثر من غيره خلاف ما يفهمه عبارة المصنف وظاهر لان
ان قوله من قال الاحرف استفتاح وتنبيه نظر قول سيبويه اذن حرف جواب وجزاء ونعم حرف
عدة وتصديق اي ان كلا من الاحرف الثلاثة لما ذكر لها من المعنيين في حالين لا انها
تكون لهما معا في كل حال ثم رايت ابن جني قال في الخصائص من جمع الادلة قولنا الامر
كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم فالا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام
فلو جاء بها خلصت افتتاحا لاغير وصار التنبيه الذي كان فيها ليس دونها وذكر نحو قول
الله تعالى الا ليسجدوا لله. وقول الشاعر الا سابرح على قلل الحي ليهنك من بريق على كريم استقل

وفي شرح الكافية لابن القواس حروف التنبيه ثلاثة الا واما وها والعرض من دخولها في الكلام
الدلالة على التنبيه للمخاطب ليتلقى بعض ما ذكر لفظية نحو الا واما فلا يدخلان الا على
الجمل وقد يعبر عنها بالاستفتاح لانه يستفتح الكلام بها للدلالة على صحة ما بعدها ولذلك لا يقعان
الا في صدر الكلام بخلاف ما فانه يكون اوله ووسطه انتهى وفي شرح المفصل للاندلسي الا
للتنبيه وقد يقال فيها استفتاح ويدخل على الكلام وسواء راجع الى هذا المعنى وفي شرحه للسخاوي
الا تنبيه واستفتاح يدخل على الكلام المثبت والمنفي والتنبيه مصدر نبهته اذا ايقظته وهذه
صوت بها تنبيه المتنامي فاقبل على ما خطبه وما يخاطبه بعدها من الكلام وفي شرحه لابن يعيش
الاحرف معناه التنبيه والفرق بينه وبين اما ان اما معناها والا للاستقبال وقال ابن الحاجب
تسمية حرف التنبيه بهذا الاسم اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف
في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه
من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفتاح وحروف التخصيص
ونظائرها لا تكون الا مستفتحا لها ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما
سميت حروف استفهام وحروف تخصيص لما كان ذلك المعنى يدل لها واذا اعتبرت نحو
حروف الجار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف الاستفتاح
والخبر وغير ذلك فثبت ان تسميتها بحروف التنبيه اولى وقال الرضي الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما
الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما عوضان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار
نفي ونفي النفي اثبات ولكن فائدة الا مادة الانتباه والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين
يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك
ويختصان بالجملة وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب
المصنف وقد دخل الاكثر الا على النداء واما الكثير على القسم انتهى **قول** وافادتها التحقيق من جهة تركبها
من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افاد التحقيق نحو اليس ذلك بقادر هذا الكلام ذكره
الزمخشري في الكشاف وقد وافقه عليه جماعة وخالفه اخرون قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعد ان
ان الهمزة للاستفتاح بجامع الانكار للنفي والانكار النفي وقوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت
كلمة تنبيه دخل على ما الا دخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام في اما والا كثر في انها اذا
موضوعان كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام لا تركيب فيها وقال السفاقسي اعترض ما قال الزمخشري

بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام وقعت فيه الاغير صالح للنفي لو قلت الا ان زيد منطلق
لم يصلح فيه لا ان زيد امنطلق اذ ليس من تركيبهم نحو ليس ذلك بقادر لو اردت ليس ذلك بقاد صحيح
وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقيل الا بد ولا يصح فيها النفي وبان يكون جوابا للقسم واجاب
عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ اخر من كون الكلام الذي كتب معه غير صالح
للنفي بانها انما كتبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون ما بعد رب لانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية
انتهى وممن وافق الزمخشري على ذلك ابن [illegible] قال في شرح المفصل الا للتنبيه مركبة من
الهمزة ولا النافية مغيرة عن معناها الاول الى التنبيه والاستفتاح جاز ان يليها لا النافية نحو قوله الا
لا يجهلن احد علينا وصار يليهما الاسم والفعل والحرف الا ان منطلق الاقام زيد الا تقومن وقوله
الا ابا اسقيانا قبل غارة سنحال والتنوخي قال الا التنبيه والاستفتاح وهي مركبة من همزة الاستفهام
ولا التي للنفي فاذا ادخل الاستفهام على النفي افاد تحقيقا كما افاد في ليس ولذلك يقع بعدها غالبا
ما يقع بعد القسم لان التحقيق والقسم سواء نحو الا انك قائم ولا يقع بعدها الا ما هو اسم والترجي
وتقدمت عبارته والحازمي وابن قتيبة ومن خالفه ابن ملك قال في شرح الكافية الا المقصود
بها العرض نحو الا تنزور ما مركبة من لا والهمزة ولا الا المستفتح بها غير مركبة والا التي قال في رصف المباني
الا هذه بسيطة غير مركبة والا ندلسي والاستفتاح والانكار قال الا ندلسي وقد تكون الا مركبة من همزة
الاستفهام ولا ويكون لها حينئذ معنيان احدهما الانكار والتوبيخ والاستفتاح والتمني ولا يتغير حكمها ولا معناها
عما كانت عليه قبل التركيب وقال التنوخي واما قول الندماء لا تنكحن الا تقون وقول حسان جارين كعب
الا احلام تزجركم عنا وانتم من الجوف الجماجر فليست هذه الكلمة اما مركبة الانكار والتوبيخ
دخلت على لا وسمي على ما كانت عليه من النفي وفيها تعجب انتهى قوله كقوله الا ربما الا فرسان
البيت استشهد به الزجاجي في الجمل على ورود الا للتمني قال ابن عصفور في شرحه وليس بصحيح
بمعنى لهم ان يكونوا فرسانا وذوي طعان وهو يهجوهم وانما هو استفهام على طريق الانكار قوله
والرابع الاستفهام عن النفي قال الدماميني فيه نظر من وجهين الاول انه ذكر ان الاستفهام عن
النفي من معاني الا وليست الا استفهاما عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني
انه متى كان الاستفهام معادا بالهمزة والنفي مقارنا بلا لزم ان يكون مجموع الكلمتين والكلام انما
هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي يجعل لها بالتركيب معنى تقديرية في المفردات قلت والذي وقع
المصنف في ذلك كلام ابن ملك فانه قال في العمدة في عد حروف التحضيض والا في بعض مواضعها

وقال في شرحها اختلفت بقولي في بعض مواضعها من الاستفتاحية ومن المقتضية تمنيا ومن المقتضية توبيخا
ومن التي يقصد بها التقرير ومن الواردة لمجرد الاستفهام عن النفي واستشهد بالبيت الذي ذكره المصنف
وبقوله الا ليت شعري الابيات من الهزج واستشهد على التقرير الا ارعوا البيت والمصنف استشهد على
الانكار ثم رأيت صاحب الانموذج سبق الى ذلك فقال اعلم ان لا على اربعة مواضع تكون استفهاما
كقولك الا يقوم الا تخرج الا تركب الا تسكت قال الشاعر جارا بن كعب الا احلام تزجركم
وذكر ايضا الجزولي في مقدمته وابن الحاجب في كافيته وقال ابن عصفور في شرح الجمل اذا دخلت
الف الاستفهام على لا كان لها ثلاثة معان احدها بقاؤها على معناها من النفي وتكون الهمزة
للاستفهام على طريق الانكار وقال ابن ملك في شرح تسهيل زعم التنوخيين انه لا يقع مجرد
الاستفهام عن النفي دون انكار وتوبيخ ورد على الجزولي اجازة ذلك والصحيح ان ذلك جائز لكنه
قليل ثم ابنا المصنف قال في المغني القديم ما نقله والرابع الاستفهام عن النفي فيكون كل من الحرفين
باقيا على حاله ويكونان كلمتين لا كلمة وهذا القسم هو الاصل والكثير وجوده التنوخيين
ويرد عليه قول الاصطبار سلمى ام لها حلت هذه عبارته هي في غاية الحسن فكان هذا المعنى الذي
استفيد عليه بالهمزة اولى بهذا التغيير قوله وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم
وهو التنوخيين قال المصنف والتوضيح هو قليل حتى توهم التنوخيين انه غير واقع قلت التنوخيين
ذكر ذلك في شرح الجزولية معترضا على الجزولي حيث ذكره في مقدمته فقال جعل المصنف هذا الحرف
للاستفهام وليس بحرف استفهام كما زعم فان ذلك لا يكون الا من حيث الانكار والتوبيخ
او حيث النفي ولا اعرف احدا ممن يحسن عبارته يقول ان الف الاستفهام تلحق اداة
نفي فتكون الالف مجردة الاستفهام كما قال هذا المؤلف انتهى وقال الرضي عند قول ابن الحاجب
واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني قال الا ندلسي لا اعلم
احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فتكون الالف مجردة الاستفهام بل الايراد اما ان
للانكار او التوبيخ او التمني او العرض قوله وبعمل عمل لا التبرئية هي التي لنفي الجنس قال الا ندلسي
وسميت بذلك لانها تنفي الجنس بكماله تدل على البراءة منه وجعلت نص التبرئية مبالغة كما في
زيد عدل وعليه فالتبرئية صفة للانا فية وليست للمذكور ولا يقال انه على حذف مضاف اي ذات التبرئية
لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون لا مضافة للتبرئية على حد قوله علا زيدا نا لوم النفاد ابن ايدكم
قوله والخامس العرض والتحضيض اعترض ابن ام قاسم في شرح الالفية على ابن ملك حيث عد

فيها الامن ادوات التحضيض بقوله وهما التحضيض من وبلا الا الا وقال انما تردا لالغرض
خاصة دون التحضيض كما ذكره في الكافية الكبرى بقوله واذكر الافهما كالا ان لما عرض فصد وقال في
شرحها والحاء حروف التحضيض في الاختصاص بالفعل المقصود بها العرض قلت لكنه صرح في العمدة وشرحها
بانها تكون للتحضيض وهو مستند المصنف ذكره هنا وعبارة العمدة حروف التحضيض هلا والا ولولا
ولوما والا في بعض مواضعها وقال في شرحها حروف التحضيض اثنان منها لا يستعملان في غيره
وهما هلا والا ثم قال ولولا ولوما ثم قال ومن حروف التحضيض عند سيبويه الا الصالح لموضعها لهلا
ومن ذكر ان لما المخففة للتحضيض صاحب الارتضاء والمذليسي والجارزمي ونقله الرضي عن الخليل
قول والتحضيض طلب بحث قال ابن مالك في شرح العمدة فقال حض فلانا فلانا على الشئ اذا
رغبه في فعله وحذره من تركه فان قيل حضضته بالتشديد دل على تاكيد الحث والمبالغة في التحريض
فلذلك حروف التحضيض لاحروف الحث قول وتختص الاهذه بالفعلية قال ابن الحاجب حروف
التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ الواو وقع بعدها الماضي رضا كان معناها
في وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها قال الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات الا انها
كثيرا ما تستعمل في يوم المخاطب غالبا ترة في الماضي شبيها بالمتدارك في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتحضيض على فعل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم فاما كان
ان يفعله المخاطب قبل ان تطلب منه فان فعله الكلام من التوبيخ فهو الغرض انتهى قوله
والتقدير عنده الا تزورني زاد صاحب الارتضاء او الا اجد رجلا قال الشيخ لان ما بعدها ليس بمضارع
ولا ماض معنى وانما هو دعاء قول واضمار الخليل وهو من اضمار عن قال الشيخ اراد المصنف البيت
في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكران اضمار غير الخليل اولى من اضمار الخليل قلت وذلك
ان المصنف كان له منصب الاجتهاد في العربية فرجح في كل وقت بحسب ما ادى اليه اجتهاده
وبذلك اجاب البلقيني في ايمان عما اورده الاسنوي في المهمات من تناقض الرافعي او النووي
في التصحيح ولم ينج بعد المصنف من بلغ رتبة الاجتهاد في العربية ولا كاد في عصر من بلغها غير
وغير ابي حيان واما في القرن الذي قبله فكثير كابن مالك وابن الحاجب وابن النحاس والسلوبين
والابدي وابن عصفور والرضي في اخرين قول واما قول ابن الحاجب الي اخره قال في
الامالي فان قيل فهل يجوز ان يكون رجلا منصوبا بفعل دل عليه جزى كانه قيل الا اجز الله
رجلا جزاه خيرا فتكون الا للاستفتاح مثلها في الا قام زيد قلت هو مستبعد مع جوازه لفظا

ومعنى اما المعنى فهو ان لم يرد ان يدعو الرجل على احد الصفة انما قصد طلبه فنصب على ذلك المعنى بعينه
معنى الطلب واما اللفظ فان قوله يدل على هذا الحاو بل صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفسرة
وهي اجنبية قول غرد وو بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد قال التسيح لان ليس له ولد صفة
امرؤ وقد فصل بينه وبين موصوفه بقوله هلك المفسرة قال الدماميني وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له
ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما اجازه ابو البقاء تبعا للشيخ لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فانه قال وجعل
ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه ابو حيان قال الطيبي لان ذا الحال نكرة غير موصوفة
فان هلك مفسر للفعل المحذوف لا صفة قول ثم فعل بالجملة لازم وان لم يفسر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها
انشائية قال الدماميني فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان يقدر محذوف
هو صفة لرجلا اي للا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا وقال الشيخ الفصل بالجملة على تقدير ان لا تكون
مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة والموصوف وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة
قال ثم لا يلزم من هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفرد تنبيه بقي لا فرع
سادس قال المصنف وذكره المالقي في رصف المباني في الموضع الثالث ان يكون جوابا وهو
قليل يقول القائل الم تقم الم تخرج فيقول الا وهو شاذ بغير بلا وشرح العمدة لابن ملكا بدل على
انها موضوعة لهما وهو التقرير وقد تقدمت عبارته فائدة قال ابو حيان يجوز ابدال همزة الا هاء
فيقال هلا وقد قرئ هلا بها اسجدوا لله الا قول على اربعة اوجه احدها ان تكون للاستفتاح قال
المالقي سبي هي ام باب الاستفتاح وهي التي عدت الفعل القاصر الى المنصوب كما عدته الواو والمفعول معه
وانما كانت معدية الباب الخامس حرف لا معنى لها غير الاستفتاح الا ان تحمل على غير وما سواها مختلف في
حرفيته وقال السيرافي ما فعل في الاستفتاح الا وسائر ما استثنى به من اسم او فعل او حرف موضوع موضع
الا والدليل على ذلك انها تكفي من ذكر المستثنى منه في ذلك ما قام الا زيد ويقع موقع غير والا يستثنى
بما سوى الا وغير الا والمستثنى منه مذكور في الكلام وقال بعضهم الدلالة على ان الاسم الاصل انما
هو موضوع للافادة الا ترى ان الحروف كالنفي والاستفهام والنداء والشرط انها تقع في جميع ابواب الا الاستفتاح
للاستثناء فقط وغيرها يقع في اماكن مخصوصة منها ويستعمل في ابواب اخر قال الاندلسي وجعل
لها الهروي ستة معان استفتاح واستثناء وعطف بمعنى غير وبمعنى لكن وحرف تحقيق وايجاب بعد الجحد كما قام
الا زيد وبمعنى الواو نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا وبمعنى اما قولك اما ان فعلت الا
فاسكت انتهى فائدة زعم الفراء ان الا الاستثنائية مركبة من ان ولا المخففة نقله عنه السيرافي وقال

الكتاب ان يكون بمنزلة غير قال الرضي اي فكون ما بعدها مغايرا لما قبلها لانها اسما فتدبر
غير واحد الا الا حرف بل جر التفتازاني في حاشية الكشاف بانه لا يقبل باستثنائها قال
الدماميني ولو ذهب ذاهب الى القول بانها اسم لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم التزام حفض ما بعدها
لو كانت اسما عفى غير كان ما بعدها انما يا فتحفض قلت كونها في صورة الحرف ظهر اعرابا
فما بعدها كما قيل في نحو فوكك زيد لا قائم على قاعدة انه بمعنى غير وحمل اعرابه على ما بعده بطريق
العارية على ما صرح به التنهاوي قوله فيجوز فيها وبتاليها جمع منكرا وشبهه الى اخره قال ابن
مالك في شرح التسهيل اصل غير ان تقع صفة واصلا الا ان استثنى بها ثم حملت كل واحدة منها
على الاخرى فيما هي اصل فيه وللحالة غير في الوصفية جاز ان يوصف بها جمع وشبه جمع وما ليس جمعا
ولا شبه جمع نحو جاءني رجال غير زيد وكفى بنا فضلا على غيرنا ورجل غيرك احب الي ولا صالتها في الوصفية
جاز ان تحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما تحذف الموصوف بمثل وتقام مقامه ولا يحمل
بهذه العاملة الموصوف بالا فلا يوصف بها الجمع او شبهه جمع منكرا او معرفا بالالف واللام
الجنسية فيقال الجمع المنكر قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال الله صفة لآلهة
وفائدة الصفة هنا التوكيد لا التخصيص فلا فرق بين ثبوتها وسقوطها ولذلك اذا قال
القائل عندي عشرة غير درهم حكم عليه بعشرة كاملة ولا يجوز ان يجعل الا بدلا لان شرط البدل
في الاستثناء صحة الاستثناء به عن الاول وذلك ممتنع بعد لو كان لانها حرف شرط والكلام
بعدها موجب ولذلك قال سيبويه لو قلت لو كان معنا الا زيد لهلكنا لكنت قد احلت
اي اثبت [illegible] سيبويه ان لو لا يقع العامل من بعدها لما بعد الا كما قع بعد النفي
وان كان ما بعد الا ممتنعا من الامتناع شبيها بالنفي ولو كانت بذلك مستحقة لتفريغ ما يليها من
العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك مما يختص بحروف النفي كزيادة من في معمول ما يليها
واعماله من احد وخريب ونحوها وكنصب جوابه مقرونا بالفا قال السيرافي شارح كلام
سيبويه لكنت قد احلت لانه يصير المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا لان المستدل بعد الا
في الاستثناء موجب وكذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وهذا فاسد وحكى ابن السراج
ان ابا العباس المبرد قال لو كان الا زيدا جود كلام واحسنه وكلام المبرد في المنفصل
مثل كلام سيبويه اعني ان التفريغ والبدل بعد لو غير جايز وان الا لا يوصف الا حيث
يصح بها الاستثناء ولا يوصف الا ما يوصف بغير وذلك النكرة والمعرفة بالالف واللام

الرضي قال الفراء الاصل فيه من ان المشددة وما العاطفة فحذفت النون الثانية من ان واد غمت
الاولى في ما قال ابن مالك في التسهيل واوجاه التركيب الدليل عليه فلا التفت اليه قوله وانتصاب
ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الاصح في نامت المستثنى اقوال احدها انه الا وهو قول المبرد والزجاج
وعند الفاصر الجرجاني وصححه ابن مالك وغيره النصب ليس لسيبويه وقال في شرحه من نسب اليه
خلاف هذا فقد نقول او خلط فيما تاول الكشاف انه [illegible] ازي قبل الا او ما جرى مجراه بواسطة الا وصححه
المالقي وغيره في رصف المباني الى سيبويه ومن [illegible] وغيره الرضي الى البصريين الكشاف انه ما قبلها
من غير واسطة الا وصححه ابن جروف الرابع ان منصوبة بعد الا بنصب الى الكسائي احد قولي المستثنى
مضمرة بعد الا قال ابو حيان في الارتشاف وهو مذهب المبرد والزجاج الثامن مخالفة ما بعد الا
قال في الارتشاف ومثل هذا الخلاف لا يجري فيما ادي الى حكم لفظي او معنى كلامي قوله وارتفاع
ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين لان غيره تجوز ان حذف المتبوع
وهو هنا جايز وقال الكسائي والفراء الحرف عطف بهذه الشروط ولا عطف وهو في الاولى انه
للاستثناء وانما جعلاه عاطفا لان المبدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى
في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انه
في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل
ولا الاشتمال فهو شبيه الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج
الى الضمير لغرابة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب لن يكون بدلا
والاول مخالف للكشاف في النفي والايجاب والجواب انه لا يمنع منه من يخوف المنفصلة لذلك كما جاز في المنفصلة
نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب الرجل الذي
تجعل في نحو احاد القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم انتهى واجاب ابن عصفور عن الاول بانه جعل
بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد وقال العلامة نجم الدين
ان الصايغ اعلم ان البدل في الاستثناء انما الرأي فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت
ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع موقع احد فتقول ما زيد وحده بدلا من احد
قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت قال فعلى هذا
البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض ببدل الكل ثم قال ولو قيل ان البدل
في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي ذكرت لم يبعد قوله

على غير معهود نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما امر بالرجل غيرك فيكون معنى هذا
كلام المبرد وكتابه وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام غيره من الائمة وكتابه وقد نسل
ما نسب ابن السراج الى المبرد من ذلك ورد عليه وقبله ايضا ابو علي الشلوبين واما ابن
خروف فانكر ثبوت ذلك عن المبرد وانكره على ابن ولاد الاشتغال بما لم يصح ثبوته
ومن شواهد الوصف بالا وما بعدها قول الشاعر ابنحت فالست بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا مقامها • كانه قال فما بها الاصوات غير مقامها قال السيرافي
واما قوله قليل بها الاصوات الا مقامها فيحتمل وجهان احدهما قال سيبويه فاذا اكد على
معناه فقد اثبت بها اصواتا قليلة وجعل الا بقاءها نفيا للاصوات • الوجه الثاني ان يكون
قليل بمعنى النفي كانه قال ما بها اصوات الا بقاءها وهو استثناء وبدل صحيح كما تقول قل رجل
يقول ذلك الا زيد قال الشلوبين لا يتصور البدل في هذا لانه يؤول الى التفريغ وذلك فاسد
الا ترى انه لم يرد ان يقول ما بها الا بقاءها كيف يقول ذلك وبها القائل والمقيل وحلها
وغير ذلك وانما اراد ما بها مقيم مغاير لمقامها وقليل بها الاصوات في معنى النفي وانما وصفت
الاصوات وهي معرفة بما في معنى غير وغير نكرة لان التعريف بالالف واللام الجنسية وتعريفها
كلا تعريف فلذلك وصف ما هي فيه بالجملة في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وانما
وصف ما هما فيه بغير في قولهم انه لامر بالرجل غيرك فيكرم فوصف بالا الواقعة موقعها وما
بعدها ومن وصف ما فيه الالف واللام الجنسية بالا وما بعدها قوله الشاعر • لو كان غيرك
سلبي الدهر غيره • وقع الحوادث الا الصارم الذكر • اراد لو كان يرزأني غيرك الا الصارم الذكر
غيره وقع الحوادث ومن وصف ذي اللام الجنسية بغير قوله تعالى انه لا يسوى الغاغ
من المؤمنين غير اولي الضرر فغير اولي الضرر بالرفع صفة القاعدون والضرر صفة المؤمنين
ولا يصلح جعله بدلا لانه لا يستثنى به مما قبله وحاصل هذا الفصل ان الموصوف بها لا يوصف
بها منفرد محض ولا معرفة محضة ولا تقع في موضع غير صالح للاستثناء الا ان يمنع مانع من
خارج فلا يجوز ان يقال قام رجل الا زيد لان رجلا منفرد محض انتهى كلام شرح التسهيل
وهو شارح المصنف في هذا الفصل وسننبه على ما فيه من تعصب وقال الرضي اعلم ان اصل غير
الصفة المفيدة للمغايرة مجرورها الموصوف بها بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات
نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي

يتبين فيه اثر الغضب وكانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وما فيه المستثنى هو المغاير لما قبل اداة
الاستثناء نفيا وانباتا اذا اجتمع مع غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ذوات
الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع وفي
الحمل انه صار ما بعد الا مغاير لما قبلها ذاتا او وصفة كما بعد جبر ولا يعتبر مغايرته له نفيا وانباتا كما كان في
اصلها وصار غير مغاير لما قبلها نفيا وانباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او وصفة كما كانت في
الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير الاسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير
في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره متاخرا عن المستثنى منه ومقدما
عليه وبالجملة في جميع محالها الا انه لا يدخل على الجملة كما لا يعود ضمير اليها ولم يحمل الا على غير الا بالزام ابدا
الذي يذكر هنا فاذا الا على غير والاصل حرف لا يحمل الا على الاعراب وهي لعملها فجعل اعرابها الذي كان مستحقا لولا المانع المذكور على بعدها
عاريته واذا دخلت غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز محل الاعراب وما بعده الذي
صار مستثنى به دخل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه
لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عاريته فان ابن الحاجب قال اذا كانت تابعة
لنكرة غير محصورة لتعذر الاستثناء قال الرضي قوله الجمع اي ما دل على الجمعية فيعم كان كرجال او لا كقوم ورهط
ما شرط له شرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك انه لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف
قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون الظهر في كونه صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو
جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد باستغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به
الى جماعة يعرفهم المخاطب ان يبهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء والذي هو الاصل في الالفاظ السامع يحمل
الا على اصلها من الاستثناء فاخبر كونه منكرا غير محصور ليلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع
الى حمل الا على غير الاستثناء واشترطوا ان يكون المنكر غير محصور والمحصور نحو ثلاثة اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد كقوله علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا
زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وربما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه
كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففي الصفة لا غير وكذا المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد
وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه

فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جائني رجال ما جائني جاءه من هذا الجنس وتر وليس جاءه فلا يدخل
فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع وما بني على ان المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة وان كان مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع عدم هذه الشروط
ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد لا اذا كانت صيغة
من صيغ العموم كمن وما او شبهه او عرف باللام الجنسية فان انبحث فالنكرة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغاءها ويجوز في البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات
لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الآصفة مع صحة الاستثناء فان يجوز في
قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله فكل اخ
مفارقه اخوه لعمر وابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلام الناس كلهم هلكى الا العالمون والعالمون
كلهم هلكى الا العاملون والعاملون كلهم هلكى الا المخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تتعين البيت
الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بصلته والحروف التي تذكر
في نواصب المضارع وقال ابن الحاجب في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المسند وكل لافادة المشمول فقط قال وهذا الوصف ضروري لانه
لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يحصل الاصفة بل ان يحصل استثناء
والشذوذ ان الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وتحليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الله لفسدتا لم يجز على ان
البدل لا يجوز الا في غير الموجب فليس الشرط وارد على موجب حتى يلزم ان يجوز عنده الابدال
قال ابن الحاجب ولا يجري النفي المعنوي كالملفظي الا في كما ولعل رجلا في ومتصرفاته قال وايضا
البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله تعالى واجب الدخول في
النكرة لانه غير عام لا محصور ولو وقع ايضا الجمع المكسر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يصر
استثناء المفرد منه واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو امتناع الشيء
لامتناع غيره فكانه قيل لو فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجري الزجاج التخصيص في قوله فلولا كانت قرية
امنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص فجواز الابدال
والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب الله انها فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز
الاستثناء بصحة الدخول انتهى كلام الرضي وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة لا تكون الا

صفة الا بشلاث شرائط الاول ان يكون قبلها اسم والثاني ان يكون قبلها جمع نحو قام الرجال
الا زيدا وما في معناه نحو قام القوم الا زيد والثالث ان يكون بعدها جملة لا يجوز في قولنا ما قام احد
الا زيد جبر منه ان يكون الا وما بعدها صفة قال واما صفة حرف لا يستحق الاعراب اعطينا اعرابه
للاسم بعده فكانه مع الاتباع للاسم الذي قبله وقال ابو حيان في الارتشاف قد اضطرب كلام
النحاة في الوصف بالا والمفهوم من كلام الاكثرين انه يراد به الوصف الصناعي وهو الذي اختلفوا
فقال الاخفش الا وما بعدها تكون صفة لنكرة او ما فيه الف ولام نحو جائني القوم الا اخوك
وقال ان صحت الضوابط لوصف بها اذا كان المستثنى به نكرة نحو قام كل احد الا زيد فان قلت
قام اخوتك الا زيدا تعين النصب ولا يجوز الرفع على الصفة وعن ابن السراج وغيره على ان الذي
يكون فيه ال ويكون الا فيه وصفا لا بد ان يكون ال الجنسية وقال بعض اصحابنا يوصف بها النكرة
المحضة والمعرفة والنكرة وهو وصف يخالف سائر الاوصاف وقال بعضهم قول النحويين انه وصف بها
انما يعنون به عطف البيان الا ترى انها جارت بمعنى المغفر والمغفر لا ينعت وقال على غير النوي
والوتد فالنوي عطف بيان من المغفر المستثنى في غير الموجب والبسيط جمهور النحويين على جواز كون غير
بدلا على المعرفة كذلك الا والظاهر انها تقع فيما يقع فيه غير في المواضع التي لا يتقدمها موصوف سواء كان
في ام الاثبات منفردا او مجموعا منكرا او معرفا على ما قيده من التعريف ولما كانت غير من اخوات
مثل يصح فيها التعريف صح جريتها على المعرفة والنكرة كذلك الا بعضهم اجرى على النكرة والمعرفة ويجوز
في البدل كما جاز في غير وهل يجوز فيها الحال كما جاز في غير فيه نظر فاجازه ابن السيد انتهى في البسيط وشرط
الوصف بالا ان تتقدمها موصوف فلا يحذف حتى يحل محل غير فلا يجوز في قام القوم الا زيد قام الا
زيد ويجوز الوصف بها حيث يجوز البدل وحيث لا يجوز وزعم المبرد انه لا يجوز الوصف الا حيث يجوز
البدل وكون الا لا تكون صفة الا حيث يصح الاستثناء كما جمع عليه من النحويين وفي كلام سيبويه
ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك فانه جعل الا الله صفة لالهة من قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا ومن قوله لو كان معنا رجل الا زيد ولا يجوز الاستثناء فيهما ومنع سيبويه الاستثناء
المفرغ فيه فكذلك الاستثناء غير المفرغ وقبل قولهم لا يقع فيه الاستثناء انما يعنون الاستثناء
المتصل واما المنقطع فيقع وهو سائغ في الآية فالوصف سائغ وقد اجاز المبرد والجرمي في قوله
تعالى الا قليلا منهم ان يرتفع على الوصف لقوله اولوا بقية وهو لا شك استثناء منقطع ولو
قرئ به كان حسنا فحيث جاز الاستثناء بوجه ما حسن الوصف واجاز المبرد وتبعه دريد في الآية

للاستثناء الا اخره تقدم في كلام ابن مالك ان هذا لم يثبت عن المبرد وان ابن خروف ايضا استثنى
عنه قوله لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وحكى الشيخ عن والده بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد به مدح
زيد وبفتحهما ان اريد ذمه قوله وليس كما ذكره قال الشيخ لان المعنى يصح بدون لون الا بعينه غير التي يراد
بها البدل والعوض لان الوصف بالا في الآية مؤكد صالح للاستثناء منه قوله وقد يقال ان مخالف
معنى كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء محال للآية والمثال فان خلتهما لا يصح الاستثناء
وهذا رده عليه ايضا ابو حيان وتقدم فيما نقلته من الارتشاف مع الجواب عنه بان الاستثناء الذي لا يصح فيه
هو المتصل واما المنقطع فيصح وهو سايغ في الآية فالوصف بالا فيه قوله وبين من خلفا وكما في
البيت تقدم قول الكسائي فيه ان من الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا الذين ظلموا
الفرقدان وقال بعضهم الا في البيت للاستثناء على معناها الاصلي والفرقدان منصوب لكنه جاء على
لغة من يجري المثنى بالالف على كل حال وقال في رصف المباني زعم بعضهم ان الا بمعنى الواو
واستشهد على ذلك بقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان المعنى والفرقدان
لانهما يتفارقان والصحيح ان الا هنا باقية على بابها من الاستثناء لان هذا الشاعر انما اخبر بما شاهد
من ان المتواخيين في الارض يفارق كل واحد منهما بالموت ولم يشاهد النجمين المستمرين الا مفارقين
بطول حياته فاخبر بذلك كما قال زهير • الا الاراي على الحوادث باقيا • الا الجبال الرواسيا • والا السماء والجبال وربنا • وايامنا معدودة والليالي الا لان ذلك
عنده بحسب مشاهدته وقال صاحب الازهية الا في البيت نعت بمعنى غير ولذلك وقع الفرقدان
بعدها في الموجب لانها جاءها نعت الكل تقدير وكل اخ غير الفرقدين مفارقه اخوه وعادته قال ذلك
الجاهلية قبل ان يسلم فكان يظن ان الفرقدين لا يفترقان كما قال • في الجاهلية ايضا •
بلينا وما تبلى النجوم الطوالع • وتبقى الجبال بعدنا والمصانع • قوله والاولى ان تكون على
بمنزلة الواو الى قوله وناولها الجمهور على الاستثناء المنقطع قال ابو حيان في البحر وهو
نظما لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم الاستثناء في هذه الآية متصل لانه متى
امكن الاستثناء المتصل امكن حسنا كان اولى من غيره وذهب قوم الى انه استثناء منقطع
اي لكن الذين ظلموا فانهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة وليست حجة ومثال
الخطاب سهل الحجة الدليل والبرهان الصحيح او الحجة الاحتجاج والخصومة فان كان الاول فهو استثناء
منقطع وان كان الثاني فهو استثناء متصل وقيل الذين في موضع جر بدلا من ضمير الخطاب في عليكم وجرد

التقدير لئلا يثبت حجة للناس على غير الظالمين منهم وهم امتثالها المخاطبون بتولية وجوههم
الى القبلة وقيل الا في الآية بمعنى الواو وجعل ذلك لما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة
الا دار مروانا وقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان التقدير عنده والذين
ظلموا دار مروان والفرقدان واثبات الا بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل والاستثناء سايغ
فيما ادعى فيه ان الا بمعنى الواو انتهى قوله وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا اهله
هذا بعينه في شرح المفصل لابن يعيش قال الا تستعمل زايدة نحو قوله ارى الدهر منجنونا
اهله واما ارى الدهر منجنونا اهله ثم رايت ان لم يقل ذلك من عند نفسه وانما نقل
في شرح التسهيل عن ابن جني في المحتسب قوله ولا يبيت دجى الرمة نقيل غلط منه الى اخره قال
الاعلم في شرح ابيات سيبويه كان الاصمعي يغلط ذا الرمة في قوله ما تنفك الاماعة الا دخاله
الباء على ما تنفك ومعناها ايجاب الخبر والذي يخرج به عن الخطاء ان يقدر تنفك تامة
دون خبر يكون معناها لا تنفصل من السير الا في حال اناختها او يكون خبرها قوله على الخسف
وتنصب مناخة على الحال في الوجهين وقال ابن خروف اما اليس فمحمول الا في هذا البيت خطا
حماتوهم بعض النحاة قدر في تنفك التمام ونصب مناخة على الحال فتنفك مثلها في
قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة فالمعنى لم تنفصل عن
جهد وصفة الا في حال اناختها على الخسف ورمى الجلد الفقر هاى انتقل من شدة الى شدة قوله
فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا قال ابن الدماميني اي انه يلزم عليه النقض
في الايجاب قال وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين
احدهما ان تكون الجملة لافادة والثاني ان يحصل به فايدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال
ان تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرا في جميع الايام الا في ذلك
اليوم ومن هنا يحمل اشكال ان مناخة حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا
كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا تقدم المستثنى المفرغ
وتقدم الحال على حرف النفي وكلاهما محذور عند البصريين وقال الشيخ يلزم عليه على ما قيل الا
فيما بعدها لان على الحال متاخر عن مناخة وهو جزء خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا
المستثنى او المستثنى منه وصفته قوله تنبيه ليس من اقسام الا التي هي قوله الا تنصروه فقد نصره الله
هذا التنبيه ذكره المالقي في رصف المباني تتبعا للمصنف قوله ومما يجب ان ابن مالك على ما مر ذكرها

ه التسهيل من اقسام الا قال الشيخ ينقل ابن ملك ومن تبعه الا ولا قال والا على اقسام وذكر
من ملك الاقسام الاستثناء وانما قال بحسب ما يدل على تعريف المستثنى بانه مخرج تحقيقا او تقديرا ان
مذكورا او متروكا بالا او ما بمعناها وقوله ما يتعلق بالمخرج واحترزت بذلك من الا التي بمعنى غير والتي
بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم يكن قوله الا استثناء والزايدة على مذهب الاصمعي وابن
جني انتهى فايدة قال في التسهيل بالا المركبة من ان ولا الشرطية حكم ما يكون تركيب ان لا
الا التي في الاستثناء اعربتها لانها مفردة وكذا اما المركبة من ان وما حكم واما التي للتفصيل تركب لانها
مفردة الاقوله حرف تخصيص قال في رصف المباني كلام الاموضع واحد يصلح
تخصيصا ولا عمل لها ويليها الاسماء غير لانها تطلبها وان وليها الاسم فعلى تقدير الفعل وبدل
همزتها هاء فيقال هلا تقوم هلا تضرب ولا تعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لان
بدل الهاء من الهمزة اكثر من الهاء فالحمل على الاكثر اولى قوله تنبيه ليس من اقسام الا الى هذا
التنبيه بوسمة مأخوذ من رصف المباني الى قوله احدها انتهاء الغاية قال التحاوي معنى انتهاء الغاية
انقطاع الفعل كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل والليل غاية الصيام ومنتهاه ومنقطعه وكذلك
بعد اذا قولك سرت من الكوفة الى بغداد وقال ابن ملكان منتهى الشيء ما قد يكون اخر
وغير اخر نحو سرت الى نصف النهار والى نصف المسافة وقال ابن عصفور ويجيء الى لانتهاء
الغاية في الاسماء كما تكون لانتهاء الغاية في الافعال كقولك ما انا اليك اي ما انا منتهيا
قوله واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها الى اخره قال في رصف المباني اختلف النحويون هل
يدخل ما بعدها فيما قبلها او لا يدخل فذهب بعضهم الى انه يدخل وذهب بعضهم الى انه لا يدخل و
ذهب بعضهم الى انه لو كان الثاني من جنس الاول دخل فيما قبله كاشتراك الغنم الى آخرها وان
لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وذهب بعضهم الى انه لا يدخل
بعدها فيما قبلها الا بقرينة من عرف او عادة والا فلا فان قلت ضربت القوم الا زيدا فان زيدا
لا يدخل في الضرب مع القوم واذا قلت اشتريت المنشفة الى طرفها دخل الطرف في الشراء الان
العرف والعادة تقضيان بذلك ومن عرف الشرع يجعل قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل
لان الصوم الشرعي انما يكون الى غروب الشمس خاصة وهذا آخر ما منها حيث وقعت في
الكلام انتهى فهذه ازيد اقوال حكاها ولم يحك المصنف الا قولين وفيه ايضا بعض مناقشة
لما حكاه المصنف فان المصنف جعل مافيه القرينة من محل الوفاق والباقي داخله في محل الخلاف والمصنف

ما ذكره في شرح التسهيل لابي حيان كعادته اذا قال الا اما ان يقترن بما بعدها قرينة تدل على انه
داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها نحو قول الشاعر • •
فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال • الا تري انه قد دخل في
الحسنى بخلاف قولهم اشتريت المنشفة الى طرفها فالطرف داخل في المنشفة اذ لم يعهد ان الانسان
يشتري المنشفة دون طرفها ونحو واتوا الصيام الى الليل واشتريت الغدان الى الطريق فالليل
غير داخل في الصوم والطريق غير داخلة في الشراء وان لم يقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين
انه لا يدخل في حكم ما قبلها واذا قال اشتريت البستان الى الشجرة العلانية لم تدخل الشجرة في المشتري
ووهب بعض النحويين الى انها تدخل اذا اتصفت بصفته قال بعد الدراهم الغير واني اذا لم تكن قرينة
تدل على ما بعد ما هل هو جنس ما قبلها فيحتمل ان يدخل وان لا يدخل والاظهر انه لا يدخل والصحيح المذهب
الاول كان الا لتر في كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها تقول وهبت
الي ثيابي حلت الابكر ونقت البك فلا يكون ما بعدها داخلا في الفعل الذي قبلها في شيء من
ذلك ولا في امثاله وقد تكون بخلاف ذلك فاذا عدم القرينة وجب الحمل على الاكثر وايضا فان
ما بعدها منتهى ما قبلها والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء الا ان يتجوز بجعل القريب من الانتهاء انتهاء وان
كان ذلك مجازا وجب ان يحمل على انه غير داخل لانه لا يحمل على المجاز ما امكن الحقيقة الا ان تقترن
قرينة ترجح المجاز عليها فيحمل عليه انتهى وقال الاندلسي فدخلت الى ما بعدها داخل في الحكم الذي
قبلها وحادت وما بعدها غير داخل فلا جزم اختلفوا فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بالدخول
ومنهم من حكم بانتفاء الدخول وهو الذي عليه النحويون ووجوب دخول المرفق في الغسل ليس من
ظاهر الآية وانما ثبت غسله بالسنة وذكر مثله ابن الحاجب في شرح المفصل وقال الرضي الاكثر عدم
دخول ما بعد الى في حكم ما قبلها والانتهاء المحدود ويجوز دخولها فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول
فيما قبلها فلا يستعمل في غير ذلك الا مجازا وقبل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى
رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب الاول قوله
والتاء المعجمة وزكى اذا صمت نسبا الى اخره به قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من ابتدائية
الا الله وقولهم الانوذ الى الدود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الزمخشري في
المفصل ولو جاز في المصاحبة ونحوها لما اكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء وقال الحاجبي
في شرحه قال بعض اهل اللغة انها تاتي للمصاحبة بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقوله

عند ذلك سؤال نجتلك الى نعاجه وقوله من انصاري الى الله وقوله وايديكم الى المرافق وقول القيس
ولوح ذراعين في برکة الى جؤجؤ وحبل المنكب اي مع جؤجؤ وقد اجابوا بهذا وقالوا الى
في جميع ذلك لانتهاء الغاية فيخرج الى اموالكم قرينة او ضمنت الى اموالكم وقوله الى نعاجه معناه سؤال
ضمها الى نعاجه ومن انصاري الى الله اي من يضم نصرته الى نصرة الله والى البيت معناه قد ذلك
الى جؤجؤ وقوله الى المرافق لانتهاء الغاية الا ان المرافق داخلة في الغسل من قبيل ان الكعبين دخلا
لانها بمعنى مع وقال اللاذقي قد جعل بعضهم لها معنى اخر وهو ان الكلام على بابه مع واستدلوا بقوله
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وبقوله من انصاري الى الله ومنه يزدكم قوة الى قوتكم وايديكم
المرافق وهذه الآيات كلها يمكن تاويلها على الانتهاء اما الاولى فنأويلها ان يكون المعنى لا تضيفوا
اموالهم الى اموالكم وكني عنه بالاكل كما قال لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تاخذوا الحوائج
معنى فعل يتعدى بالى نحو لا تضموا ولا تضيفوا وتأويل الثانية من ينصرني الى ان ايم الله
اي من انصاري مضافا الى الله واما المرافق فنقيه وجهان احدهما انها على بابها وكان الترفق هو
الوضع الذي يتكي الانسان عليه من الجسد وذلك هو المفصل وفريقة فيدخل منه مفصل الذراع والا
يجب في الغسل الكثير منه والقليل الذي تدل على وجوب الغسل الى المرفق ولا ينفي وجوبه الى المرفق لان الكل
لا يدخل في المحدود ولا ينفيه التحديد كقولك سرت الى الكوفة فهذا لا يوجب دخولك الكوفة ولا ينفيه الا ان
الوجوب ثبت بالسنة وكذلك الزود الى الزود قيل انها بمعنى الكلام انتهى قال الرضي التحقيق ان الى وحده
الالسنة للانتهاء ففي قوله ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي تضيفونها وقوله الى المرافق اي هذا الى هذا
وقولهم الزود الى الزود ابل اي الذود مضافا الى الذود وقال ابو حيان التحديد
ذهب البصريون في هذا الى الضمير وهو الصحيح فنبقي الى على حكمها من انتهاء الغاية
اموالكم فيكون سببا لاكلها لما كان المراد ان لا يخلط مال اليتيم بماله وان يبرز
بعدي فيه اتى بالي ليدل على هذا المعنى وهذه فائدة لا تكون مع من انصاري ومن انصاري
الى الله المعنى من يضف نصرته الى نصرة الله ولو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وجد
ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة فلان دخلت على جهة واقعة مجزوما بها انتهى على التنقيص من يضف
نصرته الى نصرت فلان وقال ابن عصفور المعنى فلا يضيفوا اكل اموالهم الى اموالكم ومن يضف نصرتي
الى الله قال ولو كانت الى بمعنى مع لساغ ان يقول زيد الى عمرو وبر مع عمرو ولم يقل العرب كذلك
دل على انها ليست بمعنى مع فوجب ان يتاول جميع ذلك فائدة اشتد ان ملكا فوض خراج ما بين يديه

يوما حسبي ليلة بعد ليلة ويوما الى يوم وشهرا الى شهر وقول الآخر ولقد لهوت الى الكواعب كالدمى
بعض الوجوه جميل وقول الآخر وان امرأ قد بات سبعين حجة الى امثاله لم يسام العيش جاهل
وقول الآخر فلم ارعد را بعد عشرين حجة مررت به وعشرون مضين الى عشر قال ابو حيان وقد
استدل ابن مالك بقول القيس لك كل حاسد من غل صدره الى جارك مثل الغيط المذاب وبقول
الآخر مشدودة السوابغ فيهم في وجوه الى للمام الجهاد اي مع اللام فائدة جعل الاندلسي فتح
المفضل قولهم الذود الى الذود ابل حدثنا فقال وقول عليه السلام وليس كذلك انما هو مثل من امثال
العرب قال قوله نخرب النجف احب الي قال ابن ملك وكقول النبي صلى الله عليه وسلم وايم الله
لقد كان خليقا للامارة وان كان من احب الناس الي قوله توابع مرادفة للتمام نحو والامر البكر
قال ابن ملك في شرح التسهيل والتمام في هذا هو الاصل كقوله تعالى الامر من قبل ومن بعد والامر
يدل على ان من الامر من شيء قال ان الامر كله لله قال ومثل الى في الى صراط مستقيم فانها موافقة
للام في هذا الذي هدينا لهذا واللام قل ان هدى للحق ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم انتهى
قال ابو حيان ولا تعبس في قوله والامر اليك ان يكون اللام بل هي باقية على معناها من الغاية
اي الامر مفض اليك ومنتهيا الى رأيك قال ابن عصفور وقد يكون الى لانتهاء الغاية والاسناد
حتى يكون الى والغاية في الافعال كقولك انما انا اليك اي انت غايتي ومن ذلك قوله تعالى
وهي الى الاذقان المعنى وايانهم الى الاذقان اي ضمت اليها قوله الامس موافقة في قال وصف
شيء وذلك موقوف على السماع لقلته كقولك جلست الى القوم اي فيهم وفيه قول الشاعر
وان يسود الى سلامة الى ذروة البيت الرفيع المصمد اي في ذروة وقال التنوخي
قال بعض اصحاب الامة في قوله تعالى هل لك الى ان تزكى ان الى بمعنى في اي هل لك في ان تزكى وحمله
المحققون على ظاهره وذلك ان المعنى وذلك ان هل لك بمعنى ادعوك الى ان تزكى وقال ابن عصفور
كونها بمعنى في مذهب كوفي وقال الرضي قيل تجيء بمعنى عند كما في قوله فلا تترك بنى البيت والوجه
بمعناها وذكر ان معنى مطايا العار اجرب منكرة مبغض والنكرة تعدي بالى قال تعالى وكره
اليكم الكفر حملا على البغض المتضمن معنى الاماله قال تعالى وجب اليكم الايمان كما قيل بغيت
حملا على اشتريت مراعاة لما بغيت عليه حملا على سخطت وقيل ان الى في حوانت الى جنب او بغيض
وجلست الى البيت بعيد والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله الى ذروة الهيت بمعنى
منتهى الذروة لا بمعنى في كما قيل انتهى وقال ابو حيان قال بعض شيوخنا في قوله الى ذروة البيت

حتى انتهاء الغاية كانه قال وجدتني مضافا الى ذيبة وكذلك كانني الى الناس اي انني اشبه الجمل
المطلي اذا احدث مضافا الى الناس ولا اشبه في غير تلك الحالة قال سيبويه حذف الجار و
الكلام عليه بمنزلة قوله تعالى الى فرعون وقومه ويكون المحذوف منصوبا على الحال والعامل ما دل
من معنى التشبيه قوله السادس الابتداء لقوله فقولي وقد عالبت بالكور ديمة الخ اي انشئ خلايا من الدر
احمر اي منى قال ابو حيان هذا قول الكوفيين والذي يوجبه النظر يخرج على التضمين اي فلا تقولي
لانه اذا كان لا يروي ولا تشفي علة لم يأت اليه وخرجه ابن عصفور على ان زاد بمعنى فلا يروي ظمأه
الى حذف المضاف واقيم الضمير مقامه فاشير والفعل والعامل في الظاهر المجرور لقولهم البر احسن ما كوالقفيز
جدرهم اي ملئ قفيزين فالعامل ابتدائي المحذوف ولا يمكن ان يعمل البر والقفيزان بوجود ما ويجر
من عمل ظما وهو مصدر محذوف وذلك بجوزية الضرورة قوله السابع موافقة عند كقوله ام
الى الشباب وذكره اشهى الى من الرحيق السلسل قال ابو حيان هذا مذهب
عليه قول الاخر لعمر ان للشش من ام خالد الى وان لم اته لبغيض وقول الاخر
اراد النساء فريدة ضاع نقدها الى الغوانيا وقول حميد بن ثور الهلالي ذكرتك ثم اطلعت من دونها
وذكرك سيأت الى عجيب ملا اتعلت رفعت راسها بمعنى غرالة والتبشير وقات واحدة
سنة وقول التابعة الجعدي فكان اليها كالذي اصطاد بكرها شفاقا وبعلا الحواطم وجه
اي فكان عندها وخرج قوله اشهى الي على الاثنين بمعنى اقرب الي اشتهى وخرج ايضا على تضمين اشهى
معنى احب وساء بمعنى سارت احب لغواني الي وبضيف تعدي الى قوله الي واما فكان الي فتضمن
بمضمر تقديره فكان كرهها الي كرهه اليها لانه بصفة بزدوجته اكراسيع وانتهض فيها تنور لكرهه
لحزنها على ولدها لكراهة السبع الذي اصطاده واعظم من كراهيتها له انتهى وقد تقدم مني لانك ان تعني
اشهى الي من كذا احب الي من كذا وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من
معناها التبيين فعلى هذا معنى قولي البيت على ما بها وليست كيهما اخر قال وقد يقال ان جعل الى بمعنى عند
بعض الى جعلها اسما قال وجوابه ان هذا الاطلاق مجازي وذلك لان ما بين عند والى اذا اريد بها معنى
الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على اصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى عليه
باعتبار النظر الى غيرها وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق الى ان تجعل بمعنى عند على وجه المجاز
وقد قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعرب به عنها عند تفسيرها من نحو قولنا من
معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف والاداة

حروف قابل اسما لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات بمعانيها اي اذا افادت
معنى الحرف مع ما ارجعت تلك المعاني الى ما هي متعلقة به سيوع استلزام وقال القاضي محب الدين
باطر الجيش في شرحه للتسهيل تبعا لغيره من ذلك ان هذا انما يكون فيما لم تثبت حرفيته اما الى فحرفيتها
ثابتة فلا يصح استدلالها ولا يلزم من كونها في بعض استعمالاتها بمعنى اسم ثبوت الاسمية انتهى
انما من التوليد والزايدة الى احرة قال ابن مالك في شرح التسهيل زعم الفراء انها زايدة في قوله بعضهم
واجعل العقدة من النسيء تهوي السهم بفتح الواو ونظمها باللام في قوله تخاروف لكم واولى ان الحكم بزيادتها
ان يكون الاصل فيها هوي فجعل موضع الكسرة فتحة كما يقال في رضي رضى وفي ناصيه ناصاة وهي لغة طايئة وعليها
قول الشاعر يستطعن النيل في الحضيض ويصطدن نفوسا ثبت على الكرم اراد ثبيت قال ابو حيان وهذا
يرجح ان لا يجوز لانه لم يسمع الا بكسر الهاء فتحها ما قبلها الفا وفتح ما قبلها فليس من لغة طي ان تقول بحري بحري
بل العرب بحري ولا يشتري بشتري وانما هو مخصوص بنحو رضي وخشاه فقط وتخرج هذه القراءة
على ان تهوي بمعنى تميل لان من هوى شيئا مال اليه فكانه قيل تميل اليهم بالمحبة والهوى وقال المصنف
في حاشية التسهيل فان قيل الاحسن ان يقال انه ضمن معنى سقط اليهم سب جهالا تهم يطلب مجرد
الميل والاتيان بل يدوار فقابالا تي المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها ولا يتضمن
الفعل معنى السقوط ولو كان التركيب ما جعل طائفة لامكن هذا التاويل وقبل الافئدة الجماعة
فلما عدا بفي ذلك التوجيه انتهى فايدة ترك المصنف معنى ناسعا قال ابو حيان زعم الاخفش ان
في بمعنى الباء وخرج على ذلك قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم واذا خلا بعضهم الى بعض اي شياطينهم
وبعضهم وقيل ان خلا بمعنى ذهب ان بحاجة اي بسكان ويتخرج ذلك على التضمين ايضا واذا انتهوا الى شياطينهم
في الخلوة فايدة زعم ابن الى تكون اسما وفعلا قال ابن الدهان في الغرة وقد تاتي الفاظ مشتركة بين الاسم
والفعل والحرف كالى وعلى قال الشاعر جعله الى اسما وهو واحد الالى المجرد الذي بمعنى النعم ابو عبيد
النهار الا ينقطع رجاء ملا كون الى وقال ابن دريد سمعت الاخفش وال اسم الله عز وجل والصحيح
يذهب الى انها واحد الالاء واشدوا نقال البكا ولولا مكان الجمار فبوا الاه يريد الغراب
واما كونها فعلا فان همزتها واحدة من وال اذا لجا فتقول الاصل عدا اوامر الواحد فلب فيه بنون التوكيد
الخفيفة الوقف الفا وامكونها حرفا فان تكون موصولة للفعل كقولك مضيت الى زيد انتهى ما في الغرة
الى قوله حرف جواب بمعنى نعم قال في رصف المباني ومعناها الاثبات والتوكيد قال بعضهم بمعنى
بعد وبمعنى لعل وبمعنى الوقوع موقعها اذ ذاك اسم وهذه حرف انتهى وقال الجواليقي رجاء بمعنى ايجاب وتعليق

الاان معنى اي اثبات ما بقي فقط قوله وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام قلت غفر ذكره ايضا الاندلسي في شرح المفصل وقال سبقه لذلك في غاية الاختصار بعضهم انها تجئ للتصديق الخبر ايضا قال وذكره ابن ملكون اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فحق ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتاكيد الكلام كنعم سواء فيقال لا تضربني فيقول اي والله لا اضربك ولذا يقال ماضربت فيقول اي والله ضربت قال وهذا مخالف للشرطيين اللذين ذكرهما ابن الحاجب اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان تقع مواقعها فلذا جميع حروف التصديق انتهى قوله ولا تقع بعد الافعل القسم قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل لا يقال ايما قمت يا زيد ولكن اي بالله واي والله واي لعمري وذلك راجع الى الاستقراء كونه لم يستعمل الا كذلك واي اي وغيرها لولا تحكمهم في ذلك سراي قال الرضي لا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله وسرت قال التنخاوي لانكاد تفرد من القسم وتقول العرب ابو فيثاثون معها بواو القسم ويقولون اي لعمري كما تقولون اي والله ويقولون اي ها الله ذا والتقدير اي الله هذا اي هذا الاسم الذي يقسم به قوله واذا قبل اي والله ثم استعملت الواو قال الاندلسي وقد تنوب اي عن حرف القسم في قولك اي الله قوله جازا سكان الباء وفتحها وحذفها قال ابن الحاجب في اي الله لغة اوجه احدها ان تفتح الباء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس لان قياس الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول كما جاء في الوجه الثالث ولكنهم كرهوا هذا البناء كلفظ اسم الله وحكمه همزة ولا تعرف همزته فتحوها ليظهر اوها بالفتح والثاني ان يجمع بينهما مع الالتقاء بعدها وهو على خلاف القياس ايضا ولكنه شبه بمثل قولهم ضال وجان لان الثاني مشدد ومثل اللام المنفصل كراهة اداء لما ذكرناه والثالث وهو الجاري على القياس حذف الباء لالتقاء الساكنين فيكون لفظة الله وقال الرضي اذا جاء بعدها لفظة الله فان كان معها حا كواي ها الله ذا وجب جر الله لنيابة ها عن حار وان تجرد عن الهاء فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياثلاثة اوجه حذفها الا لكنين وفتحها تبعا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب نعم ان اخبرا من التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين وثمود الثوب كما في بها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة وقال ابو حاتم اي كجير اي الله لا يجوز الا بالخفض لان اي ليست عوضا عن حرف القسم انما هو جواب لمن سالك عن الخبر تقول الله

ان كان كذا فيقول اي والله فانه عوض عن الواو وفي قول حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط قال ابن مالك وابو حيان وهو مذهب المبرد وجماعة من المتاخرين منهم الجزولي ان اي كالهمزة وايا مختصان بالقريب ولم يعتمدوا الا على الرواية وهو رواية لابن القوطية عن العرب ان الهمزة للقريب واسوا للبعيد انتهى وقال السلوبيري اي عند سيبويه للبعيد مسافة وحكما كالبوافي وهذا من اجزاء من جزم بانها للبعيد ابن عصفور وابن ملكون في جميع كتبه ومن جزم بانها للقريب وابن معط وقال ابن يعيش اي والهمزة يستعملان للقريب وانما كان ذلك من قبل ان البعيد المتراخي والنائم والساهي يفتقر في دعائهم الى رفع صوت ومده وربما ابدلوا بها الخرص لغات والالف ملازمة للمد فاستعملت في دعائهم لامكان امتداد الصوت ورفعه بها وليست الياء منافية اي كذلك لانها ليست مدة من حيث كان ماقبلها مفتوحا وذلك انها لا تكون مدة الا اذا سكنت وكانت حركة ماقبلها من جنسها والهمزة ليست من حروف المد فجعلت للقريب وقد يستعملونها لحروف الموضوعة للمد موضع اي والهمزة للقريب ولا يستعملون اي والهمزة في مواضع الثلاثة الاول للبعيد ثم قال وحمل بعضهم ما راي من قوة جر بهذه الحروف محمل الافعال ونصبها لما بعدها والحق انها حروف لانها لا تدل على معنى انفسها وانما تدل على معنى في غيرها انتهى كلام ابن يعيش والقول بان اي للمتوسط حكاه ابن اياز في شرح الفصول عن ابن كيسان وحكاه ابن القواس وقال لم ار له غيرها وفي شرح المفصل للاندلسي قال ان اي معلوبة بـ قوله من الحديث اي رب اخرجه الشيخان من حديث قوله وقد تمد الفها قول ليس هذا الكلام بجيد لانه جعل اي وايا عبارة عن حرف واحد وان المد في لغة وليس كذلك بل هما حرفان مستقلان للبدا كما ان الهمزة وآ بالمد حرفان مستقلان وليست آ بالمد لغة في الهمزة والدليل على ذلك مع ما ذكرنا امران احدهما ان آ بالمد للبعيد بلا خلاف ولو كانت في اي زيد فيها المد في لغة لكان فيها الاقوال الثلثة والثاني ان اي لا خلاف في عد ها من حروف النداء وآي تختلف فيها فدل على انها غيرها قال ابن ملكون في شرح التسهيل لم يذكر في حروف النداء آ وآي بالمد الا كوبون رووهما عن العرب الذين يتقون لعربيتهم ورواية المد منقولة وقال القزاز المشهور في حروف النداء ومنهم من يذكر معها وآي حكى الكسائي اي بالمد فهي اذن سبعة انتهى وقد تبع على ما ذكره صاحب رصف المباني قوله حرف تفسير قال ابن يعيش قال الاخفش ان حرفا التفسير وحرف العبارة قال وذهب قوم الى ان اي هذه اسم من اسماء الافعال

وستماعوا وافهموا كلمه ومعه قال وليس الامر على ما قالوه لان هؤلا لان صدر ومعه عدلان على ما مر تفسيرها
اذا افردا وسواسكت والكف وليس لذكر اي لانه لا يفهم لها معنى حتى تضاف اليها وقال
ابو حيان تكون اي تفسير المفرد والجملة والمقدر نحو قال زيد قولا اي اضرب عبد الله ويكون بمعنى
معنى القول نحو كتبت اليه اي قم وناديته اي اضرب زيدا لكنه قليل فايدة قول ابو حيان
ثالثة تفسيرية وهي لفظة اعني لكن اعني عاملة اي وان قول
فبان ملك وقد يعقبه ابو حيان بان لم توعطف بيان بتوسط بينهما
النظير لازم في كونه معطوفا عطف نعت او عطف بيان قول خلافا للكوفيين وصاحبي السيوطي
والمفتاح فعل ابن ملك ذلك في باب العطف من التسهيل عن صاحب المستوفى حاصره وقال
في باب اعراب الفعل ونفع بين مشتركين في الاعراب فتعد عاطفة على راي قال ابنه في شرح
الموضع هو راي صاحب المفتاح قال ابو حيان وقد جعلا ان ذلك راي الكوفيين واذا كان
مذهبا لهم فلا حاجة ان ينزي الى صاحب المستوفى او صاحب المفتاح قال وقد قال ابن الخباز
ايضا ابو جعفر احمد بن صابر القيسي على المغرب وقال الدماميني حكى ابن خالويه عن ابي عمرو الزاهد
ان ابا العباس المبرد ذهب اليه اي من حروف العطف قال فهذا امام كبير من ائمة البصريين
قال بهذا القول قلت ان كان ابو عمرو صرح بقول المبرد فلا كلام وان كان قال ابو العباس
واطلق فليس الامر كما ظن الدماميني لان ابا عمرو الزاهد كان تلميذ ثعلب وكان يقال له
ثعلب وكثيرا ما تقول قال ابو العباس ويعني ثعلبا شيخه فرجع الامر الى الكوفيين لان
امام الكوفيين قول وتقع تفسيرا للجمل ايضا قال ابن يعيش شرطها ان يليها جملة ابتدائية
مستغنية بنفسها ويقع بعدها جملة اخرى تامة ايضا تكون الثانية معادلة للاولى في المعنى قول
وترمينني بالطرف اي انت مذنب قال ابن يعيش قوله اي انت مذنب تفسير لقوله ترمينني
بالطرف اذا كان معناه ينظرها الى نظر مغضب فلا يكون ذلك الا عن ذنب فلذلك قال
اي انت مذنب قول ولو حيث باذا مكان اي قال السخاوي وقد تقدم القول في قوله
تعالى والليل اذا عسعس يقال عسعس الليل اذا اظلم انتهى وعلى هذا ينبغي ان يعد في وجوه اذا
ان تاتي مفسرة وتكون كلمات التفسير ثلاثة ان واي واذا قول قال السخاوي اي انك
في اذا تخاطب اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل اي في ذلك الزمان واما ابن قاسم المرادي
المصري عن نفسه وقال التفتازاني في حاشية الكشاف اذا اريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اذا

بكلمة اي كان ما بعدها تفسيرا لما قبلها فيجب نظائرها ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال
على التعدد وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء يجب ان يكون ما بعد اذا
على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال اذا قدر ان القائل هو المخاطب لكنه عبارة
[illegible] تقول ذلك بعضهم قال السخاوي انشد بيتا شيخنا ابو اليمن
[illegible] قال الجوازري انما صلحت اي للتفسير لانها حرف تنبيه وتفسير الشيء تنبيه على صفاته
[illegible] اي من الاسماء الكثيرة الاستعمال فكذلك تشعب مسائلها ولها سبعة مواضع والاستفهام
[illegible] اي رجلا فلان وقد يكون حرفا يفسرها وقال في موضع اخر لها سبعة مواضع اقتصر في المفصل منها
على اربعة واهمل انها قد تكون صفة يصحبها معنى التعجب والتعظيم كقولك مررت برجل اي رجل اي كامل فضلت
معظم ويبدا بها للتعجب والتعظيم كقولك اي رجل انت افتحي صحبت وجازها اذا ما رجال
[illegible] وقد يكون نكرة موصوفة كقولك مررت باي معجب لك فيقال وقد يكون نكرة لكنها حرف
[illegible] وافراد التعجب بقسم ذكره صاحب الازهية فقال وتكون تعجبا كقولك اي رجل يبدي الجميل
اخوك وكذا ابن الشجري قال في امالية والرابع من اقسامها ان تكون تعجبا نحو قولك اي رجل الا اي الكرام
زيد وقولك اي رجلين اخواك ايا رجال اخوتك وان شئت ادخلت قبلها سبحان الله ليلا يلتبس التعجب
بالاستفهام فقلت سبحان الله اي رجل زيد انتهى وهذا القسم هو الذي نبه المصنف التنبيه عليه واما قول
الاندلسي اي اسم تارة حرف تفسير فلم اقف عليه في كلام غيره وكانه ازاد ما ذهب اليه في اي التعجبية المقترنة بها
[illegible] اي المشددة وقد تقدم نقل كلامه في ذلك قول شرطا وقع في الفصول لابن معط ما قد يشعر
فانه قال والذي يخص ان اسما وظروف الزمان اذا ومتى واي حين واياان وظروف المكان حيثما
واين وانى واما سائر الظروف من وما ومهما ولدى نحو اتاما تدعوا فله الاسماء الحسنى في الشرطية على انه عد اي اسم
وظرف زمان مطلقا حيثما واقره ابن اياز في شرحه على ذلك ومثل الثاني بقوله اي حين تخرج اخرج
قول [illegible] قال ابن الخباز ولاي في الاستفهام اذا اضفت حكام منها انها اذا اضيفت الى معرفة
[illegible] لاعى الاسم دون الصفة ومن بعض المعرفة التي تضاف اليها كقولك اي الرجلين اخوك واي رجال
قام فاي واحد من ذلك ومن الجامد فالجواب ان تقول زيد او عمرو فتجيب بما هو الاسمى او الاسماء اذا

الى النكرة فانها تكون سوالا عن الصفة وتكون بعد النكرة كلها فاذا قال اى جل اخوك واى رجل
قلت طويل او قصير او بزازا او سمان ونحو ذلك فانت بصفة الاسم واذا اضفت نكرة الى نكرة
اخواك فلت سمينان وهزالان او سمين وهزيل او نحو ذلك فانما اضفت النكرة الى جماعة فقبل اى رجال اخوك فلت
طوال او قصار او بعضهم طوال وبعضهم قصار ولا يجوز ان تضيف ايا الى معرفة ولا
ولا اى زيد خرج لانها سوال عن البعض والواحد لا يتبعض واما في النكرة
العموم فلذلك جاز اضافتها الى نكرة واحدة كاى رجل اخوك قوله قال ابن
يقصد باي نفي فتعطف على ما حيث تها بو لا كقوله • فاذهب فاي فتى في الناس احرزه • عن حتفه ظلم وعلى
المعنى ما فتى في الناس احرزه ظلم ولا جبل قال فلو قيل على هذا اى الناس ينظر الغنى الا
الابدال من فاعل ينظر الحسن قال ابو حيان وجوز ذلك قياسا للبدل على العطف
جيل لكذلك جاز عنده البدل قال وهو تجنيس فاسد لان استعمال اي في معنى النفي في غاية النذور ولان
العطف اوسع من باب البدل لان فيه عطف على الاثنا وعلى الموضع وعلى التوهم وليس للبدل سبيل
وليس قوله ولا جيل عندي الامن العطف على التوهم وهو ايضا لا ينقاس انما يوقف فيه مع السماع فاذا كان
لا ينقاس هو في نفسه فكيف يقاس عليه غيره وهو المبدل هذا احدث تركيب ينطق به العرب
القياس الصحيح فوجب امتناعه انتهى قوله لنا عن كل شيعة ايهم اشد في البيت الذي يقال فيه ايهم
اشد وعلى هذا فاي استفهامية التا قول يونس اذ رفع على جهة الحكاية للقول السابق الذي يقال فيه ايهم
ان اي هنا موصولة مبنية على الضم لشبهها بحذف بعدها ايهم هو اشد فلما حذف
بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات التي حذفت مضافا لها كقبل وبعد وعلى بعد كما من الاقوال السابقة
اما قول الخليل فقيل يتوجه بستة امور احدها حذف الموصول واثبات حذف الصلة وابقاء
وهذا لم يعهد في اللغة قاما ما حذف من القول فانما فيما لم يكن صلة لموصول والثاني انه اذا قدر المحذوف
هكذا لم يستقم الكلام لان ذلك المنزوع لا يقال فيه ايهم اشد بل هو نفسه اشد او من اشد الشيعة على الرحمن
ولا يقع عليه الاستفهام بعد نزعه فتأمله والخامس ان الاستفهام لا يقع الا بعد افعال العلم او القول
على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الافعال تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وتقول زيد
ام عمرو لم يجز وتنزع ليس من افعال العلم فلا يكون اي بعده الا موصولة والتاكيد
الذي قدره في الآية لا يدل عليه سياق هو مجهول للموضع وكل حذف كان بهذه المنزلة كان تعمية

من باب علم الغيب والقول يونس فاشكاله ظاهر فان التعليق انما يكون في افعال القلوب
وهو ضعيف والقول سيبويه فاشكاله انه خارج عن النظائر ولم يوجد في اللغة شاهد له قال
التسهيلي ما ذكره سيبويه لو استشهد عليه بشاهد من نثر او نظم او وجدنا بعده في كلام فصيح شاهدا
قولا او رأيا لغيره عليه طولا ولكنا لم نجد ما لكنا لمخالفة غيره لا سيما مثل هذه المخالفة
فانا [illegible] الكلام شيئا فانه قال انه حذف [illegible] بد فلم يحصوا ابا بهذا دون سائر الاسماء
ان يحذف من صلة غير الالف ومتى وجدنا شيئا من الجملة حذف ثم بني الموصوف بالجملة من اجل
ذلك الحذف وذلك لحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف ولا مضارعا له وهذه علة البناء وقد عدمت
قال يعني التسهيلي والمختار قول الخليل ولكنه يحتاج الى شرح وذلك لم يرد بالحكاية ما سبق
الى الوهم من تقديم في العقول ولكنه اراد بحكاية لفظ الاستفهام الذي هو اصل في اي كما يحكيه
بعد العلم اذا قلت علمت من اخوك واقام زيد ام قعد فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول
العامل غير الاختصاص والتعيين في اي الذي بمكان موجود ابهما وهي استفهام لا تزال لك
المعنى هو الذي وضعت له استفهاما كانت او خبرا كما حكم لفظ النداء في نحو اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة فيحكي لفظ هذا اشعارا بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء وكذلك هنا حكيت حال
الاستفهام وان ذهب الاستفهام كما سكت حالة النداء وان ذهب النداء لوجود معنى
الاختصاص والتعيين فيه قال وقول يونس ملغى جدا وان لم يكن من افعال القلوب وعلة
عابه انه ناشئ من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص فاذا اتمت الصلة وقلت ضربنا ايهم هو
اخوك زال معنى الاستفهام وغلبه فيه معنى الخبر لوجود الصلة التامة بعده قال
واما قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون واجاعهم على انها منصوبة بينقلبون
فيحتمل ان يتصور فيها ان تكون منصوبة لسيعلم لا على جهة الاستفهام ولكن تكون موصولة
والجملة صلتها والعايد محذوف ولكن منع من هذا ان ابا لا تكون بمعنى الذي حتى تضاف
الى معرفة او ان احتمال ان تكون بمعنى الذي وهو نكرة والذي لا ينكره وهذا اصل بني عليه
اي انتهى كلام التسهيلي في البسيط ذكره قبل تاويل هذه الاية سبعة اقوال احدها للخليل ان ايا
فيها [illegible] والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال لهم ايهم اشد فحذف
النداء [illegible] والزم ان يجيز ضرب الخبيث الفاسق بالرفع على الحكاية على تقدير مع يقال له
الخبيث الفاسق ولا يلزم لانه انما يعلل ما ورد واما لم يرد فانجري فيه على القياس والقول الثاني

ليونس ان ايا استفهام وينزع معنى الفعل لوقوعه الى معنى العلم الذي يعلق لان معناه تمييز وتعيين
وذلك في معنى العلم لان التمييز والتعيين من لوازم العلم والقول الثالث [illegible] ابن سليمان المبرد ايهم
مرفوع بالشيعة اي لننزعن من كل فريق من كل فريق ايهم اشد فايهم فاعل ومعنى بعض الذي والقول الرابع للاخفش
والكسائي ان الجملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل واي استفهام ومبتدأ [illegible] معنى
تقدير زيادة من والاجود ان يكون مفعول محذوفا وهي صفة اي لننزعن
النداء الجاري مجرى القول والقول الثالث ليس لبعض الكوفيين [illegible] حكاه بعضهم عن الفراء ايهم
ايهم في معنى الشرط فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها والتقدير لننزعن من كل فرقة ان شايعوا ايهم
بشايعوا وهذا ابعدها من الصواب والقول السابع ان الشيعة بمعنى الاعوان والانصار
من كل قوم تشايعوا لينظروا ايهم اشد والنظر تعلقه الاستفهام قوله [illegible] الف الكوفيين والاخفش
ان ايا الموصولة معربة دايما وشرح المفصل للاندلسي قال ابن كيسان الكوفيون لا يعربونها الا اذا
وصلت بالمستقبل وما كان في معناه ويكون معربها قبلها ولا يجوز ان يكون بعدها ما يطلب
ايهم قام ويا يتبنى ايهم قام والمازني يا يهم قام ولا يجيزون ضربت ايهم قام بالنصب ولا يجيزون
ايهم قام احوك قال مروان ابن سعيد المهنبي للكسائي وخلفه يونس كيف تقول لاضربن ايهم في
الدار فقال الكسائي لاضربن ايهم في الدار فالكيف تقول ضربت ايهم في الدار فقال لا
كذا خلفت ثم قال انما يلزم النصب اذا علمت لوجود الموجب للنصب ورفع المانع وقال
في شرح الجزولية رايت لابن البادش من المتاخرين ان ايا الموصولة لا تكون الا
الماضي وانما تكون مع المستقبل وهذا الكلام يحكي عن [illegible] ازع فيه ونازعه
فيه متقدم فلم يلتزمه مستندا الا ان قال اي كذا خلفت فقال له الاخر استيت لكن يا ليت
ان مراده بذلك كذلك وحدها وليس في وجودها كذلك ما يوجب الا تكون الا مع المستقبل
اذ الاخر يخيل هنا يفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك مخيل فلا فرق بينهما الا ان ابن
البادش زاد هنا ان قال لانها انما بهذه تجاوزت مع المستقبل الان المستقبل بينهم البينا بينه
وبين الحال مشاكلة وهذا لا معنى له انتهى قوله كالشرطية والاستفهامية قال الاندلسي اي على الاتم
احوال حال تكون معربة بلا خلاف وحال تكون مبنية بلا خلاف والثالثة [illegible] اذا كانت استفهاما وشرطا كاملة الصلة وما وها بالاتفاق اذا كانت مبتدأة وخبرها اما
لانها غير مضافة او لتاكيد الامر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها واختلفوا في علة اعرابها

[illegible] كتبناها المعتبر واخواتها فقيل حملت على نظيرتها وهي بعض او نقيضتها وهي كل والحمل
[illegible] ما تعارض فيها الدليلان دليل يقتضي البناء ودليل يقتضي الاعراب وهو تمكنها بالاضافة من حيث ان
[illegible] الاضافة خاصة بالاسماء تقويه امرا لاسم فيها فاذا تعارضا ساقطا ورجع الى الاصل الذي هو الاعراب
[illegible] قيل لما اجتمع علتان احداهما مقررة للاصل وهي الاضافة والاخرى فرعية طارية تخرجه عن
[illegible] الاصل على المخرج منه وربما قيس عليه بل الطاري اولى لانه فعل بعض ذا بد فكان
[illegible] لحكمه وحكايا صاحب الجليل ان متكلما تاز وهو بانقال لم بنيت الذي فعال لاحتياجها الى صلة
[illegible] عايد فقال ثم حرب انما مع وجود هذا المعنى فيها فقال لتمكنها بالاضافة فقال لم جاز اضافتها
[illegible] لكونها معربة فالزمه الدور ونكبه وقال ابن برهان اي بمنزلة جمص وجور وذلك ان هذا
[illegible] صرف وتركه وقد زادت العجمة وزاده وجور فلم ينصرف لذلك اي بمنزلة ما ومن الا انها
[illegible] من كل فلزمتها الاضافة لذلك وان حذفت فهي مراده وقد زاد فيها انها
نقيضة كما هو معرب فلذلك اعربت وفيها العلة التي اقتضت بناء من انتهى وهو البسيط
اي معربة في الاستفهام والشرط اذا كانت صلتها ناقصة واذا كانت صفة وان وجدت فيها علة
(البناء) لثلاثة اوجه احدها منبهة على ان اصل المبنيات الاعراب كما لم يعلوا بعض ما يقتضي الاعلال
[illegible] منبهة على الاصل والثاني حملا لها على نظيرها وهو بعض ونقيضها وهو كل فانها معربان حملت
[illegible] لاعراب والثالث ملازمتها للاضافة الى المفرد اوجبت لها التمكن لان المضاف اليه
[illegible] حدث او زمان او مكان وبعض العرب لا يكون مبنيا ولان الاضافة قد تصير المبني معربا
كقبل وبعد ولاشبهها معنى ما تضاف اليه فان اضيفت الى من يعقل كانت له وان اضيفت
الى ما لا يعقل كانت له وما قوبن بهذه الاوجه صارت علة البناء مرجوحة وعلة الاعراب راجحة ولما
كم ولدن واذ حدثت الاضافة فيها فان الاضافة وحدها لم تقاوم البناء فلذلك صارت علة البناء
فيها راجحة على الاضافة والموصوف تقول لك يا ايها الرجل فهي مبنية في هذا المقام لوجهين احدهما
انها غير مضافة والثاني لوقوعها موقع الضمير كالعلم المنادي انتهى قوله قال الزجاج ما بين ان
سيبويه غلط الاخفش في هذا احد هذا فانه يسلم انه معرب اذا افردت فكيف تقول بناؤها
اذا اضيفت وقد [illegible] الشجري قال ابو بكر بن السراج وانا استبعد بناء اي مضافة وكانت
[illegible] واما احسب الذين رفعوا اراد والا الحكاية يعني من رفعها من العرب
وقال [illegible] اذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سايرا الموصولات وذلك ان شيئا اذا كان

الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اتى بل لزم ان يوقف ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس
تعيين الماهية ويجري مجراه الذي وبوسم مؤنثهما وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام كالهذا الرجل
وفي التعليق للشيخ بهاء الدين بن النحاس انتبه بها منقحة بين اي وصفتها عوضا من بعد حرف النداء من ايها ذي
لان محا التنبيه وفي حرف النداء للتنبيه قال سيبويه فكانك كررت بار تبا قال والتثنية فيها
في قولنا يا ايها الرجل ويا ايها ذا الرجل انه عطف بيان لا صفة نص عليه
قال والمراد نداء ما فيه ال التي للجنس وهي التي يراد بها تعريف الحقيقة دون ما فيه اللام والتلام للعهد
فلا ينادي الصلاور اسا قوله وزعم الاخفش يا ان اياهذه من الموصولة قال الرضي قال
في يا ايها الرجل اي موصولة وذا اسم اشارة مبتدأ محذوف والجملة صلة اي وانما وجب
حذف المبتدأ لمناسبة التخفيف للنادي ولا سيما اذا ازيد عليه كلمة
مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع فوجب
لكانت مضارعة للمضاف وجب بناءها ولكونه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب
فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبتدأ على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما في قولك يا من قال كذا قوله وزادا فسما وبهمان يكون نكرة موصوفة الى اخره
في شرح السهيل اجاز الاخفش نكيراي ووصفها قياسا على من وما نظرا الى انها تكون في الاستفهام
منها فهي احق منهما بان يستعمل معرفة ونكرة موصولة وغير موصولة وقد وصف في النداء موصوفها
غير النداء وليس ببديع الا ان السماع بذلك مفقود قوله ولا تكون اي غير مذكور معها
قال الاندلسي لانها تغير بعض الذي لا فائدة به الا باضافة اثر الا
الاضافة فائدة قال ابن القيم في البدايع فصل في تحقيق معنى اي وهو
راجع في جميع الكلام الى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره فتقول اما الشمس
من غيرها ومنه الآية العلامة وخرج القوم باتهم اي جماعتهم التي يميزون بها من غيرهم ومنه تبا
بالمكان اي تلبثت لتلبيس شيء او تميزه ومنه اما في المطر لانها للتبيين والتفصيل ولهذا اختص
اي تبدا ما فيه ال تمييزا له وتعيينا ومنه وقوع اي بعد اما ووقوعها بعد
اي رجل فانما مدرجت من الصفة الى الاستفهام كان الاصل اي رجل هو على الاستفهام الذي
به التفخيم والتهويل وانما دخله التفخيم اردوا اظهار العجز والاحاطة بوصفه كما انك اذا
او جهل كنهه فاوقعوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل فلذلك جاز القارعة ما القارعة

ما الحاقة اي انها لا يحاط بوصفها فاثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب
من الوصف حتى ادخلوه في باب النعت واخرجوه في الاستفهام قبله انتهى فائدة قال ابن جني في الخصائص
اسندني ابو علي احمد بن محمد بن نوح قوله الا ضمام الف وصلها ووصلها من يعلق منهن ويجا
وانما اسما ليلة ولبت الي واصحابها ويا وانما وقال ابو عبيدة اي وانما كتابة عن الوضع
يا اي فيه ضمير اسم له قال والفتحة في اي ليست فتحة ظرف انما هي فتحة ما لا ينصرف في موضع
الجر وهي مجرورة بمن ولم ينصرف لما لم ينصرف هند وانما قد اخرج من الاستفهام كما اخرجت
من الشرط ومع ما اخر واحدا ولولا ذلك لتونت فقيل وانما موضع اينا جر عطف على
اي المجرورة ولم تنكر مع ما ذكرت غيران يكون فيه ضرب من الكناية اي بالموضع الذي اذا توجه
السائل اليه سئل عنه فقيل اي مكان سلكت واين احد وقال في الخصائص في هذا البيت
من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتانيث وذلك انه وضعها
على الحد الذي جعلتها وكذلك قوله انما غيران لك فانما وجهين احدهما ان يكون الفتحة
في اي موضع جر لا ينصرف لانه جعله على البقعة اصلا واجتمع فيه التعريف والتانيث
وجعل ما زايدة بعدها للتاكيد والاخران يكون فتحة النون فتحة التركيب وتضم ان الياء كبني
على الضم كما في حضرموت وبنت بنت وحينئذ ويقدر في الف ما فتحة لا ينصرف في موضع
الجر بمن والجر الخامس من ذا العلم مصروف اي في هذا البيت لانه اكتفى به عن بلدة معروفة
وجرى عليها ما جرى على ما هو كناية عنه كما اجروا فلان بن فلان مجرى زيد بن عمرو في حذف
التنوين قال الاندلسي قلت للاخفش يا علي فقال سئلت عما يجوز اي ما عندك
فاسقطت من حاجة الاستفهام اي اي ما عندك فلما طال الحرف امتنع ان يجوز على
ان يجعل اي موصولة ولا موصوفة كما في التعجب وفي الشرط وفي الاستفهام وكقولهم وفا
بما قال هذا صحيح مستقيم اذ قوله احدها ان يكون انما للزمن الماضي قال في وصف المبا
وكان حقها ان تكون في كل موضع حرفا اذ هي متوغلة في البناء لانها تخرج عنه اصلا وهذا شيء
ان يكون في الحرف وهو اصل فيها ولكن حكم بابنيتها لانها في معنى حين وتكون معمولة كسائر الحروف
وفي البسيط الاظهار كل واحدة من ذا واذا اصل وضع لمعناه وقيل بل الاصل اذ واذا فرع
عليها بزيادة ما دالة عليها وانما حصت اذ بالموضع للماضي واذا للمستقبل لان الماضي نوع واحد
فخص به ما فيه الحروف واذا زيدة الحروف فخص به ما يتنوع صورة الى الحال والاستقبال وانما اختصت

اذ بالقطع عن الاضافة وتعويض التنوين لكونها للماضي الذي قد تحقق وعلم فلذلك
ما يضاف اليه مع قيام القرينة الدالة عليه واما اذا فلكونها للمستقبل الذي لم يتحقق لم يجز حذف
ما بينهما وهما معنيان وفي علة بنائها ثلاثة ارجحها احدها انها بنيا لاحتياجها اي جملة توضحهما
وتبينهما كما احتياج الحرف الى متعلق وليست الجملة بصلة وان اشتبهت الصلة في الايضاح لعدم
المعايد منها ولكونها لها محل من الاعراب والثاني انها بنيا لتضمنها معنى الحرف [illegible]
معهما والثالث ان اذا بنيت لتضمنها معنى الحرف الشرط اذا وقعت بعد شرط واذا اشبهت الحرف
لكونها عطف حرفين كوضع الحرف الثاني انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل [illegible]
اذا انها تدل على الزمان دلالة لا تعرض لها الا نادرا وانها يخبر بها مع دخولها على الافعال الجوا
اذ قدم عمرو وانها تبدل من اسم صريح نحو رايتك امس اذ جئت وانها تتون في غير
اليها ملا تاويل نحو يومئذ تحدث اخبارها وانها تقع مفعولا بها نحو واذكروا [illegible]
قوله والثاني ان يكون مفعولا بها لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو اجئت اذ قدم زيد ونحو
ما ورد مما يوهم ذلك على ان تكون اذ ظرفا فالمحذوف يدل عليه المعنى اذ اذكروا اذ كنتم اقوم
اوامركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال تعالى اذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالا
التقاء ساكنين واذ نصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولا يجوز
سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا قلت جوز
كونه اسما مجردا باضافة الظرف اليه قبل يومئذ وبعد اذ بخلاف الله ونحو ذلك ومنعهما كونه مفعولا
مثل اذكر اذ من يائيا انكره ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية سدا عن الظرفية التي تلزمه في
الغالب ومنهم من يات المفعولية ايضا اذ لا يوجد في الكلام مثل هذا اذكر الحادث
يوم كذا قوله واذ قال ربك للملائكة قال ابو حيان في البحر في هذه الاية قيل اذ زائدة وليس
بشيء وقيل هي على قدر التقدير وقد قال ربك ليس بشيء وقيل منصوب بفعل
باذكر وليس بشيء وقيل انها ظرف واختلفوا فقال بعضهم هي في موضع رفع والتقدير بدء
خلقكم او في موضع نصب والتقدير وابتداء خلقكم اذ قال ربك وهذان القولان لا تحرير
فيهما لان ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة اني جاعل في الارض خليفة لان الفعل
العامل في الظرف لا بد ان يقع فيما ان يسبقه او يباخره [illegible] والبيضاوي
وقيل اذ منصوب بقال بعدها وليس بشيء لان اذ مضافة الى الجملة بعدها والمضا

اليه لا يعمل في المضاف وقيل بفعل مقدر وهو الذي احياكم اذ قال ربك وليس بشيء
لانه حذف بغير دليل وفيه ان الاحياء ليس واقعا [illegible] قول الله تعالى للملائكة وحذف الموصول
وابقاء معموله الصلة وقيل معمول خلقكم من قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي التقدير الذي خلقكم اذ قال
ربك للملائكة فتكون الواو زائدة ويكون فصل بين العامل والمعمول بهذه الجملة التي كل منهما لا يتعلق
بها التعلق الخ [illegible] فهذه ثمانية اقوال ابين منها كتاب الله والذي يقتضيه العربية نصبه بقوله قالوا اتجعل
اي وقت قول الله للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد كما تقول اذا جئتني
مرتك اي وقت مجيئك الرمك واذا قلت لي كذا قلت لك كذا فهذا وجه حسن سهل واضح
قوله والثاني ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ ذكر
[illegible] في شرح التسهيل ان هذا من اضافة المؤكد الى المؤكد قال الدماميني والذي يظهر لي انه من اضافة
[illegible] وقال الرضي واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذا
المضاف الى الجملة محذوفة عوض منها التنوين وفي ذلك نعسف من حيث المعنى اذ قولك
جئتك وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت وكذلك سبب الاتعال سنبحث البغي بخلاف
كقوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله
تعالى فتم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قالا ولا يجوز ان يراد بالوقت
الا ما كان من اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت جئتك الى برهة الزمان او يوم
الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام ابي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذا المنظور فيه
التي كما نها في الظاهر مضافة اليها اذ ليست مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف كما ابدلت
في كل وبعض واذ من كلا واخواتها لازمة الاضافة معنى فيستدل بالمعنى على الحذف المضاف اليه ويتعين
ذلك المحذوف بالقرينة الحاصل من سياق الكلام فيكمل المراد واما بعدة الظروف فليست بلازمة
للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت جئتك كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا
منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا
التباس تنوين العوض في يوما وحينا وسعة نعتبره من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى
الدلالة على [illegible] المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف ما يدل
الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقة اللفظ صالحا لجميع انواع اللازمة من الشأن والحين واليوم

والليلة وغير ذلك متعوذا بالحذف الجمل المضاف اليها بدل التنوين كما في قوله وانت اصبح
حتى بعد هذه الظروف بدلا منها مع حذف العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبنية
منها لان بدل الكل مع قيام مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو
والنون ذا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستكن حذف المضاف اليه بلا بناء على الضم والتنوين عوض عنه لانه لا بد لهما
منه المضاف اليه من احدهما وما توصل باذ الغرض المذكور من الظروف المذكورة
قد تكون مستقبلة وماضية مجردا ذا عن معنى الما وصار المطلق العربية بجواز استعماله بهذا
اضافته له تعالى قول يومئذ للمكذبين ونحوه انتهى قوله ومن العرب ان تضرب اي الشرطية
بعضهم لهذا من الله علي المؤمنين انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون
رفع كاذا في قولك احطب ما يكون الامير اذا كان قائما لمن من الله علي المؤمنين اذ
بعثه قال ابو حيان في البحر اما الوجه الاول فهو سائغ وقد حذف المبتدا مع من في مواضع منها اولين من
اهل الكتاب الا اليوم وما منا الا له مقام معلوم ومنا دون ذلك على واما الوجه الثاني فهو فاسد
لانه جعل اذ مبتدأة ولم تستعملها العرب منصرفة البتة ولم ينب في لسان العرب استعمال ما
ليس في كلامهم نحو اذ قام زيد طويل وانت تريد وقت قيام زيد طويل وقد قال ابو علي الفا
لم ترد اذ واذا في كلام العرب الا ظرفين ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين انتهى
واما قوله في محل الرفع كاذا فهذا التشبيه فاسد لان المشبه مرفوع بالابتداء والمشبه به ليس منه انما
هو ظرف في موضع رفع على زعم من يرى ذلك وليس في الحقيقة في موضع رفع بما هو في موضع نصب بالعامل
المحذوف وذاك العامل هو المرفوع فاذا قال النحاة هذا الظرف الواقع في محل رفع فيعنون انه لما قام مقام
المرفوع صار في محله في موضع نصب كما ذكرنا واما قوله في قولك احطب ما يكون الامير اذا كان قائما
فهذا في غاية الفساد لان هذا الظرف على تعصبه يجعله في موضع خبر للمبتدا الذي هو ما
لا يجوز ان ينطق به انما هو امر تقديري ونص اربابه هذا المذهب وهم النابلون قاطبة اخبار المبتدا
ان هذه الحالة سدت مسد الخبر وانه مما يجب حذف الخبر فيه لسد هذه الحال مسده انتهى قوله والمشهور
ان حذف الخبر في ذلك واجب قال الدماميني تعبيره بالمشهور يشعر بان ثم قولا بانه جائز لا واجب
والظاهر انه لا خلاف في ذلك فلت سوء الخلاف موجود قال ابو حيان في ارتشاف الضرب ابن عصفور
ان هذا الخبر الذي قدره البصريون مما يجب حذفه وقال ابن الحاج في نقده على ابن عصفور هذه

نحو مرسي زيدا قائما مما يلزم فيه حذف الخبر خطا فلا مانع من قولك ضربي زيدا اذ كان قائما او اذا كان
انتهى قوله وقد يجيء غير هم بقوله تعالى فسوف يعلمون الى آخره قال الشيخ في كلام الرضي ما يدل على
ان السين ليس تصيره عن تنزيل المستقبل منزلة الحال وسيأتي قريبا فلت وفي البسيط واما قوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ففي اذ ثلاثة اوجه احدها انها بمعنى اذا بكونها ظرفا
للمستقبل وهو ضعيف لانه لما كان زمن الدنيا موصولا بزمن الاخرة صار الماضي والمستقبل سواء
فيهما للتحقق وقوع كل جاز ان يعبر عنه بالماضي والثالث اذ للتعليل الا للظرفية انتهى قوله
والثالث ان تكون للتعليل وصل بعده حرف عنزلة لام العلة او ظرف الى قوله قولان اختار ابن مالك
الاول والسلوبين الثاني وقال الرضي تجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت تكرمني اي لانك والاولى
بها اذن اذ لا معنى لتا وبلها بالوقت حتى تدخل في سلك الاسم ومما حملوه على التعليل واذ لم
تنزوا بها اخره قال الشيخ لم يحمل الرضي هما بين الآيتين على التعليل بل قال اما قوله تعالى واذ لم تهتدوا
به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاذوا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم
فالمعنى التعليل فللاخر اللظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه وهو
واذا مطرد ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب عليكم من باب والرجز فاهجر
بمعنى اهجر فيه اما انه جار اعمال المستقبل الذي هو سيقولون واوواوا قبحوا في الظروف الى ماضية
الى ان قال ثم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل من الزمن الماضي محالا كما ذكرنا
فكما تقول ائتني اذ تطلع من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى قوله قال ابو الفتح
راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم مستكلا ابدال اذ من اليوم فاخر
ما تحصل منه ان الزمانين والاخرة متصلان وانهما في حكم الله واحد وان كان اليوم ماضي انتهى اقول
وقد طلبت اجوبة ابي علي في تلك المرار حتى ظفرت بها قال ابن جني في الجزء الرابع من ذا القدسات
ابا علي عن قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فقلت بأي شيء تتعلق اذ فقال بنفعكم على انه يحكي
على الحال الماضية نحو قوله هذا من شيعته وهذا من عدوه وكقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم امر منتظر ولابد من وقوعه اذ والظلم واقعان جميعا ان ما ضيان ولا يجوز ان
يعمل الفعل المستقبل في الظرف الماضي لا سيما وهو على لفظ الماضي ومعناه ونرجح الكلام
فلم يستقر على امر معمول عليه وقال وقال في الجزء الخامس من ذا القدر اجعله دفعة رابعة في قوله

سبحانه ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فقلت ما العامل في اذ فاطال الفكر فقلت له قد قلت ابت في
في القرآن انه في معنى اشتركتم في العذاب فقلت وليس العامل فيه يشتركون لان ما بعد ان لا يعمل فيما
قبلها ولكنه جار مجرى قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وانت تعلم ان المعنى ليست
على هذا لانه ليس وقت اشتراكهم في العذاب وقت ظلمهم لان ظلمهم في الدنيا واشتراكهم في العذاب
انما هو في الاخرة فالامران مختلفان فقال لا يبعد ان يكون من باب اذا تشترتم يوم الجمعة
لانه يؤدي الى الاشتراك في العذاب لا سيما وقد جاء بعده انكم في العذاب مشتركون فجرى فيما بعد
لفظ الاشتراك فدل على ارادته فيما قبل وهذا محصول قوله وليس بالقوي ولكنه عندي على ما رأيت في
قولهم اذا احسنت الى شكرتك واذ رزقني ربك ان الثاني لما كان مسببا عن الاول في قرب
احدهما من صاحبه قرب العلة من المعلول جاز ان يعمل الفعل الاخر في الظرف الاول و
حال اذ هنا لانها انما هي او لي نليها اخرى فجرتا مجرى الوقتين المتصلتين الثاني احدهما صالح
بلا قرينة وهذا احد ما يدل على انهم اجروا النحاة في المعاني مجرى النحاة في الالفاظ قوله
والرابع ان يكون للمفاجاة قال في البسيط وهي عبارة عن موافقة الشئ في حال انت منها
قوله وهي الواقعة بعد بينا وبينا قال في البسيط الا ان الاغلب اتي بعد اذ في جواب بينا
واذا في جواب بينا قالوا ولا يقع بعد اذ في المفاجاة الا الجملة الاسمية وربما اذا الفعل
انتهى وذكر الرضي نحوه قال الزمخشري في المفصل وكان الاصمعي لا يستفصح الا ذا في جواب
بينا وبينما قال الرضي لكثرة جوابها بها ردوها قال والكثرة لا تدل على المكثور غير فصيح بل قد تجيء على
الاكثر افصح قال وانا وخلت اذ للمفاجاة جوابها للتدل على اقتران مضمون الاول بالثاني
مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقال ابن الحاجب في شرح المفصل واما بينا وبينما
فهو ظرف فيه معنى الشرط اجيب تارة باذا وتارة باذ وتارة بالفعل الاصمعي لما رأى مجيء
الفعل من غير اذ واذا مع الاستقلال المغني ظن ان مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بان حتى
اسقاطها والجميع جيد وقال ابو حيان في الارتشاف مجيء اذ بعد بينا وبينما عربي مسموع فلا يلتفت
لمن انكره والفصيح والكثير ان يونى باذ وقال الرضي قد تجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما
نحو هو لك كنت واقفا اذ جائني عمرو قوله وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف لمعنى
المفاجاة او حرف موكد اي زايد اقوال الاول مذهب المبرد قال في البسيط مذهب اكثر المتاخرين
قال الرضي على مذهب المبرد اذ منصوب على انه ظرف مكان لما بعده وبينا وبينما ظرف زمان له

فمني بينما زيد قايم او اي عندي اي زيد عندنا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه
والثاني مذهب الزجاج واختاره ابو حيان قال الرضي وعلى هذا في مضافة الى الجملة التي بعدها
مخرجة عن الظرفية مبتداء خبرها بينا وبينما والمعنى وقت رويه زيد عندنا حاصل بين اوقات قيامه
الثالث مذهب ابن بري واختاره ابن ملكم والرضي قال فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمة المفاجاة
وابو البقاء وابن الخشاب حيث قالا ومال اليه الرضي وقال اذا قلت انها زايدة قلت للمفاجاة وعلى القول
بالظرفية فقال ابن جني العامل فيها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه الى اخره قال هذا على القول بانها
ظرف مكان قال والبصريون اذا قالوا بانها ظرف لا تكون مضافة الى الجملة بعدها لان ظروف
الزمان لم يضف منها الى الجمل الا حيث فيصح ان يعمل فيها ما بعدها ومن ذهب الى بقاء دلالتها على الزمان
على هذا القول جعل مضافة الى ما بعدها قال فعلى القول الاول العامل في اذ في البيت دارت ولا يعمل في
بين لان الفعل لا يعمل في ظرف مكان واما من جعل ها للزمان فلا يعمل دارت لا في اذ ولا في بين
لان المضاف اليه لا يعمل في ظرف في مكان واما من جعلها للزمان المضاف لا فيما قبله بل العامل في اذ
مقدر المذكور تقديره فيها العمر موجود واما من فيحتمل ان يعمل فيها ايضا لان بين ظرف مكان
وزمان ويحتمل ان يقدر لها عامل من معنى دارت انتهى وقال ابو حيان في الارتشاف اذا
كانت ظرفا قال ابن جني الناصب لها هو الفعل الذي بعدها ولبست مضافة اليه فجاز ان
يكون الناصب لبينا وبينما فعل يقدر مما بعد اذ ويكون ما بعد اذ فسر ذلك العامل نص على ذلك
وقال به ابن الباذش وغيره من اصحابنا وقال ابو علي الشلوبين العامل في بينا وبينما
ما يفهم من الكلام ما يدل من بينا ومن قال ان اذ زايدة فالعامل في بينا وبينما الفعل المذكور
بعد اذ كما اذا لم تذكر انتهى وهذا مستند المصنف فيما ذكره وعندي ان فيه تخليط وان ابن جني
لما فرع على انها ظرف مكان والشلوبين انما فرع على انها ظرف زمان فلم نوارد على محل واحد
ولهذا قال المصنف في تحليل قول ابن جني لانها غير مضافة اليه وفي قول الشلوبين اذ مضافة
الى الجملة ولا يمكن ان يجتمع القول بالاضافة وعدمها على محل واحد وقد اجاد صاحب البسيط
حيث صرح بالتفريع على المذهبين وجعل كل اعراب على مذهب وهذا غاية الحسن ثم قال
صاحب البسيط اذا وقع اذا واذا في جواب بينا وبينما ففي عاملها ثلاثة اوجه احدها انه
ما بعد اذ او اذا على تقدير زيادتها حتى لا يجمع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اذا لم يعمل فيهما والثاني
ان اذ واذا نقلتا عن الظرفية الى الاسمية وصارتا محل الرفع بالابتداء وبين خبر عنها يتعلق بمستقر

وهذا ضعيف اما اولا فلضعف نقلها الى الاسمية لانها من الظروف اللازمة للظرفية واما
ثانيا فانها ان كانا في مكان فقد اخبر عن المكان بمكان فيجب رفع بين لان المبتدا هو الخبر
ولا يتعلق بمحذوف وان كانا ظرفي زمان فقد اخبر عن الزمان بالمكان وهذا ضعيف اذ يصير
المعنى استقرار الزمان في المكان لا يخفى فساده فعلم مما ذكرنا ان الاجود الطرح كما ذكره الاشموني
او تقدير الزيادة اذا لم يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى قوله والثاني يتحقق كقوله
عليه الآية قال الدماميني يريد قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية قوله واذ قال ربك للملائكة
فقوله بعد هذا اذ على القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل على جعل اذ ظرفا
او واذ قال ربك للملائكة بعث ولان آية اذ ظلمتم المشهورة بالاشكال ولهذا اغفل نحاة
فانما يرتفع السؤال على القول الاول ولم يتقدم سؤال يحمل عليه وانما اللام للعهد الذهني اي السؤال
المشهور بعد هذه الآية ثم قرره بقوله فانه لو قيل الى آخره وقد ذكر ابو حيان في البحر ان
ربك حملت ايضا على التحقيق قوله واختار ابن النحاس الى آخره قال في المالية ذهب الاخفش
في الظرفين من قولهم بينا وبينما زيد اذ جاء عمرو وما بعدها الى آخر ان الظرف فاجيب بان الاشتر في
الكلام ان يقال بينما زيد جاء عمرو فلذلك جعل بعض النحويين اذ هنا زائدة كزيد ربيع الانام
وخبره محذوف يجوز اظهاره فالتقدير بينما زيد حاضر او في الدار او نحو ذلك فالعامل في بينما الفعل
المذكور ومما جاء على الشرط اذا ظهر قول الشاعر سماحة ذا بالنوال فالغنى غنى والعيش تمدي هويا حطمت خطرة على القلب من ذكراك وهنا فاستعطفت مهما
ومما جاء على حذف الخبر واثبات اذ قول الآخر فبينا نستقد والله خيرا ما نرى بهم
فبينما العسر اذ دارت مياسير وجواب هذا الكلام عندي ان يقدم بزيادة اذ لانك ان
جعلتها غير زائدة اعملت فيها الخبر مذكورا ومقدرا وهي مضافة الى الجملة الفعلية التي هي جاء وفاعله
وهذا الفعل هو الناصب لبينا فاذا قدرت اذ مضافة اليه وهي على بابها غير زائدة بطل اعماله في
بينا لان المضاف اليه كما لا يصح اعماله في المضاف كذلك لا يصح ان يعمل فيما قبل المضاف الا ترى انهم
لم يجيزوا في قولهم انت مثل ضارب زيدا تقديم زيد فيقولوا انت زيدا مثل ضارب واما قولك ما بهذا
الظرفان في اصل وضعه ظرف مكان والمراد به هنا الزمان كما هو عند جماعة وقد استعملوا
للزمان كقوله عند الصباح يحمد القوم السرى انتهى قوله يلزم اذا الاضافة الى جملة اما اسمية
قال المصنف فتعليقه على الاضافة ينبغي ان يعتبر بان لا تكون الاسمية فعلية الخبر وفعلها ماض

قال ابن ملكم قال في شرح التسهيل ان اذ زيد قايم قبيح لان مدلول اذ وقام واحد بالنسبة
الى الزمان واستعمال في كلام واحد فلم يحسن الفصل بينهما انتهى قلت هذا منقول في كل الكتب
قال الزمخشري في المفصل اذ تضاف الى الجملتين وقد استقبحوا اذ زيد قام قال الاندلسي في شرحه
تقتضي الابتداء والخبر والفعل والفاعل لانه لا شرط فيها ولا تطلب الفعلية فاذا كان الفعل
مستقبلا حسن تقديمه وتاخيره نحو جيئتك اذ يقوم زيد واذ زيد يقوم واذا كان ماضيا
صح التاخير في فعل اذ لما مضى فاذا كان في الكلام فعل ماض اختاروا ايلاءها اياه للمشاكلة
وايضا ان قصد الى الفعلية فالوجه اذ قام وان قصد الى الاسمية فيقال اذ زيد قايم فلذلك قبح اذ زيد
قام وان قيل يلزم مثله في اذ في قولك اذا زيد يقوم ان يستقبح كما استقبح اذ زيد قام فان الدلالة على الاستقبال
حاصلة من غير اذا فلا حاجة الى وقوع المستقبل في الخبر فاجاب ان يقوم تفسير للفعل الذي يلي اذا وليست الجملة
الاسمية فان قلت فعلى من قال ان الاسم بعد صابر تقع بالابتداء كيف تخرج هذا فالجواب ان يقوم حينئذ
تجرد به الدلالة على المستقبل وانما تقصد به الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار مجيئه لمعنى
مقصود لا يوخذ من اذا اذ فلذلك حسن اذا زيد يقوم لما كان لمعنى غير ماخوذ من اذا انتهى
وغير منه ابن الحاجب في شرحه وصاحب البسيط غيره انه قال في اول كلامه واما اذ زيد قام فانه
قبيح عندهم ان حق خبر المبتداء ان يكون اسما او ما يضارع الاسم ثم ذكر الاسباب الثلثة واجوبتها
قال الرضي واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل قبيح اذ قام زيد لان اذ
موضوع للماضي وايلاوه الماضي اولى فلا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة
على يقوم المقدر المصرح بالظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه
ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذ زيد يقوم والحق انه قبيح قليل الاستعمال
وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت
في كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية انتهى قوله او فعلية قال ابو حيان في الارتشاف لا شرطية الا
في الضرورة نحو اذكرني من بانا تكرمه قال وفي النهاية تقول اتيتك اذ كان زيد قلما واذ كانك اسد
وقصدتك اذ الرجل اكرمك ولا تقول اتيتك اذ ليس زيد قائما ولا يضاف الى ما اوله ما يخرج
واخواتها والكن والبت ولا العل انتهى قوله ثم لا يعرف ان البدل ينكر الا في عرف الاعراب
قال ابو حيان في البحر اما بدل النداء من نكرة فنكرت في الابدال واما بدل كل وبعض واشتمال فلا تنص

عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان
البدل لا يتكرر وذلك في قول الشاعر • فالى اين ام ايماس ادخل ناقتي • عمرو فتبلغ حاجتي او ترجف
ملك اذا نزل الوفود ببابه • عرفوا موارد مزبد لا يترف • قال فلك بدل من عمرو وهو نكرة من معرفة قال
فان قلت لم فلم لا يكون بدلا من اين ام ايماس قلت لانه قد ابدل منه عمرو فلا يجوز ان يبدل منه
مرة اخرى لانه قد طرح انتهى قال ابو حيان فدل هذا على ان البدل لا يتكرر وينبغي ان لا يذهب اليه وقد
علم ان البدل جايز انتهى وقد نقض ابن الحاجب في اماليه على ان ذي الاول في اينه غاير بدل ان
من المبدل الاول قال الدماميني وقد سال الشيخ ابو عبد الله المراكشي الضرير المناخر شارح الالفية
الامام ابا الروح عيسى العبيري قاضي الجماعة بتونس فقال كيف يصح قولهم بدل من البدل مع ما قيل من ان
وذلك ان البدل الاول يكون مقصودا بالحكم من حيث هو بدل عن مقصود به من حيث هو مبدل منه فالحكم
القاضي بانه ليس المعنى من كون المبدل منه مطروحا الا لعدم الاعتماد في البدل على عامل المبدل منه وانه لا بد له
من عامل مستقل واما ان المبدل منه غير مقصود البتة فليس هذا مرادهم انتري صراطا مستقيما لمعنى قوله
تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم غير مقصود ودار البور من قوله تعالى واحلوا قومهم دار البوار جهنم
على اعراب جهنم بدلا غير مقصود مع اتفاقهم على ان البدل بيان او توكيد فكيف يكون البيان والتاكيد
غير مقصود وانما مرادهم بالطرح ما ذكرناه انتهى وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ في الاشباه معترضا
على المصنف تكرار البدل في غير الاضراب معربا خطا لا تمرر بهم الا الفتى الا العلي فان الاول يحتمل
الاتباع على البدل والتابع بدل ايضا قال الشيخ وهذا ساقط لان الا الفتى الا العلي ليسا بدلين من
الاول وانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا اعربه المصنف في توضيحه قوله وقال
الاخطل كانت منالها الالاف الى اخره هذا الفصل لحصة المصنف من كلام ابن الشجري قال
ذا اليه خبر المبتداء اين اللذين بهما نحن وذاك محذوف فان اراد عهدتهم اخوانا ذخن منالفون
او متاخون يدل على التقدير الاول ذكر الالاف وعلى الثاني ذكر الاخوان فاراد انه ذاك كان ولا يجوز
ان يكون اذ ذاك خبر نحن لان ظروف الزمان لا يصح الاخبار بها عن الاعيان فلو قلت زيد امس
لم يحصل بذلك فايدة واذ الاولى ظرف بعهدتم واما الثانية فيعمل فيها الخبر المقدم الذي هو
منالفون او متاخون واما قوله دون الناس فيحتمل ان يكون العامل فيه عهدتم ويحتمل ان
تعلقه بالخبر المضمر كانك قلت منالفون دون الناس ويجوز ان تعلقه بمحذوف غير الخبر المقدر
على ان يكون في الاصل صفة لاخوان كانه قال عهدتم اخوانا دون الناس فلما قدم على الموصوف

صار حالا وجاز ان يجعله وصفا لعين وحالا منه لانه ظرف مكان فان قيل الى ما توجهت الاشارة
بذاك فالجواب الى التجاوز الذي دل عليه ذكر المنازل • قوله قوله ولا يمنع ذلك ان يتكبر صاحب
الحال لتاخره كقوله لمية موحشا طلل هذا البيت انشده وخلايق هكذا المية موحشا طلل يلوح
كانه جلد وانشده اخرون منهم الزمخشري وابن الحاجب لعزة موحشا طلل • قديم عفاه كل
اسحم مستديم • قال ابن الحاجب في اماليه يجوز ان يكون موحشا حالا من الضمير في لعزة وان كان
عايدا على النكرة لان ضمير النكرة معرفة خلافا لبعض النحويين واذا كان معرفة فجعل الحال من المعرفة
اولى من حملها من النكرة متقدمة عليها لان هذا هو الكثير الشايع وذلك قليل نادر انتهى وقد
ورد ايضا كما في العواشي في شرح الدرة البيت على ذينك ووجهين وقال ان الثاني هو المشهور قال ولا يجوز
ان يكون موحشا حالا من طلل للزوم المحال من وجهين احدهما انه لا يصدق عليه حد الحال لكونه جامدا
والحال يجب ان يكون صفة فاعل او مفعول والثاني يؤدي الى ان يكون المبتدا عاملا في
الخبر وحينئذ يكون العامل في الحال عاملا في صاحبها وهو محال وانما يصح ان يجعل حالا على قول من
يرفع طلل بالجار والمجرور وهو مذهب الاخفش والكوفيين واما على قول سيبويه والجمهور فلان
العامل في الظرف المرتفع به وحينئذ يبطل كونه شاهدا على تقديم الحال على صاحبها لانا
نقول لا نسلم عدم صدق حد الحال عليه فان النكرة التي هي طلل مفعوله والمعنى والتقدير احدثت
عزة بطلل في حال كونه موحشا او قد تكون فاعله والله اعلم انتهى وقال ابن الناظم في شرح التسهيل
اما ان يرتفع بالابتداء او بالجار والجملة حينئذ ضمير موحشا على هذا حال من الضمير المستكن في
الجار والمجرور وهو العامل فيه واذا كان كذلك فالحال اذن من نكرة واما ان يرتفع طلل
بقوله اليه ارتفاع الفاعل بفعله كما هو راي الاخفش والكوفيين فموحشا حال من طلل
والعامل فيه اليه قوله وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين قال في
الارتشاف هذا انما ذكر طلبا للتبويب قوله فاجاب عن هذا بان الاصل حينئذ فحذف
المضاف وبقي المجرور قال ابن مالك في شرح التسهيل هذا من الاخفش غير مرضي لان المضاف لا يحذف ويبقى
المجرور الا اذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم ما مثل اخيك واخيك يقولان ذلك وما
كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فحذف مثل المضاف الى اخيك وكل المضاف الى سوداء لدلالة
ما قبله عليهما واذ من المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لهما بحكمه وايضا فان حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اكثر من حذف وجر المضاف اليه وقع انه مشروط بعدم صلاحية الباقي للاعراب

المحذوف امتنع الحذف فلان يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجرورا
احق واولى ومعلوم ان اذ من قولك حينئذ صالح لما يبقى قوله امن ازدبارك في الدجا الرقبا
اذ جئت كنت من الظلام ضيا • اقول مطلع قصيدة للمتنبي يمدح بها ابا علي هارون بن
عبد العزيز الاوارجي الكاتب وبعده • فلوح المليحة وهي سمك سمكتها • ومسيرها في اللما
وهي ذكا • اسنى على اسنى الذي دلهيتني • عن علمه فيه علي خفا • انا فخره الوادي اذا
ماذ وحمت • فاذا انفطت فانني الجوزاء • واذا خفيت على النعي فعاذر • ان لا ترى في
مغلة عيبا • لم تحك نابك السحاب وانما • حمت به قصبها الوحصا • لم تلق هذا الد
نها دنا • الا بوجه ليس فيه حيا • ابرز الحاجب في اليه معنى البناء الوفا
بانتفاء ما يخافونه من حصول زيارتك في الدجا بما اشتملت عليه من النور الذي
زوارك لو زاروك فيهم ممتنعون من زيارتك لذلك كما يمتنعون من زيا
النهار فامنوا لذلك وابرزه امن فعل ماض ومعناه حصول المعنى المنافي للخوف
عدم الخوف يقال امنت كذا اذا لم اخش منه وان كان واقعا وامنت كذا اذا
بانتفاء وقوعه وهو مما يخاف على تقدير وقوعه والظاهر ان اراد
الاول جايزا ان تقدر ويكون المعنى ان الازدبار لو قدر وقوعه لا يخاف منه لا
لما اشتملت عليه من النور المتقدم ذكره لكنه ليس المعنى المقصود للمتنبي اول فيما
يقصده الشعراء وهذا المعنى وازدبار مفعول امن يقال زاره وازداره والاصل
فيه ازتبر وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت انتادوا الوقوعها مع
الواو وعدل الى ازداره لانه ابلغ في المعنى المقصود قال سيبويه انفعل يكون للمطاوعة
والطلب ونحو الدجي متعلق بازدبارك لا بامن لانه لو تعلق بامن كان المعنى نفسه
الامن يزمان الظلام وهم امنون في كل وقت من زيارتهم الظلام واذا تعلق
بازدبارك قيد الزيادة المأمونة بانتفاء الظلام وهو المقصود ولا يقال يفهم منه
ان زيادة غير الظلام غير مأمونة فانه يجاب عنه بان ذلك كما يعلم من باب
الاولى والترقي فاعل بامن وهو جمع رقيب كشهيد وشهداء وكريم وكرماء وهو كثير
واذا الظاهر انه اراد بها التعليل لمقول ضربتك اذ ضربتني ومنه قوله تعالى ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي من اجل ظلمكم او لانكم ظلمتم ويجوز ان يراد بها الظرف على

تأمل

تأمل سبأ في ذكر ويجوز ان يكون خبر المبتدا هو ضيا واي اذا الضياء وكل موضع حللت
فيه ويجوز ان يكون مبتدأ على المبالغة وضيا خبره اي اذا المكان المكان الذي تحلين به ضيا
او على تأويل ذو ضياء وكنت هي كان التامة اي وجدت وحصلت ومن الظلام يجوز ان
يكون متعلقا بمحذوف متعلق بحيث لبيان الجنس اي اذا الموضع الذي تحلين فيها الى هي مواضع
الظلام حذف مضاف او جعل الظلام كانه الموضع اذ يجعل الامكنة كانها ظلام ومثل هذا
المتعلق محذوف لانه هو بيان له اي اذا الامكنة التي تحلين بها الحاصلة من مواضع الظلام ويجوز
ان يكون متعلقا بمحذوف متعلق بضيا اي اذا حيث كنت ضيا من الظلام اي حاصلا عنه فيكون
صفة لضياء الاصل ثم قدم فصار حالا على الحال ويجوز ان يكون متعلقا بكنت لانها كان التامة
اي اذا وجدت حللت من مواضع الظلام ضيا ويجوز ان يكون اذ ظرفا على بابها بدلا من قوله
يوم تبدو الى آخره اي اذا الزمان الذي حللت فيه من الظلام ضيا فيجوز ان يكون من الظلام على هذا
التقدير لبيان اذ اي في الزمان الذي هو الظلام الذي حللت فيه ضيا وانتهى
قال ابن جني وذا الفدسالت ابا علي تقلدك ما تقول في قوله سبحانه وتعالى واضرب لهم مثلا اصحاب
القرية اذ جاءها المرسلون بما تعلق قوله اذ فاخذ ينظر وقال كل قليل سمع
شيئا جديدا ثم قال قد قال قطرب ان اذ واذا يكونان لما لم يأت قلت الآن هذا البس من
المواضع التي يجيء المرسلين اليهم قد مضى ويقضي وقوله واضرب لا يجوز ان يعمل في الظرف
الماضي فاطال الفكر فقلت له قد رأيت شيئا قال ما هو قلت قد علمنا ان هذا عيان في
الحقيقة لا تضرب مثلا وانما المضروب مثلا ذكرهم وحديثهم فكانه قال واضرب لهم مثلا ذكر
اصحاب القرية او حديثهم او نبأهم اذ جاءها المرسلون فحذف المضاف وعلق به الظرف فقال
هذا وجه مستقيم فقلت فهل يجيء لك شيء آخر فقال لا وهذا الذي قلته اذا ما قول وهي حرف الى
آخره فرجح التسهيلي قول الاخفش وهو ان اذا ما حرف مثل اذ وذهب المبرد وابن السراج
والفارسي الى انها اسم ظرف مكان كانت اذا التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها وجوبا الشرط
فلزمها واستدل سيبويه بانها ركبت مع ما وصارت هي وما كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معنى الاول
بالتركيب فصارت حرفا وظير ذلك انهم حين ركبوا حيث مع ذا قالوا حيثما وليد بطل معنى حيث من
الشرط وصارت مع ذا بمنزلة صار وحذفوا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها الكلية
كذلك اذ حين ركبت خرجت عن اصل وضعها الجزئية وصارت حرفا الاشرط بين كان ظرفا

انما تستعمل فيما مضى واذا جاءت بها انما تستعمل فيما قد يستقبل فدل ذلك على انها شرط لم تنتقل من
الاسمية البتة وانما زال منها الدلالة على المعنى فقط فلم يكن التركيب ليخرجها من الاسمية اذا زال منها
المعنى فقط فهي ظرف لما يستقبل كمتى الا ترى ان حيث كانت ظرفا مستقبلا ولم يخرجها ذلك عن الاسمية
وان كانت قد قصرت ظرفيتها اذ دال على المستقبل فمذهب سيبويه يؤول الى نسخ الاسمية عنها واخراجها
الى مدلول كلمة اخرى بالكلية ومذهب ومذهب المبرد يؤول الى نسخ مدلول الكلمة من اصلها بابا
حكى ان اذ وحدها قد تستعمل وهي ظرف فيما يستقبل واستدل ايضا المبرد بانها خرجت
بالتركيب الى الحرفية في لسان العرب وبانه اذا ركب شيء مع شيء فانه يبقى كل واحد منهما على معناه
الاول وقد يسلب احدهما ويركب معنى الشيء الاخر عليهما مثال الاول رجل وامرأة فكل منهما يدل
على معناه من النفي ورجل باق على معناه وامرأة كذلك بالتركيب من مضمون المركب نفيهم قوم ونفيهن
الكثرة وقد يسلب معنى الفعل وغلب مدلول الاسم لكن بالتركيب كونه اسما الا ترى ان
واما اذا فانه لما تركبا خرجت اذ عن مدلولها وما عن مدلولها لانهما هنا البتة اسمية ولا حرفية
وصار مجموع اذا ما معنى حرف آخر لا يدل عليه اذ وما لو كانا منفردين وايضا فان الاسم يركب مع الظرف
الظرف مع زواله بما اولى من الاشتراك بين الاسم والحرف وقد صرح بعض النحويين الى انه
اذا لا تكون للشرط وقال انما ورد الجزم بها في الشعر كما ورد وعطاها وذاك على مذهب
الذهب بان العرب لم تعمل اذا في الفعل الا في الشعر واما في الكلام فانه يرتفع الفعل بعدها فلو قلت
حولت اذا الى اذا تميل لوجبت احدها انها بمعنى ما فكما لا تعمل اذا كذلك لا تعمل اذ والثاني انها خرج
عليها وملحقة بها واذا لم تعمل الاصل لم يعمل الفرع لكنهم اعملوها فدلت على انها ليست بمعنى اذا فالصحيح
انها تكون للشرط وانها لا تكون اذ وذاك حرفا بل ظرف زمان للمستقبل كمتى وسمعنا لها شرطا
هو الذي صيرها للاستقبال ضرورة ان الشرط لا يكون الا بمستقبل انتهى وفي هذا نظر لا يخفى
حتى قال ابو علي الفارسي في اذا في الجزاء هي اذ ظرف مكان التي للمفاجاة كجئتك في الظرفية
والمكانية الا انها انزلت عن موضعها وليست فيها بصلة كالتي في حيثما لان هذه بنيت
مضافة كحيث فتحتاج الى ما تحتاج اليه حيث من الافتقار والعامل فاجأ انتهى وهذا النقل
عن الفارسي بخلاف ما نقله المصنف وابو حيان ولا شك ان ابن جني اخذ هذا عنه لانه تلميذه
الملازم له وقد علق عنه هذا الكتاب تلقينا من فيه وقال في الخواتيم من هذا الكتاب سألت
اباعلي فقلت له قال الله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون فعلق عدم الانتفاع

باذا مشتركون

بالاشتراك في العذاب بينهم فقد نرى الى ما في حيز تعلق احد الامرين بالآخر ووقوع احدهما عن
صاحبه فهلا دل ذلك على ان اذ في قولنا اذا ما تعم نعم جميع هذه الزمانية ماضية والشرط لا يصلح
للماضي قلت لم تفقدها اما ما اتصلت بها عن المضي الى الاستقبال كما تغلث ما حيث عن
اقتضائها للاضافة ثم قلت ايضا واذا ايضا التي للمفاجاة ليس ببعيد ان تكون كما قال
قرينة من ان استقبال لان المفاجاة تحسن هذا المعنى وقال التنوخي في شرح المفصل
بعضهم في ان اذا لا ينفصل عن الاضافة لانها اسم زمان موضوع للاستقبال ولا تظهر
فائدة الا بما تضاف اليه عند ذلك لم تجزم بها معها البتة كافة وانما هي زائدة كقولك متى
ما تقصدهم وهذا الذي ذكره يلزمه في اذ ما وقوع الاتفاق على انها تجزم اذا اتصلت بها الا
ان ينفصل عن هذا الالزام بان اذا اذا كانت لشرط كانت اسم مكان انتهى اذا قول
وبهذين بني وجه ثالث ذكره صاحب الازهية قال وتكون زائدة كما قال الشاعر
متى اذا اسلكوهم في قتائده قال ابو عبيدة معناه حتى اسلكوهم وحكى صاحب البسيط
وهي حولا انها اذا وقعت بعد بينما تكون زائدة ولا تكون للمفاجاة ووجه رابع
ذكره صاحب الانتصاف ايضا انها تكون جوابا للجزاء بمنزلة الفاء وتقع بعدها جملة مبتدأة
كقوله جابا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فاذا
هذا جواب الشرط بمنزلة الفاء وذكر ذلك ايضا صاحب رصف المباني وقال انها في هذا
الوجه حرف جواب كالفاء وليست التي للمفاجاة قول احدها ان تكون للمفاجاة الا قوله
وهي حرف عند الاخفش عزاه ابن النحاس في التعليقة الى العزا قال ابو حيان واختاره
السلوبين في احد قوليه قلت وصاحب رصف المباني والرضي قال ابن مالك وهو الصحيح
عندي قال ويدل على صحة ثمانية اوجه احدها انها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة للشيء
من علامات الاسماء والافعال والثاني انها كلمة لا تقع الا بين جملتين وذلك لا يوجد الا في الحروف
الثالث انها جملة لا يليها الا جملة ابتدائية مع التفاء علامة الافعال ولا يكون ذلك الا في الحروف الرابع
انها ان كانت ظرفا لم تخلف من حكم ظرفيتها وكونها مكانية او زمانية او لسببية الظرف بها وكذلك
الخامس انها لو كانت ظرفا لم ترتبط بين جملتين الشرط الجوابي كقوله وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اذ لا يكون كذلك الا حرفا الى آخر ما قال وفي هذا نظر فان الواجب
اقترانها بالفاء اذا صدر بها جواب الشرط فان ذلك لازم كل ظرف صدر به الجواب نحو ان تقم

فجئت اقوم وان تتم فعندما تمكث اقوم الساعة انها لو كانت ظرفا لاغنت عن خبرها بعدها وكان
ما بعدها بعده على الحال كما كان مع الظروف الجمع على ظرفيتها كقولك عندي زيد مقيما وعمرو
والاستعمال في نحو حرت فاذا زيد قايم كثلاث ذلك الفاس انها لو كانت ظرفا لم يقع بعدها ان المكسورة
غير مقترنة بالفاء كما لا يقع بعد سائر الظروف نحو عندي انك فاضل وان بعد اذا المفاجاة بخلاف ذلك
كقوله اذا انه عبد القفا واللهازم فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الاسمية انتهى وخالف في ذلك
المباني من زعم انها ظرف بمعنى الحضرة فاسد لانه كان يجوز تقدمها على اذا كما يجوز تقدم
بالحضرة ولزوم تقديم اذا في كلام يكون فيه المفاجاة دليل على الحرفية ووجه اخراجه لو كان ظرفا
لها موجب للبناء كما كان لها في عدم المفاجاة وعدم اضافتها الى الجملة ولا جملة هنا تتم بها قوله وبرجحه
خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اجاز السلوبين عن ذلك
ان يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة الى تقدير
اذا حرف وفي شرح المفصل للاندلسي قال السيرافي يجوز بهذا اذا التي للمفاجاة كسر ان وفتحها
فلان الابتداء والخبر بعدها والفتح على معنى فاذا كان خروجك اذا كسرت ان بعد اذا على
واذا فان ما بعدها ان لا تعمل فيما قبلها قبل اذا هنا حرف دخل في المفاجاة ومضى في مذهب
العطف فمن حيث دخلت ان المكسورة بعد حروف العطف جاز دخولها بعد اذا فان وجه
دخول الفاء لانه سبب الشأن ان يكون بعد الاولى في المعنى ويجوز اسقاطها لان حرف المفاجاة
لما ورد بعد الفعل الاول دل على انه عقيبه ونظيره دخول الواو بعد لكن في قولك ما جاءني زيد لكن
عمرو وان شئت ولكن عمرو انتهى قوله وظرف مكان عند المبرد خلافا لابن ملكة في شرح
التسهيل الى السيرافي ايضا قال ابو حيان في الارتشاف وهو مذهب الفارسي وابن جني
وابي بكر بن الخياط قال وعزي الى سيبويه قلت وجزم به الهروي في الازهية والاندلسي قال ابن هشام
وقال ابن السخاوي في التعليقة ان الاكثرين على خلافه قال الاندلسي انما متى كانت للمفاجاة كانت
ظرف مكان بيقين وقولها خبر عن الجثة نحو خرجت فاذا زيد قايم كانك قلت خرجت فحضرت
زيد قايم وقال الرضي على قول المبرد يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها في قولك خرجت
فاذا السبع اي فاذا كان السبع فاذا عنده متعلق بكان وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا
يجوز على قوله ان تكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الا
الا حيث وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب

في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب انتهى وقال الدماميني في الجواب عن هذا يمكن كون
بالباب بدلا من بالمكان ويجوز ان خبر مبتدا محذوف قوله وظرف زمان عند الزجاج
قال ابن مالك وهو ظاهر قول سيبويه وقال في الارتشاف ذهب اليه الرياشي واختاره
ابو طاهر وابن خروف والسلوبين فاذا قلت خرجت فاذا زيد فالتقدير فالزمان حضور
زيد قال الرضي فعلى هذا يجوز ان يكون في قوله فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
اي اذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصول لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ويجوز ان
يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير مستدة اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف
الباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعاملها محذوف
على ما قال ابن الحاجب اي ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه احراج لاذا عن الظرفية او هو
مما لا يعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة قال اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح انتهى
كلام الرضي قوله وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى
اذا دعاكم الايه التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا الا لغيره
قلت تابعه الاندلسي في شرح المفصل فقال يقول خرجت فاذا زيد قايما كانك قلت خرجت فحضر
زيد قايما فتجعل اذا خبر المبتدا وقايما حالا وان شئت رفعت قايما على انه خبر المبتدا والغيت كما
يلغى الظرف في قولك في الدار زيد قايم وان شئت ان لا تذكر قايما فتقول فاذا زيد فالمعنى في هذا
كله خرجت ففاجاني عند خروجي زيد وهذه التي للمفاجاة لا يقع بعدها الا المبتدا والخبر والعامل
فيها معنى المفاجاة ولا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة على الفعل ولا يجوز ان يكون
العامل فيها الفعل الظاهر لان الفعل لا يعول ما بعدها فيما قبلها وسواء جعلناها حاء عاطفة او سببية
فانها لا تفصل بها بين العامل والمعمول انتهى وذكر مثله ابن الحاجب في شرحه وقال المالقي في وصف
المبرد من زعم منهم انها نكرة بمعنى فاجاة فيكون زيد في هذا فاعلا بها لانها في موضع فعل وهو فاسد
لوجهين احدهما ان الجملة تتاتي بعدها تامة كقولك فاذا هو جسيم مبين فلا يصح هنا ان يقدر
فاجاة جسيم مبين كما لا يصح قام زيد قام وثانيهما ان اذا حرف والمقدر في موضعه جملة من
فعل ومفعول ولا يكون حرف معنى معنى فعل ومفعول قوله مسايلة قال العرب قد كنت اظن ان
العرب اندلسة من الزنوج فاذا هو بحي الى اخره هذا الفصل الحصة المقتطف من كلام الزجاجي
ولا باس باراده تتمما لما فيه من الفوايد الزوايد قال في امالية اخبرنا ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش

النحوي قال حدثنا ابو العباس احمد بن يحيا ثعلب قال حدثني سلمة قال قال الفرا قدم سيبويه الى البرامكة
فعزم يحيي على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال
في صدر المجلس فقعد يحيي ومعه الي جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم وحضر سيبويه
فاقبل عليه الاحمر فساله عن ثانية فاجابه فقال له اخطات ثم ساله عن ثالثة فاجابه فيها فقال اخطات
فقال له سيبويه هذا اسوء ادب قال الفرا فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن
ما تقول فيمن قال هولاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت و[illegible]
فقدر فاخطا فقلت اعد النظر فقدر فاخطا فقلت اعد النظر ثلاث مرار يجيب ولا يصيب
فلما كثر ذلك عليه قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه
فقال تسئلني او اسئلك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز
النصب فقال له الكسائي لحنت ثم ساله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القائم
او القايم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب فقال له الكسائي ليس هذا كلام
العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله فقال يحيا بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا
بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من اوب وفدت عليك
من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل البصريين وسمع اهل الكوفة واهل البصرة منهم
فيحضرون ويسئلون فقال يحيي وجعفر قد انصفت وامر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو دثار
وابو الجراح وابو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي
وقالوا بقوله فاقبل يحيي على سيبويه وقال قد تسمع ايها الرجل واستكان سيبويه فاقبل الكسائي
على يحيي فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده موملا فان رايت ان لا ترده خائبا
فامر له بعشرة الاف درهم فخرج وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال ابو العباس
ثعلب انما ادخل العماد في قوله فاذا هو اياها لان فاذا مفاجاة اي فوجدته ورايته ووجدت
ورايت تنصب شيئين ويكون معه خبر فلذلك نصبت العرب هذا اخر الخبر قال ابو القاسم عبد الرحمن
ابن اسحق الزجاجي رحمه الله ونقول في ذلك بحسب ما يوجبه النظر اما حكاية الفراء عن الاحمر انه سال
سيبويه ثلاث مسائل فاجابه منها وقال له اخطات فقد اقر الفرا بانه الاحمر وشهد له بذلك بما لتفته
الى قول الاحمر اخطات ومع ذلك لم يحك المسائل ليعلم وجه الخطا فيها من الصواب في الكلام فيها ساقطا عنا

قول الفرا

قول الفراء فيمن قال تقول في مذهب من قال هولاء ابون ومررت بابين على مثله من
وايت واويت وقوله انه قدر ثلاث مرات فاخطا فقد كان الواجب ان يحكي كيف قدر
ويدل على موضع الغلط ليعلم اصادق هو في قوله ام كاذب ولعل جواب سيبويه في ذلك كان
صوابا وراى الفرا خلافه فكان عنده مخطيا لمخالفته اياه ونحن نذكر الجواب في هاتين المسئلتين
ليقف عليه ان شاء الله تعالى اعلم ان اوي تقديره فعل والهمزة فاء الفعل والواو عينه واللام
لامه اذا حصلت العين واوا واللام ياء فان كان واوا فلم يصح واوا بل نرد الى الياء
الا ترى انهم قالوا قويت فردوا الواو الى الياء فاذا بنيت منه فعل اسما قلت اوي فاعلم ان
تقديره غوي وهوي وما اشبه ذلك فان جمعته جمع السلامة على مذهب من قال هولاء ابون
ومررت بابين فجمعوه جمع السلامة لزمك ان تقول هولاء اوون فتسقط لام الفعل لانها تنقلب الفا لسقط
لسكونها وسكون واو الجمع فاولي عين الفعل والثانية واو الجمع وقد سقطت لام الفعل وهذا كقولك
مصطفون ومعلون وتقول في النصب والخفض مررت باوين ورايت اوين كما تقول مررت بمصطفين
ورايت مصطفين فلام الفعل ساقطة لسكونها وسكون ياء الجمع وهذا مذهب يتفق عليه البصريون والكوفيون وها
هنا مذهب اخر نذكره وهو ان ما ذكرنا المتفق عليه وكذلك لو جمعت عصا ورحي وما اشبه ذلك اسم رجل
جمع السلامة لقلنا هولاء عصون ورحون ومررت بعصين ورحين كما تقول مصطفون والياء واحد
وهذا مما لا اختلاف فيه بين البصريين والكوفيين واما واو [illegible] فعل ولامه ياء لا محالة لانه
ليس في كلامهم مثل دعوت فاذا صح ان الفاء واو واللام بالاعتبار فلو بنيت منه اسما على فعل ثم جمعته جمع
السلامة لقلت واوون كما تقول وعون وتسقط لام الفعل لما ذكرت لك من اجتماعها ساكنة مع واو
الجمع وتقول في الخفض والنصب مررت بواوين فاعلم ورايت واوين تسقط لام الفعل لما ذكرت في التفسير على
ما تقدم في المسئلة الاولى وهذا اوضح بين متفق عليه وليس مما يغلط فيه مثل سيبويه ولا من هو دونه
ولكن الفراء سامهما ان يجرين على مذهب على [illegible] العرب من حكاية لانه يسمي هذه الاسماء اعني قولهم اخوك
وابوك وحموك وفوك وذو مال معربا من مكانين وهذا عند البصريين محال لو جاز ان يجتمع
في اسم واحد رفعان كما زعموا لجاز ان يجتمع فيه اعرابان مختلفان فيجتمع فيه رفع ونصب وخفض في حال
وهذا محال فكما امتنع اجتماع اعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع اعرابين متفقين فلعل سيبويه
قدر في ان يجمعه جمع السلامة على ما ذكرنا ولم يسبق الى تقديره ان صاحبنا معرب من مكانين
فكان تقديره على ذلك لو راه صوابا او يكله على احالته وقال له الفرا اخطات لانه اراد منه ان يجيبه

على انه معرب من مكانين ولم يبح له بذلك ليدعه بقوله اخطات فاعدل ولا يعرفه مراتي
اخطا فيرد ذلك عليه بما يوجبه القياس ونحن نذكر قياس هاتين المسئلتين على مذهب الكسائي والفراء
لتعرفه ان شاء الله اعلم انك اذا اردت ان تبني مثل قولهم ابوك من اوي على انه معرب
من مكانين فانك تقول فيه هذا ابيك وقياس هذا انك لما اعربته من العين واللام بحركة العين
وهي واو وقبلها فتحة فانقلبت الفا كما تنقلب في قام وطال وما اشبه ذلك وصحت الياء بعد الالف
عندهم لانها واقعة بعد حرف ساكن كما تصح في حيي وطبي وما اشبه ذلك وتصح عندنا لانها ليست
والواقعة بعد الف زائدة فيلزمها الاعلال ولكن يصح كما صحت في راي جمع رابية وفي اي جمع اية
وما اشبه ذلك فتصح ولا تهمز فيجب ان يصح لديك فاذا ثبت اختلف الكسائي والفراء اذا قال
على قياس قوله ان يقول هذان اوباك فيرد عين الفعل وهي الواو الى اصلها لان الف التثنية دخلت بعد
فردتها الى اصلها كما قالوا فتيان ورحيان وعصوان فردوه في التثنية الى اصله مجيء الالف
فعال هذا غلط من الكسائي لانهم انما قالوا هذان فتيان وعصوان فردوه في التثنية الى الاصل لانه
لانهم لو لم يفعلوا ذلك لزمهم حذفه للبلا يجتمع ساكنان فكان يلتبس الواحد بالاثنين فحركوا الالف
وردوه الى اصله هذا الالتباس فيه فيلزم على قياس قول الفراء ان يقال هذان اباك كما قال الكسائي
قال الكسائي في التثنية هذان ههوياك وقال الفراء هذان حاباك والزمه ما لزمك وقول الفراء ليس
بطراد اذا جمعت قلت الزيدون جمعا على مذهب الكسائي والفراء اويت ههولا اوابوك وفي
ههوين ههولا هابوك ومثله ان تقول ههولا ههويوك واويوك فاذا فعل ذلك لزمه قلب الواو
الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير ابوك وحابوك وتصح الباء لوقوعها بعد ساكن غير زائد
وهي لام الفعل والواو واو الجمع فاذا ثنيت من واي مثل قولك هذا ابوك على ان تعربه من مكانين
قلت هذا واماك تقديره وعوك وقياس ذلك ان الواو الاولى فالفعل والهمزة عينه والياء الاخيرة
فالهمزة تجري مجرى الحرف الصحيح في الاعراب فلما اعربته من مكانين ضم الهمزة وهي عين الفعل انقلبت
الياء تسكن في موضع الرفع كما تقول هذا قاضيك وغازيك وهو يقضي ويغزي فلما سكنت الياء التي
هي لام الفعل من هذا وقبلها ضمة انقلبت واوا كما انقلبت في موضع سره وموقن فصار
هذا واوك فاعلم وتقول في الخفض مررت بوابك كما تقول بحبك وتقول في النصب رات فاعلم
فاعلم لما انفتحت عين الفعل وهي الهمزة انقلبت الياء الفا ولما انكسرت الهمزة صحت الياء
فاذا ثنيت قلت هذان واياك صحت الياء لالف التثنية كما تصح في فتيان ورحيان والفراء يوافق

الكسائي

الكسائي في صحتها ولا يخالفه كما خالفه في تثنية المسئلة الاولى لانه يجانسها هاهنا الالتباس بالاثنين
وهو القياس فاذا جمعت قلت ههولا واوك لفظه لفظ الواحد وقياسه مخالف لذلك انك
هاهنا اسقط لام الفعل لاجتماعها ساكنة مع واو الجمع كانه في التقدير كان ههولا وابوك ثم يلزمك ان
لام الفعل وهي الواو لما ذكرت لك الى الياء فتسكن موضع الرفع فاذا اسكنتها حذفتها لاجتماع الساكنين
وبقي ما قبلها مضموما على حاله وهو قولك في الواحد هذا واوك لم تحذف شيئا انما قلبت لام الفعل واوا لما
ذكرت لك وتقول في الخفض والنصب مررت بويك ورايت ويبك تسقط لام الفعل ايضا
حذفها وسكون ياء الجمع والتغيير مثله في حال الرفع والعلة واحدة فهذا مذهب الكسائي والفرا
في هذه المسئلتين وهو نوع من التصريف فيه غموض وانسكال وقياسه لو كان مسموعا صحيحا ولكنه
ليس من كلام العرب وانما هي اوضاع وضعوها وعلى ان قولهم ابوك واخوك وما اشبه ذلك معرب
من مكانين يعنون ان الضمة في قولك ابوك اعراب والواو اعراب لان الرفع يكون في الكلام
بالضم وبالواو وليس بقول البصريين ان هذا الاسم معربة من مكانين وانما هي اسماء خرجت
عن القياس فسبيلها ان تحكى ولا تعرب عليها غيرها لان الشاذ لا يجعل اصلا يقاس عليه فلو كان
لذلك ما سمع شاذا وقياسه ما ذكرناه وهو اصل هو للبصريين في هذا الاسماء اقوال اما المازني فكان يقول
ابوك في الباء اعرب والواو اشباع اكدت الاعراب واذا قلت اباك ففتحة اعراب والالف اشباع
وكذلك ابيك الكسرة اعراب والياء اشباع وسائر هذه الاسماء على هذا القياس قال ونظير في
الافعال قولك للواحد هو يضربو فالباء حرف الاعراب والضمة الاعراب والواو للاطلاق والاشباع
ومثله اصلوا السبيلا وما اشبه ذلك قال ابو عثمان والدليل على ان الباء حرف الاعراب تغير الحركات
عليها في الرفع والنصب والجر قال ابو عثمان فان قال قائل لم تذهبي في الجزم في خطاب الواحد في لغة
من يشبع اذا كان في قافية فاحتيج الى تحريك الوصل او غير ذلك اكدت بالياء فالجواب في ذلك ان الجزم
في الافعال نظير الجر في الاسماء فكما كانت الياء مؤكدة للجر في الاسماء كذلك تؤكد نظير الجزم في الجزم الافعال
فان قال قائل فهلا كانت الميم في قولك مسلمون ومسلمين بمنزلة الباء في ابيك واباك قلت هذا
لا يلزم من قبل انك قد حذفت الواو والالف والباء من ابوك واباك وابيك لم يتغير المعنى
وكان دالا على اسماء بمنزلة قبل حذف هذه الحروف منه وذلك قولك هذا اب ورايت ابا
ومررت باب وذلك في الاضمار عوض اذا قلت هذا ابيك واخيك ومررت بابيك واخيك
ورايت ابيك واخيك وهي لغة وقولك مسلمون ومسلمين لو حذفت منه الواو والياء لدل الجمع

وصار واحدا وهذا واضح بين وهو القول الذي نقول به فان قال قائل فهلا قيل هذا اعصوك
ورحوك ورايت عصاك ورحاك ومررت بعصيك ورحيك كما قلت هذا اخوك ومررت
باخيك ورايت اخاك فجعلت الاسماء المقصورة كلها على هذا القياس فان اباعثمان ذكر
في ذلك شيئا ولا راه سوالا لازما ولا راي ذلك لذكره والجواب فيه عندي ما ذكرنا اولا وهو ان
هذه اسماء خرجت شاذة فسبيلها ان تحكى كما سمعت وتذكر الوجه الذي صرفت لاجله الى ما دلوا بها
عليه وجهامن الوجوه ولا يخرجون كلامهم هذا على غير قياس ولو ذهبوا في غير هذه الاسماء
هذا القياس لكان القياس واحدا وقد سالت الفراء الكسائي عن هذا بعينه فقال له هذا
هذا دموك ومررت بدميك ورايت دماك وكذلك ما اشبهه فقال له الكسائي لو
في كل هذه الاسماء ما ردوه كما انهم نقصوا اسما من يد ودم وما اشبههما لغير علة لوجب لهذا المقصور
اتموا ما سواها مثل عصا ورحا وهذا جواب شديد مقنع وقال الاخفش في قولك اخوك وابوك وما
اشبههما انها مختلفة قال في موضع الواو دليل على الاعراب كما قال ذلك في الواو في مسلمون
في مسلمين وقال في موضع اخر قولهم ابوك عند تابعة للام وهذا لا يوخذ بقياس انما يوخذ
في احرف يسيرة ولا يقاس عليها فهذان قولان مختلفان قال ابو بكر فهذان الواوان
على الاعراب ولم يجعلها لام الفعل وقد جعلها في القول الاول لام الفعل وجعل العين تابعة وهذا
قول سيبويه لانه يرى ان الواو من قولك ابوك واخوك وسايرذلك هي حرف الاعراب
وان العين تبعت اللام بمنزلة قولهم هذا اصل اي تبعت الراء الهمزة فضمت بانضمامها وفتحت
بفتحها وكسرت بكسرتها فاما قول الكوفيين انه معرب من مكانين فليس يخلوان يكون الياء
من قولك ابوك حرف الاعراب او الواو فان كانت الياء حرف الاعراب قالوا وزائدة وقد
سقطت لام الفعل لان حرف الاعراب فهي لام الفعل والياء تابعة للام وهو احد قولي الاخفش
وهو مذهب سيبويه وان زعموا ان الواو والضمة جميعا مزيدتان للاعراب فهذا لا يعقل
ولا نظير له ان يجمع في كلمة اعرابان مختلفان فالذي ذهب اليه الكوفيون ان الواو من قولك
ابوك لام الفعل ولكنها معربة واعرابها عندهم بكسرة في موضع الرفع والياء معربة لانها مفتوحة
فلما صاروا الى النصب انقلبت الواو الفا لانفتاحها وانفتاح ما قبلها وقاسوا على ذلك سايرهذه الاسماء وقد بينت لك ما يجب في ذلك ويلزم من قال بقول سيبويه ان الواو لام الفعل
والعين تابعة للام اذا قيل له كيف تبنى على هذا القياس مثله من اويت وواي تجعل العين

تابعه

تابعة اللام ان تبنى على ما ذكرنا من قول الكوفيين قياسا فان لم يكن مسموعا واما مسئلة الكسائي
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي بالرفع لا يجوز غيره وقولك هو
راجع على الزنبور لانه مذكر وهي راجع الى العقرب لانها مونثة وترتفع بالابتداء والخبر كما تقول
خرجت فاذا عبد الله قايم وهذا ذا التي للمفاجاة وهي ظرف من مكان قال ابو بكر بن الخياط
تقدير قولك خرجت فاذا عبد الله قايم خرجت فحضرني عبد الله قايم فتكون اذا بمنزلة قولك
في ظرف من مكان جايز ان يكون يجيء معها الحال تقول خرجت فاذا عبد الله قايما كما تقول
خرجت فحضرني عبد الله قايم رفعت القايم لا غير ترفع عبد الله بالابتداء والقايم خبره ولا يجوز
نصبه لانه معرفة والحال لا يكون معرفة فلما بطلت الحال رجع الى الرفع لانه لا ناصب واصل
الكوفة يجيزون نصبه يقولون خرجت فاذا عبد الله القايم يرفعون عبد الله باذا لانها
ظرف كما يرفعون الاسماء بالظروف ثم يعلونها في الخبر عمل وجدت ورايت وتعمل
عملها والسبيل ان تنصب بها اسمان ويرفع اسم كما تقول وجدت عبد الله عالما فترفع
الفاعل وتنصب مفعولين وان كان قولك فاذا عبد الله اذا رفع عبد الله بمنزلة وجدت
فقيا وجب ان ينصب بعد عبد الله اسمان لان وجدت ههنا ليس من وجدان الضالة
فاما عند هم الذي ينصب مفعولين بمنزلة علمت ورايت فكيف صرفوها فلا سبيل الى رفع عبد الله
ونصب القايم وان قالوا ان اذا انما هي بمعنى وجدت ولا نعلم احدا وجدت كما ان قولك حسبك ينعني
الامر وهو اسم ليس بمخروم كما ان قولك صه وصه بمنزلة اسكت واكفف فليس على بناء الفعل ولا
مثاله وكما ان قولك احسن بزيد لفظ لفظ الامر وهو تعجب في المعنى وكما ان قولنا غفر الله لزيد
لفظ لفظ الخبر وتاويل النهي ومثاله كثير فالشيء قد يكون لفظ وتاويله على خلاف ذلك فنعطيه ما يستحقه
لفظا ونتاول معناه على ما وضع له فكذلك تقول نحن وهو لحق الذي لا محيص عنه فان قولنا خرجت
فاذا عبد الله قايم ناوله اذا ها هنا تاويل وجدت في المعنى وفي اللفظ ظرف وليس لها عمل
وجدت بل هي باللفظ على الظروف من المكان لانها ظرف وتتاول معناها على ما ادت منه فاذا
صح ذلك فقد وجب الرفع في الاسمين المذكورين بعدها اذ كانا معرفتين وبطل النصب وجاز
في القياس نصب القايم على الحال اذا كان نكرة فقد تبين لك وصح ان قولك فاذا هو هي لا يجوز
النصب في هي لانه لا ناصب لها لانها ابتداء وخبر وبطل ان تعمل اذا بلفظها عملين مختلفين عمل
الفعل وعمل الظرف فترفع الاول على انها ظرف وتنصب الثاني على انها فعل ينصب مفعولين

ينصب بها واحد ولم يوت بالفاعل وهذا كما تقول العامة اذا قيل لها جاءك احد قالت لا اما كبر
واذا قيل لها طير قالت اناجمل وهذا من المحال الذي لا تحيل على احد لانهم ان اعملوها عملت وجدت
طالبا لهم بفاعل ومفعولين ولا سبيل لهم الى ايجاد ذلك وان اعملوها عمل الظرف لزمهم رفع
اسم واحد وبقي المنصوب بلا ناصب الا ان يرجوا الى الحق وقد مضى ذكره وصح وان كان قولهم فاذا
هو اياها محفوظا عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يقاس وقد حكى ابو زيد الانصاري
قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها فان يكون سيبويه بلغته
الاغة فلم يقبلها ولا عرج عليها لانه ليس كل من سمع منه عنده اعلا للقبول والحمل عنه ما ترى
انهم قد حكوا ان من العرب ينصب بلم ويجزم بلن وحكى ذلك اللحياني عنهم وليس ذلك مما يلتفت
اليه ومثل هذا من الشواذ كثير كخفض بعض العرب بلعل فيقولون لعل زيد قايم بالخفض وحكى الفراء
اي الغوار منك قريب فلم يلتفت سيبويه الى مثل هذا ولا الحكاه فقبله الكوفيون فحكوه وقاسوا
عليه وتكلموا على الخبر باي شيء ير تفع اذا انخفض الاسم وبنوا عليه مسايل كثيرة ومثله اقبل الكوفيون
ولم يقبله سيبويه عندهم من ذلك قولهم بالهم بخفض الهم من اخر الاسم وبالفاء اوله وهذا
اخر فان عند البصريين يتعاقبان فلم يقبلوا ذلك ولا عرجوا عليه وسمعه من رواية الكوفيين
واجازتهم بعبد الله زيد ماخوذ او فيك زيد راغب فنصبوا الخبر مع التاخير لانه فضلة اجازوا
ذلك فقال الفراء شبهت العرب الصفة الناقصة بالتامة وقال الكسائي اردوا ولكن جعلته
اذكرت لك المصدر كانهم قالوا ليك رغبة زيد وتفسيره فيه طول وليس هذا موقعه ولكن جملته
ما ذكرت لك وانشدوا فلا لحيني فيها فانني مجيبها اخاك مصاب القلب جالبه فنصبوا مصاب
القلب على ما فسرت لك وابى البصريون الا رفعه وقالوا نصبه لحن ومثل ذلك اجازة الكوفيين
يا عبد الله وزيدا بنصب زيد عطفا على عبد الله وهذا هو عند البصريين لحن فاحش ومثله
اجازتهم عطف الظاهر على المضمر المحفوظ فاجازوا مررت بك وزيد واجماع البصريين
على ان هذا لحن ومثل هذا من الشواذ مما يجيزه الكوفيون وياباه البصريون كثير فاذا ذكرت
لك بعضه لتعلم ان قولهم فاذا هو اياها بالنصب من هذا الجنس ولا يستوحش من رد
سيبويه اياه اذ كان فاسدا في القياس مثل هذا الاباء التي ذكرتها لك وسنرى بعده
الاشياء في كتاب الحروف مشروحة بعللها ان شاء الله تعالى واما ان يكون قوله فاذا هو اياها لم
تبلغ سيبويه فانكره لذلك كما انكر ابو عمرو بن العلاء على ابي حمزة البصري حضرت اراتك

واسا فاعل

واسا اصل الاغوثا فهم بنصب التاء فقال لان خلدك يا ابا خيرة يعني اخطات لان اباعمرو لم يسمع
هذه اللغة وانبع القياس لانها تاء الجمع فسبيلها ان تكسر في موضع النصب وهو مذهب اكثر
العرب الا ان قوما منهم ربما شبهوها في مثل هذا المنقوص بلام الفعل فنصبوها في موضع النصب وهو
من الغلط والتوهم كما يقول بعضهم حلت السوبق وفهم وكما قالوا اجر صب حرب وكما قال بعض العرب
فنهت نفسي بعد ما كدت افعله فنصب لانه توهم انه اتى بان كذلك قال سيبويه وغيره من النحويين ومثل
الجرجي عن القياس اسند كثير فانكر سيبويه ما لم يره مطابقا للقياس ولا راى له وجها يقاس عليه
فلم يقبله بحجة والغير يلزمونه فيما اجازه ذلك ويردونه وجه القول فيه فيلزمه او ينقطع بحجة لازمة
وكان انما باهم الالتجا الى السماع والنزع الى اعراب احضروا فسئلوا عن ذلك وسيبويه اذا ذاك
غريب طاري عليهم وهم مع القوم فاظنون وقال اصحابنا فذكانوا ربضوا لذلك واعطوا جعلا على
شبهة الكسائي كذلك سمعت حاجة منهم تحكون ذلك وقالوا ايضا انما قصد الكسائي والفراء
اسوءه حالا علما انه عنده جايز لجا للغوة ويرجعوا الى السماع فينقطع المجلس من النظر والقياس لان
حجره قد كان عندهم ومع هذا فان الكسائي والفراء اضحابهما ليس يدفعون ان قوله فاذا هو
هي صواب حتى انه لم اجزوا النصب فلا معنى لقولهم لقولهم له اخطاب اذا اجاب بما هو
صواب عندهم غير مدفوع واما قول ثعلب انه انما ادخل العماد في قوله فاذا هو اياها لان اذا
مفاجاة وهو بمعنى رايت ووجدت فلذلك جاز معه العماد فهو خطا من قول الكوفيين والبصريين
معا ولا احسب الحكاية عنه صحيحة لان الذين قالوا اياها واجازوه لم يقولوا هو عماد لان
العماد عند البصريين والكوفيين لا يكون الا فصلة يجوز اسقاطها من الكلام ولا يحتمل الكلام بثباتها
وتسميه البصريون الفصل وذلك في مثل قولك كان هو القايم اذا جعلت هو عمادا اثبت
القايم الا ترى انك لو حذفت هو كان الكلام سديدا انك نقول كان زيد القايم فكذلك
سايرالمواضع التي تقع فيها العماد وهو الفصل عند البصريين يجوز الاتيان به واسقاطه ولو وقف
هو من قولك فاذا هو اياها لبطل الكلام لانه بصير فاذا اياها وهذا لا معنى له قوله ولقد احسن
الامام الاديب ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومة متنه في النحو حاكيا هذه الواقعة
والمسئلة هذا المذكور احد ائمة الادب واحد شيوخ ابي حيان له كتاب سمى منها البلغة ست
بيتات ومنظومة هذه ثم يوجد منها الا نحو مائتي بيت واولها الحمد لله معلي قدر من علما
وجاعل العقل في مسئل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي بسنته محمد خير مبعوث به اعتصما

ثم الدعا لامير المؤمنين ابي ٭ عبد الاله الذي فاق الحبا كرما ٭ خليفة خلفت انوار عترته
شمس الضحى وفداه بخلف الديما ٭ سالت فواضله المعفى نعما ٭ سالت نواصله بالمعتدي نقما
ادام قول نعم حتى اذا الطرثت ٭ نعماه من غير وعد لم يقل نعما ٭ يا ايها الملك المنصور منتلك قد
سبت الزمان به من بعد ما هرما ٭ فلو راي من مضى اذ في مكارمكم ٭ لم يذكر و بالذي معنا ولا هرما
ان الكتاب والايام مذ خدمت ٭ بالسعد ملكك اصبحت اعبدا لهما ٭ اما على اثر حمد الله ثم علي
اثر الصلوة على من بلغ الكلما ٭ وما علا ذاكر من وصل الدعا وسما ٭ نشر اعلى اسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد حصر ربكري ٭ له سعادة الملك لجزل القسما ٭ حديقة منحت احاق ان زهرت
من نحو ناظم للنحو قد نسما ٭ فاسمع الى القول في طرح الكلام وما ٭ علم اللسان به قد خد رسما
النحو علم باحكام الكلام وما ٭ من التغاير بعد واللفظ والكلما ٭ وللكلام كمال في حقيقته
فان تر د حده فاسمع منظما ٭ ان الكلام هو اللفظ الذي حصلت ٭ به الافادة لما تم والتاما
ان الكلام اذا انقسمت اقسما ٭ اسما وفعلا وحرفا جاء بعدهما ٭ فالاسم يدل على معنى بنفسه
على حقيقة معنى وقتا بنفسه ٭ والفعل يدل عن معنى بواسطة ٭ فاحكم على محل اللفظ بالذي رسما
فالاسم بالخفض مخصوص ويدخله ٭ رفع ونصب ومنه الجزم قد عدما ٭ والفعل بالجزم مختص ويدخله
رفع ونصب كما في الاسم قد رسما ٭ والقول في حصر العوامل خذ ٭ فيه وحصر في بحر قد نظما
وعامل الرفع قد مه ومنه الـ ٭ ـعوامل النصب والخفض اثقل الغدما ٭ ورافع الاسم ان حفت افرده
لمعنوي ولفظي قد انقسما ٭ فالمعنوي ابتداء لا وجود له ٭ الا اذا اصبح اللفظي منعدما
ولارفع اللفظ فعل او مشابهه ٭ وما عدا معه في الحكم مشتبها ٭ وناصب اللفظ او مشابهه
فكن لمعرفة الاشياء ملتمسا ٭ من اسم فاعل او مفعول او مثل ٭ في كل ما ذكرت ليست بدونها
ومصدر واسم فعل من مرتحل ٭ وذي اشتقاق اينقاس ايما ٭ وما ولات ولا للاسم رافعة
ولا زال اسم لات الدهر مكتتما ٭ فان ان لها اخت قد ارتضعا ٭ بدي التشبه بالافعال ما قطعا
والناصبات لمفعولين في نسق ٭ لمثل ظن واعطى بابها انتصبا ٭ والناصبات لاخبار قد رفعته
اسما وهاكل فعل ناقص علما ٭ كمثل كان وانجى ثم اصبح او ٭ امسى كقولك اضحى الرجز منتصبا
والنصب في خبر المنفي بو جبه ٭ ذو الفصاحة من اهل الحجاز بما ٭ وينتصب خبر المنفي لان ولا
والحين في لات في الاخبار قد لزما ٭ والناصبات لاخبار قد رتفعت ٭ اسماؤها اخرت قد قدمت احدا
هي التي ذكرت في ما ان فلا ٭ معها لكثر حروف تورث السقما ٭ وللذا حروف وهي با و ا يا

واكثر

واي ما ان قد عدا ما منعوه ٭ ونصب الاسم بالاواجب ابدا ٭ في واجب فالتزم في ذاك ما التزما
وانصب كذاك بحاشا او عدا خلا ٭ ولا تكون فيما قلت منهما ٭ ولا تكون وليس انصب معا بهما
اذا غدا فيهما الاخبار مكتتما ٭ والقول في باب الاستثنا متبع ٭ وقد تخالف فيه الجملة الترعما
وقد تنله فيه قوم فيه لا سيما ٭ من عد بله في الاستثنا ولا نجما ٭ وخافض الاسم حرف للاضافة او
اضافة دون حرف فلتكن فهما ٭ كالكاف واللام لسها ومن والي ٭ وعن وفي وعلي ليس للمراد سما
الباء والتا والواو والتا ٭ تخف الحلفا باسم الله والقسما ٭ ومذ ومنذ ابتدا في الزمان كما
من المكان وقد جاءا معا بهما ٭ ومثل حاشا المستثنى عدا وخلا ٭ قد استوا حكمها حضنا وحكمهما
والجر اندرس بل في متبقة ٭ وذلك الحكم في استعمالهما قد ما ٭ وليس لضما حرف الخفض مطردا
فلا تكونن في الاضمار محتكما ٭ فلم يعن ذلك الا في مواضع قد ٭ حصت ومن عم فيها كان مختزما
الرفع في كل فعل ذي مضارعة ٭ بعامل معنوي ستره اكتنما ٭ واحرف الجزم احصيها على نسق
ولا تكونن ممن كل او سيما ٭ ولا تجزم الفعل في نهي و داعيته ٭ ولام الامر تترك الفعل منجزما
وذا له لا تتم لم و الم ٭ تجزم منفية الافعال قد جزما ٭ والقول في ذكرنا للمعربات غدا
كلامنا في اسم وفعل ما ٭ والرفع بالكل ما ثنيته الفا ٭ ما اختل في ذاك قانون ولا انخرما
[illegible] ٭ النون في جمعه والفعل قد علما ٭ والنون في كل فعل قبلوه كما
[illegible] ٭ والواو في الجمة الاسما نرفعها ٭ كمثل ما ترفع الجمع الذي سلما
[illegible] ٭ [illegible] تنوين نصرفا ٭ ومنه قد منع تنوين ترفعه ٭ ومن على بضم انت ترفعه
فبالسكون لدى الاجرا قد جزما ٭ وحكم با نبا بعد عزمت علي ٭ تفصيله فلتكن للحكم ملتزما
والقول في ذكر اقسام العوامل خذ ٭ فيه وحسن منه في بحر قد نظما ٭ اصل الكلام ابتداء بعده خبر
كما عا طل فيه الرفع ملتزما ٭ فان اتى ناسخ للابتدا غدا ٭ لحكمه غير مبني ذلك الحكما
والناسخات الافعال مفيدة ٭ وفعل نقص وحرف جرها قسما ٭ فبعضها ينصب الاسمين بعد ان
[illegible] ٭ [illegible] القول في الابتدا ابتدائية وبما ٭ يكون اصلا ويكن بالرفع مختصا
والابتدا كلا الاسمين مرتفع ٭ به وان كان في الثاني قد انتصبا ٭ تعد نسبة اخبار لمبتدا
معنى اذا ارتبطا الفظا او البجا ٭ ونسبة بين معلومين قد علمت ٭ تفيد اقدار من لم يدر ما كتما
ونسبة بين معلوم ومن قد عرفا ٭ على انفراد تفيد الجمع بينهما ٭ ونسبة بين مجهولين ان عدمت
احاطة لم تفد فكرا ولا فهما ٭ وحق ما ابتدا والتقديم عندهم ٭ وربما قدموا الاخبار رتبتها

والمبتدا الخبر واجبا عهو هو • وما تضمنا او ما قد التزما • وبالمسبب عنه والمضاف له •
ان كان معناه من معناه منفهما • وبالتفصل الذي منه عدال كما • فالا الجبنه ضرب به الما •
وسند الخبر اقسمه لمفرد • بالعد والمنتف قد انقسما • وحمله ما سبت ناخيره هي او •
ما ناسبته ولا الناطت به رحما • وكلما جعلوا من جملة خبرا • فالمضمرات غدت في بطلها عمدا •
والفا في الخبر المضحي له سببا • وصرف ووصل لمنكور قد انهما • وكم وكم خبر تلقه مزدوجا •
من موجبين ومنفيين قد لبنا • وقد تفصل اخبار مرتبة • ابتدا انها قد نوبات بلا •
ومثل قولك حلو حامض حولا • حلو ولا حامض في رزق من ظلم • يقول انكر وانطقي والبسا بنا •
وصاع واخطط في امل احك الكلما • وحق ما ابتدا التنكير عندهم • وقد يكون له تنكيره لزما •
وللبداة بالتنكير امكنه • منهن في خبر في العقد عدكما • وفي تعجب وشرط وستله •
بذاك واضع الحكم قد حكما • وفي جواب وفي نفي وادعيه • بذاك واضع حكم اللفظ قد حكما •
وفي مفاصلة الانواع قد بداو • وما ظل بالتفضل منقسما • وان نسق وصف غير الشيء عن خبر •
له فابر من الاضمار ما كتما • تقول اسما عبد الله مطهرة • من اعتابه ان ضم واحتقر •
واضمر المبتداء للاختصار اذا • ما ثبت واحد في الخبر الاخبار •
للفهم فلها وللايجاز معتمما • والحال عن خبر جاز • اذا • واو • من بعد النزا •
وربما نقبوا بالحال بعد اذا • وربما رفعوها من بعدها ربما • قول كبعثة ان لم يظهر •
مستحب من احله او حدد • نبين سبب في اصل القصيدة • فظل بالكبر بمعنى صار قد •
بالنفس انفاسا ان تبلغ الكلما • فصت عليه طائفه بغير حق • حتى قضى نحبه ما بينهم سهما •
من كل اجور حكما في سديم قضى • عمر بن عثمان ما قد قضى سدما • حصاره في الدور عت تكلمهم •
لعيبه للقول منتقما • فا النهى ذما فهم معارفها • ولا المعارف في اهل النهى ذمما •
فاصبحت بعده الانفاس كامنة • في كل صدر كان قد كظ او كظما • وبعده واضحت بعده
الانفاس باكيه قوله وليس يحلوا ادري من ضمير البيت بعد نكم منصب ذا
من لم يصب خطاءه وكم ظالم تلفا مظلما قوله والعين في العلم شيء مخنة على البيت
قلت في معناه ما توجه البيهقي في شعب الايمان عن خال الشيخ ابي حامد بن الشافعي
من العلم قوله او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت الى قوله فقد اخطا لان وجد تنصب الاسمين
قال الرضي والكوفيون يجيزون نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيدا

• ورفع بالظرف في نحو في الدار زيد لان اذا للفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب
القايم فقالوا لان اذا للفاجاة يدل على معنى وجاز ان تعمل عمله لان معنى مفاجاتك
الشي وجدانك له فجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايما والقايم ثاني مفعولي
قوله والثالث انه مفعول به الى اخره قال ابن مالك في شرح التسهيل ومن الاكثرين
من خبر المبتدا بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب حسبت العقرب اشتد
منه من الزنبور فاذا هو اياها اي فاذا هو ايها لها قوله والخامس انه منصوب
على الحال الى اخره قال ابن الحاجب في امالية قولهم اظن ان الزنبور اشد لسعة من
العقرب فاذا هو هي اياها اما وجه من قال فاذا هو هي فهو ان اذا للفاجاة والواقع
بعدها الجملة الابتدائية فوجب ان يرتفع الاسمان بعدها لانهما مبتدا وخبر كقولك
خرجت فاذا زيد قايم فان قلت فقايم يجوز نصبه على ان يكون خبر المبتدا المحذوف
وهو حال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اما كون الخبر يكون محذوفا بعد اذا للفاجاة اذا
كان عاما فلا اشكال في ثبوته قولهم خرجت فاذا السبع واذا ثبت جواز حذفه
وجب تقدير ثبات [illegible] واذا وجب تقدير ثبات [illegible] وجود وجب ان
يكون ثبته صحيحا [illegible] ب ان ينصب عنه حال باتفاق كما انتصب عن المضمر المحذوف
في قولك للمسافر راشدا مهديا ومصاحبا معافا واشباه ذلك فالجواب ان
[illegible] انما يصح فيما يمكن ان يجعل حالا وذلك اذا كان الاسم الذي بعد اذا معرفة فلا يصح ان
يقع حالا لانه لا يخلو اما ان يكون مضمرا او مستكنا كذلك الا ترى انك لو جعلت الذي
حالا لوجب ان تقول فاذا هو اياها فيكون المضمر حالا وهو ممتنع فهذا تقدير وجه الرفع
واما وجه من قال فاذا هو اياها فانه يقدر الخبر محذوفا ايضا ويجعل اياها حالا
على حذف مضاف فيكون المضاف المحذوف وهو الحال في المعنى مقدرا بمثل ومثل اذا اضيف
لفظا استدعى ايضا لا بوجب تعريفه فانه قال فاذا هو مثلها فقدر الخبر محذوفا كما قدر في
قولك فاذا زيد قايما ونصب مثلها على الحال كما تنصب قايما على الحال من المضمر المقدم
وكرر ثم حذف المضاف الذي هو مثل واقام المضاف اليه مقامه فوجب اعرابه باعرابه
فوجب الاتيان بالضمير المنصوب فصار اللفظ لفظ الضمير المنصوب والمراد به المضمر
المضمر المحذوف الذي هو مثل وهذه سبيله قولهم قصبة ولا اباحسن لها فان التقدير

ولا مثل ابي حسن لها والمعنى عليه فحذف مثل فاقيم المضاف اليه مقامه فوجب اعرابه بالحركة
وسوا النصب فانتصب لانتصاب المضاف المحذوف لانه معمول للاضافة فيمنعهم الامتناع
من حيث ان لا دخلت على معرفة منصوبة فاذا قدر التقدير ارتفع هذا الاشكال فكان
لا داخلة على نكرة على بابها ولم يبق الا حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه ولا بد
لذلك اذا كان معلوما فكذلك هاهنا يتوهم ان اياما هو المراد بالحال فيصح معناه
ان تقع مضمرا فاذا قدر مثل مضافا هو الحال في المعنى حذف واقيم المضاف اليه
فساغ ذلك كما ساغ في قولهم ولا اباحسن لها فاعلم ايها الاخ ان الوجهين جيدان
واقواهما الاول لما في الثاني من كثرة التقديرات والخروج عن الظاهر انتهى قول
ومنه قولهم تمرتحوا اياديّ سبا الى اخره قال الدماميني ظاهر كلام التسهيل ان
التكبين بتعين وفي البسيط وشروح سيبويه للصغار انه يجوز في حالة النصب
فتح الباء واسكانها فان قلت اذا كان اياديّ سبا وابدي سبا مركبين فهما
مبنيان فليست الباء حينئذ محلا للنصب بل المجموع هو الذي محل نصب فلم قال المصنف
في حواشيه على التسهيل انه يقال اياديّ سبا من سبا هو مضاف ويقال بغير
تنوين قال وملك فيه حينئذ البناء على التركيب تركيب عشر والاعراب
بناء على انه مضاف هو مضاف اليه وترك تنوين سبا لانه غير منصرف في
الفتحة على الباء بالتركيب انتهى وعليه يمشي ما قاله هنا ويكون مراده
بالتركيب التركيب الاضافي انتهى وفي البسيط قولهم ضعوا اياديّ سبا
وابدي سبا يقال لكل جماعة تفرقت قال الشاعر ومن صادر وداد ابدي سبا
وقال اياديّ سبا يا عز ما كنت بعدكم وفي تركيبه وجهان احدهما انه كتركيب خمسة عشر
فيكون مبنيا كتضمن حرف العطف وسكونه بايد كسكونها في قاف فلا وفي هذا الظرف
لا يمتنع كونه للكون الذي خرج بالتركيب عن العلمية لانه صار جزءا من كلمة والوجه الثاني التركيب
الاضافي وعلى هذا ففي توجيه وقوعه موقع الحال مع كونه مضافا الى معرفة بلا نية اوجه احدها انه على
حذف مضاف اي مثل ابدي سبا ومثل لا يتعرف بالاضافة والثاني ليس بحال عن الحقيقة وانما هو
معمول الحال لان معناه ذهبوا مشبهين ابدي سبا ويجوز ان يقال انه منصوب على المصدرية
حاجة الى هذا التكلف والتقدير ذهبوا اذهابا مثل ذهاب ابدي سبا فحذف الموصوف والصفة مع

ما اضيف اليه وعلى وجه الاضافة فقي كونه مبنيا او معربا وجهان احدهما انه معرب اذ ليس فيه ما يخالف التمكين
للاسكون البتة وموضع النصب على الحال او المصدر وذلك لا يوجب البناء دليل قولهم اعطاه القوس
باريها وماشاهبه والثاني انه مبني لانه بمعنى متعرفين ولا يلزم منه الا التعرف من غير نظر الى معين لابدي
سبا فيتعين على التفصيل فصار لذلك كهدي كرب ومسابن يسخب بن معرب بن قحطان يجمع عامة
قبائل اليمن واصله الهمز والمراد بالابدي الايناء واستعير اسم الابدي لهم لانهم في التقوي منزلة
كي واصل المثل ان قوما حين ارسل عليهم سيل العرب انتهى ملخصا من البسيط قول والثاني
من ذهبين اذا الى ان يكون لغير خفاجاة فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنا معنى الشرط قال ابن
ملكم اكثر وقوع اذا متضمنة معنى الشرط ولذلك يقع الفاء بعدها على احد وقوعها بعد ان كقوله
الى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وكذلك ايضا كنت وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى
نحو اذا اكرمتك ولو جعلت مكان اذا حينا او غيره قاصدا للاستقبال لم يجز ان تاتي بلفظ
الماضي وكان مقتضى تضمنها معنى الشرط ان يجزم بها لكن منع من ذلك ثلاثة امور احدها ان
تضمنها معنى الشرط ليس بلازم لها فقد تجرد منه كقوله كما ويقول الانسان ايذا ما تزرني
اخرج عنا وكقولك والنجاء اذا سوب فتجرد من الظرفية من تجردها من الشرط كحواني لا علم اذا
علامة بينة الثاني اضافة الى ايليها والمضاف يقتضي جزء الازما واذا جزم لها فالشعر فلبت
بجملة وبناؤها حينئذ لتضمنها معنى ان الثالث ان ايليها من الكون متيقن او مظنون
كحواشيك اذا انتصف النهار واجيئك اذا دعوتني فلما لم يدل ان كونه وعدم كونه لارجحان لاحدهما
على الاخر فلما خالفتها اذا لم يجزم بها الا في الشعر وانما جاز ان يجزم بها في الشعر لان فيها ما في
من ربط جملة بجملة وان لم تكن ذلك لازما لها انتهى وقال الاندلسي لا يجازي باذا عند البصريين
لانها اسم لوقت معلوم اي والشرط معقود على انه يجوز ان يكون وان لا يكون الا ترى ان قولك
اتيتك بدل قولك اذا الشمس كورت كان قبيحا فلما كانت اذا لوقت معلوم لم يجازبها
الا ان يضطر شاعر فان قلت ما معنى المجازاة فيها اذا لم تجزم قبل ان جوابها يقع عند الشرط الواقع
كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط ولم يجازبها في اللفظ لما ذكر من توقيتها وحصولها على وقت معلوم وانها
تستعمل فيما لا بد منه او يكاد من الشرط فخصص بما هو محتمل الكون ونظيرها الذي فان فيها معنى الشرط اذا
كانت صلتها فعلا او معناه دخلت الفاء في خبرها ومع ذلك لا يجازى بها وقال ابو حيان اصل اذا
ان لا تكون للشرط لان الشرط في لسان العرب ما يمكن وقوعه واذا في الغالب تدل على

على الزمان المحض المحصل المعلوم وقوعه نحو اتيتك اذا يخرج الشهر والغالب انه
قد يستعمل في غير المعلوم كقوله اذا انت لم تنزع عن الجهل والخنا * اصبت حليما او صادفك جاهل
وقد يجوز ان ينزع ولا يعلم ان ذلك يكون الا الله ولاجل ابهامها في الزمان المستقبل
اشبهت ان ووجه شبهها معنى الارتباط كما دخل متى ومع ولاتها على الظرفية دلت عند
احدى الجملتين بالاخرى وقيل بل حصول الفعلين بحسب الاتفاق لا بحسب الارتباط لكونها
ظرفا لمحض العالم يلحظ فيها معنى الشرط جاوا واذا ما غضبوا هم يغفرون * يلحظ فيها معنى الشرط وحده
والفرق بين ان واذا ان اذ لا تعطي الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام ولا يجوز
احدهما مع الاخر انما يكون في زمان لهما لكن يقصد الزمان بها مجازا وعلاقته
ان احر اليس فانني وهذا موضع اذا وآن انما يدخل على المشكوك فيه او على
المبهم زمانه كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون فالموت معلوم قطعا لكن زمانه
مبهم ولا يلزم ان يكون اذا ظرف للفعلين معا بل قد يكون ذلك وقد يكون الظرف
مختلفا نحو اذا زرتني اليوم زرتك غدا ولا يجوز متى زرتني اليوم زرتك غدا واذا
استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها لا تكون مضافة فقيل تكون
مضافة وضمت لربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمول للفعل
بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط وبنى عن
الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزا ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها ما
الشرط كسائر الادوات وكذلك اختلفوا في عموم اذا فمن النحاة من اثبت ذلك
وزعم انك اذا قلت اذا جاء زيد جاء عمرو وان معناه كلما جاء زيد جاء عمرو ومنهم من
زعم انها لا تقتضي التكرار وان ذلك يصدق بالمرة قال ابن عصفور والصحيح ان المراد
به العموم كسائر انسما الشرط ويدل على ذلك قوله اذا وجدت اوار الحب في كبدها
اقبلت نحو سقى القوم ابترد الا ترى ان المعنى على عموم وكانه قال سقى رجدت او
ارى الحب في كبدي اقبلت ومن غريب ما يحكى في ذلك ان ابا عبيدة معمر بن المثنى
زعم ان اذا تاتي زائدة فتكون * حتى اذا سلكوهم في قتايدة * شلا كما تطرد الجمالة الشردا
قال زادها لعدم الجواب كانهم قال حتى سلكوهم واشد ابنا فاذا وذلك لانها ان كمرة
وانذ صريعب صالحا الفساد وقد ياتي البيت الاول على حذف الجواب والثاني

على حذف

على حذف المبتدا لدلالة المعطوف عليه فاذا قال فاذا ما نحن فيه وذلك ويكون اذا
في هذا البيت للمفاجاة انتهى فايدة في شرح المفصل للسخاوي قال المبرد قال الكاتب
سالت الاخفش عن الدليل على ان اذا اسم للحين فلم يات بشيء وسالت الجرمي
فلم يات على وسالت الرياشي فاجاز وقال الدليل على انها اسم للحين انما يكون
فيها ضمير الا انك تقول القتال اذا يقوم زيد كما تقول القتال يوم يقوم زيد قوله
ان الفعل بعدها نصبا كثيرا قال في الارتشاف مرادا به الاستقبال وغيرها نحو
ووقت يجوز ذلك فيه لو قلت حين جيتني اكرمك لم يكن ماضي اللفظ
وقال الرضي انما وكثر وقوع الماضي بعدها لانه اقرب الى القطع بالوقوع
منه الى لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
ان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان قوله وانما دخلت الشرطية
على الاسم الى اخره قال ابن ملكم ولا يليها عند سيبويه الا فعل او معمول فعل فان كان
اسما مرفوعا وجب عندهم ان يضمر بعده فعل مقدر موافق لفعل ظاهر لا يجيز سيبويه غير ذلك
واجاز الاخفش ما امتنع سيبويه واجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد اذا مبتداء وبقوله
قال ان طلب الفعل ليس كطلب ان لكن طلبها له كطلب ما هو بالفعل اولى والاصل
لشبهة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد اذا ولذلك
جاز ان يقال اذا الرجل في الدار فظن به خيرا ومنه قوله اذا باهل نخته حنظلية
له ولد منها فذاك المزرع فجعل بعد الاسم الذي اذا ظرفا واستغنى به عن الفعل ولا
يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل ومما يدل على صحة مذهب الاخفش قوله فامثله
حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر عام فاولى اذا ان الزايدة وبعدها جملة
اسمية ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل وانشد ابن جني لضيغم الاسدي
اذا مسوم نجني في ابن عمي وان لم الف الرجل الظلوم وقال في هذا دليل على جواز
ارتفاع الاسم بعد اذا الزمانية بالابتدا لان هو ضمير الامر وذلك ان ضمير الشان
لا يرتفع بفعل غيره ما بعده ومثله قول الاخر وانت امرؤ خلط اذا حي ارسلت
يمسك شيئا امسكته غمالها لان ضمير مي ضمير القصة انتهى وفي البسيط واما الاسمية
فنقل عن البصريين منع وقوعها بعدها ونقل عن الكوفيين والاخفش جواز وقوعها

بعده ونقل بعضهم عن سيبويه موافقتهم ايضا انتهى قوله زعم ابو الحسن في حتى اذا جاوزنا
ان اذا جر بحتى قال ابن ملكون وانفردوا اذا بدخول حتى الجارة عليها كما انفردوا اذ للحاق
التنوين والاضافة وفي الارتشاف اذا دخلت حتى على اذا التي يقتضي جوابا فاجاز الاخفش
ان تكون حرفا ابتداء وان تكون جارة لاذا وقال ابو البقاء وليس لحتى عمل وانما
معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وقال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا زيد
اعطيتك اجلس فاذا جاء واختار ابن ملكون اذا مجرورة بحتى لتعين وقال المجد بن
الغرنوي في كتابه البديع ومن زعم ان محل اذا جر فزعمه باطل وانما يقول
لانجر البتة ولزوم دخول حتى عليها مع امتناعه من دخوله على اذ دليل فا
الزمان الواقع بعده لا يكون الا مستقبلا انتهى وقال الرضي اذا جاء اذا بعد حتى فهو
على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باحدهما وحتى يكون معها حرف ابتداء لا
معنا كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه اذا استانف بعدها
الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية وقال بعضهم ان تجرد بعد حتى عن الشرطية
وتجر حتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتابه بسوء الظفر والحالة الشرط وهذا
البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر يحفظ على اغلب الها قوله وزعم
ابو الفتح في اذا وقعت الواقعة الى اخره قال في الارتشاف زعم ابو الفتح وتبعه ابن
اذا قد تكون مبتدأ وقرئ الآية ومن منع ذلك تاول وقال ابن جني في شرح الحماسة اختار ابو العباس
ان تقول اذا يقوم زيد اذا يقعد جعفر على ان تكون الاولى مرفوعة بالابتداء ولكونها خبرا عن الاولى
حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد عمرو وقال الرضي وعن بعضهم ان اذا الزمانية
تقع اسما مرجحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا
لم اعتزله على شاهد من كلام العرب قوله وقال قوم في احد ما يكون الامير قائما ان
الاصل الى آخره قال ابن الشجري في امالية ورد على سؤال من الموصل عن تبيين قول ابي علي
احطب بكون الامير قائما احطب من باب افعل الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد
اكرم الرجال والبواقيت افضل الحجارة فزيد بعض الرجال والياقوت بعض الحجارة
ولا تقول البواقيت افضل الزجاج لانه ليس منه كما تقول بارك احسن الرجال واذا ثبت
هذا فان ما التي اضيف اليها احطب مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت

السموات

في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي مدة دوام السموات فعلى الخطاب يكون
الامير بتقدير حطب اوقات كون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات فقد صار احطب باضافة
الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثلته لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى
مدت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم فقالوا نام ليلك لكون النوم فيه ومثله اضافة المكر
الى الليل والنهار في قوله تعالى بل مكر الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم في الليل والنهار
اعرفت هذا فاخذ بتقدير المبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير
الامير اذا كان قائما ولما كان احطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات
معنى تبين لك ان افعل هذا بعض ما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا وكونا فجاز
لك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة
هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان يكون الناصب
ان الناصبة لا يلتزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الا نكرة فثبت بلزوم التنكير له
انه حال واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضوعه مع مرفوعه
خبر باضافة ظرف اليه وهو اذا الى ضمير فاعل محذوف وتفسير هذا ان قائما حال من الضمير المستتر
في كان وكان مع ضميرها جملة في موضع خبر باضافة اذا اليها فاذا في المسئلة ظرف اووقع
خبرا عن المبتدأ الذي هو احطب والظرف متى وقع خبرا عما فيه اسم فاعل محذوف مرفوض
اظهاره انتهى قوله وقالوا في قول الحماسي وبعد غد بالهنا نفسي من غد اذا راح اصحابي وبت
بر اح ان اذا في موضع جر بدلا من غد قال ابن جني في اعراب الحماسة حدث اذا في هذا
البيت ظريف وذلك انها وقعت هنا موقعا غريبا لانها عندنا بدل من غد وهي موضع جر
فكانه قال بالهنا نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا بغير توسط المبدل منه بفتح لان اذا
قد اتاها شر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان جري كذا الى ان اذا الجارة
الموضع بحتى وهذا البيت يؤذن الا غدا ذا بالمبدل منه واذ ليس في حكم الساقط البتة وبجواز
ان يكون اذا بدلا من قوله من غد فيكون اذا بدلا من قوله من غد فيكون اذا على هذا منصوبة
الموضع نصب المفعول به كما انك لهف من هذا كقولك اظلم من زيد اسكوا زيدا كما ان غير قد تجر
فتجر حتى زيدا وقد اجاز ابو العباس ان يقول اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان يكون
الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد عمرو

فاذا جاز رفعها من هذا الوجهين كان نصبها على مذهب المفعول به اقرب احدا ولا يجوز ان
يكون اذا ظرفا للهف لانقلاب المعنى الا ترى انه لا يريد انه يتلهف وقت رواح اصحابه وانما
عنهم وانما يريد انهم يتلهف الان لعدمهم من اجله واجل ما يحدث فيه انتهى وقال ابن الشجري
في امالية ورد على سؤال من الوصل بخبر العامل في اذا من هذا البيت والجواب ان اذا ظرف
المصدر الذي هو اللهف وان جعلت من زايدة على راي الاخفش فالتقدير ويوم الرحيل
بالهف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غد على ان وجهان وانجاز
وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك ان قوله بالهف انما يقول
التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير اتاسف وانوجع وقت رواح اصحابه
وقال التبريزي في شرح الحماسة يجوز كون اذا راح بدلا من غد على راي المبرد في جوازه
في موضع جر وكونه بدلا من موضع غد فيكون في موضع نصب لان محله نصب على الظرف
عاد الكلام عليه قوله بالهف نفسي اي اتلهف من غد وقال المرزوقي يجوز كون كونه بدلا من
المجرور وان لم يجز وقوعها مجرورة لان البدل يسوغ من شرطه ان يحمل على المبدل م
قوله الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال الى اخر قال في الاصباح استعمال اذا
ان تكون الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم كما ان اذ الزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حد
والدليل عليه استعمال اذا في الاعلب الاغلب من هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال القطع على الغيوب بالامور المتوقعة
وقد تكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا جاؤوها وحتى
اذا جاءوها كما ان اذ تكون للمستقبل كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك
ممكن ان يعلل بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتكون
ان يكون من باب وناداي اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع غلبتها للاستقبال الزمان كقوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وكقوله
واذا الذين امنوا واذا ما التوكل لتحملهم انتهى قوله احدهما يجيء للماضي الى اخره
وكذا المحب ناظر الجيش في شرح التسهيل في انه اذا ما التوكل لتحملهم انه يمكن ان يكون الماضي حكاية
حالهم حين ابتدؤا في الفعل وحينئذ فالحمل للاداة دون اذ ورده الدماميني بان المعنى على ما

اول يعلى

اول به على الحال وليست اذا له بل للاستقبال وذكر ابن هشام في مغنيه وابن ابي الربيع في شرح الايضاح
عليه وما هو شاهم ولو عبر فيهما باذ لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان
يكون ذلك شانهم فليست مثل ما اول فان الاية نازلة في اكثر الصحابة وليس ذلك شانهم معاذ الله
ان واقعة وقعت على سبيل الندرة وعاتبهم الله عليها كما هي عادته مع اولياءه وكان ناظر الجيش
ان الاية انزلت في المنافقين لعدم وقوفه على الحديث الوارد في سبب نزولها وقد رد عليه الدماميني
بجواز ان قوله من عليه ناصب اذا مذهبان قال ابن الحاجب في امالية اختلف الناس في العامل
فيها فعل الشرط وهذا قول اكثر المحققين فوجه من قال ان العامل في متى واذا
فعل الشرط ان الشرط والجزاء جملتان فلا يستقيم على الجزء في اسم الشرط لانه يؤدي الى ان يصير جملة
جزء الجملة اذا كان ظرفا له كان من تتمته ولا يكون جملة ثانية ووجه من قال ان العامل جواب الشرط
هو ان هذه الاسماء مضافة في المعنى الى شروطها واذا كانت مضافة استحال عمل المضاف اليه في المضاف
لئلا يؤدي الى ان يكون عاملا معمولا من جهة واحدة واذا بطل ان يكون العامل الشرط تعين الجزاء
ووجه من قال العامل في اذا جواب الشرط وهو قول اكثر الناس قوة توهم الاضافة
في اذا وضعفه في متى لانه لا يجازي بمتى اذا لا تكون الا للوقت المعين توهم وجوب الاضافة ليحصل
التعميم كقولك متى طلعت الشمس اتيتك كان قلت حين تطلع الشمس اتيتك والمراد ان متى
لتعميم لم يقو عنده وهم الاضافة في اذا وانبعاثه في متى او فيهما جميعا غير صحيح اما توهمه في
متى فبعيد لانها البتة لتعميم فمنشوهم ذلك وانما هي كمن للاجرام ولانه قد ثبت اي رجل يكرم
فانا اكرمه بنصب اي والعامل الشرط باتفاق فوجب ذلك كذلك وما توهمه في اذا دون متى
فليس بمستقيم لانه لا يلزم من تعيين شرطها اضافتها اليه لانا لسنا نفي بالتعيين الا انه لازم
ان يكون واقعا لان الظرف يقتضي ان يكون مضافا اليه فلم يلزم من كونه معينا اضافة الظرف
الا واذا لم يلزم ذلك امكن في تقدير ان يكون مضافا وان لا يكون مضافا واذا كانا سواء
وصحة التقديرين ومنع من احد التقديرين مانع وجب الرجوع الى الاخر وبيان المانع من احد
التقديرين وهو الاضافة من وجهين احدهما انه لو كان مضافا التعين الجزاء للعمل ولو تعين
الجزاء للعمل لوجب ان يكون جملة واحدة وقد ثبت انهما جملتان وانما التزم وكسر حال الربط للشرط
بينهما وعلى تقدير ان يكون الجزاء عاملا لا يكون جملتين فلا يكون الربط لاجل الشرط وانما يكون لاجل
عمل الجزاء في ظرفه والوجه الثاني هو انه لو كان مضافا لم يكن للظرف عامل وكثير من المواضع كقولك اذا

اكرمتني فانا اكرمك نكير متى اليوم تقد اكرمك غدا لا يستقيم عمله فيما قبله لان ما وجب ان لا يعمل
فيما قبلها وفي المسئلة الثانية لو كان العامل الجزا لادي الى خلاف المعقول لان اليوم متعين اذا
وغدا ظرف للجزا فلو جعل عاملا وا[illegible] قد تعين ان يكون اليوم وجب ان يكون الغد هو اليوم
وذلك باطل واذا تقرر ذلك ثبت ان العمل في اسماء الشروط كلها الفعل الذ[illegible]
فاما في اذا فلا اشكال لانه لا عمل لها في الشرط لا باعتبار حقيقة الوضع ولا باعتبار حرفيته
لانها قد بينا انها غير مضافة وقد ثبت انها في اللغة الفصيحة لا تعمل [illegible] الفعل تقول اذا
اكرمك واكرمني فانا مكرمك والجزم ضعيف وهو على ضعفه الكلام فيه كالكلام في متى فكما
عامل فيها واما في الاسماء الجازمة فهي وان كانت جازمة للشروط فلا يمنع [illegible] وطا
محلا تقدير كونها مضافة لانها اذا كانت مضافة كانت معمولة عاملة من وجهين الا
ان عملها الجزم ليس من جهة اسميتها وظرفيتها ولكن من جهة تضمنها معنى الشرط حرف الجزم
وكونها معمولة للفعل ليست من جهة تضمنها معنى الشرط ولكن من جهة اسميتها وظرفيتها فالوجه الذي
عملت به في الفعل غير الوجه الذي كانت معمولة به [illegible] قال الاندلسي العامل في اذا اذا
مضافة شرطها مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهو الاكثرون محلا متى
متى فان الاكثرين على العكس فانا من قال العامل فيها جوابها فلما راه من [illegible] وضعها للوقت المبهم
وراى لا يتعين الا بنسبته الى ما يتعين به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط واذا صا
عمل المضاف اليه في المضاف ليئلا يكون الشئ عاملا معمولا من وجه فوجب ان يكون العامل
هو الجواب واما متى فليس لوقت معين فلا يلزم ان يكون مضافة فصح عاملا بعدها وابطلها
على هذا القول عامل فيها فقد صار الشئ الواحد عاملا معمولا لا قلت تعددت الوجوه وتعدد
الوجوه كتعدد اصحابها ووجه تعدد الوجوه ان متى انما عملت في فعلها لتضمنها معنى ان وما
بعدها عمل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها فان قلت فقدره
كذلك في اذا قلت لا استقيم لانك اذا جعلت اذا مضافة الى فعلها كان عملها فيها باعتبار
كونها ظرفا له اذ هو الذي جوز النسبة واذا جعلت الفعل عاملا فيها كان عمله فيها باعتبار كونها
له فصار الوجه واحدا فهذا وجه قول الاكثرين والحق ان اذ ومتى سواء في كون الشرط عاملا
وتقدير الاضافة في اذ لا معنى له وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بكل
بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فانه يحصل واذا لم يلزم الاضافة لم تلزم فساد

عمل الشرط والدرج يدل على ذلك فولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وقوله تعالى
يقول الانسان ايذا ما مت لسوف اخرج حيا ومعلوم ان الجواب معنى قوله لسوف
اخرج حيا فلو كان هو العامل واذا مضافة الى الموت لفسد المعنى اذ يصير اذا المراد
وقت واقع فيه الاخراج فيصير وقت الموت والاخراج واحد الا انه ظرف عندهم
لاخراج وهو قد نسب الى الموت على انه ظرفه فلا يستقيم ان يكون ظرفا للموت والاخراج
وكذلك المثال الثاني في قولك ان اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وهذا ظاهر في
[illegible] هو الشرط لا الجواب قال صدر الافاضل قال عمر الجنزي فاذا وقعت
[illegible] المفصل في قوله تعالى والنجم اذا هوى ما العامل في الظرف اعني اذا فقال العامل
[illegible] ما تعلق به الواو وقلت كيف يعمل فعل الحال في المستقبل وهذا لان المعنى اقسم الآن
[illegible] ليس معناه بعد هذا فرجع وقال العامل فيه مصدر محذوف تقديره وهوي النجم اذا هوي
فعرضته على بعض المشايخ فلم يستحسن قوله الا انه والوجه ان اذ قد انسلخ عن معنى الاستقبال
وصار للوقت المجرد ونحوه اتيتك اذا احمر البسر لان المعنى اتيتك وقت احماره
فقد سري من معنى الاستقبال [illegible] قد وقعت الغيبة بقوله اتيتك انتهى وقال الرضي
العامل في متى [illegible] جعل ظرف فيها معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون
على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايتهم جاك فاضرب
بنصب ايتهم واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في
متى واخواتها والاول ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى فحكمه حكم اخواته من متى
ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيك وقت غروب الشمس
والعامل هو الفعل الذي في محل الجزا وان لم يكن في الحقيقة جزا دون الذي في محل
الشرط او هو مختص بالظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه والا
ثالث استغرا، ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان للاولى الاتيان بالضمير كما
في الموصولات ولم يأت في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المختصة
يخصون الجملة التي سدها على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا
فيما انه صفة فلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك
ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحسب وقوعها معا جزء كلام يجوز

ان تقول او لا اعطاه الثانية كالمضاف الى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لو سهد كلمة واحدة
بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من وجه فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم تحل صلة
موصول ولا تابع متبوع ولا مضاف اليه ومضاف اما كلمة الشرط اذا اعملت فيها الشرط
فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول ونحوهما فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر كمن متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
بل ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام فمت جاز وقوعهما موقع اسم على ما هو مذهب
فاذا تقرر هذا فلنا ان الفاء في نحو قوله فسجح زايدة ليكون الكلام
للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكر ان السببية للكلام
واذا جاء طرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف
المفضل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه اذا
يحصل في قولنا زمان اطلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لمجرد
ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا يكون تخصيصها كتخصص متى في متى قام زيد
وهو غير متخصص اتفاقا واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله ايذا ما مت يسوف
اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي
ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف يحذف
لقيام القرينة والمعنى اذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال
تعالى اذا متنا وكنا ترابا وعظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد واستدل ايضا بنحو قولهم
اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرط او تقول
المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك
امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزاء المجيء الكرامة لعدم عرافة اذا الشرطية
عازما مع كونها للشرط ان تكون جزاء ولهذا استقبح بعير فاكمأه في قولك ايذا ما غضبوا
يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كونها الآن بمعنى
تاكيد اللواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عرافتها ايضا حذف وان كان شاذا نحو
الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الحصم ابرى قابل الرأس اكلب انتهى كلامه
قوله احدهما انه شرطها وهو قول المحققين قال الدماميني يلزم عليه ان يكون

اذا ظرفا

اذا ظرفا محضا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان
تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمان اطلعت
فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما حصل التخصص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر
الفعل بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا في تخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد
وهو غير متخصص اتفاقا واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله ايذا ما مت يسوف
اخرج حيا فالجواب ان المعطوف مع واو العطف يحذف
لقيام القرينة والمعنى اذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال
تعالى اذا متنا وكنا ترابا وعظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد واستدل ايضا بنحو قولهم
اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرط او تقول
المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فقد جيتك
امس ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزاء المجيء الاكرام لعدم عرافة اذا الشرطية
عازما مع كونها للشرط ان تكون جزاء ولهذا استقبح بعير فاكمأه في قولك ايذا ما غضبوا
يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كونها الآن بمعنى
تاكيد اللواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عرافتها ايضا حذف وان كان شاذا نحو
الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الحصم ابرى قابل الرأس اكلب انتهى كلامه
قوله احدهما انه شرطها وهو قول المحققين قال الدماميني يلزم عليه ان يكون

استدل به ابن الحاجب وقبله الاندلسي وتقدم الجواب عنه في كلام الرضي قوله
والرابع ان الجواب ورد مقرونا بازاء الفجائية الى اخره قال ابن الصائغ جوابه انهم
يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليه الجواب او ما اغنى عنه الجواب. وذكر هذه الاقسام
الثلثة الامام ابو محمد بن برى في مصنفه في اذ واذا وقال الرضي واما الا
على كون الشرط هو العامل نحو الجواب في بعض المواضع نحو ان او اللام او الفاء الى
لان تقدم الاسم تعرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي به يجوز مثل ه
وقال الدماميني جواب ما ذكره المصنف هنا وما بعده ان الجو
العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع فان منع من عمله مانع كا
وان ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب. قوله واما نحو من فكا
الى اخره في شرح التسهيل لابي حيان جواب الشرط كخبر المبتدا فلا يكون الا فيما يص
ولا يجوز نحو ان يقم زيد يقم اي زيد كما لا يجوز زيد زيد فان دخله معنى يجوز ذلك
ونحوه للافادة جاز نحو ان لم تعطني فقد عصيتني اراد به التنبيه على العفو. فكانه قال
ان لم تعطني وجب عليك ما وجب على العاصي وما اشبه هذا المعنى انتهى وزعم بعضهم
فجاز نحو انا ابو النجم وشعري شعري كانه قال وشعري الذي سارت به مشتهر قال صاحب
كتاب الاعراب فكذلك يجري في التلطف في الاخبار بالوعيد لمن كان عند
ومنه قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته بانه ما بلغ على الوعيد الذي هنا
ليست مقدم الجزا على ذلك ومن ذلك قولك ان قلت زيد قايم فهو قايم تريد
فهو حق اي انه في نفس الامر كذلك وقوله ان قلت لازلت محروفا فانت
تانك وفي انه قد فعلا انتهى قوله مثل ان ترك خير الوصية للوالدين قال ابو حيان
في النهر قال ابن عطية يتجه في اعراب هذه الآية ان يكون كتب هو العامل في اذا
والمعنى توجه ايجاب الله عليكم ومقتضى كتابه اذا حضر فعبر عن توجه الايجاب بكتب
لينتظم الى هذا المعنى انه مكتوب في الازل والوصية مفعول ما لم يسم فاعله كتب و
الشرطين اذ وان مقدر يدل عليه ما تقدم من قوله كتب عليكم كما تقول شكرته
فعلك ان جيتني اذا كان كذا انتهى كلام وفيه تناقض لانه قال العامل في اذا كتب
واذا كان العامل فيها كتب تحصلت للظرفية ولم تكن شرطا ثم قال وجواب

شرطين اذا اصدر الى اخر كلامه واذا كانت اذا شرطا فالعامل فيها اما الجواب. واما الفعل بعدها
على الخلاف في ذلك ولا يجوز ان يكون العامل فيها ما قبلها الا على مذهب من يجيز تقدم جواب
الشرط عليه ويقوي على ان الجواب هو العامل في اذا ولا يجوز تا وبل ابن عطية على هذا
المذهب لانه قال وجواب الشرطين اذا وان مقدر يدل عليه ما تقدم وما كان مقدرا
يدل عليه ما تقدم يستحيل ان يكون هو الملفوظ به المتقدم وهذا الاعراب هو على ما يقتضيه
الظاهر من ان الوصية مفعول لم يسم فاعله مرفوع بكتب واجاز بعض المعربين
ان ترتفع الوصية على الابتدا على تقدير الفاء والخبر اما محذوف اي فعليه الوصية واما منطوق
وقوله للوالدين اي فالوصية للوالدين فتكون هذه الجملة الابتدائية جوابا
لما تقدم والمفعول الذي لم يسم فاعله يكتب مضمرا اي الايصاء ذكره ما بعد قال
ابن عطية في هذا الوجه ويكون هذا الايصاء المقدر الذي يدل عليه ذكر الوصية بعد هو العامل
في اذا وترتفع الوصية بالابتداء وفيه جواب الشرطين ويكون رفعها بالابتداء بتقدير
فعليه الوصية او بتقدير الفاء فقط كانه قال فالوصية للوالدين انتهى كلامه وفيه اذا
معمولة للايصاء المقدر ثم قال ان الوصية فيه جواب الشرطين وقد تقدم ابتداء
تناقض وذلك لان اذا من حيث معمول للايصاء لا يكون شرطا ومن حيث ان
فيه جواب اذا يكون شرطا فتناقضا لان الشيء الواحد لا يكون شرطا غير
شرط في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الايصاء المقدر عاملا في اذا ايضا لانك اما ان
تقدر معنى العامل في اذا لفظة الايصاء بحذف او ضمير الايصاء لا جائز ان تقدره لفظة
الايصاء بحذف لان المفعول الذي لم يسم فاعله لا يجوز حذفه وابن عطية قدر لفظ الايصاء
ولا جائز ان تقدره ضمير الايصاء لانه لو صرح بضمير المصدر لم يجز له ان يعمل لان المصدر
من شرط عمله في ان يكون مظهرا واذا كان لا يجوز اعمال لفظ مضمر المصدر
فمعنوية اخرى ان لا يعمل. واما قوله وفيه جواب الشرطين فليس بصحيح فانا قد قررنا
ان حق اذا ان تقتضي جوابا على حدة والشيء الواحد لا يكون جوابا لشرطين واما قوله
بتقدير فعليه الوصية او بتقدير الفاء فقط كانه قال فالوصية للوالدين على كلام من لم يتبحر
كلام سيبويه فان سيبويه نص على ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر فينبغي ان
ان ينزه كتاب الله عنه واجاز بعضهم ان يقام مقام المفعول الذي لم يسم فاعله الجار والمجرور

الذي هو عليكم وهو قول لا باس به على ما تقرره فنقول لما اخبر انه كتب على احدنا اذا حضره الموت
ان ترك خيرا نسوف السامع الذكر المكتوب ما هو فتكون الوصية مبتدأ او خبر لمبتدا محذوف تقديره
ويكون جواب السؤال مقدرا كانه قيل ما المكتوب على احدنا اذا حضره الموت وترك خيرا فقيل الوصية
للوالدين هي المكتوبة او المكتوب الوصية للوالدين ونظيره ضرب سوط يوم الجمعة زيد اي المضروب
او المضروب زيد فيكون هذا جواب السؤال مقدرا كانه قيل ما المضروب وهذا الوجه حسن
واقل تكلفا من الوجه الذي قبله وهو ان يكون المفعول الذي لم يسم فاعله الايصاء
الايصاء ويجوز ان يكون على حذف مضاف بتقدير وكتب على احدكم ايصاء الخ وقوله
احدكم الموت دلالة على المحذوف والمعنى كتب على احدكم اذا حضره الموت فليكن ايصاؤه
مكتوبة على ذلك لاحد لا على الذين امنوا ويجوز ان يكون ثم محذوف تقديره اذا حضر احدكم الموت
وترك خيرا ووصى وتكون الوصية معمولة لكتب على حذف مضاف تقديره كتب عليكم ايقاع الوصية
اسهى ما في النهر **قوله** ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفا تقدم جواب
هذا في كلام الرضي حيث قال ولعدم عرافة اذا في الشرط جاز ان يكون جوابها جملة اسمية
بغير فا **قوله** وقول اخر ان الضمير تاكيد لا مبتدأ وان ما بعد الخبر ظاهر التعسف قال
ابن الصانع اي تعسف في تاكيد الضمير المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل **قوله**
ومن ذلك اذا التقى القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قال الاندلسي
اذا قد تكون ظرفا غير متضمن للشرط في مثل قوله تجلى والليل اذا يغشى ونظائره لانه لو قدر
شرطا لفسد المعنى من جهة ان الجواب لا بد ان يكون مذكورا او في معنى المذكور لدلالة ما تقدم
عليه وههنا لم يذكر شيء يصلح جوابا فيجب ان يكون ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ
المعنى فيصير اذا يغشى الليل اقسم فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب ان يكون
ظرفا فان قيل كما ذا يتعلق اذا كان ظرفا مجردا عن الشرطية قلنا بمحذوف تقديره والليل
حاصلا في هذا الوقت فهو اذن موضع لحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام
المعنى ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لاقسم لفساد المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل
وليس المعنى على تعيين القسم بوقت بل معنى القسم مطلق انتهى وقال الرضي قبل ليس في اذا
في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط او جواب الشرط انما بعده او مدلول عليه بما قبله
وليس بعده ما يصلح للجواب ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس لنا ما يدل

على الشرط

على الشرط هنا لا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم
منجما بل متعلقا بيغشان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا
الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين
الجواب قلت قال المفسر ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر
اذ لا فرق حينئذ بين ان يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام
في حال حصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك
خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو
كما ترى وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون القمر زمانا حالا من الجثة ولا يجوز
ايضا ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من القسم به فخرج عن الظرفية الى وقت غشيان
وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحق
القسم بالليل مشتغلا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه
القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا بحالة عظيمة فتعطفه بالمصدر المقدر
التقدير وعظمة اذ اتسق **قوله** سواء ذلك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف
ان يكون معمولا للانشاء النعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا للانشاء القسم فاغمر
منه ان يصلح ان يكون معمولا للانشاء النعجب كما لم يصلح هنا لكونه معمولا للانشاء القسم فاغمر
عظمة اذ ما يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اسهى
قوله جواب والليل ثابت دايما وجواب والنجم متى تحقق الانتفاء قال الشيخ جواب
والليل لم يعقبكم الا متى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى **قوله** وانكان ان الجواب
خبر جيء لا لبيان على الانشاء لتباين حقيقتهما قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية جزاء
الشرط يجب ان يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل
تعليقا وقولنا انت حران دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وانكره الرضي
مستدلا بجاء وقع للبيع اجزاء من الجمل الانشائية جزاء للشرط وقال التفتازاني في حواشي
الكشاف يجب ان يعلم ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا كقولك ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل يتعلق
لدلالته على الحدث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر تحقق الشرط غالبا معروفا في الصدق
والاستقبال فلا يكون طلبيا وقال السيد في حاشيته لا شك ان مدخول اكرم زيد ليس بطلب
على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول

على الشرط

بالفعل في المستقبل بتاويل فالاكرام اما ان يتعلق على الشرط من حيث [illegible] ومن حيث
وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكانك قلت اذا جاءك زيد فاكرمه فكونك
فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفائه في الحال تاويل الطلب
بالخبري واما اذا علق عليه من حيث وجوده فكان الطلب حاصلا في الحال فقد
قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم [illegible] بين الطلبي بالخبري
وان لا يكون الطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يكون [illegible] الطلبي جزاء بلا تاويل
قال ابن مالك في شرح الكافية فيه اثنا عشرة لغة ثلاثة مع الوقف وفي فتح [illegible]
ضم الميم وفتحها وكسر الهمزة مع ضم الميم وفتح الهمزة او كسرها مع حذف
وكسر الهمزة مع حذف الياء والنون والاقتصار على ميم ونون مضمونتين
او مكسورتين والاقتصار على ميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة وبعض النحويين يجعل
الميم بدلا من الواو كالتاء وبعضهم ايضا مين الله بكسر تين غير مأخوذ من ايمن بل كلها
من المستعملة في قولهم من ربي انك لاشر انتهى وقال ابو حيان قد تصرفت العرب
في لفظ ايمن تصرفا كثيرا لكثرة استعمالهم اياه لان حروف الاستعطاء حذفا اي الحذف والتغيير
بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون فمنقولة من يمين واما ايم فحرفا منقوصة عن
سليم وضمة الميم في هاتين اللغتين علامة رفع وروي ايم الله بكسر الهمزة فقط
وكسرة الميم جر عند الاخفش حرف قسم فقد وهو حق الله لافعلن ورد بانه
من ايمن والعرب لم تستعمل ايمن في القسم الا مرفوعا على الابتدائية الوجه ان يكون منبنيا
على السكون في لغة من بناها على السكون وكسرت لالتقاء الساكنين واما ايم
بكسر الهمزة وميم مضمومة فمنقولة عن اهل اليمامة وعن بعض العرب ام بكسر الهمزة
والميم وعن بعضهم أم الله بفتح الهمزة وضم الميم أيم الله بفتح الهمزة وكسر الميم وفتح
الميم وكسرها لالتقاء الساكنين كما قيل في ايم ونقل الكسائي إم الله وأم الله
بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها وكسرها واعربها سيبويه بابدال الهمزة عينا وانك
قالوا هيك والما من الله مضمومها ومكسورها وفتحها فحكاها الجرمي عن العرب وقال بعض اصحابنا
ينبغي ان يعتقد فتح النون وكسرها ان من الله ومن الله مبنيان على السكون كما بين في لغة
من بناها على السكون والفتح والكسرة حركتا التقاء الساكنين لا علامتا اعراب لانهما محذوفتان

من ايمن وامام الله ومن الله فحكاها الكسائي عن الاخفش وحكى الهروي م الله بالفتح
وهو عند الاخفش مبني لان الميم حرف واحد قال واذا كان الاسم على حرف واحد لم يعرب
قال ابو حيلي فهذه تمامي عشرة لغة قال وزعم بعض النحويين ان من ومم بلغاتها حرفان و
[illegible] ايمن واستدل من ذهب الى ان من حرف جر لابقية ايمن بانها لو كانت بقية ايمن
معربة لم تستعمل مضافة الا الى الله كما ان ايمن كذلك وهم يدخلون على الرب فيقولون
[illegible] ربي لافعلن ما ليس لو كان بقية ايمن كذلك معربة لان الاسم المعرب اذا حذف منه شيء
[illegible] ما بقي منه على السكون ولذلك كسرت حين دخلت على الله فقالوا من الله
[illegible] الساكنين ومن ذهب الى انها بقية ايمن قال قد تصرف في ايمن تصرفا كثيرا
فيكون هذا منه وهو اولى من اثبات حرف جر لم يستعمل في موضع من المواضع واستدل
من ذهب الى ان م حرف جر لان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى لا يبقى منه الا
حرف واحد بل لا يحفظ من ذلك الا ما حكاه ابن مقسم من قولهم شربت ما بر بدون
ماء فينظر ان يكون م اسما بقية ايمن فقال التسويين مغير كما قرى وايم فلا بطالة
لو لانه وانه ليس في الكلام مثله كما لا يطالب بذلك في ايم واري الا انه لم ينطق
بالاصل قال [illegible] بكر ابن طاهر هو عند سيبويه غير مغير من يمن وقال غيره بل مغير من
[illegible] ثم شبهت من اليمن كاوى المغير عن مغيرى وقد اظهر وقال ابن حروف قال الاخش
ان جعلت يا من ثم مغيرة يمين وهو قول صحيح قوله وصيرته وصل الى اخره قال ابو حيان
ليس وصلها حقا حكى ابو الحسن في الفه القطع وزعم انه جمع يمين وان كان سيبويه قد
حكى الوصل فتحصل من حكايتهما ان للعرب فيها الوصل والقطع ويدل على ان اصلها القطع
انها وصلت لكثرة الاستعمال كونهم ابدلوا منها الهاء فقالوا هيم الله فلو كانت في
الاصل همزة وصل لم تبدل منها الهاء واما كسرها في قولهم ايمن فهذا لا يدل على انها
ليست في الاصل افعل الجمع لان العرب تلاعبت بهذه الكلمة حتى غيرتها نحوا من ثمانية عشر
تغيرا هذا من بعض تلك التغيرات قال وقال بعض شيوخنا لو كان ايمن جمع يمين
لجاز فيه من الاعراب ما جاز في يمين وهم قد رفعوا ونصبوا في يمين والسر سوا الرفع في
ايمن قال ابو حيان ولا حجة في ذلك لانهم قد يحسون بعض الالفاظ باحكام كما اختصوا
غدوة بان نصبوها بعد لدن وكما اختصوا بكرة وغدوة بمنع الصرف دون ضحوة وكما

لعمرك بفتح العين قال وقال بعض اصحابنا فان قيل لاحجة في حذف حرف القسم واو القرآن على انه همزة وصل لاحتمال ان يكون حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال فاجوابان التزام حذفها في القرآن يدل على انها همزة وصل اذ لو كانت همزة قطع الا انها حذفت تخفيفا لجاز متبينة في الوصل في بعض الاحوال الا ترى ان العرب لما حذفت همزة شيء معا في قولهم ازيشش لك تخفيفا وويله لم يلتزم ذلك فيه بل يجوز ان يقال اي شيء لك وويل امه وكذلك جميع ما حذف تخفيفا يسوغ اثباته الا ترى ان ابا حيان وما ذكره من انه لم يقطع همزته ليس بصحيح اذ قد حكى الاخفش فيها القطع كما تقدم واما دعوى جميع ما حذف تخفيفا يسوغ اثباته فليس بصحيح الا ترى ان قيد ودوده ونظائرها هي في الاصل فيعلوله على مذهب البصريين فالاصل قيدودوة ثم خففت بكذا عين الكلمة فصارت قيدودوه ومع هذا فلا يجوز فيه ولا في نظائره ان يرد الى اصله فيقال قيدودوة بالادغام انتهى وحاصل كلام ابي حيان الميل الى قول الكوفيين قيدوده بالادغام ونصرة مذهبهم **قوله** فحذف النهاية الدرج قال الدماميني في شرح الكافية ان استعمال عاريا من لام الابتداء نقل واستعماله مقرونا بها بكثرة يبعد **قوله** ويليه من الرفع بالابتداء قال ابو حيان سمي عند البصريين معربة وحكى الفصل عن العرب ايمن الله بكسر النون اذا لقيها ساكن فان لم يلقها ساكن سكنت الهاء كما في قوله ايمن ابيهم قال في الحكاية تكون مبنية وسبب بنائها هو السبب في فتح همزها وهو شبهها بالحرف خلافا لابن درستويه في اجازته جره بحرف القسم قال ابن عصفور هذا الذي ذهب اليه ابن درستويه لم يرد به سماع من كلام العرب فاجازته لذلك انما هي بالقياس على الاسماء التي استعملتها العرب في هذا الباب مبتداة وغير مبتداة والذي عليه جمهور النحويين انه لا يستعمل في هذا الباب الا مبتدأ كما استعملته العرب لانه اسم غير متصرف ولعدم تصرفه شبه بالحرف ففتحت همزة الوصل الداخلة عليه كما تفتح اذا دخلت على الحرف في مثل الرجل والغلام ووجه الشبه بينهما ان العرب لم تستعمله في وضع من المواضع التي تستعمل فيها الاسماء اذا تصرف فيه كما تصرف في الاسماء فاستعمل مبتدأ وغير مبتدأ لم تكن وجد لفتح همزة الوصل الداخل عليه **قوله** ولابن ملكان اضافته الى الكعبة وكاف الضمير عبارة ابن ملكان في التسهيل لزوم الاضافة الى الله تعالى

عالما وقد يضاف الى الكعبة والكاف والذي وقال في شرح الكافية تضاف ايمن في لغة كلها الا ولا يضاف الى غيره منقوصا الا ما ندر من قوله صلى الله عليه وسلم او قول بعض الصحابة وايم الذي نفس محمد بيده واضيف غير منقوص الى الكعبة والكاف الضمير كقول عروة بن الزبير لعبد الله بن الزبير لقد عاذت لقد عاذت روى الاخفش عن بعض العرب ايمن الكعبة لافعلن قال ابو حيان وقد سبقت لغير ما ذكره قال وزعم الفارسي في غير الايضاح انها لا تضاف الا الى الله والى الكعبة وهذا الذي ذكره هو الاكثر وقد تضاف الى غيرهما انشد الكسائي لعذرة اعتذروا انتهى قلت وبذلك يعرف ان كلام المصنف معترض من وجه وفي الفعل تستعمل ايمن مع غير اسم الله سبحانه وتعالى والكعبة قال ايم الله محذوفة من ايمن حذفت اللام كما حذفت من دون فقالوا در ولزمت القسم فصل تصرفها ولذلك فتحت الفها كالف اللام وقال ابو علي في قولهم م الله يجوز ان يكون محذوفة من مرن فقد حكى صاحب الكتاب مرن ربي علت ويكون محذوفا من ايمن فقال يجوز فقال في م الله هو محذوف من ايمن وغير حذفت لامه كحذف لام در قلت له ويكون محذوفا من من قال الحذف في الحروف قليل قلت فقد حذفت نون في كونه كانها ملان وغير ذلك فقال نعم قال وحذفت الالف واللام من ايمن كحذفهما من شبه وفه انتهى **خاتمة** فان المقص من هذا الادوات احدها اني قال العزيزي في غريب القرآن اني لها ثلاثة معان بمعنى كيف ومتى وحيث انتهى وقال ابو حيان عد الناس اني في الظروف فتكون شرطا جازما بمعنى ايان كقول بيد فاصبحت اني نأتها نستخبر بها كلام كيبها بحث رجلك شاجر وقال الاخر خليلي اني تأتياني تأتيا اخا غير ما يرضيك لا يتحاول وتكون استفهاما بمعنى متى وبمعنى اين وبمعنى كيف ذكره الاعلم في المخترع وقال في قوله تعالى اني يحيي معناه بعد موتها معناه كيف يحيي وقال وكذلك ايضا في قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئتم وقال الضحاك معناه متى شئتم وقال بعض اصحابنا وقد تكون اني بمنزلة كيف تقول اني يكون كيف يكون يدل على ذلك قول الفرزدق اني بها وبراس العين محمرها وانت ناء بحبر دعن مقرم لا كيف الا علي عليا دونه ياذا الى بخيره الرجل ملموم فقوله لا كيف دليل بانه اراد بقوله اني بها كيف ولا يتصل باني ما سوى ذلك شرطا ظاهرا وقال ابن يعيش اني ظرف مكان يستفهم بها كاين قال تعالى اني لك هذا ويجازى بها

نقول اتى تقم اقم وقال بعضهم انها يؤدي معنى كيف نحو قوله تعالى انى شئتم اتى تلف شئتم
والمجازاة بها دليل على استعمالها استعمال اين وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وسكن
آخرها على قياس البناء قال قول الكتب اتى ومن اين واتى الطرب فاتى فيه بمعنى كيف
الاثري انه لا يحسن ان يكون بمعنى من اين وكررت على سبيل التوكيد وحسن ذلك
لاختلاف اللفظين انتهى وقال السخاوي حقيقة اتى السؤال من جهة فان قلت اتى
فمعناه من اى جهة حصل لك ولا يقال اتى زيد كما يقال اتى زيد وقولك اتيت اى
اين اتيك الطرب بدل على ذلك وقوله تعالى انى شئتم معناه من اى جهة شئتم
الرضى لاتى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا انها في
في الاستعمال اما ظاهره كقوله من اين ولا يقال اتى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز استعمالها
لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف ويعمل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن بين
ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل في مجازان تتصرف في الظروف ومن قبله ومن امامه
اضمارها وتجئ انها بمعنى كيف كقولك تقومون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يقومون وتجئ
بمعنى متى وقد اول قوله تعالى ان شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا بعد
فعل واما التي للشرطية فكقوله فاصبحت اتى ناتها نلتبس بها اى من اين ما تاتها انتهى
وقال في البسيط واما اتى فمشتركة بين الاستفهام والشرط وبنيت لتضمنها
وفي التنزيل اتى لك هذا اى من اين لك هذا والدليل على كونها بمعنى اين قوله من اين سرقت
لنا من اى فقابلها لاين فدل على انها بمعنى اين واما قول الكميت انى ومن اين اتيك الطرب
فيجوز ان يكون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى اين وكررت للتاكيد وحسن ذلك اختلاف اللفظ
واما قولها فانوا حرثكم انى شئتم فقيل انها بمعنى كيف شئتم وقيل بمعنى اين اى من اين شئتم
وقيل بمعنى متى شئتم قال بعضهم يحتمل ان اصلها اينا بالالف كقوله يوم ولدا ابر اينا
ثم قلبت الباء نونا وادغمت في النون بعدها فصار اني انتهى التابي اين قال ابن
الدهان في الغرة هي اسم بدليل دخول حرف الجر عليه كقولك من اين جئت وانى اين
تمضي وقال في البسيط هي مشتركة بين الاستفهام والشرط زائدة وضعها الايجاز والاختصار
عن تعداد الامكنة الى ان يصل الى المكان الذي هو قصده فاذا سئل باين لزم السؤال بعبارة
المكان الذي هو فيه لان اين تستعمل جميع الامكنة والدليل انها ظرف مكان جوابها بالمكان في

فقل

قولك اين زيد فتقول في السوق او في البيت واما جي بفي مع الجواب لانها ظرفان مخصوصان
فلا يعدى فعل اليهما بنفسه واما لو قلت خلفك وامامك لما احتجت في الجواب غير مخصوص
ولو قلت في جوابها مكانا كذا او موضع كذا لم يجز لكون الجواب غير متعين وبنيت لتضمنها همزة الاستفهام
وحروف الشرائط وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين وكانت فتحة طلبا للخفة واتباعا لفتحة
الهمزة لان الحاجز غير حصين واذا قلت اين زيد فانما تعلقت بالجر وفانما على الحال
المضمر فيها وهي الكينونة انتهى وقال ابن يعيش فتحت طلبا للخفة واستثقالا للكسرة
والياء فانوا بالفتحة تخفيفا للكسرة دورها وسعة استعمالها وفيها معنى المجازاة لابهامها وفوضها
على كل اسم يقع بعد حرف الجزا الا ترى انك اذا قلت اين بيتك انه معناه اين بيتك ان
عرفته انه واين تكن اكن معناه ان تكون في المسجد اكن فيه ان تكن في السوق اكن فيه
فلما كانت تشتمل على كل اسم من اسماء المكان ويقع الجواب عنها معرفة ونكرة ولم تكن
مضافة الى ما بعدها كاذ واذا اجازت المجازاة بها وتدخل في الجزا زايدة وموكدة واذا
دخلت زادتها بهاما وازدادت المجازاة حسنا انتهى وقال السخاوي انما وقعت
اين موقع ان في الجزا لان معنى الاستفهام نظير معنى الجزا في ان كل واحد منهما غير واقع ولا
فرق في الجزم عند البصريين بين مع دخول ما وعدمها الا ان ما اذا دخلت اكدت معنى الشرط
وكثرة من الابهام وفي شرح التسهيل لابي حيان اين ظرف مكان تتردد شرطا واستفهاما
واذا كانت شرطا فقد ينضمن بهاما وقد لا تتصل قال تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقال
الشاعر اين تضرب بنا العدات تجدنا نركب العيس نحوها للتلاقي ونقول في الاستفهام
اين بيتك فازورك قال ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان اين من ادوات العطف
واستدلوا بقول العرب هذا زيد فاين عمرو ولقيت زيدا فاين بكر فجاءا بالاسم وهو الاول
في الاعراب وهذا يدل على العطف قال وفي بعض الشروح انه مذهب البغداديين قال والصحيح ان
العامل المرفوع والمنصوب في المثالين مضمر بعدها ويدل على انها ليست من ادوات العطف
انها لا تتوسط في الخفض مررت بزيد فاين عمرو ولا توجد اداة عطف تعطف المرفوع
المنصوب ولا تعطف المخفوض لدخول حرف العطف عليها ودليل على انها ليست بحرف انتهى
قلت اياان قال ابو حيان في شرح التسهيل بفتح الهمزة وبكسر في لغة سليم وهي
ظرف مكان مكني وقيل لا تستعمل الا في الازمنة التي تقع فيه الامور العظام والكثير وقوعها

استفهامية قال تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وقال تعالى ايان يبعثون
وتقع شرطية بقلة واشذ المجازاة بها لم يحفظ ذلك سيبويه لكن حفظه اصحابه ومنه قول ابي
الهدبل • اذا النفخة الادماكانت بغرة • فايان ما تعدل بها التبر تنزل وقال آخر •
ايان نؤمنك نامن غيرنا • واذا لم ندرك الامن منا لم يزل حذرا قال وزعم بعضهم
ان الجزم بها غير محفوظ وان القياس يقتضي جوازه لان معنى ايان ومتى واحد قال
وزعمه ليس بصحيح بدليل البيتين السابقين قال ويجوز زيادة ما متصلة بها وزعم
اصحابنا انها لا تلحقها وليس بصحيح لورود السماع بذلك في البيت السابق قال
كانت استفهاما ما وقعت خبرا للمبتدأ نحو ايان مرساها ويستقيم بها عن المستقبل نحو
ايان تخرج لا عن الماضي لا يقال ايان خرجت بخلاف متى فانها قد يستقيم بها عن المستقبل
نحو ايان تخرج الماضي وقال التنوخي ايان ظرف يصلح للزمان كمتى وللمكان كاين وهما
شرطا وجزاء كحيثما كانا وبني كما بني له وبني على حركة لسكون ما قبل آخره وكانت فتحة
لانها خف ولان الفتحة اقرب الى الالف وقال ايان بكسر الهمزة وحكى الفراء
انها لغة سليم وقال الاندلسي قال ابو الفتح ينبغي ان يكون ايان من لفظ اين لاقترانهما
احدهما ان مكان وايان والاخر قلة فعال وقال ابن يعيش ايان ظرف من
ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بين اخرونا من الفرق لكثرة استعمالها اقل
من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا
فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان يحتمل تصريفه ثلاثة اوجه احدها
ان اصله اي اوان فخفف بحذف الياء الثانية من اي وهمزة اوان فاجتمعت الواو
والياء وسبقت الاولى بالسكون فقلبت الواو الى الياء وادغمت الياء الساكنة
فيها فصار ايان والثاني ان اصله اي الآن بمعنى اي حين فخفف بحذف الالف
واللام والهمزة وبقيت الالف والنون فاتصلتا باي والثالث ان اصله ابن الا
انه زيد عليها يا والف فصار ايان بوزن فعال ونقلته الزيادة عليه من السؤال الى
المكان كما انتقلت زيادة ما على ذا اذ من الدلالة على المستقبل
ومن الاستبعاد الى الحرفية على قول من جعلها حرفا ولا عبرة بترجيح كون فعلان اكثر من فعال
لانه يعارضه كثرة الحذف والتغيير على المذهبين الاولين ولو سميت رجلا بايان لصرفته

الوجه الثالث دون الوجهين الاولين وايان بمعنى متى في الاستفهام وبني لتضمنه
همزة الاستفهام وعلى حركة هربا من التقاء الساكنين وعلى الفتح اتباعا ما قبله لان
الالف حاجز غير حصين ولان الالف من جنس الفتحة بني على حركة تجانسها اولا تجتمع
الفتحة والحركة المركب ويفارق متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني
انه قد ان ايان يتضمنهم معنى الاستفهام في الاستفهام وبني لتضمنه
والدين ان وردا عما ايان يوم القيمة وكثب الجمهور مسألة عن كونها شرطا وكثير
من النحويين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام
كذلك ايان وتوجيه منع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها
على ما ذكرناه فيه ايان انتهى ما في البسيط الرابع الآن قال المصنف وبعض تعاليقه ومن
خطه نقلته فيه مسائل احدها مسماه الزمن الحاضر سواء امتد ام لا كالان خفف الله عنكم
والآن قرأ الآن قبل ان تناوي عنك وايي وهذا واضح والاول تعبيره انه بعضي الان خففت
عنكم فما يحكى المباشر تكلم فباشره وصدق وقال تعالى فمن يستمع الان اي وهذا الوقت ومابعده
وفاكهة مما يتخيرون يعني الرطب يصدقه حمول الخبر اعطيها لوجيتا بالامس
للغد فتلها اما الان لا حاجة لي بها وقول علي كان ذلك في الاسلام علة فاما الان فقد
سمع الناس الاسلام فامروا فاختاروا وقال الشاعر ولو انها اخذي بيدي رزمتها
ولكنها بانت على اثر ها يدي قال الاستي على اثر هالك تخذي الان من وجد على الكرب
للنابغة غالب احد الهما الطرفية ومن زعم انها قوله صلى الله عليه وسلم وقد سمع وجبة فقال
حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فالان مبتدأ وحين خبره بني لاضافته الى جملة مقدرة
بماض وقال الى الآن لا عبرة بما بعد الآن عبارة عن هذا الوقت او شبهه بالحرف في ملازمة لفظ
واحد فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر قالها الشيخ يعني ابن مالك وقال الفارسي يتضمن معنى
حرف التعريف والحرف الموجود زائد غير مقيد به وزمان بضم الميم اسم معنى حرف اختصارا
بما فيه زيادة ذلك الحرف بعينه وقال الزمخشري بني لخروجه عن نظائره من الاسماء فانه
لزم الظرفية اول زيادة احواله ورد ما تقاضاه بالجار والغير واللات الرابعة قيل قد يعرب
واحتج على ذلك بقوله كانا على بالم يتغيرا اراد من الان والنون محذوفة للقافية

وكسرنون الآن لدخول من عليه وورد بانه يجعل انه لسر بناء ويكون في بنائه
والفتح لغتان كما في بيتان الحماسة قال الجمهور فتحة الآن كفتحة اين وكيف وقال
الفراء الفتحة ضرب وانه منقول من ان اي حان ثم استصحب فيه الفتحة حتى اذا كم
قيل وقال وما رايته قد سبب الي وورد بانه لو كان كذلك لم تدخله ال
تدخل على هذه الاسماء ولجازت فيه الاعراب كما يجوز في هذه انتهى ما ذكره المصن
وهذا القدر لخصه من شرح التسهيل لان ملك وهو البسيط الآن ظرف زا
للزمن الحاضر الذي يقع فيه كلام المتكلم وهو حد بين الماضي والمستقبل و
ثلاثة اوجه احدها ان اصله اوان فحذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو ا
والثاني حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة والثالث ان
ان يبين اذا قرب فالفه منقلبة عن ياء وفيه ثلاثة اسئلة لم بني ولم بني على ر
ولم كانت الحركة فتحة فاما بناؤه على حركة فللهرب من التقاء الساكنين واما كو
فتحة فطلبا للتخفيف واما بناؤه فيها ستة اقوال احدها للمبرد وابن السراج
انه بني لانه وقع في اول امره معرفة بالالف واللام وحكم ما يتعرف بهما ان يقع
نكرة اولا ثم يتعرف بهما بعد ان نكيره فلما خالف سائر اخواته في وقوع تعريفه قبل تنكيره لزوم
طريقة واحدة اشبه الحرف في لزومه طريقة واحدة والقول الثاني للزجاج انه بني
لتضمنه معنى حرف الاشارة لان الآن معنى هذا الوقت فهو شارك في الاشارة
الى الحاضر والثالث لابي علي الفارسي انه بني لتضمنه لام التعريف قياسا على امس
وذلك ان الالف واللام اللتين فيه لا يصلحان للتعريف للزومهما له ولام التعريف
لا تكون للازمنة ولما بطل كونهما للتعريف تعين الحكم بزيادتهما بمنزلة الالف واللام
في الذي واذ اثبت زيادتهما وليس موضوعا من انواع المعارف تعين تعريفه بلام مقدرة
كامس والقول الرابع لابن سعيد انه بني لانه شابه الحرف في لزومه وضعا واخذا
والقول الخامس لبعض المتاخرين ان تعريفه باللام الظاهرة واما مرة طلبا
للزوم التعريف اذ لا يستعمل نكرة اصلا واما على بنائه فلابهامه ووقوعه على كل
حاضر من الازمنة والقول السادس للفراء ان آن فعل ماض من ان يبين اذا دخ
الداخل على الالف واللام وتركت ما كان عليه من الفتح كما جاء في الحديث ايتعلم الله عليه

(ل)

ولم ٣ هي قيل قال فقيل وقال فعل ان تركتها على ما كانا عليه من الفعل ويحتمل ان يكونا بنيا في الحديث
مصدرين فيعربان وبضعف مذهب انه اذا اسمي الزمان بالفعل حالهما من الضمير وجب اعرابه
وان كان مع الضمير وجب ان يحكي وعلى التقديرين فلا وجه لدخول اللام عليه لانه معرفة بالتسمية
كالعلم اسحق غلام البسيط وقال ابن يعيش قد ذهب جماعة ممن ينحى الى التحقيق والحذف بهذه
التخفيف الى ان الآن مبني لتضمنه لام التعريف وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه على بنائه بالامس
وتلك اللام المقدرة هي المعرفة وذلك لانه معرفة وتعرفه لا يخلوا اما ان يكون بما فيه من
اللام الظاهرة كما يظن بعضهم او انه من قبيل سائر المعارف فلا جائز ان يكون تعريفه بما
فيه من اللام لانا انما تعرنا بناء جميع ما فيه لام التعريف فاذا اسقط لامه جاز نحو الرجل ورجل
والغلام وغلام ولم يقولوا افعل الآن ذلك كما قالوا الآن فدل ذلك على ان اللام فيه ليست
للتعريف كالتي زائدة على حد زيادتها في الذي والتي واذا ثبت انها زائدة لم تكن للمعرفة
وليس بمضمر لان المضمرات محصورة وليس الآن منها ولا بعلم لان العلم يقع على شيء بعينه
والآن يقع على كل وقت حاضر وما جرى مجرى ذلك دون تعيين من اسماء الاشارة
وليس بمضاف لانا لا نعلم مضافا اليه واذا ثبت انه معرفة وليس من انواع
المعارف الاربعة تعين ان تكون باللام المقدرة فيه كما قلنا وامس لنعذر ان يكون التعريف
فيه الا باللام الظاهرة فيه والذي اراه ان تعرفه بما فيه من الالف واللام الظاهرة واما
لزومها على حسب ارادة معرفة تعريف فيها كالذي والرجل والغلام فانه لم يلزمها العلام
لانها يستعملان معرفة ونكرة فاذا اريد النكرة لم يأتوا باللام واذا اريد المعرفة الخصوصا
اللام وكذلك نظايرها واما الآن فلا اريد به المعرفة البتة لزمته اداته واما على بنائه فلابهامه
ووقوعه على كل من الازمنة فاذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي
فاعرفه انتهى كلام ابن يعيش وقال ابو حيان في الارتشاف الآن معرفة وبعضهم يتوهم
قال وزعم ابن ملكون انه جاء مبتدا في الحديث وذكر الحديث السابق والذي منقلبة عن
واو وقيل عن ياء وجعل اصله اوان كما قالوا راح ورواح استعاره مرة على فعل ومرة على فعال
لزمن وزمان وقال المرسي بالنون الآن لان وهو من باب تخفيف الهمز الحاشية امس
قال في البسيط هو ظرف زمان وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي انت فيه
وللعرب فيه لغتان لغة اهل الحجاز بناؤه على الكسرة ولغة بني تميم اعرابه ومنعه من الصرف

للتعريف والعدل عن الالف واللام كما في سحر ومنهم من قال انهم يوقفون البناء على الكسر في الظرفية ويعربون اعراب ما لا ينصرف في غير الظرفية ومنهم من قال لا يعربون الا في حال الرفع وينونون في حال الجر والنصب وتوجيه لغة بني تميم في غير التمام فلذلك اعرب ومنع من الصرف لاجتماع علتين وعلى لغة اهل الحجاز قول الشاعر اليوم عهدي به وبعضي فضله امس فانها فاعله وعلى لغة بني تميم قول الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا فان مذ هنا حرف جر وفتحة امس علامة الجر وفي هذا البيت دلالة على اعرابهم وفتح جره وفي علة بنائه على لغة اهل الحجاز ستة اقوال احدها قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر قال الشاعر صددت عزاله قلبه بفوارس جعلت جموعهم كامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس اخر المعارف وهذا اعرفت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها مع كسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني وقيل التضمن والقول الثاني للزجاج انه بني لتضمنه معنى حرف الاشارة لان لقيته امس معناه لقيته في ذلك الوقت والقول الثالث انه بني لتضمنه معنى في لانه ظرف ولم تظهر معه دلالة على التضمن واما قولهم ذهب امس بما فيه فانما بني لان لم يكن ظرفا لان البناء مستحكم فيه فلم يزل عنه بالنقل عن الظرفية والقول الخامس انه بني لشبهه بالحرف لافتقاره الى اليوم الذي بعده كافتقار الحرف الى متعلقه والقول السادس للفراء انه بني لانه مفعول من فعل الامر على مذهب الكوفيين معرب والثاني انه لا يخلو اما ان نقل عاريا عن الضمير او متحملا له فان كان الاول وجب ان يعرب وان كان الثاني كان من المسمى بالجمل فينبغي ان لا يدخل عليه الالف واللام واما حركة اخره هل من التقاء الساكنين وحق بالكسر على اصل التقاء الساكنين وزعم الكسائي ان البناء على الكسر واذا دخل عليه لام التعريف او اضيف او نكر او صغر او جمع جمع تعقي فانه يعرب اما مع اللام كقوله تعالى كان لم تغن بالامس فاذا الذي استنصره بالامس فلو جهين احدهما انه جعل عن اليوم قبل يومك بفصل وهو معرب لان المتضمن لمعنى اللام هو اليوم الذي قبل يومك بلا

فصل والثاني انه على تقدير تسليم انه اراد به اليوم الذي قبل يومك بلا فصل اذا دخله اللام زال عنه تضمن اللام او العدل عن اللام على المذهبين اذ لا يجتمع على الكلمة معرفتان واما اذا اضيف نحو فاجتماع اللام معها فلذلك قدروا لها واما اذا اصغر فلانه يزول تقدير اللام المعرفة لئلا يكون الاسم معرفة نكرة في حالة واحدة واما اذا صغر فلانه لم يتضمن او بعد الالف في حال تكبيره فيزول عنه ذلك في التصغير واما اذا جمع كقوله مررت بنا اول من امسين او بنى فلانهما يقتضيان تنكير العلم لوجود التعدد وامس بمنزلة العلم في ذلك لانه لم يتضمن الا في حال افراده وقد زال الافراد فيزول التضمن فان قيل على مذهب من علل بالتضمن ان امس تساوى الآن في التعريف على من علل ان تعريفها بلام مقدرة غير الموجودة فلم اخصت الان بوجود لام معها بزيادة دون امس قلنا انما اختصت بذلك لقصر زمانها لانها للحد الفاصل بين الزمانين فجيرت بزيادة لام معها واما امس فانها تقع على اليوم كله فقام طول زمانها مقام الزيادة فان قيل ولم وجب تعريف امس ولم يجب تعريف غد وهما مشتركان في ان احدهما اليوم الذي قبل يومك والاخر اليوم الذي بعد يومك قلنا امس احق بالتعريف لانه مذكر وشوهد فحصل بذلك معرفة واما غد فلم يتضح ولم يشاهد فلذلك عنزلة النكرة المحتاجة الى علامة التعريف وبهذا خرج الجواب عن لم بني امس دون غد لانه انما بني لتضمن لام التعريف لكونه متحقق الوجود وغد غير متحقق الوجود ولان حد المحذوفة اللام قليل يجيء منها بين حروف لا جهاء البناء وقد نقل امس لغتان مجموتان احدهما ان من العرب من يقول ذهب امس بما فيه فيعربه ويصرفه بمنزلة الاسماء المتمكنة لانه قد قصد تنكيره وهو غريب في الاستعمال دون القياس الثانية ان من العرب من يبنيه على الفتح ومنهم من يبنيه مع الالف واللام انتهى ما في البسيط وقال السخاوي انما بني امس على الكسر للالتقاء الساكنين واراد وا ايضا ان يميز لغتهم من لغة غيرهم فلم يبنوه على الضم ولا على الفتح مذا مع ان الضم ايضا ثقيل قال الرضي وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وقال ابو حيان في الارتشاف اختار الخليل في بقيته امس ان يكون التقدير لقيته بالامس ففي الباء فتكون الكسرة كسرة اعراب وذهب قوم منهم الكسائي الى انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي على ما يستحق عليه الامر كما لو سمي باصبح من الاصباح فاذا قلت جئت امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس وكثر هذه الكلمة على المستفهم حتى صار اسما لليوم الذي قبل يومك ولبلتك

وقريب من هذا قول السهيلي من كسر امس مع كل حال فانما بني لتضمنه معنى لام التعريف وحكى الكسائي ان بعضهم ينونه وهو مبني على الكسر قال شبهوه بغاق وشبه الاصوات وحكى الكسائي ان بعضهم ينونه تنوين الصرف في الاحوال الثلثة لزوال التعريف عنه فانهم لا ينونونه واذا صغر فذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية انه لا خلاف في اعرابه بعد الحاق اليس سيبويه وخبره يا النجاة ان امس لا يصغر وعن المبرد انه يصغر وينون وجزم به في الغرة انتهى **الثاني عشر اول** قال الرضي مذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثمانية اقوال جزم جمهورهم على انه من تركيب وَوَلَ ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومشتقاته وقال بعضهم اصله اوأل من وَأَلَ اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أوّل من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى مفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين قلبا شاذا واوا الكوفيون هو من فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفا وقال بعضهم فوعل من تركيب وأل فقلبت الواو الاولى همزة تصريفيه كتصريف افعل التفضيل واستعماله من مبطلان الكونه فوعلا تقول في تصريفه الاول للان الاولون الاوايل الاولى الاولى الاولى الاولى الاول وتقول في الاستعمال زيد اولهم من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعملا على القول الصحيح حتى فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار مشتق منه وانصاف ذلك المشتق به مما علم مما لم يظهر وصفيته سبب نادبه بالمشتق فهو اسم فصار مثل مررت برجل اسد اي جري فلما جزم لم يشعروا وصفية الاسم فذكروا الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفصيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان من بعدها معها ولم يكن مع اللام والاضافة التنوين مع الجر فاوصفيته ما تركته له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناوه على الضم اذا كان مقطوعا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري ولا يح لاوجل على ابنا بعد والنبتة اول اي اذا اوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بالفتح وهو قليل حكى سيبويه انهم يقولون ما رأيته مذ فاكا قبل مذ عام قبل عامك **الثالث عشر ايا المكسورة** المشددة ذكرها صاحب وصف المباني بناء على انها حرف دعاء الا انها قد تنزل في بعض المواضع منزلة فعل الامر للزوم حذفه معها وذلك قولهم اياك والشر والمعنى احذر نفسك من ذلك فلما حذف الفعل

الكثير الاستعمال بقي المضمر وحده فجعلت له ايا دعامة للتلا يبقى منفصلا من فعل وما في معناه فعلى هذا تتصل ايا بالمضمر المتصل على جميع انواع صيغه خصيب تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور وتكلم فيصير حينئذ منفصلا من الفعل وما في معناه من الاسماء ولا يصح ان يكون ايا اسم مضمر والمضمر الذي بعده حرف خطاب او غيبة لا غير كما زعمه بعضهم وعضده ابن جني في سر الصناعة لفساد ذلك بوجهين احدهما ان ايا لو كان ضميرا لعاد على شيء ولا يعود على شيء فيبطل كونه ضميرا والثاني انه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور ولو كان ضميرا لتبدل بحسب ذلك وانما يتبدل بحسب ذلك ما بعده وهو العايد على الاسماء فهو المضمر لا غير وايا دعامة فاذا كان متصلا بالفعل او ما في معناه قيل له ضمير متصل واذا كان متصلا بايا قيل له ضمير منفصل اي فصلت ايا بينه وبين ما يجب ان يكون متصلا به فهي حرف فاعله قال فاذا دليل الحمل على الحرفية لانه لا معنى له في نفسه وانما معناه في غيره كسائر الحروف ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل دونه ثم قال هذا آخر الكلام على الحروف وبقي في الباب لفظتان احداهما اصبح بمعنى صار والاخرى امسى واصلها فعلان ولكن ورد في الباب ما يدل على انهما جامدة قالوا اما اصبح ابرد ظهرا وما امسى ادفأها فيكونان اذ ذاك حرفين لان الافعال والاسماء لا ترادف الحروف وان كان اللفظ انتهى

حرف الباء الباء المفردة قال ابن يعيش وغيره للفصل ستة عشر حرف الصاق ومرادفه حرف استعانة ومرادفه حرف اضافة قال وهي مكسورة وكان حقها الفتح لان كل حرف مفرد يفتح واوثر الكلمة حقه ان يكون مفتوحا اذ الفتحة اخف الحركات نحو واو العطف وفائه الا انهم كسروا بالجر حملا لها على لام الجر لاجتماعهما في عمل الجر ولزوم كل واحد منهما اي فيه بخلاف ما يكون حرفا واسما وفي كونهما من حروف الدلالة انتهى وفي شرح التسهيل لابي حيان ربما فتحت مع الظاهر فقالوا ابر به سكاه ابو الفتح عن بعضهم **فائدة** قال ابن القيم في البدايع الموصولات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها جملة تنقسم احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما تعدى الفعل اليها ولا باشرها كما لا تباشر حروفها التي للتشبيه ونحوها وضعت لتوصلها الى ذكر ما فيه الالف واللام ونحوه وضعوه وصلة الى وصل النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت عليها الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية

على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الموصلة الى ذلك قوله
جر قال ابن جني في سر الصناعة حذاق اصحابنا يقولون في الباء واللام انهما حرفا الاضافة
وفي الكاف حرف جر وتشبيه قال واعلم ان هذه الحروف انما جرت الاسماء من قبل ان
الافعال التي قبلها ضعفة عن وصولها واضائها الى الاسماء التي بعدها وتناولها اياها
كما يتناول غيرها من الافعال القوية التي اصله الى المفعولين ما تقتضيه منهم بلا واسطة
حرف اضافة الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا فيقتضي الفعل قبل الفاعل المفعول لضعفه
لان في الفعل قوة افضت به الى مباشرت الاسم ومن الافعال افعال ضعفت عن مجاوزة
الفاعل الى المفعول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناولها والوصول اليها وذلك
نحو عجبت وذهبت ومررت فلو قلت عجب زيدا ومرر جعفرا وذهبت زيدا
لم يجز لضعف هذه الافعال في العرف والعادة والاستعمال واضائها الى هذه الاسماء
وقد يحروف الاضافة فجعلت موصولة بها اليها فقالوا عجبت من زيد ونظرت الى عمرو
وخص كل قبيل من هذه الافعال بعامل من هذه الحروف لتوصلها الى بعض الاسماء جعلت
تلك الحروف جارة اذ عملها في الاسماء ولم يفض الى الاسماء النصب الذي يأتي
من الافعال لانهم اراجوا ان يجعلوا بين الفعل الواصل بغير فرقا بين النصب الاقوى
من النصب الاضعف وجعلت هذه الحروف حارة لتخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل
القوي ولما جر واللفظ النصب لما ذكرنا لم يبق الا الرفع والجر فاما الرفع فقد اصطلح على ان الفاعل
فلم يبق اذن غير الجر فعدل اليه ضرورة وبقي احرون وهو ان الفتحة من الالف والكسرة
من الياء والياء اقرب الى الالف منها الى الواو فلما منعت الاسماء بعد هذه الحروف
النصب كان الجر اقرب اليها من الرفع هذا هو العلة في كون هذه الحروف جارة انتهى
كلام ابن جني وقال الزبيدي قال بعضهم سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء
اي توصلها اليها والاظهر انها قيل لها حروف الجر لانها تعمل الجر كما سميت بعض الحروف جزما
وبعضهم حروف النصب وقال السخاوي في شرح المفصل سميت حروف جر لانها بين احد
انها جر معنى الافعال الى الاسماء والثاني انها سميت عوامل لانها تعمل الجر وقال الاندلسي
في شرح المفصل المشهور في تسمية هذه الحروف بحروف الجر انها سميت لها باعتبار عمل
كحروف النفي وحروف الاستفهام فسميت حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال

الى الاسماء اي يوصلها وكذلك خبر او تكون من الجر الذي هو نقل الاعراب فكانها اضيفت
الى الاعراب الذي هو معولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وقال ابن يعيش هذه
الحروف سمي حروف اضافة لانها تضيف معاني الافعال قبلها الى الاسماء بعدها وسمي
حروف جر لانها تجر ما بعدها من الاسماء اي تخفضها وقد تسميها الكوفيون حروف الصفات
لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وقال الخليل وتعليقه على الالفية اختلف في تسمية هذه الالفاظ
حروف جر قيل لانها تجر ما بعدها وتدل عليه قولهم حروف الجزم وحروف النصب لانها تجزم وتنصب
وقيل لانها تجر معاني الافعال وتوصلها الى الاسماء ويدل عليه تسمية الكوفيين لها حروف الاضافة
انتهى قوله اولها الالصاق قال ابن يعيش هو لازم لمعناها وهو تعليق الشيء بالشيء
فاذا قلت مررت بزيد فقد علقت المرور به فزيد متعلق المرور وذلك على ثلثة اوجه
احدها ان يتعلق الشيء بالشيء فتعلق الذكر بالمذكور الغائب على جهة الاختصاص وتعلق الفعل
القدرة او الاله تعليق عمل وصل اليه بذلك الشيء من ذلك قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد
بظلم فالمعنى من يرد اثما من الامور بالحاد اي ميل عن الحق بظلم فبين ان ذلك الالحاد
الذي قد يكون بظلم وبغير ظلم اذا وقع فهذا حكمه فالاول على تقدير عمل الشيء بالشيء
والثاني على تقدير تخصص الشيء بالشيء وانما قلنا ان الاول على تقدير عمل الشيء بالشيء
من اجل ان الالحاد فيه هو المعمل الذي دل على النهي عنه اذ لو انما خرج مخرج ما اضيف اليه مما
هو غيره من اجل ان المعنى خلاف معناه وفي شرح التسهيل للمرادي حيان قال اصحابنا التي للمجرد
الالزاق والاختلاط نوعان احدهما الباء التي لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت
بعمرو ومررت بزيد والاخر الباء التي تدخل على المفعول للتنبيه بفعله اذا كانت بعيد
مباشرة الفعل للمفعول وذلك نحو امسكت بزيد الاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء
ليعلموا ان الامساك اياه كان مباشرة منك له وذلك انك تقول امسكت زيدا فانما
منعه من التصرف بوجه ما ولم يكن مباشرا لذلك فاذا قلت امسكت بزيد اقربت الباء
انك باشرت امساكه ولم يذكر سيبويه للباء معنى غير الالصاق وذكر غيره لها معاني
غيره وقال شارح اللب الالصاق تعليق احد المعنيين بالاخر نحو به ذا اي التصق به
ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع وشذا مأخوذ من قول الفصل والباء معناها الالصاق
كقولك به ذا اي التصق به وحامره ومررت به وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري

بموضع يقرب منه قال الاندلسي الالصاق معناها العام الاصلي لها ومررت بزيد الباء
بالالصاق اي حاذيته والتصقت به وقال الرضي الباء للالصاق نحو به ذا اي التصق به
وقولك مررت اي التصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اجبرني
ويكون مستغرقا نحو الذي به ضعف وبه ذا ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وحفرت بالابرة
وبتوفيق الله حججت وهذا مجاز الالصاق قوله قبل وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه
قال ابن الصايغ اجود من ذلك ان سيبويه جعله اصلا تقال واما هي للالصاق وللاختلاط ثم قال
في السمع من الكلام فهذا اصله قال شيخنا واجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث
قال انما هي للالصاق انتهى وقال الاندلسي في قول المفصل وبدخلها معنى الاستعانة نحو
كتبت بالقلم وحرت بالقدوم وبتوفيق الله حججت وبفلان اصبت الغرض يعني اذا كانت
للالصاق يشوبها مع ذلك معنى الاستعانة اي تشعر اللفظ بذلك في قولك كتبت بالقلم
وقال الحوزي الباء للاستعانة هنا انما هي بمعنى تعلق احد المعنيين بالاخر
كتبت مستعينا بالقلم فكأنك الصقت استعانتك بالقلم والاستعانة في بعض هذه الصور
دون البعض والالتصاق شامل للفصول كلها ثم قال الاندلسي منهم من جعل الالصاق
قسما برأسه والاستعانة ايضا كذلك فالاول اسكنت الجدار بيدي وما اشبه وكتبت بالقلم
وضربت بالسيف وكذلك في كل مواضع اتصلت واكثر ما يكون هنا في الفعل المتعدي ومنهم من
يرى ان الالصاق والاستعانة بمعنى واحد اعني ان الالصاق هو الاصل وما ينفرد
الاستعانة بحيث تكون قسما برأسها مجردا عن غير الالصاق فان كل موضع توجد
فيه الاستعانة فلا بد وان يوجد الالصاق فجعلها للالصاق اصلا اولى ثم قال القراء
يجمع هذه الوجوه كلها المقارنة فيجعل معناها دفعا للاشتراك والمجاز وقال الشيخ عز الدين
ابن ابي الفتح السهيلي في شرح الجمل عند قول الجرجاني في الباء واصله للالصاق فجعلها الجزولي
اصلا فيه بحيث انها اذا استعملت في غيره فانما يكون بقرينة زائدة مع الاشعار بمعنى الالصاق
فاذا قلت كتبت بالقلم وعملت بالقدوم فالباء للاستعانة اي كتبت مستعينا بالقلم
وعملت مستعينا بالقدوم وفي ذلك معنى الالصاق فكأنك الصقت استعانتك بالقلم
وكذا تقدر حيث جاءت وغير الجرجاني يجعل لها معاني كثيرة فكل واحد منها اصل برأسه
وقال ابو حيان في شرح التسهيل قال اصحابنا الباء غير الزائدة لا تكون الا بمعنى الالزاق والاختلاط

حقيقة او مجازا فقد تجرد لها المعنى وقد يدخلها كذلك معان اخر وقال صاحب رصف
المباني الباء تكون للالصاق نحو مررت بزيد وفركته بيده وضربه بسوطه ومعنى ذلك ان الصقت
المرور بزيد والضرب بالسوط والفرك باليد والضرب بالسوط ومنه وصلت هذا بهذا اي الصقته به
فالالصاق يكون لفظيا ومعنويا كما مثل قال الله تعالى واذا مروا بهم يتغامزون وقال ليكفروا
بما اتيناهم وقال وقد كفروا به من وهذا المعنى من كلام العرب في الباء اكثر من غيره فيها حتى
ان بعض النحويين قد ادعى ان الباء اليه فان كان على حد والصحيح التنويع انتهى قوله
ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه مثلها ابن مالك في شرح
التسهيل والكافية بقولك وصلت هذا بهذا ورده المصنف بان الفعل هو المفيد للالصاق
في هذه الصورة ومثله ابن عصفور في شرح الجمل بقولك مسحت بوجهي الزقت المسح بوجهي
قوله او ما يجري من بدا وثوب ونحوه قال ابن السايغ ظاهر ان الالصاق في المجازي
والقبض على الجسم زيد الكلي الذي هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق
حقيقيا انما هو الصاق بمعنى تعلقه به وقربه منه وتبعه بعده ما ينبغي وقال شيخنا جوابه ان
اللغة لم تبن على مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ماسكت ثوب زيد الذي هو لابسه ليس
بماسك له قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد قال ابن مالك في شرح التسهيل
نادر السلامة افقة على كذا قال الاخفش وحمل منه قولهم مررت به اي عليه قال الله تعالى
واذا مروا بهم يتغامزون ويمرون عليها ويمرون عليهم قوله واقول ان كلا من الالصاق
والاستعلاء انما يكون حقيقيا الا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كما مسكت بل بزيد وسطت
على السطح فان افضى الى ما قرب منه فمجاز كمررت بزيد فتاويل الجماعة وكقوله ويات على النار
الندى والمحلل فاذا استويا في القدر ان في المجاورة فالاكثر استعلاء اولى بالتجريح قال الدماميني
وانما خصه الصفوري بما رده المصنف على الاخفش لا يظهر على الوجه الذي قرره وذلك لانا الاخفش
لم ينازع في ان مررت به اكثر من مررت عليه وانما مدعاه ان الباء في مررت به بمعنى على ووجه
الرد عليه ان يقال ما ذكرته يلزم عليه التحرز من وجهين استعمال الباء بمعنى على وحمل على الابعد
الاستعمال الحقيقي وما ذكره الجماعة انما يلزم عليه تجوز واحد وهو استعمال الباء في الالصاق المجازي
فهو اولى مما ذهب اليه الاخفش على ان في شرح اللب ان مررت عليه انما يقال اذا
جاوزته في المرور لانك تجاوزتك اياه كانه صرت فوقه في كثرة السير او اذا قال المرور

من جانب العلوي فيكون فيه بمعنى الاستعلاء ايضا واذا صح اشكال قول الاخفش وقول
ايضا وقول الشيخ معنى كلام المصنف ان الالصاق في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا وكذلك
الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلا
معه كان الاولى جعل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلا المجازي لان
الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين اولى قال وما ذكره الدماميني اخرا مردود فان
التجوز بالباء في معنى مجازي لعلى لا يودي الا الى استعمال واحد مما استعمال لفظ با
ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين قوله ومررت عليه وانه كان ما جاء انكم لتمرون
عليهم مصبحين وبالليل مسبني الا ان مررت به اكثر قال الدماميني فان قلت لا يخفى
ان قوله ومررت عليه مبتدأ فابن خبره وما يوقع الشرط والاستثناء من هذا التركيب قلت الخبر
محذوف وان هي الوصلية والواو واو الحال والاستثناء منقطع والتقدير ومررت
عليه لا ينبغي ان يجعل اصلا والا سمع مثله في الفصيح الكثير صدرت به اكثر منه فكان اولى
الاصالة قال ومثل هذا التركيب يقع في كلام المصنفين كثيرا ويخرج على ما ذكرناه وتقدير
لكل مقام ما يليق به قوله فكان اولى بتقديره اصلا قال الدماميني هذا يقتضي ان على مررت
عليه يجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف عن حقيقته مجاز في آخر في
معنى ليس حقيقيا له وقال الشيخ ان تكون الباء مع المرور للالصاق المجازي اصلا عليكم
على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الالصاق مع المرور اكثر وقوعا من حرف
الاستعلا معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق وانما يقتضي
حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي قوله اي التعدية
قال المصنف في بعض تعاليقه ومن خطه نقلت ردا البيتي على من قال الباء في
معنى كذا وتاء للتعدية بان التعدية ليست قسما اخر بل يخرط في تلك المعاني لان الالصاق
تعدية في المعنى وقال ابن الخباز رادا على الجزولي قوله وتكون للتعدية فيحمل لانه
يودي ان ما تقدم ليس للتعدية وصوب بعضهم كلام الجزولي لان الالصاق قد يمنع
عن التعدية لكونها اعم قال الاندري الى قول ابي الفتح امسكت زيدا يحتمل المباشرة
والمنع عن التصرف في غير مباشرة وامسكت بزيد يدل على المباشرة بالباء
فالباء للصقة غير معدية انتهى قال المصنف واقول التعدية تطلق باعتبارين احدهما

ان يراد بها نقل الفعل عن فاعله الى فاعل حاصل وجعل الفاعل الاصلي مفعولا كما يقال
ان الهمزة والتضعيف للتعدية فلا يصح التمثيل لذلك الا بمثل ذهب زيد وذهبت
بزيد وقوله تعالى بنورهم لان حقيقة قيل التعدية بالباء ذهب نورهم فهذا كما تقول
ان الهمزة في اذهبتم طيباتكم معدية فان التضعيف في فرحت زيدا معد ولا يصح التمثيل
بمررت بزيد وهذا المعدي لا يعدو معنى الا التعدية كما ان الهمزة كذلك والثاني ان يراد
به توصيل العامل القاصر المفعول فقط فيصح ان يمثل له بمررت بزيد والتعدية بهذا المعنى لا يكون
الا لحروف الجر خاصة اعني بمعنى التوصيل من غير تحويل الفاعل مفعولا ثم انه لا يمتنع ان يستفاد
الحرف مع التعدية معنى اخر غير التوصيل بقيت مثله اخرى وهو ان الحرف قد يفيد المعنى دون
التعدية كما في امسكت زيدا اذا قلت فيه امسكت بزيد فهذا حقيقة القول في المسئلة
انتهى وفي شرح الفصول لابن اياز واما التعدية فقد سبق المصنف الى جعلها قسما للجر وقال الاندلسي ليست التعدية قسما اخر بل يخرط في تلك المعاني لان الالصاق تعدية
في المعنى وقال ابن الخباز رادا على قوله وتكون التعدية فيه حلل لانه يودي ان ما تقدم
وصوب شيخنا ابن جعفر بان قال الالصاق قد ينفك عن التعدية لكونه اعم منها الا ترى الى
قول ابي الفتح امسكت زيدا احتمل ان يكون باشرته بيدك وان يكون منعته عن التصرف
من غير مباشرة فاذا قلت امسكت بزيد دل على ان مباشرتك له بيدك فالباء ملصقة غير معدية
فالالصاق والتعدية اذن متغايران وقال الرضي عند قول ابن الحاجب وتكون للتعدية
جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر المفعول به لكن معنى التعدية المطلقة ان يقبل
معنى الفعل الهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو
ذهبت بزيد وقمت بزيد اي ذهبته واقمته ولا يكون منعه منقرا وقال ابن مالك بالتعدية
هنا الغائية مقام همزة افعل في ايصال الفعل اللازم الى مفعول به كالتي في ذهبت
بزيد وانتصب بسببهم واعصارهم وقال ابو حيان منتقبا عليه ليست مختصة بالفعل
اللازم فقد وجدت والمتعدي تقول دفعت بعض الناس ببعض وصككت الحجر
بالحجر فقول من قال هي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولا اشد لانها وجدت مع الفعل المتعدي
كما وجدت مع اللازم قال وقال بعض شيوخنا اذا نظرت الى هذه الباء التي بمعنى الهمزة
وجدت فيها الالصاق لانك اذا جعلته يدخل على الفاعل فقد الصقت الدخول به قال الصاق

عام فيها جئت ما وقعت وتلك المعاني تصاحب في وضع وتفارق في اخر فينبغي ان يدعى
انها وضعت بازاء المعنى المصاحب في كل حال لا بازاء المعنى الذي يكون بحكم الاخرار لا بحكم
الوضع قوله ومعنى المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا قال الدماميني فسرها بذلك
لنعلم ان مراده بالتعدية هنا ان يضمن الفعل معنى التصيير احترازا من التعدية بالمعنى الاخر
فانهم يطلقونها على توصيل العامل الى المعمول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لا حصر فيه
لها بالبال بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزايد وما هو في حكم الزايد قوله وفرق
المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له
في الذهاب مردود بالاية قال الدماميني في الحاشية الصغرى قال السهيلي لو كانت الباء
كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز امررته به واسقته وسمعت به واعجبته وعجبت به
قياسا على اذهبته وذهبت به ويابى الله ذلك والعلما قال وانما الباء تعطي في التعدية
ظرفا من المشاركة في الفعل الذي عطيه الهمزة ثم اورد على نفسه هذه الاية واجاب بان النور
والسمع كل بيده وقد قال بيده الخير وهذا من الخ الذي يقتضيه قوله بيده ما ذكره اما كان
ذلك المعنى الاخر انه لما ذكر الرجس قال ليذهب عنكم الرجس ولم يقل ليذهب به
وكذا قال ويذهب عنكم رجز الشيطان تعليما لعباده حسن الادب فيما عسى ان يضيفوا اليه شيئا
من الارجاس وان كانت خلقا له وملكا له فلا يقال بها على الخصوص حتى بيده وتحسينا للعبادة
وتنزيها له وفي مثل السمع والبصر والنور يحسن ان يقال هي بيده فحسن على هذا ان يقال ذهب
به وقد درج الزمخشري في الكشاف على الفرق بين المتعديتين فقال في سورة البقرة والفرق
بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه
وقال في سورة النساء في قوله ان تذهبوا ببعض ما اتيتموهن اذا عدى تالبا فمعناه الاخذ
والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهاب فكالازالة وقرر ابن المنير هذا الفرق
وارتضاه وقال من ثم فرق الامام ملك في القدرة بين ان يقول ان قدر كذا فانا احج
فلانا او احج به فالملزمة في الثانية ان يحج بنفسه ويحج معه في الحال الاولى فانه يحج
صاحبه وله ان يقعد انتهى وقال ابو حيان في البحر الباعند جمهور النحويين ترادف الهمزة
فاذا قلت خرجت بزيد فمعناه اخرجت زيدا ولا يلزم ان يكون انت خرجت وقال المبرد
اذا قلت القيت بزيد لم يلزم انك القيت فتفرق بين الباء والهمزة في التعدية ورد عليه

هذه الاية ونحوها الاترى ان المعنى اذهب الله بنورهم والله تعالى لا يوصف بالذهاب
مع النور واجيب انه لا يلزم ذلك اذ يجوز ان يكون الله تعالى وصف نفسه بالذهاب
على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله تعالى وجاء ربك والذي ينبغي قول
المبرد من المتفرقة بين الباء والهمزة قول الشاعر ديار التي كانت ونحن على منى
تحل بنا لولا نجا الركايب اي تحلنا المعنى تصيرنا حلالا لا غير محرمين وليس تدخل
بهم في ذلك لانهم لم تكن حراما فتصير حلالا بعد ذلك انتهى كلام ابي حيان وقال الطيبي في
حاشية الكشاف قال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهب
شيئا فقد ذهب به لان قولنا ذهب به يفهم منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع اما حالة
الاول وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين
يدلان على معنى واحد لان الافعال اللازمة تعدي تارة بحرف الجر واخرى بالهمزة كما
تقول اخرجت زيدا من البلد وخرجت بزيد منه وليس معنى الكلام انك اخرجت زيدا
واصحبته معك وكذا عن صاحب الضوء انه قال وبكون للتعدية نحو ذهبت بماله المعنى
اذهبته وهي في سائر المواضع تفيد مع معنى التعدية معنى اخر وههنا لم تفد شيئا هو اما
والجواب ان الباء وان كانت كالهمزة في معنى التعدية لكن لم قلت انهما يشتركان في ناد معنى واحد
وهل النزاع الا في هذا فان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر
الا الى الفرق بينهما واستعمال كل منهما في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة
النحوي ويؤيده ما قاله الزمخشري في الاعراف فان قلت كيف قيل من بين ايديهم
ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن ايمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه
عدي اليه الفعل المتعدية الى المفعول به فلما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلف
ما عداه مجانبة لتوخذ ولا يتجاوز عليها وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلا ترى العرب
يقولون جلس عن يمينه وعن شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين تمكن
المستعلي من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه اي جلس متجافيا عن جانب اليمين
متحرفا عنه غير ملاصق له وقال في طه ومعنى الاستعلاء في على النار ان اهل النار
لتمكنهم القريب منها كما قال سيبويه في مررت بزيد يصدق بمكان يقرب من زيد
انتهى وقال الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف بعد حكايته كلام الطيبي الفرق بينهما

من حيث ان الهمزة للازالة والباء للمصاحبة لا يتارع فيه الا مكابر وانما النزاع وان ابلغ ودلالتها وضيعة والبلاغة انما هي بالدلالة العقلية وصاحب المكاني انما ينظرن هذه الجهة دون الاولى نعم اذا اقتضى الحال ذكر الذهاب المستصحب يكون الدلالة حينئذ عقلية متعلقة بالبلاغة وليس كذلك فان معنى ذهب الله بنورهم لا يصح ان يكون استصحب ومضى به معه وقوله والغنى اخذ الله بنورهم واسكه لاخفاء ان الحقيقة التي هي القبض بالجارحة محال وكان مستعارا للازالة وقال ابو الحسن ابن ابي الربيع في شرح الايضاح عند قول ابي علي فيه ويوصل ايضا الى المفعول به بحرف الجر فيقال ذهبت به بزيد على معنى الهمزة نحو ذهبت به على معنى اذهبته وجلست به على معنى اجلسته وذهب المبرد الى ان هذا لا يقال وقوله سبحانه لذهب بسمعهم وابصارهم يقطع به لان المعنى لاذهب سمعهم وابصارهم وحكى ابن قتيبة في الادب تكلم فلان فاسقط بحرف وما اسقط حرفا معناها واحد النحويون في النقل بالباء على ثلاثة مذاهب فالمبرد يذهب الى انه لا يكون ولا يوجد ذلك في كلام العرب على معنى الهمزة وتقول انما يقال بزيد اذا كان ذاهبا معه لا يقال ذهب به على معنى اذهبته ومنهم من قال ان النقل بالباء على معنى الهمزة من كلام العرب الا انه قليل ابن عباس عليه ومنهم من قال انه قياسي في غير المتعدي وهو الظاهر من كلام النحويين وهو الصحيح لانه كثير انتهى وفي تعليق المصنف ومن خطه نقلت ان المبرد والسهيلي انتهت عليها بالتعدية بباء المصاحبة وقال في تذكرته الباء المتعدية تارة تكون مفيدة معنى المصاحبة وتارة لا تكون فمثال الاول قوله خليلي مرا بي على ام جندب المعنى امرا في عليها وانتما معي وكذا خرج زيد بثيابه المعنى خرج وعليه ثيابه ومثال الثاني قولهم ذهب بماله يريدون اهلكه واباده لا انه ذهب معه قال عبد القاهر وبوضحه لهم ذهب بماله جعله المعنى اذهبه وازاله وكذلك قوله تعالى وذهب الله بنورهم قول وامّا قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق قال شيخنا جواب امّا في كلام المصنف محذوف تقديره فلا يرد به عليها فاقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق ولان الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز اقتنا بزيد فاما تثبت باء فمن ثم قوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل

اي مصاحبة للدهن باء المفعول اي نبت الثمر مصاحبا للدهن وان ثبت باء بمعنى ثبت كقول زهير البيت قال الحريري في درة الغواص ويقولون ادخل باللص السجن فيغلطون فيه والصواب ان يقال ادخل اللص السجن او ادخل به السجن لان الفعل يعدى تارة بهمزة النقل كقولك خرج زيد واخرجته وتارة بالباء كقولك خرج وخرجت به فاما الجمع بينهما فممتنع في الكلام كما لا يجمع بين حرفي استفهام وقد اختلف النحويون هل بين في التعدية فرق ام لا فقال الاكثرون هما بمعنى واحد وقال ابو العباس المبرد بل بينهما فرق وهو انك اذا قلت خرجت به فمعناه انك خرجت واستصحبته معك والقول الاول اصح بدلالة قوله تعالى ذهب الله بنورهم فان اعترض في جواز الجمع بين في التعدية بقراءة من قرأ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن بضم التاء فقد قيل فيها عدة اقوال احدها ان اثبت بمعنى نبت والهمزة فيها اصابة لا للنقل كما قال نصير رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا انبت البقل فعلى هذا القول يكون معنى هذا القراءة بمعنى من قرأ نبت بالدهن بفتح التاء والمعنى ان الدهن ينبتها وقيل ان الباء زائدة كزيادتها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي قراءة اخرى تخرج بضم حمزة اصحاب الفلج فتضرب بالسيف تخرج الدهن وقيل ان الباء للحال فيكون التقدير الكلام على هذا التاويل تنبت الدهن اي تخرج الدهن وقيل ان الباء متعلقة بمفعول محذوف تقديره تنبت ثابتة وفيه دهن كما تقول ركب الامير بسيفه اي وسيفه معه وخرج زيد بثيابه اي وثيابه عليه وقيل وهو احسن الاقوال وانما زيدت الباء لان اثباتها الدهن بعد اثبات الثمر الذي يخرج منه الدهن فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكون في حال بعد حال وهما الثمرة والدهن احتيج الى تقويته والتعدي بالباء انتهى قوله الثالث الاستعانة اقتصر ابن مالك في التسهيل على ذكر السببية وقال في شرحه والداخلة على صالح للاستعانة عن فاعل تعداها بمجاز نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وترهبون به عدو الله فلو قصد الاستعانة بالاخراج الى الماء من قوله فاخرج به واسناد الاذهاب الى الباء من قوله ترهبون به نقيل الرزق ما اخرج من الثمرات رزقا وما استطعتم من قوة ترهب عدو الله بيع

وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقة ومنه كتبت باسم وقطعت بالسكين فانه يصح
ان يقال كتبت القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة
واثرن على ذلك التعبير بالسببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قال
ابو حيان وما ذهب اليه من ان ما ذكره النحويون من باء الاستعانة مندرج
في باء السببية قول انفرد به واصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة
وقالوا باء السبب هي التي يدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة التي يدخل
على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة كقطعت الخبز بالقلم وعلى
البحار الباب بالقدوم وترتب القلم بالسكين وحفت الماء برجلي
ان يقال سبب كتابة الكتاب هو القلم ولا سبب عمل النجار الباب هو
القدوم ولا سبب بري القلم اي هو السكين ولا سبب حصول الماء هو الرجل
بل السبب غير هذا فجعل هذا سببا ليس بواضح ومثله بالسبب بعيد كان
زيد بالغيظ وبالجوع ومجت بتوفيق الله واثبت الغرض بعلانية انتهى وقد
ذكر في التسهيل مع السببية التعليل وقال في شرحه هي الداخلة غالبا
في موضع اللام نحو ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فظلم من الدون صار واجبا
عليهم وان الملاد يأمرون بك وقال ابو حيان لم يذكر اصحابنا انها تكون للتعليل
وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال ويدل على ذلك ان المثل
الذي سمى المصنف به بالسبب هو موجود في باء التعليل الا ترى انه يصح
ان ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما صح ذلك في باء السبب فيصح
ظلم انفسكم اتخاذكم العجل وحرم على اليهود الطيبات بظلم وانا قولهم يأمرون بك
فليست باء التعليل بل التعليل هو قوله ليقتلوك والباء توطئة اي يأمرون فيك
اي يتشاورون في امرك لاجل القتل ولا يكون للاشارة على ان انتهى فلذا
اسقط المصنف ذكر التعليل قوله وهي الدالة على آلة الفعل عبارة ابن عصفور
في شرح الجمل الداخلة على الادوات التي يقع بها الفعل وعبارة ابن اياز كل ما اتصل
بآلة متوسطة بين الفاعل والمفعول قوله نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
قال الشيخ شمس الدين ابن ابي الفتح في شرح الجمل اي كتبت مستعينا بالقلم وعملت

تعينا القدوم وفي ذلك معنى الالصاق فكانك الصقت استعانتك بالقلم والقدوم
وكذلك يقدر حيثما جاءت قال وعلى ذلك قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلوة قال
موسى لقومه استعينوا بالله واصبروا وقال صاحب رصف المباني المعنى ان الكتب وقع
منك بآلة وهي القلم والنجر وقع بآلة وهي السوط فهما المعنيان على الفعلين وفي تعليق
المصنف قبل وتمحض بالاستعانة بصحة اسناد الفعل الى محفوظها مجازا كقولك كتبت القلم
ونجر القدوم قوله قبل ومنه باء البسملة قال الشيخ هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين
اللذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الاخر ان تتعلق البسملة بالقراءة تعلق الاسم
بالانشاء في قوله تتبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله قارئا وانما كان الاول مرجوحا
لان استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالتها على تلبس احد
الفعل بالتبرك اظهر ولان في التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة
الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات قلت وقد بسطت الكلام على هذا الوضع
في اول الحاشية على تفسير البيضاوي فائدة قال المصنف في تذكرته القياس
ان يكتب وان يقال في اوائل الانشاء بعد بسم الله الرحمن الرحيم بالنطق والتلاوة
على قصد الاخبار ان متعلق الباء في باسم الله محذوف تقديره ابتداء على رأي الكوفيين
فالمعنى ابتداء بهذا وبهذا وكائن ومستقر على رأي البصريين لانهم يرون ان الجار
والمجرور في محل رفع بالخبرية فالمعنى ابتداء كائن بهذا وبهذا فاما كتابتهم وعلى الله
على سيدنا محمد فوجهه ان يكون ابتدا بالبسملة وصلاة الله على محمد فوضع الخبر
موضع الطلب مثل ابو اسد ربه وبخير جرما وعد وفعل خبر مثبت عليه وهو من باب
عطف الانشاء على الانشاء فلا يختلف عاقل في جوازه وقول قوم انه من باب عطف
الخبر على الانشاء فلا يجوز الا بغير عطف يودي الى عدم الارتباط وكونه كلاما اخر
منفصلا وهو غير سديد والثالث ان الطلب يعطف على الخبر وبالعكس في الاصح
وانما ضعفه من جهة انه لا يفيد ان الصلاة مبتدأ بها قصدا بل يفيد انه انما ابتداء
بالبسملة وانه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم لما كون الصلوة للابتداء او لغير ذلك
مما هو المقصود وغير ذلك وتظهر متعلق البسملة في دوام حذفه واطراد ذلك قولهم
رب رجل لقيته انتهى قوله الرابع السببية قال الرضي وهي فرع الاستعانة قال

ابن عصفور في شرح الجمل وهي بالعلة وقال ابو حيان في شرح تسهيل قال الخباز الباء
التي تدخل على سبب الفعل وهو احد المعاني الاربعة التي تجر مع الالصاق نحو عرفت
زيدا بدينه فالتعريف اتصل بزيد بسبب دينه ومنه قول لبيد غالت نشدر بالدخول
كانها جزالبدي رواتبا اقدامها اي تشدر بسبب الدخول قال بعض شيوخنا وذكر
العتبي ان الباء تكون بمعنى من اجل وانشد بيت لبيد قال والالصاق لا يفارقها
لانها اذا تشدرت اي تضعضعت بسبب الدخول فلا شك ان الدخول هيج احداثها
تشدر فقد صارت الباء مصاحبة لتشدرها فحركت بكذا او سكنت بكذا مثلا فكما الاخذ
وهذا ان الالصاق بها كذلك في البيت وقال الاندلسي تكون الباء للتسبب ثم
والتعليل نحو بنيته الله وصلت واحده بدينه اي بسبب قال ووجه تجوزه ان سبب
يلازمه حكمه غالبا والملازمة قريبة من الالصاق قول ومنه لقيت بزيد الاسد
قال الشيخ هذه هي الباء التجريدية وينتزع من ذي صفة اخر مثله فيها سالفة نحو لقيت بك
الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف اي لقيت بلقاء زيد اسدا لقيت
قد جعل صاحب رصف المباني هذه نوعا مستقلا فانه ذكر بالسبب ثم قال المعنى
الثاني عشر التشبيه كقولك لقيته الاسد وواجهته فكالي واجهت الاسد قال
المعجاج قرابة الحجاج والاحمار ابه ابن اجلى وافق الاستقار الكام قال وجد وابه من
ابن اجلى انتهى وقال الرعيني وتجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي بسببه والظاهر
هذا انها عند نوع مستقل قول وقوله قد سبقت ابا لهم بالنار اي انها بسبب
ما وسمت من اسما اصحابها على بها ومن الماني الخامسة الصغرى لا يتعين
ان يكون الباء فيه للسببية بل تجوز ان تكون للاستعانة والبيت من شطور الرجز
قلت وانشده الشكري في الاوابل بلفظ يسقون ابا لهم بالنار والنار قد تجيء
من الاوار قول الخامس المصاحبة قال ابن مالك في شرح التسهيل وهي
التي يحسن في موضعها مع ونعني عنها ومصحبة بها الحال كقوله تعالى جاؤ الرسول
بالحق اي مع الحق ومحقا وكقوله اهبط بسلام اي مع سلام وسلاما قال ولم يذكر
هذه الباء مع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى وقال ابن يعيش واما
كونها بمعنى المصاحبة ففي قولهم خرج زيد بعشيرته ودخل بثيابه السفر واشتري الفرس بسرجه

ولقيه بثوبه خرج وعشيرته معه فهي جملة من مبتدا وخبر في موضع الحال والمعنى
مصاحبا عشيرته فلما كان المعنى يعود الى ذلك لغوا الباء بالمصاحبة ولذلك دخل زيد
بثياب السفر واشتري الفرس بسرجه ولجامه اي وثياب السفر عليه والسرج واللجام
معه ومن ذلك قوله تعالى نبت بالدهن في قول المحققين من اصحابنا ونابه نبت
بالبقلة والدهن فيه فهو كقولك خرج زيد بثيابه وقال الشيخ شمس الدين بن ابي الفتح في
شرح الجمل الثالث المصاحبة وبعضهم يسميها بالملابسة وبعضهم يقول الباء التي بمعنى مع
نحو قوله ونحن نسبح نحمدك اي نصاحبين بحمدك ملابسين لحمدك او نسبح مع حمدك
وجاؤ بسحر عظيم وجئنا ببضاعة مزجاة وقوله نبت بالدهن اي مصاحبة فابا لان
وقال الرضي لم يكون بهذا المعنى الاستغراق والظاهر انه لا مانع من كونها لغوا الثانية
قال صاحب رصف المباني المعنى الرابع المصاحبة وهي التي يعطى معنى مع نحو قولك جئت به
فالله تعالى فانتهم فرعون بجنوده اي مع جنوده ثم قال المعنى التاسع معنى الحال كقولك
مع بثيابه اي وثيابه عليه ان وهذه حالة قال الشاعر ومستنة لاستنان الحروف
قد قاطعا حبل بالمرود اي المرود فيه اي هذه حالة انتهى فجعل بالمجال نوعا مستقلا
عبر بالمصاحبة وقال ابن عصفور في شرح الجمل وتكون بالحال وهي المتعلقة بحال محذوفة
نحو قولك جاء زيد بثيابه اي متلبسا بثيابه الا انه اقتصر عليها ولم يذكر بالمصاحبة
وزاد المؤلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك الى اخره قال ابو حيان في اعرابه
قوله تعالى ونحن نسبح بحمدك الباء فيه للحال اي نسبح ملتبسين بحمدك كما تقول جاء زيد
بثيابه وقيل الباء للسبب اي بسبب حمدك والحمد مصدر مضاف الى مفعوله نحو قوله لا يسئم
من دعاء الخير اي تحدثنا اياك والفاعل عند البصريين محذوف في باب المصدر وليس عندي
بمصدر من اسماء الاجناس لا يضمر فيها لانه لا يصير الا ما جرى في الجمل مجرى الفعل
اي نزهك عما لا يليق به واثبت له ما يليق به قال الشيخ هذا مجموعه تفسير المجموع
قوله بحمدك لان التسبيح ان ينزه عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي
الشرح فان قلت من اين يلتزم الامر بشيء الامر بالحال المقيدة له بدليل اخر هذا
حالة قلت انما يلتزم ذلك اذا لم يمكن الحال من نوع الفعل المامور به ولا من فعل
الشخص المامور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض انواع الفعل المامور به تخرج مفردا

او كانت من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما هي مصورها وما تكلم به المصنف من
القيد قوله وقال ابن الشجري في قسبحون بحمده هو كقولك اجبته لتلبيته اي قسبحون
بالثناء اذ الحمد الثناء او الباء متعلقة بحال محذوفة اي بعلتبن بحمده والوجهان في سبح
بحمد ربك اول قال ابن الشجري في المجلس العاشر من اماليه وهو مجلس يوم السبت
الثاني والعشرين من جمادي الاولى سنة اربع وعشرين وخمسمائة سالني سائل عن
قوله تعالى يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده وبم يتعلق الباء فقد زعم بعض المفسرين
ان معنى بحمده بامره فاجبت بان الحمد هو الثناء والمدح وليس بمعروف في لغات
العرب على اختلافها ان الحمد بمعنى الامر وانما تستجيبون فمعناه تجيبون
ابن سعد العنوي • وداع دعا من يجيب الى الندى • فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فلم يجبه ومثله في التنزيل ويستجيب الذين امنوا وعملوا الصالحات اي ويجيب ويجوز ان
يستجيبه محذوفة فالتقدير سبحوا بحمده ومثله في جواز تعلق الباء بالفعل المذكور
وتعلقها بالفعل المحذوف قوله تعالى فسبح بحمد ربك ان شئت علقت الباء بالتسبيح
اي فسبح بالثناء على ربك وان شئت قدرت فسبح معللا بحمد ربك هذا كلام ابن
الشجري بحروفه ولو راجعه شيخنا لم يبدا الا باحتمال الذي ابداه قوله والسادس الظرفية
قال ابو حيان هي التي يحسن في مكانها في وقال ابن عصفور هي الداخلة على الاعيان
اذا اردت معنى وقال البعلي هي التي تكون مع اسم الزمان والمكان قوله
والسابع البدل قال ابن مالك في شرح التسهيل هي التي يحسن في موضعها بدل وفي شرحه
لابي حيان قال بعض اصحابنا زاد بعض المتاخرين في معاني الباء ان يكون بمعنى البدل
والعوض نحو فولك هذا بذاك اي هذا بدل من ذاك او عوض منه قال والصحيح عندي
ان معناها السبب الاثري ان التقدير هذا مستحق بذاك اي بسببه انتهى وقال الاندلسي
وتكون للبدل كقولك بعته بكذا ويقال فيها للمقابلة فجعلها واحدا والمصنف جعلها
اثنين كما سياتي قوله وانتصاب الاغارة على المفعولية لاجله قال ابن جني في كتاب
التنبيه على مشكل اعراب الجماسة ليست الاغارة هنا مفعولا بها ولا انتصابها على
ذاك لكن انتصابها انتصاب المفعول له اي سدوا للاغارة كقولك جعلوا اللاغارة فرسانها

وركبانا اي في هذه الحال وشتان هذه غير متعدية واذا اريد تعديتها وصلت بعلى
قال اشد على الكتيبة لا ابالي • احتفى كان فيها ام سواها • وفي الخامسة الصغري لا مانع
من جعل الاغارة مفعولا به والفعل متعديا من قولك شددت الشيء اذا جعلته شديدا
والمعنى انهم اذا ركبوا جعلوا اغارتهم شديدة لا لينة قوله والثامن المقابلة قال ابن
ملك وقد تسمى بالعوض قال كقوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وشروه
بثمن قال الرضي مستفرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وعلى الداخلة على الاعراض قال
التصبح يعني سواء كانت ثمنا كالمثال الاول او عرضا كالمثال الثاني قوله لن يدخل احدكم
الجنة هذا حديث صحيح اخرجه مسلم من حديث ابي هريرة بلفظ انه لن ينجو احد
منكم بذلك واخرجه البخاري من حديثه بلفظ لن ينجو احد منكم عمله وبلفظ لن يدخل
احدا عمله الجنة واخرجه من حديث عائشة واعلموا ان لن يدخل احدكم الجنة عمله واخرجه
مسلم من حديث جابر بلفظ لا يدخل احد منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار قوله
خلاف على الباين قال المرماني الباء في الاية ليست للتسبيبية بل للالصاق
او المصاحبة اي اورثوها مصاحبة او مقابلة نحو اعطيت الشاة
بالدرهم او حزم السراويل بل الباء في الاية للتسبيبية قال والجمع بينها وبين الحديث
ان التوفيق للاعمال والهداية للاخلاص فيها وقبولها انما هو برحمة الله وفضله فبهذا
اي بفضله دخل الجنة وهو مراد الحديث ويصح انه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى
قوله والتاسع المجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال الى اخره قال ابو حيان اما
كونها بعد سال من المنقول عن الكوفيين وذلك بعد السؤال ولم يقيد المصنف يعني ابن مالك
ذلك بسؤال واستدل الكوفيون على ذلك بقوله تعالى فاسال به خبيرا وبقول
الشاعر فان تسالوني بالنساء فانني • خبير بادواء النساء طبيب • وبقول ايمن بن خريم
ولا سال الضيف الغريم اتانا بما • رجرت قدري له حين درما • وبقول الاخر
وقع بعيد لا ان ال بقرعه • واسال بعقله ال اكرمي ما فعلا • واستدل الفسوي
بقول ابن احمر سايل يا ابن احمر من اراه اغارة عينه ام لم تغارا • واستدل ابن مالك
بقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام وبقوله يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم
قال الاخفش ومثله فاسال به خبيرا وقول الشاعر لهلا سالت بنا فوارس وابل

فلنحن اسرعها الى اعدائها • وكان الاستفهام هنا على بابه وقيل هو بمعنى التقرير
بسببه خبيرا او بسبب السماء ليعلموا حالها وكذلك بين ابن احمد انتهى وقال
في وصف الباء لمعنى لما سئل السؤال فيكون بمعنى عن نحو سالتك بزيد اي عنه قال تعالى
سال سائل بعذاب اي عن عذاب قوله وجعل الزمخشري هذه الباء بمعنى لبيانها
وتشققنا السماء بالغمرة عبارته جعل الغمام كانه الذي تشقق به السماء او الشقق
بها لكون الغمرة سببا فيه والله قال الطيبي في الحاشية قال ابو علي قبل معناه
وتشقق السماء بسبب الغمام ولما كان طلوعه سببا لتشققها جعل الغمام كانه
الذي تشقق به السماء ومعناه تشقق السماء وعليها غمام كما يقال ركب
بسلاحه وخرج بثيابه اي وعليه ثيابه وسلاحه قوله قال ونظيره السماء منفطر
به قال الباجي به مثلها في قولك فطرت العود بالقدوم فانفطر به قال الطيبي يعني
انها تنفطر بشدة ذلك اليوم فالضمير يعود الى اليوم والمراد وصف اليوم بالشدة
والسماء باعظمها واحكامها تنفطر فيه فما ظنك بغيرها من الخلايق قوله وبئار
البصريون فاسال به خبيرا قال ابن الطيب قال ابو حيان خرجه بعض اصحابنا
على التضمين اي فاعتبر به او فاهتم به فان السوال سبب الاعتناء والاهتمام
الرضي الباء هنا بمعنى عن كقولك بزيد ابتداء والتقدير فاسال عنه خبيرا قوله
وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قال ابو حيان قال بعض اصحابنا ولو كانت بمعنى
عن لجاز اطعمته بر وسقيته بفيه بمعنى عن جوع وعن عسل قوله العاشر للاستعلاء
الى اخره في تذكرة المصنف قال الحريري في بسم الله مجراها ان الباء بمعنى على اي
فهي متعلقة باركبوا على اسم الله وحقيقة الامر انها في موضع الحال وتقديره
اي متعدين على اسم الله فقال ابن الشجري في امالية نزلت على اسم
بمعنى الباء اي باسم فانظر الى هذا التخالف الحريري يجعلها في هذا النحو بمعنى على وابن
الشجري يجعل على بمعنى الباء هذا كلام المصنف وكتب عقبه ذا بمعنى ما الحريري
عليه قوله الحادي عشر التبعيض الى اخره قلت جزم به الهروي في الازهية وقال
ابن مالك في شرح التسهيل انا في الباء موافقة من التبعيضية كالتي من قول الشاعر
نلف فاها اخذا بقرونها • شرب النزيف ببرد ماء الحشرج • ذكر ذلك ابو علي الفارسي

في الشعر وروي مثل ذلك عن الاصمعي في قول الاخر • شربن بها البحر ثم ترفعت •
واما جوده في هذا الباء تضمين شربن معنى روين وبعامل معاملته كما ضمن معنى يحمي معنى يوقد
فعومل معاملته في يوم يحمى عليها في نار جهنم لان المستعمل احمت الشيء في النار واوقدت
عليه وقال ابو حيان اما كونها بمعنى من التبعيضية فمذهب كوفي وهو قول القتبي واستدلوا
بقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله ويقول عنترة • شربت بها الدحرضين فانجحت •
ورا تنفر عن حياض الديلم • وقال بعض اصحابنا لو كان الباء للتبعيض لقلت زيد بالقوم
مرور من القوم ومسحت بالذراهم اي من الدراهم والباء في يشرب بها ونظيره بعينها
الاولى من قول من جعلها زائدة لان زيادة الباء في المفعول لا يقاس وفي البسيط
ابو البقاء احد من النحويين ان الباء للتبعيض وقيل لكون له نحو قولك مسحت بالمنديل ومسحت
المنديل واخذت بزمام الناقة واخذت زمامها انتهى وقال ابن القواس في شرح الكافية
الكوفيون التبعيض كما هو مذهب الشافعي فقبل هو منقول عن ابن كيسان وقال ابن جني
في سر العربية وقيل انما عرف التبعيض منها بدليل ثم عدم سوء الاظهر انتهى وقال
ابو حيان قيل من ذكر ان الباء للتبعيض فقد جاء اهل اللغة بها لا يعرفونه وقال الفاسي
ومن ادعى ان الباء للتبعيض فذاك بدليل شرعي لا بمجرد اللغة وما ذكر من الشواهد
فيحتمل ان يكون للسببية او للاستعانة ويضمن الفعل معها معنى روي اي روين بماء
البحر مستعينات بماء البحر وكذا يقدر الجميع والتضمين من سائغ كلام العرب وقال النووي
في شرح المهذب نقل اصحابنا عن بعض اهل العربية ان الباء في وامسحوا برؤوسكم للتبعيض
وقال جماعة منهم اذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبعيض كقوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم فان لم يتعد فللالصاق كقوله وليطوفوا بالبيت العتيق وقال
صاحب رصف المباني وذهب بعضهم الى ان الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم للتبعيض
للتبعيض ولذلك اجاز اصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الراس والصحيح الباقي
ذلك بالالصاق والتبعيض في الآية لا اصل للباء فيه فهو مثل قولك ضربت زيدا واثنت
تريد بعضه باطلاق اللفظ مجازا وقال ابن الحباز في شرح الدرة الباء تزاد مع المنصوب
كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقال الفقهاء هي للتبعيض وهو غير معروف وهو به ابو طالب
العبدي وقال ابو علي الفارسي في التذكرة قول بعض النحويين الباء معناه الالصاق

والاختلاط لفظه عربية وذلك ان هذه الباء لما كانت تدخل على ما يكون باله فمنها
ما يكون باله بالالصاق نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وما ليس باله بالتباسه
كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وليس الة لشيء اخر هو الممسوح بل هي الممسوحة وهي
المخالطة للاعضاء المخاطبين ولو كان مثل الاول لجاز وامسحوا ايديكم برؤسكم وقول
بعض النحويين انها للتبعيض له وجه وذلك انه راى هذه التي تستعمل كالقلم والقدوم
والابرة ونحوها انما العمل في بعض الاشياء بعضها لا بجميعها فقال الباء للتبعيض وقال
ابن جني في سر الصناعة اما ما يحكيه اصحاب الشافعي من ان الباء للتبعيض فشيء لا
يعرفه اصحابنا ولا ورد به اثبت قوله شربن بماء البحر ثم ترفعن روحا
تروت بماء البحر فلا شاهد فيه على هذا قوله فكانك مسحته السحوق الاعمد قال الباقولي
هذا يقتضي تفسير الوصف والبيت بالسحوق ولم اقف عليه قلت قد جزم به الاعلم في
شرح شواهد سيبويه فقال في شرح هذا البيت وصف الاثمد بما سحق منه وهو مبني
وصف المفعول كما قيل الخلق بمعنى المخلوق وقال التبريزي في شرح شواهد سيبويه
قال بعضهم عطف الاثمد بجيفه وهم يجعلون الاثمد مما يكتحل به والوسم في اليد وقال
النحاس في شرح شواهد سيبويه قال ابن كيسان عصف الاثمد ثم قال وقيل
شربن انه ضمن معنى روين في سر الصناعة لابن جني واما قول ابي ذويب شربن
بماء البحر بعين السحاب فالباء فيه زائدة ومعناه شربن بماء البحر هذا هو الظاهر من
والعدول عنه تعسف وقال بعضهم شربن من ماء البحر فاوقع الباء موقع من انتهى قوله
الثاني في حكم القسم وهي اصل اخرجه الى آخره قال ابن جني في سر الصناعة اعلم
ان الباء قد يبدل منها في القسم الواو في قوله والله اصله بالله والدلالة على ان الباء
هي الاصل امران احدهما انها موصلة القسم الى المقسم عليه في قولك احلف
كما توصل الباء المرور الى المرور به في قولك مررت بزيد فالباء من حروف الجر
بمنزلة من وعن والاخر ان الباء تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر تقول بالله
لافومن وبه لافومن والواو لا تدخل على المضمر البتة تقول والله لاضربنك ولا
اضربك قلت به لاضربنك ولا تقول او به لاضربنك فرجعك مع الاضمار الى الباء دليل
على انها هي الاصل انشدنا ابو علي هذا راي برقا فاوضع فوق بكر فلا بك ما ابالي والاغا

وانشدنا بضاعة هذا نادت امامة باحتمالي لتحزنني فلا بك ما ابالي وانما
ابدلت الواو من الباء لامرين احدهما مضارعتها اياها لفظا والاخر مضارعتها
اياها معنى اما مضارعتها لفظا فلان الباء من الشفة كما ان الواو كذلك واما
المعنى فلان الباء للالصاق والواو للاجتماع والشيء اذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه
انتهى وقال ابو حيان زعم جمهور النحويين ان الواو تبدل من الباء وان الباء هي الاصل
في حروف القسم قالوا وانما ابدلت منها لامرين احدهما ان معنى الباء قريب من معنى
الواو لان الواو للجمع والباء للالصاق والالصاق جمع في المعنى والثاني انهما من حرف
الشفة ولما كانت بدلا منها لم تتصرف تصرف الباء لان الفرع لا يتصرف تصرف الاصل
جرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر وقال بعض اصحابنا ليست الواو بدلا من الباء اذ لو
كانت بدلا لما اختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدل من الواو في وشاح
حيث قالوا اشاح وايضا لم توجد قط الواو بدلا من الباء لانها ليست من مخرجها ولما
قالوا في المضاعف ذهب الى ذهبت وتاالله لا افعلن اما حذفت الباء
لدى ذهب الى ذهبت وانما حذفت غيرها من حروف الجر لامرين احدهما انها الاصل في
الى لانها لا تكاد تفارق معناها الالصاق والمراد ايصال معنى الحلف الى المحلوف
عليه لان كانت اولى اذ كانت مفيدة هذا المعنى وقال الاندلسي الذي يدل على ان
الباء هي الاصل كونها تدخل على الظاهر والمضمر ولانها من حروف الجر ولان معناها
الالصاق المطلق ايضا والواو تجامعها في المعنى من حيث انها للجمع وهو قريب من الالصاق
فابدلت منها وتقررت عنها انحطت عن رتبة الباء فلم ترد الظاهر فقط دون المضمر لان المظهر
هو الاصل فلو لزمت المضمر لزم كثرة المخالفة وهو اجتماع دليلين اذ المضمر بدل من الظاهر
فاحتاج الى الدليل التوسعة في الكلام والتاء وان شاركت الباء في المخرج الا ان فيها
معنى غير الجمع وهو الترتيب في العطف والجواب فان قيل الواو اكثر استعمالا من
الباء وكيف جعلتم الدليل الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد ان يكثر الفرع ويقل الاصل
الضرب من التاويل الا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر وقد دللنا على ان الباء
هي الاصل بظهور الفعل معها ويدخول الامر معها في قولك بالله افعلت ولا يجوز في غيرها
انتهى وقال السخاوي يا القسم تسمى الاضافة لان التقدير اقسم بالله فانت تضيف القسم

الى الله تعالى قول واستعمالها في القسم الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة انشائية
يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لا الاستعطاف وان كانت طلبية فهو
كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح اخرى فاعجلت فاحجا وقال النحاس
ابن النحاس في تعليقه على المقرب ذكر الزمخشري ان الاستعطافي شبيه والصحيح انه ليس بقسم
لما ذكره ابن عصفور من كونه ليس بخبر ولما ذكره ابو علي من انه لا ينقسم الى جواب قول والرابع
التوكيد وهي الزائدة قال ابن جني في سر الصناعة معنى قولهم زيدت انها اتي بها توكيدا
للكلام ولم تحدث معنى كما مان ما من قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وعما قليل ومما خطاياهم
وقال السلوبين في شرح الجزولية معنى كون الحرف زائدا انه يفيد الكلام بدخوله ما
والنفي اذا كان دخوله كخروجه يقال فيه انه زائد قول قالوا البينة في نحو احسن بزيد الا
قال ابن مالك في شرح التسهيل افعل التعجب به مع الاجماع على فعليته قولان احدهما انه
في اللفظ امر وفي المعنى خبر انشائي مسند الى التعجب منه المجرور بالباء والثاني انه امر
التعجب من المخاطب الى ضميره وهو قول الفراء واستحسنه الزمخشري وما اجدر
والاول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثاني من الاشكال
المذكور اذا بالتعجب لم يكن متعجبا منه لما لا يكون الا بالخلف والا امر
ولا مشبها ولا خلاف في كون الناطق بافعل المذكور متعجبا وانما الخلاف في انه اوجد التعجب
الامر به الثاني انه اذا كان اجماع الاجماع على فعليته لزم ابراز ضميره في التثنية
والجمع كما يلزم مع كل فاعل متصرف فلما كان له غير ولا يعتذر عن ذلك بانه مثل او جار
مجرى المثل لان المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير نحو اطرى يا زيد فاعله وخلائق
الجوفيني واصغري والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحدا مع اعتقاد بعض التغيير نحو ما ابقى
مذكرا فالتزم جدا وقد ذهب اخيران تحتم الجملتان بما كان للناطق بما غرض في
وافعل المذكور لا يلزم لفظا واحدا اصلا فليس مثلا ولا جاريا مجرى المثل على ان قولهم
اذهب بذي تسلم اشبه بالامثال واحق بان تجري مجراها ولم يمنع ذلك من تبديله
في التثنية والجمع والتانيث فلو كان افعل المذكور فعل امر جاريا مجرى المثل عومل بما لزم
اذهب بذي تسلم الثالث انه لو كان امرا مسندا الى المخاطب لم يجز ان يليه ضمير المخاطب
نحو احسن بك لان ذلك اعمال فعل واحد ضمري فاعل ومفعول لمسمى واحد الرابع

اذ زيد ان بمعنى الامر لا بمعنى افعل نالي ما لوجب من الاعلال اذا كانت عينه
او لاما واوا وما وجب لابن واقم نحوها ولم ينقل ابين به واقوم فيلزم مخالفة النظائر
انتهى قال ابو حيان مذهب جمهور البصريين اذا فعل به معناه الخبر والهمزة فيه للصيرورة
وان كانت صورته صورة الامر لكنه ليس بامر حقيقة فاذا قلت احسن زيدا
اي صار ذا حسن كقولهم اقلت الارض اي صارت ذات نقل وهو خبر معناه التعجب
فقوله ومدلول ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد اذ ليس المعنى انه كان منه
ضرورة التعجب منه فيما مضى اذ لا نقول ذلك الا وانت منتبي للتعجب منه لا على حقيقة
الاخبار وذهب الزجاج ومن وافقه الى انه امر حقيقة مرادا به الخبر والهمزة فيه للنقل
للصيرورة واستدل على ذلك لادخال الفاعل على قولين فعلى التخاطب الحسن والبه ذهب
ابن كيسان فكانه قيل يا حسن احسن بزيد اي الزم ودم به ولذلك كان الضمير
على كل حال ووجه النقل الى الاسم الفهم عند التعجب وهو السبب الخفي الذي
من حسن زيد في عين المتعجب الذي هو ما فوقك على احسن زيد او صار الذي ابهم على
المتعجب من حسن زيد شيء عاطفه كانك قلت احسن يا حسن بزيد واعجل ما شئت به
اي انت على ذلك قادر مالزمه فكيف بما دونه كيف ثبت من التعجيب الينا قال ابن طلحة
وهذا قول حسن لتوفر حقيقة اللفظ في الفعل وفي الاسم فالافظ لفظ الامر فيجب
ان يكون بين البابين تناسب حتى يصح الاستعارة ولم يتخصص فيه الامر لان المواجه به
غير محصل فالاعتماد على المتعجب منه فلذلك صار المعنى حسن زيدا ولما لم يتخصص بمعين
الامر لم يصح ان يجاب به وامكن ان تقطع فيه على احد محتملين وقال غيره في تقرير هذا
القول كان الاصل احسن زيد ثم دخلت همزة النقل على معنى احسن زيدا امر ما وسببه
اريدوا امر الفاعل بان يقع به على جهة اللزوم مجازا فكانهم امروا السبب باللزوم
اي الزمه باسبب فمعنى احسن بزيد اي دم له فهو امر حقيقة وقد رد هذا المذهب
بانهم يصرفون تخطابا لشخص فيقولون يا زيد احسن بعمرو فكيف يكون الضمير للمخاطبين
والمقول الثاني ان المخاطب هو الشخص فاذا قلت احسن بزيد فالفاعل ضمير المخاطب
فكانك قلت احسن يا مخاطب بزيد ولا يبرز الضمير في تثنية ولا جمع ولا تانيث لانه
جرى مجرى المثل فكان الاصل شبي احسن زيدا اي كان سببا وحكم بحسنه ثم امروا

المخاطب بذلك فمعنى بازيد احسن بعمرو اي احكم بحسنه ولزمت الباء المفعول ليكون
للامر في معنى التعجب حالة لا يكون له حالة غير التعجب وقال بعض اصحابنا يحتمل ان يكون
الهمزة للنقل بل على اقلع النخل ثم ادخلوا الباء بمعنى انه صيره كذلك اي صيره
ذا حسن ارتضاه امر السبب او الشخص على التخريجين الخ من تكون الباء للتعدية
وقد استدل القائلون بانه ليس بامر حقيقة بعدم بروز الضمير اذا كان المخاطب
مثنى او مجموعا او مؤنثا ولان الهمزة اما للتعدية فيجب نصب ما بعد الفعل وليس كذلك
واما لغير التعدية كما فطف الكرم فيكون فاعلا والاصل فعل زيد وانت تقول فضل
بزيد فتدخل الباء في الاصل فكذلك دخلت في الترجمة وقال ابن طلحة الدليل على انه ليس
بامر انه يحتمل الصدق والكذب وانه لا يجاب بالفاء وما من امر الا ويجوز ان يجاب
بالفاء قال ابو حيان ويلخص من هذه النقول ان افعل كالجمع على فعليته خلافا لما
يدل عليه كلام ابن الانباري انه اسم واذا كان فعلا فهل هو امر حقيقة ام
بمعنى افعل قولان واذا كان امرا حقيقة فعل الفاعل المخاطب وضمير المصدر الذي
افعل قولان وهل الهمزة في افعل للتعدية فتكون الباء زائدة او للصيرورة فتكون الباء
للتعدية قولان واذا كان افعل فالفاعل هو المجرور بالباء والاسم في افعل قال ولو
ذهب الى ان افعل امر صورة خبر معنى بمعنى افعل والفاعل فيه مضمر يعود على المصدر
المفهوم من الفعل وبزيد في موضع مفعول والهمزة في افعل للتعدية لكان مذهبا
فاذا قلت احسن بزيد فمعنا احسن هو اي الاحسان زيدا اي جعله حسنا وكذا
اكرم بزيد اي اكرم هو اي الاكرام زيدا اي جعله كريما موافق في المعنى ما ايرم زيدا
اي شيء جعله زيدا كريما وهو الاكرام ولا يعترض على هذا التخريج قولك ما اكرم زيدا
بعمرو لان الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى بازيد اكرم الاكرام عمرو اي جعله
كما تقول بازيد ما اكرم عمرو اي شيء جعله كريما واضمر الفاعل ليكون باضماره ابلغ
ويحصل بعده التصريح به جوز ان الفكر فيه ما هو والدليل على ان المجرور في موضع نصب
شيآن احدهما جواز حذفه اختصارا كقوله تعالى اسمع بهم وابصر واقتصارا كقوله
وان تستعن يوما فاجدر والثاني انهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم كقوله
الا ارفت رجال القوم ليلى فابعد وار محل حزارا وقوله واجدر مثل ذلك

ان يكون وايضا فانه يعهد صيغة امر ترفع الاسم الظاهر وان كان خبرا في المعنى الا ان
يكون فيه لام الامر قال وقد نا وا حد بين البيتين من ذهب الى ان المجرور ليس في موضع
نصب بان قوله وابعد وار محل يمكن ان يكون ابعد فيه دعا على معنى ابعد الله دار محل
عن مراد محبوبه كانه يحزن نفسه على اقامة في منزل طروق ليلى لانه صار بطروقها مزارا
وان واجدر امر عار من التعجب اي اجعل مثل ذلك جديرا اي حقيقا بان يكون وبانه تعجب
ومثل في موضع رفع وهو مبني لاضافته الى مبني نحو قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون في
قراءة من فتح اللام قال وقال ابن مالك في شرحه حيث اختار ان فاعل افعل هو المجرور
بالباء انه لو اضطر شاعر فحذفها لرفع الاسم وان الباء زيدت في الفاعل كفى الا انه بينهما فرق
من وجهين احدهما انه يجوز حذف الباء في فاعل كفى فتصير ويرتفع الاسم وان كفى قد
تسند الى غير المجرور بالباء فيكون هو في موضع نصب كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حسب آيانا ولا يفعل ذلك بافعل وذكر ايضا ان الباء قد تفارق المجرور بها
بعد افعل ان كان وصلتها فيجوز احسن ما يكون زيد ان تقول احسن ان يكون زيد
وان لم تشأ وقال بعض اصحابنا لا تقدموا واجب البتة ان يكون المعدما وفي ذا القد
لابن جني الاستهلال سمع زيد وابصر جعفر لان اسمع للحضور وجعفر ونحوه من المنظر
انما يلفظ به المغيب وهذا حكي فاذا قلت اسمع بزيد صار من طريق اللفظ نحو
من ذلك امر بزيد واذهب الى حالة وانما فعلوا ما فعلوه لاصلاح اللفظ كما تري
وفي الجزولي والحاذي عشر قال ابو علي وقد اورد فاحسن بزيد ان سربلا
قال حذف الباء واضمر الفاعل فهذا يدل على ان به من ولك افعل به في موضع
وفي تذكرة المصنف قول البصريين في احسن بزيد يلزم منه شذوذ من وجوه
منها استعمال افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهر فاعلا بصيغة الامر بفيد الاهم
الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اسمع بهم وابصر وفيهما يمتنع
ان يكون احسن بزيد امرا لان الامر من المستقبل ولا مستقبل من فعل التعجب وايضا
فيقال هل المامور الشيء المحسن كما قال الزجاج ويبطله بازيد احسن بعمرو فكيف
ينادي زيدا انه بامر غيره وانت لا تقول بازيد اكرمي بكرا تنادي زيدا وتامر هندا
باكرام بكر فثبت انه غير معناه الامر لكنه وهو والدات بمعنى والفاعل في اسمع بهم

وابصر مضمر لا محذوف لان الفاعل لا يحذف وقال الرضي ضعف قول سيبويه بزيد بمعنى صار ذا حسن بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر كاتقى الله امرء ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الجم بزيد واسجم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة ولو كان والمطرد زيادتها في المفعول انتهى سلك صاحب رصف المباني في هذه الباء مسلكا غير ما سلكه المصنف فقال المعنى السابع معنى التعجب من حسن بزيد الباء زايدة ليلا يفسد معناها وتخرج الكلام عن التعجب وان كان بالباء صالحا موضع فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند اخرين انتهى وقال ابن يعيش في شرح المفصل الدليل على ان هذه الباء زائدة وان المجرور بها هو الفاعل انه لا افعل الا فاعل وليس معنى ما يصلح ان يكون فاعلا الا المجرور بالباء وهو الذي حسن وكرم فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا التوحد بمعنى التعجب ومخالفة سايرالاخوات فان قيل فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلا وهو في قولك ما اكرم زيدا مفعول فاجوز الفاعل هنا ليس بشاذ بخلاف المفعول الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيدا فقد شئ حسن زيدا وذلك الشئ ليس غير زيد فان الحسن لم يوجد في غيره لم يحسن سواه كان ذلك الشئ مغلا عنه او وجهه وليس غيره فلذلك جاز ان يكون معمولا فذلك اللفظ وفاعلا في هذا اللفظ ان المعنى واحد فان قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الامر واوخال الباء قيل اراد وا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى المراد ظاهر لان نادية بلفظ واحد موضوعة على لفظ واحد واما دخول الباء فلما ذكرناه من ارادة الدلالة على التعجب اذ لو ازيد الامر لكان لسائر الافعال وتقدير ما تعدى به تلك الافعال فكنت تقول في احسن بزيد احسن الى زيد انك تقول احسن الى زيد ولا تقول احسنت لزيد والغاية في فاعل كفى قال ابو حيان قيد ابو جعفر بن الزبير فقال لا تزاد الباء في فاعل كفى الا اذا كانت بمعنى حسب واما اذا كانت بمعنى وفا فلا تزاد وقال الرضي تزاد قياسا في المرفوع في كل ما هو فاعل للكفى ومنصرفاته نحو كفى بالله شهيدا قال فالله فاعل وشهيدا نصب على الحال والباء زايدة ودخلت لتاكيد الاتصال لان الاسم في قوله كفى بالله شهيدا متصل بالفعل اتصال الفاعل قال ابن الشجري اذا فعلوا ذلك ايذانا بان الكفاية من الله لبيت كالكفاية من غيره

وعم الجرلة ضعيف لفظها التضاعف معناها وقال الزجاج وخلت لتضمن الكلام معنى اكتفى وفي البدايع لابن القيم واتاكفى بالله شهيدا فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الامر بالاكتفاء اذا قلت كفى الله او كفاك زيد فانما تريد ان يكتفى به فصار اللفظ يعني معنى الامر فدخلت الباء لهذا السبب فلبثت زايدة في الصنعة وانما هي كقولك حسبك بزيد الا ترى ان حسبك مبتدا وهو خبر ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه فتقول حسبك ينم الناس فينم جزم على جواب الامر الذي في حيز الكلام وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفا قال ابو حيان اجاز ابن السراج انها زايدة كما ذهب سيبويه واجاز وجها اخر وهو ان يكون خبرا وفاعل كفى ضمير مستتر عائد على الاكتفا المفهوم من كفى كانه قال كفى هو بالله اي كفى الاكتفاء بالله وهذا فاسد لانه لا يكون للباء ما يتعلق به الا الضمير والضمير لا يجوز اعماله وردذلك من جهة ان معمول المصدر من حيث هو معموله لذلك بمنزلة اسم واحد فلو اضمرت وجعلت المجرور متعلقا بضميره لادى ذلك الى ان يكون بعض الاسم مظهرا وبعضه ومضمرا وذلك غير جايز قال بعض اصحابنا وهذا الاستدلال فاسد لان الموصولات طرا صلات انما تعمل وكان يلزم على هذا ان لا يكون في صلة الموصول ضمير يعود عليه لئلا يؤدي الى ان يكون بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرا فلما وجدنا الموصول لا بد له من ضمير يعود عليه دل ذلك على بطلان ما استدل به انتهى وعبارة ابن جني في سر الصناعة اجاز ابو بكر محمد بن السري ان يكون قوله كفى بالله تقديره كفى الكفاء بالله كفاك وهذا ضعيف عندي لان العامل في هذا متعلق بمصدر محذوف وهو الاكتفاء فحال حذف الموصول وتبقيته صلته وانما حسنه عندي قليلا انك قد ذكرت ما يدل على الاكتفى لانه من لفظه كما تقول من كذب كان شرا له اي كان الكذب شرا له فاضمرته لدلالة الفعل فهنا اضمر اسما كاملا وهو الكذب وثم اضمر اسما وبقي صلته التي هي بعضه فكان بعض الاسم مضمرا وبعضه مظهرا فلذلك ضعف عندي والقول في هذا قول سيبويه انه يريد كفى الله كفولك وكفى الله المؤمنين القتال وشهيد نصبه هذا المذهب ما حكى عنهم من قولهم مررت بابيات جاذبهن ابيانا وجدن ابيانا بان موضع رفع والباء زائدة كما تري اخبرني بذلك محمد بن حسن قراءة عليه عن احمد

ابن يحيى ان الكسائي لحكى ذلك عنهم وجدت مثله للاخطل وهو قوله وحبيبها مقتول
حين تقتل فهما في موضع رفع انتهى قوله وهاهنا قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بالمصدر
قال ابن الصايغ لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان يكون الجار والمجرور
فهي متعلقة بمحذوف لا بالمصدر والمعنى كفى بهوانا الاكتفاء لك كونه مكتسبا بالله
قوله كفى بالسيب والاسلام للمرء ناهيا اخرج ابو سعيد في الطبقات وابن ابي عاصم
في التفسير والوزير بالي في معجم الشعراء وابو الفرج الاصبهاني في الاغاني من مرسل الحسن البصري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمثل بهذا البيت كفى بالاسلام والشيب للمرء
ناهيا فقال ابو بكر يا رسول الله انما قال الشاعر كفى بالشيب والاسلام للمرء ناهيا فاعاده
كما قال فقال ابو بكر اشهد انك رسول الله ما علمك الشعر وما ينبغي لك واخرج البخاري
في الادب المفرد من طريق السايب عن عمر بن الخطاب انه دعا مولى بني الحشحاش فقال كيف
قلت ودع سلمى ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
صدقت صدقت واخرج وكيع ابن الجراح في الغرر عن ابي عثمان قال قال عمر
لله در الذي يقول هذين ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
لو كان بداء بالاسلام واخرج عمر بن شبة والاصبهاني والبيهقي عن ابن سيرين قال
قدم سحيم على عمر بن الخطاب فانشد قصيدة فقال عمر له لو قدمت الاسلام على الشيب لاجزتك
قوله ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزا الا في هذه قال في وصف الباء بالزيادة
الباء في فاعل كفى الا ان كانت عبارة عن مصدر كفى فان كانت متعدية فلا تدخل الباء
فاعلها قوله ووقع في شعر المبني زيادة الباء في الفاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى بنا فخرا
فخرا بانك منهم ودهر لان امست من اهله اهل صدي من قوله عدح بها سحيم بن وثيل
البلجي المطاي اولها عزير امشي من داوه الحدق البخل عيابة مات المجوس من قبل
فمن شاء فلينظر الى فنظري كدبر اليمن فان الهوى سهل وما هي الا لحظة بعد لحظة
اذا انتزعت في قلبه رحل العقل احب التي في البدر منها شبابه واعلو الى من لا يصاب وامثل
الى واحد الدنيا الى ابن محمد شجاع الذي لله تم له الفضل الى النمر الحلو الذي طيبي له
فروع وقحطان ابن هود ولها اصل الى سيد لو شرا لله ذاته غير بني بغر تنابه الرسل
وبعد البيت الذي اورده المصنف وهو ختام القصيدة وبل النفس حاولت ملك غنه

رطوبة ساعة منك لا تحلوا فما بغير سام بر زقك فاقة ولا في بلاد انت صيها محل
قوله وصرفه للضرورة او فيه العدل والعلمية في الحاشية الصغرى في الحكم خلافا لما قال المصنف
قال غيره وهو تعليل بطن وليس بعدل اذ لو كان كذلك لم يعرف قوله ودهر مرفوع عند
ابن جني الى اخره عبارة شرح ديوان المتنبي اي ودهر لان امست من اهله
اي يستحق لان كنت من اهله ورفع دهر بفعل مضمر دل عليه المظهر فكانه قال ولبفخر دهر
يستحق لان كنت من اهله وجاز اضمار هذا الفعل لان قوله كفى تعلا فخرا بانك منهم
في معنى ليفخر تعل بكونك منهم وليفخر ايضا هذا الدهر المخصوص بانك من اهله وهذا كقول
الفرزدق عداة احلت لابن اوس لطعنة حصين غبطات السدايف والحمر اي
احلت لها الحمر لانها اذا احلت له فقد حلت هي على نفسها وكقول الفرزدق ايضا
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا محفا او محلف فكانه قال اذهب
انه اذا لم يدع الا مسحتا فقد بقي ذلك المسحت وانما احتاج الى رفع دهر لترفع
منه هذا كله كلام ابن جني وتبعه ابو الحسن بن سيده فقال في شرح مشكل ابيات المتنبي
اي وعمر من تونك من اهله اي دهر يستحق ذلك ورفعه بفعل مضمر اي وليفخر دهر وحسن
هذا الاضمار لان قوله كفى بعدها بانك منهم في قوة قوله ليفخر تعلا فحمل الكاف على المعنى كثير واهل
صفة لدهر وحمل على المعنى لنبر واصل صفة لدهر وارادوا كفى الفخر تعلا فخرا بكونك منهم وقال
ابو القاسم ابن البطاع في كتاب التنبيه على معاني ابيات المتنبي يرتفع دهر بفعل مضمر دل عليه
قول المتكلم كانه قال وليفخر دهر لان امست من اهله واصل صفة دهر ولا يجوز رفعه
بالابتداء لانه ليس بعده مرفوع يجوز عطفه عليه ولا وجه لرفعه بالابتداء الا على حذف الخبر
وتقديره ودهر اهل معطوف على تعلا بقوله كفى تعلا فخرا انك منهم وكفى دهرا فخرا اذا اهل
امست من اهله وقوله من اهل الخير وقال الزمخشري في كتاب الملتقط من شرح
شعر المتنبي للواحدي دهر عطف على فاعل كفى الذي هو بانك منهم كانه قال وكفى
دهرا اهل اي مستاهل لان امست من اهل تعلا فخرا وروى ودهرا عطف على تعلا
واهل على هذا رفع لانه خبر مبتدا محذوف اي هو اهل لان امست من اهله وقيل
ارتفع بهذا الفعل مضمر دل عليه المصدر اي وليفخر دهر اهل انتهى قوله وجوز ابن السيد
في دهر ثلاثة اوجه الى اخره قال في المجلس الثلاثين من اماليه في شرح هذا البيت الكناية

بلوغ الغاية في النفي بقولهم كفاك به رجلا وهو كافيك من رجل مناه قد بلغ لنا
الدح وفلان كان اذا قام بالامر وانتهى الى الغاية التدبير وتجري ويتعدى
الى مفعول واحد كقولك يكفيني درهم وكفاني فروا اي اجزاني واغناني عن نصر احد وعن
كل فرض فاما كفى المتعدي الى مفعولين في نحو كفيتك ظلامتك فلانة فان معناه منعتك منه وحلت
بينه وبينه في التنزيل فسيكفيكهم الله فهما مختلفان معنى وعملا فمن الضرب الاول قولك كفى
بفعلا فجرا بانك منهم فتعلا مفعول به وفجرا تمييز والفاعل ان بصلتها والباء مزيدة كما زيدت
في كفى بالله وفي زيادتها في كفى بالله قولان احدهما احد هما قول الزجاج وسوانه رحلة معنى
التقوا بالله والقول الاخر انها دخلت لتاكيد الاتصال لان اسم في قولك كفى الله
يتصل بالفعل ايصال الفاعلية فاذا قلت كفى بالله اتصل اتصالا ناقصا وانصال الفاعلية
وفعلوا ذلك ايذانا بان الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة فعنوا
لفظها لتضاعف معناها فاذا قلت كفى بزيد عالما بصلته على معنى اكتف به وتعلا
يظن من طبي واصل حها صنا معنا ومتاصل في ستحق لذلك حلف به لان امست
كان فعله متقدما بنفسه كقولك ظلم فلان فلانا فهو لم له كذلك ما يحق فلا
الصنع واستاصله وهو مستحق له ومستاصل له وهو ظالمه ثم بين انها انتفاء
كما يصاله بالله فلذلك جاز في التنزيل فمنهم ظالم لنفسه ومنهم جار فيها ثم في مستاصل قوله
تعالى فكانوا احق بها واصلها اي ومستاصلها وقد روى في دهر الرفع والنصب قال
روايتا ابن جني والنصب رواية الثابتين وعلله ابو علي المعري قال ابو الفتح ارتفع اصل
وصف لدهر وارتفع دهر بفعل مضمر دل عليه اول الكلام فكانه قال يعز دهرا صل الان امست
من اصله لا يجوز رفعه الا على هذا الا ترى ليس قبله مرفوع يجوز عطفه قلبه والوجه لرفعه ابتداء خبره
الا على حذف الخبر وليس في قوة اضمار الفعل هاهنا انتهى كلامه والمعري يشفع حلم الرو
قال وبعض الناس يرفع دهرا ولا ينبغي ان يلتفت اليه وعطف دهرا على تعلا وهو
اصل بتقدير هو اصل وحكاية اللفظ الذي قدره المصنف كفى تعلا فجرا انك منهم وكفى دهر هو
اصل لان امست من اصله انك لكونك من اصل وهذا قول فيه اسهاب كما ترى وتعسف
شاق والرفع وان كان فيه تكلف اضمار فعل القرب مما ولا واصح معنى واكثر فائدة وعلى الربيع
النصب وعلى انه معطوف على اسم ان واصل خبر عنا اي كفى تعلا فجرا انك منهم وان دهرا الان امست

ن اصله هذا القول يعيد من حصول فائدة ثم قال والرفع اجود ولبعض دهر وهو رواية
والنصب رواية شامية وكرتها لتعب فهذه جملة الاقوال في رفع دهر ونصبه وان رفعت
بالابتداء او اضمرت له خبرا مدلولا عليه باول الكلام فليس بضعيف وان كان نكرة لانه مختص
بالصفة فالتقدير وهو عالم على الان امست من اصله فاخبرك واما قول ابي الفتح اذ ليس
قبله فوع يجوز عطف عليه فقول من لم يتبع النظر ويقنع باول لمحة فقد يجوز عطف دهر على فاعل
كفى وهو المصدر المقدر لان ان مع خبرها هنا عن الكون المتعلق منهم باسم الفاعل المقدر الذي
هو كاين فالتقدير كفى تعلا فجرا كونك منهم ودهر مستحق لان امست من اصله اي وكفاهم
فجرا دهرا نت فيه فارا نهم فجروا بلوته منهم وفجروا بزمانه لنضارة ابانه كما قال ابن تمام
كان ابا مهم من حسها وهو والعادية جارية في الكلام والشعر بمدح زمان الممدوح وذم زمان
الذي هو صفة وعطف دهر وسواسم حدث على الكون المقدر وهو اسم حدث ودهر موصوف
بها ضمير عايد على اسم ان وهو الباء من امست فهذا وجه في الرفع صحيح المعنى ليس
عذر محذوف والاوجه المذكورة فيمن عزمنها البهم شي وجه قال من حذف الا
يوجد ا من الربيع النصب وهو قول لا يصحبه فايدة فابو الفتح والربعي
در افق دهر والسعري قدر مبتدا الرفع اصل وقدر السعري ايضا النصب لدهر ما حكيت
لك لفظا ر ن وبه عندي في اعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب اليه من تقدم
ل هو ايا عطف دهر على فاعل كفى وهو انك ترفع الفجر باسناد كفى اليه وتخرج الباء
من زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفجر ونحو الدهر بالعطف على مجرور الباء وترفع
الاصل بتقدير مبتدا الذي ذكره فبصير اللفظ كفى تعلا فجرا لكونك منهم وبدهر هو
اصل امست من اصله والمعنى انهم التقوا بفجرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما انتهى
من السحري **قوله** ولا معنى للبيت على تقدير هو من كلام ابن السحري كما تراه وقال الواحدي
ما له معنى لان الدهر اذا ناهل له جوده فيه كان ذلك شرفا للدهر ولا شك انه من شامل
فضل الفخر للقبيلة مان واحدا منها يشرف الدهر بان اصبح اهلا لوجوده فيه **قوله** وقال ابن
صابع في الاول ان الباء متعلقة بتنمي قال ابو حيان في شرح التسهيل قد خرج بعض شيوخنا
الباء بتنمي البيت على الاعمال فتكون ما لاقت متعلقا بتنمي اي يرتفع ويكون قد اضمر في
بانك ضمير الشرف قوله ما لاقت انتهى وقال ابن السحري في اما له فاعل بانيكر قوله لان

قيل انه مضمر مقدر كما حكى سيبويه اذا كان غدا فاتنى اى اذا كان ما نحن فيه من السرور او بما
فاتنى وتقديره الم يأتيك النبأ ودل على ذلك قوله والانبا تنمى وقيل ان الباء هو بما لاقت
زايدة وما هي الفاعل كما زيدت الباء مع الفاعل في كفى بالله وهي ومجرورها على القول الاول
في موضع النصب لا متعلقه بتنمى انتهى وقال ابو الحجاج يوسف بن سليمان الاعلم في شرح شواهد سيبويه فاعل يأتيك يجوز ان يكون مضمرا في يأتيك يدل عليه قوله والانباء
تنمى فكانه قال الم يأتيك النبأ والانباء تنمى فقوله والانبا تنمى جملة معترض بين قوله يأتيك
وبين قوله وبما لاقت وتقدير الكلام الم يأتيك الخبر بما لاقت سوب بني زياد وهذا البيت
هو اول الابيات فليس يقدر ان الضمير الذي يعود الى مذكور والباء وما بعدها في موضع
نصب بيأتيك ويجوز ان يقال ان بيوت فاعل يأتيك كانه قال الم يأتيك بيوت بني زياد
بريد الم يأتيك خبر بيوت بني زياد وما منع بها حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
ويكون في لاقت ضمير يعود الى البيوت ويكون البيوت في نية التقدم كانه قال
خبر لبون بني زياد بما لاقت وقد يجوز ان يقال ان الباء في قوله بما لاقت زايدة
قال الم يأتيك ما لاقت لبون بن لزياد وتكون لقمة وكفى بالله شهيدا انتهى وذكر
في شرح شواهد سيبويه مثله وقال الاعلم في شرح شواهد سيبويه الباء في قوله بما لاقت
مؤكدة عنز لنها في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا وحسن دخولها في ما انها مبهمة مبنية كالذي
فادخل عليها حرف الجزا اشعارا بانها اسم والتقدير الم يأتيك ما لاقت ويجوز ان
تكون متصلة بيأتيك باضمار الفاعل فيكون التقدير الم يأتيك النبأ بما لاقت ويدل
على النبا قوله والانبا تنمى انتهى قول وقال ابن الحاجب في امالية معرض الكلام
معربة الى آخره عبارة ابن الحاجب يجوز ان يكون من قوله مهما الى الليلة لا اذى
على انت فيه من اللوم وشبهه كانه يخاطب لا يما على ورده من الوله ثم قال
تعظيما للحال التي اصابته والشدة التي ادركته ثم ذكر الامر الذي يحقق تعظيم الامر فقال
بتعلى وسربالي يعني ذهب بتعلي وسربالي كقوله تعالى هلك عني سلطانيه هاذا ذهب
عنه تعله وسربالة فضلا دل على انه حال بلغ مبلغا اذهلته عما لا يذهل متيقظا عن
مثله ويجوز ان يكون مهما اصله ما ما كررت ما الاستفهامية للتاكيد التعظيمي فانقلبت
الالف الاولى هاء كما قلبت الف الشرطية في قولهم مهما وهي عند الاكثرين اصلها ما ما

وليس ذلك بقياس وانما هو حمل لفظ على فعل من جنس كلامهم وليس من القياس المختلف
فيه بي يجوز ان يكون ما ء الاولى هي التي تصير الوقف عليها قلبت الفها ثم اجري الوصل
مجري الوقف والوجه الاول اوجه واصح والباء في قوله بتعلى باء التعدية يعني اذهبها
واصلها ما عني يقال اذهبه وذهبت به بمعنى واحد وسربالة معطوف على قوله بتعلى
وما في موضع رفع بالابتداء وليس بعدها فعل مسلط عليها وكل ما كان كذلك من هذا الباب
مرفوع على الابتداء والبيت ظرف معمولة اما المتعلق الجار في قوله لان خبر المبتدا يتعلق بمحذوف
اي ما حصل لي واستقر واما ما تضمنه معنى الجملة الكبرى بكما لها لان معناها ما اضع وانا الابس
مثله فهما كذلك واقعا انتهى كلام ابن جني قول كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين
يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اخرجه البخاري ومسلم من حديث
ابن عباس وابي هريرة واخرجه احمد في مسنده من حديث عبد الله بن اوفى وابن عمر
واخرجه الطبراني من حديث علي بن ابي طالب وعبد الله بن معقل وابي
ي قول ولا يشربه وهو ان النشار قلت صح بالفا في حديث عايشة ولفظها
لا يشرب النشار وهو من ينتهب الخمر ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولفظ
حديث علي لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
مؤمن فقال يا امير المؤمنين من زنى فقد كفر فقال علي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأمرنا ان نهم احاديث الرخص لا يزني الزاني وهو مؤمن ان ذلك الزنا حلال
ولا من بد انه حلال فقد كفر الحديث فعلم ان سقوط الفاعل يشرب في بقية طرق الحديث
تصرف الرواة والمصنف تبع في هذا التخريج ابن ملكون فانه قال في توضيحه في هذا الحديث
حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير ولا يشرب النشار الخمر ولا يرجع الضمير
الى الزاني لانه لا يخص به بل هو عليه عام في كل من يشرب ونظير حذف الفاعل بعد النفي
قول حسان ولا يجب بن الذين قتلوا في سبيل الله بفتح التحتية اوله الى لا يجب بن حاسب
قوله والتاء ما تنزاد فيه الباء المفعول قال ابن يعيش وهو الاكثر وقال ابو حيان في شرح التسهيل
هو واسع فيهم جدا وقال في موضع اخر معظم زيادة الباء في المفعول قول نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة قال ابن يعيش المعنى ولا تلقوا ايديكم الى التهلكة قال والذي يدل على زيادتها هنا
قوله تعالى والقى في الارض رواسي الا ترى ان الفعل يتعدى بنفسه من غير واسطة الباء

فائدة قال ابن ابزى فى شرح المفصل زيادة الباء على قسمين مطردة وغير مطردة فالمطردة فى التعجب وفى الخبر فى النفى والاستفهام وغير المطرد نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال الاندلسى زيادتها على ضربين مقيس فى نحو ما زيد بقائم وغير مقيس وهو على ضربين كثير وهو زيادتها فى المفعول وقليل وذلك فى المرفوع قوله وقيل ضمير الفعول تعضوا قال الفارسى سكت عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخريج قليل دب اليه السآمة فما لقلة فلم ار من تعرض اليه كون الباء فيها غير زائدة واما آية مريم فنى الكشف والباء فى بجذع النخلة صلة للتاكيد كقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة او على معنى افعلى الهزء به كقولك فى قراءتها وفى اعراب السمين الباء فى قوله ولا تلقوا بايديكم فيها ثلاثة اوجه احدها انها زائدة فى المفعول به لان ألقى يتعدى بنفسه قال تعالى فالقى موسى عصاه فزيدت الباء فى المفعول كما زيدت فى قوله والقى بكفيه الفيء استكانة من الجوع وهذا ما يجيز ويا يجلد وهذا قول ابى عبيدة والزجاج قليل الا انه مردود بان زيادة الباء فى المفعول به لا ينقاس انما جاءت فى الضرورة الثانى انها متعلقة غير زائدة والمفعول محذوف تقديره ولا تلقوا انفسكم بايديكم الى التهلكة ويكون السبب كقوله لا تفسد حالك برأيك الثالث ان يضمن الفعل معنى ما يتعدى بالباء فتعدية فيكون المفعول به فى الحقيقة هو المجرور بالباء تقديره ولا تعضوا بايديكم الى الشر كقوله افضيت بجنبى الى الارض اى طرحته على الارض ويكون قد جعل الايدى عين الانس لان البطش والحركة وظاهر كلام ابى البقا فيما حكاه عن المبرد ان الفعل يتعدى بنفسه من غير تضمين فانه قال وقال المبرد ليست بزائدة بل هى متعلقة بالفعل المذكور بعدها والاولى حمله على ما ذكرت انتهى قوله ونرجوا معى يطمع قال ابو حيان لان طمع يتعدى بالباء قال طمعت بليلى ان تزيع وانما يقطع اعناق الرجال المطامع قوله ويقرا الياء الى آخره قال ابو حيان خرج السلوبين قرات بالسورة على ان الباء للتعدية اى الزمت قرائى بالسورة وفى البدايع لابن القيم قولهم قرات الكتاب ونحوه يتعدى بنفسه اما قرات بام القرآن وقرات بسورة كذا وحديث لا صلوة لمن لم يقرا بالفاتحة الكتاب ففيه نكتة بديعة قل من يتفطن لها وهى ان الفعل اذا عدى بنفسه فقد قرأ سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها التخصيص بها بالذكر واما اذا عدى بالباء فمعناه لا صلوة لمن لم يات بهذه السورة فى صلوته او فى قراءته فى جملة ما يقرا به وهذا لا يعطى الاقتصار عليه

بن شعوب غيرها معها وناصل قوله فى الحديث كان يقرا فى الفجر بالسين الى الميم كيف نجد انه يقرا فيما يقرا به بعد الفاتحة بهذا العدد وكذا قوله قراءة بالاعراف وسورة ق ونحو هذا انما هو بعد الفاتحة فتامل كيف لم ياتى بالباء فى قوله قراءة سورة النجم فسجد الحديث ولم يقل ان لم تكن فى صلوة فقراها وحدها وكذا قوله قراءة على الحسن سورة الرحمن وعلى اى سورة لم يكن ولم يقل سورة ولم ياتى بالباء الا فى قراءة فى الصلوة قال وان شئت قلت هو متضمن معنى صلى سورة كذا وقام بسورة كذا وعلى هذا فيصح هذا الاطلاق وان اتى بها وحدها قال وهذا احسن من الاول الا انه لا يقال بالباء اذا قراءها خارج الصلوة قوله وكثرت زيادتها فى مفعول عرفت ونحوه هذه عبارة ابن مالك فى شرح التسهيل وعبارة الرضى وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد هو فى المضاف قوله وقلت فى مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك فى المنام جريدة قوله تسقى الفجيع بارد بسام قال الدماميني يمكن ان تكون الباء فيه للاستعانة مثل سقيته الدلو والمراد بالبارد البسام النعيم والمفعول الثانى محذوف اى تسقى الفجيع ريقها بثغر بارد بسام واما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة واخذ على ثانى المفعولين اى تسقى الفجيع باردا بساما وفيه نظر لان المراد بالبرد التغر بدليل وصفه بشام وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف اى ريق بارد بشام وعليه فيحتمله والبت الزيادة والنقص باعتبار الباء والمضاف وقال الشيخ يا المراد بالبارد الريق وبشام وصفه يصفه محله وهو الثغر عكس ما قبل انه جار اى جار ما وصف للنهر بصفة الجارية قال وبروى تشفى بالشين المعجمة قوله واعتمد على هذا فالباء غير زائدة قلت هذه الرواية هى ثابتة فى ديوان حسان قوله وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ظاهر كلام ابن عصفور ان هذا مذهب فانه قال فى شرح الجمل وتكون زائدة فى خبر ما وليس وفى فاعل كفى ومفعول كفى وفى بحسبك اذا كان مبتدا وفى فاعل افعل به وما عدى ذلك لا يزاد فيه بقياس بل ان جاءت زائدة فى غير ما ذكر حفظ ولم يقس عليه قوله

وحديث اى يكفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع اخرجه

قوله فكفى بنا فضلا الخ قال ابن جنى فى سر الصناعة اخبرنا محمد بن الحسين عن ابن
ابن يحيى قال قال ابو عثمان يعنى المازنى قال حسان من ثابت الغى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبى محمد ايانا انما ادخل الباء الفاعل وهذا اسناد بزيدان
معناه كفانا وقد زاد عليه ايضا فيه اذا الاقيت قومه فكفى قومها صاحبهم خبرا
وهذا من المقلوب ومعناه كفى بقوم خبيرا صاحبهم فجعل الباء فى الصاحب وموضعها
ان تكون فى القوم اذ هم الفاعلون فى المعنى انتهى وقال ابو حيان اكثر اصحابنا وجو
قوله فكفى بنا فضلا على زيادة الباء فى الفاعل وجعل حب النبى بدل اشتمال من
المجرور بالباء والتقدير فكفينا حب وقال صاحب رصف المبانى تزاد الباء فى
مفعول كفى عند بعضهم فى الضرورة كقوله فكفى بنا فضلا البيت وأنشد ابى عالبيه
الاشبيلى المتاخر بجعل الباء فى البيت داخلة على فاعل كفى ويجعل حب النبى
بدل اشتمال من الضمير على الموضع لان الضمير محفوظ لفظا مرفوع معنى وعليه
وعليه حمل بعض المتاخرين بيت المتنبى كفى بجسمى نحولا انى رطل البيت وقال
وقال المتنبى كفى بجسمى نحولا اننى رجل لولا محاطبتى اياك لم ترنى قال الشيخ
فى المجلس الثانى والثمانين من امالية ومن حطه نقلت بتوسط فى هذا البيت سور
عن الفرق فى الاعراب بين كفى بجسمى نحولا وكفى بالله وكيلا وقال ثمان ان ان
المفتوحة تكون مع خبرها فى تاويل مصدر كقولك بلغنى انك ذاهب اى
بلغنى ذهابك واياى مصدر تقدر فى هذا البيت وسوال ثالث وهو ان قد
ان الجملة التى هى لولا محاطبتى اياك لم ترنى وصف لرجل ورجل اسم جامد فكيف
عاد اليها منها ضمير متكلم وكان القياس ان يقال لولا محاطبتى اياك لم ترنى واجاب
ان كفى مما قلب عليه زيادة الباء تارة مع فاعله وتارة مع مفعوله ووجه ذلك ان
مفعوله قليل ومنه وكفى بنا فضلا البيت وكفى بجسمى نحولا ان فاعل كفى اذا وما
بها وسيك لك من ذلك فاعلا يدل عليه الكلام من النبى بلم وامتناع الشىء لوجود غيره
بلولا فالتقدير وكفى بجسمى نحولا انتفاء رويتى لولا وجود محاطبتى واما نحو
التغيير والتغير فى هذا التحول للفاعل دون المفعول فوكيلا تغيير لاسم الله تعالى و
لا تغيير لانتفاء الرؤية كما كان فضلا فى بيت الانصارى تغير الحب النبى اياهم فقد

ان زيدا فى الاعراب بين كفى بجسمى نحولا وكفى بالله وكيلا من حيث كان بالله فاعلا
ونحو ما هم الا وانما زيدت الباء فى كفى بالله وكيلا من حيث كان بالله فاعلا حملا على ما
اذا كان بحسبك اكتف بالله ونظيره قولهم بحسبك بزيد زادوا الباء فى خبر بحسبك لما دخلت معنى
اكتف واما رجل من قولهم انا رجل خبر موطا وانا الخبر فى الحقيقة هو الجملة التى وصف بها رجل
والخبر الوطا سو الذى لا يبعد بانفراده مما بعده كالحال الموطاة فى نحو انا انزلناه قرانا عربيا
كانك قيل انى اقتصرت على رجل عالم يحصل به فائدة وانما الفائدة مقرونة بصفة فالخبر
الموطا كالزيادة فى الكلام فكذلك عاد الضمير الذى هو اسم ان فى المحاطبتى ولم يرجع
الى الباء فى انتى ولم يعد على نفس الجملة والحقيقة خبر عن الباء فى انتى وان كانت
تحكم اللفظ صفة كرجل ولو قلت ان رجلا لما كان هذا الباء التى فى انتى من حيث
وقع خبرا عنها عاد الضمير ان اليه حتى كان قولا ونظير عود الباء الى الذى فى قوله على
انا الذى يعنى انى جربته لما كان الذى هو انا فى المعنى وليس هذا مما حمل على الضرورة
ولا نظير مثله فى القرآن كقولك انتم قوم تجهلون فتجهلون فعل خطاب. وصف به اسم
بيته كما تقول وعاينا بها وانا القوم ولكنه جاء وفق المبدا الذى هو انتم فى الخطاب.
وكقولك انتم قوم تجهلون هذا الخبر فائدة انتهى فائدة قال ابو الحسن محمد بن احمد
المزنى راوى المتنبى احدث قول المتنبى كفى بجسمى نحولا البيت فلم ادع فيه بغيرى
بدره وقلت عدمت من النحول بلا بلس يكفينى الوجود ولا العيان
وسمى ادعى البرايا فكنت خفيت عنى لا ارانى قال وانتقاى عنى ابدع من
اختفاء عن غيرى واوقع وفى المغرب وقال السراج الورراق مصنا وضاح جمع لها ما زلت انشده
اورق الى للسنة من بدينى وقال لى بلسان من ضاطقه لولا محاطبتى اياك لم ترنى
قال ابن جنى فى سر الصناعة واما قولهم بحسبك زيدا وبزيد وكفيته اياه بعبد الله
وباخى عبد الله فليست الباء فيه زائدة وانما اوصلوا بها الفعل تارة الى المفعول
به وهو تارة اخرى نفسه كما فالوجنبه ووجيت اليه وحسنت صدره وحسنت بصدره
الثالث البداء الى اخره قال ابن يعيش فى شرح المفصل الباء زيادتها فى المبتدا
فى موضع واحد وهو قولهم بحسبك ان تفعل الخير ومعناه حسبك فعل الخير والجار والمجرور
فى موضع رفع بالابتداء قال ولا تعلم مبتدا دخل عليه حرف جر فى الايجاب غير هذا الحرف

وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا لايحفظ زيادة الباء في المبتدا الا في
اي حسبك وفي قول الراجز اضرب بالسيف على ابا ابي اتى به الدهر بما اتى به امتدا
والباء زايدة بدليل عوده الضمير عليها من الجملة التي قبلها فدل على ان السنة بها اخبر
اذ لو لم يكن متوبا بها الاخير لم يجز عود الضمير منها الى ما بعدها لان الضمير لا يتقدم على ما
يعود عليه لفظا ورتبة الا في ابواب معلومة ليس هذا منها وان كانت السنة بها التاخير
كانت ما مبتداة والجملة في موضع خبرها والتقدير ما اتى به الدهر اتى به قال وزعم
بعض النحويين ان الباء في بايكم المفتون زايدة في المبتدا والتقدير ايكم المفتون ولا
ينبغي حمله على ذلك لقلته انتهى قال ابن جني في سر صناعة لا اعلم الان مبتدا زيدت
فيه الباء غير قولهم بحسبك ان تفعل كذا وقولهم اتى به الدهر ما اتى به تنبيه
كان شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي يختار في حسبك درهم ان الباء فيه مزيدة
في الخبر لانه في المبتدا ويجعل درهم مبتدا بمعنى خذ وبحسبك خبر مقدم الا انه محط الفائدة
والمعنى درهم كافيك وهو من الحسن بمكان والله اعلم في اختياراته في العربية
من هذا ومن اختياره استتابة في اذن لان قلت ما يمنع به ابتدا النكرة
قلت ثلثة امور الافادة على حد قولهم تمرة خير من جرادة تقدم الخبر وهو ظرف
على احد عندي درهم وليوطروا الثالث بحسبك الا يتوهم فيه ان
من الالفاظ التي لا تعرف بالاضافة كما صرحوا به فالحاصل انها لفظان تكرارا
موجب بجعل حسبك مبتدا ودون الاخير بل الموجب حاصل في جعل الكاف هو المبتدا
المسوغ بتقدم الخبر المجرور ومساعدة ان في ثم رايت صريحا اخر توبا وسوق الوجه
في هذا المثال بحسبك ان تفعل الخير وقول الشاعر بحسبك في القوم ان يعلموا ابانك فيهم
فاق نفوا الخير الكان والفعل وهما عندهم في حكم المعرفة ولهذا قدر صفة في
وكان شيبان ان لا يسرحوا غنما ان كان شاتية وعلل ذلك بقوله لئلا يلزم الاخبار
عن النكرة بالمعرفة ووجهه الوا ميني هنا كما بقوله لان ان مع صلتها في تاويل
معرف بل جعلوه في حكم الضمير انتهى وفي الستر بل ما كان حجتهم الا ان قالوا ان
خبر كان وان قالوا اسمها لانه الاعرف ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا
يعني في هذا المثال اعني قولهم بحسبك في درهم ان تفعل الخير كون ان تفعل هو المبتدا وقطا

لانه الموغل اذا كان ربح تعريفه على المجموع ونكرتهم مع ان اضافتها تفيد التعريف قطعا فلان
ربح بحسب الذي اضافته لا تفيده قطعا اولا واخرجا واذا تقرين ذلك وتبين ان بحسبك ان
والفعل تعاقبا في باب الاشتغال نحو زيدا بحسبك ان يضرب على سنن واحد ولم اقف على هذا الترجيح
الا بعد وفاة الشيخ ولو [illegible] حاتا وافقته عليه لشربه كثيرا فانه كان شديد الانتصار لرايه
هذا زايدة في الفعل قال ابو علي قولهم بحسبك ان تفعل كذا ليس من قولهم حسبك درهم
الناس وانما هو التي في قولك كان حسبك الله والدليل عليه ظهور خبرها وتلك التي في قولهم حسبك
بهم الناس هي التي قال ابو عمرو فيها انها بمنزلة مع اضافتها الى الكاف والوجه الثالث ان تكون
صفة في قولهم مررت برجل حسبك من رجل فايدة قال الليلي تيزاد في الخبر نحو بحسبك بزيد
فحسبك مبتدا وزيد خبره والتقدير حسبك زيد وزيادتها هنا غير قياس فتزاد في المبتدا
نحو بحسبك زيد فحسبك مبتدا والباء زايدة وزيد خبره هذا لفظه ويخرج منه سؤال ظريف
[illegible] لفظه نظر فعلت ايا من له في النحو قول ومذهب وطول بدان مدها تبلغ النجا
عبقري وقد في هنا لمن ابدا على سنن مرضية روبت قديما بحسبك زيدان نقله مقدما
بحسبك بابن بزيد تزدها فايدة قال الفارسي في التذكرة زيادة الباء على ضربين
تارة تكون مع ما بعدها كالشيء الواحد في نحو بحسبك زيد وكفى بالله وتارة تكون
ليس مع ما بعدها كذلك كقولك مع المفتون تنبت بالدهن ولا تقران بالسوء
ومنه عند سيبويه بايكم المفتون الخ قال الاندلسي استدل بهذه الآية على
انها مزيدة وذلك لانها اذا كان المفتون اسم مفعول واذا كان مصدرا
لم تكن الباء زايدة لانها حينئذ التقدير ايكم المفتون وذلك لا يصح وظهر انه لا يمكن زيادة
الباء على تقدير كونه مصدرا ولا يستقيم ايضا ان تكون غير زايدة مع كونه غير مصدر
اذ على تقدير التقدير فستبصر ويبصرون بايكم الفتنة بايكم صاحب الفتنة والاولى جعلي
الفتنة والمفتون مصدر فيكون التقدير فستبصر ويبصرون بايكم المفتون جوابا لقولهم
متى هذا الوعد ان كنتم صادقين اي بايكم الجنون وبضعف جعلها غير زايدة على معنى في والمفتون صاحب
الفتنة والخطاب له ولهم ولا يصح ان يقال لجماعة وواحد بايكم زيد فلا بد من التعدد
والتغاير فان قلت هذا بعينه يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة ايضا فالجواب
انه ليس ببعيد ان يقال لاثنين بايهما الفتنة بمعنى يصح قيامه بكل واحد

منها فصح الاستفهام عن محله بتولك بايهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس بمبهم ان يسأل
محلا للنفي حتى يقال باي الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المثالين الخ رجعي
اصله فستبصر ويبصرون ايكم هو المفتون بنصب الياء على انها صلة الموصول كانه قيل فستبصر ويبصرون
الذي هو المفتون منكم ثم حذف الشطر الاول الذي هو صلتها فصار ايكم المفتون
كقولهم اكلوني البراغيث ثم ادخلت الباء مزيدة فقيل بايكم فدخلوها على النصب كما في
ولا يقال ان اصله ويبصرون ايكم المفتون على ان اياما مبتداء والمفتون خبره وان
اياما الاستفهامية التي تعلق فان يبصر ليس من الافعال التي تعلق كما ان ننزع في الآية
الاخرى كذلك ولانك لا تقول علمت بايهم في الدار مع وزعم الكوفيون ان المفتون
مصدر والباء متعلقة به كانه قال بايكم الفتنة انتهى ما اورده الاندلسي قول
من الغريب انها زيدت اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الا ترى الى قول
كثير بعضهم ليس البرهان تولوا وجوهكم قال ابن مجاهد فاذا كان هذا لم ار
البر وهذا هو الظاهر ولكن قد جوز نصبه على ان تجعل الباء زائدة كقولهم كفى بالله
الله وكفى بنا حاسبين اي كفينا فكذلك ليس البرهان تولوا اي ليس البرهان تولوا
البر كما في قراءة السبعة فان قلت فان كفى بالله قلنا هيئة لكنه تعلت عليه البتة
ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس انما زيدت في خبرها قيل لو لم يكن شرط الجواز زيادة فانها
عليه ما جوزناه لكنا توجيه السبعة وقال ابو حيان في البحر قراءة ليس البرهان تولوا
زيادة الباء في الخبر كما زادوها في خبرها اذا كان اذا وصلها قال الشاعر ليس مجيبا بان عمي
يصاب ببعض الذي في يديه ادخل الباء على اسم ليس وانما موضعها الخبر وحق في لك
في البيت ذكر التعجب مع التقرير الذي تفيده الهمزة فصار معنى الكلام اعجب يا بني
ولو قلت اليس قائما تريد ليس بخبر انتهى قلت وعلم منه ما ينعقب به على المصنف
فانه ذكر شرط الباء خبر واهمل اشتراط كونه ان اوان وصلها وقوله الم يجب
بان الفتى يصيب بعض ما الذي في يديه قال الحافظ في البيان هو محمود النحاس قال
الثعالبي في اماليه انشدا ابو محمد عبد الله بن جعفر النحوي قال انشدني ابو العباس
محمد بن يزيد لمحمود الوراق • اليس عجيبا بان الفتى • يصاب ببعض الذي في يديه • فقلت
فمن ذا يقال له موجع • ومن معتز مفد اليه • ويسلبه الشيب صرح الشباب

فليس الذي به خلق عليه قول والرابع الخبر قال ابن يعيش وزيادة الباء في الخبر اقوى من
زيادتها في المبتدا لانه وذلك ان خبر المبتدا يشبه الفاعل من حيث كان مسندا اليه المبتدا
كما كان الفاعل مسندا الى الفعل فكما تزاد الباء مع الفاعل وكذلك يجوز دخولها على الخبر
قول وهو ضربان غير موجب الخ قبيل عبارة ابن الحاجب في الكافية وزيادته في الخبر في
الاستفهام نحو هل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقايم كما يقال هل زيد بقايم والنفي
نحو ليس وما وقيل بلا التشريه نحو لا خير بخير بعده النار قال والاولى انها بمعنى في ولم يسمع
في النفي بان فكان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام انتهى كلام الرضي وقال البسيلي
ليس قوله في الاستفهام على اطلاقه بل يعمل وحدها قراده بالعموم الخصوص لان قد شبه
دخول الا على خبر المبتدا بعدها نحو زيد الا قايم كما تقول ما زيد الا قايم وعبارة ابن الحاجب
في الكافية ومن حطه نقلت وغالبت ومنع وزيادته في غير موجب انت كالعادة
قال الثعالبي كاهر كلام المصنف العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي مثل لم اكن باعجلهم وهو قليل
غير ليس وقال ابو حيان في شرح التسهيل يستثنى من خبر ليس الواقع في الاستثناء نحو
قام القوم ليس زيد فلا يزاد فيه ليس بزيد قال وذكر ابن ملكون ان الخبر المنفي بلا اخت
ليس فتراد الباء فيه واستدل قول سواد بن قارب • وكن لي شفيعا يوم لا ذي شفاعة •
بمغنى فيغلاء • سواد بن قارب • وقول الاخر • وكذاك لا خير ولا • شر علي احد بدايم •
وحجة من هذا ان يحتمل ان يكون ما بعد لا مبتدا اذ ليس فيها خبر يظهر نصبه اذ قوله بمغنى
وبدايم مشغول بحرف الجر فيحتمل ان يكون في موضع رفع وقال ابن هشام يعني الحضراوي
لم يسمع في خبر لا فلا يقاس على خبر ما لان الزيادة مجاز تذنيب قال ابو حيان اختلف في
فائدة زيادة الباء في خبر ليس وما تقول البصريون فائدتها انه يجوز ان لا يسمع المخاطب
كلمة النفي فيتوهم ان الكلام موجب فاذا جي بالباء ارتفع الوهم وقال الكوفيون هذا في
انه المقابل ان زيدا منطلق والباء بمنزلة اللام تنبيه قال ابو حيان اذا كان خبر ليس
او ما موجبا لم تجز زيادة الباء فيه فلا يجوز ليس زيد الا بقايم ولا ما زيد الا خارج قلت
من هنا تعرف ان قول المصنف كان الحاجب في الوافية غير موجب احسن من تعبير غيره
بخبر ليس وما ولذا قال ابن ملكون في شرح التسهيل وقلت في الخبر النفي ولم اقل في ليس ليعلم
ان الخبر الموجب بعد ليس غيرها لا يدخله الباء تنبيه لم يمثل المصنف لزيادتها بعد هل

وقد نص ومثال الزيادة بغير الموجب للاستفهام ما قال
المصنف لم يمثل للاستفهام ما قال
الرضي المراد الاستفهام

ومثله الزمخشري في المفصل بقول امرئ القيس • الا هل اتاها والحوادث جمة • بما لاقت لبون بني زياد
ومثله ابن ملك في شرح التسهيل بقول الاخر • بقول اذا قلوبي عليها وافرة • الا هل الى ذاك يا ذبيان
فائدة قال ابو البقاء اللبيب انما اكد خبر ليس بالباء لثلاثة اوجه احدها ان الكلام اذا زيد فيه
قوي ولهذا زيدت من ولكن ما جاءني من احد والثاني ازالة اللام في خبران والثالث
ان دخول حرف الجر يوذن بتعلق الكلمة بما قبلها من فعل او ما هام معناه ولو حذف لكان مرفوعا
او منصوبا وكلاهما قد يحذف عامله ويبقى هو بخلاف حرف الجر وانما اختيرت الباء دون
لثلاثة اوجه احدها ان اصلها الالصاق والالصاق يوجب شدة اتصال احد الشيئين
بالاخر والثاني انهما من حروف الشفتين فهي اقوى من اللام وغيرها من حروف الجر والثالث
ان حروف الجر كلها توجب مع تعديتها الثقل معنى كالتبعيض والملك وانتهاء وغيرها
والباء لا يوجب مع تعديتها الثقل معنى كالتبعيض اكثر من تعديته الفعل ولذلك استعمل
في القسم وسوى من باب انتهى قوله كوليس زيد بقايم مثل ابن ملك وابو حيان قال
تبعا لابن الدهكان عبده قال الدماميني ولو مثل به المصنف لكان اولى لجريه على
قاعدة عدم العدول عن الاكثر ما وجدت قوله وما الله غافلا قال ابن ملك في شرح التسهيل
والكافية زعم ابو علي ان دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة اهل الحجاز وتبعه في
ذلك الزمخشري والاخفش ما زعماه لوجوه احدها ان استعمالهم لم تنفي دخول
الباء على الخبر كثيرا بعد ما ومنه قول الفرزدق انشده سيبويه • لعمرك ما معن بتارك حقه
ولا منسيء معن ولا متيسر • ولو كان دخولها على الخبر مخصوصا بلغة اهل الحجاز ما وجد
لغة غيرهم الثاني ان الباء انما دخلت على خبر ما لكونه منفيا لا لكونه خبرا لمنفي وما يدل على
ذلك دخولها في نحو لم اكن بقايم وامتناع دخولها في نحو كنت قايما واذا ثبت كون
المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل الثالث ان الباء
المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بان كقول كقول الشاعر شعر
لعمرك ما ان ابو مالك • بضيف ولا اباه قواه • فلما دخلت على الخبر المرفوع بعد ان
لكونه منفيا كذلك تدخل على الخبر المرفوع بعد هل وقوله الا هل اخو عيش لذيذ
واذا دخلت على الخبر بعد هل تكون هل شبيهة النافي فلان بعد هل بعد ما التميمية او
واولى لان شبه ما ليس اكمل من شبه فعل بما وقد حكى الفراء ان اهل الحجاز والحجا

بعد ما بالباء واذا اسقطوا الباء رفعوا وهذا دليل واجب على ان وجوب الباء في الخبر
بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل بل جايز ان يقال هو منصوب المحل وان يقال هو
مرفوع المحل وان كان المتكلم به حجازيا قال ابو حيان قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته
الا ان الظاهر ان محال الكلام ان كان المتكلم حجازيا ورفع ان كان المتكلم تميميا وجب
فتح دخول اللغة التميمية في الحجازية كسرها الغايب بعد كسرة او ياء ساكنة وادغام نحو
ولا يضار كاتب ورفع الله في قوله تع قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
لان اللغة الحجازية به وفيه بالضم ولا يضار بالكسر والا الله بالنصب لان الاستثناء منقطع
واذا جاز الحجازي ان يتكلم بالتميمية جاز للتميمي ان يتكلم باللغة الحجازية بل التميمي
اولى لذلك لوجهين احدهما ان الحجازية افصح وانقاد وغير الافصح الافصح اكثر وقوعا من
العكس الثاني ان معظم القرآن حجازي والتميميون متعبدون بتلاوته كما انزل ولئلا
لا يغيروا ما سمعوا البتة بالرفع الا من جهل كونه منصوبا لا بالنصب انتهى وقال ابو حيان
ما قاله الزمخشري عزاه والبيت الى ابي بكر وابي علي في احد قوليه والصحيح خلاف
ما ذهب اليه صحاح وقياسي وما جاء منه الا العباس للغة وجود ذلك في اشعار
بني تميم ونثرهم وقد ذكر ذلك سيبويه والفراء ونقل الفراء ايضا عن اهل نجد كثيرا
يجرون الخبر بالباء فاذا اسقطوا الباء رفعوا قال ابو حيان حتى انهم اذا عطفوا على المجرور
بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع كما انهم في اللغة الحجازية يعطفون على الموضع
المنصوب وقد اضطرب ابو حيان في ذلك فتارة منعه وشبهه ان ما بعد ما مرفوع بالابتداء
والخبر فكما انه لا يجوز في الموجب زيد بقايم فكذلك ما شبهه بالمنفي واما دخلت في الحجازية
تشبيها لدخولها في ليس ونحوها قال يجوز ذلك وتدخل في خبر المنفي واما القياس
فلان ان اذا لغت بما ومنعها العمل تدخل في خبر المبتدا وكذلك في الخبر بعد حتى وكلاهما
مرفوع فكذلك تدخل في خبر ما التميمية واما الجامع فنقله ابو جعفر الصفار قال اجمعوا على
ان الباء تدخل في المرفوع والمنصوب فتقول ما زيد منطلق قول وقولهم لا خير بخير
بعده النار اذا لم تحمل على الظرفية قال ابن ملك في شرح التسهيل تزاد الباء بعد لا التبرية
لقول العرب لا خير بخير بعده النار اذا لم تجعل الباء في وقال ابو حيان قال ابو علي
تكون زايدة في خبر لا وهو مرفوع وذلك اذا جعلت بعده النار ونفيت الخبر المنفي

والباء زائدة وقد اجاز ابو علي هذا كله في النكرة وقد منع في موضع اخر من التذكرة ان يكون الباء زائدة وجماعة من النحويين لا يجيزون في هذه المسئلة الا الوجهين الاولين ومن منع زيادة الباء من هؤلاء لم يجز الا وجها واحدا وبه كان يأخذ ابو القاسم وهو ان يكون الباء محلا لا غير وعلى ما قاله ابو علي هذا من زيادة الباء به بكر ابن طاهر وابن خروف وقد قال ابو علي في التذكرة لا تكون الباء هنا زائدة لانها لا ترد في الموجب قال بعض اصحابنا وهذا لا يقاس لا يقال لا رجل بقائم ولا انسان بوزع لانه لم يات به في صحيح غير متناول وقد منع قوم ان تجعل الجملة صفة لخبر المعنى لانه يخصص بالصفة فلا يجيء على كقوله لا حيوان في الدار عاقل ولا رجل رجل كاتب لان المعنى هو الخبر وحين وصفته ونوعته من الاول صرت كانك قلت لا حيوان عاقل في الدار ولا رجل كاتب في الدار فالحيوان العاقل بعض الحيوان والرجل الكاتب بعض الرجال وبقال نفي النوع عن الكل واجاز هؤلاء لا خبر بعده الدار خبر لان الاول خاص والثاني عام وهذا لا يصح لان الصفة تخصص الموصوف فلا يصح ان ينفي عنه عموما استيما اذا كان اللفظ المخصص هو الخبر بعينه فهذا يبطله لان من وصفته بصفة فقد اخرجه من ان يكون اسمه نكرة الصفة فاذا قلت لا رجل كاتب رجل لم يستقم لان قولك الكاتب رجل فكيف يبقى عنه ان يكون رجلا والنفي في الحقيقة انما هو للخبر ولا يصح ان ينفي عنه ان يكون بعض الرجال وقد اوجبت له ذلك اذا جعلته مبتدا معلوما عند المخاطب كما هو معلوم عند فاذا علم رجل كاتب فكيف يجهل انه رجل ولا بد للرجل الكاتب من ان يكون رجلا انتهى ملخصا من ابو حيان **قوله** وموجب ومنوع على السماع قال في رصف المباني تزاد الباء في خبر الابتداء للضرورة كقوله ما انت من بيت يلبد دخوله وذلك ليستطاع بالبارد السهل وقال الاخفش ومنعكها شيء يستطاع اي شيء ويحتمل ان يكون الخبر محذوفا وتقديم الجار والمجرور مقامه كانه قال ومنعكها كائن او حادث او مستقر وهو احسن من ان يراد يكون الجار والمجرور يقعان خبر للمبتدا قياسا **قوله** وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها قال ابو علي الفارسي في التذكرة ثم تلميذه ابن جني في سر الصناعة والتقطار الباء الزائدة على خبر المبتدا في موضع واحد في قول ابي الحسن الاخفش وهو قوله جزاء سيئة بمثلها تقديره وهذه جزاء سيئة مثلها وكانه استدل على هذا بقوله تعالى

في الاية الاخرى وجزاء سيئة سيئة مثلها وهذا مذهب حسن واستدلال صحيح ومما يدل على جواز ذلك انا نقول على المبتدا قد يدخل على خبره كلام الابتداء التي دخلت على خبر المبتدا في قوله بعض ان زيدا لهو خير منك وقد جاء في الشعر قال ام الخليس لعجوز شهربة والذي اجازه ابو الحسن الذي حكيناه عنه في القياس وذلك ان خبر المبتدا يشبه الفاعل من حيث كان مستغلا به مبتدا كما كان الفاعل مستغلا بالفعل وقد دخلت على الفاعل الباء فكذلك يجوز ان تدخل على خبر المبتدا الا ان الاية قد تحتمل مع صحة هذا القول تاويلين اخرين غير ما ذكره ابو الحسن احدهما ان تكون الباء ما بعدها في موضع الخبر ويكون متعلق بمحذوف فكانه قال جزاء سيئة كائن بمثلها كما يقال نوبه بدرهم وانا بك اي كائن بوجودك اذا اشعرت نفسك له ولا يمتنع هذا من حيث قبح الابتدا بالنكرة لمعنى العموم فيه وحصول الفائدة والوجه الاخر ان يكون الباء بمثلها من صلة المصدر متعلقة بنفس الجزاء مرتفعا بالابتدا وخبره محذوف لانك تقول جزيتك بكذا فيكون المعنى جزاء سيئة بمثلها كائن او واقع انتهى والمصنف رجح هنا الوجه الاول من هذين الوجهين ورجح في الباب الثاني منها رغم الدماميني ان بين اعتبارين تعارضا واجاب الشيخ بان منع كلامه هناك اوجه اولى من قول الاخفش وهناك ان الثاني اظهر من القولين **قوله** وقوله الناسي ومنعكها بشيء يستطاع قال ابن جني في كتاب التنبيه على اعراب من الحماسة الباقي بشيء زايدة في خبر المبتدا وقد جاء ذلك الاثري الى قول ابي الحسن في قول الله تعالى جزاء سيئة بمثلها ان تقديره جزاء سيئة مثلها اعسارا بقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وكانه قال ومنعكها بشيء يستطاع اي امر مطاق غير بعط ولا محنا اي قال عنها ولا تعلق بد فكر كل بها ويجوز وجه اخر وهو ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني فيما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة واما معاذة لك واما تقدير بها منك او غير ذلك فيكون المعنى قريبا من الاول الا انه ابين جانبا منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المنع وفي صلته ويجوز ان تكون متعلقة ايضا فيه بنفس يستطاع اي يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه به انتهى وقال المكس في شرح الشواهد بشيء اما متعلق بما قبله او بما بعده وعليهما فالمعنى بشيء ما ويستطاع خبر واما خبر فيستطاع صفته والباء زايدة مثلها في جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش **فايدة** قال الفارسي

في التذكرة قولهم المستغاث بالله يحتمل ثلثة اوجه احدها ان تكون الباء زائدة في الخبر كقولك حسبك به وجزاء مستغاث بمثلها فتقديره المستغاث بالله آت والمستغاث يكون اسم مفعول ويجوز ان يكون المراد به الاستغاثة فيكون المقدر الاستغاثة ويجوز ان يكون المستغاث يعني به الاستغاثة والباء متعلقة بالمستغاث والخبر محذوف اي واجب ويجوز ان يكون الباء الخبر كما تقول المرور بزيد والذهاب الى عمرو انتهى **تتمة** بقي من اماكن زيادتها في خبر ان ولكن وقد ذكرهما ابن ملكة في البسيط وقال ابن جني في سر الصناعة وقد زيدت ايضا في خبر لكن لشبهه بالفاعل قال الشاعر

ولكن اجر الوفعلت بهين ... وهل ينكر المعروف في الناس والاجر اراد ولكن اجرا لو فعلت بهين ويجوز ان يكون معناه ولكن اجر الوفعلت بهين اي انك تعلمين الى الاجر بالشيء الهين كقولك وجوب الشكر بالبر الهين ويكون ابدا على هذا غير زايدة انتهى وانشد ابن ملكة شاهدا على دخولها في خبر ان قول

فان تناء عنها حقبة لا تلافها ... فانك مما احدثت بالمجرب

قال ابو حيان ولا يتعين ان يكون المجرب خبر ان بل يجوز ان يتعلق بالمجرب بقوله مما احدثت وخبر ان هو قوله مما احدثت ويكون قوله فانك على حذف الفاء فان تابك وعدم ملافانك مما احدثت اي بسبب مما احدثت بالمجرب قال ابو حيان وقد سمع دخولها في خبر ليت في قول الفرزدق ذا العيش اللذ يد بدا لنا **فائدة** قال المصنف في زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما وبعد اولم يروا ان كقولهم بيد ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله وعاذلة هبت بليل تلومني ... فلما دعاذ لم تجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سوادين قارب والاقل في ثلثة مواضع بعد ان ولكن انتهى **قوله** الخامس لحال المنفي عاملها قال المص في حواشي التسهيل انما جاز جره بالباء الزايدة من حيث انه خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك مشروط لزيادة في الخبر

وانما قال الجرمي لان المشبه بنفض عنه **قوله** وخالفه ابو حيان عبارته وما ذهب اليه المصنف في هذين البيتين من زيادة الباء في الحال لا يتعين ان يجعل ان تكون الباء للحال لزايدة في الحال اي في حال جئت بحاجة حابية اي ملتبسة بحاجة حابية وكذلك ابغ فرد وريد نفسك والتكلم قد يسند الفاعل الى اسم ظاهر ويريد بذلك نفسه نحو قولك لقد ضحك مني رجل صالح ولو جئتهم لجيت بفارس بطل اي لجئت متلبسا بفارس بطل وهو يريد نفسه **قوله** وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول لتعقبه الدما مبنى بان فيه حذف الموصوف من غير دليل قال وقد يخرج على ان رجع من اخوات كان والباء زايدة في الخبر على حد قوله لم اكن باعجلهم **قوله** لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم تنف اصلها قال الشيخ صفات الذم هنا هي المزؤدة والموكل والمبالغة فيها هنا من جهة التجريد الذي هو على حد قولهم رايت منه اسدا وقال الدماميني ينبغي ان لا يتعلق على بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها سابغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العايد على الصفات قال وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد يفيد اذا دخل عليه النافي **قوله** وهذا اصل في ومار بك بظلام للعبيد ان فعالا هذا ليس للمبالغة الى قال الشمس الدين العمري اجيب عن الاية بوجوه احدها ان فعالا هنا غير مراد به الكثرة كقول طرفة ولست بحلال التلاع مخافة ... ولكن مع مية القوم ارقد لا بريد هنا انه قد يحل التلاع قليلا الا ذلك يدفعه قوله مع مية يسترقد القوم ارقد وهذا يدل على انه لا يحل في كل حال لان تمام المدح لا يحصل بارادة الكثرة الثاني ان ظلاما هنا للكثرة لانه مقابل للعباد وفي العباد كثرة فاذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا الثالث انا وان سلمنا ان الظلم الكثير انتفى القليل ضرورة لان الذي يظلم انما يظلم لانتفاعه بالظلم وان قل الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل انتفاء الرابع ان يكون على النسب اي لا ينسب الى الظلم كبير ولا صغير الخامس ان فعالا بمعنى صاحب الشيء كقولهم ليس بذي سيف وليس نبال اي وليس بذي نبل السادس ان يكون المراد اثبات كثرة الظلم للعباد مع قطع النظر عن غيرهم كما ثبت بزار والا فالسرقة والقصد اثبات السرقة وهو النزر للخاطب **قوله** والسادس

التوكيد بالنفس والعين قال ابن مالك في شرح التسهيل والكافية تختص النفس والعين
بجواز دخول الباء عليهما كقولك جاء زيد بنفسه ومررت بزيد بعينه وجاء القوم باجمعهم
ولا يجوز ذلك في غيرهما من الالفاظ التوكيد الا انهم قالوا جاء القوم باجمع بضم الميم
وفتحها وفيه معنى التوكيد الا انهم قالوا جاء القوم جمعهم بالميم وضمها وفيه معنى
التوكيد وليس من الفاظه اذ لو كان من الفاظه جاز استعماله بلا باء كما كان استعمالا
بلا باء اكثر كما كان ذلك في النفس والعين قوله وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن
وفيه نظر اذ لحق الضمير المجرور المنفصل المؤكد بالنفس او العين ان يؤكدا اولا بالمنفصل
كقولهم انتم انفسكم وان التوكيد هنا ضايع الخ قال ابو حيان في البحر يتربص متعد وجاء
في القرآن محذوفا ومفعوله ومتيا في المحذوف هذه الآية وقدروه بتربص التزوج
او الازواج ومن المثبت قوله تكاسل تتربصون بنا الا احدى الحسنيين ونحن نتربص
بكم ان يصيبكم الله بعذاب نتربص به ريب المنون وبانفسهن متعلق بيتربصن.
وظاهر الباء انها للسبب اي من اجل انفسهن ولا بد اذ ذاك من ذكر الانفس
لانه لو قيل في الكلام يتربصن بهن لم يجز لان فيه تعدية الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل
الى ضمير المجرور نحو هند تمر بها وهو غير جائز ويجوز هنا ان تكون زائدة للتوكيد والمعنى
يتربصن انفسهن كما تقول جاء زيد نفسه وجاء زيد بعينه اي نفسه وعينه لا يقال
التوكيد هنا لا يجوز لانه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير
الاناث في يتربصن وهو بشرط ضعف ان يؤكد بمضمر منفصل فكان يكون التركيب يتربصن
هن بانفسهن لان هذا التوكيد لما جر بالباء خرج عن البعيد وفقدت فيه العلة التي لاجلها
امتنع ان يؤكد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد بمنفصل اذا اريد التوكيد بالنفس والعين ونظير
هذا جواز احسن بزيد واجل التقدير واجل به فحذف وان كان فاعلا على مذهب البصريين
لانه لما جر بالباء خرج في الضرورة عن الفاعل وصار كالفضلة وجاز حذفه هنا وان لم
ذكره في المسايل جوازا فاموا انفسهم من غير تاكيد وفائدة التاكيد هنا انهن مباشرة
وذوال احمال ان غيرهن مباشر ذلك بهن بل بعض انفسهن الامورات بامر
اذى لوقوع الفعل منهن فاقتضى الحال ذلك التاكيد لما في طباعهن من الطموح الى الترجح
والتزويج ففي اكد الكلام دل على شدة المطلوبية هذا كله كلام ابي حيان وحاصله جواز الامرين

الذين ذكرهما المصنف وقد قال الدماميني في الجواب عن الاول ليس حقه ذلك على
التعيين بل حقه احد امرين اما التاكيد واما الفصل رض عليه ابو حيان في الارتشاف
فيصح ان يقال جيتهم يوم الجمعة لنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في
الفصل كما يكتفى بالواو العاطفة في ما قام ولا زيد انتهى وتعقبه الشيخ بان ذكر ابي
حيان ذلك في الارتشاف لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه ابا ذلك غيره قلت ابو حيان
نقله بل نقل فيه نفي الخلاف فقال في شرح التسهيل فرع اذا قلت علم لكم انفسكم جاز
دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلو نوهم انه لا بد فيه من التاكيد
ذكره الصغار في شرح كتاب سيبويه بهذا لفظ ابي حيان ثم ان ابن مالك قال في شرح
التسهيل ان الذي بهما ضمير رفع منفصل والجيد ان يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل
نحو قاموا هم انفسهم وقاموا انفسهم جايز على ضعف ذكر ذلك الاخفش في المسائل
انتهى وهذا دال على ان التاكيد بالمنفصل حسن لا واجب فايدة وقال ابو حيان
ذكر صاحب البديع انها تزاد في المجرور قال واما المجرور فقد جاء في الشعر شاذا
انشده الفارسي فاصبحن لا يسالنه عن بما به وعلى زيادتها خرجه ابن جني قال
ابو حيان وهو اولى من الحكم بزيادة عن لان زيادة الباء معهودة ولم يعهد زيادة
عن وانما زيدت للتاكيد لانك تقول سالت عنه وسالته فمعناها قريب من
معنى عن وعبارة ابن جني فاما قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به فانه زاد الباء
وصلها بها بين عن ومجرورها وهذا من غريب مواضعها وقال الرضي من غريب
زيادتها ان تزاد في المجرور وذكر ابيت وقال الشجاوي هو غريب شاذ في القياس
والاستعمال فايدة قال ابو حيان زعم بعض النحويين ومنهم ابن هشام الخضراوي
ان الباء دخل على الاسم حيث تزاد التثنية نحو لقيت بزيد الاسد ورايت به القمرين
ليلتي بلقائي اياه الاسد اي شبهه والصحيح انها للسبب اي بسبب لقائه
وسبب رويته وزعم ايضا انها تدخل على ما ظاهره ان المراد به غير ذات الفاعل
وما اضيف الى ذات الفاعل كقوله ولم يشهد الهيجا بالموت مغصم وقوله
ما خبر من ركب المطي ولا شرب كاسا من يد من تخللا وظاهره ان بالموت
مغصم وما شهد وان ما اضيف الى الكف وهو من تخلل غير فاعل بشرب والمراد

والمراد في الحقيقة ان فاعل يشهد سوالوث معصم وفاعل يشرب هو من بخل كانه قال
ولا يشرب من نفسه كاسا يكف من بخل اي شرب كاسه بكفه وليس بخيل والعصا بها
الاستعانة في يكف من بخل لانها توسلت بها الى الفعل ومفعوله كما هي في قولك شربت
بكفي وكذلك في بالوث قوله قوله مدحه البصريين انه اعرب الجر الخ في تعليق
المص ومن خطه نقلت قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وشرح الام ما يجري نصف البصريين
فيما يحكي عنهم من تاويل ما يذكره الكوفيون في حروف الجر حتى يقولوا في من انصاري الى
من تضعيف نصرته الى الله تعالى اي نصرة الله وفي لاصلبنكم في جذوع النخل ان المصلوب
ملازم للجذع ثابت فيه فيصح ان يقدر بقي وفي حول اي رتيب بصيف اتانا وحمارا
وكانها زيارة وكانه بتر بفيض على القداح فيصدع ان يعصر بمعنى يعلو في فيتري
يعلو وان على البيت بمعنى الباء وفي اذا لوكنا لها على الناس ان المعنى اذا حكموا على
الناس في الكيل واستوفوا وكثير من نصرفائهم في ذلك قال وا قول ان كان الكوفيون
يدعون ان كون هذه الحروف بهذه المعاني حقيقة فظهور المعنى وان الحقيقة الاصل
فقد ترجح قول البصريين بان الاصل عدم الاشتراك وان المجاز اولى منه وان
كانوا يدعون انها استعملت هذا الاستعمال مجازا فليتطرق المجاز بين راجح ولا شك
ان المجاز في الفعل اولى منه في الحرف لكن البصريون عليهم اعتراض وتنبه لونه في الحرف
ولا يشعرون بذلك مثاله قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل ما قدمناه فهم يقولون
على حقيقتها من الظرفية ويقدرون ما ذكرناه اذا قد ساعدت قرائن ان حقيقة
الظرفية غير موجودة واما ظرفية مجازية فالبين انه غير المجاز الذي يدعيه غيرهم وكذا
قولهم ان لام لا يخرج عن حقيقتها من التراخي ويدلون ما ظاهره خلاف ذلك على البعد
المعنوي فقد جعلوا اللام تراخيا اخر وهو مجاز لانها حقيقة في تراخي الزمان هذا كله
كلام الشيخ تقي الدين قال المص والجواب عنهم انهم حيث قالوا هذه الحروف لها حقيقة
انما يريدون انه لم يكتسب معه اخر بل هو باق على ذلك المعنى غاية ان ذلك المعنى
وصف هنا يخالفه في غيره فليس مرادهم بالحقيقة هذا المجاز ولا هذا ما ينبغي فيه
النحاة بل مرادهم ما يفهم من اللفظ من المعنى المشهور له انتهى بخل قوله ويقال على
الاول بخلي وهو نادر وانما النادر حافرها اللتي بمعنى حسنت قال ابن القوطية في الجيم

الزائدة مبنى حافرها الاسم للفعل واجب لا نادر وانما النادر حافرها اللتي بمعنى حيث قال
ابن قاسم في الجيم الداني وامابخل الاسمية فلها قسمان احدهما ان يكون اسم فعل
بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية قليلا واما قول ابن مالك في التسهيل في فصل نون
الوقاية وحذفها هو بخلا والله اعلم من الثبوت فان مراده بخل التي بمعنى حسبت قليلا
الصواب حمل قوله المصنف وسواء على استعمالها اسم فعل فالضمير راجع الى قوله الاقل
حذف نون الوقاية ولا شك انه نادر وتندوره لم يذكره صاحب الصحاح
ولا ابن مالك في التسهيل وشرحه ولا صاحب رصف المباني بل اقتصروا على ورودها
اسما بمعنى حسب قال ابن هشام معنى بخل حسب وكذلك معنى قد وقط ومن قال بخلني
يكفي وقطني بالنون فتشبيها بحسب الا ان بخل اسم به لانه ثلاثي مثله ولما وانه
استغاث قيل هذا قبل الجلة واحسبه بمعنا كفاه فلذلك ساغ عدم النون
مع بخل بثبوتها بخلاف قد بل قوله واما الانتقال من غرض الى آخر ووهم ابن مالك
اوزعم في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه اخذا مما مبنى تناول
الايتين السابقتين في الابطال ثم رجوعها الى معنى الاستقبال وا قول لا حاجة
الى ذلك ولم يهم ابن مالك وانما المصنف هو الذي وهم في مرجع الاشارة وعبارة
شرح الكافية بل اضراب وحالها جنبة مختلف فان كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه
على انتهاء غرض واستيناف غيره ولا يكون في القرآن الا على هذا الوجه اشارة الى كواو
الواقع بعدها جملة الذي هو مبدأ التقسيم وهو كلام صحيح فانها لم تقع في القرآن وبعد
مفرد غاية في الباب انه لم يصرح بذكر الابطال فقد يقال ان قوله فهي للتنبيه على انتهاء
غرض واستيناف غيره شامل له لان استيناف غيرها تقدم صادق بان يكون فيه
ابطال لما قبله وبان لا يكون وعبارة التسهيل المعطوف ببل يقرر بعد ايجاب
المذكور قبلها او مردود او مرجوع عنه ومثل الموطا به بقوله تعالى ان هم الا كالانعام
بل هم اضل سبيلا والمردود بقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون
وقوله ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق والمرجوع عنه لكونه غلطا في اللفظ وفي الادراك
او نسيانا او لتدل بمراي بقولك انت عبدي بل سيدي اللفظ او في الادراك وضعف
زعم بل هبلا وعلى درهمان بل ثلاثة واوجب لزيد بل عمرو اثم رايت ابن يعيش صرح

بان اضراب الابطال لايقوم في القران قال في شرح المفصل الاضراب بها معنيان احدهما
ابطال الاول والرجوع عنها اما لغلط او لنسيان كقولك ضربت زيدا بل اكرمته
لانك اردت ان تقول اكرمت زيدا فسبق لسانك الى ضربه فاضربت عما اليه
المقصود وهو اكرمته وكذلك ضربت زيدا بل اكرمته حالدا كانك اردت من الاول
ان تقول اكرمت حالدا فسبق لسانك الى غير ذلك فاضربت عنه بما وليت بعدها
بالمقصود فالاضراب في المثال الاول عن الخبر وفي المثال الثاني عن الخبر
جميعا والاخر ابطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم وعلى ذلك بان الكتاب العزيز نحو قوله
اتاتون الذكران من العالمين ثم قال بل انتم قوم عادون انه انتهت مدة القصة
الاولى فاخذ في قصة اخرى ولم يرد ان الاول لم يكن وكذلك قوله بل ران لكم انفسكم
امرا وهو كثير في القران والشعر وذلك ان الشاعر اذا استوفى بيتا شعره نحو قول
بلد مثل الفجاج قتمة فانه لا يريد ان ما تقدم من قوله باطل وانما يريد ان ذلك الكلام
انتهى فاخذ في غيره وكما ذكره الشاعر معان كثيرة ثم تقول فقد عن ذا ودع ذا واضف
في حديث غيره فاعرفها تهتد وعرف بذلك اضراب الابطال والذي يلون عن نسيان
او غلط او تبدل راي والقران منزه عن ذلك ولهذا قالوا ان بدل الغلط لا يقع
في القران وبدل الغلط قالوا ان الاحسن فيه ان يوتى بيل ويرجع ايضا الى ابنى
وقالوا انحذام يقولون به جنة الاضراب فيها الانتقال عن القول لا عن المقول فيه
وهو الذي تاوله الدماميني قال ولا شك ان الاخبار يقصد بذلك منها شيئا
ينطرق اليه الابطال بوجه والاضراب بمجرد الانتقال من اخبار باستيناف
اخبار انتهى والمصنف مسند فيما ذكره من التقسيم والتمثيل ابو حيان في شرح
التسهيل كعادته فلو شئت لقلت ان المعنى انما هو مختصر منه فانه يسهب فيه بالجوع
بل في تقديره الاقسام والاحكام والامثلة والشواهد والابحاث واللغة والنحو فلا
ينفك عنه حتى انه ينقل كلام ابي حيان الذي قاله في عدة نقل جاز ما به وسيغرا
المحل فان ابا حيان قرر هذا التقسيم خارج ما ذكره ابن مالك في التسهيل
من كتبه ومما ذكره غيره فان الذي قرره الناس في الاضراب ابطال اذا الوالبو
بعد غلط او نسيان ابطال به ما صدر عنه اولا ورجع عنه كما مر في عبارة التسهيل

وفي عبارة ابن يعيش وقال ابن الفواتل في شرح الكافية اذا غلط بيل تعدايجاب
فلها معنيان احدهما الغلط وهو الذي للسان وح الاضراب بها بعيد ابطال الاول
مطلقا وثانيهما ان يعيد الخروج من قصة الى غيرها من غير ابطال حكم وقال صاحب البسيط
بل يأتي لمعنيين لكن ايكاد بها احدهما عند الغلط وسبق اللسان كقولك من شانك
ضربت زيدا بل اكرمت اردت ان تذكر الاكرام فسبق لسانك الى الضرب وكذلك جائني زيد
بل عمرو تقدير بعد بل فعل ويكون الاضراب عن الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني
ويعيد ابطال الاول بالكلية وهذا المعنى لا يأتي في التنزيل ولا في كلام فصيح والمعنى الثاني
يعيد الانتقال من قصة الى قصة من غير ابطال حكم الاول ولا يمكن انكاره لورود التنزيل
به قال تعالى بل قلوبهم في غمرة من هذا بل لهم اعمال من دون ذلك هم لها عاملون فهم منغمسون بهذه الاحكام
المذكورة وقال تعالى بل جئناهم بالحق وانهم لكاذبون وقال تعالى بل قالوا اضغاث احلام
بل افتراه بل هو شاعر وقال تعالى قد جئتهم بالحق وانا لصادقون ما اتخذ الله من ولد
وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون
عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل
وامه صديقة كانا ياكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر انى يؤفكون
ما المسيح ابن مريم الا رسول وامه صديقة كانا ياكلان الطعام كلاهما كانا يأكلان الطعام
فانظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر انى يؤفكون ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل
وامه صديقة كانا ياكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر انى يؤفكون
ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وامه صديقة كانا ياكلان الطعام
انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر انى يؤفكون ما المسيح ابن مريم الا رسول
قد خلت من قبله الرسل وامه صديقة كانا ياكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات
ثم انظر انى يؤفكون ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وامه صديقة
كانا ياكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر انى يؤفكون

بمعنى الوهم اليه ثم يظهر المقصود واما البدل فهو وضع شيء على معنى بالقصد ثم يتبعون ان
الاول غير ذلك الشيء في الدرج يوتى باحسن ما يلزم يوتى بافصح كقولك عندي شمس وهند ليلى
كاويس او تشبهه ذلك ودخول بل في هذه الاوضاع يصرف المراد بالاول الى الثاني واستعمالها
دون بل قبيح فانت تري هذه النقول متظافرة على ما قاله ابن مالك من عدم وقوع الاضراب
بمعنى الابطال في القرآن ثم رايت ابن الصايغ قال في حاشيته ما ذكره المصنف من الانفراد
سبقه اليه ابن قاسم في شرح الالفية وسبقهما ابن مالك ابو حيان وفاته الجميع ما مال بعد
معرفة زمانه من ان الايتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول
وجملها القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير انه لم يبطلها الاضراب الانتقال
عن اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من اسلامه والنبي صلوات
عليهم انتهى وفي شرح المفصل للاندلسي قال النحويين قولهم في بل انها للاضراب عن الاول
والاثبات للثاني عبارة غير مرضية لانه يعطف بها في القرآن ولا يقال اضرب عن هذا وكذا
الله تعالى والجيد ان يقال انها تقتضي الحكم الاخير وما بعد بل متحقق مثبت وما قبلها
متروك ومتصرف عنه سواء كان اثباتا او نفيا مثال ما قام محمد بل بكر القيام مثبت لبكر
والاول متروك قال الخوارزمي هي عند بعضهم بل مثل البدل ولكن مثل عطف البيان اللام مع
والنون مع النون وقال الرضي واما بل التي تليها الجمل فافادتها الانتقال من جملة الى اخرى
اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران
من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضرب زيدا بل عمرا
وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في خبر وقد لا تشترك قول وهي في ذلك
صرف الابتداء لا عاطفة على الصحيح قال في رصف المباني بل لها موضعان الاول ان يكون
حرف عطف مشتركا ما بعده مع ما قبله في اللفظ وهو الاسمية في الاعراب والعطف في
الافعال والرفع والنصب والخفض والجزم ولا تشترك في المعنى لان الفعل لا يكون
الاخر وهو الثاني الموضع الثاني ان تكون حرف ابتداء وذلك اذا لم يقع تشريك بينها
وما قبلها وتكون عاطفة جملة على جملة مضرب عن الاولى نحو اضرب زيدا بل انت قائم
او قام زيد بل عمرو منطلق او زيد خارج بل الحول منطلق او ما فعلت هذا بل عبد الله منطلق
مهيدة بعطف جملة على جملة والاضراب لازم لها على كل حال قول وهم بعضهم فزعم انها

تستعمل جارة اخذ ذلك في شرح التسهيل لابي حيان على عادته فانه قال قال ابن ملكة في الشرح
ولا خلاف ان الجر في قذي حتى وبل بإضمار رب المحذوفة وقال ابن عصفور لم يختلف احد من
النحويين في ان الخفض بعد الفا وبعد بل باضمار رب وذكر صاحب كتاب الكافي انه لا يعلم
خلافا بين النحويين في جر ما بعد الفا رب مضمرة لا بالفا انتهى وقال صاحب رصف المباني
ذكر بعضهم ان بل تكون حرف جر فتخفض للنكرة بمنزلة رب واستدل على ذلك بل جوزتها كالظهر
بمت وبل بلد ملئ الفجاج قتيمة وقال الاخر بل من راى البرق بشرقي ارقبه وليس كذلك
بل بعدها مخفوض برب مضمرة لانها تقدر ويبقى عملها دون بل وغيرها من حروف العطف
كقوله رسم دار وقفت في طلله اراد رب رسم دار فاذا دخلت بل هي حرف ابتداء كلام
واضراب عن كلام مقدر مخالف لما مضى فيه ولا يلزم ان يكون بعدها اذا كان حرف ابتداء
مبتدا الا تري قول الشاعر بل هل اريك حول الحي عادية كالنخل يتبعها يفع وافصح انه
داخلة على هل وليست مبتدا وانما لها صدر الكلام فكذلك في الابيات الثلثة وهي حرف
ابتداء كلام وان كان بعدها رب لانها لا يصدق بها الكلام انتهى وهذا الكلام شيء عليه
صاحب الازهية فقال بل لها ثلثة مواضع تكون ترغا فتقع بعد النفي والايجاب جميعا
تقول في النفي ما خرج زيد بل عمرو فتستدرك بها الثاني بعد ما نفيت الاول وتقول في الايجاب
خرج زيد بل عمرو تكون للرجوع عن الاول والاثبات للثاني كانك ذكرت الاول ناسيا او غالطا
ثم رجعت بمعنى رب فتخفض ما بعدها كقولك بل بلد دخلته مررت بل رب بلد دخلته قال الاخفش
بل مهيل ناء من الفيافي يعني رب مهيل وهذا لا يكاد يستعمل الا مع هذا وغيره ويقال للاضراب عن
الاقل وهي في القرآن بهذا المعنى كثير ومنه قول ابي ذؤيب حيث ترك الكلام الاول واخذ في
غيره واستانف الكلام بالاستفهام بل هل اريك حول الحي عادية ويقال لبيد بل من راى البرق
الشرق بت ارقبه وقال آخر بل ما عداوك من شمس متوجه والشاعر اذا قال بل لم يرد ان
ما قبلها باطل وانما يريد انه قد تم واخذ في غيره كما يقول دع ذا واترك ذا ونحو ذلك
مما يتكلم به والانتقال الى غيره انتهى قول وان تلاها مفرد فهي في شرح المفصل قال
عاطفة لم يحكك المصنف ولا ابو حيان ولا ابن مالك في ذلك خلافا وقال الاندلسي
في شرح المفصل قال الخوارزمي وانا ممن يدور في خلده وتدعوه النفس الى خلع ربقة الاعراب
والقول ان بل ليست من حروف العطف الا تري انك اذا قلت مررت برجل حمار فاعرابه

حمارا انه بدل غلط لكن ليس في الكلام دلالة لفظية على كونه بدل الغلط وبما يقتضي ان لا تكون
بل من حروف العطف لان العاطف هو الذي ولاه لما حظي المعطوف عليه وهذا هنا كما
بدونه ونظير هذه المسئلة اي في قولك مررت بزيد اي الاسد فانه ليس من حروف العطف
لقولهم مررت بالليث للاسد فان لم يكن اي من حروف العطف لا يكون منها قال الاندلسي
انما تجلعه ريقه الاعراب عن عنقه فلا يصير النحويين وقوله ان العاطف هو الذي لولاه لما تحلى
المعطوف باعراب المعطوف عليه ليس على اطلاقه بل ينبغي ان يقول لولاه ولولا غيره من الاداة
والا فلا يستقيم الا ترى انه اذا فقد رافع ما لا يلزم ان لا يرفع الاسم بل قد لا يكون مرفوعا
بالفعل ويكون مرفوعا بالابتداء فكذلك هنا ان وجد بل كان الاعراب الذي للاول ثانيا
للثاني بتوسطها كعبرها من حروف العطف وان لم يوجد وجد بسبب آخر وهو البدل
فيسري اليه اعراب الاول بتوسط البدلية وهذا معنى كون التابع تابعا كيف
وان البدل في التقدير من جملة اخرى فيكون اعرابه بها بعامل المقدر معه وان وجدت
بل كان الاعراب بها لا بنوا وما اعراب الاسم بعد اي المفسرة فيما لبدل العيني ان كان جامدا
والا على الصفة ان وجدت شروط الصفة انتهى قوله ثم ان تقدمها امر او ايجاب
قال ابن مالك في شرح العمدة وان قبل فهي لترك كلام واحد في غيره وما ينحو نحوه عطفها اذا وليها
حكم ثبوته وعدم ثبوت ما قبلها مطلقا اي بعد امر او خبر مثبت او بعد نهي او منفي نحو اسقني
بل عمرو او زارني بشر بل سعيد فلا تعص من اطاعك بل من عصاك وما كافأ دينارا بل دينارين
فالسوال والزيادة والعطاء بعد الكفاية مستفاد من بل في عدم ثبوتها لما قبلها
الا ان عدم ثبوت السوال والزيادة مستفاد من بل لان مقتضيهما امر وخبر مثبت وعدم ثبوت
العطاء والكفاية مستفاد بحرفي النهي والنفي ومن شواهد عطفها المفرد قول ابن رواحة رضي
انا كنا على عهد النار كالانعام بل اضل سبيلا والحاصل ان لبل بعد الامر والخبر المثبت تاثيرين
تاثير ثبوت ما بعدها ونا تثير عدم ثبوت ما قبلها وليس لها بعد النهي والنفي تاثير فيما قبلها
فالقايل لا تعص من اطاعك بل من عصاك بمنزلة القايل لا تعص الا من عصاك
ما كافأ دينارا بل دينارين بمنزلة القايل ما كافأ الا دينارا ان ولذلك يجب رفع ما بعد بل
على خبر ما نحو ما زيد قايما بل قاعدا لانه بمنزلة ما زيد الا قاعدا وبهذا يعلم ما في كلام من زعم ان بل تنقض
حكم الثبوت الى ما بعدها فيدخل في ان معنى قول القايل ما قام زيد بل عمرو بل قام عمرو فلو كان الامر

كذلك لكان معنى ما زيد قايما بل قاعدا بل ما هو قاعدا ولو صح ذلك لتعين في اللغة المجازية النصب
بما بعد النفي الرفع لكن الامر بالعكس فصح ان بل لا تنقل عدم الثبوت الى ما بعدها وان ما بعدها
محقق الثبوت الى ما بعدها وان ما بعدها محقق الثبوت ومن شواهد ذلك قول الشاعر
لو اعصمت بنا لم تعصم بنا اوا كفاة غيرا وغاد ومثله لا تلق ضيفا اذا اعلت معذرا
بعيرة بل راعي الشمس جدلانا انتهى وقال الرضي ان ولي بل مفرد فهي لتدارك الغلط ثم ان
عادت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه
الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا لجواز ان يكون قد قام وان لم يقم فادرت
بل ان يغلطك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان واذا عطفت
بل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول
موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة اليا المعطوف عليه ففي قولك ما جائني زيد
بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير
جائي كما كان الحكم على زيد بالمجي في جائني بل عمرو ويحتمل ان يكون وصحيحا وان لا يكون وهذا
الذي ذكره ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كهي بعدهما
وهذا الاطلاق ممنوع لبيني ان عدم مجيء زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع نفيه
عن زيد بظاهر ما ذكرناه اولا بهذا الحكم بل بالنظر الى ما قبلها والحكم ما بعد بل الاتية
بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت انتهى وقال التجاوي في شرح المفصل الاضراب
الاعراض فاذا ضربت زيدا بل عمرا فانفيت الضرب عن زيد ثم اضربت عن هذا
الاخبار واعرضت عنه لا لانك نسيته او رجعت عنه ولكن البقية على نفيه الا انك
اضربت عن اثبات الضرب لعمرو فهذه الاضراب عن الاول من جهة انه استعال عنه الى كلام
اخر والتقدير ما ضربت زيدا بل ضربت عمرا وهذا احسب سيبويه وليس التقدير بل
ما ضربت عمرا والحا قال قوم ان ذلك جايز لان بل هو الذي يعطف على الفعل دون ما قبلها
لكنه لو كان عاطفا على ما كان نافيا لاثبتها وبل في هذا الضرب الذي هو النفي
بمنزلة لكن واذا قلت والايجاب جائني زيد لا لانك كنت ناسبا او غالطا فيه الى الايجاب
البتة ولا يجوز ان يكون المجاي الا الثاني دون الاول انتهى وقد تحصل من هذه النقول
ان ما قبل بل في الايجاب مسكوت عنه غير محكوم عليه بشيء عند المرضي فايدة قال التسهيل

وقد تكرر بل رجوعا عن ما وليها المتقدمة او تنبيها على رجحان ما وليها المتاخرة قال في شرح المفصل الاول
بل قالوا استفاق احلام بل افتراه بل هو شاعر فهذا الاول من الاضراب الاضفاق متصور الاضفاق
لانه مرجوع عنه وكذا ما بعد الثانية ومثال الثالث وما يعرفون ايان يبعثون بل ادارك علمهم بالاخرة
بل هم في شك منها عمون كررت بل بعينها لطول الاول لو لم اذكرها لكان الخبر باقيا والاضراب مع ثبوت
معنى ما قبلها قوله واجاز المبرد الخ قال ابن مالك في شرح الكافية بعد تقرير ما سبق وانفرد
موافقة في هذا الحكم ويجوز منع ذلك ان يكون بل ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها وهو
مخالف لاستعمال العرب كقوله لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدنا بل اوليا كفاة غيرا وعادا
وقوله لا تلق ضيفا اذا املت معتذرا بعرة بل تمنى النفس خذلانا وفي شرح
التسهيل لابي حيان قال بعض اصحابنا لا يبطل بعد النفي والنهي الا بانتا بعيته او بهيئته
وزعم المبرد ان بل لا يتكلم بها الا غالط فاذا قلت ما رايت زيدا بل عمرا ارادت
ان تقول ما رايت عمرا فغلطت فاضربت عن الجد الاول واعتمدت في الجد على الثاني وقد قال
قلت رات زيدا بل عمرا اردت ان تقول رايت عمرا فغلطت فتداركت بين قال وقد كان
بمعنى لكن قيل ولا يعرف في النفي كهو والايجاب اي بل ما رايت عمرا وقال والجليدان على رايت
لانها اقرب اليه وهذا الذي ذهب باطل لان بل حرف عطف فانما ينوب من جهة المعنى
مناب الفاصل فاذا قلت ما قام زيد بل عمرو فينبغي ان يكون المعنى قام عمرو وينوب بل
مناب قام لانها معنى العاملة في المعطوف عليه ولا يكون التقدير بل ما قام عمرو الا ترى انها غير عاملة
فلا يجوز ان تنوب عنه من جهة المعنى قال ابو حيان ومن اجاز وهو المبرد في النفي ابو الحسين
ابن عبد الوارث وسيبويه ابن اخت ابي علي الفارسي قوله وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا
قلت المنقول خلاف هذا التفريع قال في رصف المباني مذهب المبرد ولا يصح لان بل عندنا وعند
ليس حرف عطف مشركا في المعنى وانما هو في اللفظ خاصة فلا يقدر بعدها خبر الفعل الذي
من غير نفي او الذي هو المعنى التي تشرك فيه الحروف المشركة في المعنى كالواو ونحوها
بل في تقدير نفي بعدها وان كان وقع الخلاف بين ما بعدها مع ما قبلها في الاضراب الذي
الكلام الاول لم تكن واذا كان قبلها ايجاب اضربت عنه لا خبر وجملته لكن وكان الاول
ايضا لم يكن وكذلك اذا كان الاول ايجابا والثاني نفيا او بالعكس وقد اتفق معاملتها
باب معنى المجازية اما اذا عطفنا على خبر ما خبر ليس بل ارتفع لا غير نحو ما زيد قائما بل

فاعد وكان ينبغي على ذلك ان يجيء النصب في فاعد على تقدير ما اجري وما يقول به فدل على
تناقض كلامه وقد نص على هذا الفصل في باب ما من المنصوب له انتهى وقال الاندلسي في شرح
المفصل الدليل على بطلان قول المبرد انه لا يجوز النصب بعد ما الحجازية في قولهم ما زيد قائما
بل قاعد فلو كان كما زعم لما صح من النفي مانع والاجماع منعقد على منعه قوله
قال صاحب البسيط زعم المبرد في تفسير حرف النفي بعد بل لتحصل مطابقة الاضراب عن منفي
الى منفي كما يضرب عن موجب الى موجب وهذا ليس على اطلاقه بل ان كان غلطا فيقدر
حرف النفي حتى يشتركا في نفي الفعل عنهما وان كان الاول ليس غلطا فلا يقدر معه حرف النفي
لان الفعل ثابت للاول فلا يمكن نفيه انتهى قوله ومنع الكوفيون الى آخره في شرح التسهيل
لابي حيان ذهب الكوفيون الى ان بل لا تكون نسقا الا بعد نفي او ما جرى مجراه قال هشام
مجال ضربت عبد الله بل اباك لان الاول قد اثبت له الضرب واختار هذا المذهب ابو جعفر
بن صابر وهو صاحب كتاب اسرار اللغة وحقايق العربية فان قلت الدليل على ان بل تعطف
بها بعد الايجاب قوله وجهك البدر لا الشمس لم وقوله فكانما استعمال الضجيع تربطه الابل
بريد ونادرة ولنا ما الا ترى ان قوله وجهك البدر جملة ايجابية وكذلك قوله انما استعمل
الضجيع بربطه وكذا قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون فاتخذ
جملة ايجابية قالوا ان لهم ان يتاولوا ذلك بان قول الشاعر لا رد لقوله وجهك البدر
وكذا قوله كانه قال لم يشتمل بربطه فان موضوع لا للنفي وهو رد للايجاب الذي قبلها
قيل انما جاءت موضوعة للنفي في الآية فلهم ان يقولوا ان قوله سبحانه يتضمن نفي الولد
لانه تنزيه وبراءة لله من اتخاذ الولد فلما كان معناه النفي فكانه قيل ليس لله ولد جاء
بل عباد مكرمون وكون الكوفيين وهم اوسع من البصريين في اتباع منوا هذا كلام العرب
يذهبون الى ان بل لا تجيء الا بعد نفي او ما جرى مجراه ولا تجيء بعد ايجاب دليل على عدم سماعه
الى آخره او عدم قبله سماعه اسهى وقال الرضي نقل عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف
بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد
موجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا قلت
النقل عن الكوفيين ثابت في الكتب المعتبرة قال صاحب البسيط وان استعملت بعد
الايجاب نحو لك جائني زيد بل عمرو ورات عمرا بل خالدا ومررت ببكر بل زيد

فائدة جايز عند البصريين خلافا للكوفيين حجة الكوفيين عدم مخالفت ما بعدها لما قبلها فلا يمكن
حملها على لكن لان في النفي يمكن توفية معناها وهو للاضراب عن النفي واثبات حكمه للكناد وامّا في الايجاب
فما بعدها يشارك ما قبلها في الاثبات فلا يمكن الاضراب عنه واما ما ذكره الرضي انه منقول ايضا
قال الكمال الانباري في كتاب الانصاف ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز العطف ببل لكن في الايجاب
نحو اتاني زيد بل عمرو وذهب البصريون الى انه لا يجوز واجمعوا على انه يجوز العطف ببل النفي
احتج الكوفيون بان قالوا اجمعنا على ان بل يجوز العطف بها بعد النفي والايجاب وكذلك
لا شتراكهما في المعنى الا ترى انك تقول ما اتني زيد لكن عمرو فتثبت المجيء للكناد دون الاول واذا
في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الايجاب واجاب البصريون
بان لكن انما تشارك بل في النفي دون الايجاب لان مشاركتها لها في النفي صورة ويمكن على
سبيل النسيان والغلط الا ترى انك اذا قلت في النفي ما جاءني زيد لكن عمرو فانه
كان استعمال في النفي لا يوجب نسيانا ولا غلطا فتكثر ما هو صواب لا سكر بخلاف استعمال
في الايجاب فانه يوجب النسيان والغلط والنسيان انما يقع نادرا فانصرف على حرف
واحد وهو بل فلم يلبس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الاحوال مشاركتهما في كل الاحوال الا
ترى ان بل لا يحسن دخول الواو عليها فلا يقال وبل ولكن يحسن دخول الواو عليها
فيقال ولكن البتة وهو كثير في كلام العرب وذلك لان بل تدل على ما قلناه وقال ابو البقاء
في كتاب التبيين جاز الكوفيون العطف بلكن بعد الايجاب واحتجوا بان لكن حرف يخالف
ما بعده فيما قبله فجاز ان تقع في الايجاب والنفي كبل والجواب ان بل تباين لكن بالفوق بين بل
ولكن والفرق بينهما من ثلثة اوجه احدها ان بل يستدرك بها الغلط كقولك ما جاءني
بزيد عمرو او بل عمرو لا يقدر بلكن والثاني ان بل للاضراب عن الاول فتارة يكون الاول
غلطا وتارة يكون الاضراب عن الاكتفا بالاول فلو قلت زيد بل عمرو جاز ان يقدر
بل قام زيد وعمرو ويكون لرجوع عنه دليلا على عدم الاكتفا بالاول واضافة
وليس كذلك لكن والثالث ان الواو يجوز ان تدخل على لكن فتخرج عن العطف
بل واذا تصح الفرق بطل الالحاق وقال الاندلسي جوز الكوفيون العطف بلكن بعد الاثبات
في المفردات واحتجوا بانها مثل بل في المعنى فكانت مثلها في العطف بها وهذا باطل لوجهين
احدهما ذكرنا من اختلافهما في المعنى والثاني انهما وان استويا في العطف لا دي انا نشترك الاول

خلافه وهذا الذي قال ابو علي جار لبل ان تأتي بعد النفي نادرة وبعد الايجاب اخرى لانها اصل في بابها
تقوت فتصرفت كهمزة وكواو العطف فانه ليس كذلك لكن لانها ليست باصل في العطف انما
بابها ان تدل على الابتداء والخبر ثم ضعفت فلم تقو في العطف قوة بل فلم تتصرف فيها فتوقع
بعد الواجب ونفيها بعد النفي قوله وقال الرضي لا تجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها
لازمة لاحد الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والغرض في الاستفهام
الحصول شيء ولا تحصله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قبل انها لا تجيء بعد التخصيص
والتمني والترجي والعرض الاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر
والنهي كالتحضيض والعرض انتهى قوله وتزاد قبلها لا الى آخره قال ابن ملك تزاد لا قبل بل
نحو قام زيد لا بل عمرو وبعد الا بل ذاك فلا زايد لتاكيد الاضراب عن حصل الحكم للاول
وبنحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب خالدا لا بل بكرا اي زايدة لتاكيد بقاي النفي والنهي
قال ابو حيان وذهب ابن درستويه في الهداية الى انها تزاد عليها بعد الايجاب لا بعد النفي
لانها حرف نفي فاغنى حسنها تقدم حرف النفي وذهب الجزولي الى انها ترد بعد الايجاب والامر والنهي
والنفي وهي مهملة في الايجاب والامر والنهي والنفي والنهي تاكيد فان قلت كيف تكون نافية للامر والامر
لا يدخل عليها اداة نفي قلت الجواب ان لا تكون مثل لا التي هي اداة فاذا قلت اضرب زيد لا بل عمرو
فكانك قلت لا تضربه بل اضرب عمرو او جعلها نافية بالنظر الى المعنى واذا قلت ما قام زيد لا بل عمرو
يكون تاكيد الجملة المتقدمة لا تكون نافية على غير التاكيد لان نفي النفي باداة نفي ليس من كلام العرب
وكذا في نضرب زيدا لا بل عمرو اي تاكيد لمعنى النفي الذي يدل عليه اداة النهي ولا تكون لغير
غير التاكيد لما تقدم في النفي قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه الجزولي في زيادة لا على بل
في النفي لا ينبغي ان يقال به الآن يشهد له السماع لان الجمع بين اداتي نفي على جهة التاكيد
قليل في كلام العرب قال ابو حيان وما ذهب اليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفور سمع
من العرب قال الشاعر عمرو ما سولتك لان اتى شغفا البيت وقال في النهي الاعلم
قد لا بل طاعة قد ما حييت فاسند بما قال وقال في لا بل يا من بابد الا لا يا من نونا ونا
بل ولا بن بابد ال احدى الآيبن انتهى وفي شرح العمدة لابن ملك وان قصد تاكيد
عدم ثبوت ما قبل بل مجيء مثله نحو قام زيد لا بل عمرو وما جاءني بشر بل خالد وان قصد نفي فعل
بعد بل قرن بلا او بلم نحو ما يقولون ما لا يؤمنون بل لم يكونوا مؤمنين انتهى وقال الرضي اذا

صحت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا واشفع
لا ترجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل فى قولك لا بل عمرو نفيت بلا
القيام عن زيد واثبتته لبل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان
يثبت وان لا يثبت وكذا اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرو
ولولا المذكورة احتمل ان يكون امرا بضرب زيد ان لم يجئ الامر بضرب عمرو واما لا فى نحو
قال الدمامينى وسوس فى ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل فى بها لتأسيس
لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما ذكره المصنف قال وقد ذكر المصنف فى حرف اللام انه
اذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا
يقتضى ان لا يكون زائدة واجاب الشيخ بان المراد بزيادتها انها تذكر لا لعطف ونفى ما قبلها
بل لتوكيد الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وذلك بعد ضرورة نحو قف لا تسأل
كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وذلك هو حقيقة تاكيد الاضراب وبهذا يتفق كلامه
مع كلامه هناك وكلام الرضى قوله وجوز فى البدر لا بل الشمس لو لم يكن نقص للشمس كقوله
واقول بلى حرف جواب قال فى رصف المبانى بلى يعطى من الاعراب ما تعطى بل الا انها لا تكون ابدا
الا جوابا للنفى وقال الاندلسى قد تستعمل بلى فى غير الجواب اذا كان اللفظ مخالفا للمعنى كقوله
تعالى وقالوا لن تمسنا النار الا ايام معدودات فجاء الجواب بلى مخالفا للفظ الاول لا للمعنى
بلى قوله اصل الالف الاخيرة فى شرح التسهيل لابى حيان بل حرف وفعل على الصحيح
وذهب بعض النحويين الى اصلها بل العاطفة بوا النفى فى الفعل ولذهب لزم ان يكون ما قبلها
منفيا ابدا الا ان الفرق بينهما ان بل للاضراب عن كلام المخبر نفسه وبلى من كلام غيره
كالنفى وزعم بعض الكوفيين ان الالف فى خلت للايجاب وقبل للاضراب والاصل فيهما خالت
وقبلت فقلبت الياء الفا لانفتاح ما قبلها وزعم الفراء ان الالف وخلت للتانيث كما فى قامت
وقعدت ونحوهما انتهى قوله وخص بالنفى حكى الرضى عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب
بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور بعيد قال الرضى وهذا شاذ
واجاب عنه ابن الفراس بان النفى فيه مقدر وكانه قال فى جوابه وقد بعدت ما بعدت فقال
بلى وفى شرح المفصل للاندلسى قال الفراء انما تجب بلى للرجوع عن النفى والا فهى لما بعد ولا
ان اصلها كان رجوعا عن الجحد اذا قلت ما قام زيد ام عمرو فكانك بل كلمة عطف ورجوع الى

الوقف عليها فزادوا الفا ليتعلى الوقف عليها ونظيره لما فى لم قال الاندلسى وانما جاء بلى
فى قوله تعالى بلى قد جاءتك اياتى وليس فى الكلام لفظ نفى لان المعنى فى قوله لو ان الله هدانى لكنت
الى معنى ما صحت فقيل له بلى قد جاءتك اياتى اى قد هديت قوله ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه قال الاندلسى فان قلت قولكم ان بلى لا يقع الا فى جواب النفى فيشكل
هذه الآية قيل البين من شرط الدليل ان يكون النفى فى اول الكلام والنفى قد وجد فى الآية فى
مفعول يحسب وهو ان لن نجمع فلذلك قيل بلى وقال الينبعى لا يلزم ان يكون النفى فى اول الكلام
بل يكفى ان يكون فى اثناء الكلام نفى كالآية فالنفى من جملة ان التى هى مفعول يحسب قوله
ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا لم اقف على سنده عن ابن عباس فى شىء من كتب
الحديث والتفاسير المسندة وانما هذا شىء وانما هذا شىء قال علماؤنا من قولهم كالسيرافى فى شرح
سيبويه وشراح المفصل والكافية وغيرهم قوله ونازع السهيلى وغيره فى الحكى عن ابن
عباس الى اخره قال ابو حيان قال بعض اصحابنا ليس فيما قالوا هو لا مخالفة لما يخالفه فانه
ابن عباس لانهم لم يتواطؤا ولو اجمعوا على شىء والعدد فان الذى نقله انما هو على ان نعم جواب
واذا كانت جوابا انما يكون صدقا بالاستفهام والذى اجازوه على ان تكون نعم
غير جواب وانما نعم به على وجه التصديق كما يكون ذلك فى نعم لمن قال قام زيد انتهى قال ابو حيان
ويحتاج فى اثبات ذلك الى دليل سمعى انه يجوز ان يصدق التقدير المنفى بنعم وانه اذا ذاك
لا يكون جوابا ولم يذكر سيبويه بنى مجد وقد ذكر ثلثة عشر ما ويلا ولا يقوم مثله حجة على اثبات شىء
ما لم يثبت وليس من شرط جلافة فائدة كل ما يسمع به واما الاتنبيه نقول الا انه ذاهب لا بلى
الا ان حروف ليس بلى للجواب ما قبله قال ابو حيان ان ما قبله من قوله الا انه ذاهب
جملة اثبت مضمونها لا يكون ببلى وقال ابو عمرو بن نفى انما هو تاكيد له اى نعم الا انه ذاهب
او انا بلى بمعنى انا تاكيدا لانا سواء وقال بعض اصحابنا هذا موضع مشكل وتقديره اذا اردنا
ان نرفع جواب من قال ليس زيد بذاهب الا انه ذاهب قلت نعم هذا الا بلى بل هو
ذاهب ويجرى النهى مجرى النفى فى الجواب ببلى فاذا قال القائل لا تضرب زيدا قلت
بلى اى اضربه وانما كان ذلك لان النهى فيه بمعنى النفى والترك وزعم بعض النحويين انه اذا قلت
الم اكرمك والم وان دخلت تكذيبه اثبت بالفعل منفيا فتقول لم تكرمنى وما قلت
ولا تجيء ببلى ولا يقال فيه نعم ولا تكذيبا وقال الفراء اذا قال الرجل لصاحبه الك شىء

فقال الاخر نعم كان كان صدقه فقال نعم ليس لي اليك شئ وقال بعضهم الاستفهام بهل
والهمزة ان لم يصحبها حرف نفي كان الجواب في الايجاب بنعم وفي النفي بلا وان صحبها حرف
كما وليس كان الجواب في النفي بنعم وفي الايجاب ببلى قوله ولذلك امتنع بجوبه من جعل ام
منفصلة في قوله تعالى افلا يبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب قال الصفي جلال الدين
البلغيني هذا الكلام مشكل جدا لانه يلزم منه ان شرط ام المنفصلة ان يكون قبلها نفي او
شرط غير معهود ومن قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ام منفصلة ويكون
منفصلة بعد همزة التسوية كهذه الآية وكذلك بعد الهمزة التي تغني عن اي وان كانت مجردة
كقوله فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار بثمان اي بسبع اي ايهما فاشترط
عدم الايجاب شرط غير معهود وهو لم يذكر ذلك في ام ثم انه صرح بعد ذلك بان سيبويه يجعلها
في ام انا خير المتصلة فكيف ينقل عنه هنا انه امتنع من ذلك هذا ما عرض ووقف على ذلك ايضا
علاء الدين الحنبلي فكتب ما نصه وقف العبد على ما شطرته الانامل الكريمة واستخرجته القريحة
الصحيحة المستقيمة من الابحاث الصحيحة والاسنة الكات الترجيحة لكن يقال العبد الله قد ذكره الشيخ
جمال الدين اولا في شرط ام المتصلة معنى صحيحا وهو موافق في المعنى لما ذكره غيره وهو انها ام المنقطعة
لا بد ان يكون معادلة اما بهمزة التسوية او بهمزة يراد بها حقيقة الاستفهام وتنزلوا همزة التسوية
منزلة الثانية من حيث انه لما كان عدم العلم بعين المحكوم عليه في صورة الاستفهام الحقيقي مستوى
التعلقات فاشبهت ذلك همزة التسوية فما كان ايجابا محضا او استفهاما بهمزة يراد به
التقرير بما دخله النفي اي ابصروا اما قول سيبويه فقد صرح به في كتابه في باب ترجمته هذا باب
ام منقطعة وتقدير المعادلة لا يلزم منه كونها متصلة وما ذكره عنه في الكلام على ليس ذلك
لان الضمير عايد على ام لا يقيد الاتصال ولان غاية ان سيبويه قدر معادلا عاما يناسب
مقام السبب لانها متصلة وان كان وقع في نقل بعض الناس عنه التصريح بالانقطاع بكلامه
في كتابه مصرح بخلاف ذلك انتهى وقال الدماميني ما نقله المصنف عنا عن سيبويه
حكاه عنه في مبحث ام من انها في هذه الاية متصلة والحق ما ذكره هنا وقال الشيخ
هناك انه لم يحك عن سيبويه انها متصلة وانما حكي عنه ان ام انا خير قايم مقام ام تبصرون
قوله وذلك متفق عليه قال الشيخ لم يصبا المصنف بل ذلك الذي حكاه والدي عن بعضهم
قوله ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي خلاف ذلك قلت جوابه ان مدار الرواة انما هو

كما نبه عليه ابو حيان وغيره بيد قوله اسم قال الدماميني لم يقم دليل على اسميته ولو قيل بانه
حرف استثناء كالا لم يبعد قال هكذا كنت اقول مدة ثم رايت في كلام ابن هشام في اعراب
مشكلات البخاري ما نصه والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير
الا ان كل امة او بعض الكتاب من قبلها على معنى لكن لان معنى لا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها
بعض قوله ملازم للاضافة الى ان وصلتها وقع في بعض طرق الحديث نحن الاخرون يسلقون
بيد كل امة او بعض الكتاب من قبلها وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان
وبطل عملها واضيفت ان الى اسمها وخبرها اللذين كانا معمولين لان قوله ومن الحديث انا اصح
من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد هذا الحديث اورده اصحاب الغريب
ولم يقف فيه على سند قال الجاربردي لا اضاد الا في العربية ولذلك قال عليه السلام انا افصح
من نطق بالضاد يعني افصح العرب وقال الترجماني في شرح الهادي من قال انه عنى تفسير الضاد للصعوبتها
فقد اخطأ لاستواء العرب الافحاج فالانبار في الحرف وغيرها وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم ان
الضاد للعرب خاصة ولا توجد في كلام العجم الا في القليل فاما قول النبي وسمي فخر كل من يطوح الضاد
معه فالجاني وعوت الطريد فانه يعني انها للعرب خاصة بله قوله على ثلاثة اوجه الى آخره
قال ابن العيش بله على ضربين احدهما ان تكون اسما من اسماء الافعال كصه ومه والاخر ان تكون
مصدرا مضافا الى ما بعده فاذا كانت اسم فعل كانت بمعنى دع وكفت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو موضع
وحركت لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء وفتح اتباعا لفتحة الياء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها
لما قالوا منذ فاعتد بالتاء اتباعا لفتحة الباء عند سكون اللام واذا كانت مصدرا كان موضعا غير
موضع ما اضيف اليه ما بعده فتقول بله زيدا كما تقول ترك زيدا وسبر ويجوز قوله بله الاكف كانهم لما تخلق تخصص
الاكف بوضعها من حفنظل جعله مصدرا بمنزلة ضرب الرقاب ومن نصب جعله اسم فعل بمعنى دع والذي يدل على انه
اسم فعل قول ابن حمزة بمشي القطوف اذا غنى الجداة به بمشي الجواد فضله الجلة النجبا فهذا الكلام
يدل على ان بله اسم فعل بعده فاما قول الاخر حمال انقال الرد اوبة اعطيهم الجهد مني بله ما اسع فيجوز
ان يكون اما في موضع نصب وتكون في بله ضمير مرفوع ويدل على ذلك بله الجلة النجبا وتكون موضعه جرا
على ان يشد بله الاكف نجعله مصدرا وذهب ابو الحسن الاخفش الى ان بله حرف جر بمنزلة حاشا
وعدا وردها ابن درستويه على قلب اللام الى موضع العين وحكى عنهم ان فلانا لا يطيق ان يحمل
الفهر فكيف يطيق حمل الصخرة فقلت بله الحكاية من علة والاضافة في قوله بله الاكف والقلب في قولهم

بهل يدل على انه مصدر لان اسم الفعل لا يضاف ولا يدخل عليه عوامل الاسماء لانه في معنى الفعل وقال صاحب البسيط واما بله زيد فذكر العبدي ان فعله من فعل البله لان معناه الترك والابله تارك لاكثر الاشياء والمشهور في استعماله وجهان احدهما ان يكون اسما للفعل مسماه دع فينصب المفعول به مبني والثاني ان يكون مصدرا مضافا الى مفعوله بمعنى الترك وهو معرب على هذا الوجه وهو من المصادر التي لا فعل لها الا اي العبدي وقد روي فيه ابو زيد بهل زيد على الغالب ويختص بله بالمصدر لكونه معربا قابلا للتغيير واما اسم الفعل فانه مبني فلا يحتمل التصرف بالتغيير وحكى عن الاخفش مذهبان غريبان احدهما رفع ما بعده على انها بمنزلة كيف فيقال بله زيد بمعنى كيف زيد على هذا المعنى قولهم ان فلانا لا يطيق ان يحمل القمر فمن بله ان يأتي بالظهر بالضحى اي لا يطيق ان يحمل القمر فكيف يطيق حمل الضحى واكثر ما تجر من تستثنى بها بمنزلة حاشا وفعل اسم بمنزلة سوى وقال الرضي اذا كان بله بمعنى كيف جاز ان تدخله من واستدل بقولهم فمن بله ان يأتي بالضحى اي كيف ومن اين قوله ومن الغريب ان في البخاري في شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث ضبط بسبع من بالكسر والفتح فوجه الكسر ما ذكره المصنف ووجه الفتح انها بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية وصي مع صلتها في محل رفع على الابتداء او الخبر من بله والضمير المجرور بعلى عايد على الدحراي كيف ومن اين اجلاعكم على الدحر الذي يعجز عباد الصالحين فانه امر عظيم قل ما تبسط المعقول لادراكه على حد ما قال الرضي في المثال السابق انتهى وقال الرضي ذكر الاخفش في قولهم اعطهم الجهد مني بله ما اسمع ان بله جر كعدا وخلا او اسم بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتم عليه حرف التاء وتسمى تاء المفردة قال في رصف المباني اعلم ان التاء لا تكون في كلام العرب الا مفردة ولا تركب مع غيرها من الحروف قوله حرف جر معناه القسم الى اخره قال في رصف المباني انما حكمنا على هذه التاء ان تكون بدلا من الواو دون الباء التي هي فيه اصل ودون ان تكون اصلا بنفسها لثلاثة اشياء احدها انا رأينا الباء تدخل الا واسم الله خاصة دون غيره من الاسماء المعظمة كقولهم من وحق لها على رب الكعبة في قولهم برب الكعبة وذلك شاذ ولا رأينا الواو تدخل على الظواهر وغيره من الظواهر ورأينا الباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات على ان التاء مرتبة ثالثة ضعف بها عن ان تكون مثل فعلنا فانها ثالثة من الباء ثانية عن الواو بالاستعمال فاجريت مجرى الباء في الخفض واجريت الواو مجراها في ذكر والواو نائبة عن الباء لانها

من الشفتين والتاء ثانية عن الواو لانها تبدل منها في بعض المواضع نحو ايلج وايتج على الجواز واتعد واتزن في اوتعد واوتزن على الوجوب هذا هو الوجه الثاني والثالث ان الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة فهي اقرب الى الواو بهذا الشبه منها الى فحكمنا انها ثانية عنها ومبدلة منها انتهى وقال ابن يعيش التاء مبدلة من الواو لانه قد كثر ابدالها منها في نحو تخمة وتراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حرف اللين ولما كانت الواو بدلا من الباء والبدل خط عن درجة الاصل فلذلك لا تدخل الا على كل ظاهر ولا تدخل على المضمر لانحطاط الفرع عن درجة الاصل لانه في المرتبة الثانية والتاء لما كانت بدلا من الواو كانت في المرتبة الثالثة انحطت عن درجة الواو فاختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف وبهذا مذهب ابو علي الفارسي ومنهم من يقول ان البدل يجري مجرى المبدل منه في جميع احكامه ولا ينقاص عن الاصل لذلك نجد الاثري يقولون صرفت وجوه القوم واوجه فيبدلون الهمزة من الواو ويوقعونها في جميع مواقعها قبل البدل وقالوا ايضا وسادة واسادة ووعاء واعاء فكل واحد من هذه بجري البدل مجرى صاحبه ولا يلزم انحطاط عن درجة الاصل فاما اذا كان بدلا من بدل فقد تباعد عن الاصل وصار في المرتبة الثالثة فوجب انحطاط عن درجة الاصل وان لا يساويه فلذلك اختصت التاء باسم الله تعالى ولم تدخل على غيره مما يحلف به فان قلت فانت تزعم ان الواو في والله بدل من الباء في بالله ومع ذلك لا تقع في جميع مواقعها الا ترى انها لا تدخل على المضمر فقد تقاصرت الواو عن درجة الاصل فالجواب ان الواو يمتنع دخولها على المضمر لانحطاطها عن درجة الباء انما ذلك [illegible] من الاضمار يرد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول اعطيتكم [illegible] الواو واسكن الميم تخفيفا فانه اذا اضمر المفعول قال اعطيتكموه فرد الواو لاجل اتصال الفعل بالمضمر فلذلك يجوز ان تقول به لا فعلن ذلك لا يطلق ولم يجز شيء من ذلك في الواو وقد حكى ابو الحسن ترب الكعبة لافعلن بريدون ورب الكعبة وقال [illegible] انهم جعلوا الواو اصلا لكثرة استعمالها وغلبتها على الباء وقال الاندلسي [illegible] والعاو والاء هذا الباب فلهذا احتيج الى ان قيل انهما بدلان ولما كثر تصرفهم والقسم حذفوا الحرف الفعل ورووا الى ان يضعوا حرفا شعريا وحرفا لجريا وهو الواو وحذفوه بالمظهر [illegible] علة ذلك الكثرة فحذفوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله حاصة قصدوا الى تخفيفه اكثر من ذلك فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا

صحيحا وسواء وما رواه الاخفش من قولهم ترب الكعبة شاذ مع انه بمنزلة الله من الفرع حصولها باسم واحد وهو اسم الله تعالى تنبيها على انه بدل من بدل وشبهه ابو علي بقولهم استوا في خلاف الخصب والاصل استوا لان لام الفعل واو ويجب انقلابها ياء لكونها رابعة ثم ابدلوا من الياء تاء الا ان هذا الابدال يختص بالبدء ولا بقاء الاستواء اذا دخلوا في العام مطلقا وانما يقال استوا فلم يلتزموا البدل في كل موضع كذلك تقول ناقة استولى تالرحمن ولا تحياتك انتهى وقال السخاوي تبدل التاء من الواو وتلزم اسم الله تعالى وبسبب فيها معنى التعجب من قلة الشيء حتى كانه لا يوجد له نظير ولا يكون مع اسم من اسماء الله الا في قولك تالله لان اسم الله هذا هو الاصل في القسم وانما لزمت مكانا واحدا حتى كانت بدلا عن بدل وهذا كما قالوا استوا فحصوه بمعنى واحد وهو الجدب فلما استعمل هكذا كان بدلا عن بدل لانه بدل عن الياء في استيت والياء بدل عن الواو وابدلوا التاء عن الواو هنا كما ابدلوا في تراث وتخمة وتجاه لان التاء قريبة المخرج من الواو ولان الواو من الشفتين والتاء من اصول الثنايا ولا بقاء بالرحمن ولا برب الكعبة وحكى الاخفش ترتي وهذا شاذ وقال ابن عصفور في الشرح الكبير قد حكي برب الكعبة لافعلن وذلك قليل جدا قال ابو حيان وقد ذكر في المغرب ان التاء تجر اسم الله وهو متعرض لقلة ولا اشذ قال وقالوا بالرحمن وتحياته وفي التسهيل وشذ ترتي وفي الكافية الكبرى والمالقية والناظمة ورب زادت في الكافية ولم يجر الرب الا وقد اضيف الى الكعبة فيما قرر وقال ابن الحنشاب في شرحه العوني لا يقال يا خالق ولا يا رحمن وان كانت التاء على سبيل النداء قوله في قولهم والنسب كبتي في التصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ وكبت نسب الى قوله كنت في شبابي كذا قوله ومن عرب امر التاء الاسمية انها جرت الخطاب الى اخره قال الفارسي في التذكرة لا يجتمع خطابان في كلام واحد والدليل على هذا اصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث ان التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا ان يكون العلام مخاطبا والكاف خطاب اخر وهي غير اللام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ان قال بارايتك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن كذلك وهو اشبه من الاول ان ذا هو

وليس العلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسائل الكبير ابوابا ومسايل وهذا اصل تلك المسائل عندي انتهى وفي الخصايص لابن جني ونحوه وفي اللمع الكاملية لوفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل ان التاء ضمير مجرور عن الخطاب والكاف للخطاب عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال ابن ملكة في شرح التسهيل اذا ادارات معنى اخبرني جاز ان تتصل به كاف الخطاب فان لم يتصل به وجب للتاء ما وجب لها مع سايرالافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع ومنه قوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وان اتصلت به استغني بها لجمع الكاف الكاف عن علامة تانيث وتثنية وجمع علامي التاء لما يلزمها في خطاب المفرد المذكر ومنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذابه او لكم بالخطاب لاتيني بهذا المعنى لقيل ارايتكما ولو كان لجمع لقيل ارايتكم ولو كان لانث لقيل ارايتكن فيلزم التاء الفتح والتجريد والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الاعراب واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب ارايتك فلانا ما حاله ومثله قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي وزعم الفراء ان موضعه رفع بالفاعلية وان الكاف حرف خطاب والقول الاول اولا لان التاء لا تستغني والكاف يستغني عنها وما لا يستغني عنه اولى بالفاعلية مما يستغني عنه ولان التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل باجماع والكاف بخلاف ذلك فالاول عادت لهما ان دليلا فلو لم يرد بارايت معنى اخبرني وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب عليهما مفردين فكان ارايتك قادرا وارايتك قادرة وارايتكما قادرين وارايتكم قادرين وارايتكن قادرين كما تقول اعلمتك قادرا واعلمتكما واعلمتكم قادرين واعلمتكن قادرين واعلمتك قادرة وفي شرح المفصل للارشبيلي انما فعلوا ذلك للفرق بين ارايت اذا كان بمعنى اخبرني وبينها اذا اردت بها معنى علمت قوله والتاء الساكنة في اواخر الافعال جميع علامة للتانيث كقامت فان قيل لم قلتم ان التاء حرف ولم تجعلوها بمنزلة الالف والواو في قاما وقاموا قيل لاجماع العرب على قولهم الهندان قامتا الضمير ولا يجوز ان يكون للفعل ضميران فاعلان وقال في رصف المباني بدل على حرفية وهو انك تعهد معها نحو الهندان قامتا فيجتمع مع الضمير ان يكون ساكنة ولا تكون متحركة الا بالفتح مع الالف

خاصة لاجلها وبالكسر اذا التقت مع ساكن اخر على التقا الساكنين **قول** وربما وصلت
هذه التاء بثم ورب ايا اخره قال في رصف المباني تكون هذه التاء في الحروف في ثلاثة الفاظ
احدها رب في قولهم ربتما فعلت والثاني ثم في قولهم ثمت ثمت كما قال الشاعر ..
بثمت لا يجدونني بعد ذاكم ... ولكن سيجزى الاله فيعقبا والثالث لات في نحو
لات حين مناص ولا تكون التاء في هذه المواضع الثلاثة الا واقفة سكنت الا
وانما ذلك للفرق بين الحرف واضعف منه لانها اذا حركت فوت الحرف وكانت بالفتحة
تخفيفا وهي لتانيث الكلمة لا غير لا على معنى التانيث المذكور في الاسم والفعل انتهى ومن شواهد
ذلك قول سيرة ابن ابي وهب ... ثمت رحنا كانت عارض برده ... قام ناعي بني النجار يبكيها
وقال الاخر ... ثمت قمنا الى جرد مسومة ... اعراقهن لا يدينا مناديل **خاتمة** تلخص في
رصف المباني التاء فعلى اصل وبدل من اصل فالاصل للتانيث كلام العرب اربعة
مواضع الاول ان تكون للمضارعة الثاني ان تكون للتانيث الثالث ان تكون للخطاب
خاصة مجردة من الاسمية في انت وبابه الرابع ان تكون زائدة في الفعل كباب تفاعل
وتفعل وافتعل واستفعل والبدل لها موضعان الاول ان تكون بدلا من واو القسم
والثاني ان تكون بدلا من همزة الوصل الداخلة على الآن نحو قولهم فيما حكى ابو زيد حسك تلان
يريد الآن وقول الشاعر وصلنا كما زعت تلانا يريد الآن **حرف التاء** اما وصف
المباني فاعلم ان التاء لم تجئ مفردة في كلام العرب وانما جاءت مركبة مع غيرها المستعملة منها
قوله والمهلة قال في البسيط فلذلك لم تقع جواب الشرط وانما خصت بالمهلة دون الفاء والواو
حروفها لان زيادة الحروف يدل على زيادة المعاني وقال ابن يعيش لما كانت ثم بعيدة
وتراخيا عن الاول لم تقع مواقع الفاء في الجواب فلا تقول ان تعطني ثم انا اشكرك كما تقول
زيد يوم الجمعة ثم عمرو بعد شهر وبعث الله آدم ثم محمد صلى الله عليه وسلم ولا تقول ثم زيد
في الفاء لانها لما تراخي لفظها بكثرة حروفها تراخي معناها لان قوة اللفظ بقوة المعنى
وقال الاندلسي والسخاوي لاجل ما فيها من المهلة جعل سيبويه ثم في قولك مر
بزيد ثم عمرو وحرور بن لانك وقع شك مر بعمرو متراخيا عن المرور بزيد
اذا قيل بالفاء **قول** وقول زهير ارانا ذ[illegible]
قال ثعلب في شرح ديوان زهير الكثر الاصح كون هذا

سيبويه الاصح انها لمصرمة الانصاري والبيت انشده ابن ملكم في شرح العمدة هكذا وانشده
في شرح التسهيل والكافية بلفظ اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وانشده
ابن الشجري في امالية هكذا الا انه قال وثم بالواو وهكذا رايته بخطه وضبط غاديا بنقط الغين
قول وخرجت الثنية على تقدير الجواب قال ابو حيان في البحر وتقديره ناب عليهم ويكون قوله
ثم تاب عليهم تفسيرا لقوله ثم ناب عليهم بعد انه لقد ناب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد اذا ريد الاول
انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على قوله على النبي او على قوله عليهم
وقبل اذا بعد حتى تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل يكون غاية للفعل
الذي قبلها وهو قوله خلفوا اي خلفوا الى هذا الوقت ثم ناب عليهم وقال صاحب البسيط الاحسن
تقدير صبروا ثم تاب عليهم **قول** والبيت على زيادة الفا قال ابن ملكم في شرح العمدة زعم
بعض ان الزائد في هذا البيت ثم الا الفا والفا اولى بالزيادة لان زيادتها قد كثرت
وزيادة ثم لم تكثر ولان زيادة حرف واحد اولى من زيادة ثلاثة احرف وذكر في شرح التسهيل
نحوه وقال الرضي قبل الفا في البيت راء ثم وقيل بل الزائد ثم لكرهة التصدر وكذا في البسيط
وقال البيلي جمع في هذا البيت بين الفا وثم وبينهما تناف لما تقتضيه الفا من الاتصال وثم
من الانفصال فقد قيل ان الفا زائدة والذي اراه انها للترتيب المتصل في الحكم كان الشاعر
اخبر بانه عقب اخباره بالحكم الاول بلا مهلة وان كان بين الحكمين في الوجود مهلة
وتراخ **فائدة** نظير هذا البيت قول الاحوص فرايت فيه فثم رزينه فلبثت بعدك برهة عمري
اورده في البسيط شاهدا على بيت العقولين في بيت زهير **قول** واما الترتيب والف قوم
نافيه ارادة الى اخره قال في البسيط فذهب التبريزي بعطف الجمل على بعض بها من غير ترتيب
كقولهم اعطاني فشكرته واتى فاكرمته ولمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى وقوله استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه وقول وما اهلك يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله فالينا بعدهم
الاسى وقوله وما ادراك ما العقبة فك رقبة الى قوله ثم كان من الذين
خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قال ابن الدهان ان المهلة والترتيب في المفردات فاما الجمل فلا
بعدها عما قبلها والاصح المحافظة على معناها اين وقعت وتاويل ما
ذهب اليه من دل على ترتيب خبر على خبر لا على ترتيب المخبر عنه واما

الخاص بالاية الاولى فمن وجهين احدهما ان المراد بالهداية هداية الدوام لان الغفران
يتوقف على العاقبة لا على هداية الابتداء لانها معلومة من قوله تاب وامن وعمل صالحا وثانيها
ان المراد ثم اهتدى الى سلوك طرق الاستقامة فيما يتعلق له بعد ذلك من الوقايع واما الخاص
بالاية الاخيرة فمن وجهين احدهما ان الخلق عبارة عن ايجاد الجثة والتكوين عبارة عن نفخ
الروح فيها واتمامها والثاني ان الخلق عبارة عن تسوية جسد امن قابل والتكوين عبارة
عن جعله لحما ودما وهي على هذين الوجهين لترتب الخبر عنه وقال الرضي قد يجئ ثم في الجمل جاء
لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كقوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وقوله
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وبين انقطاع العبد بالكلية وبين طلب المغفرة فوتا
بعيدا وقد يجئ ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدريج في المرتبة او الوجود او الاخبار من دون اعتبار
التراخي والبعد بين تلك المراتب ولان البعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله
ان من سادثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده فسيادة ثم سيادة ابيه ثم سيادة جده لان
سيادة نفسه اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة ابيه متقدمة في الزمان
على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء فيفيد مسوي المتكبرين وقد يكون ثم والفاء للجنس في التجدد
والارتقاء وان لم يكن مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر المقول بلفظ كقولك والله ثم والله
وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا
والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم فالاصباح مصدر سمي به الفاعل كالشهيد فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى اى ثم ثبت على ذلك المهدي من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قال اهدنا الصراط
اى ابقنا عليه فاستعمل الماضي في الدوام والاستمرار المرتبة البقاء عليها الذي هو
الذي ندبه الرضي من مجئ ثم للاستبعاد اخذه من صاحب الكشاف فانه قال في قوله
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان قلت ما معنى ثم ههنا قلت استبعاد ان يعدلوا
وضوح ايات قدرته وكذلك ثم انتم تمترون استبعاد لان
وميتهم وباعثهم وقال ابن عطية ثم دالة على قبح فعل الذين كفروا
والارض وغيرها قد تقرر وابانه فاستطعت ان تقوم بذلك
بربهم فهذا كما تقول يا فلان اعطيتك واكرمتك

كله ولو وقع العطف ونحوه بالواو لم يلزم التوبيخ كلزومه ثم قال ابو حيان في البحر وهذا الذي
ذهب اليه الزمخشري من ان ثم للاستبعاد وابن عطية من ان ثم للتوبيخ ليس بصحيح لان ثم لم
توضع كذلك وانما الاستبعاد والتوبيخ مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول ثم ولا اعلم احدا
من النحويين ذكر ذلك بل ثم ههنا للمهلة في الزمان وهي عاطفة جملة اسمية وقال في قوله تعالى ثم انت
تمترون من بعد ذلك الزمخشري يريد ان العطف بثم يقتضي الاستبعاد وهذا لا يستفاد
من العطف بثم وانما يستفاد من مجيئ هذه الجملة ووقوعها بعد ما يتقدم مما لا يقتضي وقوعها وقال
الشلوبين في اعرابه بعد حكاية كلام ابي حيان الزمخشري انما يريد ان العطف بثم لتراخي
ما بين الرتبتين وما يريد التراخي في الزمان كما صرح به هو فكيف يتخيل كونها للمهلة في الزمان وقال
ابو حيان في قوله ثم اتينا موسى الكتاب ثم تقتضي المهلة في الزمان هذا اصل وضعها ثم نأتي للمهلة
في الاخبار فقال الزجاج هو معطوف على اتل تقديره اتل ما حرم ثم اتل اتينا وقيل هو معطوف على
قل على اضمار قل اى ثم قل اتينا وقيل التقدير ثم اني اخبركم انا اتينا وقال الكوفي ربت ثم التلاوة
اى تلونا عليكم قصة محمد ثم تلونا عليكم قصة موسى وقال ابن عطية مهلتها في ترتيب القول
الذي امر به محمد صلى الله عليه وسلم كانه قال ثم مما وصيناه انا اتينا موسى الكتاب ويدعوا الى ذكر
ما امر موسى عليه السلام به متقدم بالزمان على امر صلى الله عليه وسلم وقال ابن العقيري في كلام محذوف
اى وقد اتينا موسى الكتاب قبل انزالنا القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم وقال الزمخشري
به فان قلت كيف صح عطفه عليه بثم والايتاء قبل الوصية بدهر طويل قلت هذه
جملة لم تزل تواصا بها كل امة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم تنسخ في
جميع الكتب فكانه قيل ذلك وصاكم به بنو آدم قديما وحديثا ثم اتبع من ذلك اما اتينا موسى
الكتاب وهذا الكتاب المبارك انزلناه وقيل هو معطوف على ما تقدم قبل بسط السورة من قوله ووصينا
ابراهيم واسحق ويعقوب قال ابو حيان وهذه الاقوال كلها متكلفة والذي ينبغي ان يذهب اليه انها
من غير اعتبار مهلة وقد ذهب الى ذلك بعض النحاة وقال صاحب رصف المباني
ون حرف عطف مفردا على مفرد وجملة على جملة فاذا عطفت مفردا
والشرط هو للاسمية او الفعلية والاعراب والمعنى
نفيه ما قام زيد ثم عمرو وزيد يقوم ثم يقعد ولن
ية بين الجملتين يكون تشريكهما في الخبر او الوصف

او بينهما من غير مراعاة الاسبقية على فعلية او بالعكس نحو قم ثم اقعد وما قام زيد ثم عمرو قعد
زيد ثم عمر منطلق وقام عمرو ثم ضرب زيدا كل ذلك جايز وكذلك يجوز اجتماع النفي والاثبات
فيهما كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا واختلف البصريون والكوفيون
هل تعطي رتبت ام لا فذهب الكوفيون الى عدم ترتيب واحتجوا بقول الشاعر ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم ساد بعد ذلك جده والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب
انها لا تكون الا مرتبة وما احتج به الكوفيون لا حجة فيه لوجهين احدهما انه يحتمل ان سيادة الولد
ان سيادة الولد والجد بسيادة الوالد وهذا موجود حسا فلا يلزم ان يكون سيادة احدهم
قبل الاخر والثاني ان تكون سيادة الجد قبل الوالد والوالد قبل الولد ولا علم للمتكلم بالاخبار
السيادة فيجيز على نحو ما علم لا على الاصل وما احتمل لا حجة فيه لو منع ذلك ان تكون الواو
ابتداء على الاصطلاح اي يكون بعدها المبتداء والخبر واما ابتداء كلام والاول ان يقول
اقول لك اضرب زيدا ثم انت تترك الضرب ومنه قوله تعالى قل الله يحييكم ثم يميتكم ثم انتم
ثم انتم تشركون والثاني كقولك هذا زيد قد خرج ثم انك تجلس قال تعالى فتبارك الله احسن
الخالقين ثم انكم بعد ذلك لميتون وقد يرجع هذا الى عطف الجمل اذا كانت الجملة في
كلام واحد وذلك بحسب ارادة المتكلم والاظهر في انفصال الحال ان المراد بالثاني
بدل الاول على ان مقصود الكلام واحد انتهى قال الدماميني وقد فات المصنف
وعده ابن قاسم حكاية عن هذا الكتاب وقال ابن ملكب في شرح التسهيل من وعلى هذا
تستانف والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الاول من ذلك اذا قلت
اعطيتك قبل ذلك ان فيكون ثم عطفا على خبر مخبر كانك قلت اخبرك اني اعطيتك
ثم اخبرك اني اعطيتك امس مالا قال ابن ملكب ويمكن ان يكون منه قوله
الكتاب تماما على الذي احسن لان قبله ذكر مسكم به الوصية ذا بعدا تاء موسى الكتاب
وقال الاندلسي ذهب قوم الى ان ثم بمعنى الواو ومنه قوله تعالى كانوا
فالبناء مجيئهم ثم الله شهيد وقوله ثم استوى على العرش و
وقوله خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وحوى
ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب المخبر عنه فلا تعطف
الخبر وخبر على خبر كانه اخبركم بكذا ثم اخبركم بكذا

الى خلق من تلك النفس زوجها وهكذا تناول قول الشاعر قل لمن ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده اي ثم قل لمن ساد وقد قيل في قوله تعالى ثم استوى على العرش ثم كان استوى انتهى
قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده قال الدماميني البيت من بحر الخفيف
والمستقيم وزنه للاباثات قد بعد ثم وسقطت من النسخ سهوا قلت وقد نبت في شرح
الاندلسي وفي البسيط والبيت مع مقطوع لابي نواس الحسن بن هاني يمدح بها العباس
ابن عبد الله بن جعفر بن ابي جعفر ولفظه كما رايته في ديوانه • قل لمن ساد ثم ساد ابوه •
قبله ثم قبل ذلك جده • وبوجده ساد الى ان • يتلاقى برزه ومعده •
ثم اباوه الى المهيمن • اب لاب وام نعده • يا ابن يحبوحة البطاح عبد الله •
غوث من يستغيث نوده • فامتد عبدي الصنيعة • وادخرني لقول اجيده واجده •
واستزدني الى مكمل المعز • وفضل ابيك حيم مجده • عبدي اذا انتمى ابطحي •
تالوه سنخه عتيق فريده • قوله واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد
الجد اتاه السودد ان قبل الاب قال الدماميني ينافي ذلك قوله في البيت قبل ذلك قوله
وانما هو اتاها لما قضت موقع الفاء قال ابن ملكب في شرح العمدة قد يتعاقب الفاء وثم كقوله
تعالى فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة فعطف المضغة بثم هنا
ثم من بالفاء وقد اوقع ثم موقع الفا من قال كهذا الزد ديني البيت قوله
ثم تاتي الواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط
الكافية • وجزم او نصب بفعل يلفى • قبل الجزا اثر واو او فا •
ثم بعد الواو والفا تلو ثم • في المذهب الكوفي في فاء وثم • ومال الى ترجيح مذهب الكوفيين
شرحها قوله واستدل لهم بقراءة الحسن ومن تحج من بينه الى اخره قال
ابو الفتح وابن خالويه ان ثم يدركه الموت برفع الكاف وقراءة الحسن والجراح
بالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اي يدركه فعطف الجملتين المبتداء والخبر
بهما اذن جملة واحدة فكانه عطف جملة على جملة وجاز العطف
المشبهات بها ان حرف الشرط يجزم الفعل بعنوان الفعل
ان يجوز الابتداء برفع الاسم المبتداء ثم يعنون الابتداء
قراءة الحسن بالنصب فعلى اضمار ان كقول الاعشى

لها نصيبه لا ينزل الذل وسطها • وباوي اليها مستجير فيعصما • اراد فان يعصما وهذا ليس
بالسهل واغا بابه الشعر لا القران ومن ابيات الكتاب • ساذكر منزلي لبني تميم •
والحق بالحجاز والاستريحا • والابه على كل حال اقوى من ذلك لتقدم الشرط على المعطوف
قوله واخرجها ابن ملك مخرجها بعد العطف الى اخره الحديث المذكور اخرجه البخاري
ومسلم من حديث ابي هريرة وهذا المنقول عن ابن ملك لم نقف عليه في كتبه الموجودة الآن
واغا نقل عن النووي في شرح مسلم قال الرواية بفتح الل مرفوع اي لا تبل ثم ان تغتسل
منه وذكر شيخنا ابن عبد الله بن ملك انه يجوز ايضا جزمه عطفا على موضع يبولن ونصبه
باضمار ان واعطائهم حكم واو الجمع فيما دون افراد احدهما وهذا لم نقله احد بل البول منهي عنه
سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا وقال القرطبي في شرح مسلم الرواية الصحيحة بفتح
يرفع اللام ولا يجوز نصبها اذ لا ينصب باضمار ان بعد ثم وبعض الناس قيد ثم بفتح
اللام على العطف لا يبولن وهذا ليس بشيء اذ لو اراد ذلك لقال ثم لا يغتسل لانه اذا زال
يكون عطف فعل على فعل لا عطف جملة على جملة وحينئذ يكون الاصل مساواة الفعلين
في النهي عنهما وتاكيدهما بالنون الشديدة فان المحل الذي توارد عليه هو شيء واحد
الا فعدلوه عن ثم لا يغتسلن الى ثم يغتسل دليل على انه لم يرد العطف وانما اجاز ذلك
على التنزيل منزلة حال الحال ومعناه انه اذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه
من البول وهذا مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب
برفع بضاجعها ولم يروه احد بالجزم ولا تحيا فيه لان المفهوم منه
لانه يحتاج الى مضاجعتها في اي حال فيمتنع عليه الا اذا من معاشرتها فيقدر عليه
لاجل الضرب وتقدير الكلام ثم هو يضاجعها وثم هو يغتسل انتهى قال الحافظ
شرح البخاري بعد حكايته ونعقب بانه لا يلزم من تاكيد النهي الا يعطف
ان يكون التاكيد في احدهما معينا ليس غير وقال الزركشي في الاجابة
على النووي وهذا التعليل الذي علل به امتناع النصب ضعيف
الحديث لا يتناول النهي عن البول في الماء الراكد بمفرده بل
المتعددة بلفظ واحد فجوز النهي عن الجمع
اخ قوله ونظيره اجاز الزجاج والزمخشري

اي تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع قال الطيبي فان قيل فعلى هذا
يلزم جواز تعلم اللبس بدون الكتمان وعكسه كما في مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فقلت
لانه جواز فعل واحد منهما على الانفراد فان نهي الجمع لا يدل على جواز البعض ولا على عدمه وانما
يعلمان عن دليل اخر اما في مسئلة الطب واجاز الابة فلا استبداد قبح كل منهما بقي ان يقال افان
كان كذلك فما فايدة الجمع وجوابه ان فايدة المبالغة في النفي عليهم واظهار قبح افعالهم من
كتمهم جامعين بين الفعلين اللذين ان انفرد كل منهما كان مستقلا في القبح وعلى فرض الجزم
وان دل على المبالغة لكن تفوت فايدة النفي عليهم انتهى وقال ابن يعيش في شرح المفصل يجوز
ان يكون وتكتموا مجزوما بالعطف على لفظ ولا تلبسوا فيشاركه في اعرابه ويكون النهي عن كل
واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا ويجوز ان يكون منصوبا وهذا
ضعيف من تكتموا علامة النصب ويكون النهي عن الجمع بينهما على حد لا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا تجمع بينهما وجرت هذه المسئلة يوما في مجلس قاضي القضاة بحلب فقال ابو الحرم الموصلي
لا يجوز النصب في الاية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فقلت
بلى يكون منصوبا ويكون النهي عن الجمع بينهما وكون كل واحد منهما منهيا عنه بدليل اخر
فقلت فقلت لانه قولهم لا تاكل وتشرب اللبن انه يجوز تناول كل واحد منهما منفردا الا
هذا ولو قدر انه دليلا اخر للنهي كل واحد منهما منفردا لكان كالاية فانقطع
ثم قوله اسم يشار به الى المكان البعيد قال ابن يعيش حملوا لفظه
على بعده فلم يجاوزوه الى قرينة من كاف خطاب او لام اذ نفس الصيغة
هي مبنية لتضمنها حرف الاشارة وكان اصلها ان تكون ساكنة وانما
التقاء الساكنين وهما الياء والنون في اخرها وفتحت طلبا للخفة لاستثقال
مع التضعيف قال وربما وقعت عليها ان ثبت الحقتها بها السكت فقلت ائمة
ثبت بها وقفت ثم وقال في البسيط لا يجوز تهك كما جاز هنا
خاجة بها الى المكان التي بعد نقل الوتب الى البعيد قوله
لط من لو به ات هنا ك غير متعدي الى مفعول عند اكثر البصريين
حذف ثم مفعول به لرايت قال الفراء تقديره واذا رايت
م ما ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول وقيام صلته

 بالكسر على اصل التقاء الساكنين الى اخره قال الزمخشري في المفصل
جير نحو اجر بكسر الراء وقد تفتح قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعائره
جير لافعلن بمعنى حقا قال الاندلسي قال الجوهري جير قسم للعرب وسنها حفا قال ابن بري
الدليل على انها اسم التنوين وانشد وقائلة اسيت فقلت جير اسي ابتى من ذاك انه والصحيح
انها حرف وتنوينها لا يدل على اسميتها لان هذا التنوين ليس تنوين تمكين ولا تنكير قال السيرافي
ويجوز ان يكون جير انما بنيت لانه يخلف بدا فقال سي الكسرة دالة على انه مبني غير معرب كما بنيت قبل
وبعد على ضم لذلك ومنهم من يفتح راءها مثل اين وكيف قال الجرجاني ومن الاسماء المبنية
على الكسر جير ومعناه اعترف واذكر ان معناها بعد وبنيت على الكسر على اصل
التقاء الساكنين ولم يعاب طلب الخفة فيه كما كان ذلك في اين وكيف لاجل تاء التأنيث
في الحواشي انما وقع جيرا في القسم لان القسم والتحقيق من باب واحد وجيرا فعل اجل فهما بمعنى
الايجاب والايجاب بهما بعد الاستفهام انتهى واورده الاندلسي وقال ابن يعيش جير حرف
معناه اجل ونعم ويجامع بينهما للتاكيد قال الشاعر انشده الجوهري وقلت على الفردوس اول مشرب
اجل جيران كانت ابيحت دعائره واكثر ما يستعمل مع القسم يقال جير لافعلن اي نعم
وهو مكسور الاخر ومن فتح وقف بالاسكان كاجل ونعم وانما خبل اخره لالتقاء
والفتح طلبا للخفة لثقل الكسر بعد الياء قال الفراء قبل فيها باسهم جواب اين وكيف
وكسر واجير وفيها من التمثيل ما في ليت واخواته قبل على مقدار كم
يختار تخفيفه فلما كثر استعمال اين وكيف وليت مع العلة التي بهن
والياء اثروا الفتحة لذلك ولما قل استعمال جير لم يجعلوا بالثقل واتبعوا
وقال التنوخي جير بمعنى اجل ولكونها مخففة وقعت موقع القسم قال ابن التحقيق او
واحد قال وقلت على الفردوس اول مشرب اجل جير كنت ابيحت دعائره
جير تاكيدا كما تقول نعم ونعم ويجوز ان يكون اجل هو الجواب جير قسم
الفان تنابي بينك بين قريش تقل عندي تلك العلا
بمعنى نعم وان يكون في معنى القسم وقال ابن القوس لم يقع
وانشد الفراء لكونها قسما بمعنى ص ان الدي انتانا
والظاهر فيها انها بمعنى القسم ومن قال انها بمعنى ح

فعلى هذا يكون من اسماء الافعال وقال بعض القائلين بانها اسم انما بنيت لانها وقعت موقع
الجملة بالقسمية قالوا واذا كانت الجملة بين المضاف اليها في نحو هذا يوم خرج زيد قالوا الواقع
موقعها اجدر بالبناء لتمكن على حركة لسكون ما قبل آخرها وكانت الحركة كسرة على حد التقاء
الساكنين وسهل ذلك فيها مع ان الساكن قبل آخرها ياء قلة استعمالها بخلاف اين وكيف
وقد تفتح مثل اين وكيف وهو قليل والكسر انتهى وقال ابن العواس واما جير فحرف في الاظهر
بنيت لانه اجل وقد تقسم بها وبنيت عند هم من ذهب الى انها اسم بدليل تنوينها في قوله
وقائلة اسيت فقلت جير وعليه بنيتها جيند اما حملا لها على الحرفية واما لوقوعها موقع الفعل
لان معناها اعترف واقر فبنيت كما بنيت اسماء الافعال وقال النيلي واما جير فتستعمل في الخبر
استعمال اجل قال الكميت ١ اسلم باباءة لهم من عداوة وبغض لهم لا جير بل هو انتجب
ثم الكلام بعد قوله لا انها جواب للاستفهام فما مصدرية وهي وصلتها مبتدأ واسلم خبره
مقدم عليه كانه قال اعداوتك وبغضك آل محمد صلى الله عليه وسلم من جهم ثم رد هذا
السوال بقوله لا اسلم استانف ايجابا لان ذلك يبغضهم وعداوتهم فقال جير بل هو انتجب اي
بغضهم اشد اهلاكا وانتجب الهلاك وقد تستعمل جير استعمال قولك حقا في القسم حاصة
بجير لافعلن تقول حقا لافعلن فتؤكد بها وتجيب باللام وقد تنون جير كانه
جير لافعلن تقول حقا لافعلن فتؤكد بها وتجيب باللام وقد تنون جير كانه
ون كما يجلى صدت عوعاع وينون وقال الرضي تقوم مقام القسمية جير
ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن وليس اسما بمعنى
بل هي عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة
ما ذكر من ان الاعراب في الاسماء بمعنى النعمة وقد يعطى به دون قسم قال الجل جلال
بمعنى دعائره وربما ينون ضرورة قال وقائلة اسيت فقال جير وبه استبان
ما قال اسيمة قال عبد الله هو اسم فعل بمعنى اعترف وقال صاحب رصف المباني
في شرح حروف المعاني جير جعلها الخليل وحرفا بمعنى عندي جوابا واما هي اسم بمعنى حقا متضمنة معنى القسم
ومن فهي عوض قولهم عوض لا ضربتك ومي من اسماء الدهر نزلت منزلة القسم به
المبني على حركة لالتقاء الساكنين والدليل على انها اسم شيئان احدهما ان معناها
تحقا لابي ... لا نسلم ان لها في الاسمية محل الاسلم حكم عليه بالاسمية الا
... معناها المثل والثاني انها قد تنون في الشعر واما

لاصلها من الاسمية فقال وقايله اسبت فعلت جير فهذا التنوين وان كان تنوين ضرورة
لايكون الا في الاسماء التي اصلها التمكن كتنوين المنادى العلم وتنوين مالاينصرف ولايكون
تنوين الضرورة في فعل ولا حرف ولا في متوغل في البناء كالضمير الا في القوافي للترنم وليس من
باب الضرورة فصح بهذا ان جير اسم متمكن في الاصل الا انه قل استعماله الا في القسم فلما دخل له
في الحروف وانما ذكرته لاشكله ولعدم تبيين النحويين له انتهى قوله اجل جير ان كانت
رد لاسائله قال الدماميني انشده في القاموس بلفظ اجل جير ان كانت اسبت عاتبة على الذي
انشد المصنف من بيت اخر غير الذي في الصحاح وقايله غير قائله فالذي في الكتاب لطفيل بن عمرو
الغنوي من قصيدة لامية اولها محا قلبه واقصر اليوم باطله وانكر ما استعاد جلابيه
الان قالت وقلن الي البردي اول مشرب ٭ اجل جير ان كانت رواه اسائله ٭
بحافتي واستعجلن كل مواشك ٭ بلومنه لم يعدان انهد باذله ٭ بيت التقى
في الصحاح لمضربين بن ربعي من قصيدة رائية وقبله ولولا كراهة الاطالة لسقت القصيدة بتمامها حلل قوله حرف بمعنى نعم قال في رصف المباني وهي في كلامهم قليلة الاستعمال حرف
الجاء قوله ومنه الحديث انه عليه استعاذ قاله اسامة احب الناس الي
فاطمة اخرجه احمد وابو امية الطرسوسي من حديث ابن عمر قوله
نحو حاشى لله الى اخره حكى فيها قولين الفارابي والاسبيجابي ولم يذكر الجرفية
ووجه مع ان القول بذلك ثابت قال البنلي عند قول ابن حاجب
في الاستثناء واما حاشا فتكون حرفا في غير الاستثناء فتفيده حاشا
ليس ببعيد وقد نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل وقال وزعم ابو حيان
ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير والقول على زيد ان يقوم وهو
عن ابن الانباري وابي البقاء وقال ابن حنى في الخصائص ما قاله ابن مسعود
فعل اصل التفظية وهي حرف جر وانما قراءة حاشا لله وحاش لله فالقول ان
هنا فعلان فلذلك وقع حرف الجر بعدها هذا لفظه ففرق بين القرائين وهذه
ابن عطية وقال ابن يعيش اعلم ان حاش عند سيبويه حرف بجر ما بعدها علة
ما بعدها وفيه معنى الاستثناء فهو من حروف الجر فيما فيه معنى استعماله حرف
الا بما فيه من معنى النفي اذا كان معناه التنز[illegible] فاصله اللنصب
[illegible] الحاشا في

حاشا زيد فالمراد ان زيدا لم يقم فادخل حرف الجر في باب الاستثناء اذ كان معناه النفي كما
ادخل ليس ولا يكون وخلا وعدا لما فيها من معنى النفي فتقول اتاني القوم حاشى زيد
بمعنى الا زيد فوضع حاشى هنا نصب بما قبله من الفعل يدل على ذلك انه لو وقع موقعه اسم
كان منصوبا نحو غير وسوى بينهما اذا كانت استثناء وبينهما اذا كانت حرف اضافة غير استثناء
انهما اذا كانت استثناء متضمنة لجملة يخرج من بعضها واذا كانت حرف اضافة فليست كذلك
تقول حاشا زيدا ان يسالة السوء كانك قلت حاشا نيل السوء من السوء وضعف الاستغفار
على طريق النفي كانه قال حاشا يستغفر له من السوء الا انه لكثرة الاستعمال كالمثل الذي لا يغير
عن وجهه انتهى وقال صاحب رصف المباني الغالب على حاشى الحرفية ولذلك جعلها سيبويه
تخفض ابدا وجعلها بعض المتقدمين فعلا فاذا كانت حافضة كانت حرفا على كل حال
وهو المستعمل فيها كثيرا وما بعدها في موضع مجرور كسائر حروف الجر فاذا كان الفعل
لا يتعدى صار يتعدى بها وفيها لغتان اثبات الالف قبل الشين وهو الكثير وحذفها
قال الجشمي رحمه الله من منهم يحذف ما ذكرنا حاش لله ما هذا بشرا وذلك لكثرة الاستعمال
حاش لله ما علمنا عليه من سوء وحاش لله ما هذا بشرا وذلك لكثرة الاستعمال
وذهب الزجاج [illegible] اضافتها الى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف اليه
لله وحاش لله كما يقال معاذ الله ومعاذ لله وحكى عن الفراء سمعنا فاعل له
ها فعل في الاصل وحكى اسما كنعم في قول الشاعر فقد بدلت ذاك بنعم
نعم والصحيح انه حاش في الابيات فعل حذف اخره لكثرة الاستعمال وفاعله مضمر
يعود على يوسف ومفعوله محذوف اختصارا كانه قال يوسف الفعله لاجل الله وهذه التعليل
حاش ومعناها المجانبة [illegible] به بعضهم من التغيير وحرجوا به عن الاصول بعيد انتهى
[illegible] في حاشا حاشا حاشا وصف الاحشة لاجل الله وحذف الالف لانه فعل
[illegible] لم يكن ولم يدر واللام المجاورة عوض عن المحذوف نقله الاندلسي ومن هنا قال
[illegible] لا تسلم دخول حاش على الجر فان اللام في حاش لله زائدة عوضت عما حذف
من حاشا قوله [illegible] للتنزيه قال ابن ملكم في شرح التسهيل اذا ولي حاشا
مجرور بلام فارقت الحرفية بذلك ولا بد دخل حرف جر على حرف جر واذا لم يكن حرفا فهي

اما فعل واما اسم فذهب المبرد انها حينئذ فعل والصحيح انها اسم منصوب انتصاب المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل فمن قال حاش لله فكانه قال تنزيها لله ويؤيد هذا قراءة السمان حاشا
لله بالتنوين فهذا مثل قولهم رعيا لزيد وقرا ابن مسعود حاشى الله بالاضافة فهذا مثل
سبحان الله ومعاذ الله واما العراة المشهورة حاشى لله بلا تنوين فالوجه فيها ان
تكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذي هو حرف فانه شبه به لفظا فجري مجراه في البناء
كما جري من قوله من عن مبنى تارة واما ان يجري عن في نحو رميت عن زيد واعوصت عن عمرو
انتهى وقال السخاوي في شرح المفصل ذهب بعضهم الى ان حاشا مصدر يضاف الى المفعول به
فلذلك يجر ما بعده قال بعض النحاة وهذا ان صح فيجوز ان يكون على فاعل كتابلى ويكون
اصله حاشى كقاضى فابدل من الياء الف كما صاه في ناجية قول وزعم بعضهم انها
اسم فعل قلت هو الاندلسي شارح المفصل فانه قال عند قول الزمخشري وهو قوله
حاش لله بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في قولك تبا لك
حيهات لما توعدون قال ولعله لم يقصد الاسم الفعل وفسره بما فسره به
الى تفسيره باسم ولذلك نصب براة ولا يصب الفعل فكان المعنى
من السوء فكان حاصله التفسير بالفعل واذا فسر بالفعل فهو اسم فعل
ان يكون للاستثناء قال الاندلسي هذه تستعمل في الاستثناء
كقولك ضربت القوم حاشى زيدا ولذلك لا يحسن حلى الناس
معنى التنزيه فيه قال ولا يستثنى بحاشا الا ما يوجب وقال الرضي اذا استعمل
حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اريد به التنزيه بخصوص من سوء فيقيد قول به
سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرؤن من اراد به التنزيه على معنى ان الله تعالى
ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه قول فذهب سيبويه والكثير البصريين الى انها حرف
دايما الى قال الكمال ابن الانباري في الانتصاف ذهب الكوفيون الى ان حاشا في الاستثناء
فعل ماض وذهب بعضهم الى انه فعل استعمل استعمال الادوات وذهب البصريون الى انه يكون

حرفا ويكون فعلا احتج الكوفيون بان قالوا الدليل على انه فعل انه يتصرف قال ولا احاشي
من الاقوام من احد والتصرف من خصايص الافعال وان لام الجحد تتعلق به قال لقائل
حاش لله والحرف انما يتعلق بالفعل لا بالحرف وانما حذفت اللام لكثرة استعماله
في الكلام وانه يدخله الحذف قرا اكثر القراء حاش لله باسقاط الالف وكذا هو مكتوب
في المصاحف والحذف انما يكون في الفعل لا الحرف واحتج البصريون بان قالوا الدليل
على انه حرف وليس بفعل انه لا يجوز ادخول ما عليه لا يقال ما حاش زيد كما يقال
ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولانه في الوقاية قال حشاي ابى مسلم مقدورا وان كان فعلا
يوجب ان يتصل حاشاني ووقوع الجر بعده في قوله حاشى اي نوبان قوله وملكت حاشى
بيت مكة من عدل فلا يخلوا اما ان يكون هو العامل للجر او عامل مقدر بطل ان يكون هو العامل
مقدرا لان الجار لا يحذف مع الحذف والجواب عن قولهم ان يتصرف انا لا نسلم وقوله
وما احاشي ماخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمله وهلل وحمدل وحوقل اذا قال بسم الله ولا اله الا الله والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة
الا بالله ولا تقل لبى اذا قال لبيك ولا تف اذا قال اف ووع وع اذا قال لعمه
وداع داعا بابا سعدان اذا قال له بابي انت فكما بنيت هذه الافعال من هذه الالفاظ
وان كانت لا تتصرف فكذلك حاشا وعن قولهم ان لام الجر تتعلق قلنا انا لا نسلم فان
حاشا لله ابدة لا تتعلق بشئ واما قوله لئن قلت حاش لله فليس لهم
فيه حجة لان هنا ليس باستثناء وانما هو بمنزلة قولك بعدا منه فكذلك هنا وعن
قولهم انه يدخله الحذف والحرف لا يكون في الحروف انا لا نسلم اولا انه دخله الحذف فان
عند بعضهم في حاشى حاش بغير الف وانما زيدت فيه الالف وانا ان ابا عمرو
وسعيد الفوا الكريمة حاش لله قال العرب لا تقول حاش لك ولا حاشاك وانما
قال حاشا لك وحاشاك وكان مفردها حاشا لله بالالف في الاصل ويقف بغير الف
على القاعدة في المنصرف لان الكتابة على الوقف لا على الوصل وكذلك قال عيسى بن عمر
وكان من المولدين بعلمهم في الاربعة العرب كلها يقول حاشا لله بالالف وهذه
الحرف ما يدخل الحرف بل يدخله الاخر ي انهم خففوا الف

وان المشددتين ورب وقالوا في سوف سوذ بحذف الفا، حكاه ثعلب في امالية
وسف بحذف الواو وحكاه بن خالويه وزعم ايضا ان الاصل في ساف فعل سوف افعل
فحذف الواو والفا، معا وسوف حرف واذا جوز تم حذف حرفين فكيف تمنعون
جواز حذف حرف واحد انتهى وقال ابن يعيش قالوا انما يريد كونه فعلا انه لو كان
حرفا لم يدخل على حرف مثله وقراءة الجماعة غير ابي عمرو حاشى لله بغير الف والحذف
لا يكون في الحروف الا فيما اذا كان مضاعفا نحو ان ورب وقد جاء في الافعال كثيرا في
الاسماء نحو عبد ويد والذي حسنه هنا كون الالف منقلبة عن الباء والباء تما يسوغ
وقال الزجاج حاشى لله في معنى براءة الله وهي من قولهم كبت في حاشى فلان اي في ناحيته
فلان فاذا قال حاشا لفلان فكانه قال تنحي زيد من هذا المكان فجعله صارفا له
منه اخيرا قال والصواب ما ذهب اليه سيبويه واما دخول الجر فعلى سبيل الزيادة
والعوض من لام الفعل واما حذف الآخر منه فلضرب من التخفيف وطول الكلمة بكثرة
الغرابة زعم ان حاشا فعل ولا فاعل لها اذا قلت حاشى لله فاللام موصلة لمعنى الفعل والخفض
على ارادتها وهذا ضعيف لان حرف الجر اذا حذف لا يبقى عمله الا في ندرة انتهى
وقال ابن القواس من الدليل على انها حرف عدم امالة الفها وفاتحة ما قبلها وقد امالوا ما قبلها
فان قيل استعمالها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلا قيل يكون استثناء
استثناء في مواضع الا ترى انك تقول جاءني القوم حاشا زيدا ان سرقا وليس
بل هو بعيد فولك زيد بعيد من السرقة ثم لو لزمت الاستثناء في بعد
فعلا الا ترى ان الآبى لزمها الاستثناء وهي حرف بلا خلاف وقال ابن مالك في شرح
كون حاشا حرف جر هو المشهور ولذلك اتبعه من سيبويه نفعلها والا
الا ان ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن بونق بعربيته فمن ذلك قول بعضهم
ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ رواه ابو عمر والسيباني وغيره وقال
واما حاشا فقد سمعت من نصب بها وانشد ابن حروف في شرح الخاخرين
فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين وتعصب بعض الخاخرين
حاشى يقول العرب حاشاي والجواب ان
فعلا ولو ان في نصب بها دعته حاجة الى الاستثناء

كما قال غساني وانما نظرت حاشا بعلى لتساويهما في عدة التصرف وناد به كل واحد منهما
بمعنى حرف كما قيل في عدا عداني واجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وحفظه وقال اذا
استثنيت بما عدا وملخلا ضمير المتكلم قلت ما عداني وما خلاني ومن نصب بحاشا قال حاشاني
هذا نصه وقال بعض المتعصبين ايضا لو كانت حاشا فعلا لجاز ان توصل بها ما كما وصلت
بعدا وخلا وهذا غير لازم فان من افعال هذا الباب ليس ولا يكون ولم توصل بهما
وايضا فالدليل يقتضي ان توصل ما وغيرها من الحروف الموصولة بالافعال الا بفعل
له مصدر مستعمل حتى يقدر الحرف وصلته والمعنى بوضع ذلك المصدر ومعلوم ان
افعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة فاذا وصل بعضها حرف مصدري فهو
على خلاف الاصل فلا يبالي بانفراده بذلك فيقال لم لم يوافقه غيره فان موافقته تكثير
شذوذ ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل على انه قد قيل ما حاشاني حدث اسامة
احب الناس الى ما حاشا فاطمة اسمى وقد تقدم توهيم المصنف لابن مالك في هذا
الاستدلال الاخير قوله وسمع ان اغفر لي ان سمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
ابن يعيش ومذا نقص قال وابو الاصبغ بالصاد المهملة والغين المعجمة كان يستطيع
وقال ابن فا الخماذاني ويروى وابن الاصبغ وذكر الدماميني في حاشية الكبري
م نثر لا شعر كما توهم وذكر في حاشية الصغري انه شعر من بحر الجيب مجزوم
احرف كما في قوله اشدد حيازيمك للموت فان الموت لا فيكما قال الاندلسي
شيطان وعطف عليه ابن الاصبغ لانه لا يفرق بينهما كقوله الا ابن عبد الله
قوله وقال حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والتتيم قال ابن يعيش
شده المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين وفيه تخليط من جهة الرواية وذلك
صدره على عجزه وهذا البيت للجميح وهو متمم بن الطجان بن قيس بن ظريف
يورد في المفصل الصبيح بفضليانه وأولها ياجار بيتي انني لك الفدى
يا جارك في بني هدم منتظمين جوار نضلة بنا شاة الوجه لذلك النظم
وهو واحة ينظرون اداه نظر الري بانف حتم حاشا ابو ثوبان ان ابا
ثوبان كه فرزدم بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والتتيم
قوله ويروي ابقاك ان يا ليا قال التحاوي لا حجة في هذه الرواية على المبرد

ولا على من نصب بحاشا لانه لم ينكر كون حاشا تكون حرفا وقد انشده المبرد مستشهدا به
على كونها حرف جر ولا يمنع ان تكون الكلمة مرة حرفا ومرة فعلا كعلى وخلا قوله
وفاعل حاشا ضمير مستتر عايد الى آخره هذه الاقوال الثلاثة محكية في فاعل جميع الافعال
التي يستثنى بها والاول قول الكوفيين وابن ملكه في شرح التسهيل والثاني قول بعض البصريين
والثالث قول البصريين وابن ملكه في شرح الكافية وعبارته فيه من ادوات الاستثناء
ليس ويكون مسبوقة بلا وبما على نحو ما وعملها الا ان المرفوع بهما لا يكون الا مستترا
لحديث بطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة
والكذب واذا نصب نحلا وعدا فهما فعلان وضمير فاعلهما لما لا يعقل له مرفوع ليس
ويكون وعبارته في شرح التسهيل اذا قلت قاموا لا يكون زيدا تقديره لا يكون
بعضهم زيدا وكذا يقدر اكثر النحويين فاعل عدا وخلا وفيه ضعف لان قولك قاموا
عدا زيدا ان جعل تقديره جاوز بعضهم زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض ما سوى زيد
وهذا وان صح اخلاء البعض على هذا الاول لا يحسن لقلته في الاستعمال فالاجود
ان يجعل الفاعل مصدر ما عمل فيه المستثنى منه فيقدر قاموا عدا زيد اجاوز قيامهم
ويستمر على هذا التمرين ابدا واما المرفوع بليس ولا يكون فيقدر الا بعضا مضافا
الى ضمير المستثنى منه فلذلك لا يختلف اللفظ بهما فتقدير قاموا ليس زيد
حتى قوله انتهاء الغاية قال ابن القيم في البدايع موضوع حتى
غاية لما قبلها وغاية كل شئ حده ولذلك كان لفظها كلفظ الحد فانه
ان حاء الحد قبل الدال والذال كالنون في الخرج والصفة الآتية الجهر فكانت بمنزلة
اولى بالاسم تفوته والتاء لتهمسها اولى بالحرف لضعفه ومن حيث كانت
خفضوا بها كالى والفرق بينهما ان حتى غاية لما قبلها وهو منه وما بعدها الى
بل عنده الى ما قبل الحرف ولذلك لم تكن عاطفة لانقطاع الآخرة عن الاولى
حتى ومن حيث كان ما بعد حتى غاية لما قبلها لم يجز في العطف قام زيد حتى عمرو
خبرا حتى عمرا لان الكل ليس بحد للاول ولا طرف ولسيبويه رد من كون حتى انتهاء الغاية
وان ما بعدها ظرفا ان تكون متأخرا في الفعل عما قبلها فاقلت مات الناس حتى الانبياء
الحاج حتى الشاة لم يلزم تأخر موت الانبياء عن الناس وتأخر قدوم شاة عن الحاج

وانما المراد به ان يكون غاية في المعطوف عليه اذا قلت اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس
غاية لانتهاء السمكة وليس المراد ان غاية اكلك كان للرأس بل يجوز ان تعدم اكلك الرأس
قال وهذا مما اغفله كثير من النحاة ولم ينبه عليه قوله احدها ان تكون حرفا جارا ذهب
الكسائي الى انها لا تكون الا ناصبة للفعل وان الجر بعدها باضمار الى ويجوز اظهار الى بعدها
ورد بانه يلزم منه اضمار ما لم يكثر ذلك ولا يعهد واظهار الى بعدها ليس مسموع
من كلام العرب وبان معنى الى يتجاوز كثير من المواضع فلا تدخل احدهما على الاخرى
كاحد حروف المتفقة في المعنى وبان حتى للجر الا ما كان جزاء ما قبلها او ملابسا له ولا يكون
ذلك في الى الا نادرا وبان حتى غاية في الحال بخلاف الى